

لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة ١٩١٤

القضاء الجنائي

جمع وتلخيص وترتيب

على زكي العرابي بك

وكيل محكمة مصر الابتدائية الأهلية

أستاذ بمدرسة الحقوق الملكية سابقاً

التحري الأول

قانون العقوبات

مع التعديلات الطارئة عليه والقوانين المرتبطة به لغاية آخر سنة ١٩٢٦

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٦ - ١٣٤٥ هـ

فهرس

قانون العقوبات الأمل

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون العقوبات (ك) صفء

الكتاب الأول

أحكام ابتداءية

١ قواعد عمومية	الباب الأول
٦ أنواع الجرائم	الباب الثاني
٧ العقوبات	الباب الثالث
٧ العقوبات الأصلية	القسم الأول
١٣ العقوبات التبعية	القسم الثاني
١٨ تمدد العقوبات	القسم الثالث
٢٤ اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة	الباب الرابع
٣٣ الشروع	الباب الخامس
٣٧ في الانقذات الجنائية	الباب الخامس مكرر
٣٩ السود	الباب السادس
٤٨ قانون بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام	قانون بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام
٥١ في الأحكام الملقة تنفيذها على شرط	الباب السابع
٥٢ أسباب الإهابة وموانع العقاب	الباب الثامن
٥٣ المجرمون الأحداث	الباب التاسع
٥٨ قانون بشأن الأحداث المتشردين	قانون بشأن الأحداث المتشردين
٦١ حق العفو	الباب العاشر
٦١ أحكام الدستور فيما يتعلق بالعفو	أحكام الدستور فيما يتعلق بالعفو

الكتاب الثاني

في الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

صفحة	
٦٢	الباب الأول — في الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج
٦٣	الباب الثاني — في الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل
٦٥	قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل
٦٧	الباب الثالث — في الرشوة
٧٠	الباب الرابع — في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر
٧٥	الباب الخامس — في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تخصيصهم في أداء الواجبات المتعلقة بها
٧٦	الباب السادس — في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس
٧٩	الباب السابع — في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتصدى عليهم بالسلب وغيره
٨٣	الباب الثامن — في حرب المهربين وإخفاء الجناين
٨٩	الباب التاسع — في تلك الأعتام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة
٩٢	الباب العاشر — في اختلاس الألقاب والوظائف والانتصاف بها دون حق
٩٣	الباب الحادي عشر — في الجنح المتعلقة بالأديان
٩٤	الباب الثاني عشر — في إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية
٩٤	الباب الثالث عشر — في تعطيل المخازنات التفراغية أو التليفونية وفي تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية
٩٦	الباب الرابع عشر — في الجنح والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
١٠٩	الباب الخامس عشر — في المسكوكات الزيف والمزورة
١١٠	الباب السادس عشر — في التزوير
١٤٦	الباب السابع عشر — في الاتجار في الأشياء المنزوعة وتقليد علامات البرسطة والتفراغات

الكتاب الثالث

في الجنائيات والجنح التي تحصل لأحد الناس

١٤٧	الباب الأول — في القتل والجرح والضرب
١٦٨	الباب الثاني — في الحريق عمدًا

١٧١	الباب الثالث — في إسقاط الحوامل ومنع بيع الأثرية أو الجواهر المشوشة المضرة بالصحة ...
١٧٣	الباب الرابع — في حثك العرض وإفساد الأخلاق ...
١٨٦	الباب الخامس — في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وفي سرقة الأطفال وخطف اليثا ...
١٩١	الباب السادس — في شهادة الزور واليمين الكاذبة ...
١٩٥	الباب السابع — في القذف والسب وإفشاء الأمرار ...
٢٠٧	الباب الثامن — في السرقة وفي الاختصاب ...
٢٣٢	الباب التاسع — في الخلفا ...
٢٣٤	الباب العاشر — في النصب ونجاسة الأمانة ...
٢٥٤	الباب الحادى عشر — في تعطيل المزادات وفي الفس الذى يحصل فى الماملات التجارية ...
٢٥٩	الباب الثانى عشر — فى ألباب القمار والنصب والبيع والشراء بالفترة المعروف بالوثيرى ...
٢٦٠	الباب الثالث عشر — فى التخريب والتعيب والافتلاف ...
٢٦٩	الباب الرابع عشر — فى انتهاك حرمة ملك النير ...
٢٧٣	الباب الخامس عشر — فى الترفق عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة وفى الاعتداء على حرية العمل ...

الكتاب الرابع

فى المخالفات

٢٧٥	المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ...
٢٧٦	المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية ...
٢٧٧	المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية ...
٢٧٨	المخالفات المتعلقة بالأداب ...
٢٧٨	المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية ...
٢٧٩	المخالفات المتعلقة بالأمالك ...
٢٨٠	المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس ...
٢٨٠	المخالفات المتعلقة بالأشخاص ...
٢٨١	المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية ...

ملحق

صفحة	
٢٨٢	قانون بشأن التجمهر
٢٨٤	قانون خاص باجرار و حمل السلاح
٢٨٨	قانون بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة و بالمظاهرات في الطرق العمومية
٢٩٢	قانون عن المتشردين و الأشخاص المشبه بهم
٣٠٢	مرسوم بقانون يوضع نظام بالاجبار بالمختبرات و استعمالها
٣١٣	فهرس هجائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يقوم الفقه على أساسين : تفسير الشراح وأحكام المحاكم، وتسمى الأولى بالتفسير العلمى للقانون ،
والثانية بالتفسير القضائى ، ولكل منهما تأثير على الآخر ، فالعلماء يستشهدون بأحكام المحاكم ، والمحاكم
تستأنس بأراء العلماء .

وتتمتاز أحكام المحاكم بأنها تصدر فى نزاع حقيقى مطروح أمامها لسماع فيه القاضى أقوال الخصوم
ويقف على حقيقة الخلاف بينهم ثم يطبق القانون على الوقائع التى يستخلصها ، لذلك ربما كانت أحكام
المحاكم أقرب الى مقتضيات الحياة العملية منها الى المنطق المطلق الذى يغلب فى آراء الشراح .

وآراء العلماء مهما كانت منزلتها الأدبية ليس لها فى ذاتها قوة تنفيذية وإنما يرجع إليها القاضى بصفة
استشارية محضه وعلى سبيل الاستئناس وأحكامه هى وحدها التى تنفذها الحكومة بكل ما لها من قوة ،
ولذلك فإن الآراء التى تستقر عليها المحاكم فى المسائل المختلف فيها تكون هى المعمول بها والى عليها الفتوى .

وكثيرا ما تسبق المحاكم المشرع وتمهد له الطريق فى تقرير المبادئ ووضع القوانين فإنه وإن كان القاضى
لا يحكم إلا بمقتضى القانون وطبقا لنصوصه إلا أنه قد تنشأ أحوال ليس لها نص فى القانون وفى هذه
الأحوال يطبق القاضى قواعد العدل ، وفى أحوال أخرى يرى القاضى أنه وإن كان القانون قد وضع لها
نصوصا إلا أن الظروف التى وضعت فيها قد تغيرت وأصبحت تلك النصوص غير ملائمة مع أنظمة الحياة
وهو وإن كان ممنوعا من الحكم بغير القانون فإنه يعمد الى تفسيره ويفتح لنفسه بهذا التفسير نافذة يخرج منها
لطرح نير أحكامه وتحقيق العدالة ، وفى هذه الحالة فإن القاضى تحت ستار تفسير القانون إنما يعدله
فى الواقع أو يفتره .

ثم يأتى الشارع بعد ذلك ويقر المبادئ التى تقررت بالطرق السالفة بنصوص قانونية صريحة .
لذلك كان جمع الأحكام وتلخيصها وترتيبها من أهم الأغراض للرجوع إليها فى الفقه والقضاء والتشريع .
ولقد أنشئت المحاكم الأهلية فى مصر ومضى عليها ما يقرب من نصف قرن عرض عليها فيه من
مختلف المشاكل ما استوجب تفسير كثير من نصوص القانون وتقرير طائفة من المبادئ القانونية كما
أنشئت عدّة مجالات حقوقية لنشر الأحكام المتضمنة لتلك المبادئ خدمة لطلابها من رجال القانون .

والطريقة المتبعة في تلك المجالات هي أن يوضع على رأس كل حكم فيها عند نشره ملخصه القانوني بعبارة موجزة ثم يجمع هذه الملخصات في نهاية كل عام في شكل فهرس مجاّز ويكون هذا الفهرس هو الدليل الوحيد لتلك الأحكام .

ولكنني لاحظت أن هذه الملخصات ينقصها شيء كثير من الدقة ، فارة لا يتضمن الملخص كل المبادئ المقررة في الحكم ، وأحيانا يأتي غير مطابق لما قرره الحكم خطأ في فهمه وغالبا يقرّر المبدأ ولا يتضمن الأسباب التي بنى عليها والتي يكون القاضي قد أجهد نفسه في إيرادها .

لذلك عمدت الى سدّ هذا النقص بتصحيح تلك الملخصات بجمعت كل المجالات القصائية التي ظهرت من عهد إنشاء المحاكم الأهلية وراجعت الأحكام الجنائية المنشورة فيها مراجعة دقيقة واستخرجت المبادئ القانونية التي فيها بكل أسبابها وبمبارتها الأصلية ثم جمعتها وربّتها في شكل تعليقات على قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات مراعيًا ترتيب الأحكام الخاصة بكل مادة بحسب المسائل المختلفة التي تتضمنها بل راعيت في كل مسألة على حدتها إيراد الأحكام بحسب الآراء عند الخلاف .

ولقد ذيلت كل قانون بفهرس مجاّز لتسهيل البحث خصوصا في قانون تحقيق الجنائيات فإن مبادئه لا تنسب في كثير من الأحيان الى نصوص صريحة فيه بل قد تنتج من اجتماع عدة نصوص أو من مبادئ عامة أو من نصوص في قانون المرافعات وليس من السهل تمييز النص الذي يجب وضع المبدأ تحته كذلك قانون العقوبات فإنه وإن كانت كل مبادئه يجب أن ترجع الى نصوص صريحة فيه إلا أنه مع ذلك توجد مسائل تكررت في عدة نصوص منه وتشتت بذلك الأحكام الخاصة بها كطرف الليل والسلاح والاكره والموظف الخ فالقهرس المصاّج يجمع كل هذه المبادئ ويحيل القارئ الى موضوعها في الحال .

ويجب أن أنه هنا الى أن الكتاب يجب أن يقاس بأغراضه ولم أقصد منه أن أضع شرحا للقانون أو نقدا للأحكام أو عمل مقارنة بينها وبين الأحكام الأجنبية وإنما قصدت شيئا واحدا وهو جمع الأحكام المصرية وتلخيصها وتلخيصها وإثباتها وتقريرها لطلابها باعتبارها عنصرا لا غنى عنه لكل مشتغل بالقانون .

والكتاب يتضمن كل الأحكام التي نشرت بالمجلات لغاية أتم سنة ١٩٣٥ م تعليقات على قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات مع التعديلات الطارئة عليهما والقوانين المرتبطة بهما لغاية اليوم م

على زكي العراقي

لواضع الكتاب

- (١) المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية — الجزء الأول والثانى .
- (٢) شرح القسم العام من قانون العقوبات وجرائم القتل والجرح والضرب .
- (٣) رسالة الشفعة فى القوانين المصرية .
- (٤) رسالة مركز الوارث فى الشريعة ونتائج فى القانون .
- (٥) مقدمة القوانين (باللغة الانجليزية) .

امر عال

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا .

٢ — يجوز للقاضى فى مواد الجنب والمخالفات المنصوص عليها فى الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هى :

(أولا) للقاضى اذا كانت العقوبة هى الحبس والغرامة معا أن يحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

(ثانيا) وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تقل عن

خمسة قروش .

(ثالثا) وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة .

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك .

ويجوز الحكم عليهم زيادة على ذلك بالقرابة (لجنة المراقبة ١٩٠٩ ن ٢٨٣).

(٤) إن المادة الثانية من دكرينو ١٤ فبراير ١٩٠٤ جعلت للمحك اختياراً عندما يتبين أن الواقع قد يستلزم الرأفة أن تعاقب بالحبس أو الرأفة فقط إذا كانت العقوبة هي الحبس والرأفة مما ويجب اعتبار وجود العقوبتين معاً حتى ولو كانت إحداها اختيارية فقط لأنه إذا كان القانون يصرح للقاضي بتوقيع عقوبة واحدة عندما ينص على عقوبتين إختياريتين فمن باب أولى يصح له هذا الحق في حالة ما إذا كانت إحداها اختيارية وهذا مطابق لفرض القانون حيث يظهر أن الشارع أراد بقانون سنة ١٩٠٤ زيادة ما للقاضي من السلطة الرأفة فالتجأ إلى المبدأ الذي من مقتضاه أن من له الكثير له القليل (استثنائية استثنائياً ١٧ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ن ١٤٥).

(٥) إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط فليس للقاضي الحكم بالفرامة أما يمكنه فقط بناء على ما له من السلطة المطلقة تزييل مدة الحبس إلى أربعة وعشرين ساعة (لجنة المراقبة ١٩١١ ن ٣١٨).

(١) إن المادة الثانيةقرة أولى من الأمر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ لا تجيز الحكم بالفرامة فقط إلا إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس والرأفة معاً لا إذا كانت عقوبة الحبس هي عقوبة أصلية وعقوبة الفرامة إضافية إختيارية كما في حالة التغلف عن الحضور للكشف الطبي أمام قروميون القرعة العسكرية بدون مدرع (القبض ٢٩ مايو ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ن ٢٨٥).

(٢) إن الحكم طبقاً المادة ١٢٢ من قانون القرعة العسكرية يستوجب حتماً عقوبة الحبس ولا يمكن استبدالها بعقوبة الفرامة التي هي في هذه الحالة تبية وإختيارية محضة (لجنة المراقبة ١٩٠٦ ن ٢٨٥).

(٣) إن المادة ٢ من قانون نمرة ٣ سنة ١٩٠٤ القاضي بإصدار قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا كان القانون المطبق يجمع بين الحبس والفرامة وعليه فليس للحكمة الإختيارية على هذه المادة في توقيع الفرامة فقط والامتناع عن توقيع الحبس إذا كانت العقوبة المنصوص عليها هي الحبس مع إضافة الفرامة بطريقة إختيارية كما في حالة المادة ١٣١ من قانون القرعة التي تصر على أن الأشخاص المذكورين يجب أن يكونوا بالحبس

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل

سنة ١٩٠٤

صدر برأى ما بين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
مصطفى فهمي

ناظر الحقانية
ابراهيم قزاد

قانون العقوبات الأهلى

الكتاب الأول أحكام ابتدائية

الباب الأول - قواعد عمومية

١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية .

الأشخاص التابىين لم ولكل من هذه التديلات معاهدة خاصة لكل دولة مع الباب العالى لا يظهر أثرها إلا فيما بين المتعاملين ولا توجد معاهدة من هذا القبيل مع حكومة مراكش فالمرأ كشرون لم يسلكوا سبيل المعاهدات بقوا خاضعين للسلطة الأهلية عملا بالمبدأ السابق ذكره وبسبب الخبرات التى حصلت واتتبت بتأسيس المحاكم الأهلية المخططة قبلت الدول التى لها وكلاء سياسيون بمصر أن تنازل هذه المحاكم عن بعض ما كان لوكلانها النظر فيه ولم يكن لمراكش وكيل سياسى بمصر ولم تشرك فى هذه الخبرات ولم يرد مطلقا ذكر لقيام الدول المتصادفة بتنازل من هذا القبيل فاست به منها وأخذته على عهدتها ولا تنازل حصل من دولة مراكش يسع بذلك وقد كانت الحكومة المصرية لتزيت نظام القضاء بها أن تمنح المحاكم المخططة ما لها من السلطة القضائية على الرأيا المرأ كشرون أو رعايا أى دولة أخرى ليس لها امتيازات إلا أنه لم يكن من أغراضها عند سميها فى تأسيس تلك المحاكم أن تنال من السلطة التى كانت لها ويحتج على بعض الأجانب ولكنها كانت ترى الى اشتراكها

(١) إن من المبادئ المقررة ان الخاضع لقوانين الخاصة بالضبط والأمن العام هو أمر عمومى يسرى على جميع الأحمالى ما عدا الذين يستثنون منهم بنص صريح بناء على ذلك فان كل من يعتبر مصريا تابيا لحكومة الأهلية من أى جهة كانت يجب أيضا أن يعتبر كذلك فيما يخص تطبيق القوانين الجنائية ومن جهة أخرى فانه من العدالة أن كل شخص يحصل على أى منفعة كانت من اجباره مصريا كقبوله فى وظائف الحكومة يجب عليه أن يشمل ما يبادل تلك المزايا التى يكتسبها ويكون خاضعا أيضا لقوانين الجنائية بتطبيق هذه المبادئ على النشأى المولود فى القطر المصرى ومتوطن فيه حادة (القبض ١٢ ديسمبر ١٩١٤ الحقوق ص ٢٠ ص ٩٠) .

(٢) من الأصول الثابتة أن كل المراد غير ما تملك منها بالأحوال الشخصية يكون الأجانب خاضعين فيها لأحكام البلد الساكنين هم به إلا ما استثنى من ذلك فى القانون أو بناء على الاتفاقات الدولية ولكن هذا الأصل قد عدل عنه فى مصر باختلافات معروفة باسم المعاهدات تحولت لتفصيل بمحاكاة

(٥) ان اجاب بالمادة الأولى المفاوضة الموقودة بين
نظارة خارجية الدولة العلية والسفارة الإيرانية في ١٩ ديسمبر
سنة ١٨٧٥ بنيد بكل صراحة أن الثانية الإيرانيين الموجودين
في تلك الدولة العلية متفادون مباشرة لأحكام وقوانين ونظامات
الدولة العلية وتامسون لها كم السلطة في كافة المواد الجنائية
والحقوقية ولم تحفظ دولة ايران لثبها إلا بعض الحقوق القانونية
مثل إخطار قضاة عند الشروع في التحقيق ومراقبة القنصل
أو من يشده بأن يضر في كافة أدوار القضاة إن أراد وجواز
وجود ترجمان من طرف التهنيد في المحاكم وهكذا
من الاضطرطات التي لا تأثير لها على اختصاص المحاكم الأهلية
الموجودة بمالك الدولة العلية من الحكم على الإيرانيين في المواد
الجنائية والحقوقية وأما عبارة "صفة أجنبية" المذكورة في المادة
السادسة من المفاوضة والمحكم هنا لا يمكن تفسيرها بالمعنى
الأمر لأنها ما جاءت إلا بطريقة استثنائية لحفظ بعض الحقوق
للقية الإيرانية مثل عدم تكليفهم بالخدمة العسكرية وبغيرها
المكتفين بها تبة الدولة العلية ولأنها ذكرت بعد ما نص بصرح
العبارة في المادة الأولى من الجهة المختصة بالحكم عليهم في مواد
الجنائيات والحقوق وزيادة على ما تقدم فانه جابا بالمادة الرابعة
مشر من المفاوضة المذكورة أن تبة ايران ياملون مثل من
هم تاملون أكثر مساعدة من تبة الدول الأخرى وهذا
في المعاملات التي هي "خلاف ما هو مذكور بالمواد المحذرة
أعلاه" فلا يمكن بعد هذا الحصر والتقييد تسميم لفظ "أجنبية"
واختيار الإيرانيين مثل رعايا باقي الدول كما ذهب لذلك محكمة
الاستئناف المختطة في حكمها الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧
(محكمة جنائيات اسكندرية ديسمبر ١٩٠٧ المحقوق ص ٢٣
ص ١١) .

(٦) است مصادرة سنة ١٨٧٢ تخفي بمجل التبة
الإيرانيين متفادين مباشرة لأحكام قوانين ونظامات الدولة
العية وتامسون للضبطات ومحا كم السلطة السنية في كافة المواد
المتعلقة بالجنائيات والجلبج والتفتام و يرتب على ذلك أن لم حق
تحريك الدعوى العمومية كما أن لها بالحكومة المحلية حق
رفع دعوى اللجنة المباشرة مئة الزايا الإيرانيين لأن الدعوى
المدنية تسير أمام المحاكم الجنائية تابعة للقوى العمومية (مصر
استئنافا ٩ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ١٤٩) .

في إدارة القضاء فيما يخص بالآخرين وعلى كل حال كان اللازم
ويجسد نص أكثر وضوحا من كلمة أجنبي التي جاءت بدون
قيد في آخر المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختطة وهذه
الكلمة لو فسرها كما هو الواجب بما جاء بالمخبرات التي سبقت
لما شملت غير الأجانب الذين تخفرت معهم الحكومة المصرية
أو كما تقول محكمة الاستئناف المختطة في حكمها الصادر
في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٥ الأشخاص الخارجين عن سلطة
المحاكم المحلية . (الغض ١٩ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣
ص ١٢٠) — أنظر حكما آخر موقولا بهذا المعنى من محكمة
الاستئناف في ١٠ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١٢٧) .

(٣) لا يصح للمحاكم المختطة أن تحكم في قضايا خلاف
التي يكون فيها الأشخاص من رعايا الدول التي قبلت وجود تلك
المحاكم وشاركت الحكومة المصرية في ترتيبها وتعيين قضاتها
ولا تعلق نقطة أجنبي الواردة بالمادة التاسعة من لائحة ترتيب
تلك المحاكم إلا على الأجانب التابعين لتلك الدول أما دولة ايران
فلم تدخل أصلا في المعاهدات التي تخفي بمحاكمة الأجانب أمام
قضاةهم في حالة الإلقاء عليهم بل كانت رعاياها تحكم في المحاكم
المحلية والمعاهدة الموقودة بين الدولة العلية وإيران تخفي صراحة
باعتقاد التبة الإيرانية في مالكة الدولة لأحكام قوانينها ونظاماتها
ويخضوعهم لها كلها في الجنائيات والجلبج وكافة الاختلافات التي
تحصل بينهم وبين تبة الدولة العلية وبناء على ذلك فهم يعتبرون
رعايا ملون مثل الأهالي ويدخلون في لفة الأهالي المستمدة
في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعليه يجوز دفع
الدعوى العمومية عليهم أمام المحاكم الأهلية ومطالبتهم بالنص على
أضيا أمام تلك المحاكم طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنائيات
المصرية (اسكندرية استئنافا ٢٥ مايو ١٨٩٥ القضاء ص ٢
ص ٢٢٢) .

(٤) ان الحماية التي لحكومة النمسا على بطركة القبط
الكاثوليك إنما هي حماية دية محضة لا تنمى العبادات
والبطركة المذكورة كشخص مدني تابعية له وأمواله ورجاها
الحكومة المصرية بمعنى الاتفاق الموقود بين هذه الحكومة وبين
الوكالة السياسية لدولة النمسا (محكمة جنائيات اسكندرية
١٢ مايو ١٩١٣ وتأييد من الغض في ٢٤ يونيو ١٩١٣
الشرائع ص ١ ص ١٤) .

(١٠) ان مسألة الجنسية هي من النظام العام ويجوز التسك بها في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض والابرار (النقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢٥٧).

(١١) ان اختصاص المحاكم وعدمه بالنسبة لجنسية المصوم هو من الأمور المسماة بالنظام العام التي لا يجوز تقصيرها أو الإخلال بها بواسطة اتفاق خاص بينهم ومن المقرر أيضا أن الجنسية لا يكتسب بمجرد الهجرة والاتصاف بها إنما يجب اثباتها بالأدلة القانونية المخف عليها بمقتضى المعاهدات الدولية فانصاف شخص بالجنسية الإيرانية أمام المحاكم المختصة في الدواير المرفوعة أمامها لا يكسبه هذه الجنسية صفة قطعية بل يحتاج الى إلمامة الدليل عليها عند إنكارها من قبل الخصم أمام المحاكم الأهلية (الاستئناف ٢٩ مايو ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٢٥٣).

(١٢) في حالة وقوع نزاع بشأن جنسية أحد الأصحاب يتعين ملاحظة ما إذا حصل بيبه خلاف سياسي من عدمه فمن الحالة الأولى يجب على المحاكم أن تسلم أمر ذلك النزاع الى الدوائر السياسية للفصل فيها وأما إذا لم يتم النزاع إلا من المتهم نفسه ولم تعرض القضية التي يزعم الانتماء اليها الى المحاكمة به أو المنازعة في تبينه فلا تخرج المسألة من دائرة القضاء ويقضى اذا المحكمة البحث فيها وإذا ظهر أن القضية قد تحقت من التهم ونصرت حاجتها عه فليس من شؤون المحاكم البحث فيها إذا كان يحق لها هذا التدخل من عدمه لأن من البداهة أن تلك المسألة تنطبق بقوانين الدولة الناجمة لها القضية ولا شأن للمحاكم إلا أن يتأكد من صدور حكم القضية برفع حاجتها ومتى ثبت ذلك وجب معاملة المتهم بالأحكام المحلية التي يسقط تحت حكمها بناء على قاعدة السلطة القضائية المحلية (الاستئناف ٢٧ فبراير ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٤٣).

(١٣) ان الحق الذي تحسّله المعاهدات الدولية للدول الأوروبية في محاكمة الزلاة الثابتهين لها أمام محاكمها المشككة في فصلاتهم أو في بلادهم لم يمتد إلا للحكومات هذه الدول لا للأفراد من رعاياها فلا يجوز التسك به إلا من حكومة الدولة التي ارتكب أحد رعاياها جريمة بالبلاد الشرقية أما اذا تركت هذه الدولة هذا الحق المنوح لها ولم ترهب في التسك بهذا

(٧) ان اختصاص المحاكم الأهلية في نظر القضاة الجنائية بالنسبة للثبوتين الثابين للحكومة المحلية هو القاعدة العامة أو المبدأ وأما النصوص الواردة بلاحقة ترتيب المحاكم المختصة والتي قضت باختصاص هذه المحاكم في بعض الأحوال بالنسبة للثبوتين المشار اليهم فانها أحكام استثنائية يجب عليها تفسيرها بكل دقة فاختصاص المحاكم المختصة في مواد الزور والقتل يرتكبه موظفوها أثناء تأدية وظيفتهم يشمل بلا شك الشركة في هذه الجنائيات ولو كانوا وطنيين ولكن بشرط أن يكون الموظفون القضائيون "مجهين" بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم كما نصت بذلك المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختصة ويجب أن تؤخذ كلمة "مجهين" بمعناها القانونية أي أنه لا يجب منهم إلا من يكون رقت عليه الدعوى بطريقة قانونية أو حل الأهل بدئ منه تحقيق قضائي وعليه فالشخص الذي يعلن عريضة دعوى لأثر في محل محل غير محل إقامة الحقيق موها المحضر بأن هذا هو محل الحقيق حتى لا يستل الإعلان بما حكم أمام المحاكم الأهلية لأن الموظف القضائي لم يهتم لسلامة بيه فالشريك الوطني لا يجبر اذا في الحالة التي تسمى عليها النصوص القانونية الاستثنائية والتي تجعله غير خاضع لاختصاص القضاء التابع له (النقض ٥ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٩٧).

(٨) ان الاستثناء في الاختصاص القى ذكر بلاحقة ترتيب المحاكم المختصة بخصوص محاكمة القمن يخطسون الأشياء المجهوز عليها بموجب أمر جز من تلك المحاكم هو خاص بمسائل الجز فقط ولا يمكن أن يمتدأها الى المسائل المشابهة لها مهما كان وجه الشبه شديدا كحالة الحارس القضائي اذا اعطس مبلغا من متحصلات الألبان الموضوعة تحت حراسته وفي هذه الحالة يجب الرجوع الى القاعدة الساتة وهي محاكمة الوطنيين أمام المحاكم الأهلية وذلك لأن التشريع في المواد الجنائية هو حل سبيل المحضر ولا يمكن التوسع فيه بطريق التمثيل أو المشابهة (استدعية استئنافية ٦ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٤٨).

(٩) ان عدم الاختصاص بسبب الجنسية هو من النظام العام ويجوز التسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض والابرار (النقض ١٠ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ٦١).

(١٨) لا يوجد نص قانوني يستثنى المسافر من المحاكمة أمام المحاكم الأهلية في حالة ارتكابهم جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات بل بالعكس فوجبه نصوص صريحة بقض بمحاكمة ضباط وصغار اليوس أمام المحاكم الأهلية عند ارتكابهم جرائم عادية ولو كان ارتكابهم لها أثناء تأدية وظائفهم ولو ثبت تقديم أحد المسافرين إلى مجلس عسكري في جريمة منصوص عنها في القانون وحكم المجلس ببراءته فلا يؤثر ذلك على كون التهمة من اختصاص المحاكم الأهلية دون سواها فنظرها والفصل فيها لأنه لا يتناول حال من أحد أمرين إما أنه يكون المجلس العسكري حاكمهم بصفة مجلس تأديب فأحكام مجلس التأديب على المواطنين لا تنجح محاكمتهم أمام المحاكم الاحتياطية على الجرائم التي ارتكبوها وحكموا لأجلها أمام مجلس التأديب وأما أن يكون المجلس حاكمهم بصفة محكمة جنات تحكمه لأن تأثير له لدى المحاكم الاحتياطية لصدره من هيئة لا صلة لها بالنظر والحكم في الجنائيات الاحتياطية المختصة بالمحاكم الأهلية ولا يمنع حكمها من نظرها لدى المحاكم تلك المحاكم (النقض ٢٠ يوليو ١٨٩٠ - القضاء ٢ ص ٨٢) .

(١٩) القرارات المنصوص عنها بقانون الجمارك هي على الأرجح تصرفات يقصد بها تعويض الضرر الحاصل لمصلحة الجمارك وليست عقوبة بالمعنى المراد من قانون العقوبات فإذا وقعت مخالفة متعلقة على قانون الجمارك الصادر به الأمر العالي الرقيم ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ وافترت بها الأركان المكونة لجريمة واحدة تحت أحكام القانون العام بمنحمة النصب مثلا فالساحم الأهلية مختصة بالحكم في هذه الجنحة لأن الضرر الذي أصاب النظام الاجتماعي لم ينعكس عليه بفرض سبق تعريض مصلحة الجمارك لخافتي روائعها فخصص المحاكم الأهلية بالحكم على من توصل بطريق الاحتيال على الحصول على مبلغ من المال من حق الجمارك وهو عبارة عن فرق رسوم الجمارك الحقيقية والرسوم التي دفعت بالفعل وذلك بواسطة تقديم فواتير غير حقيقية بالنسبة لقيمة البضائع المستوردة وأمام المستوردة لها (النقض ٢١ يونيو ١٩١٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٥٣) .

الامتياز فلا يجوز لركب الجريمة قسه أن يطالب به ويطلب عدم محاكمته أمام محاكم البلاد التي مواطنيها وارتكب الجريمة المنسوبة إليه بين رومانيا (الاستئناف ٢٧ يونيو ١٩٠١ الحقوق ١٦ ص ١٧٦) .

(٢٠) لا يمكن إثبات التهمة أو الحماية الأجنبية بالإشادة صريحة صادرة من القنصل أو المنسوب إليه الاتهام ومصدقها على من الحكومة المحلية (الاستئناف ١٦ فبراير ١٩٠٣ الحقوق ص ٢٣ ص ٢٠١) .

(٢١) إن معرفة ما إذا كان أحد رجال الحكومة المحلية يمكن اختياره أجنبيا بالنسبة لاختصاص المحاكم الأهلية ليست من المسائل التي يمكن الفصل فيها بمجرد إثبات الحماية الأجنبية بشهادة القنصل أو بل إن مسائل الجنسية واختصاص المحاكم يجب إثباتها بأدلة هي أعظم ثبوت من شهادة القنصل أو رجل نوع خصوصي يجب على الشخص الذي كان تابعا لحكومة محلية أن يثبت معاداة الحكومة على تركه جنسيته أو أنها ائتمنت له على الأقل بأنه غير خاضع لسلطة محاكمها (الاستئناف ١٣ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٣ ص ١٩٢) .

(٢٢) لا يمكن أن يطلب من الشخص لإثبات تبعيته لدولة اليونان أكثر من شهادة مستخرجها من مصلحة هذه الدولة بأنه تابع لها ومعتمد بهذه الصفة لدى الحكومة المحلية وبقيد اسمه بكشوف القومسيون (الاستئناف ١٩ يناير ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ٧٨) .

(٢٣) إذا أفاضت وزارة الخارجية بأن التهم من رعايا الحكومة المحلية تكون الجهة المختصة بالبحث في مسائل التهمة الأجنبية والفصل فيها قضت في مسألة التهم فلا يفتت الشهادة مقدمة من ومائة على هذا الفصل وتناولها بحث الجهة المذكورة (النقض ١٧ أبريل ١٩١٧ الرابع ص ٤ ص ٤١٧) .

٢ - تسرى أحكام هذا القانون أيضا مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الآتي ذكرهم:

(أولا) كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري .

(ثانيا) كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جناية غيلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون .

(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون .

(ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .

٣ - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يترتب جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه .

لا محل للتبيز بين رجوع المتهم الى القطر المصري بإرادته أو صرته اليه مكرها لتطبيق المادة ٣ عقوبات متى كان قد صار تسليمه بمعرفة حكومة أجنبية عن نفس الواقعة التي رقت عليه

٤ - لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية . ولا يجوز إقامتها على من ثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا وأستوفى عقوبته .

٥ - يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للثمة فهو الذي يقع دون غيره .

القانون الأشد دون القانون الأنف لا في حالة ما إذا صرح به كل منها (القض) ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ٤٠٨
أنظر أيضا القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال س ٤
ص (٥) .

(٣) وإن كانت المادة ١٨٩ عقوبات جديد أخف من المادة ١٩٣ تقدم بالنسبة لهذا الأدنى العقوبة فهي مساوية لما بالنسبة لمجموع مدة العقوبة وأشد منها بالنسبة لنوعها لأنها توجب أن يكون الحبس مع التشغيل والتشغيل في النوع أبلغ في العقوبات من طول المدة في الحبس الأدنى ومع ذلك فإن المادة ٣٥٢ عقوبات تقدم التي تجوز تخفيف عقوبة الحبس

(١) إن الشخص لا يعاقب على فعل صدر منه إلا إذا كان القانون خطا فعله ووضع عقابا لم يرتكبه وذلك دؤنت قاعدة أنه لا يجوز توقيع العقاب على شخص إلا إذا كان فعله واستحقاقه المعاقبة منصوبا عليهما صريحا في القانون وأنه لا يجوز تطبيق قانون العقوبات بطريق التمثيل في الأحوال التي لم يوجد لها نص صريح فيه (القض) ٢ فبراير ١٨٩٥ الحكم س ٦ ص ٤٦٧-.

(٢) لا ينقض الحكم لعدم تطبيق القانون الجديد إذا كانت العقوبة المحكوم بها يجوز توقيعها بمقتضى القانون القديم والقانون الجديد مما ومساءلة وجوب تطبيق أخف القانونين لا تكون إلا في حالة ما إذا كان العقاب المراد توقيمه يسع به

قانون ٢٠ أغسطس ١٩١٤ وقيل نظر الدعوى مدرقرار من وزير الداخلية بإنتراج القسم من التسمية بناء على السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٢ من القانون المذكور وجب الحكم ببراءة المتهم طبقاً للمادة ٥ ققرة ثالثة من قانون العقوبات (حكمه) المطايع المركزية ١٣ فبراير ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ٨٦.

لناية العقوبات المقررة للعلاقات واستبدالها بالبراءة تمنع من القول بأن القانون الجديد أخف بالنسبة للمدعى (التعويض ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤١٤) .
(٤) إذا رفضت الدعوى على متهمة ليه القسم بأزيد من اثنين المقررات التسمية الرسمية وذلك طبقاً للمادة ٣ و ٤ من

٦ — لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجباً لفحصه من الرد والتعويض .

٧ — لا تخل أحكام هذا القانون في أي حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء .

المادة ٧ عقوبات لا تختص إلا بالحقوق الناشئة عن الأحوال الشخصية فقط فلا يمكن الارتكان عليها للقول بعدم جواز قبول شهادة شاهد واحد بحسب الشريعة الفراء والآية « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (التعويض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ١٧٩) .

٨ — تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

من المادة الثامنة المذكورة التي يجب حيلولة أن يفهم منهاها بالكيفية الآتية — تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يثبت قطعياً وبلا ريب من إثنائها والفرص منها ومماها أن القانون الخصوصية أراد مخالفة تلك الأحكام (التعويض ٤ يونيو ١٩١٠ الحقوق ص ٢٦ ص ١٣٩) .

راجع باقي أسباب هذا الحكم تحت مادة ١٧ ص ١٠ — حيث تقررت تلك المادة لا يمدل بها عند تطبيق قانون ١١ يوليو ١٩٠٨ انقلاص بالمجرمين المتأدين الاجرام .

إنه من الحقيق أن المادة الثامنة من قانون العقوبات بالنسبة للقرسارية تعني بأن المراد الخاصة بالظروف المخففة بصير تطبيقها على القوانين الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص صريح يخالف ذلك وإذا كان المعنى المراد لفتن نقطة « صريح » — ونصوصها إذا كانت مخالفة لنقطة « صريح » — هو وجوب إضاح الشيء وإعلانه بنوع أكيد ثابت فانه من الحق أيضاً أنه متى كانت لفظة « صريح » مفردة ومأخوذة بمعنى عام فليس لها معنى آخر حقيق سوى أنها تحتمل ذكر الشيء بطريقة واضحة وجلية مؤكدة ولا نزاع في أن هذا المعنى الآخر هو المعنى المستفاد

الباب الثاني - أنواع الجرائم

٩ — الجرائم ثلاثة أنواع :

(الأول) الجنائيات .

(الثاني) الجنح .

(الثالث) المخالفات .

١٠ - الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الإعدام
- الأشغال الشاقة المؤبدة
- الأشغال الشاقة المؤقتة
- السجن

١١ - الجصع هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع
- الغرامة التي تزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

- (١) لما كان قانون العقوبات لم يضع حدا أدنى للعقوبات فالقوانين الجديع والمخالفات لا يتضمنون فرتا جومها يا في الجلداة بين التومين ولأجل تقدير الغرامة لا يجب على القاضي اعتبار كون الفعل مخالفة أو جسيمة بل النظر الى ظروف الفعل وسؤال نفسه ما هي العقوبة التي تتخلل احوال تكرار الجريمة (لجنة المرافعة ١٩٠٥ و ٣١٧) •
- (٢) عند الحكم بالغرامة يجب تقديرها بنسبة ثروة المحكوم عليه وجسامة الجريمة (لجنة المرافعة ١٩٠٥ و ٣١٦) •
- (٣) اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط فليس للقاضي الحكم بغرامة إنما يمكنه فقط بناء على ما له من السلطة المخالفة بتزليل مدة الحبس الى أربعة وعشرين ساعة (لجنة المرافعة ١٩١١ و ٣١٨) •

١٢ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع
- الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

إن النص على أن المخالف في بعض الترائم المخروسة يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات معناه أن الشارع يريد الاحالة على المادة ١٢ عقوبات (لجنة المرافعة ١٩٠٧ و ٣٢٢ و منشور في المجلد ٨ و ٩٥) •

الباب الثالث - العقوبات

القسم الأول - العقوبات الأصلية

١٣ - كل محكوم عليه بالإسلام يشق

١٤ - عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالجلد في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة ،

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٥ - يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد .

(١) إن عدم ذكر المادة ٣٤ عقوبات (١٥ جديد) (٢) الفرض من المادة ٣٤ عقوبات (١٥ جديد) هو تعديل في تنفيذ العقوبة فقط لانع المحكمة من الحكم بالأشغال الشاقة متى كان المتهمون نسوة أو تجاوز سنهم الستين سنة كما هو صريح المادة (الفرض ١٦ أبريل ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ٣٠٥) .

(١) إن عدم ذكر المادة ٣٤ عقوبات (١٥ جديد) في الحكم ليس من أوجه النقض لأنه لم يكن من شأنه أن يمنع معاملة المحكوم عليها بنفسى هذه المادة سواء ذكرت أو لم تذكر لأنها من شأن التنفيذ (الفرض ٧ مارس ١٨٩٦ القضاء س ٣ ص ١٢٨) .

١٦ - عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيّد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٧ - يجوز في مواد الجنائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة للإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستين .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر .

بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تعدّلت الفقرتان الأخيرتان كما يأتي :

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

(١) لقاضي الحق المطلق في استعمال الرأفة ويجوز له استعمالها من تلقاء نفسه بدون أن يطلب المتهم منه ذلك وهو غير مكلف سواء استعمال الرأفة بأن يستعملها بأن يأتي بالأسباب التي جعله على ذلك (الفرض ٧ مايو ١٨٩٦ القضاء س ٣ ص ١٤٨) .

(٢) الحكمة استعمال الرأفة وهي ليست بكلفة قانوناً يذكر أسباب الرأفة (الفرض ٢٠ يونيو ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٢٢) .

(٣) إن استعمال الرأفة أمر غير القانوني الحكمة تقضى به من تلقاء نفسها بدون ترقف على طلب الخصوم وليس من

تقرير خاص من المائتين الذين يسبهم هذا القانون وبعض كبار علماء القانون الجنائي المجرمين المتأدين على الأجرام وقد وضع القانون المذكور في شخص هؤلاء المجرمين مبدأ جديدا هو مبدأ «الحكم الغير المميز» لأنه بناء على المادتين الأولى والثانية يجوز في الحالة الأولى ويجب في الحالة الثانية إرسالهم من الآن فصاعدا إلى عجلات خاصة لمدة غير معينة قد حدد القانون أحكامها فقط ولكن لا دخل للقاضي في تحديدها بل أن جهة الإدارة تحدها بسلطتها العامة وهذه القاعدة التي تقتضي بأن القاضي لا يحدد مدة العقوبة تختلف تماما عن القاعدة المعمول بها الآن ولا يوجد أي طريقة للفرقة بين تلك القاعدة وبين مبدأ الظروف المخففة وتخفيض العقوبة كما مضى ويطبقه قانون العقوبات إلا إذا أنكرت مبادئ تلك القاعدة الجديدة وأعلنت نتائجها التي يقصد بها الدفاع عن الهيئة الاجتماعية بجرية خاصة لاصلاح أحوال المجرمين المتأدين على الأجرام والمادة ٨ عقوبات يجب أن تفهم بمعنى بالكيفية الآتية «ترامى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين والوائح الخصوصية إذا اذابت فيها نصوص ثبتت قطعا وبلا ريب من انشائها والقرض فيها رسما ما أن القانون ألتصوى أراد مخالفة تلك الأحكام» وبهذا من ذلك فإن المادة ١٧ عقوبات بتسديدها درجات العقوبات وبجعلها التخفيض من عقوبة لأخرى قد وضعت قواعد استثنائية لا يجوز التوسع فيها ولا يمكن أنها تسرى بطريق القياس على المسائل التي لم تنص فيها هذه المادة والعقوبات المقررة بقانون ١١ يولي ١٩٠٨ هي عقوبات جديدة ومن نوع خاص ولا يمكن مطلقا تشبيهها بإحدى العقوبات الأخرى لأجل إمكان تخفيضها ومن جهة أخرى فإن هذا التخفيض مخالف لنص وروح القانون المشار إليه (القضض ٩ يونيو ١٩١٠ الحقوق ص ٢٦ ص ١٣٦).

(١١) إن قانون ١١ يولي ١٩٠٨ قد وضع مبدأ جديدا هو مبدأ عدم تحديد العقوبة بالنسبة لتقرير خاص من المائتين تقرر القانون الحد الأقصى للعقوبة وترك لجهة الإدارة تحديدها ولا دخل للقاضي في ذلك وبناء عليه لا يجوز للقاضي استعمال ظروف الشفقة في هذه الحالة وتخفيف العقوبة لأن ذلك لا يتفق مع الغرض من قانون ١٦ يولي ١٩٠٨ (لجنة المراقبة ٢٠ أبريل ١٩١١ المجلد ص ١٢ ص ٢٩٥).

أوجه التقصير أن المحكمة لم تفعل فيه مع أنه مرض عليها (القضض ٢٣ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٣٢٧).

(٤) إن استعمال الرأفة وردعه مع التهم هو أمر يفصل فيه قاضي الموضوع عند تقديره العقوبة المناسبة لحالة كل من المتهمين في المسئلة بحسب ما يراهي له من ظروف الدعوى وليس لمحكمة التقض مراقبة عليه في ذلك (القضض ١٩ أبريل ١٩١٣ المجلد ص ١٤ ص ٢١٩).

(٥) لا ضرورة لأن تذكر المحكمة الأسباب التي دعما لاستعمال الرأفة (القضض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٦).

(٦) إذا حكم في جريمة بأقل من الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا ولم يذكر في الحكم استعمال الرأفة كان الحكم باطلا (القضض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجلد ص ٥ ص ١٣٦).

(٧) مله ذكر الفقرة الحكم بمقتضاها من المادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد) يبطل الحكم لأنه لا يمكن في هذه الحالة مرقه ما إذا كان التخفيض الحاصل للتم مطبقا على القانون أولا (القضض ١٢ أكتوبر ١٩٠٣ المجلد ص ٥ ص ٩٠).

(٨) إذا كان الحكم لم يذكر المادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد) وانقص على ذكر المادة ٢١٣ عقوبات (١٩٨ جديد) ونقصي بنفس سنوات أشغال شاقة فلا محل للتم وذلك بناء على القاعدة القانونية «من يمكنه الأكثر يمكنه الأقل» (القضض ١٢ يونيو ١٨٩٧ الحقوق ص ١٣ ص ٣٤).

(٩) إذا طبقت المحكمة المادة ٥٠ لم يجوز لها أن تحكم بأقل من سنتين أشغال شاقة ولا محل لاستعمال الرأفة وتزويلها عقاب الأشغال الشاقة من الحد الأدنى وهو السنتين لأن تشديد العقوبة المنصوص منه في المادة ٥٠ أمر اختياري وليس من المهم على القاضي فإذا رأى ظروفه تقتضي بالكففة فما عليه إلا أن يحكم بالحبس (الاستئناف ٩ يناير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٨٩).

(١٠) إن القانون الصادر في ١١ يولي ١٩٠٨ جاء بدلا وميزنا القاعدة المقررة بالمواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ عقوبات

الشاة المؤقتة مدة ثلاثين سنة أي زيادة عن الحد المقرر في القانون لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة كذلك لا يجوز له أن يتعدى مدة الثلاث سنين التي جعلها القانون أقصى مدة الحبس ونفاها أن تلك الروابط إنما جعلت لتقييد المحاكم والا إذا أمكن القاضي أن يتعدى أقصى مدة عقوبة الحبس ففكرن مدة العقوبة لا حد لها ويجوز للقاضي سحب أن يحكم بأربعة سنين أو بشرة أو بمجمين سنة أو مؤبدا بها ولم يحدد القانون الحد الأقصى لمدة الحبس في مواد العقوبات عند استعمال الشفة لأنه أكتفى بالقواعد العمومية التي وضعها في مبدأ القانون وإنما نص على الحد الأدنى لأنه أراد أن لا يتقص على حسب الأحوال من المقدار الذي فيه فيها (القض ٢٩ يونيو ١٨٩٠ الحكم من ٦ ص ٥٨٨).

(١٧) ان المادة ٣٥٢ (١٧) جديد) مخصصة بمجواز استعمال الرأفة مع المتهمين في الحكم عليهم بالعقوبات الأصلية وان عقوبة المراقبة هي عقوبة تكميلية قائمة بذاتها ولم تدرج ضمن العقوبات الواردة في المادة المذكورة وعليه يخطئ الحكم الذي يخفف مدة المراقبة من الحد الأدنى المقرر (القض ١٩ يناير ١٩٠١ المجموعة من ٢ ص ٢٧٨).

(١٨) المادة ١٧ عقوبات قاصرة على العقوبات الجنائية المتعدية لحرية المذكورة فيها ولا تمتداهم فلا تشمل العقوبات المالية وغيرها من الجزاءات التأديبية في جريمة الانحطاس المذكورة بالمادة ٩٧ يجب حثا الحكم بالفراة المساوية للبلغ المنحطس ولو حصل تخفيف العقوبة بمقتضى المادة ١٧ عقوبات (القض ١٧ أبريل ١٩٠٩ المجموعة من ١٠ ص ١٧٠).

(١٩) ان استعمال الرأفة مع تطبيق المادة ٩٧ عقوبات لا يجوز الحكمة أن تمنى الحكم عليه من الفراة المنصوص عليها بها لأن المادة ١٧ مخصصة بمجواز استعمال الرأفة فقط مع المتهمين في الحكم عليهم بالعقوبات الأصلية أما عقوبة الفراة فهي عقوبة تبعية (القض أول يوليو ١٩١٣ المجموعة من ١٧ ص ١٨٣).

(٢٠) تخفف المادة ٩٧ عقوبات بالحكم بفراة مساوية للبالغ المخطئة ولا يجوز إعفاء المتهم من هذه الفراة بناء على استعمال الرأفة طبقا لمادة ١٧ عقوبات لأن هذه المادة مخصصة

(١٢) إذا قررت المحكمة معاملة المتهمين بالرأفة وجب تنزيل العقوبة طبقا لمادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد) فان لم يعمل فلحكمته القضاء التام الحكم وإجراء هذا التنزيل (القض ٢٠ فبراير ١٨٩٧ القضاء من ٤ ص ٢٠٩).

(١٣) عند استعمال الرأفة بالمتهم ليست المحكمة مفرقة بتوقيع الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة المطبقة بل يكفي تنزيلها درجة (القض ٢٧ يناير ١٩٠٦ و ١٤ أبريل ١٩٠٦ الاستقلال من ٦ ص ٧٤).

(١٤) ان الشروع في الفعل يستلزم الزول الى العقوبة التالية والرأفة تستلزم تنقيص العقوبة المذكورة فإذا اجتمعا يلزم تنزيل عقوبة الفعل الأصل درجتين (القض ٢٤ مارس ١٨٩٤ القضاء من ٢ ص ٣٤).

(١٥) عقوبة المادة ١٩٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفي حالة الشروع تخفف المادة ٦ عقوبات بتخفيض العقوبة من أشغال شاقة مؤبدة الى أشغال شاقة مؤقتة فيحكم بتلك الأشغال لمدة لا تزيد من نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن بعقوبة السجن هي عقوبة أصلية للشروع في القتل العمد والحكم بها لا يحتاج لاستعمال الرأفة وتطبيق المادة ١٧ فإذا طبقت المحكمة المادة ١٧ عقوبات رأفة بالتهم نظرا لطروف الدعوى وجب عليها تخفيض العقوبة من الحد الأدنى المقرر قانونا لهذه الجريمة وهو السجن واستبداله بالحبس الذي لا يتقص من سنة شهور كما هو مدون في الفقرة الرابعة من المادة ١٧ عقوبات (القض ١٩ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة من ١٠ ص ١٠٨).

(١٦) لا يجوز الحكمة مع استعمال الرأفة أن تحكم بمسبب تزيد مدته عن ثلاث سنوات بحسب أن من له الحكم بالكثير لله التقليل وان من مواد الجنائيات لم يرد في القانون شيء يختص بمدة الحبس الا عن الحد الأدنى في باب الشفة فان العقوبات قد مرها القانون وحدد مدتها ولا يجوز في أي حال مخالفتها وليس كل من السبين المتقدمين صحيحا على اطلاقه فان من له الأكثر ليس له حاشا الأقل متى وضع القانون قواعد فيلزم اتباعها فلا يجوز مثلا أن يشق القاضي على متهم يرى أنه ناتوا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة يجعل عقوبة الأشغال

كما قضت بذلك محكمة النقض في ١٩ يناير ١٩٠١ (بنسخة المراقبة ١١ يونيو ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ ص ٥٥) .

(٢٤) في الأحوال التي يقضى فيها القانون بالحبس مع الشغل كما في السرقة والتشرد طبقاً للأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يكون الشغل ركناً أصلياً من أركان الحبس ولا يجوز للقاضي إخفاء المحكوم عليه مع بناء على استعمال المادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد) الخاصة بأداة (بنسخة المراقبة ٢٢ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ١٢٩) .

(٢٥) إن شدة الحق في التمتع مع الأسباب التي تقدمت الفصل عما يحمل المحكمة من الرأفة به (الاستئناف ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ١٧٦) .

(٢٦) إنه وإن كانت جنابة المتهم ظلية وليس من المدل معاملته بالشدة المطلوبة في مثل هذه الجنابة مع وجود أشخاص آخرين أكثر منهم ذنباً فإنه أمملت الحكومة مطالبهم ولم يحاسبوا على أعمالهم أمام هيئة قضائية وهذا الاختلاف في المعاملة هو ما يسيب التمييز رأفة المحكمة وبمصلحتها على تنقيص مدة العقوبة (الاستئناف ٧ يوليو ١٨٩٧ الحاكم ص ١٠ ص ١٧٠٨) .

١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط المدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً لما تقتضيه القيود بالمواد من ٢٧١ إلى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنابات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢) .

١٩ — عقوبة الحبس نوطان :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

يجوز استعمال الرأفة فقط مع المتهمين في الحكم عليهم بالعقوبات الأصلية وإن عقوبة الرأفة هي عقوبة تبعية (النقض ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢١) .

(٢١) إن المادة ١٧ عقوبات نصت على تبديل العقوبة البدنية على الوجه المبين بها ولم تنص على المزاومات فينتج من ذلك أن المادة المذكورة قاصرة على تبديل العقوبة البدنية وأنه مع العمل بها في تلك العقوبة فقط يجب على المصمم الحكم بالرأفة المنصوص عليها في مواد القانون متى كانت واجبة كما في المادة ٩٣ عقوبات (النقض ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٦) .

(٢٢) إن تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز إلا للأشخاص من الرأفة القابضين يقضى بهما في المادة ٩٧ عقوبات (النقض ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ١٠١) .

(٢٣) إن المادة ٣٥٢ عقوبات (١٧ جديد) لا تتعلق إلا بالعقوبات الأصلية فلا يجوز للقاضي إذا رأى أرجحها الرأفة أن يحكم بعقوبة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس الجبينة لمدة أقل من الحد الأدنى المقررة في المادة التي يحكم بموجبها

٢٠ - يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانوناً .

ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات .

وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

٢١ - تبدئي مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعاً من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو أن لا يستنزل منها إلا بعض هذه المدة .

(٥) ان عدم نص الحكم على خصم الحبس الاحتياطي من العقوبة المحكوم بها لا يثبت عليه بطلان لأن هذه مسألة تتعلق بإجراءات تنفيذ الأحكام (النقض ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٤١٠) .

(٦) عدم نص الحكم على خصم الحبس الاحتياطي ليس من أوجه النقض لاختصاص ذلك بالتنفيذ (النقض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٤٢٥) .

(٧) ان استنزال مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة واجبة قانوناً طبقاً لقاعدة ٢١ من قانون العقوبات فلا يوجب إذا أی بطلان في الحكم إذا لم يقض باستنزالها لأنها تستنزل قانوناً وقت التنفيذ (النقض ٢٧ أبريل ١٩١٣ المجموعة س ١٣ ص ١٤٤) .

(٨) تنزيل مدة الحبس الاحتياطي هو حق لهم طبقاً لقاعدة ٢١ عقوبات وهذا خاص بإجراءات التنفيذ وعدم ذكره مراعاة في الحكم لا يترتب عليه بطلان (النقض ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ المجموعة س ١٣ ص ٢٨) .

(١) ان اسقاط مدة الحبس الاحتياطي واجبة على من هو مكلف بالتنفيذ وما دامت المادة ٢٠ (٢١ جديد) مذكورة في الحكم فصبغ يضي عن زيادة الإيضاح في الحكم (النقض ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٤٦) .

(٢) ان سكوت الحكم عن خصم مدة الحبس الاحتياطي ليس من أوجه النقض لأن خصم الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة يجب عند التنفيذ لا عند الحكم كما ذهبت إليه هذه المحكمة وأيدته بسدة أحكام ولا يزال معمولاً به إلى الآن (النقض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٧١) .

(٣) ان عدم اسقاط الحبس الاحتياطي ينص صريح في الحكم لا يمنع النيابة من اسقاطه عند التنفيذ ويمكن بذلك من رجوع ذكر المادة ٢٠ (٢١ جديد) في الأحكام (النقض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء س ٤ ص ٧٣) .

(٤) خلافاً لما نصت به المادة ٢٠ عقوبات (٢١ جديد) فإن العمل جرى في المحاكم على اعتبار هذه المسألة من متعلقات التنفيذ وعمال التنفيذ يلاحظون ذلك دائماً (النقض ١ يونيو ١٨٩٦ القضاء س ٦ ص ٢٩٠) .

- ٢٢ - العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقرّر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال .
- ٢٣ - إذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .
- وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضّاها في الحبس الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

القسم الثاني - العقوبات التبعية

- ٢٤ - العقوبات التبعية هي :
- (أولاً) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥
- (ثانياً) العزل من الوظائف الأميرية .
- (ثالثاً) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .
- (رابعاً) المصادرة .
- ٢٥ - كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :
- (أولاً) القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتمز أياً كانت أهمية الخدمة .
- (ثانياً) التحل برتبة أو نيشان .
- (ثالثاً) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .
- (رابعاً) إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة احتقاله وبين قيا لهذه الإدارة تقزّه المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تأمر القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة .
- ويكون القيم الذي تقزّه المحكمة أو تنصبه تابعاً لها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بالإيصاء أو الوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة .

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملئى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حساباً عن إدارته .

(خامساً) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائياً أو غيابياً عضواً في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية .

(سادساً) صلاحته أبداً لأن يكون عضواً في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود إذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الأشغال الشاقة .

(٤) تكلم قانون تحقيق الجنايات على حالة التبعين المتوهمين قبل صدور الحكم وسكت عن مسألة تنفيذ الأحكام على الأشخاص الذين يطراً عليهم الجنون بعد الحكم ونظاية ما في الأمر أنه ورد بالمادة ٣٤ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أنه يجوز لناظر الداخلية الاتفاق مع ناظر الحفانية أن يأمر بإرسال المسجون المصاب بمثل في فواء العقلية الى مستشفى المجاذيب ولكن لم يذكر أن كان هذا الامرال يعتبر تنفيذاً أم لا فضلاً عن أنه جاء من قبيل الجواز لا الوجوب ولكن لا يمكن التسليم بجواز تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبات بدنية أو عقيدة لحرية على المجرن اذ لا يقل ان الشارع الذى احتاط لصلحة المتهو قبل اصدار الحكم عليه يكون غرضه تنفيذ الحكم عليه وهو مجنون وقد قرر ذلك شراح القانون الفرنسي على مسكوكة كالتقانون المصرى (بارسون ص ١٧٦ ن ٢٥ - ٥٤) فوجود المتهو في المستشفى بعد الحكم لا يعد تنفيذاً وحرمانه من ادارة أمواله انما هو عقوبة تجبى لازمة لتنفيذ كمنس الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ عقوبات وعقيدة بمدة الاعتقال وزد اليه أمواله بعد انقضاء العقوبة أو الإفراج عنه فلا يجرم من ادارة أمواله مدة وجوده بالمستشفى بمقتضى المادة ٢٥ وانما يكون محسوماً بمقتضى القواعد المدنية ويكون تعيين الوصى من اختصاص جهات الأحوال الشخصية (مخطوط ١٤ نوفمبر ١٩١٨ الشرايح ص ٦ من ١٣٨) .

(٥) ان سلفة القيم على أموال المحكوم عليه بعقوبة جنائية فاصرة على الادارة ولا تمتد الى أعمال التصرف وبناء على ذلك فالجيب الصادر له لقرار عليه الجبرم عليه هو بيع باطل (لجنة المراقبة ١٩١٠ ن ٢٤) .

(١) نصت المادة ٢٥ عقوبات على أن يكون القيم الذى تفره المحكمة أو تنصبه تأبهاً لها في جميع ما يتعلق بقوامه فلا تكون المجالس الحسبية مخصصة بالتصريح بالقيمة المذكور بيع جز من ألبان المحكوم عليه المهرجة لأحد البنوك لحداد قسطن البنك ومسداد ديون لشر ودفع نفقة (المجلس الحسبى السال ٣٠ يناير ١٩١٢ المجموعة ص ٢١ من ١٦٢) .

(٢) عملاً بالمادة ٢٥ عقوبات لا يملك المحكوم عليه بعقوبة جنائية ادارة أمواله ولا التصرف فيها وبناء على ذلك لا يصح له حمل مساهمة من في حكم مدنى صادر في حقه ويجب طبقاً للقانون تعيين قيم يدر شؤنه لأن المعارضة لا تقبل من عدم الأهلية (الاستئناف ٣٠ مارس ١٩٢٢ الممامة ص ٢ من ٣٩٨) .

(٣) ان الحق في ادارة الأملاك لا ينقل للقيم إن بيع تلك الأملاك وانما له فقط ابراء اليورو اللازمة لادارة كبيع المحصولات الناتجة من العين القائم بإدارتها ويشترى ما يلزم لها من سجاد ونحوه وصرف ما يقتضى طاً من المصاريف والقانون لم يسط للقيم على المحكوم عليه الحق في بيع ذات العين بل أبى ذلك الحق للحكوم عليه نفسه بشرط الحصول على الاذن بذلك من المحكمة ويذل عليه توله ولا يجوز للحكوم عليه أن يتصرف في أمواله الا بالإصاء أو الوفاء أو بناء على اذن من المحكمة المدنية قضيد ونظيفة القيم بالادارة من جهة واحدة التصرف للمجبر عليه بعد استئذان المحكمة فيما خلا الإصاء والوفاء من جهة أخرى يدلان على أن التصرف بيع الأعيان من حقوق المحكوم عليه (ملوى الجزئية ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ من ٤٣) .

من مجلس عسكري بريطاني بمصر بالأشغال الثلاثة خمس عشرة سنة
بتعيين قيم على المحكوم عليه في غير محله ومخالفا لأحكام قانون
العقوبات (محكمة مصر ١١ يوليو ١٩١٩ المحبوسة ٢٠
ص ١١٩) .

(٧) العقوبات التبعية المنصوص عنها بالمادة ٢٥
عقوبات لا تكون كذلك إلا بالنسبة للعقوبات الأصلية
الصادرة من محكمة مصرية بمقتضى قانون العقوبات المصرى
فلا ترتب على أحكام المحاكم العسكرية (الزنازين استثنائيا
١ أكتوبر ١٩١٩ المحبوسة ص ٢١ ١١٣) .

(٨) إذا حكمت محكمة عسكرية على شخص بالمحبس
وأخرج منه بعد انقضاء ثلاثة أرباع المدة تحت شرط أن يكون
تحت ملاحظة البوليس مدة الباقية وفى مدة الإفراج أحل
بشرط المراقبة فلا ينطبق عليه القانون ٦ لسنة ١٩٠٩
لإلحاح بملاحظة البوليس لأرب هذا القانون وضع لمحاكمة
المروءين تحت المراقبة بمقتضى أحكام صادرة عليه من المحاكم
الأهلية طبقا لقانون العقوبات الأهل وقدم تحت شرط
طبقا لأحكام المادة ٩٩ من لائحة السجن ولا يجوز التوسع
في هذه النصوص وتطبيقها على أحكام صادرة من محاكم أخرى
أيا كان نوعها (المتبصرة ٢٢ مارس ١٩٢٢ المحبوسة
ص ٢٣ ١٧٥) .

(٩) ان المادة ٢٥ عقوبات نصت على حرمان المحكوم
عليه بمقربة جنائية من الحقوق والمزايا المالية بها ومنها حرمانه
من إدارة أمواله وأمواله مدة اعتقاله وبالتالى فقد نصت
على تعيين قيم لهذه الإدارة وسجلت التيم الذى يعينه المحكمة
تأجبا لها في جميع ما يتعلق بقوامه كما نصت أيضا على حرمان
المحكوم عليه من التصرف في أمواله إلا بالتفويض المجتبه بها ولكن
محل تطبيق هذه المادة لا يكون إلا بالنسبة للأشخاص المحكوم
عليهم بمقربة جنائية من المحاكم التى تباعث تطبيق قانون العقوبات
الأهل وبالنسبة للجنايات المنصوص عليها فيه ولا يجوز التوسع
في هذا الحرمان بناء على عقوبات صادرة من محاكم أخرى
أيا كانت صفها إذ الأصل أن يكون للشخص أهلا لإدارة
أمواله ورا في التصرف فيها وهم أهليه أو الحجر عليه
في التصرف في ماله لا يكون إلا بنسب قانونى ولا يجوز الأخذ
بطريق القياس وتشبيه حرمان الشخص من أهليه أو منه من
استعمال حقوقه وبالتالى فقد تمين قيم يكون تأجبا لمحاكمة
في إدارة أمواله ولو كان الشخص معتقلا ومعتوما بذلك فضلا
من إدارة أمواله فإن المنع القفل شيء والملغ القانونى شيء آخر
والنوع ففلا أن يتم وكلا يدير ماله بلا رقابة من المحكمة وأن
يبيح له التصرف فيه بقدر ما تسمح له وكالته رسمية كانت أو غير
رسمية إذا لا حاجة حتى في هذه الحالة للتصديق على التوكيل
وعليه يكون الطلب المقدم إلى المحكمة الأهلية من أخ المحكوم عليه

٢٦ — العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز
تعيينه في وظيفة أميرية ولا ينسب له أى مرتبة مدة يقترها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من
سنتين ولا أقل من سنة واحدة .

في قانون المعاشات الصادر في زمن المرحوم توفيق باشا وبغضلا
من ذلك فإن سقوط الحق هو من القوانين الصريحة التى لا يمكن
التوسع في تطبيقها في حالة أخرى بطريق التأويل وأن حتى
التمتع بمشاش ترتب طبقا للأحكام سعيد باشا هو حق مكتسب
لا يمكن مصادرة بجانب الحكومة إلا بنسب صريح في القانون
(الاستئناف ٣١ أكتوبر ١٩٠١ المحبوسة ص ٣
ص ١٧٠) .

إن المقصود من حرمان المحكوم عليه من الحصول على
مرتبات بمقتضى المادة ٣٩ عقوبات قديم (٢٦ جديد)
هو حرمانه من المرتبات التى تصرف في المستقبل والفرص منها
ليس حرمان الشخص المحكوم عليه من المعاش الذى اكتسبه
وسبق ترشيحه اليه بل منه من الحصول في المستقبل على التوظيف
بأى وظيفة والتمتع بمرتبتها ولو كان المراد هو سقوط الحق
في المعاش فما كانت هناك فائدة للنس على ذلك مراعاة

٢٧ - كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافعة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالغلز لمدة لا تقل عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

٢٨ - كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو ترزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انتهاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضي بعدمها جملة .

٢٩ - يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في الأوامر العليا المختصة بتلك المراقبة .

وغالفة أحكام هذه الأوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة .

المراقبة لأن القانون يقضى بإجراء تخفية مدة المراقبة في المحل المحدد لها (التقضى ٢٥ و ١٩٠١ المجموعة ٤ ص ١٥٨) .

(٤) تعتبر مدة مراقبة البوليس بدون احتساب المدة التي حارب فيها المراقب (بلغة المراقبة ١٩٠٣ ن ٤٢٦) راجع مع ذلك المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ في ٢٩ يونيو ١٩٢٣ انخلص بالتشريدين والمشيرين .

(٥) إذا صدر أمر بالافراج عن شخص محكوم عليه بعقوبة بعد تخفية ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها بناء على ما ظهر من حسن سلوكه في المدة التي قضاه في السجن ثم ارتكب بعد الافراج عنه مخالفة لأحكام المراقبة جاز الحكم عليه بعقوبة لهذا السبب ولا يمنع ذلك كون نافر الدخيلة استعمل الحق المنوح له في لأشعة السجن بالفساد أمر الافراج ولذلك يجب إلغاء الحكم الذي صدر بعدم اختصاص محكمة الجناح بالتفصل في القضية الخامسة من المقيم من النيابة السورية لتطبيق العقاب انخلص بين بخلاف أحكام المراقبة استنادا الى كون مخالفة أحكام المراقبة في هذه الحالة لا تستدعي محاكمة جنائية أمام المحاكم الأهلية بل غاية ما يرتب عليها هو لغو الافراج فان هذا

(١) ان الحروب من ملاحظة الضريبة الكبرى هو من الجناح المستمرة التي لا يحد من مرور الزمن فيها الا من وقت انتهاء الفعل المستمر وهو انتهاء الجناحة لأن الجناحة انما ابتدأت من يوم القرار واستمرت مدى زمنه فلا تقطع الا بعودة المحكوم عليه تحت الملاحظة ثانية ومن منذ عودته يقضى بمرور الزمن معها طالت مدة الحرب (جميع حمادى الجزئية ٣٠ مارس ١٨٩٩ الحقوق ١٤ ص ١٢٤) .

(٢) لما كانت جناية الحرب من تحت المراقبة هي الوجود في محل جرم على المحكوم عليه الوجود فيه أو عدم الوجود في مكان معين عليه الوجود فيه لما دام المحكوم عليه بالمراقبة مخالفا لما أمر به أو نهى عنه فهو متلبس بجناية الحرب وسيقتل تكون هذه الجناية مستمرة لا مقطوعة وتحبس المدة اللازمة لإقامة الدعوى العمومية بشأنها من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ الدخول فيها (التقضى ١٧ يونيو ١٨٩٩ المجموعة ١ ص ١١٥) .

(٣) لا تخضع من مدة المراقبة المحكوم بها على شخص الماسة التي يكون قضاه الشخص المذكور في حالة هروب من

ليس بقوة إدارية بل استمرار في العقوبة الأصلية المحكوم بها ولا يمنع بأي وجه كان من محاكمة من يفرج عنه تحت شرط محاكمة قضائية تخالفه شروط القوانين والقواعد الخاصة بالمراقبة (الغرض ٦ يناير ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ٦٤ وبلنسة المراقبة ١٩٠٦ ن ١٢٦) .

(٧) يمكن احتساب المدة التي تقضى في خدمة الجيش العسكرية من مدة المراقبة المحكوم بها حيث إن مراقبة الضبطية القضائية ليست عقوبة حقيقية وإنما هي في الحقيقة وسائل تحفظية تتخذ قبل مرتكب الجنايات وبعض الجناح منهم من ارتكاب وقائع أخرى ولا يخفى أن الخدمة العسكرية بما تقتضيه من الواجبات فيها كافية عامة يمكن أن تقوم مقام مراقبة الضبطية الكبرى (بلنة المراقبة ٢٤ مارس ١٨٩٧ للقضاء ص ٤ ص ١٢٠) .

التأويل يخالف القانون لأن الجرم وضع تحت المراقبة كنص القانون فكل مخالفة لأحكام المراقبة سابق عليها أما إلغاء أمر الإفراج فهذا يميز أن يأمر به وزير الداخلية أولاً يأمر به وعلى كل حال فهذا ليس عقوبة بل إعادة تنفيذ العقوبة التي أوقف تنفيذها تحت شرط (الغرض ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستغلال ص ٣ ص ٢١١) .

راجع المواد ١٠ ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٢٤ في ٢٩ يونيو ١٩٢٣ اتلاس بالتشريدين والمشرعين .

(٦) نصت المادة ٩٩ من لائحة السجن الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بأن من يفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة مجرمه وما ورد بالمادة ١٠٠ من حله اللاحقة وهو إلغاء أمر الإفراج الموقت وإعادة من يفرج عنه إلى السجن

٣ - يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعملها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً لهم .

التي يحكم بها على من ثبت عليه التهرب بضيء ومصادرة الخشيش المهرب وضيء ومصادرة أدوات النقل كما قضى بذلك قانون العقوبات في المواد ٧ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و غيرها (قديم) في أحوال عاقلة من غير أن يميز الأمران المذكوران بين الحالة التي يكون فيها المهرب مالكا لخشيش أو لأدوات النقل وبين الحالة التي لا يكون فيها مالكا لذلك فإذا ثبت أن مرتكب كانت من أدوات نقل الخشيش المضبوط على يمكن لأحد حق في طلب استردادها (اسكتلدية استثنائية ٢٤ مارس ١٨٩٨ الحكم ص ١٠ ص ١٧٥٢) .

(٤) من المصالح بينه وبين الفراح أنه يوجد نوع من المصادرة يستوجبها النظام ويقضى بها بالنسبة للأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة كالمشروبات والأشياء الثاقلة المنصوص عنها بالمادة ٣٣٦ عقوبات والمراحيض المصابة بأمراض معدية حسب القوائم والمكاييل

(١) الشخص الذي يتورف في حقه أحد الموانع المبينة بالمادة ٦ من قانون حمل السلاح نمرة ١٦ سنة ١٩٠٤ ويحكم عليه لحمل السلاح بلا رخصة بمكون جريمة بجسمة ويجب بناءً على ذلك الحكم بمصادرة السلاح طبقاً لقاعدة ٣٠ فقرة ثانية عقوبات (بلنة المراقبة ١٩٠٦ ن ٥٥) .

(٢) يجوز الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في ارتكاب مخالفة للقانون الجاني صاحب سواء في حالة الحكم لأول مرة أو في ثالثة مرة وإذا وجد شك في هذا الموضوع من قراء النص العربي فقط فن القيد لإزالة كل غموض أن يرجع إلى النص الفرنسي كاملاً من حوامل التفسير (بلنة المراقبة ١٩٠٨ ن ٢٩١) .

(٣) إن الأمرين المألوفين الصادرين في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ و ٢٨ مارس سنة ١٨٩١ قضيا زيادة على الترامة

يتمد صحتها أرحايتها أو عرضها لبيع جريمة كالشروبات والمأكولات الفاخرة أو المواشى المشتهية بأنها مصابة بأعراض معدية والمكاييل والموازين المشوشة والتعود المزيف والخشيش والمواد السامة بغير رخصة وكذلك الأسلحة بغير رخصة فالمصادرة بالنسبة لهذه الأشياء ليست عقوبة شخصية بمعنى أنه يحكم بها ولم تكن الأشياء مملوكة لها حتى يند سقوط الدعوى السومسية لوفاة المتهمم أو بغير المدة (شراعت ١٥ مايو ١٩٢٤ الحاماة من ٤ ص ٨٥٩) .

والموازين المشوشة والتعود المزيف والأسلحة فإن حيازتها بدون رخصة يتمد جريمة والفاخرة في هذا النوع من المصادرة هو أن يقضى بها إذا كان الجنائي مجهولا كما يقضى بها على الورقة في حالة الحكم بالبراءة والحكمة أنه لما كان وجود هذه الأشياء يتمد جريمة فيجب إعدامها بالمصادرة حتى تعدم الجريمة (الأنصر ٨ مايو ١٩٢٣ المجلد ٢٦ ص ١١٣) .

(٥) إن المصادرة عقوبة تبية فلا يحكم بها إلا متى من تظهر إدانته ولكن هناك نوع من المصادرة يشمل الأشياء التي

٣١ - يجوز فيها علل الأحوال السابقة الحكم بقنوات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانونا .

القسم الثالث - تعدد العقوبات

٣٢ - إذا تكون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

(٣) توجد أحوال ولأن الواقع فيها متعددة إلا أنها نظرا لارتباطها ببعضها تمام الارتباط يحكمون بالحكمة الحق في اعتبارها واقعة واحدة لا تستدعي الاعتراف واحدة ولكن هذه مسألة تخص الموضوع وليس من اختصاص محكمة القضاة والبرام النظر فيها وطبقه على نال لقض الحكم بناء على أن محكمة الاستئناف حكمت بأكثر من عقوبة مع أن الواقع المسقوطة لهم لا يترتب عليها إلا جنحة واحدة (القضاة ١٣ أبريل ١٩٠١ المجلد ٣ ص ٩٥) .

(٤) ليس من أوجه القضاة عدم بيان وقوع الجرائم في وقت واحد لأنه من اختصاص محكمة الموضوع دون محكمة القضاة والبرام في حالة ارتكاب جلة جرائم الظرفيا إذا كان يجب توقيع جلة عقوبات على مرتكبها أو الاكتفاء بعقوبة واحدة (القضاة ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ١٦٤) .

(١) لا يقبل القضاة بناء على أن المحكمة حكمت بعقوبتين على تهمتي القتل والشروع الموجهتين لهم مع أنها في الحقيقة - بزم واحد تافى عن صلة واحدة لأن تافى الميعة في الموضوع حكم نهائيا في تلك العقوبة ولا يمكن رفضها أمام محكمة القضاة والبرام التي هي مختصة فقط بنظر أحوال التعلق في تطبيق القانون أو عدم اتباع الإجراءات الجوهرية (القضاة ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ القضاة من ٦ ص ٢٨) .

(٢) لا يوجد نص في القانون المصري (التقديم) يقضى بضم الأفعال الجنائية التي تقع من المتهمم في وقت واحد والمماثلة عليها بفراق واحد هو أشدها نصارت المسألة من خصائص تافى الموضوع يصرف فيها على حسب الظروف والأحوال التي وقعت فيها الأفعال المتضمنة توقيع العقاب عليها (القضاة ١٣ أبريل ١٩٠١ المجلد ٣ ص ٦٢) .

(١١) إذا تدخلت أفعال جنائية في مضى وأدت كلها إلى غاية واحدة ولم يكن الباعث على ارتكابها الا الوصول الى هذه الغاية وحدها وجب أن لا تستند العقوبة بتبديدها وأن لا يعاقب عليها الا بقوبة واحدة وهي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون فإذا زور شخص ورقة رسمية بأن وضع عليها ختماً مزكراً تحت امضاء صحيحة لشخص آخر ليتمثل بواسطة المضاهاة الى اثبات صحة السند الذي زوره على الشخص المذكور يستر تطبيق المادة ١٩٠ ع (١٧٩ جلد) والاكتفاء بها (الاستئناف ١١ أكتوبر ١٨٩٩ المجبوبة ص ١ ص ٢١) .

(١٢) إن القانون قد فصل بين فعل الاستعمال الذي هو في الحقيقة فعل ثانوي وبين فعل الزور وهو الفعل الأصل ورغم أن كون الفعلين من وقائع جريمة واحدة وفرض لكل منهما عقوبة قائمة بذاتها ولو أنها متشابهة في الحالتين صفة واحدة أما كون القانون المصري أدخل الفعلين في مادة واحدة ثم فرض عقوبة واحدة في الحالتين فذلك لا يفيد أنها تنوع وحدها سواء حصل ارتكاب فعل واحد أو كلا الفعلين بل يجب تفسير نص المادة بأن العقوبة تنوع على كل من الفعلين على حدة أي أن كلا من الفعلين يعاقب على حدة (الاستئناف ٨ فبراير ١٩٠٠ المجبوبة ص ١ ص ٢٢٠) .

(١٣) إن قصد القانون من معاقبة فعل الزور واستعمال الورقة المزورة هو أن من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها يعاقب ولو لم يكن هو الفاعل للزور وبالعكس يعاقب فاعل الزور ولو لم يستعمل الورقة المزورة ولكن لا يترتب على ذلك معاقبة فاعل الزور بقوبتين في حالة استعمال الورقة المزورة لأن استعمال الورقة المزورة يبرأسه من تزورها ليس الا عبارة عن تجميع قصده والحصول على الفرض الذي من أجله ارتكب الزور فيعتبر حينئذ فعل الزور واستعماله في هذه الحالة تنفيذا متتابعاً لتسليم جنائي واحد مارتخصيره أولاً بفعل الزور ثم تنفذ ثانياً بواسطة الاستعمال فلا يحكم على مرتكب الزور الا بعقوبة واحدة ولا يعتبر الاستعمال جنحة منفصلة عن فعل الزور الا اذا نسب الى شخص آخر خلاف فاعل الزور (القض ١٠ مارس ١٩٠٠ المجبوبة ص ١ ص ٢١٥) .

(٥) يحكم قاضي الموضوع نهائياً فيما اذا كانت جريمة ثانى يكونان مجموعاً واحداً غير قابل للجزئة (القض ١٤ أبريل ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٤) .

(٦) إن وحدة القصد الجنائي هي من المسائل التي يقدرها قاضي الموضوع نهائياً وليس من أوجه القصد أن تحكما الجنائيات على تطبيق المادة ٣٢ على الثلاث جرائم التي كانت مستندة اليهم بل طبقها على جريمتين فقط (القض ١١ فبراير ١٩١١ المجبوبة ص ١٢ ص ٨٧) .

(٧) إن عكسة الموضوع لما الحرية التاسعة في تحرير الوقائع نهائياً والحكم فيما اذا كانت الجنائيات نتيجة قصد جنائي واحد أم لا وحصل هناك محصل تطبيق المادة ٣٢ ع أم لا (القض ١٤ نوفمبر ١٩١٤ للشرائع ص ٢ ص ٨١) .

(٨) إن مسألة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعاً غير قابل للجزئة أم لا هي مسألة خاصة بالموضوع فلا يكون الحكم قد خالف أي قانون اذا احضر أن القصد مع جملة الأشخاص لا يكون جريمة واحدة وطبق عقوبة على كل جريمة (القض ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجبوبة ص ١٦ ص ١٢٦) .

(٩) إن اخبار الجرائم متداخلة ومعاقب عليها بقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات هو خاص بتأني الموضوع الذي يقدد الظروف التي حصلت فيها الوقائع (القض ٣١ أكتوبر ١٩٢١ الحاماة ص ٢ ص ٢٠٤) .

(١٠) إن قصد القانون من المعاقبة على الزور واستعماله أن من استعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها يعاقب ولو لم يكن هو الفاعل للزور وبالعكس يعاقب الفاعل للزور ولو لم يستعمل الورقة المزورة ولكن لا يترتب على ذلك أنه يجب معاقبة فاعل الزور بقوبتين في حالة استعمال الورقة المزورة لأن استعمال الورقة المزورة يبرأسه من تزورها ليس الا عبارة عن تجميع قصده وهو الحصول على الفرض الذي من أجله ارتكب الزور فيعتبر حينئذ فعل الزور واستعماله تنفيذا متتابعاً لقصد جنائي واحد مارتخصيره أولاً بفعل الزور ثم نفذ ثانياً بواسطة الاستعمال وبناء على ذلك لا يحكم في هذه الحالة الا بعقوبة واحدة (الاستئناف ٨ مايو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٦٦) .

(٢٠) إذا حوّل متهم التزوير سداً وقع عليه بتمّ أيّه ثم ظهر أنه زور سداً آخر منه فيعاقب عقاباً آخر ما لم يثبت أن التزويرين وفقاً لفروض واحد وأنهما مرتبطان ارتباطاً غير قابل للتجزئة (الاستئناف ١٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٣١٦).

(٢١) تزوير جملة حوالات بوسه في أزمان مختلفة وعلى أشخاص مختلفين يكون جرائم متعددة والقاضي غير ملزم باعتبارها جريمة واحدة (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٧٦).

(٢٢) لا يمكن الحكم على مرتكب الاختلاس والتزوير بقوانين كل على حدتها إلا إذا كان التزوير حصل قائماً بنفسه ولم يكن بقصد الاختلاس فإذا أثبت الحكم أن التهم تذكرين بالسكة الحديدية اغتصب بعد أن زور في دفتر الشلايش وأرفع على ذلك عليه عقوبتين كان هذا خطأ في التطبيق موجباً لقبول القضاء وإلغاء الحكم بناءً على الوجه الثاني من المادة - ٢٢٠ جنائيات - ٢٢٩ جديد - والحكم بالقوة القانونية طبقاً للمادة ٢٢٢ جنائيات - ٣١١ جديد - (القض ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٣١٠).

(٢٣) إن التوصل بجناية الارتكاب بجناية أخرى لا يفي الجاني من العقوبة على الأول بل يحصله مستحقاً لعقوبة أشدهما في نظر القانون فإذا زور الموظف في ورقة أميرية بقصد الاختلاس وجب تطبيق عقوبة التزوير لأنها أشد في نظر القانون من الاختلاس (القض ٢١ أبريل ١٩٠٠ المجموعة ص ١ ص ٣٠٧).

(٢٤) إذا اغتصب التذكري من قيمة التذاكر التي يحصلها ثم زور في القاتر هذه التذكريات تهمّة الاختلاس التي هي التهمّة الأصلية المقصودة بالذات فانه يعاقب على الاختلاس فقط (مصر جنائيات ١٨ ديسمبر ١٩٠١ الحقوق ص ١٧ ص ٢١٩).

(٢٥) لا تطبق المادة ٣٢ إلا إذا كانت الأفعال الجنائية مرتبطة ببعضها وغير قابلة للانقسام كما إذا ارتكب تزوير في دفتر أميرية بقصد الاختلاس أما إذا فسق التهم بشخص وضرب آخر كان مرتكباً لواقعتين منفصلتين من بعضهما

(١٤) من المبادئ المسلم بها أن قائل التزوير متى حوّل على فعله لا يصح أن يعاقب إذا استعمل الورقة بقوة ثانية وذلك لأن القصد من التزوير هو الاستعمال وأنه لا يصح أن يعاقب مرتبة واحدة على فعله ومرتبة أخرى على الانزعاج من جانيته وإنما القانون يعاقب الاستعمال إذا كان الشخص المستعمل للورقة المقررة هو غير القائل له أو كان القائل ولم يعاقب لسبب من الأسباب على فعله (القض ١٣ مارس ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ ص ١٧٨).

(١٥) تخفى المحكمة التي تحكم بقوانين على متهم يزوير ورقة واستعمالها وبمكة القضاء اصلاح هذا الخطأ والحكم بقوة واحدة (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥٠).

(١٦) تزوير شخص عقد بيع على أيّه وتسجيله ثم تزويره في دفتر تسليم العقود لمكة مصر المنطقة بأن تسمى باسم والده ووقع بتمّ نفسه باسم هذا الأخير على ذلك العقد هما فصلان مرتبطان ويصلان فلا واحداً ولا يرفع العقاب عليهما يعاقب واحد (الاستئناف ٢ نوفمبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٦٦).

(١٧) إن التزوير والاستعمال ولو أنهما يكونان لجريمتين إلا أنهما هما جناية واحدة إذا كانتا صادرتين من شخص واحد وهذا المبدأ قرره بمكة القضاء والأبرام في الحكم الصادر منها في ١٠ مارس ١٩٠٠ المدرج بالمجموعة الرسمية ص ٦ ص ٢١٥ (القض ٢٥ يناير ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٦٣).

(١٨) جريمة استعمال الورقة المقررة هي النتيجة المقصودة من ارتكاب التزوير فلو كان مرتكبها شخصاً واحداً فلا يستحق إلا عقوبة واحدة (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٤٦).

(١٩) إن التزوير واستعمال الورقة المقررة عند ما يكون المستعمل لها هو نفس من زورها يكونان فصلين مرتبطين ارتباطاً يحصلهما في الواقع فلا واحداً يعاقب عليهما بمادة واحدة من قانون العقوبات (القض ١٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٥٠).

واقبلين الانقسام (النقض ١٨ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥٥ ص ١٦) .

(٢٦) اذا تمسك منهم على قاضي المحكمة بالقول والاشارة والشرب عقب صدور الحكم عليه ما وقع منه جريمة واحدة لا يجوز تجزئتها لحدوثه في وقت واحد وفرض واحد (الاستئناف ٢٣ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٩) .

(٢٧) اذا ثبت من الحكم المطعون فيه أن المتهم خطف المنيح عليها بالقوة وأثناء ارتكابه هذه الجريمة عارضه آخر فشرع في قتله لمنع عارضته وجب اعتبار القتلين فعلا واحدا لا يرتب لهما بعثهما والحكم على قاطعهما بمقتضى واحدة طبقا لقاعدة ٣٢ ومن جهة أخرى وبصرف النظر عن هذه المادة فإن القتل أو الشروع فيه اذا سبقه أو اقترن به جريمة أخرى يمتد مع هذه الجريمة فعلا واحدا ويحكم على قاطعه بمقتضى واحدة لا تطبق لقاعدة ١٩٨ عقوبات التي لم توضع الا لتطبيقا للبدا المين في المادة ٣٢ المذكورة فاذا طبقت محكمة الموضوع عقوبة على كل من الخطف والشروع في القتل كان لمهمة القضاء والارام ان تصح هذا الخطأ القانوني (النقض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٧٧) .

(٢٨) ان جريمة الشروع في السرقة والشروع في قتل من أراد اساءك السارق هما جريمتان وقتا في وقت واحد وفرض واحد ولا يمكن التجزئة بينهما ويجب اعتبارهما جريمة واحدة كنعن المادة ٣٢ عقوبات (محكمة جنات يثى سوف ٢٢ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٣ ص ١٢٥) .

(٢٩) لا يجوز اعتبار جريمة بكمرة واحدة تسويج عقوبة واحدة الا اذا ظهر من الظروف أن احدهما ارتكبت بقصد ارتكاب الأعمال المكتوبة الأخرى بحيث ينتج مجموع غير قابل للتجزئة طبقا لنص المادة ٣٢ ع (لجنة المراقبة ١٩٠٦ ١٣٧) .

(٣٠) ان من يوجه لسللا في الطريق العام بمحالة سكر بين ويصعد فاعة يصير مرتكبا لجريمتين يكونان مجموعا لا يقبل التجزئة طبقا لقاعدة ٢٣ ع (لجنة المراقبة ١٩١٧ ن ١٣٩)

(٣١) 'ن من يقف مرتين في يوم واحد خارج المحصل المدة المقررة ويطلق الحركة يجره مرتكب جريمة تخلفين

ويجب الحكم عليه في كلتي الحالتين (لجنة المراقبة ١٩١١ ن ١٣٨) .

(٣٢) ان جريمة لمرار الحشيش والشروع في ارضاء البوليس التي ضبط المتهم لا يمكن اعتبارهما كجيمع غير قابل للتجزئة ولا محل لتطبيق المادة ٢٢ ع (لجنة المراقبة ١٩١٣ ن ٢٣٢) .

(٣٣) اذا أحرز شخص حشيشا كلفت مرتكبا جنحة بمقتضى الأمر العالي الرقيم ١٠ مارس ١٨٨٤ فاذا أحرق فوق ذلك ما يحرزه أو يفضه في عمله العمومي كان مرتكبا جنحة لمرار الحشيش بمقتضى لائحة المحلات العمومية كمن يحرز سلاحا بلا رخصة ثم يطلقه في وسط المساكن فإنه يكون مرتكبا لجريمتين ويمكن قانونا تطبيق عقوبة مفردة على كل من الاحراز والاحراق وان وقتا معا وترتبا على فعل واحد يوجب وصفهما بهذين الوصفين (النقض ٣٠ يوليو ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ١٤) .

(٣٤) تطبيق المادة ٣٢ عقوبات من النظام العام ويجب على المحكمة النظر فيه ولأن الدفاع لم يشك به (الجيزة ٧ ديسمبر ١٩٢٠ المحاماة ص ٣ ص ٤١١) .

(٣٥) اذا أسد الى محصل عوائد أملاكه أنه اعطى شيئا من المبالغ المسجلة اليه بسبب وظيفة وأنه توصل لاختفاء الاختلاس المذكور كان يزور قسام الموائد بأن ثبت في القسام البرانية خلاف ما يثبت في القسام الجوانية وطلب عقابه بالمادتين ٩٧ و ١٨١ طبقت عليه المحكمة المادة ١٨١ فقط وقضت عليه بالعقوبة الخاصة بالترذير باعتبارها العقوبة الأشد طبقا لقاعدة ٣٢ عقوبات كان حكمها صحيحا ولا تكون خطئة في تطبيق القانون بعدم الحكم بالفراغة المنصوص منها بالمادة ٩٧ الخاصة بالاختلاس (النقض ١٩ أبريل ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢١٩) .

(٣٦) ان المادة ٣٢ عقوبات تجرّب في حالة ما اذا كؤن القتل الواحد جرائم متعددة اعتبارا لجرميتها التي عقوبتها أشد والحكم بمقتربتها دون غيرها فاذا ارتكب موظف تبديدا في أموال أميرية بالمادة ٩٧ عقوبات وترويرا في أرواق رسمية بالمادة ١٧٩ اغتفاء التبديد يجب اعتبارا لجرميتها

أنظر حكم الاستئناف ٣٠ يونيو ١٩١٠ المجموعة ص ١٢
ص ١٢٢ — وتطبيق عليه المادة الأولى من مذكرتي الخشيش
الصادر في ١٠ مارس ١٨٨٤ ومعدل في ٢٨ مايو ١٨٩١
و ٨ يوليو ١٨٩٤ والمراد هـ بقرة ٢ و ١٢ و ٢٨ من لفظة
الجواهر السامة الصادر بها قانون نمرة ١٤ سنة ١٩١٤
ولكن هاتين التهمتين مرتبطتان وتطبق عليهما المادة ٣٢ عقوبات
ويعامل المتهم بأشد العقوبتين وعقوبة الجسمة أشد من عقوبة
الخافعة إلا أن ذلك لا ينطبق إلا على العقوبة الأصلية ولا تتناول
العقوبات التكميلية وهذا الرأي وإن كان مختلفا فيه إلا أنه أكثر
ملاءمة لروح التشريع ولذلك يجب الحكم مع عقوبة الجسمة بنقل
المحل المنصوص عنه في الخافعة حتى لا يظل مغنوحا بغيره فيه
مثل التمسح على بيع الناس صمغاً فإنه كل الأذى (سوف
١١ مايو ١٩١٦ للفرع ص ٣ من ١٠٤) .

(٤٠) تبديد الخالص على الأشياء المجهوز عليها تلك
الأشياء وتزويره غشاً بقيمة الدين لتفديتها الحضريوم البيع
باعتبار جريمة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات فإذا سبق الحكم
على المتهم بجريمة التبديد من المحكمة المختصة لأن الجاني كان توقع
بناء على حكم صادر منها فلا يجوز دفع دعوى التزوير بعد ذلك
أمام المحكمة الأصلية لأن هذه المحكمة لا تتدخل أن تفصل بين
الجريمتين ولا أن توقع على كليهما أكثر من عقوبة واحدة
هي عقوبة أشد الجريمتين وعقوبة التبديد هي الأشد لأنها
الحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه (مادة
٢٩٦ و ٢٩٩ عقوبات) في حين أن عقوبة التزوير الحبس مع
الشغل (مادة ١٨٣) فالعقوبة الأشد هي عقوبة التبديد لأنها
في حدها الأقصى تشتمل على عقوبتين من عقوبات الجسمة أي
الحبس والسراة وإن كانت طبيعة العقوبة الأولى أخف من
طبيعة العقوبة الواحدة المقررة للتزوير ولا محل القول بأن
عقوبة التبديد في القانون المخطأ أخف من عقوبة التزوير
في قانون العقوبات الأهل إذ العبرة في سرعة أشد العقوبتين
بالتقانون الذي قرر ارتباط الجرائم التي وقعت لنفس واحد
وحيث أن المحكمة المختصة حكمت بعقوبة التبديد وهي الجريمة
التي كان يجب على المحكمة الأصلية الحكم بعقوبتها لو مرض عليها
أمر التبديد والتزوير ما تليح صلاح المحكمة الأصلية أن توقع عقوبة
ثانية فوق ما يقضي به القانون مع ملاحظة أن المحكمة المختصة

الأشد وهي التزوير وتطبيق المادة ١٧٩ التي لاتنص إلا على
عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن ولا متنوعة الحكم بعقوبة
لم ترد فيها وعليه فلا محل للحكم بعد ذلك بالعقوبة التكميلية وهي
الغرامة والرد المنصوص عنها بالمادة ٩٧ عقوبات وقد فصلت
محكمة النقض في مثل ذلك بمحكمها الصادر في ١٩ أبريل ١٩١٣
(النقض ١٠ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ من ٣) .

(٣٧) ان المبادئ المقررة وأحكام القضاء المصري متفقة
على أنه إذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت متفقة مع
بعضها بحيث لا تقبل التبرئة فيجب في هذه الحالة تطبيق
المادة ٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الأصلية المقررة لأشد
تلك الجرائم فقط ثم الحكم أيضاً بالعقوبة الأخرى التبرئة
أو التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف والحكم بخلاف
ذلك يخرج عنه علماً أنه من يحكم عليه لارتكابه بجريمتين تكون
حالة أحسن مما لو حكم عليه لارتكابه جريمة واحدة فإذا اتهم
شخص باختلاس وتزوير طبقاً لقادتين ٩٧ و ١٧٩ عقوبات
وطبقت المحكمة المادة ٣٢ عقوبات وجب الحكم بعقوبة
السجن المقررة بالمادة ١٧٩ والحكم أيضاً بالعقوبة التبرئة المقررة
بالمادة ٩٧ وهي غرامة مساوية لقيمة المال المختلس (النقض
٣ نوفمبر ١٩٢٤ المجلد ٥ ص ٣١٢) .

(٣٨) ان وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها
دون غيرها طبقاً للمادة ٣٢ لا يعني الحكم عليه من العقوبة
التكميلية المقررة قانوناً لعقوبة الجريمة الأخف لأن العقوبات
التكميلية التي قررها الشارع للجرائم خصوصاً هي متعلقة بنوع تلك
الجرائم ومن شأنها أن يكون العقاب رادعاً لارتكابها وقد قضت
الحكمة التي قصدها الشارع إذا كان من المتيسر لفتقر في هذه
الجرائم أن يتعلموا من هذه العقوبات التكميلية التي قررت لها
بارتكابهم جرائم أخرى عقوبتها أشد ولذلك يجب توقيع تلك
العقوبات التكميلية ولو لم يحكم بعقوبتها الأصلية لكونها عقوبة
الجريمة الأخف وقد قررت المحكمة التفرضاوية هذا المبدأ
راجع مختصر جلدو طبعة سادسة ص ٣٨٢ (محكمة طنطا
استئنافاً ٢٢ مايو ١٩١٣ للفرع ص ١ من ١٥) .

(٣٩) بيع المنزل المحتوى على خشيش يعد في آن واحد
اجراً شمشيش كما أن هذا الخشيش يعتبر من المواد السامة —

الدعوى العمومية عن الشروع في النصب والتمديد بعد أن رفعت دعوى السرقة وحكم فيها من محكمة الجنايات لأنها كلها لاتنصل من بعضها ولا تميز (محكمة جنايات قنا ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ١٨٣) .

(٤٢) الضرب والبلاغ الكاذب بقصد تبرير التمديد بالضرب جريمتان مرتبطتان ببعضهما فيجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما فإذا رفعت الدعوى على التهم بالضرب وحكم عليه باعتباره عاقلاً فلا يجوز رفع دعوى البلاغ الكاذب عليه بعد ذلك لأن عقوبة الضرب مع تطبيق مواد البود هي الأشد ولا يمكن القول أن عقوبة الضرب وحدها أخف من عقوبة البلاغ الكاذب لأن مواد البود يجب اعتبارها جزءاً منها المادة العقاب (المجلة ٧ ديسمبر ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٤١١) .

لتقصراً اختصاصها على الجرائم التي تقع معارضة لتنفيذ أحكامها وعدم وجود نص مقابل المادة ٣٢ عقوبات في قانونها الجنائي لم يكن يسمح إلا أن تقتصر على الحكم في مسألة التبريد تأريكة أمر التزوير للمحاكم الأهلية باعتبار أنه وإن كان مرتبطاً بجريمة التبريد ارتباطاً لا يقبل الفصل لا يزال له وجود مستقل من حيث اختصاص المحاكم الأهلية (مطالع استئناف ١٠ مارس ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ١٠٦) .

(٤١) إذا سرق شخص حالة كونه عاقلاً في حكم المادة ٥٠ عقوبات ثم بعد ذلك باع الشيء المسروق وفي أثناء ذلك حضر صاحب الشيء وأستعف عليه وترتب على ذلك ضبط المتهم وتقدمه على شيخ الخلف فإن جرائم السرقة والنصب والتمديد على شيخ الخلف هي جرائم متداخلة في حكم المادة ٣٢ عقوبات لأن الفاية من السرقة هي الانتفاع بالشيء المسروق فذلك لا يمكن فصل التمديد عن جريمة الشروع في النصب فلا يجوز رفع

٣٣ — تتعدد العقوبات المقررة إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ — إذا توفقت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

(أ) أولاً الأشغال الشاقة .

(ثانياً) السجن .

(ثالثاً) الحبس مع الشغل .

(رابعاً) الحبس البسيط .

٣٥ — تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار متبناها كل عقوبة مقيمة للجريمة محكوم بها للجريمة وقت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

٣٦ — إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين .

٣٧ — تتعدد العقوبات بالغرامة دائماً .

٣٨ — تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد متبناها كلها عن خمس سنين .

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

٣٩ - يمدّ فاعلاً للجريمة :

(أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره .

(ثانياً) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكوّن من جملة أعمال يأتى عمداً عملاً من الأعمال المكوّنة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدّى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

تغير وصف التهمة واختيار تهمة أحدهما هروبا وتهمة الآخر قتلا مع ما هو واضح في الحكم من أن التهمين اشتراكا معاً في قتل المني عليه فهما فاعلان أصليان لاتحادهما في القصد الجنائي واشترائهما في الفعل (القض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٢٣٥) .

(٣) إذا عرّج التهمان معاً في محل وقوع الجريمة وأطلق أحدهما البوار الذي تمت الجريمة بسببه عدّ كل منهما فاعلاً أصلياً (القض ٧ مايو ١٩٢٣ المجموعة ص ١٦ ص ٩٢) .

(٤) سيان إذا كان أحد التهمين أعلى الخلافة المسمومة بنفسه أراستعمل الغير لأصلها لأنه قد تعدّد قصده السيئ على كلا الحالتين فيميران فاعلين أصليين (القض ٢١ أكتوبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٥) .

(٥) يمدّ فاعلاً أصلياً لامتريكا الشخص الذي يشتري الحلوى ويضع فيها السم ويسلها لشخص سليم النية لتوصيلها الى المني عليه ليأكلها حسب اتفاقه مع المني عليه المذكور ثم يتاردا الأخير بالقتل لأن المتهم هو الذي وضع بنفسه السم عمداً في الحلوى وهو أهم ركن من أركان القتل الأصل ولم يكن الشخص السليم النية فيها يبي من الأفعال سوى آلة في يد المتهم

(١) من المبادئ القانونية أنه إذا ارتكب جملة أفعال عمداً جنائياً أو تداخلوا في تنفيذ عمل يكون جريمة تنفيذاً بقصد جنائي مشترك بينهم فكل واحد من هؤلاء الأشخاص مسئول عن هذا الفعل كقصد مسئولته لو حصل ارتكاب القتل من كل واحد منهم على حدة (راجع التعليقات) وعليه إذا اجتمع ثلاثة متهمين وسلّحوا ينادق هروبا وتوجهوا لمحل المني عليه وبعد أن تحققوا منه أطلقوا عليه البنادق فقتلوه كان كل منهم مسئولاً قانوناً عن القتل الذي هو نتيجة قصد جنائي مشترك بينهم جميعاً ولو أنه لم يصب المني عليه الا بطلق فقط فإن مسألة عدد الجروح هي من المسائل الخاصة بالموضوع وليس لها أقل تأثير على المسئولية القانونية الواقعة على كل واحد من التهمين (القض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ التراجع ص ٢ ص ١١٠ - أيضاً بهذه الأسباب حينها ٥ ديسمبر ١٩١٤ التراجع ص ٢ ص ١١٠) .

(٢) إذا حكمت محكمة الجنائيات بالعقوبة على متهمين بقتل عمداً مع سبق الإصرار بواسطة إطلاق أسلحة نارية فليست المحكمة ملزمة ببيان أى الطلقات التي سببت الرقعة إن كانت من أحدهما أو من كليهما إذا تعدد عليها ذلك ما دام أنه ثابت بالحكم أنها أطلقا على المني عليه أربعة أسلحة نارية في آن واحد أصابع مقلعة منها فلا يترتب على عدم ذكر ذلك

أن جلة الأشخاص تدخلوا فضلا في مطلق النية والوحيد (القض
١٩ سبتمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ٢) .

(٨) إن الفاعلين يشتركون بما وبمباشرة في ارتكاب الفعل
فيكون أن بين الحكم الأركان المكونة للجريمة ذاتها بدون انقضاء.
ليان الفعل المستقل الذي ارتكبه كل منهم (القض ٢٠ يونيو
١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٣٢٢) .

(٩) يمكن أن يكون زور النقد بأعراف الشخص
ومن عمله ليكون فاعلا أصليا وليس ضروريا أن يحرمه بنسبه
أو يرضيه (أسيوط استئناف ٥ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة
ص ٢٥ ص ٣٨) .

(١٠) إن من أوجه القضا اعتبار أحد المتهمين بصفة
فاعل أصلي بدون ذكر الأهلية القانونية التي توجب اتصاله بهذه
الصفة بمجرد القول بأنه هو الفاعل الحقيقي للزور لأنه كان
يسعى في تخريب النقد وتقديمه لقم كتاب التسجيل واستلامه
وتسليم كل الإجراءات اللازمة لتفاداه لا يمكن في نفس القانون
لمعرفة الصفة الحقيقية التي يمكن وصفه بها (القض ١٩ يناير
١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٥٧) .

(١١) يقتض الحكم بالعقوبة الذي يعتبر المتهم فاعلا أصليا
للزور إلا أن الوقائع المذكورة به لا يمكن أن يستنتج منها إن
كان يلزم اعتباره بصفة فاعل أصلي أو مشترك في الزور (القض
٢ يونيو ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ ص ١٧٧) .

توصل بها إلى إتمام قصده لأنه كان واسطة في توصيل الحلي
من الجسم إلى الخنجر عليه (القض ٢٤ يونيو ١٩١٦ المجموعة
ص ١٨ ص ٢٥) .

(٦) لمعرفة ما إذا كان الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة
ما معا مع بعضهم فاعلون أصليون أو أن بعضهم فاعلون أصليون
والبعض الآخر شركاء يجب البحث فيها إذا كانت المساعدة ضرورية
لتنفيذ الجريمة أم لا وقانونا فإن الأفعال التي تكون ارتكاب
الجريمة قسما هي الأفعال التي توصف بالانضمام مباشرة في العمل
وأيا من المقرر أن الذي ساعد شخصا لارتكاب الجريمة ومن
هذه المساعدة تمت الجريمة يعتبر فاعلا مع الفاعل الأصل فإذا
اشترك ثلاثة أشخاص في قتل آخر وكان بينا أحدهم يطمع بالسكين
كان الاثنان الآخران يركبن عليه فانهما يكرتان فاعلين أيضا
مع الأول لأن نتيجة المساعدة هي منع الخنجر عليه من خلاص
نفسه بأي كيفية كانت ويمكن للفاعل الأصل من إتمام قصده
(قاضي إحالة محكمة مصر ١٣ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩
ص ١١٩) .

(٧) يفصل قاضي الموضوع نهائيا فيما إذا كان التهمة
باعتبار فاعلين أصليين وليس لشككة القضا والإبرام مراقبة
عليه إلا إذا كان حكمه هذا منافضا لأحكام أخرى أو لبيانات
صادرة من نفس القاضي وإن ارتكاب الفاعل بلجريمة القتل
«وحده أو مع غيره» كنص الميادة الواردة في القانون لا يتناقض
مطلقا في حالة وقوع القتل بطلق عيار نارى واحد لأن قاضي
الموضوع تمام الحرية في أن يقرر ظروف الواقعة ويرى منها

٤ - يعدّ شريكا في الجريمة :

(أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع
بناء على هذا التحريض .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل

في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو مساعدتهم بأى طريقة أخرى في الأعمال
المجهزة أو المسهلة أو التجهئة لارتكابها .

الآخرين على ارتكابها فوقست بناء على هذا الاتفاق فانه لا يفهم من هذا ان كانت المحكمة اعتبرته مجرمًا على ارتكاب الجريمة أو متفقا مع الفاعلين على ارتكابها وهذا قصص في بيان الواقعة خصوصا وأن القانون ميز في المادة ٤ عقوبات بين التعريض والاتفاق ويسجل كلاهما نوطا خاصا من أنواع الاشتراك بفقرة على حدتها (القتض ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ المجبوعة ص ٢١ ص ٢٣) .

(٩) يجب أن يبين الحكم بالعقوبة إن كان الحكم عليه قاعلا أصليا أو شريكا ولا كان باطلا (القتض أول ديسمبر ١٩٢٤ الحماة ص ٥ ص ٤١٣) .

(١٠) الحكم الذي يقضى بالعقوبة على الشريك يجب أن يبين طريقة الاشتراك والا كان باطلا (بلغة المراقبة ١٩٠٣ ن ٢٦٩) .

(١١) يقتض الحكم تلغوه من بيان الواقعة اذا قضى على المتهم بصفة شريك اذا لم يبين كيفية اشتراكه في الجريمة ولم يذكر الأعمال التي أتى بها لمساعدة الفاعل الأصل (القتض ٢٦ ديسمبر ١٨٩٦ الحاكم ص ٧ ص ١١٧٤) .

(١٢) يكون باطلا الحكم الذي لم يبين الطريقة التي ساعد بها الشريك الفاعل الأصل حتى يرى شروط الاشتراك متوفرة من عدمه (القتض ٢ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٢٣) .

(١٣) إن من أوجب القضا كون المحكمة لم تبين حكمها للأفعال التي أتى بها المتهمون بلعلمهم مشتركين على مقتضى المواد ٦٧ — ٦٨ عقوبات (٤٠ جديد) وإن مجرد القول منها بأنهم شركاء في التزوير لأنهم ساعدوا المتهم الأول وعاونوه على ارتكاب التزوير بدون توضيح كيفية المساعدة والمعاونة لا يكفي لفرض الذي أمر به القانون (القتض ١٩ يناير ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٥٧) .

(١٤) يجب أن يبين في الحكم الأعمال التي تكون الاشتراك لمعركة هل من شأن هذه الأعمال إعانة الفاعل الأصل على الأعمال المجهزة أو الممثلة للجريمة وإذا لم تشمل كان الحكم باطلا (القتض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٤٩) .

(١٥) إن النظر في يد مساعدة أو لا موكول إلى القاضي الموضوع يسدده بحسب ما يراه حكمه فيه لا يدخل تحت

(١) إن القانون لم يكل الأمر في الاشتراك إلى نظر القاضي واجتهاده بل تكفل هو يبين وحصر أنواعه وبناء على ذلك يكون من الواجب ذكر نوع الاشتراك في الحكم حتى يتبين أن كان من الأنواع التي ينها القانون فيستحق العقوبة أو من غيرها فلا عقوبة . ويكون الحكم لاغيا إذا تجرد من هذا البيان (القتض ١٥ مايو ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ٢١٤) .

(٢) يجب أن يبين في الحكم كيفية الاشتراك في التزوير والا كان باطلا (القتض ١٢ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٤٢٩) .

(٣) يقتض الحكم القاضي على الشريك إذا لم يأت يذكر شيء، يؤخذ منه كيفية الاشتراك بل لاكتفى بذكر نص المادة ٦٨ عقوبات — ٤٠ جديد — (القتض ٢٥ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٦٥) .

(٤) يقتض الحكم إن لم تبين به الأفعال المستندة لهم تعيينا صريحا يمكن الوصول بها لمعركة إن كانت تجعله فاعلا أصليا أو مشتركا وما هو بيان الواقع التي يجب أن يوصف بها الفعل المستند اليه وحل يخلق على أحكام القانون التي تجعل الجنائي فاعلا أصليا أو مشتركا في ارتكاب الجريمة (القتض ١ ديسمبر ١٩٠٠ الحقوق ص ١٦ ص ١٨) .

(٥) عند صدور حكم على شخص بصفة شريك لا بد من تبين واقعة الاشتراك لكي تتحقق عمدة القضا من مراقبة صحة تطبيق القانون فإن لم تبين الواقعة وجب نقض الحكم (القتض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٤٦) .

(٦) يقتض الحكم القاضي بالعقوبة على متهم بصفة شريك في تزوير اذا لم يبين الأعمال التي وقعت منه في اشتراكه في التزوير وتعيينه إياه (القتض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٦ الحقوق ص ٢٢ ص ١٥٦) .

(٧) يحتمل على القاضي أن يبين في حكمه نوع الاشتراك المنسوب لهم (القتض ٢٠ يوليو ١٩١٠ المجبوعة ص ١١ ص ٣٦٢) .

(٨) اذا ذكرت المحكمة في حكمها أنه ثبت من التحقيقات أن أحد المتهمين هو المخرض على ارتكاب الجريمة بأن اتفق مع

سيرة محكمة القضا والابرار (القضا أول أغسطس ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٢١٣) .

(١٦) إن كيفية الاشتراك بالمساعدة يجب بيانها في الحكم لأن المساعدة لا تكون إلا بواسطة أعمال مادية يقتضى إيضاها بمخلاف أخاها الذى هو اتحاد أو اجتماع أو إرادة بعض الأشخاص على ارتكاب جريمة (القضا ٩ فبراير ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٢ ص ٢٧٣) .

(١٧) إن الاتفاقات الملتقى المقاب عليه بصفة اشتراك هو اتحاد حصصين أو أكثر واجتماع إرادتهم على ارتكاب جريمة أو جنحة وليس من الضروري أن يكون هذا الاتفاق ناشئا عن أعمال مادية تثبت وجوده بل يكفي أن الحكم ثبت وجود هذا الاتفاق وأنه قد اتفق عليه ارتكاب الجريمة (القضا ٩ فبراير ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٢ ص ٢٧٣) .

(١٨) إذا حكم على شرك لأنه ساعد الفاعل الأصل على ارتكاب الجريمة يجب بيان كيفية المساعدة في الحكم وأما إذا حكم عليه لأنه اتفق مع الفاعل الأصل على وقوع الجريمة فوقيت بناء على هذا الاتفاق فهذا النوع من الاشتراك أى الاتفاق على ارتكاب الجريمة فإنه لا يحصل عادة بمقتضى مساعدة أو أعمال ظاهرة يمكن للشهود أن يبينوها وإذا لا يمكن وجود دليل على الاتفاق إلا من مرة كيفية ارتكاب الجريمة وهذا ما فعلته المحكمة إذا أثبتت في حكمها أن المتهم أطلق الباري على الجنى عليه عقب اختيار الذى أطلقه المتهم الأول وهذا ما أثبت وجود اتفاق سابق بينهما فضلا عن ذلك فإن وجود الاتفاق وعده هو من الأدلة التى يترك الحكم فيها للسكة ويكفى أن تكون المحكمة مقتنعة بوجود الاتفاق لوقوع الجريمة بناء على (القضا ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٥٠) .

(١٩) إن الاتفاق هو أمر يتعلق بالموضوع ويقدره نهائيا قاضى الموضوع الذى هو غير ملزم بشرط أو بيان الأركان المكتوبة له ولا يبين الأسباب التى بنى عليها قراره عن ذلك (القضا ٢٤ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ٨٨) .

(٢٠) لما كان الاتفاق حوالة داخلية فليس القاضى ملزما ببيان الوقائع المساندة المكتوبة للاتفاق لأنه يجوز أن يبريد

الاتفاق من اتحاد إرادات مخفية لا تظهر بعلامات خارجية ولا تقع تحت الحراس ولكن من جهة أخرى فإن من المبادئ المقررة أن المتهم يجب أن يجد في الحكم الذى قضى عليه بقوفا دليلا بأن الحكم عليه لم يكن نتيجة عمل استبدادى - مجموعة دلفوز حكم ققرة ١٠٥ - وبما أن الواقعة هى من الوقائع التى لا تظهر ضمنيا بعلامات خارجية تقع تحت الحراس فيجب من باب أدل أن الحكم بين الأسباب التى بنى عليها اعتقاد القاضى وإلا فإن القضاء يختلف ذلك يبنى عليه منع محكمة القضا والابرار من مراقبة الأحكام القضائية بقوفا بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ٤ عقوبات وبناء على ذلك يكون الحكم مشتملا على بطلان جوهرى إذا بنى فقط على أن الجسم اتفق مع الفاعل الأصل على ارتكاب الجريمة التى وقعت بناء على هذا الاتفاق (القضا ١٣ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٣٧) .

(٢١) إذا اعتبرت المحكمة أحد التهمين شرىكا بالتسهيل والمساعدة فيجب قانونا بيان الوقائع المادية المكتوبة لهذا الاشتراك بالحكم وإذا اجتره شرىكا بالاتفاق لحجب المبادئ المتدرة لا يكون القاضى ملزما ببيان الوقائع المادية المكتوبة للاتفاق لأنها يجوز أن تكون حالة داخلية لا تظهر بعلامات خارجية تقع تحت الحراس إلا أنه يجب أن الحكم بين الأسباب التى بنى عليها القاضى اعتباره بوجود الاتفاق وإلا يكون الحكم فى المالتين ناقصا عن هذه البيانات ولا يتسنى محكمة القضا والابرار مراقبة صحة تطبيق القانون (القضا ٧ يونيو ١٩١٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٢١) .

(٢٢) الاتفاق يجوز أن يكون حالة داخلية فليس القاضى ملزما ببيان الوقائع المادية المكتوبة لأنها من الوقائع التى لا تظهر بعلامات خارجية تقع تحت الحراس وإنما يجب على القاضى أن يبين فى أسباب الحكم الوقائع المكننة عليها لاستنتاج وجود الاتفاق (القضا ٤ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٩٧) .

(٢٣) يكون الحكم ميتا للاتفاق إذا تكلم من وجود الاتفاق إن ذكر أن التهمين ساعدوا القاطنين المألومين وسهلا لم ارتكاب الجريمة باستدراجهم القتل لخل الحادة والقانون لا يطلب من القاضى بيان الوقائع المكتوبة للاتفاق بل يطلب

(٢٩) لا يعتبر اشتراكاً مجرداً أمر شخص لأفراد أخيه يعلم أبنية جدران حوش بالقرعة إذ أنه لا سلطة قانونية لهذا الشخص على أولاد أخيه ومن ثم فإن أرامره كانت بصفة ضامنح بسيطة ومن جهة أخرى لم يثبت حصول وعد أو وعيد أو هدية أو تهديد أو غشادة وبنوع الاجمال كافة الظروف الصورية للاشتراك المنصوص عنها بالمادة ٦٨ عقوبات - ٤٠ جديد - ونظراً ما يمكن استنتاجه أن المتهم تكلم مع أولاد أخيه عل هدم الحوش المذكور وهذا الفعل ليس ثابتاً عليه قانوناً (الغرض) ٢١ يناير ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ١٠٧ .

(٣٠) اذا قسّم الأمور بأمر المدير تهمين في مرة الى أحد الأعيان ووضعهم تحت تصرفه ليعاقبهم ويحصل منهم على اعتراف فأمر المدين رجائه فضيروهم وحسبهم حتى اصرقوا وكان ذلك محضوراً للأمور ومطلحة لفضلنا من أن ذلك لا يعد أمراً من الأمور بتسليم التهمين فانه لا يعد اشتراكاً منه في جريمة الضرب لأن الحاكم قضت دائماً بأحكامها بأن عدم الاهتمام أو التنازع من منع ارتكاب جريمة أو رجعة لا يمكن اعتباره عملاً من أعمال الاشتراك التي يمتثل عليها القانون وان كان يعتبر من الأعمال التي يمكن فيها تأديداً (الاستئناف ١٠ مايو ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ من ١٠٦) .

(٣١) بناء على المادة ٦٨ عقوبات - ٤٠ جديد - قد ينشأ التعريض الذي يعتبر طريقاً من طرق الاشتراك المدين بالقرعة الأولى من تلك المادة أولاً من الهدية أو الوعد أو الوعيد أو المخادعة أو الغشاة ثانياً من الارشادات التي تعطى ثالثاً من استئصال الشخص الصولة التي له على مرتكب الفعل والعسلة له سلطة على أهل بيته فاذا أمر بعضهم بضرب شخص فانه بذلك يكون شركاء لم وكونه تمسك حدود هسله السلطة بإصداره لم وأمر بضربه شرعية هو عين ما نص عليه المادة ٦٨ عقوبات من استئصال الصولة ولا داع للبحث فيها اذا كان هؤلاء الأشخاص يمكنهم عدم إطاعة في تنفيذ هذا الأمر أولاً يمكنهم لأن هذا التفرين لا يكون له فائدة إلا في معرفة درجة المسؤولية التي تعود عليهم شخصياً لا في معرفة درجة المسؤولية التي تعود على الأمر لأن هذا الأخير أراد أن كل حال أن تطاع أرامره وقد أُلحيت فعلاً (الغرض ١٧ مايو ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ من ١١٠) .

مه الأسباب التي يستنتج منها حصول الاتفاق (الغرض ١٣ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ من ٥٤٨) .

(٢٤) إنه وإن كان قاضي الموضوع أن يشترطية الأدلة المكتبة للاتفاق إلا أنه يجب مع ذلك بيان هذه الأدلة والوقائع التي يربطها اعتقاد بوجود الاتفاق حتى ينشئ محكمة الغرض والبرام استئصال صفها في مراقبة صحة تطبيق القانون فيمائل الحكم الذي يقر أن الفاعل اخفق مع الشريك على فصل المني عليه بدون بيان كيفية الاتفاق ولا زمان ولا مكان حصوله ولا الأسباب التي حلت الطاعن على ذلك (الغرض ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ من ٢١) .

(٢٥) اذا ذكر الحكم أن الاشتراك كان بالاتفاق كان ذلك كافياً لتوقيع العقوبة (الغرض أول يناير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ من ٢٠٢) .

(٢٦) لم يشترط القانون للاشتراك بالاتفاق شروطاً وكيفية مخصوصة حتى يقال أنه يلزم بيانها بياناً كافياً وليس من الضروري أن يكون الاتفاق مع الفاعل الأصل بل يجوز أن يكون مع الشريك أيضاً بصفة ما في الأمر أنه يلزم أن يكون الاتفاق على ارتكاب الجريمة وقاضي الموضوع يحكم بها فيها اذا كانت أوجه الاشتراك كافية لإيجاد الاشتراك أولاً من غير أن يدخل حكمه في ذلك تحت سيطرة محكمة الغرض (الغرض أول أغسطس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ من ٥١٤) .

(٢٧) إن القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة تعريض فلهذا المسألة تتلحق اذا بالموضوع وترك لقاضي الموضوع الذي يقررها ويصل فيها نهائياً وبناء على ذلك يمكن أن يثبت وجود التعريض وليس عليه أن يبين تفصيلاً الأركان المكتوبة له (الغرض ٢٥ نوفمبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ من ٣٢) .

(٢٨) لا يمكن أن تبين المحكمة في الحكم أن المتهم عرض الفاعل الأصل على ارتكاب الجريمة بدون أن تذكر الواقعة أو الوقائع التي اعتبرتها مكتوبة لهذا التعريض حتى ينشئ محكمة الغرض والبرام التحقق مما اذا كانت هذه الوقائع تكون حقيقة التعريض أو لا تكون وتراتب تطبيق القانون من هذه الوجهة (الغرض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ من ٧٥) .

له بتأجيله معه سواء قدم المبلغ البالغ بكتابة موقع عليها معه بفرد أو وجه البلاغ شفاهاً إلى جهة الاختصاص وإنما يعلم مصاحبة المشترك للبلاغ وعدم التوجه منه في أن واحد إلى الجهة المختصة لاختصاصه بتوقيع المشترك على الكتابة التي يقدمها المبلغ بمضمون البلاغ الكاذب مساعدة له وقصد بقا البلاغ على ما ادعاه وأما حالة تقديم المبلغ بلافا بالكتابة فوقها طيهه مع بفرد واستنصاره بمسد منى زمن انحصاراً يشهدون بصحة ما جاء في البلاغ فلا يمكن اعتبار أولئك الأشخاص بصفة مشتركين في البلاغ الكاذب بل يستدلون بشهود زور إذا توفرت جميع الشرائط القانونية لذلك وطيهه لا يحد بما كافي الواقعة المشتركة القول بأن التهم أمان الفاعل على ارتكاب جريمة البلاغ الكاذب مع طيهه بقصد وشهد له بصحة ما بلغ عنه كنيا (القض ١٢٠ أبريل ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ١٢١) .

(٣٧) لا يعود لثمة الاشتراك للإيجود الجريمة الأصلية وعنده الجريمة حتى ولو لم يعرف فاعله يجب إثباتها ذاتاً بجميع أركانها الخاصة بالموضوع وكل أركانها القانونية حتى يمكن لهككة القضاء والإبرام أن يتقدموا ما إذا كان هناك صواب في تطبيق القانون على الواقعة الثانية بالحكم (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجلد ص ١١ ص ١٢٣) .

(٣٨) ليس من الضروري أن يثبت في الحكم تاريخ التبريس عنه لأنه نوع من الاشتراك ولا يتم فعلاً من وجهه القانونية إلا بمصول النتيجة المقصودة به وإذا لم توجد هذه النتيجة فينبى الفعل غير مطابق عليه باعتباره اشتراكاً وحسب يكون التاريخ الواجب اعتباره لهذا التبريس سواء كان فيما يخص بنفس المدة أو فيما يتعلق بأى فترة أخرى قانونية هو تاريخ إتمام الجريمة أى ذلك اليوم الذى تم فيه فعل ذلك العمل الذى حصل التبريس على ارتكابه وحسب كفى أن يذكر في الحكم تاريخ ذلك العمل (القض ٥ نوفمبر ١٩١١ المجلد ص ١٣ ص ٣٢) .

(٣٩) إن التبريس أو الاتفاق إذا لم ينظر لها بحراًم خاصة بصرف النظر عن الفرض الذى يقصد منها ما يمايان مباشرة الواقعة الأصلية إذا نظر لها كاشتراك لأن الاشتراك لا يمكن وجوده إلا بتما الواقعة أصلية يجوز أن يبق الفاعل لها

(٣٢) السيد الذى يأمر خادمه بالضرب يعتبر شركاً لهذا الخادم فإن الشارع لم يفرق في المادة ١٨ عقوبات قديمة - ٤٠ جديدة - في السلطة التي للأمر على الأمور بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية فيلزم إذا أخذ القبط على ظاهر مناه وهو كل تأثير مقبول تأتى من علاقة التبعية بين الأمر والأمور وهذه العلاقة لا شك موجودة بين السيد وخادمه وتؤكد بنفسها الخادم أمر السيد فعلاً بغير أن تكون له قائمة شخصية وليس من العدل وهو الأساس لكل جريمة أن يبنى من كل عقاب من افكر في الجريمة وكان السبب فيها بأمره إتيانها وأن يعاقب من لم يكن تير آية يندى الأول (القض ١٧ مايو ١٩٠٢ المجلد ص ٤ ص ٨٩) .

(٣٣) ان التوقيع من شخص بصفة شاعه على عقد مزور مع طيهه بترديه يعتبر اشتراكاً في جريمة التزوير لأن شهادة شهود العقد هي من الأدلة التي يتسك بها صاحب العقد لإثبات صحة إذا حصل الطعن فيه وتلك جرت العادة على توقيع شهود على العقد ولا شك في أن هذا الفعل يعد امانة للفاعل على الأعمال المجزأة والمسجلة والتمسدة لفصل اللجنة وتقع تحت المادة ٦٨ ع - ٤٠ جديدة - (القض ٦ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٨٦) .

(٣٤) توقيع الشهود بأغنامهم بصفة شهود على عقد يملون بترديه يجعلهم شركاء في جريمة التزوير لأن ذلك يفيد صحة العقد ومن عرف أحوال البلاد لا يرتاب في أن العقد الموقع عليه فهو بأغنامهم كأنه صادر من الشخص المنسوب إليه يكون أعظم اعتباراً به إذا لم يكن طيهه غير أغنام المتألفين فقط وهذه الكيفية يكون الشهود قد ساعدوا الفاعل الأصل في الوصول إلى الفرض الذى كان يرى إليه وهو جعل العقد الصادركه كأنه صحيح وصادر من المني عليه (القض ٢٥ مايو ١٩٠١ المجلد ص ٣ ص ٣٢) .

(٣٥) من شهد على عقد مزور وهو يعلم بترديه يعد شركاً مع الفاعل الأصل في التزوير (القض ٢ يناير ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٦٩) .

(٣٩) ان الاشتراك في التبليغ بأمر كاذب يكون إما بمصاحبة المشترك للبلاغ إلى الجهة المختصة بقبول البلاغ ومساعدته

(٤٠) إذا ثبت القاطنون الأصلون بجرمة القتل غير معلومين فذلك لا يمنع مطلقاً من الحكم على الشريك الذي حرض على ارتكاب هذه الجريمة فيجوز الحكم بإعادة الأشخاص المتهمين بصفة قاطنين والحكم على الشخص المتهم بصفته شريكاً لأنه ليس شريكاً فقط لأشخاص معينين بل شريكاً في جريمة القتل نفسها (القض ١٠ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ٧١) .

غير معلوم أو تكون هي غير معاقب عليها ولكن يجب على كل حال أن تكون قد ارتكبت فعلاً وعليه لا يكون الاشتراك تاماً إلا باتساع الواقعة الأصلية وفي تاريخها فهذا التاريخ وحده ذراعاً من النظر ليرافق سقوط الدعوى السوسية سواء كان بالنسبة للشريك أو للقائل الأصل (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٢) .

٤١ - من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى قانوناً بنص خاص ، ومع هذا :

(أولاً) لاتأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالقائل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .

(ثانياً) إذا تغير وصف الجريمة نظراً إلى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالمعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها .

(٣) إن محكمة القضاء والإبرام ترى خلافاً لرأي المسير دورس لفقرة ٢٥٤ بأن نصوص القانون تكون رويتم بكل دقة في حالة الحكم على شريك في قتل مجزوء ذكر المادة ١٩٤ وحدها لأن هذه المادة هي "مادة قانون العقوبات التي حصل تطبيقها" وعليه وبما أن البطلان لا يجب أن يقع بطريق القياس فيسرخ إذا عدم ذكر المادة ٤١ صراحة بل يكفي أن يفهم ضمناً وعقلاً ذكر هذه المادة التي بموجبها قد طبقت المادة ١٩٤ فالتب هذا الاستدلال العقل هو الواقع الأكثر استمالة في الإجراءات الجنائية الصلي بها الآن وهو من القياسات في القضاء المنطقية التي لا يذكر منها سوى أحد أجزائها وتستخرج منها حالا النتيجة لأن الجزء الآخر واضح من نفسه وهذا النوع من الاستدلال مسلم به تماماً ويعرف في الفلسفة العقلية بالمفهوم المنطقي (القض ٤ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٩٦) .

(١) إذا ثبت في الحكم أن المتهم أصلي لقتال عشرة جنينيات مقابل إغرائه على خطه وأنه بذلك صار شريكاً في الجريمة بمعنى المادة ٦٨ عقوبات - ٤٠ جديد - وليس من الأمور المرحجة للبطلان عدم ذكر نص المادة ٦٧ عقوبات - ٤١ جديد - لأن هذه المادة متعلقة بتقرير المبدأ المختص بالمشاركة في الجريمة وعقوباتها التي يكون بمقابله الفاعل الأصل فتكون العقوبة المنطبقة على الشريك هي عقوبة القتل ويكفي ذكر المادة الخاصة بها في الحكم (القض ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ الحقوق ص ١٤ ص ٥٣٠) .

(٢) إن ذكر المادة ٤١ عقوبات في الحكم غير لازم لأنها تشمل على قاعدة عامة من قانون العقوبات والواجب هو ذكر المادة التي تبين نوع الاشتراك وهي المادة ٤٠ (القض ٩ مايو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٤) .

٤٢ - إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالمعقوبة المنصوص عليها قانوناً .

الأصل وقد ذهبت عما كرم فرسا إلى هذا المذهب فقد اصبرتم محكمة القضاء والإبرام بها أن الأشخاص غير الموقوفين الذين يشتركون في عمل التزوير في ورق من أعمال ذلك الموظف العمومي

(١) أنه وإن كانت المادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جديد - خاصة بالموظفين إلا أن لا شيء يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم وإن كانت الدعوى لا ترفع على الموظف وهو الفاعل

(٢) انغواض الاشتراك هي مائة وتطبق على كل الجرائم وتشمل أيضا الجرمية المنصوص عنها بالمادة ٨١ ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثنى بنص صريح فإذا استحضر المخاص على إخلال شرعي بأمر غير حقيقي بأن تخرروا أمام القاضي الشرعي بصفته موظفا عموميا حال إصداره للإعلام المذكور أن والد أحدهم طالب غيبة متقطعة بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية فاتهم بتهريب شركاء في الجرمية المنصوص عنها بالمادة ١٨١ عقوبات ولا يمكن القول بأنهم لا يتهربون شركاء بناء على عدم وجود جريمة تهريب موجهة لموظف عمومي بصفته فاعلا أصليا لأنه إذا سلمنا ذلك تكون النتيجة استمالة مساعدة أي فرد اشترك مع موظف عمومي في تهريب رجل من أثناء تأدية وظيفته إذا اتفق أن هذا الموظف يخرج من دائرة العقاب لأسباب خاصة بشخصه وهذه النتيجة قد استبعدت صراحة بنص المادة ٤٢ عقوبات (التقض ٢٦ يوليو ١٩١٠ المجموعة من ١٢ ص ٢).

يناقون بصفة مشتركين بالعقوبة المقررة بالمادة ١٤٥ من قانون فرنسا التي هي خاصة بالموظفين حتى ولو لم يكن الموظف إلا آلة البناءية وتكون قد صدرت على غير علم به وقد استندت تلك المحكمة في حكمها على أن لا جيل عقاب المشارك ليس من الضروري أن تكون الدعوى رفضت وحكم فيها على الفاعل المذكور ولكن يمكن أن الأعمال المادية للبناء الأولية تكون موجودة وأن يكون الشخص مشتركا وأن تكون مواد الاشتراك جنائية وهذه القاعدة هي ظاهرة بنفسها حيث أنه متى أمكن لفاعل الأصل الاحتجاج بحسن نية أو ما شابه ذلك تضار من المحقق أن الدعوى ترفع على الشريك وبناء عليه فدعوى التهم أنه وكل من أخيه أمام الأذن وتحرير عقدة الزواج بناء على هذه الدعوى بصفة ترويا في عرف القانون فإن حضور شخص أمام أحد المأمورين المكلفين بأمر العقود الرسمية ونسبه أمرا لا كاذبة إلى شخص لم تصدر عنه هوترير ما دامت هذه الأفعال تكون أفعالاً مضرا أو محتمل الضرر (التقض ١١ يونيو ١٨٩٨ القضاء من ٥ ص ٣٤٢).

٤٣ — من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعتمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت .

(٤) إذا اتفق جماعة وترصدوا لشخص وضربوه ضربا أفضى إلى موته فلا وجه لتقسيم الضرب الصادر منهم إلى ضرب أفضى إلى الموت تطبق عقوبته على المادة ٢١ عقوبات - ٢٠٠ جديد - ولا يخلل مسؤوليته إلا من أوقع الضربة الفاضية فقط وضرب بسيط تطبق عقوبته على المادة ٢٢٠ عقوبات - ٢٠٦ جديد - ويشترك في المسؤولية مع بقية المتهمين ارتكبا على أن النوع الأول لا يقبل الاشتراك الكثرة من قبيل جرائم الخطأ بناء على ما قرره كراوه ونيسا من طاء . إجمالا لأن وصف الجريمة بالخطأ والعمد أماسداليا باعتبار جوهرها لا بالنظر إلى عرض من أعراسها وجوهر الجريمة المقتضى في المادة ٢١٠ عقوبات - ٢٠٠ جديد - إنما هو الضرب البسيط أما ترتيب العقوبة عليه من غير قصد فليست إلا عرضا من أعراسه كالضرب البسيط من أجل مدة أكثر من شهرين يوما وقد منعت الضرب وغير ذلك من الآثار التي نتجت عن الضرب ورأى القانون أن يتخذها مقياسا لدرجة جسامة وظرفا من الظروف المشددة لعقوبته فلا يمكن أن يكون خطأ لأن العمد شرط من شروط الأساسية وأما تقسيم الضرب

(١) متى حصل اتفاق على السرقة ويكون هناك إحتمال حصول استعمال الإكراه لأي سبب كان فتي وقع الإكراه من بينهم تقع مسؤوليته على باقي المتهمين في السرقة (التقض ٢٦ أبريل ١٩٢١ المجموعة من ٢٣ ص ٦٢).

(٢) إذا اتفق ثلاثة متهمين على السرقة وكان أحدهم حاملا سلاحا نارا ولما شعر به سبهم المتي على وأراد ضبطهم أطلق عليه حامل السلاح سلاحه فأن جريمة الشروع في القتل إنما كانت نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين الثلاثة على السرقة ولذلك يعتبر المتهمان الآخران شركاء في هذه الجريمة (محكمة جنائيات بن سفيان ٢٢ فبراير ١٩٢٢ المجموعة من ٢٣ ص ١٢٥).

(٣) إذا أذن لي شخصان الطوب عمدا على المني عليه فأصيب في وجهه إصابة تسبب عنها فقداه ولم يستطع تعين من منما أصابه فيكون الاشتراك مشتركاً بأقصى واحد وارتكبا الجرمية بطريقة واحدة وبهتان فاعلين أصليين (التقض ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ الشرائع من ٤ ص ١٥٩).

وان جاز للقاضي تطلبها لبعض دون البعض كما تقدم والوقاية المترتبة على الضرب السد من من الظروف المتصلة بذات الفعل لا بشخص الفاعل لحكمها على جميع الفاعلين كما هي القاعدة القانونية في الظروف التي من هذا القبيل (الاستئناف ٧ نوفمبر ١٨٩٩ المحموعة ص ١ ص ١١٩) .

(٥) اذا سقط أحد الفريقين في مشاورة وتوفى بسبب الضرب وثبتت أضرار الإصابات هي نتيجة ضربة واحدة ولم يكن بالمصاب آثار أخرى يمكن بها اعتبار حصول الضرب من أشخاص متعددة فلا يمكن اعتبار جميع أفراد الفريق الآخر فاعلين أو شركاء بمجرد وجودهم بالمركب ولو لم يتوقع منهم ضرب ما لتوفى لأنه لا يمكن الاحتجاج على هؤلاء المتهمين أنهم قبلوا مقدما مسؤوليتهم جثا بما يحدث من أضرار في المشاورات التي تحدث عادة بدون استعاضة لها أو ساقطة عنهم عليها كما هي حادثة هذه وكما ذهب إلى ذلك الصلاة جاز في شرحه على قانون العقوبات ص ٣٧٧ من الجزء الرابع منه وقد لم يعلم المحكمة من الضارب لتوفى بالمتبين فيجب عليها عدلا أن لا تراخى ثلاثة أيام في جانب أئمة واحد ويجب إراءة الجميع (يوسف جلسة جثايات ٥ نوفمبر ١٨٩٩ المحموعة ص ١ ص ١٢٦) .

(٦) إن القانون لم يعترف للاشتراك ولكنه بين الثلاثة أوجه التي يعتبر فيها الشخص مشتركا في الجريمة وهذه الأوجه ما جاءت إلا على سبيل المحصر فكما خرج منها يمكن بحاشا لا عتاب عليه قانونا والمادة ٤٠ هي التي حصرت أنواع الاشتراك المماثل عليها قانونا أما المادة ٣٤ فهي خاصة بتحديد العقوبة في حالة خصوصية تفصل في حالة منهم يجب أولاً البحث في السبل المنسوب له لمعركة إن كان داخلا تحت أوجه الاشتراك الثلاثة المحددة في المادة ٤٠ أم لا فن وجد داخلا في أحدها وجب اعتباره مدانا وبسبب القضاء بأدائه يكون البحث في العقوبة التي يستحقها ظاهرا لا يصح الانتقال إلى المادة ٣٤ إلا اذا كان المنسوب لهم في الأصل داخلا في أحد الأوجه الثلاثة المذكورة — إن الوجه الثاني من أوجه الاشتراك أي الانحياز أدخل حديثا في القانون المصري فلا ينظر له في القوانين القديمة إذ هو مستمد من القانون الهندي وعده فلا يمكن الرجوع في بيان حقيقته (إلا التعليقات التي أضافها

إلى عدة جرائم باعتبار عدد الفاعلين أما يصح في الأحوال التي لم يكن بينهم فيها واسطة اتحاد في القصد وتمايز على الفعل أي التي لا تتوفر فيها شروط الاشتراك بين الفاعلين كما في المشاورات التي هي موضوع كلام كراهي لأنها تحدث بنته من غير اتفاق سابق بين المتشارين على إحداثها ولا قصد للتعاون على ارتكابها بل يتحرك كل واحد منهم من قصده الذاتي وفكرته الحالية التي لم يشترك منه سواء في ملاحظتها ولا قصد بمساعدة على تحقيقها فلا يكون مسئولا عن تنفيذها لاندثار الاتحاد في القصد الذي هو أساس التضامن في المسؤولية الجنائية ولا يمكن تصور ذلك التقسيم في الأحوال التي تحقق فيها اتحاد القصد والتعاون على تنفيذها لتوفر شروط الاشتراك سيكتف به متى توفرت في جريمة استعصى جميع الشركاء العقوبة عليها كما هي القاعدة العامة التي دونها القانون المصري كما نص عليها غيره ولم يضاف أحد في حصتها بل لا يتصور التخالف فيها ولم تكن البتة التي يستتبع بها الهامى من كلام سينا إلا عبارة عنها نعم أنه يجب كما قيل فيها تقدير عقوبة كل من الشركاء على حسب ما له من المصلحة في ایجاد الجنائية ولكن هذا الواجب الذي لاحظ القانون الإطالة حيثما من تقسيم المتدخلين في فعل جنائي إلى عدة أقسام ووضعت عقوبة مخصوصة لكل قسم منها على حسب ما رآه واضع من درجة تأثيره في الجريمة لم يجر عليه القانون المصري لأنه سوى في العقوبة بين جميع المتدخلين فيها ويسهل عقوبتهم القانونية واحدة وترك واجب التمييز بينهم للقاضي يتصرف فيه على حسب ما يظهر له في حالة كل شخص وظروف كل واقعة غير أن التمييز سواء كان من الشارع كما في قانون إيطاليا أو من القاضي كما في قانوننا لا يتقسم به الجريمة إلى أقسام بل يبقى منه واحدة في حقيقتها حافظا لصفاتها القانونية بالنسبة لجميع المتدخلين فيها معاً أخذت العقوبة المحكوم بها عليهم في نوعها أو مقدارها فيكون المتهمون مسئولين جميعا عن النتيجة الحالية بسبب فاعلين أسولين لأنهم اتحدوا على تصورها والتصميم على فعلها وأعداد المحداث اللازمة لارتكابها وباشروا بتقسيم تنفيذها والقانون لم يجرى بتعاضدهم ما من أشد اشتراكا فيها من الشركاء أقسمهم لأن موته بعضهم لبعض حاصلة بتفويض الأعمال المحكومة لجريمة مباشرة لا بالأفعال المؤدية لها فكل منهم يفعله مشاركة لا لآخر في عمله والجريمة الحاصلة هي نتيجة هذا الاشتراك وذلك كانت عقوبتهم القانونية في جميع الشرائع حتى الشريعة الإسلامية واحدة

الأصل على ارتكاب جريمة معينة مخصوص بها في قانون العقوبات
فارتكب الفاعل جريمة غيرها يمكن اعتبارها محتملة ذلك الاتفاق
فاذا كان الاتفاق الأصل مباحا وارتكب أحد المتهمين جريمة
كانت محتملة ذلك الاتفاق المباح يكون هو المصاب وحده
ولا سبيل على المحققين منه لأتهم ليسوا شركاء والقول بغير ذلك
فضلا عن مخالفة النصوص القانونية الصريحة يؤدي الى نتائج
خطيرة جدا إذ يترتب عليه «ماتية الانسان مع عدم وجود القصد
الجناحي» بل امر غير معلوم له (ب) فاقضى بحالة مصر ٢٧٢، ارس. ١٩١٠
الحقوق ٢٥ ٧٣) .

الشارع الى القانون وقت صدوره لتوضيح هذا الوجه الجديد
ويتضح منها ومن المثل الجلي الوارد بها أن اتفاق المتهمين يجب
أن يكون على ارتكاب جريمة معينة، مخصوص بها في قانون
العقوبات أما المادة ٣٤ لم توضح إلا استثناء المادة ٤١
ولتقرير سرمان حالة خاصة بالفاعل على الشريك فلا يمكن
الرجوع اليها اذا لم يكن الركن الأصل المين في الفقرة الثانية من
المادة ٤٠. ع حوزوا وهو «الاتفاق الأصل على الجريمة» وهذا
هو غرض الشارع كادل على ذلك المثل الذي أورده في التعليقات
فيجب اذا لوجود الاشتراك القانوني أن يتفق المتهم مع الفاعل

٤ — اذا حكم على جريمة واحدة بجرم واحد فاعلين كانوا أو شركاء فالعقوبات
يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للعقوبات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الإلزام بها ما لم ينص
في الحكم على خلاف ذلك .

الباب الخامس - الشروع

٤٥ — الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة اذا أوقف أو أخاب اثره
لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها
ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

استعمال مواد منفجرة فاذا صرفنا النظر من الظروف ويجب أن
يعتبر الشروع في إتلاف المبنى غير معاقب عليه قانونا مهما كانت
الوسائل التي استعملت وقت ارتكاب الجريمة ويتضح من ذلك
أن من يضع قنبلة في إحدى المباني بقصد هدمها أو إتلافها ولكن
القنبلة لم تنفجر لأسباب خارجية من إرادة الفاعل لا عقاب عليه
قانونا لأن ما ارتكبه لا يعد سوى عزم في إتلاف مبانى وهذا
الشروع لا يعاقب عليه القانون بنص صريح وهذا البدء غير جائز
القبول (النفذ ٢٩ سبتمبر ١٩٠٧ المجموعة ٩ ص ٢٨) .

(١) إن القانون يمتد ببعض الجرائم جنحة متى كانت
بسيطة وجناية اذا كانت معقدة ببعض ظروف مشددة فقد اعتبر
جريمة الشروع دروما في جناية متى كانت أعمال البدء في التنفيذ
تقترب بطرف معينة لأن الفعل يعتبر جنائية لو تم وقصر كذا
تعتبر جريمة الشروع دروما في جنحة في الأحوال الأخرى ولكن
يجب على القاضي في كل حالة أن ينظر الى تلك الظروف
ولا يصرف النظر عنها كأنها لم تكن موجودة فيعتبر جريمة الشروع
في الجناية التي يعاقب عليها القانون دائما إلا اذا نص صريحا
بإختلاف ذلك ويعتبر شروعا في جنحة لا يعاقب عليها القانون
إلا بنص صريح وإلا فان النظر الذي ينتج من صرف النظر عن
تلك الظروف يتضح صريحا وينتج خاص من نص المادة ٣١٦
والمادة التالية لها فان الأولى تعتبر هدم وإتلاف المبنى جنحة
وأما الثانية فانها تعتبر هذه الجريمة جنحية اذا ارتكبت بواسطة

(٢) الرأي الرابع الذي سادت عليه أحكام المحاكم
الفرنسية وأحكام المحاكم الأهلية أيضا أن البدء في التنفيذ
هو ارتكاب الأعمال التي يرى مرتكبها أنها تؤدي مباشرة
الى ارتكاب الجريمة ولزم تكن هذه الأفعال من الأفعال المكتوبة

ما في اليك من تقود وبغيره باعتراه اذ لم يكن له غاية من هذا الصل إلا التمكن من تميم قصده وهو السرقة ولم يجب عمله إلا بضبطه من رجال الحفظ (قأ استئنافا ٢٠ مارس ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ١٣٦) .

(٨) اذا دخل المتهم منزل المجنى عليه ليسلا ووضع يده في جيب المجنى عليه المذكور وسلك كيسا فيه جنه ولكن ذلك الكيس كان مربوطا بحبل الى الجيب وحضر خفيان فوجدوا المجنى عليه ماسكا في المتهم والمتهم ماسكا في الكيس وهو مربوط كما ذكر قبل فينتضح من ذلك أن السرقة لم تتم بل أن ما ثبت قبل المتهم هو الشروع في سرقة من منزل ليل (الاستئناف ١٧ أكتوبر ١٨٩٦ الحقوق ص ١١ ص ٣٤٨) .

(٩) إن مجرد طلب القضاة من امرأة وجبتها من يدها ولا يثبت ليس مما يهد بدأ في تنفيذ جريمة مراقبة آني بغير رضاها أي شروطا تقع تحت أحكام قانون العقوبات بل إن هذه الوقائع لا تعتبر سوى أعمال تخشعية من ركن الاذن خصوصا في مسألة دقيقة جدا مثل هذه أن تكون الأعمال المكتوبة جلية وليس فيها شيء من التدليس أو أن تترك حشاك فيها فتنطبق بنية الفاعل وأما هذه الأعمال فليس تتوفر فيها هذه الشروط لأنه ليس يبعد أن تكون مطبوعة على نية إرهاب المرأة (القضاء ٣٠ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١٨) .

(١٠) ثر بعض الناز من المتهم على نافلة منزل المجنى عليه وعلى ذلك خشب موجودة بالمتزل لا يهد بدأ في التنفيذ ولكنه من الأعمال التخشعية (القضاء ٢٦ يونيو ١٩٢٢ الحاماة ص ٣ ص ٦٥) .

(١١) إن وجود المتهم تحت صهرج الغاز بالسكة الحديد ووجود صفيحة وفتح لا يعتبر شروطا في السرقة أو من أعمال البدء في التنفيذ بل يعتبر على الأكثر أحوالا تخشعية في غير ما قبل عليها (القضاء ٦ مارس ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ١٠) .

(١٢) إن واقعة دخول شخص في منزل مسكون بقصد السرقة تكون الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٢٤ ع ولا يمكن اعتبار هذه الواقعة في حد ذاتها كشروع في سرقة (بنسة المرأة ١٩٠٥ ن ١٣٥ ص ٣٦٥) .

الجريمة فاقترق بين العمل التنفيذي والعمل التخشعي أن الأول يؤدي حالا وبمباشرة الى ارتكاب الجريمة بخلاف العمل التخشعي فإنه مهم ولا يمكن تعيين التزمته وحتى مع التحقق من التصميم الجنائي ومن الجريمة المطلوب ارتكابها فلا يوجب القانون عليه لأن الفاعل قد يهدل عن ارتكاب الجريمة قبل أن يبدأ في تنفيذها (القضاء ٥ نوفمبر ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٦٤١) .

(٣) لا يمكن وجود شروع في جريمة القتل الخطأ اذ الأصل في هذه الجريمة أن تقع ضوا وبغير قصد الاجرام وهذا لا يتفق مع تعريف الشروع الذي عرفه القانون بأنه البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها (قاضي حالة طعنا ١٢ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٦٠) .

(٤) لاتزام في اجبار دخول الرجل منزل غيره شروطا في السرقة متى اقترن هذا الفعل بإصراف منه بقصده السرقة أو ثبت ذلك عليه من الوقائع فإن المتهم يخرج من هذا الحيز عن دائرة الأعمال المشروعة أما اصطلاح القاتح بقصد السرقة فلا يهد بدأ فيها بخلاف ضبط الرجل داخل المنزل ومعه هذه القاتح من غير أن يأخذ شيئا فيهد شاربا في السرقة كن اقتضى على أكثر في الطريق العام وأثناء على الأرض واضطر الى الهروب من غير أن يأخذ شيئا (القضاء ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٦ ص ١٠٨) .

(٥) لذا أحدث التجهن قبا بمحاظ منزل المجنى عليه في محازات المثل الموجودة به جلموسه وأهرفأ حدم باقتافهم على السرقة فإن هذا يهد بدأ في تنفيذ الجريمة المتخذ عليها وهي السرقة وذلك سواء كانت القتب تاما أو غير تام (القضاء ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٣٤) .

(٦) يهد شروطا في السرقة توجه التجهين الى محل وجود المواشي المقصود مرتبا ومحارلهم دخول المثل بقصد السرقة بخرقك شبه الباب ثم خفية عملهم بفعل خارج عن إرادتهم (القضاء ١١ مايو ١٩١٨ الشرائع ص ٦ ص ٣٩) .

(٧) يهد شاربا في السرقة المتهم الذي يضبطه رجال الحفظ فوق سطح بنك حال تهب صف ذلك البنك بقصد سرقة

بها ولا ارتباط له بنفس الجريمة إلا بالعلة المرحوة به وبين
إرادة الفاعل فقط وجده العلة هي مسألة موضوعية محضة
يقدرها قاضي الموضوع نهائياً (القتض ٢٤ فبراير ١٩١٢
المجموعة ص ١٣ ح ٨٨) .

(١٩) يتبين لكي يكون الشرع معاقبا عليه أن لا يكون
خاطب أثره إلا بطرف خارج عن إرادة الفاعل ومن ثم يلزم ذكر
هذا الركن الجوهري في الحكم ولكن ليس من اللازم مع ذلك
أن يذكر في الحكم بألفاظ صريحة ولا أن يوضح فيه بألفاظ
القانون بل يكفي أن تكون الوقائع الثابتة في الحكم مشتملة قسماً
على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد خاب بطرف خارج عن
إرادة التمس (القتض ٢٩ يونيو ١٩٢٠ المحاماة ص ١
ص ٢٥٣) .

(٢٠) إن الشرع في القتل بواسطة السم يتكون بمجرّد
إعطاء شخص سمّاً مادة في إمكانها إحداث الموت أو يخل
الفاعل أنها تحدث الوفاة وذلك توصلاً لقتل الخبيث عليه وأما إذا
أعطى السم بكيفية خفيفة جداً أو إذا كانت البواهر المستعملة
غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكن أصحبت بقصد زلزال الخبيث
عليه فإن هذه الوقائع لا تكون جنائية مستحيلة بل شروطاً في القتل
عمداً قد خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل وفي الواقع
فإن جريمة الشرع في القتل عمداً بواسطة السم توجد قانوناً متى
أظهر الفاعل نية ارتكابه بأفعال مقاربة للجنائية ومع جميع
الظروف المكتوبة لها وأما كون السم قد أعطى بكيفية خفيفة جداً
أولاً المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلاً
من أن تكون قاتلة فإن هذه ظروف مفرية تجعل القتل شروطاً
بدلاً من قتل تام - جارسون تعليقات على قانون العقوبات بجمعة
مستحيلة قانوناً غون لوت شرح القانون الجنائي الألماني طبع ١٧
قرة ٤٧ ثالثاً الحكم الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨١ من
محكمة الأبراطورية الألمانية العليا شرح ريكسبرجست - وينين
على ذلك أنه لا يجب على القاضي أن يبين في حكمه أن كية السم
كانت كافية لإحداث الوفاة لأن هذا البيان ليس ركناً من
الأركان المكتوبة لجريمة الشرع في القتل بالم (القتض
١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ٥ ح ٣٩) .

(٢١) محاولة التمس إغاث الخبيث عليه وإيهامه بإمكانه تخليد
أوراق البكتوت وإحضاره أمام أدوات التعذيب وإجراء عملية

(١٣) إن واقعة وضع التمس رطله على شباك المنزل المراد
السرقة هي سلق وتكون بدأ حقيقياً في التنفيذ لا مجرد عمل
محصري إذا ثبت القصد الجنائي عند التمس (بلعة المرافعة ١٩١١
ن ٤٦٦) .

(١٤) يكفي لبيان واقعة الشرع القول بأن التمس شرع
في قتل الخبيث عليه بواسطة ضربه بعبارة تارة فإنه يؤخذ من ذلك
أنه أراد قتله وبدأ في العمل بقصد فعل تلك الجنائية وخاب العمل
لأنه لم يفتن بجسداً (القتض ٢ يناير ١٨٩٠ القضاء ص ٤
ص ١٤) .

(١٥) ليس من المهم في حكم قضي على تهم لجريمة الشرع
في قتل بيان الظروف الخارجة عن إرادة التمس والتي يبنى عليها
عدم إتمام الجنائية لأن أعمال البدء في التنفيذ ونية القتل الثابتة
في الحكم تكفي وحدها لاثبات أن عدم إتمام الجنائية لم يكن
إرادة التمس (القتض ١٥ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ص ٩
ص ٩٩) .

(١٦) يكفي في جريمة الشرع في قتل أن يثبت في الحكم
أن الفاعل ضرب الخبيث عليه بأداة مميّة مثل البطة وقصد القتل
ولا يلزم بعد ذلك لبيان سبب عدم قيام الشرع لأنه ظاهر جلياً
أن هذا السبب هو عدم تمكن الفاعل من ضرب الخبيث عليه
في موضع ميت (القتض ٢٢ نوفمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠
ص ١١٢) .

(١٧) لا يلزم بيان الظروف التي منعت إتمام الجريمة
في الحكم لأن القانون يقضي ببيان وقائع ضلعية محققة ومكتوبة
لجريمة لا بيان وقائع غير موجودة ولكن لو دجبت وترتب على
وجودها تغيير الجريمة إلى قتل تام ونهائياً الحكم عدم وجود
هذه الوقائع الأخيرة لذلك كاف قانوناً لأن وجودها وعدم
وجودها مسألة موضوعية محضة (القتض ٢٤ فبراير ١٩١٢
المجموعة ص ١٣ ح ٩٠) .

(١٨) يكفي في جريمة الشرع في القتل أن يثبت القاضي
في حكمه أن الموقوف التاري لم يصب الخبيث عليه بسبب خارج
عن إرادة الفاعل ولا يلزم لبيان نوع الظروف المذكورة الخارج
عن الإرادة لأن النوع المشار إليه لا يتحقق بالواقعة ولا هي خاص

(٢٣) يستتبع من نص المادة ٥٥ ومن التعليقات على المادة ٢٨٢ وما بعدها وعلى الباب المصطفى باتفاقية الملائكة أن المثل على في جريمة الشروع هو إثبات قصد السرقة وحصول بدء في تنفيذ أي فعل أوقف أو خاب أثره بأسباب خارجية عن إرادة الفاعل ومن ثمة ذلك فلا شك في تورط الجريمة وليس من وظيفة القضاء الطرؤ الى البحث فيما إذا كان محل المصطفى طيسه أو المنزل المكسور باباً أو المختبئة جدرانها بقصد السرقة منه فيه تقرد أو أشياء تسرق بأقل أو لا (أسيرط الدائرة الجنائية ٧ فبراير ١٩٠٥ وتأييد من الاستئناف في ١٤ مايو ١٩٠٥ الاستئناف س ٤ ص ٢٩٥) .

(٢٤) إن الشروع في السرقة يمكن تفرقه متى ظهر قصد الفاعل بأعمال محسوسة لا يمكن تخفيفها بنظر ذلك وليس من المهم فقدان ظرف من الظروف التي توصل الفاعل الى غرضه مثل عدم وجود تقرد في القبول الذي كان المصطفى جاري كمره بقصد سرقة التقود التي كان يعتقد أنها داخله ولكن كان المصطفى عليه سبق وبجها قبل ذلك لأن فقدان هذا الأمر خارج عن إرادته وقد حكمت محكمة التقض والبرام القنصرية في ٤ يناير سنة ١٨٩٥ بإدانة شخص وضع يده في جيب كسر بقصد السرقة وكان الجيب مغلقاً - دالوز ١٨٩٦ - ١ - ٢١ - (أسيرط استئنافاً ١٢ فبراير ١٩١٤ المجموعة س ١٥ ص ١٢٦) .

التقليد بأقل وذلك لأجل الاحتمال على الاستيلاء على أوراق بنك نوت من المصطفى عليه بحسبة تقليدها فان هذا الفعل فضلاً عن أنه تزوير بالمادة ١٧٤ حقوقاً فانه يعتبر شريعاً في نصب ولو كان المصطفى عليه في الحلقية من رجال البوليس السري ومالماً بنية الفاعل وكان يتمدد على المصطفى عليه فان ذلك لا يغير شيئاً من الأركان الثابتة على الفاعل والتي هي بمقتضى معاديب عليها إذا أنها شروع في النصب توقرت فيه الشرع للقانونية لأن المصطفى قد فعل كل ما في إمكانه أن يصنعه ولكن لم يكنه الوصول الى غرضه بسبب خارج عن إرادته وهو أن المصطفى عليه لم يكنه من نوايا قصده ولا يصح القول هنا بوجود جريمة مستحيلة لأن مسألة هذه الاستحالة لا يمكن التسلسل بها إلا في حالة وجود مانع مادي ومطلق لا بسبب وجود مانع نسبي فاعني من قوة إدراك المصطفى عليه وأقل من هذا الأخير قد جعل المصطفى يتسبب في عمله بسبب ظرف تفرق لا دخل فيه لنفس الواقعة ولو لا وجود هذا الظرف لكان من الممكن أن الجريمة يتم ارتكابها فضلاً (التقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة س ١٥ ص ٤١) .

(٢٥) الجرائم المستحيلة نواتج جريمة مستحيلة استحالة مطلقة كمن أطلق عياراً قارباً على جثة وهله لا عقاب عليها وجريمة مستحيلة استحالة نسبية كمن وضع يده في جيب شخص بقصد السرقة فلم يجد في الجيب شيئاً وهله جريمة معاديب عليها (التقض ٩ نوفمبر ١٩٢٤ المأماة س ٥ ص ٣١٠) .

٤٦ - يعاقب على الشروع في الجنائية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانون على خلاف ذلك :

بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجنائية الإعدام .

بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجنائية الأشغال الشاقة المؤبدة .

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن

إذا كانت عقوبة الجنائية الأشغال الشاقة المؤقتة .

بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد

عن خمسين جنهما مصرها إذا كانت عقوبة الجنائية السجن .

٤٧ - تعين قانوناً الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب الخامس مكرر - في الاتفاقات الجنائية

(ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠)

٤٧ مكررة - يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه .

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن (قانون مادة ٨٣ مجلة بقانون ٢٢ سنة ١٩٢٢) .

فإذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول إليه يعاقب الشريك بالحبس .

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن (قانون مادة ٨٣ مجلة بقانون ٢٢ سنة ١٩٢٢) .

ويعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من اللجنة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك اللجنة .

إنما جازع المدين المقتل فاذا وقع الاتفاق قسه في الأمانة وحضر أحد المتهمين لمصر حاملاً مشغولات لفرزها فيها حتى على القتل الحق عليه فلا تكون الجريمة قد تمت في الأمانة بل أنها تنفذت على التوالي في الأمانة ومصر وهذه الحالة ليست من الأحوال التي ينطبق عليها نص المادة ٣ من قانون العقوبات وليس من المهم معرفة ما إذا كانت الواقعة معاقبة عليها في تركيا أو سويسرا أو بلاد أخرى لأن الجريمة قد ارتكبت كلها أو بعضها في القطر المصري (الغرض) ديسمبر ٢١ ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٢٧) .

(٢) لا يشترط تطبيق المادة ٤٧ مكررة وجود جمعية سرية منظمة بل مجرد الاتفاق بين شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة واحدة أو جرائم من الجنايات أو الجنح مع التصمم بكنى للعمل بالمادة المذكورة ولا يحتاج في تطبيق تلك المادة على المشتركين إلى الشروط وتوقع الفصل بقاء على الاتفاق كما في المادة ٤ عقوبات لأن الاتفاق في حد ذاته هو جريمة معاقبة عليها

(١) إن المادة ٤٧ مكررة تنطبق على الاتفاق الجنائي بكونه فلا داخل مع صرف النظر عن غاياته الخارجية أو التنفيذية ولكن تطبيق هذه المادة لا يمنع مطلقاً إذا اقترن الاتفاق الداخلي بعلامات خارجية أيضاً فيستنتج من ذلك أنه إذا كانت هذه العلامات انطوائية مكررة لجرائم أخرى فيجوز في هذه الحالة تطبيق نصوص قانونية أخرى وهذا التفسير يستنتج من نص هذه المادة التي نصت عن الاتفاق من العقوبة في حالة اختيار الحكومة بوجود الاتفاق قبل وقوع أى جريمة فيقتضح إذا من ذلك أنه الاتفاق مستمر الوجود ويمن معاقبة عليه وخصوصاً أثناء مدة الأعمال التحضيرية المفضة وهذا التفسير هو وحده المطابق للعقل لأن الفعل المطلب عليه ليس هو وقوع الاتفاق الذي يحدث حراً أو بطريق الصدفة بل هو حالة الاتفاق أي تلك الحالة التي تدمر منه وتوقع الاتفاق إلى أن يتم القصد المراد مع وجود ذات الأركان المكونة له ويستنتج من ذلك أن هذه الجريمة هي في الأصل جريمة مستمرة فتعتبر أنها تنفذت على التوالي في كل عمل وجد فيه أحد المتفتين بقصد

(٥) إن المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات لم تلغ صراحة ولا ضمة المواد ٤٠ ققرة ثانية و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون العقوبات و بناء عليه فإن القانون المصري ينص على وجود نوعين من الاتحاق المآل عليه وفي الواقع فإنه لا وضع المشرع المادة ٤٧ مكررة لم يكن قصده التوسع في المبدأ الموجود ونقصد وهو الاشتراك الجنائي بل إيجاد جريمة جديدة يختلف نوعها أصليا عن الأولى وهذا النص يستلزم في الوقت ذاته من المجل الذي وضعت فيه المادة ٤٧ مكررة بقانون العقوبات بإضافة باب جديد هو الباب الخامس مكرر ومن طبيعة الحالة قسما لأن الجريمة الجديدة تخطف عن الاشتراك العادي الذي لا يتصور وجوده إلا بالاتحاد بل عمل يعتبر بنظر القضاء عملا تاما أو حصل الشرع فيه وأما الجريمة الجديدة فإنه يجوز وجودها مع صرف النظر عن المبدأ في تنفيذها وبمجرد تدخل شخصين أو أكثر في بحث ابتدائي أو عمل تحضيرية لمشروع بسيط ومن وجود هاتين الجريمةين معا واختلافهما في موضوعهما المآل الذي يفضي جليا أن الزك الباطني الجرمية أو الاتفاق يخطف في كل منهما من الأثرى ولم تعرف المادة ٤٧ مكررة صراحة نوع الاتحاق الخامس الذي نصت عنه ولكنه مع ذلك يمكن الاستدراك بالفكرة التي حلت المشرع على وضع قانون سنة ١٩١٠ وأن يقرر بلا خوف من الخطأ أن المادة ٤٧ مكررة تفرض وجود اتفاق مظم «ولو كان في مبدأ تكوينه قطعه» وأن يكون مستمرا ولمدة من الزمن على الأقل وأن هذه المادة خلافا لقواد ٤٠ الى ٣٠ عقوبات لا تنطبق على حالة الاتحاد في الإرادة الذي يحدث بمجرد الصدفة وفيما قطع وهذا التفسير يؤيده ولو ضمنا على الأقل ذات النص القانوني الذي ورد في ذكر الأعمال المجهزة للمسبلة للتنفيذ و «الجنائيات التي تلحق وسيلة الوصول الى الفرض و «الاتفاق الذي يكون الفرض منه ارتكاب الجرائم أو اتحاذاها وسيلة و «التعرض على الاتحاق أو التدخل في إدارة حركة و «المبادرة بإخبار الحكومة قبل وقوع أي جريمة الخ» فكل هذه الببارات يستلزم منها حيا وجود الركنين السابق ذكرهما وهما استمرار الاتحاق مدة ضمنية وتنظيمه ولو كان مبدئيا وطيه خلا تطبيق هذه المادة على الأشخاص تربطهم صلة القرابة كانوا أمغنين وتحت عامل القبض الوقتي للقطاع عن مملكة عاقبتهم فلم يحصل بينهم تجاربات ولا توزيع الأعمال في بينهم بل ساروا على الطريق في اتحاذاها مما يقصد

(محاكمة جنائيات مصر ١٣ أغسطس ١٩١٢ الحقوق ص ٢٧ ص ٢٤٢).

(٣) الاتحاق الواقع من ستة أشخاص على سرقة تاحديدية بواسطة كبرها بالآت مدة قتال يقع تحت نص المادة ٤٧ مكررة لأن الاتحاق على ارتكاب جنائية أو جنسة معاقب عليه بمجرد وقوعه ولا يشترط فيه أن يشرع المتفقون في تنفيذ الفعل الجنائي الذي صموا على ارتكابه (القبض ٢٦ أكتوبر ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ١١١).

(٤) إن القانون المصري كان قبل التعديل الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ لا يماثل على شيء من الأعمال التي تتقدم الشرع على ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق القاطنين أو القاطنين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على القيام بالأعمال المجهزة والمحضرة فالتشريع أراد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة أوجدها الفكرة في حفظ النظام وأراد أن يضرب على يد الاجتماعات والاتفاقات التي يكون العيب بالأنس أو الأموال أو الهبة الاجتماعية غرضا من أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق هذا الغرض فإن ينص المادة ٧ مكررة من قانون العقوبات وهو مستمد من قوانين الأمم الفرنسية والإيطالية والبلجيكية وجعل النص شاملا لخصائص الأشياء وتطاع الطرق الذين لا عقاب عليهم قبل هذا التعديل إلا في أحوال الاشتراك والشرع كما أنه جعل النص شاملا لخصائص التي لها صبغة سياسية ولكنها تخذ القوة من وسائل تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتحاق جنائيا سواء كان المراد ارتكاب جنائية واحدة أو أكثر أو جنسة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجرائم معينة أم لا - راجع المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة مجلس الشورى - تطبيق المادة ٧ مكررة على جماعة اتفقوا مع أكثر من قتل شخص سواء كان يقصد أو بواسطة من يتخاضر هذا السبل وأعطوه جزا من أجرو حيث تكون جريمة الاتحاق الجنائي تمت في هذا الوقت بصرف النظر عن كون هذا الشخص أخبر بجهة الإدارة التي أرسلت أحد السكاكر متكررا بأخباره أنه الشخص الذي اختير لتنفيذ القتل وأخذوا جميعا يدبرون التدبيرات اللازمة لهذا الغرض وبعد أن تمت تدبيراتهم بلجهم ملاحظ البوليس والمأمون وجيء بهم متهمين (القبض ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ٩٦).

الرفائع المتعلقة بالسياسة ولكن الاتفاق كإعتراف المحكمة بمحكمة
الصادق ١٥ فبراير ١٩١٣ يقضى فقط أن يكون الاتفاق
متظا على نوع ما وأن يستمره من الزمن (القض ٣٠ يونيو
١٩١٧ المجموعة س ١٨ ص ١٨١) -

(٧) أنه وإن كانت الظروف السياسية قد استوجبت
إصدار القانون الخاص بالافتقادات الجنائية فإنه من الواضح
مع ذلك أن نصوص هذا القانون عامة ومطلقة فلا يسوغ والحالة
هذه حصرها أو تقييدها إذا لا شيء هناك يميز الادعاء بأن هذا
القانون لا يمكن تطبيقه إلا في أسوأ مية فقط صارت محكمة
القض على مبدأ أن الاتفاق يجب أن يكون متظا على نوع ما
وأن يستمره من الزمن (القض ٢٦ يونيو ١٩٢٢ المجموعة
س ٢٤ ص ١٠٣) -

الاعتداء على ملك الغير وعلى أشخاص أو أخصائهم ولكنهم عدلوا
من قصدهم بإرادتهم يتلاءم نصهم بعض الأشخاص من العقلاء
وقيل أن يرتكبوا أى عمل معاقب عليه ولا يوجد عمل لتطبيق
المواد ٤٣٤ عقوبات الخاصة بالاشتراك لعدم وقوع جريمة
ولا المواد ٤٤٥ إلى ٤٧ الخاصة بالشروع لأنهم عدلوا بإرادتهم
عن العمل إلى هذه الحالة تكون الرفائع السابق بيانها غير وافية
تحت أحكام قانون العقوبات (القض ١٥ فبراير ١٩١٣
المجموعة س ١٤ ص ١٠٧) -

(٦) إذا كانت الظروف السياسية قد استوجبت إصدار
القانون الخاص بالافتقادات الجنائية - مادة ٤٣٤ عقوبات -
فإنه من الواضح مع ذلك أن نصوص هذا القانون عامة ومطلقة
فلا يسوغ والحالة هذه حصرها أو تقييدها مطلقا إذا لا شيء
هناك يميز الادعاء بأن هذا القانون لا يمكن تطبيقه إلا على

الباب السادس - العود

٤٨ - يعتبر طالما :

(أولاً) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة .

(ثانياً) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين
من تاريخ انتهاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .

(ثالثاً) من حكم عليه لجنائية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالفرامة وثبت أنه
ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر
السرقه والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في العود .

شأننا أن نذكر على نفاذ أخلاق التهم وعلى أن العقوبة السابق
الحكم بها عليه غير رادعة إذا أن التزم من هذه الجريمة هو
الخص من العقوبة النجبة ولا يرجع إلى أحكام القانون العام
وتطبيق مواد العود في حالة مخالفة شروط المراقبة إلا إذا
كانت العقوبة الأولى هي من هذه الجريمة ثم عاد التمس إلى
ارتكابها ومنه في ذلك مثل من يهرب من السجن عند تفتيته

(١) من المبادئ المتفق عليها أنه يشترط لتطبيق مواد
العود أن تكون الجريمة التي يحاكم المتهم بسببها مستقلة عن
العقوبة الأولى أى ليست من العقوبات النجبة لعقوبة أصلية
فاذا حكم على متهمم بالأشغال الشاقة والملاحقة ثم هرب من
الملاحقة بعد استيفاء العقوبة الأصلية فلا يعتبر طالما لأمر
مخالفة شروط الملاحقة لا يمكن اعتبارها جريمة جديدة من

(٧) لأجل وجود معاملة قانونية بين جريمتين أو تشابه يرتب عليه تطبيق أحكام المود يجب أن تكون الجريمتان من قبيل الصدى على حق واحد فالسرقه هي جريمة القصد منها التملك على ملكية الغير فلا يمكن بناء على ذلك أن تعتبر سابقة تجعل المحجوز عليه الذي يبدد الشيء المحجوز خاصاً لعقوبة المود فان هذا التبديد هو جريمة خاصة ومعاقب عليها لمخالفة الأوامر القانونية والسلطة وليس كتمد على الملكية (بلغة المراقبة ١٩٠٢ و ٢٧٦) .

(٨) إن المادة ٢٨٠ عقوبات تجعل جريمة الاختلاس الأشياء المحجوز عليها وجريمة السرقة معاً بحيث إذا لو كان هذا هو القصد لست على أن الاختلاس « سرقة » بدلا من القول بأنه « يتسبب في حكم السرقة » ويؤخذ ذلك ما جاء بالتعليقات من أن هذه الجريمة هي جريمة من نوع خاص يعاقب عليها بقسط يعقاب السرقة إلا إذا وقعت من المالك الحارس فانها حينئذ تعتبر جريمة خصوصية أخرى يعاقب عليها بقاب غاية الأمانة والوقار أن الاختلاس والسرقة يختلفان إذا السرقة هي تعد على مال الغير بخلاف الاختلاس فانه قد يقع من المالك على ماله المحجوز فالسرقة إضرار بمالك الغير والاختلاس اعتداء على السلطة القضائية ولذلك قالوا بدم تطبيق قواعد المود على سارق سبق الحكم عليه في الاختلاس (الاقتصر ٦ أبريل ١٩١٦ الشرائع ٣ ص ٥٧٠) .

(٩) لا يمس تبديد الأشياء المحجوز عليها جريمة معاملة السرقة بالنسبة للمود المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات فقرة ٣ لأنه فإن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة إنما هي جريمة من نوع خاص أركانها المكتوبة لها وصارها تحفظ عن أركان جريمة السرقة وإذا كان الشارع أراد توقيع عقوبة السارق على غنطس الأشياء المحجوزة صوتاً للإجراءات التي تتخذ تنفيذاً للاحكام واحتراماً للاحتياطات التحفظية إلا أن هذا لا يؤخذ منه أن الجريمتين من نوع واحد فان المالك يعاقب إذا اختلس ماله المحجوز عليه بخلاف السرقة وأيضاً فان السارق يعنى من الغنطس إذا كان من أصول أو فروع المالك بخلاف الغنطس وأخيراً فانه لو كان الشارع يقصد أن تكون جريمة الاختلاس معاملة السرقة لتصل على ذلك صراحة كما نص

المعقوبة المحكوم بها عليه - راجع جاور بين ٣ ص ٨٧ و ٨٨ وملحق دالوز بين ١٥ ص ٨٥ و ٨٦ و ٥٢ (مطلأ استثنائياً ٩ أكتوبر ١٩١٣ المجموعة ١٥ ص ٢٣) .

(٢) لا محل لاعتبار المتهم عائداً في حالة ما إذا حكم عليه بالمحبس لسرقة وأفرج عنه تحت شرط ووضع تحت مراقبة البوليس لربع المدة ثم حكم عليه لمخالفة شروط المراقبة (بلغة المراقبة ١٩١٣ و ٢٧٣) .

(٣) إذا كان المتهم في جريمة حمل سلاح بدون رخصة من ضمن الأشخاص المشتبه في أسوأهم وسبق الحكم عليه في سرقة تكون الرخصة بمنحة ولكن لا يجوز اتخاذ سابقة الحكم عليه في سرقة التي هي من أركان المنحة ومن ضمن العناصر المكونة لها واعتبارها سابقة لتطبيق أحكام المود (محمدة شمين الجزائرية ١٦ يوليو ١٩٠٣ المجموعة ٥ ص ١٤٧) .

(٤) إن المادة ٣ من قانون التشدد قد ظلت المادة ٤٩ عقوبات بنسبها على عقوبة العائد في التشدد أشد من المنصوص فيها في المادة ٤٩ إلا أنه يجب الرجوع الى نص المادة ٤٨ عقوبات في تعريف العائد للتشدد لسكون قانون التشدد من التعريف المذكور الذي يمكن تطبيقه من المادة ٤٨ في حالة المود للتشدد إنما هو الفقرة الثالثة منها فقط دون الفقرتين الأولى إذا أن بمنحة التشدد ذات طبيعة خاصة منi generis فهي ليست جريمة بالمعنى الصحيح والفرص من المعاقبة عليها الحث على العمل وترك البطالة فلا يعتبر عائداً للتشدد من سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالمحبس لمدة ستة فأكثر ثم وجد منشرداً في الجهاد المخلد إنما يعتبر عائداً للتشدد من حكم عليه بالتشدد ثم عاد إليه قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور فإذا عاد للتشدد بعد هذه المدة فلا يعتبر عائداً (مصر استثنائياً ٩ نوفمبر ١٩٢٠ المجموعة ٢٣ ص ٧٢) .

(٥) إن تسليم الصغير لوالديه ليس عقوبة ولا يعتبر سابقة يرتب عليها تطبيق عقوبة المود في حالة ما إذا عاد المجرم لارتكاب جريمة ثانية (بلغة المراقبة ١٩٠٦ و ٣٧٧) .

(٦) إن وجود حكم سابق على التأديب الجنائي لا يصح للحكمة بتطبيق قواعد المود على المتهم (بلغة المراقبة ١٩٠٩ و ٢٧٢) .

يلعبهما مخافتان السرقة ولذلك رأى الشارع أن ينص عليها
(أسيرط الجزئية ٤ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١
ص ١٥٩) .

(١٣) تنص المادة ٤٨ عقوبات في باب الودع بجوار
السرقة والنصب ونجاسة الأمانة جرائم متماثلة والسبب في ذلك
كما نرى من التعليقات أنها من فصيلة واحدة وترتكب لفرض
واحد وهو سلب المال وإذا تقرر ذلك يجب اعتبار جرمي
السرقة واغفاء الأشياء المسروقة متماثلين لأنهما ليسا فقط من
فصيلة واحدة بل من أصل واحد وكان القانون القديم يعتبر
جريمة الاغفاء كاشتراك في السرقة ومن القروان من حكم عليه
لاشتراك في الجريمة ثم عاد لارتكاب نفس الجريمة يعتبر غافداً -
جارسون ص ١٢٠ ن ١٩٩ - وفضلاً عما تقدم فإن المادة
٥٠ من قانون العقوبات وقانون المجرمين المتأخرين الاجرام
تعتبر السرقة واغفاء الأشياء المسروقة متماثلين لا لسبب الابدائية
الذكر وعلى هذا رأى جرت المحاكم الفرنسية - جارسون
في الموضع السابق - (كفر الشيخ ٤ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة
ص ٢١ ص ٦١) .

(١٤) لا يعتبر السب جريمة مماثلة لجريمة الضرب بحيث
يترتب عليها تطبيق المادة ٤٨ عقوبات (لجنة المراقبة ٩٠٣
ص ٣٧٥) .

(١٥) لأجل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٤٨
عقوبات لا يكفي أن يكون الفعل الذي ارتكبه المتهم في السابقة
جناية بل يجب حتى أن يكون قد عوقب عليه بأحدى العقوبات
المفترضة قانوناً للجنايات وهي المنصوص عليها في المادة العاشرة
من قانون العقوبات فإن المقصود بالعبارة "عقوبة جناية"
المنصوص عنها في الفقرة المذكورة هي نفس العقوبة لا مجرد
الفعل ويدل على ذلك أولاً أنه ذكر صراحة في الفقرة الثالثة من
المادة ٤٨ عقوبات أن الشخص الذي يحكم عليه بجناية
أو بجناية بالجس أقل من سنة لا يسد غافداً إلا إذا ارتكب
جناية مماثلة للأولى في ظرف خمس سنوات التالية لتاريخ الحكم
عليه فيها فلو كان مجرد ارتكاب الجرم كافياً لاعتباره مائداً يحكم
الفقرة الأولى بقطع النظر عن نوع العقوبة التي يعاقب بها على
هذه الجناية أن كانت عقوبة جناية أو عقوبة بجناية لا أصبح

على جريمة اغفاء الأشياء المسروقة بالمادة ٥٠ عقوبات
(شرين ١٩ يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ٢٠٤) .

(١٥) تعتبر العبارة الأخيرة من المادة ٤٨ السرقة
والنصب ونجاسة الأمانة جنماً متماثلة في السوء ويؤخذ من
التعليقات على هذه العبارة أن السبب في اعتبارها متماثلة هو
كونها من فصيلة واحدة والفرض منها واحد وهو سلب مال
الغير وذلك بصرف النظر عن كون المبررين ذكراً في باب
واحد أو أن أبواب مختلفة من القانون ويجب أن يضاف إلى
هذه الجرائم الشروع في أحدها أيضاً فإن الشروع في السرقة
فضلاً عن أنه ورد في نفس باب السرقة فإنه ليس في الواقع
السرقة ناقصة فهو ليس فقط من فصيلة بل هو من نوعها
وعلاوة على ذلك فإن المادة ٥٠ عقوبات والمادة الأولى
من قانون المجرمين المتأخرين على الاجرام الصادر في يوليو
١٩٠٨ سادت بين جنمة الشروع في السرقة وبنمة السرقة
العامّة من حيث الودع المنصوص عليه فيها ولا شك أن السبب
هو لأن الشارع اعتبرهما متماثلين ومتماثلين (جران مولان
قانون العقوبات ج ١ ن ٩٢٨ ن ٩٦٢) - (حكمة الأنصر
٦ مايو ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ١٣٧) .

(١٦) إن جريمة السرقة وجريمة الشروع في السرقة هما
جديتان من نوع واحد ومتماثلتان من حيث الودع (لجنة
المراقبة ١٨٩٨ ن ٣٧٤) .

(١٧) إن المادة ٤٨ عقوبات تعد غافداً من حكم عليه
بجناية أو بجناية ثم عاد إلى ارتكاب جريمة مماثلة للأولى خلافاً
للمادة ٥٨ من القانون الفرنسي فإنها تشترط الودع لارتكاب
نفس الجريمة ويظهر من ذلك أن القانون المصري يشترط
التشابه فقط بين المبررين أو الخطابين العام وجريمة اغفاء
الأشياء المسروقة مماثلة لجريمة السرقة وقد ذكرنا في باب واحد
وعينها الاستيلاء على مال الغير وقد كانت جريمة الاغفاء تعتبر
في القانون القديم وفي القانون الفرنسي اشتراكاً في السرقة
ولا يمنع من ذلك أن المادة ٤٨ نصت على أن النصب والسرقة
ونجاسة الأمانة تعتبر جنماً متماثلة لم تذكر اغفاء الأشياء
المسروقة فإن عدم ذكرها هو لعدم الشبهة في مماثلتها لجريمة
السرقة لأن سبب السابقة بمتلاف النصب ونجاسة الأمانة فإنها

(١٨) ينقض الحكم الاستثنائي الذي يصدر بخصوص من ذوى سوابق دون بيان مدة السوابق المنسوبة اليه ولا تاريخ أحكامها وتنفيذها عليه ولا بيان الأضرار التي أوجبت تلك السوابق لأن السوابق من موبقات تشديد العقوبة فأما هذه البيانات يصير من الأوجه المهمة لنقض الحكم (القض ٤ فبراير ١٨٩٣ القضاء ص ١ ص ٢١٠) .

(١٩) يجب عند تطبيق المواد الخاصة بالموء بيان من أى فرع يقع الموء الى ارتكاب الجنائية أو الجنحة لأن بيان الواقعة في الحكم طبقاً للمادة ٤٧ جـ بات - ١٤٩٠ جديد - لا يشمل قسط الواقعة الأصلية ولكن جميع الأحوال التي يكون لها تأثير في الحكم بالعقوبة فعدم ذكر السوابق يفسد وجهها مهما لبطلان الحكم (القض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٣٢) .

(٢٠) يجب عند تطبيق أحكام السوابق تعين تاريخ عقاب الجريمة الأولى لتتمكن محكمة القضاء والبرام من معرفة ما إذا كانت اللجنة الثانية من تمس عليها خمس سنوات من الحرية الأولى (القض ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٤٩) .

(٢١) يجب حتى في تطبيق أحكام الموء بيان السابقة التي نسبت لهم مع بيان تاريخها حتى يسل أن كانت التهمة الثانية وقعت في الخمس سنين التالية للأول أم لا (القض ٣ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٨٢) .

(٢٢) ينقض الحكم الاستثنائي الذي يصدر المتهم عائداً ويطبق عليه أحكام الموء بدون أن يذكر تاريخ السوابق المنسوبة اليه ولا نوعها إن كانت من فرع الجريمة التي ارتكبت أم لا ولا مقدار ونوع العقوبة المحكوم بها في السابقة رانما أقال هذا الحكم على ذمة السوابق لأن ذلك عبارة عن أن ظرفاً من ظروف الواقعة التي عوقب لأجلها المتهم ترك من غير بيان في الحكم وذلك منع محكمة القضاء والبرام من مراعاة حصة تطبيق القانون (القض ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٢٤٠) .

(٢٣) إذا قرر الحكم أن المحكوم عليه من ذوى السوابق وطبق عليه في حقه المادة ١٨١ جـ بات - ١٤٨٠ جديد -

نص الفقرة الثالثة عبارة من تناقض صريح لنص الفقرة الأولى وهو غير مقبول وثانياً أن هذا التفسير هو الذى يطبق على روح التشريع وعلى الترتيب الطبيعي الذى أرادته القانون عند وضعه المادة ٤٨ فإن هذه المادة تتضمن ثلاثة أحوال للموء رتبها القانون بحسب درجة شقتها في الفقرة الأولى نص على أشدها وهي عقوبة الجنائية فاحترام المجرم فيها مائداً بدون قيد ولا شرط وفي الثانية نص على حالة الشخص الذى حكم عليه بالحبس ستة فأكثر وهي العقوبة التي تل في الشدة عقوبة الجنائية مباشرة فاشترط لجباره مائداً شروطاً مخصوصة وفي الفقرة الثالثة نص على أنصف هذه الحالات الثلاثة وهي حالة الشخص الذى حكم عليه بالحبس أقل من ستة أو بالبراءة فاشترط عليها شروطاً أنصف من التي اشترطها في الحالة الثانية وعليه لا تنطبق الفقرة الأولى من المادة ٤٨ على المتهم الذى يصحكون له ثلاث سوابق في السرقات ويكون قد حكم عليه في الأخيرة منها بالحبس سنين من محكمة الجنائيات بناء على استعمال الرأفة إذا كانت هذه السابقة الأخيرة قد مضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ قضاء عقوبة الحبس المحكوم بها فيها وتاريخ ارتكاب السابقة المطالب المأخوكة عليها وعليه تكون السوابق جميعها قد سقطت ويكون المتهم غير مائداً ولا يحصل مطلقاً لحاملته بمراد الموء (مصر استئنافاً ٢٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٠٨) .

(١٦) نص الشارع بالمادة ٢٧٦ جـ بات المادة ٢١١ مدنى بالنسبة لسقوط العقوبة أو الخن على احتساب المدة بالسنة المخالفة لقضاء حالة الموء هو كالتصديق العقوبة بطريق القياس وفي رد هذا الاستنتاج أن التقويم العربي هو التقويم الهلالي وهو الذى يجب أن يمس به في جميع الأحوال إلا إذا نص صريحاً على العمل بغيره فضلاً عما فيه من المصلحة لهم - رابع هالون ج ١ ص ٢٠٣ ودرويش ج ٣ ص ٦٨ تحت كلمة تقادم وجرانث مولان ج ٢ ص ٩١٩ (الأمصر ٢٤ فبراير ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٥٤) .

(١٧) بحسب مدة الموء بالتقويم الهلالي لا الشمس لأنه ولو أن المادة ٤٨ لم تنص على ذلك إلا أنه نصت المادة ٢٧٦ جـ بات على أن عقوبة الجنائية تسقط بمرتين سنة هلالية ونصت المادة ٢١١ مدنى على سقوط الحق في المطالبة بخمس سنين هلالية واحتساب التقويم الهلالي أصلح التسم (دسوق ١٨ يونيو ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٥١٢) .

(٢٨) حدد التشديد بسبب العود يجب أن يبين في الحكم نوع السابقة وتاريخها (القض ١١ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٠٨) .

(٢٩) اذا حكمت المحكمة على متهم بسقوطة العائد ولم تبين أنواع السوابق وجب نقض الحكم لأن ذلك لا يمكن عمكة النقض من مراقبة ما اذا كانت السابقة عامة للجرعة المماثلة عليها أم لا (النقض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٥٦٩) .

(٣٠) يجب عند تطبيق مواد العود أن يذكر في الحكم نوع الجرائم السابقة والعقوبات المفروضة بها وتاريخ الأحكام لأن تلك البيانات هي أركان العود التي عليها تقوم واجب إثباتها في الحكم وإلا كان لأغيا والمحاكم ثابتة في أحكامها على هذا الرأي حتى أنها تلجأ إلى عدم كفاية الإحالة على ذكر السوابق كاضمت بذلك محكمة النقض والإبرام بحكمها الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٠٠ (بلجنة المراقبة ٢٢ مايو ١٩٠٢ المجبوعة ص ٤ ص ٥٤) .

(٣١) يحسن بالحاكم عند الحكم على عائد سبق الحكم عليه بأسماء أخرى متصلة أن يثبت أن التهم واحد ولو أفضحه عليه بأسماء مختلفة وتبين كافة تلك الأسماء وذلك لصالح العمل في علم السوابق ولم تحقيق الشخصية (بلجنة المراقبة ٢٨ مايو ١٩٠٦ المجبوعة ص ٨ ص ١٨١) .

بدون أن يذكر مع ذلك ما حكم به من أجل ذلك وفي أي تاريخ حكم عليه كان ذلك من الأسباب التي توجب بطلان الحكم (النقض ١٨ يناير ١٩٠٢ المحرق ص ١٨ ص ٢٧٣) .

(٢٤) يجب أن يذكر في الحكم تاريخ السوابق ليضع ان كانت مدة الخمس سنوات المنصوص عنها بالقانون أخفض أم لا وإلا كانت الحكم باطلا (النقض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجبوعة ص ٥ ص ١١٧) .

(٢٥) لا يمكن أن ينص في الحكم على أن السابقة لم تنص عليها المادة القانونية بل يجب أن يذكر تاريخ السابقة حتى يمكن مراجعة ما اذا كانت مدة الخمس سنوات مضت أم لا (النقض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجبوعة ص ٥ ص ١٥٩) .

(٢٦) عدم بيان واقعة السوابق في الحكم موجب لبطلانه (النقض ١٢ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٥) .

(٢٧) ان اعتبار المتهم عائدا وتطبيق مواد العود منسكه مع عدم بيان السوابق ولا نوجها بموجب نقض الحكم لأن هذا النقض لا يمكن بحكمة النقض من أن تراقب ما اذا كانت هذه السوابق هي من نوع الجارية أو مضت عليها المدة المسقطة لها (النقض ٣٠ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٢) .

٤٩ — يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرّر قانونا للجرمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد.

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة.

وكان الطلب مرفوعا لأول مرة أمام الاستئناف (الاستئناف ٣٠ أكتوبر ١٩٠١ المجبوعة ص ٤ ص ١٢) .

(٣) ان تشديد العقوبة لسبب العود هو من النظام العام ويجب تطبيقه من قضاة قس المحكمة رغم عدم طلبه من النيابة (بلجنة المراقبة ١٩٠٣ ن ٣٧٩) .

(٤) ان تشديد العقوبة بالنسبة للعائد هو من النظام العام والمحكمة تطبيق قواعد العود من قضاة قسها (كفر الشيخ ٥ نوفمبر ١٩١٩ المجبوعة ص ٢١ ص ٦١) .

(١) لا يخلل النقض من التهم بما على أن الحكم الملغى فيه أخبره عائدا مع أن النيابة لم تطلب ذلك لأن طلبات النيابة كثرت أم قلت ليس من شأنها أن تحد سلطة المحكمة الاستئنافية في تطبيق القانون على الرقعة كما يظهر لها من المرافعات (النقض ١٢ أبريل ١٩٠٢ المحرق ص ١٧ ص ١٤٦) .

(٢) من القواعد القانونية أنه يجب على المحكمة المستأجرة أمامها القضية أن تطبق مواد العود إذا لم الحال لذلك اذا كان استئناف النيابة عاما وان لم يطلب ذلك أمام محكمة أول درجة

بمقتضى المادة ٨ عقوبات لا تنطبق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها بقوانين خاصة إلا إذا لم يوجد نص صريح في تلك القوانين وقد نصت المادة ٣ من قانون ١٧ سة ١٩٠٩ صراحة على حالة العود ووضعت في هذه الحالة عقوبة أشد مما يمكن أن توقع بمقتضى المادة ٤٩ (بلغة المراقبة ١٩١٠ ن ٤٤٢) .

(٥) إذا أُنكر التهم السوابق المنسوبة إليه فله حكمة أن تستحضر الوطء بمسوم تحقيق الشخصية وتسمع توضيحاته بصفة غير بد حلف البين فما إذا كان التهم هو السابق الحكم عليه باسم أكثر أو لا (الاستئناف ٣٠ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ١٢) .

(٦) ان المادة ٤٩ عقوبات الخاصة بالعود لا تنطبق على جرائم قانون ١٧ سة ١٩٠٩ انطاص بالمقتربين فانه

٥٠ — إذا سبق الحكم على المائد بعقوبتين مقيدتين لحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة لحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه بلخنة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بأكثر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

يوجودها والتي ترتب على وجودها اعتبار التهم عائدا بحكم هذه المادة وطية يعتبر التهم عائدا بحكم هذه المادة ولو كانت إحدى السوابق مضي عليها أكثر من خمس سنوات ولا يلزم وجود اتصال بين السوابق وبعضها بحيث لا تبد الواحدة من الأخرى مدة أكثر من خمس سنين ولكن من جهة أخرى إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أعطت في هذه المسألة فأن تشديد العقوبة بسبب وجود السوابق هو اختياري يحض وترك الرأي فيه لقاض الموضوع فإذا تبرت المحكمة أنها لا ترى مبالاة تشديد كان حكمها هذا خاصا بالموضوع بصرف النظر عن الاعتبارات غير الصحيحة الآتية ذكرها بما يجعل القضا غير مقبول عن ذلك الخطأ السابق الإشارة إليه حيث لم يكن ذا تأثير على نص الحكم (القض ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٦٨) .

(٥) لا ضرورة لأن تذكر المحكمة في الحكم بناء على المادة ٥٠ عقوبات جميع سوابق التهم يتوارى عنها بل يكفي أن تكون السابقة الأخيرة لم تحض عليها المسدة المقررة للسقوط (القض ٢٣ أكتوبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٩١) .

(٦) لا يشترط تطبيق المادة ٥٠ عقوبات أن تكون السوابق لم يحض عليها مدة خمس سنين بل يكفي أن يكون التهم عائدا وحكم عليه في سابقة لم تحض عليها المادة وأنت يكون قد

(١) إذا كانت المادة ٥٠ تحضى أولا بوجوب وجود السوابق المنصوص منها بالمادة ١٤٨ إلا أنها لم تستلزم وجود مدة أو زمن معين فما يخص بالعقوبات الأخرى التي ترتب على وجودها اعتبار التهم عائدا بحكم المادة ٥٠ (القض ٢٠ ديسمبر ١٩٠٣ الشرائع ص ١ ص ١٧٩) .

(٢) لا يشترط تطبيق المادة ٥٠ أن تكون السوابق لم يحض عليها مدة خمس سنين بل يكفي أن يكون التهم عائدا وحكم عليه في سابقة لم تسقط بمضى المادة وأن يكون سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين لحرية لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة لحرية إحداها لمدة سنة . (القض ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ١٦٢) .

(٣) لم يشترط القانون الجديد مدة معينة تحضى على السوابق وطية تكون المحكمة الجزئية غير مخنعة بتهمة تبديد من شخص سبق الحكم عليه مرتين بالحبس مدة سنة ولو كان قد مضى عليها أكثر من خمس سنوات ولكن إن كان الحكم لم يمين السوابق ولا تواريخها فانه ينقض نلوه من بيان الواقعة (القض ٢١ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٠٤) .

(٤) لم تستلزم المادة ٥٠ من قانون العقوبات وجود مدة أو زمن معين فما يخص بالعقوبات الأخرى التي تحضى

إلا فيما يخص بمقدار العقوبة ويكون اذا قصد الشارع من عقبة جنمة هو كل فعل تنطبق عليه النصوص القانونية المختصة بمقابلة الجلب (الاستئناف فبراير ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٣٧).

(١٣) نصت المادة ٥٠ صريح العبارة على أن التهمة التي من أجلها يحال المتهم على محكمة الجنات يجب أن يكون الفصل فيها تاما ويجوز الشروع في السيرة لا يجهل جنائية وقد تقرر هذا المبدأ من محكمة القضاة والإبرام (القضاة ١١ نوفمبر ١٩٠٥ المجلد ص ٧٤ ص ٣٦).

(١٤) إن نص المادة ٥٠ ع يشير فقط الى القتين سبق الحكم عليهما بالعقوبات الموضحة في المادة المذكورة لا ارتكابه جريمة تامة أو شروعا في جريمة ثم حادوا وارتكبوا جريمة تامة فتستوجب الحكم عليهم ولم تذكر هذه المادة الأشخاص الذين حادوا وارتكبوا شروعا فقط وهذا السواء من خطأ بسيط كما يمثل على ذلك من المحاكمة بالمادة ٥١ عقوبات التي بتطبيقها نفس هذا المبدأ على أنواع أخرى من الجرائم قد اعترفت أن العائدين في حكم هذه المادة هم أصحاب السوابق الموضحة فيها القتين ثبت ارتكابهن بجرمة أخرى تستوجب الحكم عليهم سواء كانت هذه الجريمة الأخيرة شروعا أو فضلا تاما - أنظر مادة ٣١٠ ع - فضلا عن ذلك فإن المبدأ الذي قرر عقوبة خاصة للذين اعتادوا على ارتكاب نوع معين من الجرائم يجب تطبيقه مبدئيا على الذين يبيحون في إتمام جريمتهم وأيضا على الذين يضيغ عملهم لأسباب خارجية عن إرادتهم والمادة ٥٠ قد أوجدت نوما جديدا من السائدتين ووضعت لهم عقوبات شديدة فيجب حينئذ طبقا لمبادئ قانون العقوبات العامة تمييز هذه المادة بلا توسع ولا اكتفاء بنصها رغم أن الخطأ الراسخ فيه ومن جهة أخرى فإن القانون الصادر في ١١ يولييه ١٩٠٨

القاضي بتعديل بعض أحكام المادة ٥٠ قد عاد الى القاعة للبيان فأصلح السور الذي وقع في المادة ٥٠ ونظر أن القواعد الجديدة التي وضعتها تنطبق على السواء على مرتكب الشروع في الجريمة وعلى من يرتكب جريمة تامة ونص هذا القانون صريح فلا محل اذا لحظ بين من كانه لا يجوز إضافة شيء على نص المادة ٥٠ الغير الكامل وعدم وجود المطابقة بين النصين يتضح سببه جليا من السور السابق بيانه عند الكلام على المادة ٥٠ فلا محل اذا الا للاعتراف بوجود هذا النص وتطبيق كل من

سبق الحكم عليه بقوتين متبعتين للقرية لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات متباعدة للقرية إحداها مدة سنة (القضاة ٢١ يناير ١٩٠٥ المجلد ص ٦ ص ١٠٥).

(٧) يكفي تطبيق المادة ٥٠ عقوبات أن يكون لهم سوابق حكم عليه بالثنتين منها بالحبس أكثر من سنة وأن تكون أكثر سابقة له من مدة أقل من خمس سنوات (جناتيات مصر ٢٧ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٩٨).

(٨) إن المادة ٥٠ لم يشترط فيها أن تكون السوابق المحكوم بها على المتهم وقتصد صدور القانون البلدي (جناتيات مصر ٦ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٩٦).

(٩) إن الشارع في تحديد شروط العود بالمادة ٥٠ عقوبات نظر الى عدد وطبيعة الجرائم ومدة العقوبة لال حد الأحكام التي قضت بهذه العقوبات ضد المتهم (لجنة المراقبة ١٩٠٧ ن ٣٧٨).

(١٠) يشترط لتطبيق المادة ٥٠ عقوبات أن يكون سبق الحكم على المتهم بقوتين متبعتين للقرية كلها لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات متباعدة للقرية إحداها لمدة سنة على الأقل ويؤخذ من هذا النص أن تكون عقوبة السنة التي سبق الحكم بها على المتهم من تهمة واحدة لا يجمع مدد من تهمة متعددة ذلك لأن الشارع رأى بأن مثل هذا التهم الذي لم تردده عقوبة السنة من تهمة واحدة يجب معاقبته أمام محكمة الجنات التي لما أتت تحكم عليه بقوبة جنائية (القضاة ١٣ مارس ١٩١٨ المجلد ص ١٩ ص ١٣٠ وقاضي إحالة استئنافية ١٨ مارس ١٩١٨ المجلد ص ١٩ ص ١٣١).

(١١) إن جريمة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه بناء على المادة ٣٢ عقوبات ليست من الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٥٠ عقوبات فلا تغير من جنمة الى جنائية بسبب العود (القضاة ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠ المجلد ص ٣٢ ص ١٣٧).

(١٢) إن فقط ارتكاب اللجنة المسجلة في المادة ٥٠ لا يقصد منها أن اللجنة الأخيرة يزم أن تكون تمت بل يدخل فيها الشروع أيضا لأن الشروع في السيرة كذلك من الجلب المينة فيها هو نفسه جنمة ولا فرق بين الشروع في اللجنة وإتمامها

بالحكم بقوبة الأشغال الشاقة (القضي ١٤ يناير ١٩٠٥
الاستقلال ص ٤ ص ١٦٣).

(٣٠) إن لفظة قاض وقاضى أول درجة وقاضى الاستئناف
معناها عام وتأتي في اللغة القضائية وتبادل كلمة محكمة مهما
كان عدد القضاة المركبة منهم وقد تفرقت المادة ٥٠ عقوبات
الأشغال الشاقة من ستين إلى خمس سنين وهي ما يحكم بها في مواد
الجنائيات وعلى ذلك لا يمكن صدها إلا من المحاكم الجنائية
وأما ولأن هذه العقوبة ليس من الضرورى الحكم بها والقاضى
الخيارى من عقوبة الحبس العادية وعقوبة الأشغال الشاقة ولكن
هذا الخيار جائز لمن يحكم الحكم بأى العقوبتين وليس لمن يجوز
له الحكم بواحدة منهما فقط وليس للقاضى الجزئى أن يحكم
باختصاصه ولوقضى بقوبة الحبس فقط لانتمتع بجنابه تطبيق
المادة ٥٠ المطلوب الحكم بمقتضاها يكون قد استعمل حق
الخيار الذى لا يجوز استعماله إلا للحكمة التى لها تمام السلطة
في الأحكام أعنى المحكمة الجنائية (الاستئناف ١٢ يونيو ١٩٠٤
المجموعة ص ٦ ص ٣٥).

(٣١) إن المادة العاشرة من قانون العقوبات قد وضعت
الجنائيات بالحوادث الخاطئة عليها بقوبات من ضمنها الأشغال
الشاقة بدون استثناء وعلى حسب المادة ١٩٠ تحقيق جنائيات
تكون محكمة الجنائيات الابتدائية مختصة بالحوادث الموصوفة
بالجنائيات وقد أجازت المادة ٥٠ الحكم على المبادئ في السراقات
بالأشغال الشاقة المؤقتة والسرقة في هذه الحالة تكون قد تدرجت
عن حدّها السادى وصارت من قبيل الجنائيات وأما ولأن
المادة أجازت الحكم بأقصى العقوبة أو بالأشغال الشاقة إلا
أن هذا الجواز يكون من حق القاضى الذى له الحق قانونا
بهايمن العقوبتين واذن تكون المحكمة الكلية لا القاضى الجزئى
هو المختص ولا محل لتصرف قاض الرأى بالمادة على المحكمة
الجزئية لأن هذه اللفظة مفهوما في القضاء الاطلاق فتعلق على
كافة الدرجات ويقال عن المحكمة قاضى أول درجة وقاضى
الاستئناف بقطع النظر عن عدد القضاة الذين يتركب منهم المحكمة
(الاستئناف ٣ يوليو ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٣٨).

(٣٣) بناء على المادة ٥٠ عقوبات يجوز للقاضى الحكم
على المتهم بالأشغال الشاقة لنصف خمس سنوات ومن ثم فنكون

القانونين حسب وضعه بلا اجتهد في إيجاد مطابقة مطلقه بينما
(القض ١٦ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٨٣).

(١٥) إن الأمر المالى الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨
مؤدى بين السرة الشامة والشرع فيها يند تطبيقه على السائد
(القض ٢٣ أكتوبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٩١).

(١٦) الشرع في السرقة وان كان ليس من الجرائم
المقصود منها بالمادة ٥٠ عقوبات لأنها نصت على جرائم
السراقات وإخفاء السرقات والنصب وغيابة الأمانة والتزوير
الثام لا الشرع فيها إلا أن المادة الأولى من القانون نمره ٥
سنة ١٩٠٨ تعاقب المجرم المائد في سكر المادة ٥٠ عقوبات
إذا ارتكب جريمة من الجرائم المقصود منها في تلك المادة
أو فرس في ارتكاب جريمة منها وتكون محكمة الجنائيات هى
المختصة بنظر الدعوى (القض ٢٨ يوليو ١٩١٩ المجموعة
ص ٢١ ص ١).

(١٧) إن المادة ٥٠ عقوبات لم تنص على حالة المائد
الذى يرتكب جنحة شروع في أحد الجرائم المبيحة بها بل نصت
على حالة المائد الذى يرتكب جريمة تامة فلا تطبق هذه المادة
على السائد الذى شرع في ارتكاب جريمة ولكن عدم تطبيق
المادة ٥٠ لا يمنع من احتياار الواقعة جنحة طبقا لقاعدة الأولى
من قانون نمره ٥ الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ بشأن
المجرمين المتعادين على الاجرام كما جرت بذلك أحكام محكمة
القض والإبرام (مصر استئناف ٢٢ يونيو ١٩١٣ المجموعة
ص ١٤ ص ٢٧٠).

(١٨) من المبادئ المقررة أن الشرع في السرقة حالة
كون المتهم مائدا لا يعتبر جنحة بمقتضى المادة ٥٠ عقوبات
كما قضت بذلك محكمة القض والإبرام (قاضى إحالة منسظا
٣ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٦٣).

(١٩) إن المحكمة المختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم
بسرقة في حكم المادة ٥٠ أتمهى المحكمة الجنائية لأنها صاحبة
الاختصاص الأوسع وهى التى يمكنها أن تستعمل الخيار الذى
منعه لها الشارع بالمحكم على المتهم إما بقوبة جنحة أو بقوبة
جنحة أما المحكمة الجزئية فليس لها في أى حال الاختصاص

القانون عند ذكر كل جريمة كما فصل في الظروف الأخرى التي تحدثت عند ارتكاب الجريمة وتمهيداً من ماضيها وقد جعل القانون التشديد على المائد أمرًا اختياريًا وجميع البنايات المذكورة في القانون مبنية على أساس ثابت قارًا على أساس اختياري والقول بأن التمييز هو مشكلة البنايات فقط لأن الذي يملك الأصل يملك الأدنى هو قول غير صحيح لأن جميع التفسيرات التي أباحها القانون بموجبه لصالح الحق الأصل وصاحب الحق في الحكم على المائد هو صاحب الحق الأصل على البائد وأما أجازة القانون الحكم بالأشغال الشاقة توسعًا كما توسع في إعطاء حق الحكم في بنائيات الأحداث لهكمة الجنب وأباح لها أن تحكم بشرين حينما تم إن الأشغال الشاقة المنصوص عنها بالمادة ٥٠. فهذا الأدنى سنًا مع أن هذه العقوبة في البنايات سداً الأدنى ثلاث سنين يقتضى المادة ١٠ ولا يمكن اعتبار ذلك من الأشغال الشاقة التي استثنيت المادة ١٤ الخاصة بمقابلة الأشغال الشاقة بقولها إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص فيها في القانون فقد وردت هذا الاستثناء أيضًا في المادة ١٦ الخاصة بمقابلة السجن والمادة ١٨ الخاصة بالحبس وهو راجع إلى الزيادة في الحصة الأدنى حيث يجوز إبلاغ الأشغال الشاقة والسجن إلى عشرين سنة في هذه البنايات - مادة ٤٩ - والحبس إلى عشرين - مادة ٦٠ - ولا يوجد أي استثناء يقتض فيه السجن عن ثلاث سنين أو الحبس عن أربعة وعشرين ساعة فكل ذلك الأشغال الشاقة صفتها عقوبة بناية لا يمكن أن تنقص عن ثلاث سنين وسينتد تكون الأشغال الشاقة لمدة سنين المنصوص فيها في المادة ٥٠. ه عقوبات الجنب وإذا أمكن القول أن تنقص الأشغال الشاقة هنا عن الثلاث سنين المقررة لبنايات هو أمر استثنائي فيمكن القول أيضًا أن تخويل القاضي بالحق في الحكم بالأشغال الشاقة على المائد هو أمر استثنائي أيضًا وهذا الاستثناء أقل شذوذًا من الأول إذ ليس فيه إلا الحكم بالأشغال الشاقة في عهد الجنب أما الأول ففيه تنقص المدة من المحدد لها في البنايات وجعل محاكمة البائد من اختصاص محكمة المائد من اختصاص أخرى على خلاف المعروف وجعل اعتبارات صاحب الحق الأصل وبنائه الجناية على أساس غير ثابت وأخيرًا فإن العبارة المهمة في القانون يجب أن تفسر بما تقتضيه مصلحة الجسم ومصلحته هي في اعتبار الجريمة جنة نظرًا للاختصاص بالمرء

الواقعة بناية وليست من اختصاص القاضي الجزئي (الاستئناف ٦ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة من ٦ ص ٤١) .

(٢٣) قد تنذر صراحة المادة ٥٠ أن الجريمة التي يجوز فيها تطبيق المادة المذكورة هي "جثة السرقة أو إغفال الأشياء المسروقة أو غير ذلك" والجنب على العموم من اختصاص قاضي المواد الجزئية وعليه فقول المادة المذكورة "تطاعش أن يحكم بالأشغال الشاقة" إنما يراد به القاضي نفسه أي قاضي الأمور الجزئية والمادة لم تنص على القاضي الحق الذي منحه إياه والمقول عليه في وصف الحادثة إنما هو العقوبة المنصوص عنها بصفة قطعية في المادة الراجب تطبيقها وليس بمقول إذا القول بأن نوع الجريمة معين بنص القانون وهناك أحكام أخرى في القانون تشارك أحكام المادة ٥٠ وهي المادة المختصة بالظروف الخفيفة التي تستوجب تخفيض العقوبة ومن الثابت المقر أن تخفيض العقوبة بناء على هذه الظروف لا يؤثر على نوع الجريمة حال استبدال عقوبة الجناية بمقابلة جنة بل ييل الفعل بناية ولم تطبيق هذه العقوبة الأخيرة وفي حالتنا تشديد العقوبة لسوابق المتهم أمر لا يدخل له أصلاً في شخص المجرم عليه أو ما يخص الشيء المسروق بل هو أمر خارج عن الجريمة في جميع الحكومات وهذا الإهتمام به فلا يمكن أن يكون قصد الشارع مخالفة المبدأ العام لإشراك مصلحة المتهم (الاستئناف ٢٦ ديسمبر ١٩٠٤ الاستئناف ٤ ص ١٢٧) .

(٢٤) أن جريمة المائد في حكم المادة ٥٠ عقوبات هي جنة لا بناية ولو أنه يجوز الحكم على المتهم بمقابلة الأشغال الشاقة لأنت القانون لما قسم الجرائم إلى بنائيات وجنب ومخالفات تبعا للعقوبة لم يقصد إلا الجرائم التي تقع من الناس بادئ بدء ولم يقصد وقت التقسيم حالة اللود وأما جعل اللود بسد ذلك أمرًا تبنيًا وحالة خصوصية يجوز الحكم فيها بعقوبات تزيد عن العقوبات الأصلية وذلك لتصل عقوبة الأشغال الشاقة إلى عشرين سنة مع أن أخصاها في الأحوال الاختيادية تحبس عشرة سنة وعقوبة الحبس إلى ست سنين مع أن أخصاها ثلاث سنين وذلك يؤكد أن التقسيم وارد على جرائم البائد لا المائد وجريمة السرقة في ذاتها جنة تطبيق على المادة ٢٧٥ وطرف اللود هو ظرف خارج من ماهية الجريمة وإن كانت رعاه لازمة لجواز التشديد ولذلك لم يذكر

المتعلقة بسقوط الدعوى العمودية في مواد الجنب (محكمة جنايات مصر ٧ يناير ١٩٢٥ المجموعة ص ٢٦ ص ٩٣) .

(٢٦) إذا رُفعت الدعوى لمحكمة الجنب بتهمة سرقة وكانت موازين التهم تحيلها، معلقة على قانون، متادى الإجراء الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ فإن التهمة تكون من اختصاص محكمة الجنائيات ولها وحدها الحكم فيها وتقدير أدلتها من جهة الثبوت وعدمه وليس لمحكمة الجنب أن تعذر الأدلة أولاً وإذا رأتها غير سالحة قضت بالإبراء وإلا حكمت بعدم الاختصاص إذ متى كانت الدعوى خارجة من اختصاص أية سلطة قضائية فليس لها مطلقاً التزمس أدلتها بل يجب عليها حرصاً على النظام العام أن تحضى فيها بعدم الاختصاص (القض ٢ فبراير ١٩٢٥ الحاماة ص ٥ ص ٨٠٩) .

في المستقبل والمقوبات التجبية وقد جرى التشريع من عهد ١٩ سنة على توسيع سلطة القاضي الجزئي واختيار الجزية هنا بصفة ويجعلها من اختصاص القاضي الجزئي يتفق مع ذلك (محكمة طاعة الابتدائية أول أغسطس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٤٤٢) .

(٢٥) لم يسن القانون حقوة الأشغال الشاقة في مواد العود في السرقات إلا من طريق التخير للقاضي المرفوعة إليه الدعوى وبذلك لم يغير نوع السرعة من حيث هي وبعبارة أخرى لم ينقل السرقات البسيطة التي تحصل مع اللورد من عداد الجنب الى عداد الجنائيات وإنما خص بها محاكم الجنائيات لاحتال الحكم بالأشغال للشاقة إذا رأت المحكمة تشديد العقوبة والحكم بها مراعاة لسوايق التهم ولذلك يجب تطبيق أحكام القانون

٥١ - وللقاضى أن يحكم بمثل ذلك أيضاً على المائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ يعقوبتين مقيدتين للجريمة كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للجريمة إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالمقوبات السالفة .

قانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨

بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات .

وبعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بلائحة السجون وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

١ - اذا ارتكب المائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالمقوبات المنصوص

عليها في المادة المذكورة أن يقر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص تعينه الحكومة
يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحفائية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ٦ سنين .

ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

بلطية وبين الشارع فيها ويمكن تطبيقه على الشارع في البرية
ولوائه لا يمكن تطبيق المادة ٥٠ (النقض ٢٠ نوفمبر ١٩٠٩
المجموعة ص ١١ ص ٤٠) .

(٣) بناء على المادة الأولى من القانون ثمة الصادر
في ١١ يوليوس ١٩٠٨ والمادة ٥٠ من قانون العقوبات
يضاف التهمون المتعددين في حكم المادة ٥٠ عقوبات متى
ارتكبوا جريمة الشروع في السرقة بمقتضى المادة الأولى من
قانون ثمة الصادر في ١١ يوليوس ١٩٠٨ ويجب في مثل
هذه الحالة تخديم القهرى لشكة البلديات وإذا تمسكت لهاكم
الجمع وجب عليها الحكم بصدور الاعتصام (بلنة المراقبة
٢٠ أبريل ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ٢٩٥) .

(٤) ان نص المادة ٥٠ ع يشير فقط الى القرن سبق
الحكم عليهم بالعقوبات الموصفة في المادة المذكورة لارتكابهم
جريمة تامة أو شروعا في جريمة تامة عادوا وارتكبوا جريمة تامة
تسويب الحكم عليهم ولم تذكر هذه المادة الأشخاص الذين
عادوا وارتكبوا شروعا فقط وهذا السور تافى عن خطأ بسيط
كما يستدل على ذلك من المقارنة بالمادة ٥١ عقوبات التي
بتطبيقها نفس هذا المبدأ على أنواع أخرى من الجرائم قد اصبحت
أن المتأدين في حكم هذه المادة هم أصحاب السوابق الموصفة
فيها الذين يثبت ارتكابهم لجريمة أخرى تسويب الحكم عليهم
سواء كانت هذه الجريمة الأخيرة شروعا أو ضلعا تاما - أنظر
مادة ٣١٠ عقوبات - فضلا عن ذلك فان المادة التي يقر
عقوبة خاصة للذين اعتادوا على ارتكاب نوع معين من الجرائم
يجب تطبيقه مبدئيا على الذين يبحرون في إتمام جريمتهم وأيضا
على الذين يجيب عليهم لأسباب خلوية عن ارتدبهم والمادة
٥٠ قد اريدت نوما جديدا ورضت لهم عقوبات شديدة
فيجب حينئذ طبقا لمبادئ قانون العقوبات العامة تسميه هذه
المادة بلا توسع والاكتفاء بصياغتها عن انطلق الواضع فيه
ومن جهة أخرى فان القانون الصادر في ١١ يوليوس ١٩٠٨
القاضي بتدليل بعض أحكام المادة ٥٠ - قد عاد الى القاعدة

(١) بناء على حكم محكمة النقض والبرام في ١ أبريل
سنة ١٩١٠ وعلى الأسباب الواردة فيه الألفاظ الواردة
في المادة الأولى من قانون ١١ يوليوس ١٩٠٨ وهي
"العائد في حكم المادة ٥٠" تشير الى نفس الأشخاص الذين
تطبق عليهم المادة ٥٠ وتطبق على كل شخص سبق الحكم عليه
بمقتضى مبادئ الحرية تكملا للمادة ٥٠ على الأقل أو ثلاث
عقوبات مقيدة لحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر
لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة إلخ أو لشروع في ارتكاب إحدى
هذه الجرائم وذلك بدون أن يكون ذلك الشخص قد سبق الحكم
عليه أيضا طبقا للمادة ٥٠ فضلا عن ذلك فان المادة
الاضافية لهذا القانون ولوائها لم تبحث ولا نصت في هذه المسألة
ولكنها مع ذلك قد اوضحت مرنا ويصرح المبارة في آخرها
بأن المادة الأولى من القانون يجوز تطبيقها بدلا من المادة ٥٠
عقوبات على نفس الشخص الذي تطبق عليه المادة ٥٠ في حالة
عدم وجود الأمر العالي الجديد فيؤخذ مراعاة من هذه المادة
أن تطبيق القانون الجديد ليس من المهم أن يكون للشخص قد
سبق الحكم عليه طبقا للمادة ٥٠ عقوبات (النقض ٢٦ سبتمبر
١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ٦) .

(٢) ان مفهوم نص المادة الأولى من الأمر العالي
الصادر في ١١ يوليوس ١٩٠٨ يدل على أنها نصت بمقتضى
محمومة في حالتين معينتين أوغليا اذا ارتكب العائد في حكم
المادة ٥٠ أى الذى سبق الحكم عليه بمقتضى مبادئ الحرية
تكملا لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات منها احداها
لا تفل من سنة فأكثر ثم ارتكب مرة الى ثلثا ما يبدى الحكم
عليه إحدى تلك العقوبات إلخ وثانيا للمادة السابق الحكم عليه
ما تخلف ذكره اذا شرع في ارتكاب أمر من الأفعال الميئنة
والمذكورة في المادة ٥٠ نصارت المادة الأولى من الأمر
العالي المشار له منطبقا على كل عائد كان من الجائز اسلاصامته
بالمادة ٥٠ عقوبات وعلى كل عائد لم يخرج قبلا من حكم
المادة ٥٠ إلا لارتكابه شروعا في فعل من الأفعال الميئنة
المادة بحيث أن مادة الأمر العالي سوت الآن بين العائد المتهم

فانها لا تريد مطلقاً ان المادة ٥٠ يجب أن تكون حتماً مطبقة على تقضى فقط بأنه اذا كانت تلك المادة مطبقة للقاضي الحق في اختيار احدى القاطدين — يشارن ذلك المادة ٣ من القانون المذكور التي قضت بتطبيق تلك القاطدة حتماً لا اختيارياً (القبض ١٦ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٨٣) .

(٥) ان المادة الأولى من الأمر العالم الصادر في ١١ يوليوس ١٩٠٨ اعترفت الشرع بوضع النص كالمثل التام فيما يختص بتطبيقها أما المادة الثانية من ذلك فتمتد كذلك حيث لم تنص سوى عن الجرائم المناهضة عليها طبقاً لقادة ٥٠ من قانون العقوبات وأنه ولو أن اوصال التهم بالشرع في هذه الحالة الى المحل الخاص الذي تمهيه الحكومة هو أمر اختياري للقاضي إلا ان الأمر العالم المذكور فيه اعتبره عقوبة جنائية وذلك يجب إحالة الدعوى على محكمة الجنايات ولو أن القبل لا يدخل تحت نص المادة ٥٠ التي تستلزم ارتكاب فعل تام لا يجوز للشرع فيه (قاضي الاحالة بمحكمة ططا ٣ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٦٣) .

اليدوية فأصلح المبدأ الذي وقع في المادة ٥٠ ويترأ أن القواعد الجديدة التي وضعها تطبق على السواء على مرتكب الشرع في الجريمة وعلى من يرتكب جريمة تامة ونص هذا القانون صريح فلا محل اذا اختلف بين من كان أنه لا يجوز إحالة شيء على نص المادة ٥٠ الغير الكامل وعدم وجود المطابقة بين النصين فيضج سبباً جلياً من المبدأ السابق بانه عند الكلام عن المادة ٥٠ فلا محل اذا لا لا احترام بوجود هذا النص وتطبيق كلا من القانونين حسب وضعه بلا اجتياز في إيجاد مطابقة مطلقة بينهما ومن البتة الاستدلال بنص المادة الأولى من قانون ١١ يوليوس ١٩٠٨ بالاتفاق بأن تطبيق هذه المادة متوقف على امكان تطبيق المادة ٥٠ عقوبات لأن المادة الأولى بإشارتها الى "المادة ٥٠ من القانون ٥٠ عقوبات" قد اوردت جلياً أن تميز الشخص الذي سوابقه هي نفس السوابق المطلوبة بالمادة ٥٠ عقوبات أما عبارة المادة المذكورة التي أبحاث للقاضي بأن يترأ أن التهم يجرم اتحاد الاجرام "بدلاً من الحكم طوله بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات" .

٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل طائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افراجاً نهائياً وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى ١٠ سنين .

٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعاً في نظامه الداخلي لأحكام قانون الليانات المعمول به الآن ومع ذلك فلنفتش عموم السجنون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحفانية أن يصل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون .

٤ — تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحفانية و٣ يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحفانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم .

٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الأولى تقع بعد أول أكتوبر سنة ١٩٠٨ م

صدر بالاسكندرية في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦ (١١ يوليوس ١٩٠٨)

بأمر الحضرة الخديوية

نخسى

بالتبابة عن رئيس مجلس النظار

وناظر الداخلية

نخسى

بالتبابة عن ناظر الحفانية

محمد البناي

الباب السابع

في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط

٥٢ - كل حكم صادر في مواد الجنع ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم .

بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ تعدلت هذه المادة كالآتي :

كل حكم في مواد الجنع أو الجنائيات صادر بالحبس لمدة أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف التنفيذ بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم .

(١) إن المادة ٥٢ لا تشترط المرافعة في الجنيتين
لحرمان من مرتبة إيقاف التنفيذ عليه فبعد سبق الحكم على
متهم بالحبس أكثر من أسبوع ما لم من جواز إيقاف التنفيذ
ولو انتقلت الجنحتان (القتل ٥ مايو ١٩١٧ المجهودة
ص ١٨ ص ١٥٥) .

(٢) إذا حكمت محكمة الجنع بحبس المتهم شهرا مع الشغل
مع إيقاف التنفيذ حاله كون المتهم المذكور سبق الحكم عليه
بالحبس مع إيقاف التنفيذ كان هذا خطأ في تطبيق القانون
ولمحاكمة القضاء اصلاحه عملا بالمادة ٢٣٢ فقرة ثانية جنائيات
بالقاء الحكم فيما يخص إيقاف التنفيذ والحكم بعدم إيقاف التنفيذ
(القتل ٢٨ فبراير ١٩٢١ المجهودة ص ٢٢ ص ٢٠١) .

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ
صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية
ومع ذلك فانه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه .

أما إذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا
بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية .

٥٤ - يجب على القاضي بعد التطبق بإيقاف التنفيذ أن يتنذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة
أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الأولى بتمامها بدون إدخالها في الثانية وأن
العقوبات المقررة للبعد تنطبق عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون .

الباب الثامن

أسباب الإباحة وموانع العقاب

٥٥ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة .

(٥) الضرب الذى يقع من الزوج على زوجته إذا جاوز حدود التأديب بأن أحدث أذى بجسم الزوجة كان ماعفا عليه قانوناً (التقضى ٣ مارس ١٩٢٤ المجامعة ٥ ص ١٠٧) .

(٦) لا يصح تجرئة الزوج من تهمة ضرب زوجته استناداً على أن هذا من حقوقه الشرعية إلا إذا وقع هذا الضرب فى الأحوال المصرح بها وبالقدر المصرح به شرعاً وهو أن يكون لمصلحة لم يرد فيها حد مقرر وتكون مضية على الزوج كتحريض الزوجة من منزل زوجها بدون إذن منه وكشف وجهها لأجنبي وأبداء صوتها بحيث يسمعه أجنبي وهكذا مما لم ينص له الشارع حداً مقررًا وإن التأديب بالضرب لا يكون إلا إذا لم يحصل بغيره وهو مقيد بغير الفاشح المبرح الذى يورث فى الجسم ويغير لون الجلد - مادة ٢٠٩ من كتاب الأحوال الشخصية - فإذا كان الضرب مبرحاً ولو على مصيبة أو كان لغیر مصيبة أو لمصلحة ورد فى شأنها حد مقرر أو لم تكن مضية لحقه ولم يرد فيها حد مقرر ولو كان الضرب مبتدأً فإنها تدخل تحت العقاب (بلغة المراقبة ٢٨ يونيو ١٨٩٩ المجبوعة ص ٦ ص ١١١) .

(٧) إن حق التأديب المقتول الزوج على زوجته هو حق تأديبي محض وسلطة الزوج لا تحوله حق ضرب زوجته لحد أن يسبب لها عذاباً (بلغة المراقبة ١٩٠٣ ٢٩٤) .

(١) إن القانون لم يصرح بعدم معاقبة من يكون له حق الولاية فإذا وقع منه إبداء على من له الولاية طبع (التقضى ٥ يناير ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٣٣٨) .

(٢) السيد حق التأديب على صبيته طبقاً لقاعدة ٥٥ مقبوبات ربما أن القانون لم ينص صراحةً لهذا الحق من المثل تقدير حدوده بأن يكون متناسباً مع خطورة القنب (التقضى ٢١ أغسطس ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ٥٥) .

(٣) إن حق تأديب الأولاد هو من توابع السلطة الأبوية ولا يمكن استعجاله من قريب فبر الأب مادام هذا الأخير موجوداً ولا يشمل حق ضرب الولد ضرباً مبرحاً لئلا حة طاعة أو يوجب (بلغة المراقبة ١٨٩٩ ن ٣٦٧) .

(٤) ليس من موانع العقاب بجرية ضرب وقرعها من زوج على زوجته بناء على أن الزوج ولاية تأديب زوجته شرعاً فإن قانون العقوبات عند تجريمه بعض الأفعال قد نص على ما يسلط عقوبتها من الأضرار والمحاكم لتخلق التطبيق للقوانين الموضوعة فليس لما إذا أن تقبل من عندها أضراراً لم يقبلها الشارع ولا أن تنافس عن الأضرار القانونية بأضرار أخرى سيما إذا كانت الجسم قد ضرب زوجته حتى أبهضها وهو ما لا يسمح به اتفاق طاعة تحت ولاية تأديبية (التقضى ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١١٠) .

٥٦ - لا عقاب على من ارتكب جريمة أبلأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حلوله ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى .

٥٧ - لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل .

إما لجنون أو طاعة فى العقل .

ولما لغيره ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

في المادة ٦٣ عقوبات قديم وتمسكت به المحاكم القضاية بل تردد واعتبرت المحاكم المصرية أن السكر لا يعد مدرا - انظر حكم محكمة القضا والايام في أول ماير سنة ١٨٩٧ - والمادة ٥٧ من قانون العقوبات الجديد ولو أنها أضافت السكر إلى الأخطار القانونية إلا أنها بينت صريحا الأحوال التي يقبل السكر مدرا فيها وبغير شك قد استبعد المشرع كل حالة أخرى يستدعيه تلك الحالات التي يقبل السكر مدرا فيها (قاضي الحالة مصر ٨ يونيو ١٩٠٧ المجلد ٥ ص ٩ و ٢٢) .

(١) أن الادعاء بكون المم مجذوبا وفاقدا حقه حين ارتكاب الفعل لا يصح أن يكون سببا في القضا لأن القضا من قضا بأن القاض مجرم قد حكم بالضرورة بمسؤولية الأديبة وهذا أمر قد فصل فيه نهائيا (القضا ٢٨ فبراير ١٩٠٣ المجلد ٥ ص ٢٢٩) .

(٢) أن السكر ليس من موانع العقاب لأنه فعل اختياري فيكون قاعده مسؤولا عن نتاجه وقد تقر هذا المبدأ صريحا

٥٨ - لاجرم إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطااعته أو اعتقد أنها واجبة عليه .

(ثانيا) إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراؤه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة .

٩ يناير ١٨٩٧ القضا ص ٤ و ١٣٩ - اعتبر هذا الحكم تلك السلطة من أوجه الاشتراك بناء على المادة ٦٨ قديم) .
(٢) أمر المصدم لا يمكن أن يرى الخادم من أمر معيب ارتكبه (القضا ١٨ فبراير ١٨٩٩ القضا ص ٦ و ١٤٢) .

(١) إن سلطة الأب على أبنائه هي سلطة قد مر بها القانون وعلى الأخلاق فتكون قانونية وأديبة معا ولا يميز أن يجهل الشارع عنه وضع المادة ٦٨ عقوبات - قديم - سلطة الأب على أبنائه وهي السلطة العظيمة التأثير الكثيرة النفوذ في جميع البلاد التي فيها العائلة أساس جميع المنظمات الاجتماعية (القضا

الباب التاسع - المجرمون الأحداث

٥٩ - لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٠ - إذا زاد من المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجرمية التي ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقتر لتلك الجرمية قانونا .

وإذا ارتكب جنائيا بعقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين .

(١) لأحوال المذنب كالقتل ولا أحوال المشددة القانونية بالعود تأثير كالقتل وإزالة في مقدار العقوبة المقررة قانونا للقتل في حد ذاته وإزالة التي انتهت إليه إثر زيادة أو وقف عنده النفس بحكم هذه الأحوال يعتبر مقابلا مقررا بالقانون للقتل الذي اشتغل عليها لأن واضح القانون هو الذي بين هذه الأحوال وعين ذلك الحد مباشرة بدون أن يكون للسلطة القضائية تدخل في ذلك ويجب مما ذكر أن لأحوال المذنب والتشديد دخلا بالواسطة في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر لسائر الجناح - في القانون القديم - ولأوجه حصر هذا التأثير في أحوال التشديد لأن مقدار العقوبة التي يحمله القانون مناعا للاختصاص بتأثير أحوال المذنب كما يتأثر بأحوال التشديد والحد الذي ينتهي إليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى لفتنة بينهما في النتائج القانونية وإن القانون نفسه قد جعل لأحوال المذنب تأثيرا في الاختصاص حيث اختص محكمة

الجنح بالفصل في الجنابة التي يرتكبها من لم يبلغ سن خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها - مادة ٦١ عقوبات قديم ٢٤٢ جنابات جديد - ولا يمكن أن يقال إن أحوال المذنب لا تكون ذاتية فبين أن تكون المحكمة العليا التي يمكنها أن تحصل في الدعوى مجردة عن الأحوال المذكورة هي المختصة دون غيرها لأن المحول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل المستند لقيم بحسب ما أسند إليه قبل المتابعة في الدعوى والبيح وفي ضوء اثباتها أو ثبوتها كما يريد ذلك ما ورد في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الذي يعتبر عاما في المحاكمات وكذا يؤخذ من نص المادة ٦١ السابق ذكرها حيث نصت بطويل من لم يبلغ سن خمس عشرة سنة إلى محكمة الجنح مع أنه من الجائز أن يظهر كون سن أكثر من ذلك عند لحص الدعوى (التقضى ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ص ١ ص ٢٧٥) .
قانون الحكم الوارد تحت المادة ٢٠١

٦١ - إذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وأرتكب أى جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجسنة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنابات أن يقرر :

إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الولدان أو الوصى في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل .
وإما تأديبه تأديبا جسمانيا إن كان غلاما .

وكذلك يجوز له في مسائل الجنح والجنابات أن يقرر إرسال المجرم إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جسمانيا إن كان غلاما .

(٢) إذا كان من الجسم أكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة سنة وثبت أنه فعل ما أسند إليه من غير تمييز لا يحكم عليه بعقوبة - مادة ٥٧ و ٥٨ عقوبات قديم - وحكم المادة ٥٨ عمومى أى أنه يشمل الجنح والجنابات والمخالفات ونصت المادة ٦٠ و ٦٢ على عقابه في حالة ارتكابه جنائية ونصت المادة ٦٢ أيضا على عقابه في حالة ارتكابه جنحة ولم يرد ذكر المخالفات في المواد السابقة وترتب على ذلك أن الصغير الذي لم يبلغ ١٥ سنة لا يعاقب مطلقا إذا ارتكب مخالفة وهو يميز وذلك لعدم أهمية المخالفات (ملحق استئناف ٣ سبتمبر ١٨٩٠ القضاء ص ٣ ص ٤٨) .

(٢) أنه وإن كان القانون قد نص على تخفيف العقوبة على القاصر في الجنح والجنابات وسكت عن ذلك في المخالفات إلا أنه لا يؤخذ من هذا السكوت عدم مصادفة القاصر إذا ارتكب مخالفة وهو يميز لأن عقوبات المخالفات ليست جسيمة كعقوبات الجنح والجنابات حتى كانت تحتاج لمثل هذا النص وليس صغر السن بسبب قانون تخفيف العقوبة في المخالفات فن باب أول لا يكون سببا للمعافاة من العقوبة - جارو شرح قانون العقوبات ص ٣٤٢ (محكمة قضا استئناف ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ١٦) .

(٥) الفقرة الثالثة من المادة ٦١ عقوبات تبين للقاضي أن يجمع بين العقوبتين التأديب الجسدي والإرسال إلى مدرسة إصلاحية (القض أول أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٧٨) .

(٦) من المبادئ العامة المطلقة أنه لا يجوز تشديد حالة المحكوم عليه إذا كان الاستئناف مرفوعاً منه وحده ولم تستأنف النيابة ووضعت المحكوم عليه في إصلاحية عملاً بالمادة ٦١ عقوبات لا يعتبر عقوبة حقيقية بل تأديب ورؤية فاستبداله بالحبس ولو مع إيقاف التنفيذ يسوء حالة التهم وفيه تشديد لا يقره للقانون فالعلم الذي يرغب من النيابة لهذا السبب يكون في محله لوجود خطأ في تطبيق القانون وبين على محكمة النقض قبوله وإنشاء الحكم المطعون فيه وإرسال التهم للإصلاحية كما كان محكوماً به ابتدائياً (القض ٣٠ مايو ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ٣) .

(٣) في حالة الحكم على مجرم حديث السن يمكن الاسترشاد بما يأتي كلما اقترب من التهم من الحد الأدنى لتمكن دفع الدعوى كلما قل إدراكه لحقيقة الفعل الذي ارتكبه وربما كان أحسن حل هو تسليمه لأهله ولا فيستحسن الحكم عليه بالتأديب الجسدي وأما في حالة ارتكاب الصغير بجرمة خطيرة وكانت له سوابق فإذا رأى القاضي أن إصلاحه يكون بإرساله للمدرسة إصلاحية فلا يمكن أن يحكم عليه به لمدة أقل من ثلاثة سنين إلا إذا كان الصغير عمره من ١٣ إلى ١٥ سنة ولا يحكم بالقرابة إلا إذا كان هناك احتمال دفعها أو محل الحكم بالحبس إلا إذا كان التهم حمرة يقرب من الخمس عشرة سنة ويظهر عليه الميل إلى الإجرام ولا يرى القاضي فائدة من معاملة بطريقة أخرى (بلجة المراقبة ١٩٠٥ ن ٢٥٤) .

(٤) إن القانون لم يكلف الإتهام بآيات أمث المهرم الحديث السن قد ارتكب الفعل يتميز ولكن يفضل أن يترك للقاضي السلطة التامة في اختيار العقوبة وتحديد (بلجة المراقبة ١٩١٠ ن ٢٥٥) .

٦٢ — يقترب على التزام الوالدين أو الوصى طبقاً للسابقة ما يأتي :

إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً .

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي ستة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيهين مصريين إن كانت جنحة أو جناية .

٦٣ — يحصل التأديب الجسدي بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثني عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجلس والجنابات .

٦٤ — لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من ستين أو أكثر من خمس سنين .

وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنابات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من ستين إلى خمس سنين .

والجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر لا يجوز في أي حال من الأحوال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر .

لا يجوز إرساله إليها مرة ثانية لأي سبب كان لأن المقصود من هذه الفقرة هو الصغار الذين يخرج من الإصلاحية بعد أن يكون قد أمضى فيها المدة القانونية وأعطوا ستان طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن مثل هذا الشخص الذي وجد أمامه الوقت الكافي ليتعلم مهنة يرتق منها والذي تم إصلاحه بهذا الشكل يكون غير جدير بالمرءة بالإصلاح بل هو إما كان في إعادته للإصلاحية ضرر وعطيل على باقي الأطفال الذين يتعلمون فيها إذا عاد إليها أما الطفل الذي يدخل الإصلاحية ولا يمضي فيها إلا بضعة أشهر طبقاً لقاعدة ٤ من قانون نمرة ٣ سنة ١٩٠٨ التي تترك لول أمره حتى يحتاجه متى ما أراد فلا يقل أن يمنع إرساله إلى الإصلاحية ثانية إذا ارتكب جريمة عقب خروجه (محكمة الأحداث باسكندرية ١١ فبراير ١٩١٢ المحبوسة ص ١٣ ص ١٢٩) .

(٤) الحكم الذي يقضى بإرسال متهم صغير السن إلى الإصلاحية رغم سبق إرساله للإصلاحية يكون قابلاً للنقض (التنقض ٦ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ع ٧) .

٦٥ - لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

٦٦ - لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشرة سنين وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

٦٧ - إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه .

أمام محكمة التقض والإبرام (التنقض ٩ مايو ١٨٩٦ المحاكم ص ٧ ص ١٠٢٣) .

(٣) إذا عرف المقيم عن سة وكان اسمه وأردا في قائمة تجنيد العساكر والمحاكمة بعد الصغرى عن ذلك بكل دقة قررت أن سة ١٧ سنة ولم يكن في عصر ولادة دفاتر رسمية تبين تاريخ

(١) كل حكم يقضى بإرسال المجرم الحديث السن إلى مدرسة إصلاحية بمرءة ضد نصوص قانون العقوبات يجب أن يحدد الزمن الذي يجب أن يمكث الصغير في الإصلاحية ولم يترك تحديد المدة إلى جهة الإدارة إلا في حالة الإبرام المتصوص عنها في قانون ٢ سنة ١٩٠٨ خلاص بالأحداث المتشردين (ملعة المرافعة ١٩١٠ ن ١٥٨) .

(٢) إذا لم تحدد في الحكم المدة الواجب محكومت المحكوم عليه فيها بالمدرسة الإصلاحية تكون هذه المدة لا تتجاوز أجله الأدنى وهو سنان (التنقض أول أبريل ١٩٠٥ المحبوسة ص ٦ ص ٧٨) .

(٣) إذا حكم على صغير مقترح بالإصلاحية طبقاً لقانون نمرة ٣ سنة ١٩٠٨ ثم خرج منها بعد بضعة فهور بناء على إرادة ولي أمره طبقاً لقاعدة ٤ من هذا القانون وارتكب جريمة سرقة جاز الحكم عليه ثانياً بإرساله للإصلاحية رغم نص الفقرة ٦٤ من قانون العقوبات التي تقضى بأن كل من خرج من الإصلاحية

(١) إن محكمة الموضوع هي التي تفصل ثانياً في كون المتهم بلغ أو لم يبلغ من خمسة عشرة سنة (التنقض ٩ مايو ١٨٩١ القضاء ص ٣ ص ٢٢٧) .

(٢) إن الدفع بأن المتهم لم يبلغ خمس عشرة سنة يجب إيداعه أمام المحكمة الاستئنافية حكم به فلا يقبل الطعن به

بين أوراق الدعوى تملك على أن المتهم يزيد عمره عن ٢٥ سنة وقت أدراك القبل إذا لم يوجد في الحكم رلا في ملف الدعوى ما يفي كذا اطلاع محكمة الموضوع على تلك الشهادة وقت تناول التمسح أمامها (النقض ٧ فبراير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٢٧) .

(٨) إذا ظهر من شهادة الميلاد أن من المتهم تجاوز الخمس عشرة سنة فلا يمكن للقاضي أن يعتبره أقل من خمس عشرة سنة بناء على شكل جسمه بل له إذا شك في صحة محتويات الشهادة أن يجري التحقيق لمعرفة ما إذا كانت طبق الأصل المستخرجة من حقيقة (لجنة المرافعة ١٩٠٨ ن ٤) .

(٩) عدم ذكر سن المتهم وصنعه في الحكم لا يكون سبباً لنقضه (النقض ٢٠ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٨٣) .

(١٠) لو لم يرد في الدعوى عدم ذكر سن المتهم (النقض ٢٥ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ١٩) .

(١١) عدم ذكر سن المتهم بالحكم لم يكن من الأمور التي يترتب عليها بطلان الإجراء (النقض ١٣ أغسطس ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ١٦١) .

(١٢) لا يبطل الحكم لعدم بيان سن المتهم إذا لم يثبت أن من المتهم دون السن الذي يميز فيه وقع الدعوى عليه (النقض ٣٧ يناير ١٩٢١ المضافة ص ٢ ص ٤٥١) .

(١٣) إن عدم ذكر سن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم في الدعوى وخصوصاً إذا لم يدعى أن عمره أقل من ١٥ سنة (النقض ٢٦ أبريل ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ٢) .

(١٤) عدم بيان سن المتهم بالحكم يحسمه بإطلاؤه لا يمكن محكمة النقض والإبرام من معرفة ما إذا كان المتهم قد تجاوز سن الحد المقرر قانوناً (النقض ١٩ يناير ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٦٦) .

(١٥) عدم ذكر سن المتهم بالحكم يحسمه بإطلاؤه لا يمكن إذا لم تكن المحكمة التي أصدرت الحكم قد تجاوزت سن الحد المقرر قانوناً (النقض ٢٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ١٨٩) .

ولادته فيكون في هذه الحالة مسألة السن من المسائل الموضوعية والمخالطة للبائس في هذه النقطة لا يكون سبباً لبطلان الحكم ولا سبباً لخطأ في القانون وأن لمرافعة محكمة النقض والإبرام في إيضاح وقائع التهمة وقيمة طرق الإثبات اللازمة لذلك في حين أن القانون لم يبين طريقة جبرية للسير بمقتضاها كما هو متعارف من متعلق النص الرسمي (النقض ٢٨ مايو ١٨٩٨ المحاكم ص ١٠ ص ١٧٣٧) .

(٤) للقاضي الحق المطلق في تحديد سن المتهم إذا كان من غير محقق وأن الشك في سن المتهم يرجع بنوع خاص إذا لم تقدم خلا شهادة الميلاد وفي هذه الحالة ليست المحكمة ملزمة بتأجيل الدعوى لتقديم تلك الشهادة (النقض ٢٤ يونيو ١٩١٠ للتراث ص ٢ ص ٣٠٣) .

(٥) إذا كان كل من المتهمين الابتدائية والاستئنافية قد ورد أن من المتهم يقل عن خمس عشرة سنة وسلك عليه بالتأديب الجلساني فرغ قضاء وقدم محكمة النقض تذكراً ميلاده الفاعل على أنه تجاوز الخمس عشرة سنة فإن هذا لا يكون وبها من الأوجه المهمة الموجبة لبطلان الحكم (النقض ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٨٤) .

(٦) لا يقبل الطعن من النيابة بناء على وجود خطأ في تطبيق المادتين ٦١ و٦٣ عقوبات لأنه ظهر أن من المتهم سبعة عشرة سنة إذا كان لا يوجد ما يثبت أن الورقة التي تبين بلوغ المتهم هذا السن قدمت المحكمة قبل الحكم بل بالعكس ظهر من تاريخ الورقة المذكورة ومن أن النيابة السومية نفسها لم تطلع عليها أن المحكمة أيضاً كانت تجهل وجودها وفي هذه الحالة كان يجب شك فيما يتعلق بين التمسح وطبقاً للمادة ٦٧ عقوبات كان للقاضي الحق في تقدير السن وبناء على هذا التقدير يحكم بالقوة المطبقة على عمر المتهم الذي يقدره القاضي بسلطته التباينة (النقض ١٢ نوفمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٥٧) .

(٧) إن المادة ٦٧ عقوبات تمنح للقاضي الموضوع تقدير عمر المتهم إذا اعتدلت الشك في دون أن يطرأ البطلان إلى حكمه من هذا الأمر فيما لو اتضح فيما بعد خطأ في هذا التقدير فلا يبطل الحكم الذي يترتب عليه في بداية صغيرة ويقضى عليه بالتأديب الجلساني ولو أنه كانت توجد شهادة ميلاد رسمية

(١٨) لا يبطل الحكم لعدم ذكر من المتهم صراحة إذا كان في مجوه وهو أب المدعى المدعى ما يدل على تجاوز السن التي تنبئ طلب الأحكام الخاصة بالصغير (القض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المجلد ١٥ ص ٥) .

(١٩) لا يبطل الحكم لعدم ذكر من المتهم إذا اتضح من البيانات الأخرى الواردة بالحكم ومجلس الجلسة ونحوهما من كون المتهم موصوفا فيها بأن صناعه حامل بلك بالسكة الجديد الأمرية أنه ليس من ضمن فريق المجرمين الذين بسبب سجنهم ينامهم قانون العقوبات بنوع استثنائي (القض ٢٤ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٤٧) .

(٢٠) يجب بيان من المتهم في الحكم والإلا كان باطلا لأن عدم بيان السن في الحكم يمنع محكمة القضا والإبرام من معرفة صحة تطبيق ما جاء بالمواد المذكورة في الباب التاسع من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن الرجوع إلى مجلس الجلسة الابتدائي المذكور فيه السن لأمر الرجوع إلى مجلس الجلسة لا يكون إلا فيما يتعلق بالشكل مثل علانية الجلسة وغير ذلك لا في المسائل المتعلقة بأساس التطبيق القانوني (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ المجلد ٩ ص ٢) .

(٢١) إنه وإن كان يرغم مبدئيا بيان من المتهم في الحكم إلا أنه إذا كان السن يساعد من وقائع الدعوى أو حالة المتهم أو صناعته فهذا يمكن (القض ١٠ يوليو ١٩٠٧ المجلد ٩ ص ١٥) .

قانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٨

بشأن الأحداث المتشردين

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار .

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما يلي هوأت :

١ - يعتبر الولد ذكرا كان أو أنثى الذي لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة متشردا :

(أ) إذا تسول في الطريق العام أو في محل عمومي .

(ب) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للتميش وكان أبواه متوفين أو محبوسين

تفصيلا لأحكام صدرت عليهما بذلك .

(ج) إذا كان سبي السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه إذا كان الأب متوفيا

أو غائبا أو كان مديم الأهلية أو من ولى أمره .

٢ - كل ولد متشرد يجوز إرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر شبيه بها معين من قبل

الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضي المحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية بعد إثبات الحالة بالكيفية المتبعة

في مواد الجمع مع التعديلات الميمنة في المواد الاتية

يُجوز إخلاء سبيل الولد الذي عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لها طبقاً لأحكام هذا القانون بقرار تصدره إدارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الأكثر متى بلغ سنه ١٨ سنة كاملة .

تطبق الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ عقوبات التي تنص على أن المجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أي حال من الأحوال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر في الأحوال المنصوص عليها في قانون الأحداث المتشردين لأن قانون العقوبات إنما منع القاضي من إرسال الصغير مرتين إلى مدرسة إصلاحية لإختياره ذلك عقوبة على جريمة ارتكبها وأما قانون الأحداث المتشردين فليس الغرض منه كإجاء في التطبيقات الصادرة بمضمونه مماثلة هؤلاء الأحداث على جرائم ارتكبوها بل الغرض منه إبعادهم عن الوسط القبيح هم فيه ووضهم في وسط يساعدهم بقدر الامكان على إصلاح حالهم فالإرسال إلى الإصلاحية في هذه الأحوال حيلة إدارية في صالح البيئة الاجتماعية تركت تقدير القاضي الذي يأمر بها بعد اتخاذ إجراءات قضائية معينة لتأمر عليها المادة ٦٤ عقوبات لأنه لا يتصور عقاباً حرمان الأحداث المالكين كورين في المادة الأولى من حماية القانون فلم يسبق إرسالهم للمدرسة إصلاحية بلخنة ارتكبوا خصوصاً من كان منهم داخل تحت نص الفقرة ب أي من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للعيش وكان أحواله متروكاً أو محسباً تنفيذاً لأحكام صدرت عليها (بلخنة المراقبة ٦ يونيو ١٩٠٩ المجموعة من ١٣١٣ ص ٠).

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ قانون مرة ١٩٠٨ على أن إخلاء سبيل الصغير الذي عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لها لا يكون إلا بقرار صادر من إدارة المحل المقيم فيه وقد جاء في التعليقات الصادرة من النظرة إلى المالحكم أنه ليس على القاضي عند الحكم بإرسال الصغير إلى الإصلاحية تقدير العقوبة التي يكتفي فيها بل ترك ذلك إلى إدارة المحل لأنها أقدر من غيرها على تقدير وجود الصغير عندها إذ لم يكن إرساله إلى الإصلاحية عقوبة على جريمة ارتكبها بل حايته وإصلاح شأنه وهذا هو السبب في أن المادة ٢٢ سابقة الذكر لم تحول للقاضي حق الحكم ببقاء الصغير في الإصلاحية إلى أن يبلغ الثامنة عشر من عمره بل صرحته هي بوجوب إخلاء سبيله متى بلغها ك يتفق لإدارة المدرسة أن تخرجه قبل ذلك عند الحاجة ومن متضى المادة الثانية من القانون المشار إليه أن لا يصحك على الصغير إلا بإرساله إلى الإصلاحية أو محل آخر مماثلها ومن متضى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة أنه لا يجوز الحكم بغربة أخرى إلا إذا ثبت أن الصغير ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في القانون وعليه فلا يصحك في غير هذه الحالة بإتداب الجسائي ويجب أن يبين في الحكم الوقائع المنسوبة إليه بياتاً واضحاً ومادة القانون التي طبقها المحكمة ولا يصح

٣ — الولد الذي يكون في حالة من الأحوال المبينة في المادة الأولى يجوز تجزئته احتياطياً حتى يحكم في القضية ويكون ذلك المجرم الاحتياطي بقدر الامكان في مدرسة إصلاحية أو في محل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية .

ولا تزيد مدة المجرم الاحتياطي عن أربعة أيام إلا إذا أيد أمر الحبس قاضي المحكمة الجزئية أو المركزية .

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد بمقتضى الفقرة (ج) من المادة الأولى المذكورة إلا بتصریح سابق من أبيه أو من وصيه أو أمته إذا كان الأب متوفياً أو غائباً أو كان مديماً الأهلية أو من ولي أمره .

وللقاضي أن يأمر في هذه الحالة بأن يشترك الأب متى كان مقتدرا أو أحد من ذكروا إذا كان الأب متوفيا وكان للولد مال في مصاريف تربية الولد وأن يعين المبلغ الذي يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة تحصل بالطرق المنصوص عنها في الأمر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

ويجوز إخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنه الثاني عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح بإقامة الدعوى أو من يقوم مقامه .

٥ - إذا تبين للحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية أن سنّ الولد المتهم أمامها بخالفه يقل عن ١٥ سنة كاملة وأنه متشرد جاز لها إيقاف النطق بالحكم في المخالفة وإصدار الأمر بإرساله كنص المادة الثانية المتقدمة .

٦ - إذا رفعت دعوى على ولد توفرت فيه شروط التشرد فللقاضي أن لا يصدر أمرا بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو إلى عمل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفي هذه الحالة يحكم على المتهم بالعقوبة القانونية التي تنطبق على وقائع الدعوى .

٧ - كل أمر يصدر طبقا للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ بمقتضى أمر من النيابة يتقرر وضعه بموافقة نظارة الحفائية .

٨ - يعمل بنصوص هذا القانون في محافظتي مصر والاسكندرية ويجوز أن يعمل بها أيضا في جهات أخرى بقرار من ناظر الحفائية .

٩ - على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأى رأس الدين في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ (٩ مايو سنة ١٩٠٨)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

بالنيابة عن ناظر الحفائية

محمد البباني

الباب العاشر - حق العفو

- ٦٨ - الجناب الخديوي أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يتلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو إبدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحفائية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظار .
- ٦٩ - إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبطل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وإذا غنى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا تشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون .

وهذا كله إذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك .

أحكام الدستور فيما يتعلق بالعفو

- مادة ٤٣ - الملك ينشئ ويمح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .
- مادة ٥٢ - العفو الشامل لا يكون إلا بقانون .

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

الباب الأول

في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

- ٧٠ - يعاقب بالإعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها .
- ٧١ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تخريبها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالإعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة .
- ٧٢ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنا مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بمسار أو قنود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزدياد قوة صاكره على صاكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهمين صداقة صاكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأي وسيلة أخرى .
- ٧٣ - إذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرة بأحدى حالي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهديها يعاقب فاعلها بالسجن .
- ٧٤ - يعاقب بالإعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأموري الحكومة أو غيرهما أودع إليه سر مخافة أو إرسالية عسكرية من صاكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاء بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة إلى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .

٧٥ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسنات أو الموائى قسماً بجميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأموريه وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأمورى دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياة فيعاقب بالسجن .

٧٦ - كل من أخفى عنده أحداً من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل ضيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الباب الثانى

فى الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

٧٧ - كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالإعدام سواء تم المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مبادئه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المحرض بالأشغال الشاقة المؤقتة . راجع قانون نمر ٣٢ سنة ١٩٢٢ فى آخر الباب .

٧٨ - الإغراء الذى يقصد به تحريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضاً أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها يعاقب فاعله بالإعدام إذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه . راجع قانون نمر ٢٢ سنة ١٩٢٢ فى آخر الباب .

٧٩ - إذا حصلت إحدى الجنائيات المذكورة فى مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبية أو شرع فيها فمن كان منهم مديراً لتلك العصبية أو محرّضاً لها يحكم عليه بالإعدام أياً كان المحل الذى قبض عليه فيه وأما باقى الأشخاص المتعصبين فمن قبض عليه منهم فى محل الواقعة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة . راجع قانون نمر ٣٢ سنة ١٩٢٢ فى آخر الباب .

٨٠ - إذا تحزب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنائيات المذكورة فى مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجرمة وشرعوا فيها بقصد تنظيم ما صمموا عليه ولو لم يرتب على ذلك حصول مقصودهم وأما إذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الأفعال بل حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجنائية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما إذا دعا شخص أحداً إلى التحزب على فعل إحدى الجنائيات المذكورة فى المواد السابقة ولم يجبه المدعو إلى ذلك عقيب الداعي بالحس . راجع قانون نمر ٣٢ سنة ١٩٢٢ فى آخر الباب .

٨١ - يعاقب بالإعدام كل من قلد نفسه مع قصد سيء قيادة فرقة أو جيش من العساكر أو دونها أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بدون مأمورية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يعاقب بالإعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجتمعة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة . راجع قانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ في آتريالب .

٨٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مريض له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب أمر الحكومة أما إذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذ أوامر الحكومة بناء على امتثال العساكر أمره الغير الجائز قانونا يعاقب بالإعدام وأما من دونه من رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الأوامر المخالفة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة . راجع قانون نمرة ٣٢-٣٤ سنة ١٩٢٢ في آتريالب .

٨٣ - كل من أحرق أو خرب عمدا وبسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . راجع قانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ في آتريالب .

٨٤ - كل من قلد نفسه رياسة عصبة حاملة للسلح أو كان موظفا بأحد وظائفها يعاقب بالإعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاب أو نهب أراضى الحكومة أو أملاكها أو نقودها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الأشخاص المعتصبون الذين لم تكن لهم رياسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة . راجع قانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٢٢ في آتريالب .

٨٥ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤنات أو تخاريب أى كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاها مساكن أو محلات يكتنون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفتهم . راجع قانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ في آتريالب .

٨٦ - لا يحكم بقوبة قتل على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رياسة ولا وظيفة وإفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجزدا عن السلاح وإنما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات .

٨٧ - يعنى من العقوبات المقررة للبغاة كل من يادر منهم باخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجنابة المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش .

٨٨ - كل من جهر بالصياح أو الفناء لإثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا .

قانون نمره ٣٢ لسنة ١٩٢٢

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهلى

المادة الأولى - تلتى المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ من قانون العقوبات الأهلى وتستبدل منها المواد الآتية :

المادة ٧٧ - يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حرته .

ويعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .

ويحكم بتلك العقوبات نعمها اذا كان الاعتداء على الملكة أو على العهد أو أحد أوصياء العرش .

المادة ٧٨ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تفسير شىء من ذلك . فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

المادة ٧٩ - يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ أو بفرض ارتكاب قتل سياسى .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

المادة ٨٠ - يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة فى تنفيذ القوانين ، وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

اما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

المادة ٨١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمدا مبانى أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

المادة ٨٢ - كل من حرّض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يقترب على هذا التحريض أثر .

المادة ٨٣ - يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائى سواء كان الفرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الفرض المقصود منه .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من حرّض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

المادة ٨٤ - كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الفرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالسجن اذا لم تقبل دعوته .

المادة ٨٥ - يعاقب بالسجن كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون ولم يبلغه الى أولى الأمر .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه .

المادة ٨٦ - كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستمالة ارباب الملك أو أحد أوصياء العرش فاصدا بذلك حمله أو اكراهه على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

فإذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

الباب الثالث - في الرشوة

٨٩ - يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آتريش، ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر أنه غير حق .

(٦) حسم النزاع بين شخصين بخصوص أرض متنازع فيها وقصل الحد بينهما هو عمل داخل ضمن حدود وظيفة العدة بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ فإذا أخذ العدة مبلغاً من أحدهما على مرتشياً بالمادة ٨٩ عقوبات رفضاً عن ذلك إذا ثبت أن العدة كلف من قبل ملاحظ بوليس النطقة التى وزعها المباشر بتأدية هذه الأمورية فإن هذا بلا شك يكون داخلياً يسمى بالوظيفة ويدخل ضمن واجباته التى فرضها عليه القانون (القض ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٥٧) .

(٧) إذا كلف العدة من السلطة العسكرية بتقديم آثار قربة العال وأخذ مبالغ من آفاس في مقابل عدم أخذهم بخدمة تلك السلطة على مرتشياً (القض ٢١ فبراير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٤٤) .

(٨) يعد مرتشياً وكيل إدارة البضائع بمصلحة السكة الحديد التى يقبل قوداً في مقابل تعيين بعض العال أو ترتيبهم وأقاربهم وليس من الضروري قانوناً أن يكون التهم شخصاً وسد بالعين أو التلق أو الترقى حتى يسد جانباً بل يمكن أن يجرز استشارته في بعض هذه الأمور فيساعد طاملاً برأيه ويربح مدام قد قبل وعداً بشئ ما نظير أدائه هذا الرأى أكثر من ذلك إذا كان النظام الإدارى يقضى بمرض الأوراق عليه لتأثير عليها وكان التهم لا يقوم بهذا العمل الداخل في أعمال وظيفته إلا بأمر قائم يكون مرتشياً لأن الفرض هو منع الاتجار بالوظيفة بحال من الأحوال والقول بنبر ذلك خطأ إذ هو يرقى إلى إباحة الرشوة الى عموم موظفى الحكومة لأنه معلوم أنه لحسن إدارة الأعمال

(١) يكون الحكم باطلاً إذا لم يبين به سبب إعطاء الرشوة ولا الفرض المقصود من إعطائها (القض ٢٠ مايو ١٨٩٦ القضاء ص ٢ ص ٣٦٢) .

(٢) يجب في أحكام الرشوة والشرع فيها بيان الظروف المنصوص عليها في المادة ٨٩ خصوصاً الفرض الذى من أجله ارتكب التهم الجرمية هل كان ذلك للحصول على عمل من اختصاص الموظف أو التمريل الى استناعه من أداء هذا العمل وينقض الحكم إذا لم يشتمل على ذلك (القض ١٧ فبراير ١٩٠٢ المجموعة ص ٣ ص ٢١٨) .

(٣) ينقض الحكم لعدم بيان الواقعة إذا لم يبين أن شروع التهم في إعطاء رشوة الى ممارن الإدارة كان يقصد أن هذا الموظف يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناعه (القض ٢٤ يونيو ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٣٠٣) .

(٤) ذكر الجهة التى حدثت فيها واقعة الشروع في الرشوة لا لزوم له مادام التهم إعطاء الرشوة معينا باسمه ووظيفته (القض ٧ مايو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٥١) .

(٥) يقتضى المادة الثامنة من الأمر المالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ على لجنة انتخاب العدة والمشايخ إذا كان المطلوب توبيه هو من المشايخ أن تأخذ رأى عدة الناحية وبناء على ذلك إذا أخذ العدة المذكور مبلغاً من المال من شخص لإعطاء رأيه بتعيينه فانه يكون مرتكباً لجرمة الرشوة لأنه في هذه الحالة يصحكون له عمل فيجدي بشأن انتخاب المشايخ (القض ٣ مارس ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٨٩) .

الوصول الى البراءة المتهم في جناية سواء حصل العرض قبل أو بعد انتهاء التحقيق وإحالة الجرم على قاضي الإحالة لأنه حتى بعد تقديم الدعوى لقاضي الإحالة فإن وكيل النيابة يمكنه أن يؤدى أعمالا يفتنى وظيفته أمام قاضي الإحالة أو أمام محكمة الجنايات وبذلك فإن مساعدته للجسم تزيد خطه في البراءة وهو ما يكون موضوع الشروع (بلجة المراقبة ١٩١١ ن ١٣٢) .

(١١) إن المادة ٨٩ عقوبات نصت على أن جريمة الارتشاء من الموظف هي قبول الوعد أو أخذ الهدية لأداء عمل من أعمال الوظيفة وفي هذا دلالة على أن الجريمة تتم بمجرد ذلك ولا يلتزم الما يقع منه من رد الطلعة الى الراشي كما لا يلتفت الى عدم أداء العمل الذي من أجله أخذت الطلعة فلا يبنى من العقاب الخبير الذي بعد أن أخذ مائة جنيه رشوة ليقدم تقريره لسلطة المراقبين فلم تقريره مقدم ورد اليهم هذا المبلغ (التضامن ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ١٨ ص ٦٧) .

(١٢) إن جريمة الرشوة تتم بأخذ الموظف العمومي الهدية لأداء عمل من أعمال وظيفته فلا تأثير على الجريمة من عدله من الاختناق (التضامن ٣ مارس ١٩١٧ المجموعة ١٨ ص ٨٩) .

فتحت الضرورة بتوزيع كل مسألة على عدة عمال فيختص كل منهم بالقيام بشيء معين منها فلا تكاد توجد مسألة واحدة يتعاملها موظف واحد فترحم ويوجب قيام الموظف بأداء العمل كله بعيد عن الصواب فضلا عن مخالفة لنص القانون الصريح لأن كل ما أشرطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة وما دامت كلمة "عمل" جاءت مطلقة فهي لا تنقيد بقدر من العمل المعلن ولا ينوع بخصوص مجال من الأحوال (قاضي إحالة مصر ١٥ مايو ١٩١٠ الحقوق ٣٥ ص ١١٣) .

(٩) تقديم مبلغ لكتاب المجلس الجنائي يقصد تأجيل دعوى منظورة أمام المجلس بتبرع رشوة لأنه ولو أن هذا التأجيل هو من اختصاص هيئة المجلس وليس من اختصاص الكتاب مباشرة إلا أنه متعلق بوظيفته لأنه يصفه كتابا يمكنه أن يؤثر على رئيسه لما يفهمه إياه من الإجراءات التي اتخذت أو لنفذ وتم الجريمة بإرسال المبلغ للمبلغ الموظف ولو أن القضية كانت تأجلت فلا يسيل ذلك بخصم أيام (التضامن ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ٢٤ ص ١) .

(١٠) يقع تحت نص المادة ٨٩ و٩٢ و٩٦ عقوبات كشروع في رشوة من بعد وكيل النيابة وعدا لم يقبله بقصد

٩٠ - المأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم وأنجليرون والمحكون وكل أفسان مكلف بخدمة عمومية يتبرون كالوظائف .

٩١ - مئة من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصومية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بشئ أزيد من قيمته أو من شرائه بشئ أخص منها أو من أى عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتضى .

٩٢ - مئة أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصومية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لولى إنسان آخر عينه لذلك .

٩٣ - من رشا موظفا والموظف الذي يرشى ومن يتوسط بين الراشي والمرشى وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشي أو المتوسط إذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها .

ما دام الحكم لم يصدر لأنه مهما كان مجموع الأدلة الموجودة في الدعوى فالاعتراف يكون من شأنه زيادة ظهور الحقيقة للقضاء ولكن يجب دائماً على قاضي الموضوع أن يبحث فيما إذا كان الاعتراف حقيقياً صادقاً مطابقاً من الإلزام (التضيق) ٢٩ أبريل ١٩١١ المجلد ٥ ص ١٢ (١٧٩) .

(١) إن الفقرة الثانية من المادة ٩٣ عقوبات تنص من العقوبة من يعترف بالجرمة ومن يعترف بالحكومة بها أيضاً وذلك بدون أدنى تمييز فيما يتعلق بالذين القى يحصل فيه ذلك الاعتراف لتقليل ما يوجب حصول هذا الاعتراف في زمن معين فيرتب على ذلك أمانة نص جديد إلى القانون وفضلاً عن ذلك فإن الأسباب التي حلت الشارع على وضع هذه المادة تبقى موجودة

٩٤ - يعدّ مثل الرأى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الإكراه بأفعال محسوسة بالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتناؤه أداء عمل من أعمال وظيفته .

٩٥ - كل من قبل وعداً أو فائدة خصوصية كالميلين في المادة ٩٣ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ إذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة .

٩٦ - من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

التبر المتيقن كذلك مطلقاً يصل من هذا القبيل حتى يكون محلاً للعقوبة على الشرع في الرشوة ولكن حيث أنه لا يلحق مطلقاً بالنسبة للأعمال التي لها أساس بالصلاح العام أن يأخذ المال أجرة على عمل واجب عليهم أداءه غير مقابل وأن تسادهم في مثل ذلك يترتب عليه الرأى في أعمالهم أو تأخير ترويضها أو إكراه ذوى الشأن أدبياً على تقديم مكافأة على عمل يجب أن يؤدي مجاًاً فقد درأ القانون هذا الضرر باعتباره قبول هذه المكافأة جنحة وليس من العدالة أن يقضى بالعقوبة على الموظف الذي قبل تلك المكافأة ويحذف سبيل من شرع في إيقاعه في هذه الخدعة وكذلك فإن القانون في هذه الحالة لم يخلو من عقوبة زجرية من شرع في ذلك ولو أنه لم يعتبر مرتكباً حيث أن القبل المراد الحصول عليه حتى وذلك أنه بإجراء هذا الشخص على تقديم تلك المكافأة الموظف وأخيراً إياه على قبوله فانه بالوعد أو العطية أو ما شاكل ذلك الخدعة الموظف قد حرض على ارتكابه جريمة الرشوة وعمل بالمادة ٩٨ عقوبات - ٤ - جديد - الحرض يعتبر جريمة في الجرمية الحرض عليها ولكن حيث أنه صار رفض ما قدم فلا جريمة إذا ارتكبا هذا الموظف وعليه

(١) إن قبول المكافأة لصلح حق لم يكن في نفسه غير مرضي مع إلا إذا كان صادراً من موظف تمتعه الأوامر الإدارية من قبول أي مكافأة زيادة مما منه إياها النظام وقد أراد الشارع عقاب المخالف لتلك الأوامر لانهاء العمل نفسه وذلك فانه قال بوجود جنحة في قبول عليه أو وعد وما شاكل ذلك لأداء عمل ولو كان حقاً وكانت الوظيفة تقتضي هذا العمل مجاًاً وحالة الرأى مخالفة لذلك كلية بما أنه ليس يتناسخ لأمر شديد تخم عليه ما على الموظف وله العذر في جعلها ونحوها أن قصده لم يكن سيئاً حيث لم يطلب من الموظف غير حصل عقوبات - ٩٣ - جديد - التي نصت إلى الرشوة لم تذكر البارة الآتية "عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً" وهذا الاختلاف في النص يوجب كذلك في قانون العقوبات الفرنسي الأصل الذي أخذت منه الشرائع المصرية وقد أخضعت المذهب على قبول هذا الفارق المذكور آنفاً بين الرأى والمرتبى والمادة ٩٢ - ٩٣ - جديد - لم تنص إلا على حالة الرشوة المقصود منها الحصول على فخر غير حق فيصين أن يكون الشرع أو الرأى

فلا يمكن اعتبار من قدم الرشوة شريكا اذا الجريمة لم ترتكب
(التقضى ٢ مارس ١٩٠١ المحقوق من ١٦ ص ١٢٩) .

الرى (بى سوف استئنافا ٢٣ سبتمبر ١٩١٤ المجموعة
ص ١٥ ص ٢٤٢) .

(٤) إن الحكمة في الاعفاء المخصوص عنه في ذكرين
٢٩ نوفمبر ١٨٩٦ - البشارة الأخيرة من المادة ٩٣ عقوبات
جديد - لا توجد في حالة الشروع في اعطاء الرشوة حيث يمكن
في هذه الحالة جمع الاثباتات على ارتكاب الجريمة وظروفها
برأسطة الموظف الذى عرضت عليه الرشوة ولم يقبلها لذلك انحصر
الأمر المالى المذكور على معافاة من اجترأ واعتبر باعطاء الرشوة
أو توسط فيها في حالة تمام الجريمة بأخذ المرمى لها ولم يشل
الشروع في هذه الحالة لعدم وجود الحكمة الموجبة لهذه المعافاة
فضلا عن أن القانون لم يترك الشروع في الرشوة للأحكام
والشروط العمومية المقررة للشروع بل قرر له عقوبة مضمومة
وجرت بمادة ٩٩ عقوبات - ٩٦ جديد - بجعلها بذلك بمثابة
جريمة على حدتها منفصلة عن الجريمة الأصلية وهى الرشوة فلا
يجوز القول بأنها تابعة لها وإن الشارع في اعطاء الرشوة بما في كما
يضاف للمراعى (التقضى ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٢٥٥) .

(٥) ان الاعفاء من عقوبة الرشوة المخصوص عنه
بالمادة ٩٣ عقوبات لمن اعترف بالجريمة أو أخبر السلطة بها
لا ينطبق على حالة ما اذا لم يوجد إلا شروع في الرشوة اذا لم
يقبل الموظف ما عرض عليه (لجنة المراقبة ٩٠٥ ن ١٢١) .

(٦) يجب أن يبين في الحكم القاضي بالعقوبة في جريمة
شروع في رشوة الغرض الذى من أجله ارتكب المتهم هذا الفعل
هل كان ذلك للحصول على عمل من اختصاص الموظف أو لتجريب
من امتناعه عن أداء هذا العمل وبطل الحكم اذا أحفل ذلك
البيان (التقضى ١٧ فبراير ١٩٠٢ المحقوق من ١٧ ص ٢٠٢) .

(٧) اذا توجه أحد الاخصام لمزول القاضي وتداخل مع
أحد ائتمهم وكلفه بأن يتخير سيده بأنه مستعد لتقديم هدية أو دفع
أى مبلغ اليه ووجد ائتمهم يتقدمه بجنين اذا أبلغ سيده ما يريده
ولما بلغ القاضي ذلك من خادمه بأدوار عيار رئيس المحكمة كان
ذلك شروعا في رشوة لأن جريمة الرشوة تنشأ من عرض الهدية
وقبولها والشروع فيها ينشأ من عرضها وعدم قبولها والقفل
المستوجب لهم هو فعل خارجي مكون للبدا في اعطاء الرشوة فضلا
ولا يلزم مطلقا أن يكون الرد سعيًا أو يكون الشيء الموعود به
أبرز فضلا بل يكفي حصول العرض وسكون الراي عن ذلك
الأمر قد يكون طرعا لأن يمين الشخص المراد ارضاؤه ما يطلبه
أو يقتدر عليه الرشوة بنفسه وكذلك لا يلزم أن يكون العرض
أو الرد حصل الوتف المراد ارضاؤه مباشرة لأن الرشوة يمكن
حصولها بواسطة القانون صائب في المادة ٩٢ - ٩٣ جديد -
هكذا المتوسط عقاب الراي (التقضى ٢٧ أبريل ١٩٠١
المجموعة ص ٢ ص ٢٨٥) .

(٨) اذا كشف مفتش المخابرات بتعريض الرى كاتبه لأن
يقيد اسم شخص يردى أطماعه في غير الحدود لكى معه هوته الى
مقر عمله يجره المحضر اللازم تقدم التهم للكتاب فتودا يسمح
اسمه من كشف المخابراتين كان عمله رشوة لأن تقديم هذا الكشف
هو عمل من أعمال وظيفة الكتاب استلزم اليه واوتمن عليه من
جانب المفتش رئيسه و يصبح المهر والاثبات فيه مؤاخذا عليه
ويعد من تقديمه شيئا ليعمله على هذا المهر وتجاويزه الرشوة
لأنه لم يقدم للكتاب التقدود الا لفرض أن يتبع الموظف المذكور
عن أداء عمل من أعمال وظيفته الذى تدب اليه من رئيسه مفتش

الباب الرابع

في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر

٩٧ - كل من تجارى من مامورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة
المستوطنين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخبصونية التى
في عهده أو من الأوراق الجارية بجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا

من الأئمة المسألة إليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلصه ببلغ غرامة مساوية لقيمة ذلك وبإعاقب بالسجن .

(١) مصلحة السكة الحديدية الأميرية تعتبر مصلحة أميرية ومن يجلس من مستخدميها قودا منها يعاقب بالمادة ١٠٠ عقوبات تدبير (القض) ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ الاستقلال ص ٢ ص ٣٢٨ .

(٤) ان الأشخاص الذين يمتنعون من مجلس المديرية ويقضون ورايتهم مع وهون المصالح العمومية المشككة بمقتضى القانون ولأجل المنفعة العامة يدخلون ضمن اختصاصات هذا المجلس وان لم يكونوا من موظفي الحكومة فانهم مع ذلك ولا تراعى من الموظفين العموميين وهؤلاء وان كانوا المنتمين موظفا في مدرسة مؤسسة في الأصل من جمعية خصوصية أدارتها باقية لأن بعض مصروفاتها وارد من أموال خصوصية ما دامت ادارة المدرسة السادة والمصرفية قد انتقلت بمقدار بطريقه أخرى الى يد مجلس المديرية وأصبحت تابعة له بوجه عام مثل كل مدرسة أخرى أنشأها ذلك المجلس مباشرة من أمواله العمومية وما دام الموظف فيها ملحق بمجلس المديرية دون غيره فانه يعاقب بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات اذا اغتصب أموال المجلس (القض) ٣٠ مايو ١٩١٤ المجبوعة ص ١٥ ص ٢٢٣ .

(٥) مأمور الزراعة في دائرة الأوقاف هو موظف عمومي فاذا اغتصب شيئا من الأموال التي يحصلها لحساب الوزارة من الأهالي نظيرى أحيائهم بواسطة وایراداتها أومن الأسمدة التي تسلبت اليه من مخزن الجمعية الزراعية لتسميد زراعتها التمتع فانه يعاقب بالمادة ٩٧ عقوبات فانه لا تأثير لكون الأموال في حوزة ذاتها عمومية أو خصوصية ما دامت انها لم تكن تحت يد الموظف الا بسبب وظيفته (القض) ١٨ ديسمبر ١٩١٥ المجبوعة ص ١٧ ص ١٠١ .

(٦) يساقب بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات مأمور التصحیل بوزارة الأوقاف الذي يجلس مبالغ تسلبت اليه بسبب وظيفته من بعض مستأجري أملاك الأوقاف لأن الفرض من محو ديوان الأوقاف الى وزارة كاجاه في مقدمة الأمر العالي الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ في الرقعة في زيادة .

(١) مصلحة السكة الحديدية الأميرية تعتبر مصلحة أميرية ومن يجلس من مستخدميها قودا منها يعاقب بالمادة ١٠٠ عقوبات تدبير (القض) ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ الاستقلال ص ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) ان موظفي المجالس البلدية هم بلا تراعى موظفون عموميون وأموال هذه المجالس هي أموال أميرية وهي أموال لم تصل الى أيدي هؤلاء الموظفين الا بسبب وظائفهم وحفظ اذا اغتصب يحصل أموالا متحصلة برسم المجلس وسلبت اليه بصفته بزيلا أي ثانيا من الصراف بقصد توصيلها للبنك فان هذه الواقعة تعتبر جنائية من اختصاص محاكم الجنايات (القض) ٨ يوليو ١٩١١ المجبوعة ص ١٣ ص ٢٧٩ .

(٣) ولوان مجلس بلدى الاسكندرية هو شخص مدني وان مستغديه المكلفين بالتصحيح ليسوا موظفين عموميين بل هي المطلق لهذه الكلمة الا انه من المؤكدة أيضا ان عملية تصحيح الضرائب التي لم يصرح للبلدية بتحويلها الا بصفتها تابعة من السلطة العمومية هي في الحقيقة خدمة أميرية بالنسبة للمولين الذين يدفعون تلك الضرائب وان المستخدمين المكلفين بهذه الخدمة هم في الحقيقة مندوبون تصحيح أموال أميرية أو خصوصية التي لا تسلم لم الا بناء على الصفة الرسمية أو العمومية الخاصة بوظائفهم حتى ولو كانوا غير داخلين ضمن هيئة وترتيب موظفي الحكومة أو عبارة أخرى فهم ان لم يكونوا موظفين عموميين نظرا لصفة الممثل الذين يتربون مع فانهم مع ذلك وفي واقع الأمر من هؤلاء الموظفين بالقطر الى نوع وموضوع الوظيفة التي يؤدونها وهي ادارة الأموال المخصصة لعمل من الأعمال الأميرية أو العمومية ولو لم يكن ذلك مباشرة بل بطريق الاستئجار أو بواسطة وسيط هو على نوع ما من الأفراد أي البلدية التي تلقى عليها الحكومة جزء من اختصاصاتها وبناء على ذلك يكون الاختلاس الواقع منهم معاقبا عليه بالمادة ٩٧ عقوبات التي تعاقب على الأكثر بسبب النوع انخاص بالأموال المسألة لا بخصوص المشار اليهم في تلك المسألة وجميع الأسباب القانونية معروفة هنا وهي من العقل والبداهة يقتضي بأن الأموال

أموالاً عمومية ما دامت باقية تحت يد من هو مكلف بتوزيعها ومع ذلك فالمادة لا تميز بين الأموال العمومية والعمومية (التقضى ٢٠ يناير ١٨٩٤ القضاء من ١ من ١٠٨) .

(١٠) يمسد صراف الخنزير من مأموري التحصيل والاختلاس الذى يقع منه يعاقب عليه بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات (محكمة جنايات الجزائر ٤ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال من ٤ ص ٥٧٣) - أنظر مادة ٢٩٦

(١١) ان المأذونين وان كانوا داخلين في جداد الموظفين في الخدمات الملكية المنصوص عنهم بالمادة ١٠٦ عقوبات - ١٠٣ جديد - الا انهم يزيدون منهم بكونهم من المستعدين للتحصيل اذ ان تحصيل رسوم العقد موكول اليهم بمقتضى احكام لائحة الحاكم التشريعية وذلك يكون ما يقع منهم من اختلاس هذه الرسوم معاقب عليه بالمادة ١٠٠ عقوبات - ٩٧ جديد - لا بالمادة ١٠٦ - ١٠٣ جديد (لجنة المرافعة ٢ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء من ٥ ص ٤) .

(١٢) اذا اختلس المأذون شيئا من رسوم العقود التي تسلم اليه بسبب وظيفته يعرب بمقتضى المادة ٩٧ ولا وجه للبحث فيها اذا كان المأذون الشرعي يعتبر موظفا عموميا أم لا بالمعنى المقصود من هذه الاقاظ اذا انه مهما كانت صفة قد أشير اليه في تلك المادة بكلمات "كل مندوب للتحصيل" وهي تشمل كل شخص يوكل اليه عادة أو عرضا تحصيل أموال الحكومة ولا يغير كثيرا من الأركان الاحلية واللازمة لتكوين الجريمة كون التهم قد ذكر المبالغ التي اختلصها في جمل الحسابات قبيل اختلاسها (التقضى ٢٨ أكتوبر ١٩١١ المجموعة من ١٣ ص ١٦) .

(١٣) ان المادة ٩٧ عقوبات تنطبق على الشئشئ الذي تسلم اليه الموصولات من الصباغ بمقتضى وظيفته العمومية وهي عمل الشئشئ اذا اختلص شيئا منها لأن المادة المذكورة تنص أيضا على اختلاس الأموال والأمنصة للعمومية التي تسلم الى الأبناء بسبب وظائفهم (التقضى ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ المجموعة من ٢٠ ص ٤٨) .

(١٤) رئيس قنصلية ودفترانة مالية حكومة السودان ليس بموظف تابع مباشرة الى الحكومة المصرية ولا يدخل تحت

تصنيف السير في جميع المصالح العمومية بالحكومة ويمكن الرباطة من الاشتراك في مراقبة المراقب العامة لقوانين النظامية وما بين الأوقاف الخيرية الى الموكول الى وزارة الأوقاف ادارتها وحياتها وأموالها ومصارفها من رتبها من الأملاك المخصصة لتأجير طبقا للفقرة التاسعة من القانون المدني ووزارة الأوقاف بصفتها مصلحة عمومية من مصالح الحكومة عهد اليها الاستقلال بإدارة الأوقاف الخيرية وبصرف ما يلزم لحفظها وبقائها من أموالها التي تعتبر أموالاً عمومية بمقتضى الفقرة الحادية عشر من المادة التاسعة المذكورة لأنها مخصصة لمصلحة عمومية واستقلال مصلحة الأوقاف الذاتي وقيام ميزانيتها بنفسها على حدتها لا يؤثر في مراعاة قواعد المصلحة العمومية في شأنها لأن ذلك ملحوظ فيه الايجابيات المشار اليها في مقدمة الأمر العالي المذكور عند بيان واجبات الوزير الذي يتولى شؤونها (التقضى ١٧ مارس ١٩١٧ المجموعة من ١٨ ص ١١٠) .

(٧) الدائرة السنية هي مصلحة أميرية بنظام الحكومة وموظفوها هم موظفون في الحكومة فاذا اخطوا شيئا من أموالها يعاقبون بالمادة ١٠٠ عقوبات - ٩٧ جديد - (التقضى ٦ يونيو ١٨٩٦ القضاء من ٤ ص ٦) .

(٨) ان المادة ٩٧ عقوبات لم تأت بها عبارة « موظف عمومي » التي يصح أن تكون محل جلد وانما نصت على « مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأبناء على الودائع أو الصيارفة » وهو ما يشير الى أن المقصود بهذه المادة كل مستخدم عام سواء كانت موظفا بمعنى الكلمة أو لم يكن كذلك متى كلف في هذا الاعتبار بصفة دائمة أو مؤقتة بخصم أو بصفاء أموال أو أوراق بسبب وظيفته بقطع النظر عما اذا كانت هذه الأموال أو الأوراق عامة أو خاصة فيعاقب بهذه المادة ناظر وتجزئوي زواطة مصلحة الأملاك الاميرية اذا اخطا الموصولات الناتجة من هذه الأملاك أو الملقمة من مستأجرها أو القائمين باستغلالها (التقضى ٢١ فبراير ١٩٢٠ المجموعة من ٢١ ص ١٤٤) .

(٩) صراف الخنزير الذي يختلس من الأموال التي يحصلها يقاتب بالمادة ١٠٠ عقوبات - ٩٧ جديد - لأن الأموال التي يحصلها هي غريبة على المال كزوج على الخنزير بصفة أجرام وهي وان كانت مخصصة للخير إلا أنها تمتد

مباشرة تحصيل بعض مبالغ مطلوبه من المراكبة فان طاحه لرؤسائه لا يمكن أن يتخوله صفة لا يتخوله إياها القانون ولا هو من المتدوين لها يقتضى نص الأوامر ولا يوجد شيء من ثبوت وظيفة الحقيقية يسمح بإبشاره من فريق الموظفين المتولين عادة وعملًا بإدارة التردد والأموال وحفظها والذين لهذا السبب يطلب منهم تقديم ضمانات وتلقى عليهم المادة ٩٧ مسئولة أكثر من مسئولة أى شخص آخر فترتب مرضا على أموال فلواختلص الألباني المذكورين من الأموال التي حصلها فتكون جريمة خيانة أمانة عادية (القض ٢٢ ماي ١٩١٤ التراجع من ١ ص ١٩٨) .

(١٧) إذا اختلص صول البوليس شيئا تسلم إليه أثناء تحريره المحضر فلا يقع عقابه تحت المادة ١٠٠ عقوبات - ٩٧ جديد - لأنه لم يكن آمنا عموميا كما هو الشرط في تطبيق هذه المادة بل تطبيق عليه المادة ٣١٥ عقوبات - ٢٩٦ جديد - إنما تكون وظيفته وما تقتضيه من حصة القضاة واستقامة الضمير سببا للتشديد (الاستئناف ٢٦ يوليو ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٨٢) .

(١٨) ان التناقض لم يضع طريقة مخصوصة لإثبات الاختلاس ولم يوجب لذلك امتناع المتهم من الدفع بهد تكميله به رسميا بل ترك الأمر في ذلك لتقاضي الموضوع بقدره حتى قدره وليس محكمة القضاة والإبرام مراقبة عليه في ذلك (القض ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٣٢٨) .

(١٩) يجب عند تطبيق المادة ١٠٠ عقوبات - ٩٧ جديد - أن يذكر في الحكم ان المتهم هو من الأشخاص المذكورين في تلك المادة والا كان الحكم لاغيا (القض ٢٧ ماي ١٨٩٧ القضاء ص ٦ ص ٣٥٥) .

ضمن الموظفين المذكورين في المادة ٩٧ عقوبات فإذا وجد واختلص أوراق طابع البوطة الخاصة بصوم مصالح حكومة السودان التي كانت مسجلة إليه لاستعمالها في مصالح تلك الحكومة بصفته موظفا بها بالأجرة الشهرية بأن باع جزءا منها وأخذ منه لنفسه كان عقابه متعلقا على المادة ٢٩٦ عقوبات (محكمة جنايات مصر ١٠ أغسطس ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ١٨) .

(٢٥) لم يثبت صدور أى أمر من السلطة النظامية يحول لموظفى الإدارة الخاصة مباشرة صفة الموظفين العموميين وإن كان الأمر الملل الصادر في ٧ ربيع الثاني ١٢٩٩ قد اعتبر هؤلاء الموظفين كوظائف الحكومة فيما يخص بمقتضى الماش إذ لا عمل التوسع في هذه المساواة لأكثر من المراد منها بل بالعكس يظهر منها أن هذه المساواة غير موجودة من جهة أمور أخرى فإذا اختلص صراف الخاصة للتدبيرية مبلغا من قود الخاصة المسجلة إليه بسبب وظيفته كان عمله معاقبا عليه يقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات ولا يؤثر على تهمته أنه كان في الوقت نفسه صرافا لديوان التدبيرى أيضا وكان بهذه الصفة موظفا عموميا بعد أن يوزن أن صفة صراف الديوان التدبيرى قد أثرت على انضامه وتعيينه في الإدارة الخاصة كما أن اللغة المرجوعة في أحد الموظفين العموميين قد تكون باعنا لأعضاء إحدى الشركات الخصوصية على انضامه وتعيينه مثلا بصفته صرافا لها ولكن الصفة العمومية التي هو سائر لها لا يمكن مطلقا أن تشمل أو تمتد إلى إدارة الأموال التي تسلم له من هذه الشركة (القض ٢٢ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ٤ ص ١١٠) .

(١٦) أربابى البوليس لا يدخل ضمن الأشخاص المذكورين بالمادة ٩٧ عقوبات حتى ولو كلف من رؤسائه

٩٨ - كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غش في شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل إن كان موظفا عموميا .

٩٩ - أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرءوسين أو مساعدين لكل منهما وكلما ملتزم الرسوم أو الموائد أو الأموال ونحوها والموظفون في خدمتهم

إذا أخذوا في حال تحصيل الفرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي :

رؤساء المصالح والمترجمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون المرعوسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق و بدفع غرامة مساوية لها .

إن المادة ٩٩ عقوبات لا تنسب المظن فقط بل
ملزم الرسوم والعوائد والأموال ونحوها وشركة الأسواق
ملزم بتحصيل الرسوم عن ذبح الحيوانات فإذا حصل أحد
موظفها رسوما أكثر مما هو مقرّر لذبح الحيوانات كان من
تطبيق عليهم هذه المادة (النقض ٢٨ أغسطس ١٩١١
المجموعة ص ١٣ ص ٨) .

١٠٠ - كل موظف في الوظائف العمومية مجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مخصصة لمجل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة مخففة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الخاتين برد ما أخذه لمستحقه وغرامة مساوية له .

١٠١ - كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته المنصوصين الذين قيد أسمائهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

لا ينقض الحكم بناء على أن المتهم ليس موظفا أميرا بل
كاتباً بالبرية إذا ثبت أنه كان مكلفاً بمهمة مربية وهي قبض
قرد وتوزيعها على المالكين في كنفقات الشفالة بالسكة الحديد
وهي أوراق رسمية وبواسطة هذا التزوير اختلس مبلغاً من نقود
السكة الحديد ولا مرة يكونه كان يكافأ على عمله بأجرة يومية
أوشهرية (النقض ٢١ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ١٢٨)

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية يتفجع من الأشغال الخالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على خدمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الأميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحاً فيا يتعلق بصرف النقود أو بإيجار كغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

إن المادة ١٠٥ عقوبات - ١٠٢ جديد - تعاقب كل موظف أمضى انتفع من الأشغال الحاملة إدارتها عليه أو ملاحظتها بجلت لوجود هذه الجريمة وكتبت الأتزل كونه موظفا والثاني أن يكون الانتفاع من أمر داخل في اختصاص وظيفة فإلم أن يشتغل

الحكم على بيان وظيفة المتهم وحدودها وأنواع الأشغال الحاملة إدارتها أو ملاحظتها عليه ووجه الانتفاع من كونه مباشرة أو بالواسطة والاكأن الحكم خاليا من بيان الواقعة ويكون ذلك لأغيا (القض ٢ فبراير ١٨٩٥ الحكم ٦ ص ٤٦٧) .

١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

إن المادة ١٠٣ خالية من كل قيد تعبدت به المادة ٩٧ عقوبات ولم تشترط أن يكون الموظف من مأموري التصلي أو المتصرفين إلى آخر ما جاء به وقد جاء نصها عاما

مطلقا من كل قيد أو شرط نصها صريح في أن كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت تقودا للحكومة (القض ٢٨ مارس ١٩٢٢ المجلد ٥ ص ٢٤) .

١٠٤ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل .

الباب الخامس

في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها

١٠٥ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضرارا به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الزجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آتفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل .

١٠٧ - إذا امتنع أحد القضاة عن غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا .

ويعد متعنا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو إبطاء أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس .

١٠٨ مكررة (ق نرة ٣٧ في ٩ سبتمبر ١٩٢٣) - إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعي يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفيا يتعلق بتطبيق هذه المادة بعد كل موظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية .

١٠٩ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الشن في إضرار أو تعطيل سهولة الزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور .

الباب السادس

في الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب من أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر .

وإذا مات المحني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

ومكافآت في نظير تأديتهم انخدم العمومية التي انتدبوا لها بناء على أحكام هذه اللائحة ولا يوجد شك في أن العمد والمشاخ من الموظفين العموميين حيث نصت المادة الثالثة من اللائحة المذكورة على معالمتهم أسوة بموظفي الحكومة المربوط لهم ماهية فيما يتعلق بإقامة الدعوى عليهم بسبب ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم مخالفا للقانون فمع وجود هذا النص الصريح لا محل للقول بأن العمد والمشاخ ليسوا من موظفي الحكومة وبذلك فالعمد والمشاخ الذين يقع منهم إيذاء أو تعذيب من حمله على الاعتراض يعاقبون بمقتضى المادة ١١٧ عقوبات - ١١٠ جديدي - (القض ١٨ ديسمبر ١٩٢٧ القضاء ٥ ص ٧٠) .

(١) ان جميع علماء القوانين يتردد أن الموظف العمومي هو كل شخص كلف من الجهة الحاكمة بتأدية خدمة عمومية ولم يشترطوا أن يكون الموظف مرتباً شهرياً يأخذه مكافأة على خدمته بل أطلقوا وقالوا أن الشخص يعتبر موظفاً عمومياً متى انتدب لتأدية خدمة عمومية سواء كان هذا في نظير مرتب شهري أو سنوي أو غير مرتب والمادة ١١٧ عقوبات - ١١٠ جديدي لم تشترط أيضاً ترقب المرتب الشهري أو السنوي لاجبار الشخص موظفاً أميرياً ولا لائحة العمد والمشاخ المصادرة في أول يوليو ١٩٠٥ أنطت بالمد والمشاخ وظائف قضائية وإدارية ومالية بالمادة الثالثة عشر وبها لأثر اللائحة وأعطس امتيازات

اعتبار المأمور شكاً في هسله الجرمية بناءً على أنه كان حاضراً أثناء الحصول على أضرار المتهمين بواسطة الضرب لأن الحاكم قضت دائماً بأحكامها أن عدم الاعتراف أو التنازع من متع ارتكاب جريمة أو جناية لا يمكن اعتباره علامة من الأعمال الاشتراك التي يعاقب عليها القانون وإن كان يتبرهن الأعمال التي يحكم فيها تأديباً (الاستئناف ١٠ مايو ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ١٠٦) .

(٣) أن عبارة « أمر بتعذيب » منته الواردة بالمادة ١١٠ عقوبات تشير إلى استعمال القوة أو التعذيب المقصود به حل منته على الاعتراف مكرهاً أو محاولة الحصول على ذلك الأضرار لا الحصول فعلاً على الأضرار بواسطة القوة والتعذيب ولو كان الأمر بخلاف ذلك لأصبحت المادة ١١٠ غير قابلة للتطبيق وبخصوص حالة موت المتهم عليه بسبب التعذيب إذا حدثت وفاته قبل أضراره مع أن المادة ١١٠ المشار إليها تخضع بتشديد العقوبة في حالة موت المتهم عليه وذلك بدون أدنى تمييز بين حالة وفاته قبل الأضرار أو بعده وتضع من ذلك أن المادة ١١٠ يجب تطبيقها بسبب وجود القصد بإتالي المخاصمة القاتل وبسبب القرض الذي كان يرمى إلى الحصول عليه بصرف النظر عما إذا كان توصل إلى غرضه هذا وهو حصوله على أضرار تام من المتهم عليه أو حصل أضرار جزئياً أو أن المتهم عليه رفض الاعتراف فإن ذلك لا يثير شيئا من صفة الفعل العاقبة عليه متى كان القرض الذي يقصده القاتل من القوة التي استعملها هو إكراه المتهم عليه على إبداء أقوال لا تصدر منه لو كان حراً فإما يقول ويميز أن يؤخذ بما أو تؤخذ بنوع ما حجة عليه (التقاضي ٢ يونيو ١٩١٧ المجلد ١٨ ص ١٧٤ و ٢٧ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٩٩) .

(٢) إذا قدم مأمور مركز تفتيش في مرة إلى أحد الأعيان ووضعهم تحت تصرفه لياتفتشهم ويحصل منهم على أضرار فأمر العين رجاله بفرضهم وجسومهم حتى اعترفوا وكان ذلك بحضور المأمور وإطلاعه بالقفل الذي وقع من المأمور لا يتعلق على نص المادة ١١٧ عقوبات - ١١٠ جديد - إذ مجرد أخذه للمتهم وتسليمهم إلى العين لا يقوم مقام الأمر المراد في المادة المذكورة ولا خلاف أن الأمر يقتضي أن يكون أعل مرتبة راسي مقاماً من المأمور حتى تصدق عليه صفة الأمر وظاهر أن مأمور المركز لم تكن يرضه وبين العين تلك الرابطة التي توجد عادة بين الأمر والمأمور وأما جناية تجبر الواقعة في هذه الحالة ضريباً بالمادة ٢٢٠ عقوبات - ٢٠٦ جديد - بالنسبة للعين وبها وبالمادتين ٦٧ و ٦٨ عقوبات - ٤٠ و ٤١ جديد - بالنسبة للمأمور المذكور باعتبارهما شريكاً لأنه بأخذه للمتهمين وتقدريهم له ووضعهم تحت تصرفه يكون قد عمل بهذه الوسيلة ارتكاب الجريمة مع طه قصد مرتكبها (ملحقاً جتايات ٢٤ أبريل ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ٩٢) .

ولما استوفى هذا الحكم فبحث محكمة الاستئناف أنه لم يثبت أن المأمور كان عالماً بأن القصد من إرسال المتهمين كان ضربهم لحملهم على الاعتراف بل أنه أرسلهم بناءً على أمر المدير وأنه لا يمكن أن يستنتج من أن مأمور المركز موظف وباقي المتهمين من الأفراد ومن أن الضرب حصل بطلبه وأثناء وجوده أنه هو الذي أمر بحصول التعذيب لأن هذا الاستنتاج يتوهم عليه تغيير معنى لفظة الأمر لأنها لا يمكن أن تكون لأمر أدنى حتى قانونياً وأى صفة لأصدار أمر كهذا وثانياً لأنه لا يمكن له السلطة الأدبية ولا القوة المادية لتنفيذ ذلك الأمر وبذلك يكون الفعل مطلقاً على المادة ٢٢٠ عقوبات - ٢٠٦ جديد - ولكن لا يمكن

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بمهمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيناً مصرياً ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالغلز .

١١٢ - إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بمهمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فإما هذا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً .

(٣) تطبيق المادة ١١٢ عقوبات يجب أن يكون دخول الموظف ونفخ ارادة صاحب المنزل فيجب أن يستترض الأخير ولا يبا الموظف باعتراضه فإذا لم يستترض كان ذلك رضاء ضئيا منه (اتى بالبرود ١٠ نوفمبر ١٩٢٣ المادة ص ٤ ص ٨٥٦) .

١٠٠ (١) تطبيق المادة ١١٢ عقوبات على الصراف الذي يأمر الخفي بدخول منزل فخص لاحضار مقولاته ليحجز عليها لكونه متطرا في سداد عوائد الماني فيدخل بناء على أمره متى كان هذا الدخول بدون مراعاة القواعد المقررة في القوانين الخاصة بالجيز الاداري الذي لا يجوز توقيفه الا بعد اعلان ورقة يتضمن التنبية على المنزل بالذبح وأتذاره بالجيز ولم يحصل اعلان هذه الورقة (القض ٢٢ أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٨٨ ص ١٣١) .

١١٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحلت آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا .

لهذا الاكراه التبي (القض ٢٧ ماير ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ٢) .

يجب في الحكم القاضي بالعقوبة بناء على المادة ١١٣ عقوبات أن بين العمل الذي كان يؤديه التهم وقت صدور التصدى منه لمرة ما اذا كان ارتكب الجريمة أثناء تأديه عملا خاصا بوظيفته (القض ٢ مارس ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ٨٧) .

يرد من المادة ١١٣ سواء من نصها الحقيقي أو من موصفا في القانون لورودها تحت عنوان « الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس » اقتراض ضرورة وقوع الاكراه بغير وجه متى أثناء القيام بعمل يمكن أن يكون قانونا في ذاته بمعنى أن وجود الجريمة مترتب على الكيفية التي استعملها الموظف في القيام بالعمل وان هذا العمل سواء كانت جائزا أو غير جائز لا يعاقب عليه الا اذا كان استعمل كحيلة أو سبب

١١٤ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو متقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغزل فضلا عن رد الشيء المكتسب أو قيمته إن لم يوجد حينا .

١١٥ - من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصا متخفون في أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الأعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الأهالي يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالغزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلف بتلك الأعمال بغير حق .

١١٦ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعصى في حال نزوله عند أحد من الناس الكاثنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون إذن أو بمن ينس ما كولا أو طفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا وبالغزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها .

الباب السابع

في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

١١٧ — من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموما أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا فإذا وقعت الإهانة على حكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصريا .

(٣) من المقررات في حالة تطبيق المادة ١٢٥ لا يؤرم تذكر نوع التعدي ولا نوع الوظيفة التي كان المجرم عليه يؤدّيها وقت التعدي (التقضى ٢١ فبراير ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٦٤) .

(٤) لا يؤرم لأن يذكر في الحكم ألقاب التعدي لأن هذا موكول بتقديره لقاضي الموضوع (التقضى ٢٧ يناير ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٥١) .

(٥) يقتض الحكم بالعقوبة في جريمة تعدي بالقول والاشارة اذا لم يشتمل على بيان الألفاظ والاشارة أو القتل المنسوب لقيم إبرائه حتى يمكن الحكم بأنه مما يعاقب عليه القانون أولا (التقضى ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٣٨) .

(٦) يجب أن يذكر في الحكم صفة من وقع التعدي عليه ليعلم أن كان هذا الشخص من موظفي الحكومة أم لا وإلا كان باطلا (التقضى ١٧ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٠٠) .

(٧) يجب أن يذكر في الحكم ألقاب التعدي بالقول وكذلك الاشارة المنسوب صدرها من التهم ليس تحفة التقضى مرة ما اذا كانت هذه الألفاظ متساوية أم لا وكذلك الظروف التي حصلت فيها الواقعة لثمين مرة ما اذا كان المجرم عليه قائما بتأدية وظيفته وقت الحادثة أم لا (التقضى أول فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢١٨) .

(١) كل إشارة أو قول يمكن أن ينشأ عنه جنحة تعدي ولا يوجد بالضرورة إشارة أو قول يعتبر تعديا إلا اذا القرن بطريف انتهى كأنه بالضرورة لا يوجد إشارة أو قول من شأنه أن لا يكون مؤثرا إذا كان التعدي وحده لا يتأتى من معنى نفس الألفاظ الحرفية ولا من الاشارات والحركات المادية بل من ظروف الواقعة أى أن المتناصر الى من شأنها جعل القول أو الاشارة بمثابة تعد من عدده هي الأحوال التي صدرت عنها القول أو الاشارة وكيفية إلقاء ذلك القول وكيفية استعمال حركات تلك الاشارة والعلامات المبرزة بين الأشخاص وقت صدور القول أو الاشارة وبالجملة كافة الظروف التي حصل فيها ذلك القول أو تلك الاشارة والظرف هذه الظروف هو من اختصاص قاضي الموضوع دون غيره وعليه فلا يكون الحكم لانفا اذا خلا من ذكر نوع الاشارة أو ألقاب القول الذي حصل بها التعدي (التقضى ١٣ أبريل ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ٩٥) .

(٢) ليس من أوجه التقضى الحكم على التهم لضربه موظفا أثناء تأدية وظيفته مع أنه لم يوضح في الوظيفة التي هو قائم بها ولا الأعمال التي كان يأتيا وقت الواقعة متى ذكر به أن هذه الوظيفة هي كونه شيخ بلد أما مرة أن كان المجرم عليه يصل بهذه الوظيفة أم لا فهذه مسألة تنسق بالموضوع يفصل فيها القاضي الذي يحكم في الموضوع فصلا نهائيا وليس من المهم عليه ذكر الواقع المكتوبة لها بحيث يكون العمل بغير ذلك لانفا (التقضى ٢٨ فبراير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٠٣) .

الحكم بإبلا القبض (القبض ٥ فبراير ١٩٢٤ المجامعة ص ٥ ص ١٠٦).

(١٥) إنه واثب كانت مصلحة السلطنة قد فصلت عن مصالح الحكومة وألحقت ببلدية الإسكندرية إلا أن موظفيها مستخدمين يؤدون في الواقع خدمة عمومية ويكون مارتع عليهم من الصدى يدخل تحت نص المادة ١١٧ و ١١٩ عقوبات (القبض ٢٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٩).

(١٦) مهند من ديوان الأوقاف ليس من الأشخاص المذكورين في المادة ١١٧ لأنه ليس من موظفي الحكومة ولا من رجال الضبط ولا هو مكلف بخدمة عمومية فان مصلحة الأوقاف هي مصلحة خاصة (أما به المركزية ٨ أبريل ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٣٦).

(١٧) إن تحديد الأشخاص الذين يسمح احتبارهم مكلفين بخدمة عمومية من الأمور الصعبة تلجأ لاجرة القانون من تحديد تلك الأعمال بكيفية دقيقة ولكن الواجب ملاحظته اعتبار الشخص مكلفا بخدمة عمومية هو أن يكون ذلك الشخص على نوع ما أميناً على السلطة العمومية بحيث يكون الاحتذاء عليه ماساً بالامن العام وبغلا به إخلالاً يستلزم حاية القانون بصفة خصوصية والتخبر كتدبى المحكمة ليقوم مقامها في كشف بعض الحقائق اللازمة لبلل الفحص مصلحة الحكم فالاحتذاء على التخبر بالقول أو الإشارة وعدم تمكبه من أداء ما يورث به يحد تعطيلاً لسل المحكمة نسباً واحتذاء على من أمره بالقيام بتلك الخدمة العمومية ولو أن المحكمة غير مقيدة بأوامر وتكون تخبر بغير كشاهد يرى شيطا ويبرض على المحكمة ما يراه لا يتناقى كون المحكمة هي التي انتدبه لتلك العمل ولهذا وجبت حمايته بصفة خصوصية احتراماً للحكم الذي عيه قيام تلك الخدمة العمومية وكون المادة ١١٧ وما بعدها وردت في باب مقارعة الحكم لا يتناقى احتبار تخبر في عداد الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية والسيرة في القانون إنما هي بخصوص المواد لا يتناول الالب الواردة به تلك النصوص (فتا استئنافا ١١ أبريل ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٥٥).

(١٨) جمع مستخدمين مصلحة السلك الحديدية المصرية هم موظفون همويون سواء كانت لهم صصفة ما موى الضبطية

(٨) إن لم يبين الحكم القاضي بالقوة بناء على المادة ١١٧ الاشارات وألفاظ الاحتذاء ولا العمل الذي كانت يؤديه معاون البوليس وقت الاحتذاء عليه فسلم بيان ذلك يصل الحكم بإطلا بطلاناً بوجهه لأنه لا يتسنى لمحكمة القبض والابرام مراقبة صحة تطبيق القانون (القبض ٤ يناير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٥٥).

(٩) يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها في بصفة التحديد على موظف أثناء تأدية وظيفته الأعمال التي كان يؤدتها الموظف المذكور وقت حصول الصدى وألفاظ الصدى أو نوعه وإلا كان حكمها باطلاً (القبض ١٩ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٢٥).

(١٠) يبطل الحكم إذا لم يذكر بألفاظ الاحتذاء المنسوب صدرها لتخبر ولا العمل الذي كان يؤديه انفسه وقت الاحتذاء عليه (القبض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ١٧٧).

(١١) يكون الحكم مشتملاً على بطلان بوجهه إذا هو لم يبين الظروف التي صدرت منها ألفاظ الاحتذاء أى مكان الواقعة والصل الذي كان يؤديه المحنى عليه إذ بدونها لا يتسنى لمحكمة القبض والابرام أن تراقب صحة تطبيق المادة ١١٧ عقوبات (القبض ٢٧ مارس ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ١٤٦).

(١٢) يجب عند تطبيق المادة ١١٧ عقوبات بيان الوقائع المكتوبة لجرية فيبطل الحكم إذا لم يبين ألفاظ الاحتذاء أو الصدى الذي وقع من المتهم البعض عليه ولا العمل الذي كان يؤديه وقت حصول الصدى عليه (القبض ١٩ مايو ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤٨٣).

(١٣) إذا طبقت المحكمة المادة ١١٧ عقوبات وجب أن تبين في حكمها ألفاظ الاحتذاء والملاحة التي يميز وجودها بين هذه الألفاظ وبين الوظيفة التي كان يؤدتها المتهم (القبض ٧ ديسمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٧٣).

(١٤) إذا حكم على شخص لاحاة غير بالقول والاشارة ومقارعة بالقوة والصل أثناء تأدية وظيفته وجب ذكر ألفاظ الاحتذاء وبيان نوع الخدمة التي كان يؤدتها انفسه وإلا كان

(٢١) إن المادة ١١٧ عقوبات تشترط الإحالة بالقول والإشارة والقول المقصود هنا هو الكلام التفتيحي لا المكتوب لأن غرض الشارع هو عقاب من يثيرا من الناس على إحالة الموظف في مواجهته وهذه بلا شك جريمة أكثر جساما من جريمة الإحالة بموجب مرسىل بطريق البورصة أو غيرها التي لا تعتبر سوى سب غير عظمى يقع تحت نص المادة ٣٤٧ ققرة أول عقوبات (مطلبا استثنافيا ١٤ نوفمبر ١٩١٥ الشرائع ص ٣٧٧) .

(٢٢) الخطاب الذي يرسل لموظف ويضمن عبارات جارحة لا يدخل ضمن الحالات المخصوص عنها في المادة ١١٧ عقوبات — جايرون ج ١ ص ٥٢٠ ٥٧ ٥٨ — وإنما يعتبر سباً غير عظمى متعلقا على المادة ٣٤٧ ققرة أول (ديماط ٢٩ نوفمبر ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٣٧٦) .

١١٨ — كل من تمدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قوامه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

عدم ضياع هذه الأموال أو هل عدم قصصها بطريق القس فإنه يكون قائماً بخدمة أميرية والتدلى عليه يدخل تحت أحكام المادة ١٢٨ عقوبات — ١١٧ جديد — (القض ٢١ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١٨٧) .

(٤) مقارنة ما مودمركز ومنه من تنقيص أمر المديرية بتسليم أعيان لأناس ردى عليهم من أرحاها هي أفعال يعاقب عليها لأن الأمر يردى وظيفة أميرية في هذه الحالة (القض ٩ أبريل ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ٢١٤) .

(٥) خفيير المحكمة يعتبر موظفا لأنه مكلف بتأدية خدمة أميرية والتدلى عليه يقع تحت حكم المادة ١٢٥ قديم إلى ما وضعت الحماية للأشخاص القهين من هذا القبيل وتكون المعنى عليه قائماً بتأدية وظيفته أثناء الاعتداء عليه هو مشتق بالموضوع ويفصل فيه قاضى الموضوع نهائياً (القض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١١) .

(٦) من القواعد الأساسية أنف الحكومة لها صفاتان صفتها سلطة حاكمة وصفتها شخص أدبي ففى الحالة الأولى كل

التضائية أولاً فالتدلى الحاصل نحو الطبيب الموظف بالمصلحة المذكورة يعاقب عليه بالمادة ١١٧ عقوبات (لجنة المراقبة ١٩٠٩ ن ٢٢٠) .

(١٩) لا تطبق المادة ١١٧ عقوبات على الجسدى الواقع فى الجلسة إلا اذا وقع على المحكمة أو أحد أعضائها فإذا تضارب شخصان فى المحكمة فلا يكون ضلهاما تمديدا على المحكمة بل جريمة عادية فى الجلسة (لجنة المراقبة ١٩٠٦ ن ٣٠٥) .

(٢٠) يشترط لتطبيق المادة ١١٧ أن يقع الإحالة في مواجهة الشخص المهان وهذه المواجهة شرط أساسى بلجنة الإحالة ويجب ذكرها فى الحكم وإلا كان باطلا لعدم بيان هذه الواقعة المكتوبة للجريمة (القض ١٦ مارس ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢١٤) .

(١) اذا كلف مدائن البوليس أحد المساك وشيخ الخضر بالقضى على عسكري فارقانها يمتريان أنها يؤدان خدمة أميرية والتدلى الحاصل لهما أثناء قيامهما بتلك الخدمة يدخل تحت المادة ١٢٨ عقوبات — ١١٨ جديد — ولا محل للبحث فيها اذا كان الملاحن صدره أمر من الحرية بضبط العسكري الفاراذ لا سبيل العسكري أو لشيوخ الخضر المرويين الملاحن البوليس أن يمنع من تنفيذ ما أمرهما ببوليس لها الحق أن يطلب منه حضور الأمر الذى كلفهما به (أسيوط استثنافيا ١١ أبريل ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٢٣٠) .

(٢) عسكري النوبة الذى تمدى عليه شخص أثناء تأدية وظيفته يعتبر فى هذه الحالة فى المأمورين فى خدمة أميرية المبر ضهم بالمادة ١٢٥ عقوبات قديم (الاستئناف أول نوفمبر ١٩٠٣ الاستقلال ص ٢ ص ٢٨٥) .

(٣) مصلحة السكا الحديدى مصلحة أميرية إراداتها ومصرفاتها داخلة فى ميزانية الحكومة وصافى إرادتها فضلا عن ذلك مخصص لسداد الدين المسمى بالقشش اذا حرص على

تعد وقوع حل مأموريا عند أدبهم عملا من شؤون وظيقتهم
الأميرية مثل المحافظة على الأمن العام أو تنفيذ القوانين
أو ما أشبه ذلك يعد تعديا عليهم أثناء تأدية وظيفتهم كمنص
المادة المطالب تطبيقها لأنهم بهذه الصفة يستمدون سلطتهم
من الحكومة بصفتها سلطة حاكمة وأما في الحالة الثانية فتعتبر
الحكومة كجاني الأفراد من حيثية العامة فكل عمل يثأ عنه
ضرد لها من هذه الوجهة كاختصاب أطيانها بواسطة الغير
أو تعرض الغير لأفلاكها لا يحق لها أن تستعين بواسطة رعاها
بصفتهم مندوبين عن السلطة الحاكمة لكنه بل يجب عليها أن
تلتجئ للسلطة القضائية لعرض الأمر عليها وطلب الفصل فيه
كجاني الأفراد متى تقرر ذلك فقاومة مندوب مكلف بالمحافظة
حل أملاك الحكومة بصفتها شخصا أدبيا لا يعد من قبيل المقاومة
المنصوص عليها بالمادة ١٢٨ — ١١٨ جلد — إذ لا صفة
ومعية له في هذه الحالة (مقاومة ٨ فبراير ١٩٠٣ المجموعة
س ٤ ص ١٢٥).

(٧) إن الصدى الذي يقع على الصلة حالته اختصاب
أفلاك الميرى الحرة أو الصدى عليها يجب أن يعتبر تعديا عليه
أثناء تأدية وظيفته (لغة المراقبة ١٩٠٨ ن ٧٥).

(٨) عند تطبيق المادة ١٢٥ — ١١٨ جلد —
لا لزوم لذكر نوع الصدى وليس بواجب ذكر نوع الوظيفة التي
كان يؤديها المصنف عليه وقت الصدى (القتض ٢١ نوفمبر ١٩٠٣
المجموعة س ٥ ص ١٦٤).

(٩) يمكن أن يذكر في الحكم أن الصدى وقع على الأمور
الأميرية أثناء تأدية وظيفته ولا حاجة لذكر نوع العمل الذي

كان يؤديه حيث (القتض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال س ٣
ص ٢٥٠).

(١٠) ليس من الضروري ذكر تفصيل الصدى لأن المادة
١٢٤ عقوبات — قديم — لم تبين أركان هذه الجريمة وقد أعطيت
الحرية المطلقة لقاضي الموضوع لبيان حل الواقعة الثانية ضد
التهمة تعد تعديا أم لا (القتض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال
س ٤ ص ١٥٢).

(١١) ينقض الحكم القاضي بقوية لأجل تعدد على
موظف أثناء تأدية وظيفته إذا لم تعرض المحكمة في أسبابه
ليان وقوع الصدى أثناء تأدية الوظيفة ولا يمكن أن يكون ذلك
قد تبين في اتهام الثانية (القتض ٢٩ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة
س ١٠ ص ٨٨).

(١٢) يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها
الأفاد والملاحظات أو نوع المقاومة التي حصلت من الحكومة
عليه ضد الموظف أثناء تأدية وظيفته وذلك لكي يتسنى لمكة
القتض والابرام من مراقبة تطبيق القانون من هذه الوجهة
والإكافؤ الحكم باطلا (القتض ٣ مايو ١٩١٣ الشرايع
س ١ ص ٢٥).

(١٣) عند تطبيق المادة ١١٨ عقوبات يجب أن يثبت
في الحكم أن المصنف عليه موظف عمومي أو من رعاها القبط
أو مكلف بخدمة عمومية وأنه كان يعمل أثناء تأدية وظيفته
والإكافؤ ناقصا ويثبتن قسمة (القتض ١ يناير ١٩٢٤ المحاماة
س ٤ ص ٨٢٧).

١١٩ — وإذا حصل مع الصدى أو المقاومة ضرب أو أنشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس
مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصر يا .

فلذا بلغ الضرب أو الجرح الجساماة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس .

من المشرع يوما ولم تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات (القتض
١٥ فبراير ١٩١٩ المجموعة س ٢٠ ص ٨٨).

إذا حكم بقوية عملا بالمادة ١١٩ عقوبات حل من
تعدي بالضرب والجرح حل موظف عمومي فلا يشترط لصحة
الحكم بيان مدة العلاج فيه إلا إذا رأت مدة الصبر عن العمل

الباب الثامن

في هرب المحبوسين وإخفاء الجناين

١٢٠ - كل إنسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرة جنيات مصرية .

فإذا كانت صادراً على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن أو كان محكوماً عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرية .

وتتعدّد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجريرة أخرى .

(٢) بحسب المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات يكون شيخ الخمر من ضمن مأموري الضبطية القضائية وتصرّح المادة ١٥ أن يقبض بهذه الصفة على من يتهب بسرقة أو نصب أو من يريد طلباً بالجناية إلى آخر ما جاء بها فإذا قبض على المتهم في هذه الظروف كان القبض قانونياً وينبئ على ذلك أنه إذا فرّقه في هذه الحالة يد القبض عليه يعاقب بمقتضى المادة ١٢٠ عقوبات (القبض) ١٥ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ١٩١) .

(٣) إن المادة ٨ جنابات أوجب على الأفراد في حالة تلبس الجاني احتضاره أمام أحد أعضاء النيابة لتسليمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وهذا الإلزام يتناول للأفراد حق القبض على الجاني بلا شك لتنفيذ ما مله القانون لأن الفرض الأصل منه عدم تمكن المتهم من الفرار - جيران مولان ج ١ ص ١٢٩ و ١٣٠ و ٢٠٧ و ٢٠٩ - ويختصر جاور طلبة ثمانية ص ٥٢٥ و ٥٢٦ - فهو يصبح بد ذلك مقبوضاً عليه طبقاً للقانون وتطبق عليه وعلى من يصادره مواد الحرب المنصوص عنها بالإلزام بالتأمن من القلاب الثاني من قانون العقوبات عند حصول ذلك (ديرويت ٣ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ١٥) .

(٤) إن حالة الجاني التي يضبط طلباً بالجناية بواسطة الجنين عليه أو غيره من الأفراد وضررهم لا تدخل تحت المادة ١٢٠ عقوبات لأن تبرؤ القبض القانوني هو حرمان الشخص

(١) إذا قبض العملة على منهم في سرقة وأرسله الركب لتحقيق فهرب الجرم فإن هربه هذا يعاقب عليه لأن الصفة من رجال الضبطية القضائية المنصوص عنهم في المادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات - ٤ جديد - ويجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يأمرهم بالقبض على المتهمين في الأحوال المبيحة في المادة ١٩ من القانون المشار إليه - ١٥ جديد - وأن يرسلهم إلى قلم النائب المسمى في ظرف أربعة وعشرين ساعة لحالة هذا المتهم لتطبيق على المادة الثانية من الأمر السال الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٨ (القبض) ٢ ديسمبر ١٨٩٩ المجموعة ص ٢ ص ٢٣٥) .

العملة بمقتضى المادة ٦ جنابات - ٤ جديد - مقرر من مأموري الضبطية القضائية المقتول لم يقتض المادة ١٩ جنابات - ١٥ جديد - حق القبض على المتهم في الأحوال المبيحة بتلك المادة وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربعة وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصصها ذلك فإذا قبض العملة بهذه الصفة في تهمين في حريق كان هذان التهمان تحت الحفظ لمن ما يطلق صراحهما من الجهة المختصة ويحت كالت. هذا القبض قانونياً فيضرب المقبوض عليه بحكم القانون كالمحبوس لأنه في كلتي الحالتين غير متبرئ بجريرة الشخصية فإذا هرب من المالحظ عليه كان مستحقاً للقلاب كما قضت بذلك محكمة القضاء في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وقرئده ما ذكره فستان جيل بن ٣ ص ٢٠٧ و ١٠٣٤ (أسيوط استئنافا ٢٨ أكتوبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٢٤١) .

إجراءات قانونية فلا مسؤلية ولا عقاب (ديريه ٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ص ٢٠ ص ٥٠) .

(٥) يشترط لتطبيق المادة ١٢٠ عقوبات أن يكون المتهم الحارب قد قبض عليه قانوناً وقبض الخفاء على أي متهم وقبل صدور أمر من الجهات المختصة بالقبض عليه لا يعتبر قبضاً قانونياً لأنت الخفاء ليسوا من ضمن رجال الضبطية القضائية حسب نص المادة ٤ بنائات وهؤلاء دون سواهم لم يحق القبض على متهم بالسيرة أو التصلب أو طيس بالجرية حسب نص المادة ١٥ بنائات فهروب الجهم من الخفاء الذي قبض عليه لا يقع تحت المادة ١٢٠ المذكورة (أنيوب ٤ أكتوبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٣ ص ٥٦) .

(٦) يجب أن يكون المفروض عليه قد قبض عليه بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية ومن لم يحق في القبض حسب الأحوال المنصوص عليها في القانون كوثية الجاني طلبها بالجرية وما شاكل ذلك فإذا أرسلت النيابة المختلطة شخصاً بجواب إلى البوليس بأنه استلم من شخص تقوداً على ذمة تسجيل شرطية ولم يوردها للترسية فلا يمكن اعتبار ذلك قبضاً بالمعنى القانوني لأنت النيابة المختلطة ليست من رجال الضبطية القضائية بين الوطنيين وبعضهم ولا اختصاص لها بين الوطنيين فإذا دخل المتهم للبوليس فأبقاه بالمركز لظفر في الاقادة والبحث في القضية الأهلية فهرب، فلا عقاب عليه ولا يمكن القول بأنه كان مقبوضاً عليه من البوليس نفسه لأنه لم يسلمه لمحضراً ولم يسأل أحداً من المشتكين ضده ولم يصدر أمر بالقبض عليه من رجال البوليس وعادة ما أجرا البوليس هو أن أمر المتهم بالانتظار بالمركز حتى ينظر قضيه (الفلان في استئناف ٢١ مارس ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٣٢٩) .

من التمتع بالحرية بمقتضى أمر قانوني وفي عرف المادة ١٢٠ وما بعدها — الملقاة الواد ٢٣٨ وما بعدها من القانون الفرنسي — هو ضبط الشخص أو إيداعه السجن بمقتضى ذلك الأمر فالأشخاص المقبوض عليهم قانوناً في حكم المادة ١٢٠ عقوبات هم المجهزون في غارات السجن والمضبوطون — جارسون ص ٥٧٨ و ٢٧٩ نبذة ٦ و ٩٧ — وقد أعطى قانون تحقيق الجنائيات حق الأمر بالضبط أو بالقبض إلى ما موى الضبطية القضائية ومنهم النيابة في أسوال مضمومة دون غيرهم وكل قبض غير ما ذكر لا يكون قانونياً ولا يترتب على مخالفة مسؤلية جنائية بالمادة ١٢٠ عقوبات أما حق الأفراد بمقتضى المادة ٧ بنائات في إحضار الجاني أمام النيابة أو تسليمه لأحد ما موى الضبطية القضائية فهو مجرد إباحة اقتضتها الضرورة لتعرض الحرية الشخصية وجعل هؤلاء الأفراد في مأمن من حكم المادة ٢٩٢ عقوبات التي تعاقب كل من قبض على الناس أو حبسهم أو يجزم بدون أمر أحد الحكام وليس من قبيل الضبط الذي يأمر به ما موى الضبطية القضائية ويأمره أحد رجال السلطة و يترتب على مخالفة مسؤلية جنائية والمادة ٧ بنائات نصت على مجرد الإحضار الخالي من كل معنى القبض القانوني ويؤخذ من عنوان الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون المقررات — في حرب المحبوسين الخ — أنه إنما أريد معاقبة الجانين المروضين تحت حراسة أشخاص هم أنفسهم مسؤولون جنائياً إذا وقع منهم أعمال أو ساعدوا على الحرب أو ماسؤلية الأفراد فهي سلبية حذوها عدم آتيانهم عملاً من شأنه مساعدة الجاني على الفرار وهو ما فرضه القانون عقوبات خاصة في نفس هذا الباب في المادة ١٢٤ وما بعدها — جارسون ص ٥٧٨ ن ٥ — والحكمة في ترتيب العقاب على المحبوسين أو المضبوطين بأمر قانوني هو حلهم على احترام الإجراءات القانونية التي اتخذت منكم فإذا لم تكن هناك

١٢١ — كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بهرافقته أو بنقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً إذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوماً عليه بمسؤلية جنائية أو متهماً بجناية وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

معداً هبّس وكان هذا الحرب باعمال عقيب المهمل على ذلك
 فاذا قبض شيخ الخفر على متهم في سرقة وسلبه الى طراف توصيه
 لمركز البوليس فحرب منه باعماله عقيب الطراف المذكور (فتا
 استئنافاً ٧ مجلد ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ٤٣١) .
 إن مجرد القبض على أى شخص كان تحت تهمة مبية بمرقة
 رجال الضليطة القضائية أو رجال البوليس ونحوهم من أرباب
 الحفظ يعمل المقبوض عليه في حكم المجرور تماماً ولو لم يصدر
 أمر بجبسه فاذا هرب بعد ذلك من طلف بالمحافظة عليه أثناء
 السير في الطريق أو من محل من محلات الحكومة ولو لم يكن

١٢٢ - كل من كان مكلفاً بمحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بنقله وساعده على هربه
 أو سببه له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .
 وإذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون
 العقوبة السجن .

وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

١٢٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على إنسان ويسمى في الإجراءات
 اللازمة لذلك بقصد معاوئته على الفرار من وجه القضاء يمازى بالعقوبات المدقونة في المادة السابقة
 بحسب الأحوال المبنية فيها .

١٢٤ - كل من مكن مقبوضاً عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سببه له في غير الأحوال
 السالفة يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين
 الى سبع فاذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الإعدام
 تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

١٢٥ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة
 من ثلاث سنين الى سبع .

١٢٦ - كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصاً تريد القبض عليه أو متهماً بمجناتية
 أو جنحة أو صادراً في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه
 القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون
 العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان منها بجرمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس .

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أخفاده .

(١) تطبيق المادة ١٢٦ من كل من أخفى جانيا على وجه العموم سواء كان قبض عليه ثم فر أو ما حوذاً بالقبض عليه أوجاراً بالبحث عنه متى كان المضي طالما بالجرمة فتطبيق على من يخفى جانيا كانت أمه مشاعاً بين الناس بواسطة الجرائد وكانت الحكومة تبحث عنه وهو عالم بجرمه (القض ٢٨ أغسطس ١٩١١ المجلد ١٣ ص ٥) .

(٢) من أم أركان المادة ١٢٦ عقوبات أن يكون المتهم عالماً بأن الشخص الذي أخفاه فريده القبض عليه أو منعه في جنائية أوجنته أو صدر في حقه أمر بالقبض عليه ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها بالقوة توفر هذا العلم والا كان المحاكم بطلاناً (القض ٦ فبراير ١٩٢٣ المجلد ٢٤ ص ١٣٨) .

١٢٦ مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢) - كل من علم بوقوع جنائية أو جنحة أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيا .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .

(١) تطبيق المادة ١٢٦ مكررة يعني أن يكون المتهم قصد إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء وذلك بتقديم معلومات كاذبة لأي موظف عيوني له حق التحقيق ولولم يتم التتبع فلا فتطبيق على من يعين الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة عن الجريمة وهو يعلم بعدم صحتها

بأن يقرر أنه كانت بحال الحادثة ورأى أحد المثيرين يهرب شخصاً آخر بتطبيق التهمة على المتهم والقول بأنه يشترط لتطبيق المادة حصول القرار بالقتل من وجه القضاء خطأ لأنه إن صح هذا الرأي كانت النتيجة عدم إمكان تطبيق المادة إلا بعد سقوط الجاني في إعاقة المثيرين المعنوية بمعنى المدة المذكورة أعلاه

الأجلى ويخرج من ذلك عدم تنفيذ القانون فضلا (القتض
٢٢ مارس ١٩١٣ المجبوبة ص ١٤ ص ١٣٥) .

(٢) تطبيق المادة ١٢٦ مكررة يكفى أن يكون المتهم
قصد إعاقة الجاني على القرار من وجه القضاء وذلك بتقديم
معلومات كاذبة لأى موظف عمومي له حق التحقيق ولو لم يتم
القرار فضلا كما كرتة محكمة القضا والإبرام في ٢٢ مارس
سنة ١٩١٣ (أسبوس استئنافا ٤ فبراير ١٩٠٤ المجبوبة
ص ١٦ ص ٨٢) .

(٣) ان المادة ١٢٦ مكررة قد أضيفت على المادة ١٣٦
التي بقيت نافذة المعمول لا يقصد تنقيح مرماها لأنه في هذه
الحالة كان يكفى فقط تعديل المادة الموجودة على العقوبة على
أفعال أخرى جديدة لم يكن سابقا عليها من قبل وهذا القصد
واضح جلي من المذكرة الإيضاحية المرفقة من ناظر الحفافية والتي
تحدد المعنى الرسمى لمشروع القانون حيث جاء فيها ان هذا
القانون يمكن من مناقشة الذين يصادرون المهرم الحقيق مع
يملون بجرمه على التمكن من القرار من وجه القضاء قبل محاكمته
وإذا كانت المادة ١٢٦ الأصلية كانت تعاقب من يساعد
شخصا مثيرنا أو مأمورا بالقبض عليه أو منها بمجانبة أوجهة
بدون الثبات مطلقا الى ما يكون من نتيجة الدعوى فالاصلاح
الذى قصده الشارع هو اذا مفاقية من يساعد شخصا لم يكن
مثيرنا أو مأمورا بالقبض عليه أو منها في جنابة أوجهة ولم
يضع الشارع أى تعديل للشروط اللازمة لتطبيق القانون ولا يصل
تلك المساعدة العقاب عليها مطلقا من نتيجة الدعوى الأصلية
المرفوعة على الشخص المساعد وريته عليه فان الجاني الذى تسير
اليه المادة ١٣٦ مكررة هو الشخص الذى يظن أنه مجرم
أو يجهل أن يكون مجرما وليس الشخص الذى يحكم عليه نهائيا
وإلا لكانت النتيجة أنه اذا طال إخفاء الجاني المساعد الى أن
يموت أو سقط جريمته بمعنى المدة ويشلو بذلك رفع الدعوى
عليه فإنه لا يمكن محاكمة من ساعده وكذلك اذا أمكن لمركب
الجرمة أن يخلص من جريمته بسبب من أسباب الإيابة أو موافق
العقاب وبذلك يكون غرض المادة ١٣٦ عقوبات مكررة
مناقبة كل من يرضع المواقى من حط في سبيل التحقيق القضاء
ولو لم يكن أحد منها دعيًا ويصرف النظر عن سرعة من سيسم
لهذه لأن هذه المواقى تسمى بمساعدة ماهرة أو مثيرنا لجاني

الحقيق وتحليل التحقيق والمباحث وتمنع أو تزوير توقيع العقاب
وأنه ولو أن جلسة مجلس شورى القوانين التي كانت مكلفة
بفحص المشروع كانت تقصد تطبيق تطبيق المادة على الحكم
نهائيا على الجاني وقد تقرر ناظر الحفافية أيضا أمامها أن معنى
لقطة جان هو في الواقع من حكم عليه نهائيا (مجلة الماهر
سنة ١٩١١ - ١٩١٢ ص ٤٦٢) إلا أن رأى اللجنة
استشارى بعض وأقوال الناظر أمامها ومناقشته معها ليس لها
أى صفة رسمية بل هي تفسر شخصى كراى أحد العلماء على خطاب
قضاى وليس لها قوة التفسير التى يلقى يصدر من الشارع نفسه
وهذا الرأى الذى صدر من الناظر من غير استناد أثناء مناقشة
لجانة لا يمكن أن يقتض كل القائمة الى لأجلها وضع القانون
وإذا كان هذا الرأى يصر من ضمن الأعمال التصديرية التي يمكن
أن تمنع فكرة الشارع إلا أنها ليس لها السلطة التي يفسرها لها
ويجب على الحاكم رفض تطبيق القانون اذا وجد تناقض واضح
بينه وبين الفرض الذى يقصده الشارع (أرى ويرى ورد بن ١
ص ٤٠) وبذلك لا يجوز الانصراف على المعنى الحرفى الذى
يستنجد من عبارة على حذبا اذا تناقضت مع مجازات أخرى
وخصوصا مع روح القانون وفصله بل يجب على القاضي أن
يبحث أولا فيما اذا كان الشارع قد أراد تغيير القانون أو لا وهل
أراد أن يأتى باصلاح فيه تستعمل فكرة بواسطة تعيين الظروف
التي كانت الباحث على ذلك الاصلاح والغاية التي كان يقصدها
واضح القانون الجديد - بلايول بن ١ ص ٨٨ - وأخيرا فان
القانون قد جعل على مقدم المساعدة وجود ما يملكه على الاعتقاد
بوجود جنابة أوجهة أحد الشروط الأساسية المكينة لجرمة
وأراد بذلك أن يستبعد حالة من كان سوتا بالشفقة الانسانية
أو لم يكن يعلم وليس لديه ما يجعله على الاعتقاد بوجع جنابة
أوجهة ويقدم على إيذاء شخص حارب أو يقدم معه معلومات
غير صحيحة ويجب إثبات هذا العلم في الحكم وإلا كان لاخيا
(القتض ٢٣ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢١٢) .

(٤) ان المادة ١٢٦ عقوبات تعاقب كل من أخصى
شخصا يزيد القبض عليه أو منها بمجانبة أوجهة أو صادرا
في حقه أمر بالقبض عليه أو أمانه على القرار من وجه القضاء
وهذه المساعدة لاسرة على إغواء جان جرمته الميكومة على إرغامه
على القرار أو فرأى الشارع التوجع في طريق إعلاء الجناة بكمية

هذه المعلومات لصالحه بل يمكن أن يعلم الشخص بوقوع جريمة أجنبية من شخص آخر وبين الجنائي على القرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة لا تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها (القضض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٨٣) .

(٧) ان المادة ١٢٦ مكررة عقوبات تطلب لطلب المتهم أن يكون ما حصل منه عملاً فعلياً لا عملياً (القضض ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢ ص ٤٢٥) .

(٨) ان المعلومات الكاذبة التي تقابل عليها المادة ١٢٦ عقوبات مكررة يجب أن تكون أمام جهة ذات سلطة في التحقيق - راجع حكم القضض في ٢٢ مارس ١٩١٣ في القضية بركة ٦٧٤ وقد جاء به " ان تقديم المعلومات الكاذبة يكون لأي موظف عمومي له حق التحقيق " فلا عقاب على من بلغ شيخ الخلف بمحاكمة قتل باجبارها قضاء ولمداد إذ ليس لصيغ الخلف سلطة في التحقيق ولأنه من رجال الضليعة القضائية كذلك يشترط بداية تطبيق المادة المذكورة أن يسمم الشاهد المشغول على الكذب لأنه لو عدل إلى تقرير الحق لما صدق عليه تعريف المادة " من أبدي معلومات غير صحيحة " ومن المبادئ الأساسية أن السدول إلى الحق غير من اتصادي حل الباطل سيما وأن الفرض الأساسي من وضع هذه المادة صيانة التحقيق من تضليل الشهود ولم يكن في النص القديم رادع لرددهم وعقابهم خلافاً للشهود أمام المحكمة فوضعت المادة ١٢٦ مكررة لمعاقبتهم ومن المتفق عليه أن الشاهد الكاذب لا يستحق العقاب إلا إذا سمع على شهادة الكاذبة حين قتل باب المرافعة (خاصة) اسالة قضا ١٧ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٨٢) .

(٩) إذا رفضت دعوى على متهمة بأنه مع طله بوقوع جريمة قتل قد أعان الجنائي على القرار من وجه القضاء طبقاً للمادة ١٢٦ مكررة فلا محل لطلب الحكم بصدور اختصاص محكمة الجلسع واختصاص محكمة الجنائيات التي تملك الفصل في جريمة القتل نفسها ولا يطلب الحكم بإيقاف الفصل في الجنبه حتى يستدرك الحكم في الجنائية لأن الجنبه وان كانت مرتبطة بالجنائية إلا أن هذا الارتباط مقصور على التحقيق فقط أما من جهة الأفعال في ذاتها فهي منفصلة من بعضها بحمام الاعتقال وتطبيق المادة ١٢٦ مكررة كما رأيت محكمة القضاء بالإلزام في حكمها .

تسمح بالوصول إلى اكتشاف الجرائم وتحقيقها والشور على قائلها فأضافت المادة ١٢٦ مكررة حيث قضى بعقاب كل من علم بجنائية أو جريمة وكان لديه ما يجعله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجنائي بأي طريقة على القرار من وجه القضاء إما بإبواه الجنائي أو باخفاء أدلة الجريمة أو بتضليل معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها ولم يشترط وجود اتهام أو قضاء أو أمر بالتعويض عليه والحكمة من وضع هذه المادة هو الضرب على أيدي الأشخاص الذين يعتمدون قول الزور أمام المحققين من رجال البوليس والنيابة لتضليلهم من أجل تخليص الجنائي لأنهم كانوا في مأمن من كل عقاب وهذا الأمر لا يأتي إلا في مبدأ كل واقعة وتقبل رفع الأمر إلى القضاء إذ أن نصوص القانون كافة بعقاب من شهد زوراً أمام القضاء ولا يقل أن الشارع الذي أراد التوسع في أحكام المادة ١٢٦ التي كانت تعاقب من أعان مجرد متهمة يقصد بلفظة الجنائي في المادة ١٢٦ مكررة من يحكم عليه نهائياً خصوصاً وأنه لا يأتي أحياناً محاكمة من بين هذا الجنائي بل القرار لأنه بقراره تنص المادة القانونية المسقطه للحق في إقامة الدعوى على من أعانته وتضيق القائمة من وضع المادة ١٢٦ مكررة (مطلعا استثنائياً ٢٠ أكتوبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ١٨) .

(٥) لا عقاب على من تقدم معلومات كاذبة أمام النيابة في جريمة وهو يعلم بعدم صحتها يقصد اخفاء أدلة الجنائية إذا حكم ببراءة المتهمة لأن الفرض من وضع المادة ١٢٦ مكررة هو معاقبة من يساعد الجنائي وهو يعلم بجريمته على التمكن من القرار من وجه القضاء ولفظة الجنائي الواردة في النص معناها الشخص الذي ثبتت ادانته بحكم قضائي وأما قبل الحكم فيسعى متهما وليس جانياً وما يتردهذا الضمير الصحيح المانعة التي جرت في مجلس الشورى عند نظر المشروع - راجع ملحق الوقائع الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩١٢ - فإذا حكم ببراءة المتهمة فإن المعلومات التي تعتمد لاثباته من وجه القضاء يفرض صحتها تكون قد تضمنت لشخص ثبت أنه غير جان (أصول استثنائياً ١٥ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٨٥) .

(٦) ان المادة ١٢٦ مكررة لا يستلزم حصول اتفاق بين من يقدم معلومات كاذبة وبين الجنائي الأصلي الذي تقدم

الترقيخ ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ يجب أن يكون قطع للنظر من الجناية وما تم فيها لأن المادة تعاقب كل من يضع الأوراق من مل في سبيل التحقيقات القضائية ولولم يكن أحد منهما وديما

ومع صرف النظر من مرة من سيمحكم عليه ومن احتال صدور الحكم بالعقوبة . (ليس ٩ يناير ١٩١٨ المبيعة من ٢٠ ص ٣٠) .

١٢٧ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .

الأهلية التي ليس في قانون العقوبات التي تحكم بمقتضا نص على محاكمة السرى الفارقه وسيتخذ يكون القضاء شاملا للجائس العسكرية وغيرها من الهيات التي لها حق المحاكمة والفصل (جريا الجزئية ١٥ مارس ١٩٢٠ المبيعة من ٢٣ ص ١٦١) .

إذا هرب عسكري من الجيش من الخدمة العسكرية وعند ما ضبطه المدة تمدي عليه التهمون وخلصوا السرى ما فان هذه الحادثة تدخل تحت المادة ١٢٧ عقوبات لا المادة ١٢٤ من قانون القربة الخاصة بتخليص شخص مطلوب لتجنيد ومنع لفظ القضاء هنا هو المتورل أمام البدالة أي المحاكمة أمام أي هيئة لها هذا الحق قانونا وليس معنى القضاء قضاء المحاكم

الباب التاسع

في فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة

١٢٨ - إذا صار فك ختم من الأختام الموضوعة لحفظ عمل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لإهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا إن كان هناك حراس .

١٢٩ - إذا كانت الأختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لثمن في جنابة أو لمحكوم عليه في جنابة يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

١٣٠ - كل من فك ختما من الأختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فإن كان الفاعل لذلك هو الحارس يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع ،

١٣١ - إذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعاً لأمر غير ماذر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً وإن كان الفاضل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

فأولاً بنقض الأحكام وهي أثناء قيامها بهذه المأمورية سلطة عومية مختصة ويستجيب من مجموع مواد الباب التاسع إن فك الاختتام معاقب عليه سواء كانت موضوع بناء على أمر صادر من جهة قضائية أو حكم قضائي صادر من إحدى المحاكم أو بناء على أمر قانوني صادر من إحدى جهات الحكومة ضمن دائرة اختصاصها (التقضى ١٤ يناير ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٦٠) .

يتضح من المقارنة بين المواد الواردة في الباب التاسع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن نص المادة ١٣١ من قانون العقوبات هو نص عام مطلق فيما يتعلق بنوع الاختتام التي تعاقب هذه المادة على فكها وذلك واضح جلياً من عبارة "الاختتام الموضوعة لأمر غير ماذر" الواردة فيها وبناء على ذلك تعاقب هذه المادة على فك ختم موضوع بأمر قضائي على اسطبل كان يديره المتهم سيما وإن النية العنصرية مكلفة

١٣٢ - إذا مرقرت أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أُلغيت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيهاً مصرياً .

(٢) يشترط تطبيق المادة ١٣٢ عقوبات أولاً أن يكون الاختلاف حاصلًا في أوراق أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة وثانياً أن تكون الأوراق أو السجلات المذكورة محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها وثالثاً أن يكون الاختلاف بسبب إهمال من كانت هذه الأشياء في عهده في الحراسة عليها ودفاتر حصر بصمة الاختتام هي سجلات متعلقة بالحكومة لأن القصد منها المصلحة العامة ولذلك تحفظ عقب انتهاء السجل فيها في دفاتر الخانات الحكومية فضلاً عن أنها مخضوعة بحكم المديرية أو المحافظة والمادة ٣ من لائحة تقاضى الاختتام الصادرة في ٤ يناير ١٨٩٤ تقسم على كل قاضيان يحفظ بطريقه دفاتر أمراً يخضع بحكم المديرية أو المحافظة لإثبات بصمة الاختتام التي يضعها فيه فإذا أهمل القاضى في المحافظة على الدفاتر حتى ترتب على ذلك فقد بعض أوراقه فإنه يقع تحت المادة ١٣٢ وأن كانت نص المادة ١٤٢ من القانون القديم التي حلت محلها تشترط بأنها لا تنطبق إلا على الموظفين الذين لم يهرتوا بمخاضهم من الحكومة إلا أن تعدل في تقرير الغرامة بالكيفية الزائدة في المادة

(١) لم تذكر المادة ١٣٢ عقوبات ما إذا كان الموكل بحفظ السجلات وفرداً موظف أو غير موظف ولكن بالاطلاع على المادة ١٤٢ من القانون القديم نص فيها على العقاب بالحبس وغرامة توازي مرتب جهر بما يفيد صراحة أن المقصود هو الموظف ذو المرتب والقانون الجديد لم يغير المادة إلا بما يخص العقاب حيث لم يذكر مطلقاً في القراءة مقسداً المرتب بل أطلقها ولم ينص شيء مطلقاً في التعليقات على سبب هذا التغيير أن كان المقصود منه هو إلحاق المادة على كل شخص توجد في عهده تلك الدفاتر أو السجلات أو مجرد تخزين في العقاب خال من كل غرض آخر وربما إن هذه المادة أخذت أصلاً من المادة ٢٥٤ من القانون الفرنسي وفيه خالية من كل قيد بل أدخل فيها الموقوف notaires لأهمية الأوراق المودعة لديهم وبقوة آخرين مما يفيد كل شخص موكل به حفظ الدفاتر أو السجلات لأهميتها فلا بد من إدخال المأذنين وم المكلفون بالمحافظة على هذه الدفاتر تحت نص المادة المذكورة لأن أهمية دفاتر المأذنين لا تنكر لصلتها بأمر حرمي عام وهو إثبات الزواج والطلاق (قاوس المخرجة ١٠ مارس ١٩٠٩ المجلد ١٠ ص ٢٨٢) .

بأعمال العمومية (حكمة منيا للفتح ١٧ أبريل ١٩٠٩
المجموعة ص ١٠ من ٢٠٨) .

قانون حكم القرض في ٢٧ سبتمبر ١٩١١ مادة ١٨١
في أن دفتر الختام ليس من الأوراق الرسمية .

الجديدة يدفع هذا الاعتراض خصوصا وأنه يظهر من روح
التشريع في القانون الجديد أنه رى الجبل الأشخاص المكلفين
بخدمة عمومية والموظفين وثنى المرتبات في درجة واحدة
في المسئولية وفي تكيف الجرائم التي تقع عليهم أثناء قيامهم

١٣٣ - وأما من سرق أو اختلس أو أظف شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس
فإن كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

١٣٤ - إذا حصل فك الاختام أو مرققة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين
لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتة .

١٣٥ - كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوصة أو مأموريها أو فتح مكتوبا من
المكاتيب المسلمة للبوصة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنبا مصرها
وبالعزل في الحالتين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها
تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفسدها أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين
المذكورتين .

(٣) إن الفرض من قنطى الموظفين والمأمورين الواردين
بالمادة ١٣٥ هم الرؤساء والمأمورين ويدخل في هذا المرسومين
كل العمال والخدمة أيضا كانت الوظيفة التي يشغلها المأمورين لأن
مبارة موظفين يتأهلها في النص الفرنسي Fonctionnaires
وصارة مأمورين يتأهلها فقط Agents وهذه الكلمة الأخيرة
متناها لخدمة أو العمال ويؤيد ذلك أن المادة ١٣٥ هذه
تقابل المادة ١٨٧ فرنسوى وقد قال جارسون أن قنطى
موظفين وخدمة يشملان جميع أرباب الوظائف رافق كانت
الوظائف أرخفية - ١٣٥ ص ٤٦١ - وبناء عليه فاقترش
المستخدم بالبوسة ريمان والوكيل في ضم الجوانب يدخل تحت
حكم هذه المادة (كما استثنى ١٦ أبريل ١٩١٤ المجموعة
ص ١٥ من ٢٤٥) .

(١) إن المادة ١٤٥ عقوبات - ١٣٥ جديد -
لا تعاقب من فتح تلغرافا بل تعاقب من أخفى تلغرافا أو أفسده
(القبض ٥ مارس ١٨٩٨ القضاء ص ٥ من ٢٢٢) .

(٢) لا يعاقب القانون على إنشاء التلغرافات الا اذا
حصل الانشاء بواسطة أحد موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات
أو مأموريها أو بواسطة أحد الأفراد بالاشتراك مع أحد هؤلاء
الموظفين أو المأمورين بالشرائط القانونية فينتج من ذلك أنه
إذا أخفى أحد الأفراد تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة
التلغرافات وكان وصوله اليه بغير واسطة الموظفين أو المأمورين
المذكورين أو بواسطة أحد من ذكرنا ولكن بغير طرق الاشتراك
القانونية فلا عقاب عليه (الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦
القضاء ص ٤ من ٥٣) .

الباب العاشر

في اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها دون حق

١٣٦ - كل من يتدخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

(٤) لا عقاب على من يفتي برء امرأة إلى مطلقها ولو كان هذا الرء غير جائز شرعاً ما كان ما حصل فيه هو مجرد إطاء ولم يتصف بصفة مأذون ولم يتدخل في وظيفة المأذون كان يقصد أو يعبر وثيقة أو ما شابه ذلك (النقض ٢٤ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٨٣) .

(٥) ان المأذنين مبنون من قبل الحكومة لتأدية عمل من أعمالها من حيث هي صاحبة السلطة العالية وتمتعهم على حسب المواد ١٦١ و ١٧٧ من لائحة المحاكم الشرعية والمادة ١٧٨ من تلك اللائحة قضت بمحاكمة من يتدخل في وظائفهم ومن ذلك جميعه يتضح أن هؤلاء الأشخاص هم موظفون أميريون (بلغة المراقبة ١٦ مارس ١٨٩٢ القضاء ص ١ ص ١٠٦) .

(١) الشخص الذي يجرى عقد زواج ويأخذ رسوماً عن ذلك قدرها عشرة قروش يعتبر أنه يتدخل في وظيفة أميرية بدون إذن (النقض ٣١ يناير ١٨٩٤ القضاء ص ١ ص ١٠٦) .

(٢) لا يعتبر أنه يتدخل في وظيفة مأذون الشرع من ياجر عقود زواج أو يطلق وهو من علماء الموثق بحرفتهم لأنه على حسب المادة ١٧٧ من لائحة المحاكم الشرعية يجوز للعلماء المذكورين أن يقدموا عقوداً مكتوبة وطلاق يكون العمل الذي أجراه المتهم له الحق فيه ولا عقاب عليه (النقض ١٣ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٧٥) .

(٣) القنوى المحطاة من شخص يهدم وتوقع طلاق مدعى به لا يعد تدخلًا في الوظائف الأميرية إذا لم يحمل الشخص نفسه مفتياً من قبيل الحكومة حال إحطائه القنوى بل أتى بصفته طاملاً فيما سئل عنه (النقض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٥٨) .

١٣٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

معها اعتراف الجريمة ولا شك ان هذه المادة لا تختلف سواء كانت الكسوة لموظفي حكومة أجنبية أو الحكومة المحلية وقد نص على ذلك في تعليقات دارلوز على قانون العقوبات في شرح المادة ٢٥٩ عقوبات فرنساوى ص ٣٤٧ ن ٣٣ (ملحقاً الجزئية ٢٣ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥٣) .

تمضى الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ يعاقب من لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة مطلق الكسوة يشمل الخامة بموظفي الحكومات الأجنبية لمعوم للنص لأن الغرض من هذه المادة هو منع الأسياب الموصلة لارتكاب الجرائم بالقرى بزي يمنح صاحبه بعض حقوق ليست له فيقبل

الباب الحادى عشر - فى الجنح المتعلقة بالأديان

١٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا :

(أولا) كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالصف أو التهديد .

(ثانيا) كل من حرب أو كسر أو ألتف أو دفس مبانى معنة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أنزلها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

(ثالثا) كل من أتلهك حرمة القبور أو الجبانات أو دسها .

(٢) ان كان القمل تحلا باحترام الواجب على كل فرد نحو الموق فانه يصد بلا شك تدنيسا ولا زوم ليحت هنا عن قصد القامل لأنه يكتفى لاثبات تدنيس القبور ان يكون القمل فى حد ذاته من الأحوال الدنسة ويكون قد حصل بإرادة القامل (الاستئناف ٢١ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ٢ ص ٤٤٢) .

(٣) إن المادة ١٣٨ تحى الجبانات المصرح بالدفن فيها ما دام الدفن مستمرا فيها سواء أهدت لهذا الغرض من الحكومة أو من أحد الأفراد لجلها بجافة عرمية . كذلك الجبانات غير المصرح بالدفن فيها ما دامت حافظة لملها وتظهر أنها ما أشئت عليه من المقابر ظهورا لا يقبل الشك أما اذا أهمل أمرها حتى درست زلاكت ملها وصارت أرضا سودا فلا يمكن تطبيق المادة المذكورة على الاضضاء عليها (قنا استئنافا ٢٢ سبتمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ ص ٥٥) .

(١) إن القصد الجناى ليس ضروريا فى تهمة انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها ويكفى أن القمل الماتى السبب لانتهاك يكون حصل بإرادة القامل ويرضه - تطبيق دالوز ن ٥٤ - وليس من الضروري أن يكون السبل واقعا ماديا على الجشة أو الخيرة مباشرة لأن ذلك المبدأ وان كانت صحيحا بالنسبة لتفسير القانون الفرنسارى إلا أنه غير صحيح بالنسبة لتفسير القانون الأهل لأن القمل المصرى أحال فى التطبيق على المادة ١٣٨ على المواد ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان وقد ورد فى هذه المادة الأخيرة أن كل من ارتكب تمديا على أى مدفن بقصد أن يمس إحساس أى شخص أو مع طله أن ذلك يمتثل أنت يمس إحساس أى شخص يعاقب بالحبس الخ وبناء عليه يكون مرتكباً بخرمة انتهاك حرمة القبور الشخص اذى يزنى بامرأة فى حوش مدفن لأن ذلك يمس إحساس أقارب الموق المدفونين فى القبرة (القض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٣١) .

١٣٩ - يعاقب بتلك العقوبات على كل تصد يقع بأحدى الطرق المينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠

على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شعائرها علنا اذا حترف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليفترج عليه الحضور .

(١) لا تخد المادة ١٣٩ أنت الصلى على الأديان لا يقع إلا بأحدى الطريقتين المذكورتين فيها فقط بل الذى يؤخذ من الاطلاع على تلك المادة بأنها كلها أن قصد الشارع العقاب على كل تعد يحصل بطريقة ملية (التقضى ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٩٤) .

(٢) إن المادة ١٣٩ عقوبات قضت صراحة بعقاب من يتعدى على أحد الأديان في حالتين خصوصيتين الأولى طبع أو نشر كتاب مقدس مع تحريفه عمدا والثانية تخليد احتفال ديني ولا يؤخذ من هذه المادة ويعوب العقاب على كل تعد خارج

من حالتين الخاليتين لأن ذكرهما يفيد الحصر ويمنع الاطلاق وكل تفسير يخالف ذلك من شأنه الجرح على الفكر وحرية الانتقاد فلا عقاب على من نشر كتابا في آداب الكنيسة الكاثوليكية ولم يحرف فيه قصور اللاهوت الأدي بل جاء فيه خطأ في تفسير بعض هذه النصوص من صعوبة فهمها عليه أو من تقصده لمعتده كما هو شأن رجال كل دين عادة خصوصا إذا كان الباعث على وضع الكتاب ونشره هو الدفاع والرد على رسائل وضعها الكاثوليك من قبل فان ذلك يدل على أن فرض الجسم هو المباحة والمناظرة التي لم يصحبها سوء النية (مصر استئنافا ١٠ ديسمبر ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٣ ص ٢٨) .

الباب الثانى عشر

في إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية

١٤٠ - كل من أتلف أو هدم أو نرب أحد المباني أو الآثار المخصصة للثق العام أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء .

الباب الثالث عشر

في تعطيل المخابرات التلغرافية أو التليفونية وفي تعطيل النقل

بواسطة السكك الحديدية

١٤١ - كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلف شيئا من آلاتها سواء باماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض .

١٤٢ - كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من المدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الزائفة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بإلزامه بالتعويض عن الخسارة .

١٤٣ - كل من ألتف في زمن هياج أو فترة خطأ من الخطوط التلفرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة ولو للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الإيجابية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا توصيل خط تلفرافى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن إلزامه بجبر الحساسة المترتبة على فعله المذكور .

١٤٤ - تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

١٤٥ - كل من عطل عمدا سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال إشارات كاذبة أو إلقاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل فى القضبان وحواملها أو نزع الخواير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

نص المادة ١٥٢ حرف ألف المعدلة بذكر بند ٤ نوفمبر ١٨٩٨
مادة ١٤٥ جديد (مصر ج ٢٥ أ ٢٥ أ ١٩٠٤ و تأييد
من الاستئناف المجموعة ص ٩ ص ٧٣) .

إن إيقاف القطار هو من الجنايات التى يكون القصد الجانى
متمثرا فيها بذاته بمجرد حصول الإيقاف لأى سبب كانت
ما لم يكن القصد من الإيقاف منع الخطر وتقع الواقعة تحت

١٤٦ - إذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبها بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

١٤٧ - كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه إلحاق الإغصاف للذين به فى الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

(١) لأجل تطبيق المادة ١٥٢ قديم حرف د لا يجب
أن يكون القطار كاملا بل يعاقب أيضا من يمرض خطير الأشخاص
الموجودين فى قاطره وحدها لأن الظاهر من نص القانون أن
غرض حماية كل شخص راكب فى قطار من قطارات السكة الحديدية
والقاطرة تعد قطارا أيضا لأن فيها أشخاصا يعنى القانون طبيا
بالحفاظ علىهم ولا تقل عناية بهم من عناية بالركاب (القبض
١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ١٥٦) .

عمد فى حصول حادث بقطار من قطارات السكة الحديدية بدون
أن يحصل قرقا يريد أن يكون القطار سائرا على تلك السكة
الحديدية بقوة البخار وبين أن يكون سائرا عليها بقوة الكهرباء
وقصد من هذه المادة المحافظة على الأرواح والأموال من
كل حادث يحصل لتلك القطارات على اختلاف أنواعها ويكون
من شأنه إلحاق الإغصاف للذين بها فى الخطر وطبعه فيدخل فى هذه
القطارات قطارات ترام الجزيرة (الجزيرة الجزئية ٢١ مايو ١٩٠٥
المجموعة ص ٧ ص ٥٣) .

(٢) إن الشارع المصرى قضى بمعاينة كل من تسبب بغير

الباب الرابع عشر

في الجنح والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

١٤٨ - كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنحة أو جناية وترتب على إغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجناية بالفعل يمتد مشاركا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقر لها سواء كان الإغراء واقعا بإية أو مقالات أو ضياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تبريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان التحريض بواسطة إعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعترضة لنظر العامة .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في فعل الجنابة فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون .

ولو كان فيها عدد كثير من الناس (جيبا ١٥ فبراير ١٩٠٣
المجموعة ص ٤ ص ٢٦) .

(٤) السجن في حد ذاته محل عمومي وإنما تابع لشروط
مخصوصة خاصة بإدارته ونظامه وضبط المسجونين به ولكنه معد
للدخول ونزوح كثير من الموقوفين وبداخله بعض الناس للزيارة
وشروط الإذن في الدخول لا يمنع منه العمومية الموصوف بها
(الاستئناف ١٤ يونيو ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ١٠٧) .

(٥) تعتبر أودة الأمور محلا خصوصيا إذا لم يكن بها
أحد سواء لم يكن يشغل وقت الواقعة خصوصا وأن هذا
المكان ليس معدا لدخول الناس فيه بسبب وبلا سبب فالسبب
الذي يحصل فيها من فرد لأخر يعتبر مخالفة طبقا للمادة ٣٤٧
حقوبات (الاستئناف استئنافا ١١ يونيو ١٩١١ المجموعة
ص ١٣ ص ٢٠) .

(٦) المثل العمومي إما أن يكون بطبيعته محلا عموميا
كالكأورح أو بسبب تخصيصه لأن يكون محلا عموميا كالمطابع
أو بالتصادف كالمثل الخصوصي الذي يلجأ لاجتماع عمومي
وكل المحلات المخصوصة يسمح أن تصبح محلات عمومية إذا
وجد فيها اجتماع عمومي بالتصادف لفترة السدة ولو كانت معدة
لحضور بعض أصحاب الأشغال والأعمال القضائية والإدارية
لا يصبح محلا وحده اعتبارها محلا عموميا إلا إذا اجتمع فيها
جمعة كبيرة على وجه المصادفة - دالوز بكلمة ١٣ د ص ٣٢٤

(١) يعتبر أن القذف حصل طئا إذا صدر من القاذف
في محل عمومي بصوت يسمعه الموجودون قريبا من الحكم فإن
الكلام بهذه الصفة يدخل في معنى كلمة مقالات الواردة
في المادة ١٤٨ عقوبات وعبرة السكة الحديدية من المحلات
العمومية (القضاء ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٥) .

(٣) القذف الذي يحصل في فرج محل الحريم يعدا صلا
في محل عمومي لأن كل اجتماع يحصل في محل خصوصي يعتبر
عموميا إذا كانت الدخول فيه مباحا بمقتضى عوائد محلية
والاجتماعات التي تحدث في الأفراس بالقطر المصري تعتبر ولا شك
مجموعات ومحافل عمومية بحسب عوائد الأهل وطبائعهم
(القضاء ١ يناير ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٢٢) .

(٣) من شروط السبب المخالف عليه المادة ٢٨١ - ٢٦٥
جديد - العلانية حتى يكون لسبب النتيجة المخدشة للأدب التي
لا حظها القانون عند تشديد العقاب على من يقع منه سبب بهذه
الكيفية ولغرض السلاطة يجب أن يكون السبب في محل عمومي
كشارع عمومي أو ناد عمومي وما شاكلها من المحلات التي
لا تهدد فيها على الجمهور وبمباراة أخرى لا يوجد ما يمنع الجمهور من
الدخول فيها كمنها شاء في أي وقت أراد فلا يدخل فيها المحلات
التي لأحد الأفراد وبقي المحلات المخصوصة التي يستعملها
صاحبها فيها شاء ويستعمل فيها من شاء ويرفض من شاء وبمباراة
أخرى المحلات المطلق الوجود فيها على إرادة صاحبها كالمثيرة

ن ٤٦٥ وباروز ج ٢ ص ٥٠١ ن ٥٨٣ (أبواب ٧ سبب ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ن ١٠١) .

(٧) لا يمكن تطبيق المادتين ١٤٨ و ٢٦٥ القول في الحكم أن القذف حصل في محل عمومي على مسع من جملة أناس بل يجب أن يبين في الحكم محل الاجتماع لعمدة ما إذا كان المخلط عاماً أو خاصاً (القتض ٣ مارس ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٣٩٣) .

(٨) إن مجرد طبع الأوراق المنقضة القذف لا يفيء بذاته حصول النشر والقذف يجب أن لا يقتصر الحكم على ذكر حصول الطبع بل يبين حصول النشر فعلاً (القتض ٦ مايو ١٩١١ المجبوبة ص ١٢ ص ٢٣٧) .

(٩) إن المادة ٢٧٧ عقوبات - ٢٦١ جديد - جعلت النشر بواسطة إحدى الطرق الميعة بالمادة ١٥٣ - ١٤٨ جديد - أحد أركان جريمة القذف وبالطريق الميعة هذه المكافئة حصول الأمر في محل أو محفل عمومي إذا كان بكتابة مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو عرضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية إلى آخر ما جاء بها وقد قيدت تلك المادة الكتابة والمطبوعات المختارة من شروط النشر بأن يكون بيع منها أو عرضت للبيع في محلات أو محافل عامة كما سبق وذكر علماء القوانين للفرشادية عند تكلمهم عن مواد قانونهم المقابلة لهذه المادة والآتية بهذه الشروط أيضاً أن النشر لا يوجد بمجرد الكتابة أو الطبع بل لا يفيء وجوده ولا يفتقر حصوله ليكون أحد أركان جريمة القذف إلا إذا توفرت فيه إحدى الشروط المنصوص فيها في مادة القانون المصري ثم انهم عند تكلمهم على التوزيع وما فيه قروها أيضاً أن التوزيع لا يكون قانونياً مفيداً إلا إذا حصل قصد نشر القذف وإعلانه لأن القذف كجائز الجرائم لا يعتبر جريمة إلا متى وجد قصد ارتكابه وبنوا على هذه القواعد أن الشخص إذا قدم عدة نسخ من ورقة مشتتة على أمور من التي نص قانون العقوبات على اعتبارها قلداً إلى رؤساء مصالح يعتقد أنهم مخصصون بنظرهم من تلك الأوراق واستعمال الطرق القانونية وتوقيع العقاب ولو كانوا في قس الأمر غير مختصين - كما إذا تقدمت الشرطة لوكيل دولة برهانيا في مصر - فلا يفيء هذا التقدم توزيعاً معتبراً أنه من طرق النشر المنصوص عليها وبالأخص إذا كانت

الورقة كتبت أو طبعت ولقدت بقصد الفسوق مما اشتملت عليه من الأمور التي تفتق بنفسها ويترتب أنها أضرت به ويقتضد أن من قدت اليهم من خصائص وملائمهم النظر في شكواه ونصل غللاته كما سبق فانه لا يعتبر توزيعاً ومن عدم التوزيع انتهى النشر ومتى انتهى النشر فلا وجود لجريمة القذف بل ولا يعتبر إخباراً بسوء قصد إلا إذا حققت جهة الاختصاص ما اشتملت عليه هذه الورقة وظاهر أنه واضح سوء قصده (القتض ٢ مارس ١٨٩٣ الحقوق ص ٩ ص ٢٥) .

(١٠) إن عبارة الكتابات الموزعة يجب أن تفهم بمعنى واسع جداً ولا كانت النتيجة عدم توقيع عقوبة مطلقاً أو الحكم بشقوة تافهة جداً تكون قرأ من مدعها على وقائع جديدة هي في الواقع خاطئة جداً ومنشأها اثبتت والربا ولا سيما لأن القاطنين يرسلون كتاباتهم المتاراليا إلى عدد قليل من الأشخاص فينتشرون منهم واحداً أو أكثر من الذين يهم المخبئ عليه قبل كل شيء. أن يكون مختراً عنهم وليس من اللازم حتماً أن يحصل البيع أو التوزيع طناً - كما يقول سرفيه ونيل في شرح قانون العقوبات الليبي ج ٣ ص ٢١٦ - بل أن فعل البيع أو التوزيع بحسب ذاته هو المكون للنشر والعلانية ومن جهة أخرى وطبقاً لأحد معاني كلمة « توزيع » التي كثيراً ما تستعمل من باب الترادف بمعنى « التخصيص أو التسليم » بدون أن يفتح منها فكرة إعادة العمل أو تكراره فإن الأحكام القضائية والمذاهب العلمية قررت مراراً بأنه يجوز وجود « التوزيع » بالمعنى المراد به بقانون العقوبات حتى ولو لم يكن هناك سوى « كتابة واحدة قد تسلمت إلى شخص واحد » - راجع بنوع خاص الحكم الصادر من محكمة برنكل في ٣ فبراير ١٨٤٢ بآزيركي ١٨٤٢ ص ٢ ن ٥٤ وسك ٢١ أكتوبر ١٨٦٥ بآزيركي ١٨٦٦ ص ٢٧٢ وانظر كذلك كتاب قاروجيت في الجرائم السياسية بن ١ ص ٢١٠ - وهي قضيت تلك الفتنة بمناعها هذا الصريح فانه يجب معرفة ما إذا كان تسليم كتابة واحدة يعتبر في الواقع بسبب الوضوء اللازم وجوده حتماً أو لظروف أخرى تغير من ملامح الشخص الأمر الذي يفيء في نظر القانون « نشر حقيقياً » لأن النشر يجوز تصور وجوده تماماً من كان فريق فقط من الأشخاص قد أخذ علناً بذلك الخبر - حكم قض وبارمز فرسا ٢٤ مايو ١٨٨٤ مجلة القانون ١٨٨٤ ص ٥٠٩ - وانه وإن كانت

١٤٨ عقوبات (القض ١٥ يناير ١٩١٦ الشرائع ص ٣
ص ٣٤٥) .

(١٢) الكلمات "إساءة أو صياح أو مقالات" تشمل جميع الظواهر الفحشاء التي تتجس من الطلاق الإنساني وبناء على ذلك فإن الحديث البسيط يدخل ضمنها أيضا إذا كان كلمة مقالات بنوع خاص لا تقتضي مطلقا بأن يكون للقال صفة الخطابة بل تضي فقط الألفاظ التي قيلت بلا تمييز بين التي يقال أثناء حديث بين شخص وساميه أو التي ترويه جهارا من شخص إلى جمهور والبلانية المطلوبة قانونا هي التي وصفت بكلمات "محل أو محفل عومي" لأن المحفل العلوي يستوجب وجود جملة أشخاص وأما المحل العلوي فإنه وحده يكفي لوجود البلانية المطلوبة لأن الألفاظ التي يقال في محفل عومي يجوز دائما معابها من المارين به (القض أول فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٨٢) .

(١٣) إن كلمة مقالات الواردة بالمادة ١٤٨ عقوبات تطلق على كل لفظ يتعلق باللسان تقتل انطباعه وضررها من الكلام فالتقوى عبارات تأتي الآداب وحسن الأخلاق في محل عومي على مسمع من الحاضرين يعاقب عليه بالمادتين ١٤٨ و ١٥٥ ولو لم يكن على نسق خطابة بل بصفة مكاملة (القض ٢٧ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ١١١) .

(١٤) يلحق الحكم الصادر بعقوبة بتهمة تلف على إذا لم يذكر في الحكم طريقة العلانية التي استعملت لقرى محكمة التقض إذا كانت من ضمن الطرق الواردة في المادة ١٤٨ عقوبات الخامة بالعلانية أم لا (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٢) .

الأحكام الفرنسية قررت حقيقة بأن لا يوجد تلف متى كانت الكتابة موزعة مرا - قض فرنسا ٢٢ أكتوبر ١٨٩٧ مجلة القانون ١٨٩٨ ص ٤١ - إلا أن صفة السرية هي من المسائل المتعلقة بالموضوع كما قرر ذلك حكم محكمة يودج الاستثنائية في أول أغسطس ١٨٨٣ الذي نص على أن الشكوى المقدمة من أحد الموظفين إلى رئيسه الإداري لا يمكن اعتبارها سرية لأن الموظف المشار إليه سيكلف من رؤسائه بتقديم الإيضاحات عنها وأنه إذا كان الأشخاص القتين وزعت عليهم الكتابة مزينا قانونا يحفظ السر من الأحرار المستعدة فيها فإن هذه المسألة لا أهمية لها - قض بلجيكا ٥ يناير ١٨٨٧ بإذيكريز ١٨٨٧ ص ١ ص ٤٢ - لأن القانون لا يميز بين الأشخاص القتين تحصلهم الكتابة ما دام التوزيع قد حصل ولأن هذا الطرف لا يمكنه من جهة أخرى أن يمنع فلا إدامة السر - محكمة برنسل ٢ فبراير ١٨٨٢ بإذيكريز ١٨٨٢ ص ٢ ص ١٠١ - وعليه فإن عريضة الاستئناف التي تحرر من أصل وصورة واحدة على الأقل وتضمن أن القاضي الابتدائي رأى أنوارا في الحكم المحقق ثم ترسل الصورة إلى الخصم حتما بواسطة أحد المحضرين ثم يودج الأصل ضمن أوراق القضية ويطلع عليها حتما القضاء والمحامون وكتاب المحكمة والذي يمكن تلاوته بجملة طينة ومحرره يخطر ويطلع ذلك قريبا فإن تلك العريضة تعتبر بلا نزاع من نوع « التوزيع العلني » بمناه القانون وتكون الواقعة قلما معاقبا عليه (القض ٦ يونيو ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ٣٣) .

(١١) بناء على أسباب حكم التقض في ٦ يونيو ١٩١٤ فإن وضع أسباب التلف في روة التكليف بالحضور الملفة على يد محضر يعتبر بمثابة التوزيع العلني بالمه الوارد في المادة

١٤٩ - كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترب على تحريره أي نتيجة يعاقب بالحبس .

١٥٠ - كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها مبوءا كان بواسطة إحدى الطرق المتفد كرها أو بواسطة

اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو إلباعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

تمثلت بمقتضى قانون نمره ٣٢ في ٢ أكتوبر ١٩٢٢ كالآتى :

كل من تطاول على مسند الملكية المصرية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع في أى محل أو غير ذلك من طرق العلانية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

ومن ثم لا يعد تطاولا على مسند الخديوية فضلا عن ذلك فان التطاول على مسند الخديوية لا يكون إلا بتقد حكومة مصر بشكها المعروف من جهة كونها خديوية . ولا حاجة لتتويه اذا بأن طريق الحكم فى «مسند الخديوية» آخر والمحكمه متا للالتباس ترى الصريح بأن التداء بالقول «ليست» ونحوه انما يعاقب عليه اذا صرف الى شخص معين أو أشار الى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنتج من الظروف وقرائن الأحوال لبيان درجة المشغولية ومقدار الإهانة التى قد تلحق التبر من مثل ذلك التداء (مصر استقلتها ١٢ مايو ١٩٠٩ الحقوق ص ٢٤ و ١٣٧) .

(٣) . ان «مسند الخديوية المصرية» هو شكل الحكومة في مصر نظامها المعروف من جهة كونها خديوية أى إمارة بمثابة ذات استقلال داخل فالطاول عليه يكون بتقد هذا النظام كالصريح بإرادة رجل مصر ولاية ثانية بالتنازل عما تاتيه من الاتيازات الداخلية التى لا تعتبر حكومتها خديوية إلا بها وهذا تطاول على مسند الخديوية بالحق القانون والحق في نظام حقوق الوراثة في الخديوية المصرية يكون إما بإذكار حق الإمارة على الجالس على عرشها وإما بإذكار هذا الحق على العائلة الحاكمة كلها بدعوة الأمة الى إرسال الوفود الى الحاكم الموقعة على معاهدة لنزول لإجبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد غير مصرى . الجلس فان في ذلك دعوى لالة لإجتماع الملك من الحضرة الخديوية وما تلقاها بسلفه في عائلة أخرى فهو طعن ظاهر في حقوق الوراثة . وأما حقوق الحضرة الخديوية فيها ما هو مدون في القرارات الشاهانية ومنها ما هو من مستزادات

(١) المقصود بمسند الملكية هو كرامة الملك أى ذلك المقام الأسمى في نظام البلد المثل لشخصية الأمة والطاول المخصوص عليه بالمادة ١٥٠ عقوبات المسندة بقانون نمره ٣٢ سنة ١٩٢٢ هو كل ما من شأنه أن يمس كرامة الملكية بحيث يهين احترام الناس لها أو يقلل من هيبتها وقودها الأدبي بين الشعب والحاكم سلطة تقديرها بعد تطاولا وما لا يعد حسب الظروف والأحوال وظاهر من مقارنة المادة ١٥٠ بالمادة ١٥٦ عقوبات أن التطاول على مسند الملكية هو غير الجلب في حق الذات الملكية والقرض من المادة الأولى لو ليس التصدى على شخص الملك بل صيانة نظام البلد السياسي من القوض ومنع الفتنة فأشهار صورة الخديوى السابق والظروف بها طنا وهو لا يزال طامعا في العرش يثير الفتنة لما فيه من إظهار الولاء له والتسليم بحكمه فيقع تحت المادة ١٥٠ ويستفاد القصد الجلبى حقا من الوقائع الحادية المذكورة بقرينة (الفتية ٤ نوفمبر ١٩٢٣ المجموعة ص ٢٦ و ١١٦) .

(٢) ان التداء في مظاهرة بالقول «ليست حكم الفرد» لايتم تطاولا على مسند الخديوية المصرية لأنه تداء عام ومهم ولا قصد به حكومة مخصوصة فهو من قبيل الهداء على حكومة يستبد بأمر الرعية فيها رجل واحد يصرف في شؤونها التصرف المطلق فالقصد الجلبى هنا مدموم ومن جهة أخرى فان تروع هذه الحكومة لا وجود له بمصر ولا يمكن أن يوجد فيها خليفة الزمان برأى على تيار التقدم العصرى خصوصا وان القوانين في مصر لا تصدر إلا بعد أخذ رأى مجلس الشورى وموافقة مجلس الشورى عليه فهو تداء لا ينطبق بالكلية على حكومة مصر

يعاقب من يعيب في حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصاً إذا لوحظ أن المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب في حق أحد أعضاء العائلة الخديوية . وثالثاً لأن العيب في حق جلالة السلطان داخل عقابه في المادة ١٥٧ عقوبات لأن حكومة جلالة في نظر الشارع المصري وقت وضع قانون داخلي تعتبر أجنبية عن حكومة مصر بصفتها ذات استقلال داخلي وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التي للدولة المصرية على مصر وبوجه من الرجوع على أنه لو كان في الأمر محل للاعتراض فلا يخفى يمنع من إطلاق صفة « ولي الأمر » الواردة في المادة ١٥٦ على جلالة السلطان وسمر الخديوي بما (السبلة زينب ١٥ أبريل ١٩٠٩ المحرق ص ٢٤ ص ١٠٥) .

قانون مادة ١٥٦ .

العرش الخديوي كالمركز المخصص لصاحب هذا العرش وأما سلطتها فالمراد بها قودها وإذا فُكِلَ تمرير شيء من ذلك يكون ملماً على حقوق الحضرة الخديوية وسلطتها وأما العيب في حق ذات ولي الأمر فلا يمكن وضع تعريف جامع له ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا القفظ عام يصدق على كل أمر يؤدي الكرامة أو يمس بالإحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تمريراً أو تليفاً وسواء كان راجعاً إلى حالته الشخصية أو إلى حياته العمومية . ولا وجه للقول بأن المراد بولي الأمر هو جلالة السلطان وسدماً أولاً لأن هذه الصفة أطلقت في حرف هذه البلاد على حاكمها الشرعي وهو سمر الأمير ولا شك في أن الشارع قد جرى على هذا الحرف وثانياً لأنه إذا عرفت هذه الصفة إلى جلالة السلطان وحده قلنا يوجد في القانون نص

١٥١ — من حرّض الناس بإحدى الطرق المبينة آنفاً على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها أو على الازدراء بها بغزائه أيضاً الجلبس مدة لاتزيد عن سنتين أو غرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصري .

ألقيت بقانون نمرة ٣٧ في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ وأستفيض عنها بالآتي :

يعاقب بالسجن لمدة لاتتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية وذلك باستعمال إحدى الطرق المبينة في المادة السابقة :

(أولاً) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرّر في القطر المصري أو على الازدراء به .

(ثانياً) نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

(ثالثاً) تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجّع بطريق المساعدة المادية أو المسالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة جريمة أو نشرة دورية تحكم المحكمة في حالة الادانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة أشهر .

وفي حالة العود إلى ارتكاب جريمة مماثلة لما في مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الأول تنقز المحكمة الناعها نهائياً .

وللمحكمة أيضاً أن تأمر بالقتال المطبوعة اقوالاً مؤقتاً أو نهائياً إذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك .

بنس المادة ١٦٠ عقوبات التي تعاقب من وقعت منه اذاعة في حق الحيات النظامية التي تشمل بلاويب الجلمية التثريعية ومجلس المديرات (القتض ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ المجهوسة ص ٢٣ ص ٨٢) .

(٢) ان المادة ١٥١ عقوبات - الملقاة - مأخوذة من المادة ٤ من القانون القرضي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٢٢ وقد قرر بتأسيس المقرض هذا القانون بأن الوزارة في مجموعها هي الحكومة المقصودة بالمادة الرابعة السابقة الذكر وذهب الى أكثر من ذلك حتى اعتبر أن التريض على كراهة وزير واحد مقفدا عن هيئة الوزارة بدخل تحت شخص الماخذة لكثرة وأخذت الحاكم القرضية بهذا الرأي - القرض القرضي ١١ يونيو ١٨٣١ دالوزج ٣٦ ص ٥٣٢ - ٥٦٥ - والقول بأن الوزارة وحدها ليست الحكومة يدعي أنها ما هي إلا فرع من فروع الحكومة قول لاقية له لأنه اذا جازت هذه الملاحظة في الوقت الحاضر في بلد مثل فرنسا فهي غير جائزة في مصر لأن الوزارة هنا هي الهيئة الوحيدة التي يمينها مولانا السلطان وتسلم زمام الحكم بدوت اشترك لأى هيئة أخرى معها لاقية الآن فرميا بالغاية بصر تهرضا على كراهة الحكومة والازدراء بها (أسوط الجرمية ١٥ يونيو ١٩٢١ المجهوسة ص ٢٢ ص ١٤٤ وتأييد من الاستئناف في ٢٨ يوليو ١٩٢١ ون القرض في ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ المذكور قبل) .

(١) بمقتضى الخطاب الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ من المغنوره اسماعيل الى المرحوم نور بارباشا قد تقرر إعطاء الوزارة السلطة في إدارة البلاد ويصدق على الأمر على قراراتها بالأطية وهذه السلطة جامعة عامة إذ أن القطر غير متبع بجهة نائية تامة السلطة وهذا ما يجعل الوزارة تجمع في أيديها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مما يعد ذلك لم يحصل أى تعديل في اختصاصات مجلس النظار والقانون النفاى الصادر في ١ يوليو سنة ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية لم يقصد تكليف هذه الجمعية بالأشراك مع مجلس النظار في إدارة أمور البلاد بل الفرض الوحيد من إنشائها هو ترتيب طريقة يجرى عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح وضع القوانين لكن تردد استضافة الحكومة أى مجلس النظار عن فنى قبل من أراء هذه الهيئة الجديدة ومفترحاتها فبا يتلقى بإدارة الشؤون الداخلية في القطر ولا يستنتج من أن لها سلطة تقرير أموال ومصادف جديدة أنها يجب اعتبارها من فروع الحكومة ولا لكان لها أن تشارك الحكومة في السلطة التنفيذية الحاضرة لها وهذا الأمر لا يتفق مطلقا مع مركز الهيئات النابية من أى نوع كانت ويقال مثل ذلك أيضا على مجالس المديرات ويستنتج من ذلك أن مجلس الوزراء هو الذى يهده إدارة شؤون البلاد مع تصديق ولي الأمر وبناء على ذلك تكونت الوزارة هي الحكومة المترو عنها بالمادة ١٥١ عقوبات - الملقاة - وهذا التفسير يميزه ما ورد

١٥٢ - كل من حرّض العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج من الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدّة لا تزيد عن سنتين .

١٥٣ - كل من سعى بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومى بتحريره فيه على بغض طائفة أو حملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدّة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصرى .

١٥٤ - من حرّض غيره بإحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاتقياد للقوانين أو حسن أمرا من الأمور التي تعدّ جنائية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدّة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصرى .

لصاحب الكتاب لأجل طبعها فيه فاقدا بذلك تروجه ويطبع الكتاب فضلا عنه هذه المعلقة وينشر على الباعة (جنابات مصر ١٢ يناير ١٩١٠ الحقوق ص ٢٦ ص ٢١) .

(١) يعاقب بمقتضى المادة ١٥٤ من قانون العقوبات من يك مقلّة في تهرينذ وندح كتاب يشتمل على تصائد شرعية يضمن بعضها أمورا يعاقب عليها القانون ويسلمها

(٣) تقرر محكمة القضا والإيرام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ أن الفرض الجنائي الجزية التمييزية يتوقف إذا حسن المتهم عمدا من غير أن يكون غرضه تمييز الأشخاص الآخرين على ارتكاب جريمة لأن المدح يمكن حقيقة أن يؤدي مرضا إلى تمييز وأحيانا يكون هذا التمييز العرضي هو الفرض الذي يقصده الفاعل ولكن القانون لم يشترط وجود هذا الفرض الخاص لوجود الجزية إذ أنها تحصل بطريق المدح عمدا لتبرير أو تبريج الأفعال السالفة ولكنها تمنع عمدا إلى تبريج في القوس إذ أن هذه الوقائع في ذاتها من شأنها أن تساعد على إيجاد جنائية أو جرمية جديدة يقطع النظر عن الباحث لقائل ومن الفرض الذي يسمى إليه (القضا ١١ مارس ١٩١١ المجلد ١٢ ص ١٧٥).

(٤) إن وضع شخص في إحدى مرارتي مستترحة موصلة مصفرة لمحكم عليه في قتل سياسي لا يمكن لاختيار المتهم عمدا أو عمدت تلك الجريمة خصوصا إذا كان قد مضى عليها زمن طويل وأصبحت في غير مكان (محكمة جنتا بات مصر ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ الحامدة ص ٥ ص ٢٢٥).

(٢) يجب التمييز بين تخمين فعل الجنائية تخمينا بسيطا وبين التمييز على ارتكاب مثل هذه الجنائية فالصياح بألفاظ «أمايت صياح الخيل على الورداني» الدالة على استحسان عمل قاتل بطرس باشا غالى والتي صدرت أمام جمهور من الناس في زمن قريب من وقت وقوع الجنائية ومن الشخص لم يكن لهم أقل علاقة شخصية بالجنائي بل أن معرفة الجمهور لهذا الجنائي سببا الوحيد ارتكابه هذه الجنائية إن هذه الألفاظ لا يصح أن يسل لها معنى محمول سوى استحسان ارتكاب هذه الجنائية وتجنبها في شخص مرتكبها وهذا المعنى هو حقيقة ما أراده القانون بكلمة «التخمين» وليس هناك عمل البحث عما إذا كانت الألفاظ تضمن أيضا تمييزا على ارتكاب مثل هذه الجنائية أو أن مجرد تخمين الجنائية هو أمر في ذاته مماثل عليه وقد جرت المأكل الفرنسية على هذا المبدأ ونص القانون لا يفسى بزيادة دفع الناس إلى تعذيب ارتكاب جريمة من نوع الجريمة المحاصل بتجديها بل أنه طبقا للقواعد العامة فإن الزك الأدبي الوحيد للجريمة يتبع عام هو ارتكاب الشخص لجريمة عمدا ومن علم بها (القضا ١٢ نوفمبر ١٩١٠ المجلد ١٢ ص ٣٣).

١٥٥ - كل من انتهك الطرق المبينة آنفا حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز تخمين جنتها مصرى .

التسلية به والا لكان من الميسور مثلا لائق الكعب والصعود والجرائد المشتعلة على ما يصح الآداب مما هو مدون في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات - القديم - أن يخلت من يد القضاء بطل أنه ليس بإضرار لما فيده قتل أو أرايدا أو لم يريدا بل هو يمينه لمن أراد الشراء ودفع الثمن (الأزكية ٢٧ أغسطس ١٩٠١ المحرق ص ١٦ ص ٢٧١).

(٣) يقد انتهاكاً لحرمة الآداب وحسن الأخلاق وليس فعلا قاضيا طما تميز من صور قهقرافية قبيحة في الطريق العام بقصد بيعها (لجنة المرافعة ١٩٠٥ ن ٣٠٤).

(١) إن جولان شخص في الشوارع العمومية ومعه صندوق به صور ملطشرة مثل أساليب المهرى بكيفية تحلة بالحيا، وغشافة لا آداب من شأنه انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق وهو الأمر المنصوص عليه بمقتضى المادة ١٦١ عقوبات - ١٥٥ جديد - وأنه وإن كانت الجريمة عتوقة على دفع أجرة وهو ما يجبل الصور غير ممتعة لأظهار العامة كافة أرايدا أو لم يريدا إلا أن هذا الطرف أى تخافى الأجرة ليس بمنع الفرض إذ لو صح ذلك لزم عليه أن من يمرض بلا أجرة يقع تحت طائلة العقاب وأن من يمرض بوض ينجو من الجزاء وهو مالا يصح

١٥٦ - كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

استبدلت بقانون نمرة ٣٢ في ٢ أكتوبر ١٩٢٢ كالآتي :

يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المذكورة . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .
ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكية أوولى العهد أو أحد أوصياء العرش .

فإذا وقع ذلك في حضرة أحد من تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

إن البلب في حق سلطان تركيا يعاقب عليه بالمادة ١٦٢ عقوبات - ١٥٦ جديد - ولا محل للاحتجاج بأن عبارة التهمة متقولة من جرائد أخرى فإن العقوبة في الحقيقة هي ملازمة للنشر بأوامره ويمكن حثه القسلف أو السلب
أو العيب بمقالة من أحوال النشر المالية بالمادة ١٥٣ عقوبات - ١٤٨ جديد - (الاستئناف ٢٦ يوليو ١٨٩٧ المحاكم ص ٨ ص ١٣٣٧) .
قانون مادة ١٥٠ حكم نمرة ٣

١٥٦ مكررة (٣٢ في ٢ أكتوبر ١٩٢٢) - كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسؤوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

١٥٧ - كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الأجنبية بواسطة إحدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

استبدلت بقانون نمرة ٣٢ في ٢ أكتوبر ١٩٢٢ كالآتي :

كل من عاب في حق أحد ملوك الدول الأجنبية بواسطة إحدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

١٥٨ - كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا مصريا .

استبدلت بقانون نمرة ٣٢ في ٢ أكتوبر ١٩٢٢ كالآتي :

كل من عاب في حق أحد أعضاء الأسرة الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيا .

١٥٩ - يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموما أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عومية أو اقترى عليه أو سبه بإحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته .

و بشرط إثبات ما أسند اليه (التقضى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المجموعة ص ٢٦ ص ١) .

(٣) من المتيقن عليه في جميع البلاد الدستورية أن العطن في الخصوم السياسيين نوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من العطن في موظف معين بالذات ولذلك فإن بعض المبادرات التي تعتبر من قبيل الإحاطة وتقع تحت طائلة القانون ولو وجهت الى شخص معين لا تكون كذلك اذا وجهت لخصم سياسي قالت الشخص الذي وضع نفسه للقبالة يتعزز من علم أنه يرى في كل أعماله هذا العطن والانتقاد ولكن له جميع الوسائل لقطع من قسه والزرع في العطن المرجوة اليه وتبرير أعماله وبناء عليه فالمقتضات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية تكون في مصلحة الأمة التي يتبنى لها هذه الطريقة أن تكون لها رأيا صحيحا في الحزب الذي تنحى به وقر به (التقضى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المجموعة ص ٢٦ ص ١) .

(٤) شهكة التقضى والايهام الحق في الاطلاع على المقاتل موضوع التهمة وتحديد معنى إقفاطه وأن تمتد جميع ظروف الدعوى لمرة ما اذا كان قصد التأخر تلك المقاتل منعة البلاد أو مجرد الاضرار بالأشخاص المظنون عليهم (التقضى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المجموعة ص ٢٦ ص ١) .

(٥) ولأن المادة ١٥٩ عقوبات لم تنص على الشهود والتلويح إلا أن المادة ٣١ من قانون المظبوطات الفرنسي نصت عليها في عداد من أرادت حمايتهم بسبب تأديتهم خدمة عامة وقد اعتبر الحاكم المصري التلويح ضمن من يدخلون في المادة ١٥٩ — المجموعة ص ٢٦ رقم ٢٣ — ومثل المادة ١٥٩ المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ٢٦ عقوبات (ديماط ٣١ مارس ١٩٢٥ المصاحفة ص ٥ و ٨٢٠) .

١٦٠ — يجوز أيضا تلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة إهانة في حق إحدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الإدارة العمومية .

ما دامت الرخصة لم تشر بأحدى الطرق المينة بهذه المادة (التقضى ٨ مايو ١٨٩٧ المحاكم ص ٨ و ١٣٦٩) .

قانون مادة ١٤٨ حكم ٦ يونيو ١٩١٤

(١) ان التمسك بالدفاع المبنى على المادة ٢٦١قرة ثانية لا يجوز الا تهم بوجه اللوم لأحد الموقوفين السوميين بأحدى الطرق المنصوص فيها في المادة ١٤٨ عقوبات وأن لا يكون ذلك مسببا عن ضحية شخصية بل بقصد الانتقاد بطريقة معقولة ومنظمة المصلحة العامة فلا يقبل مثل هذا الدفاع في مواد الإحاطة كما اذا طلب شخص من مفتش حصص المركز عدم تسريح جنه ولما كان لدى المفتش ما يحمله على الاشتباه في سبب الوفاة فقد رفض طلب هذا الشخص وشرح ابله فتبين الشخص من هذا الرضا ثم تصادف وجوده مع بعد ذلك ويحضر ما مور المركز والقاضي الشرعي ونسب اليه الجهل في أصول صنته والانتقاد لا أغراض في واجباته (التقضى ٦ مارس ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ و ١٥٥) .

(٢) من المقارنة بين المراء ١٥٩ و ١٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات يتضح أن القانون قد استعمل كلمات التقضى والسب والافتراء والاحاطة بمعنى واحد تقريبا وبمعاملة كلمة الاحاطة التي قالت فيها محكمة الجنائيات إنها فقط عام يطلق على الألفاظ الأخرى المشار اليها وما يرد ذلك أنه لما أدخلت بعض التعديلات على قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ قد أضيف الى المادة ٢٦٥ التي تتعاقب على السب الاستثناء المنصوص به بالفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وقد جاء بالتصديقات التي نشرت في ذلك الوقت على قانون العقوبات أن السب السبب الموجب لهذا التعديل هو وجود فرق طفيف بين كلتي القذف والسب فاذا كان الأمر كذلك فما يخص بالقذف والسب فلا نزاع في أن الفرق أقل جدا بين كلتي السب والاحاطة ويتضح مما تقدم أن القانون أراد أن يضاف على نشر الألفاظ التي تتخذش قاموس الأشخاص واحترام بقسود واحدة سواء كانت تلك الألفاظ معتبرة فلما أو سبأ أو افتراء أو اهانة أي أنها كلها معا مقابلة لها اذا كانت من قبيل العطن في أعمال أحد الموقوفين السوميين وإذا حصل ببلالة نية

(١) يشترط لتطبيق المادة ١٦٦ عقوبات — ١٦٠ جديد — كما هو صريح منها أن يكون الافتراء رفع بطريق النشر بأحدى الطرق المينة بالمادة ١٥٣ عقوبات — ١٤٨ جديد — فلا خطاب على من أنشأ في حق محكمة بمرضة مقدمة قضاها

قسمه أى المجلس التاني في حالة إذ يصبح أن يدى الناقد أعظم مظاهر الاحترام للمجلس قسه كهية نظامية وهو يعطى مع ذلك في أعمال بعض أعضائه ولا يميز اعتباراً بـ سياسى في المجلس التاني كهية نظامية (القض) ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المجموعة ص ٢٦ (١ ص).

(٢) ان محكمة القضا والارام لا ترى الأخل بالبدء الذى قرره محكمة الجنايات وهو أن عبارة «الهيئات النظامية» الواردة بالمادة ١٦٠ عقوبات يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية لأن الفرض المقصود من وضع هذه المادة هو حماية كرامة الهيئة

١٦١ - يجوز أن يتلك العقوبات أيضاً كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها إلى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الخلفاء المتعدين لدى الحضرة الخلدوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم .

١٦٢ - من تشرسوه قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراها مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو تقاعاً عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الأوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومى .

هذه المادة كانت استبدلت بمرسوم فى ٩ يوليو ١٩٢٥ أثناء حل مجلس النواب وبمقتضى القانون ٢ الصادر فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ "المراسيم بقوانين" التى صدرت منذ حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ الى تاريخ انعقاد البرلمان فى ١٠ يوليو ١٩٢٦ ولم تكن واردة فى ملحق هذا القانون تعتبر فى حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإذا قرر ذلك بطل العمل بها فى المستقبل . ومن ضمن المراسيم التى وردت فى ذلك الملحق مرسوم ٩ يوليو ١٩٢٥ المذكور .

فمن العدل أن تكون أحكامه نافية للقواعد الأصلية التى تفرض سلامة النية عند الناس ولذلك لم يبدل الشارع شيئاً فى المادة ١٦٢ كما عدل المادة ٢٦١ فى سنة ١٩٠٤ ليكون اذا حل النيابة العمومية أن تبين أن الناشر كان يعلم وقت النشر أن الخبر كاذب (القض) ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ (٧ ص).

ان سوء النية الذى هو من أركان الجناح العائى عليها فى المادة ١٦٢ يخرج من طم الناشر وقت النشر بكتاب التفسير والفرق ظاهر بين المادة ١٦٢ والمادة ١٦١ لأن القذف فعل جنائى مقنن فى نفسه حتى اذا كان ما أسعده القاذف صحيحاً فى اليدين أى يفرض سوء النية على من يرتكبه ليكتفى هو بآيات سلاطناً وأما التفسير فليس فيه ما هو مخالف للقوانين

١٦٣ (ق ٢٨ فى ١٦ يونيو ١٩١٠) - كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آتفا إلى نشر ما جرى فى الدعاوى التى لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ما جرى فى الدعاوى المدنية والجنائية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية ولم يقتصر فى ذلك على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى فى الجلسات العلنية المنعقدة فى المحاكم على غير حقيقته قاصداً بذلك قصداً سيئاً يجوز بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيناً مصرىاً .

١٦٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - إذا ظهر أن في نشر المرافعة القضائية ضرراً بالنظام العام نظراً لنوع الجريمة المقامة لأجلها الدعوى جاز للحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصري .

١٦٥ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم استثنائية كانت أو ابتدائية .

١٦٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها إعلانات يريد بها جمع إعانة أو بأشرب نفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة .

١٦٦ مكررة (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتي :

المديرون أو مقررهم الطبع مهما كانت حرقهم أو الاسم الذي يتسمون به .

إن تمذرت إقامة الدعوى ضيئهم فالقولفون .

إن تمذرت إقامة الدعوى ضيئهم فأصحاب المطابع .

إن تمذرت إقامة الدعوى ضيئهم فالبايعون أو الموزعون أو اللاصقون .

وهذا كله مع عدم الإخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك إن كان لها وجه .

هذه المادة كانت استبدلت بمرسوم في ٩ يوليو ١٩٢٥ أشاء حل مجلس النواب وبمقتضى القانون نمرة ٢ الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ "المراسيم بقوانين" التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يوليو ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإنا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل . ومن ضمن المراسيم التي وردت في ذلك الملحق مرسوم ٩ يوليو ١٩٢٥ المذكور .

عليه من المحاكم الأهلية غير التابع لها فيعتبر حيث لا يوجد ويجب إقامة الدعوى في هذه الحالة على مؤلف الرسالة (القذف) ٢٨ ماير ١٨٩٨ القضاء ص ٢٨٣ .

(١) ان المادة ١٧٤ عقوبات قديم - ١٦٦ مكررة جديد - تنص بأنه في الحالة التي لا يمكن فيها إقامة الدعوى على مديري الجرائد والرسائل اليومية تمام على الموقفين تلك الجرائد والرسائل فإن كان مدير الجريدة أجنبياً فلا يمكن إقامة الدعوى

(٢) مدير الجريدة مسئول جنائيا عما ينشر فيها وان يكن ما نشره منقولاً عن كتاب مطبوع (القتض ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ من ٨٠).

(٣) اذا أقيمت الدعوى العمومية بسبب ترصعة في جريدة على المؤلف والناسخ مما يجب اعتبار المؤلف فريكة لا فعلا أسليا كما تنفي بذلك المادة ١٦٦ مكررة (القتض ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ من ٥١).

(٤) انت المادة ١٧٤ من القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ كانت تنفي في مواد القذف بطريق النشر بمسئولية مديرى الجرائد أولا وان لم يوجد فمديرى المطابع وهكذا المبالغين أو الموزعين ولكن هذا النص حذف من القانون الجديد بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد اتفق على حله أن كل شخص يرتكب جريمة بطريق النشر يتحاكم طبقا للقانون العام الذى من مقتضاها أن أصحاب الجرائد ومديرى والمحررين فيها ومراسلها لا يجوز إقامة الدعوى عليهم لمجرد كونهم حائزين على مناهج هذه لأن الشارع المحرمى لم يقرر المبدأ القاضى بقاء

المسئولية على مدير الجريدة المسئول بل أن كل من هؤلاء الأشخاص لا يمتد مسؤولا جنائيا إلا عن اشتراكه عمدا في ارتكاب الجريمة وان أصحاب الجرائد على نوع خاص لا يجوز إقامة الدعوى عليهم لمجرد كونهم أصحابا أو لأن غيرهم استعمل جرائدهم بطريقة يناهض عليها القانون فلا يمكن اعتبارهم مسئولين جنائيا إلا اذا كانوا هم القاطنين أو شركاء في الجريمة ويجب أن يلاحظ أن الجمع الذى ترتكب بطرق النشر فى الصحف تكون فى غالب الأحيان مكونة من أفراد كثيرة ارتكبها جملة أشخاص وقد يمكن أن ترفع الدعوى على كل من الأشخاص الذين حضروا ضرم على القذف واعتقدوه بسوء القصد والذين حرروا المقالة المشتملة على القذف وأرسلوها إلى الصحف لنشرها والذين نشروها ووزعوها فكل هذه الأفعال يجب أيضا حيا وبيانها جلية ونسبة كل فعل منها إلى الشخص الذى ارتكبه (القتض ٢٦ أكتوبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ من ٢٣).

ولكن الشارع عاد وأضاف المادة ١٦٦ مكررة بمسئولية مديرى الجرائد والمطابع الخ كما كان فى القانون القديم.

١٦٧ - إذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جريمة أو جنابة بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والإعلانات والرسوم والنقوش والصور الرضوية وغيرها والألواح والأجبار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر.

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو إعدام كل أو بعض الأشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا إصدار أمر بطبع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو أكثر وللإضافة على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه.

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها فى أحد أعدادها التى تنشر فى إنشاء الشهر الذى صدر فيه الحكم المذكور وإن تأخرت عن ذلك حكم بالغا فيها.

١٠٠ فترت خلاف الترتيب ولهذا أمكن اعتبارها جريمة منفصلة يمكن تقديرها بما ك المختصة لعدم اشتغال الحكم على صاحب الجريدة بجريمة قذف على انتهاء الجريدة فى حالة عدم النشر لا يمكن الرجوع إليه بعد صيرورة نهائيا ولا يمكن رفع الدعوى من جديد بخلق الجريدة لعدم نشرها الحكم (جنايات مصر ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ المجلد ٥ ص ٢٢٧).

يقيم جليا من منطق الفقرة السادسة من المادة ١٦٧ عقوبات أن حكم إلغاء الجريدة لعدم نشرها الحكم الصادر ضدها هو حكم تبيى من اختصاص المحكمة التى تحكم فى الموضوع الأصل لأن هذا الحكم ليس من صداد الجنايات أو البضائع أو الخلفات حتى يمكن تقديمه للحكمة منفصلا عن الموضوع لأن الشارع المحرمى لم يجعل عدم النشر جريمة قائمة بذاتها ولم يرتبطها عقوبة بذاتها إرمانية كمثل القانون الفرنسى حيث قررها غرامة

١٦٨ - الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يرتب عليه حتما إلغاء الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بإلغاء الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنائية الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأولى يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثاني الصادر ببقائه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقصا خمسة عشر يوما وأكثرها شهر .

وإن تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر .

ويجوز أيضا إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم يرتب على ذلك التحريض فعل الجنائية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الولاية فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها .

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنائية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقفل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع .

هذه المادة كانت استبدلت بمرسوم في ٩ يوليو ١٩٢٥ أثناء حل مجلس النواب وبمقتضى القانون نمرة ٢ الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ "المراسيم بقوانين" التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يوليو ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة الملم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل . ومن ضمن المراسيم التي وردت في ذلك الملحق مرسوم ٩ يوليو ١٩٢٥ المذكور .

١٦٩ - إنذا التي أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومی مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الباب الخامس عشر

في المسكوكات الزيف والمزورة

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات للتداول قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية نهباً كانت أو فضة أو قصص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقرض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصيرها شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في إدخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

القوانين إن مجرد مشابهة النقود المرفقة للنقود الحقيقية ولولم تشمل كل جمع أوصافها وقبولها في المعاملة عند عدم التأمل فيها كاف لا اختيارية التقليد تامة لا مجرد شروع (الاستئناف ٢٣ يناير ١٩٠٠ المجلد ١ ص ٣١٢) .

(٣) إذا ظهر أن التزوير أخذ النقود وهو عارف بأنها مزورة ثم صرفها فذلك يعد من الاشتراك في تزويجها المبرهنة بالمادة ١٧٩ عقوبات - ١٧٠ جديد - (القض ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ١٢٥) .

(٤) أن تقليد النقود الغير متداولة قانوناً في القطر لا يقع تحت نص المادة ١٧٠ عقوبات والقطعة المساة بالنازلة ليست من ضمن القطع الملية بالذكريات وبما أن منها لا يقصد به الايهما بصفة حل فلا ينطبق عليه المادة ٣٠٢ عقوبات إذا توفرت شروطها (بلغة المراقبة ١٨٩٧ ن ٢٠٨) .

(١) ان الركن الأدبي بلزمة تزيف النقود يتألف من نية الاضرار بالثقة العمومية في مال الحكومة والحصول على ربح غير شرعي وهذه الجريمة تخلف عن جريمة تزويج النقود الزائفة ولا يلزم وقوع الضرر فعلاً أو الحصول على ربح بل هي توحيد متى كان محتملاً وقوع الضرر أو الحصول على ربح غير شرعي وهذا الاحتمال يوجد بمجرد فعل التزيف ويصح سحاً عن هذا الفعل وحفظ يكون من البديهي وجوب أخبار من يقلد عمداً ضرب النقود أنه أراد اضراراً عمداً بالثقة العمومية في مال الحكومة وربما محتملاً لنفسه الا اذا أثبت هو نفسه أن فعله كان قصد عملي أو صناعي وبعبارة أخرى فان الدليل على فعل التزيف يعتبر هنا أيضاً دليلاً على النية التعديسية الخاصة التي يفتنى القانون بوجودها الا أن التهم له أن ثبت عدم وجود هذه النية استثناء (القض ١٩ مارس ١٩١٠ المجلد ١ ص ٢١١) .

(٢) لم يشترط القانون لوجود جريمة تقليد النقود وتزيفها مشابهتها للنقود الحقيقية تمام المشابهة بل أطلق وقداً قال عليه

١٧١ - إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

١٧٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تتحقق له عبوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

- (١) إذا ظهر أن التهم أخذت القود ودعواطف بأنها مزورة ثم صرفها فذلك يعد من الاشتراك في ترويعها المبرر به بالمادة ١٧٩ عقوبات — ١٧٠ جديد (القض ٢٢ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ١٢٥) .
- (٢) بما أن المادة ١٧٢ عقوبات قد وردت في باب ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ن ٨٠ .

١٧٣ — الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

الباب السادس عشر — في التزوير

١٧٤ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

- فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة .
- ختم الحكومة أو ولى الأمر .
- اختتام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .
- ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .
- أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها .
- أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا .
- تمغات الذهب أو الفضة .

يخبره عن هذه الصفة كنيهة العهد به إلى من تختاره الحكومة من ذوى الهيئة (القض ١٠ أبريل ١٨٩٧ القضاء ص ٢٨٤) .

(٢) إن المادة ١٧٤ من قانون العقوبات لا تميز بين اختتام أو تمغات الحكومة بإجبار أنها مستعملة أو غير مستعملة حاليا فلاجل أن تكون هذه المادة منطقية يكفى إذا أن يكون

(١) إن إنشاء محكمة من الحاكم الشرعية لم يكن إبطالا لمصدر منها من الأعمال التي يشرتها حين وجودها بل هو حجارة عن منها من العمل الذي أحيل على جهات أخرى فتقليد ختمها مضر لا يمكن استعماله في إنشاء أوراق تصب إلى التاريخ السابق على إلغائها أو على القول بأن تلك المحكمة لم تكن مصلحة أميرية بل كانت التزاما لأن الحاكم الشرعية كانت تمثل التزامات فان الحكم في القضاء بها هو من أهم اختصاصات الحكومة ولا

لأجله هم القائل على ارتكاب الجريمة ولكن لا يصبح جريمة ما إذا كان يريد ترك هذه الأوراق المزورة متداولة بين الناس ويجب عند عدم وجود بيانات أخرى ومن أن القائل بعد أن غير أوراق البنك لم يترك مطلقاً في إخطائها اقترافاً أنه كان يريد استعمالها إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك (القض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٤١) .

(٤) يمكن تطبيق المادة ١٧٤ عقوبات أن تكون الواقعة القائمة بنسبتها الدعوى مشتملة على جميع الأركان الأساسية لجريمة المنصوص عنها بهذه المادة وأما إذا كان من الجائز أن تلك الواقعة تقع تحت أحكام قانون جنائي آخر - مثل تخليد غتم السلطة التي يقع تحت أحكام لائحة الدج - فذلك لا يؤثر، بل على صحة الحكم التي طبق المادة ١٧٤ (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ المحرق ص ٣٠ ص ٢٦٦) .

(٥) يعدّ تزويراً يقتضى المادة ١٧٤ عقوبات تخليد غتم الصيغة على شهادة قرو وهي ورقة رسمية تخص بغيرها ولزم برجوعها تصديق المأمور لأن القرض من هذا التصديق على أعضاء الصيغة ليس لإكساب هذه الأعضاء صفة رسمية ليست لها من قبل بل للقرير بأن صاحبها هو عمدة في الواقع معرفة عنه المأمور (القض ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ الشرايع ص ٤ ص ٢٢) .

(٦) إن السلطة بالإسكندرية مصلحة أميرية لأن الحكومة مهتمة إلى المجلس البلدي إدارة عدة مصالح بالنيابة عنها وتحت إشرافها ومراقبتها وبها السلطة فن يذبح الخراف خارجاً عنها ويضع على كل منها ختماً مزوراً شيئاً يتم السلطة فانه يعاقب بالمادة ١٧٤ عقوبات (القض ١٧ أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٣٠) .

التم المزور هو غتم إحدى جهات الحكومة حتى ولو كان غير مستعمل الآن ويتضح ذلك حقيقة من أنه في بعض الظروف يجوز أن تزوير غتم قد يضل بالنظام العام كما يحل في تزوير غتم مستعمله حالياً إحدى مصالح الحكومة فإذا قد أحد غتم حكومة السودان بالمصرم عليه «السودان» أو غتم إحدى المصالح الأميرية بالمصرم عليه «آري مرفيس - مصلحة الجيش» المستعمل بنظارة الحرية واستعمل الخمين المذكورين المقلدين بواسطة المصمر بها على بوسة ليحيا بهد ذلك كان عمله ماعياً عليه بالمادة ١٧٤ عقوبات ولو كانت الحكومة ألقت الغتم أو غيرت شكله (القض ٣٠ ديسمبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ٢٧) .

(٣) أن أوراق البنك المأذون بإصدارها قانوناً تصبح حقيقة من السندات الرسمية وكل تزوير يحصل فيها يجران ينشأ عنه ضرب الثقة اللازمة لها ويقع الضرر من عدم الاحتمال على تداولها فاحتمال وقوع الضرر موجود إذن كفاية وإن مسألة القصد الجنائي هي من مسائل الموضوع التي يفصل فيها بأنها قاضي الموضوع إلا أنه من المبادئ المقررة أنه يجوز لمحاكمة القرض والابرام أن تراقب ما إذا كانت النتيجة التي يستنتجها قاضي الموضوع فيما يتعلق بهذا القصد ليست منافضة للأركان التي هو ذاته قد أثبت واستخرج منها تلك النتيجة وأن القصد اللازم لوجود الجريمة المنصوص عنها بالمادة ١٧٤ عقوبات هو الإرادة بوضع أوراق بنك لتداولها بين الناس أو الإرادة بتسهيل هذا التداول مع العلم بأنها أوراق مزورة - مسوعات كارتبه بن ١٤ طلة تخليد بقرة ١٨ - فإذا أثبت قاضي الاحالة في أمره بأن لا وجه لادعاء الدعوى لأن القرض الذي يرى اليه مرتكب الجريمة هو افتاع شخص بمهارة في التزوير وأنه يستعمله على قود فوجود هذا القرض ربما يلم به السبب الذي

١٧٥ - يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد الناس .

١٧٦ - يعاقب بالحبس كل من قد ختم أو تمخه أو علامة لإحدى الجهات أيما كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

تصريحها وقد تبادلت مصلحة الجمارك المصرية والاخلاق فيما بينها وبين الشركة بتاريخ ٣٠ و ٣١ يوليو سنة ١٩٠٧ في يتفق بادخال دخاتها في القطر المصري وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٩٨ اخفقت الحكومة المصرية والشركة على الرسوم والموائد المتقاضى أخذها على بضائعها وقد ورد في هذا الاتفاق ان الحكومة المصرية معققة بالشركة المذكورة وبإباحتها تجارها في الدخان في القطر المصري حسب الشروط المتفق عليها بينهما وبمقتضى المادة ٤٢ من قانون التجارة تكون الشركات المساهمة تابعة لقوانين المحلية وبذلك تكون داخلة ضمن الشركات المأذونة من الحكومة التي نوهت عنها المادة ١٨٦ عقوبات (١٧٦ جليلي) فتقليد طبع أوراق بياض عليها علامة الرجعي المائية وترد عليها معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة (الاستئناف أول ديسمبر ١٩٠١ الحقوق ص ١٧ ص ٣٠٨) .

(١) إن المادة ١٧٦ عقوبات تخص بتقليد غتم أو تفتنة أو علامة لاحدى الشركات أو البيوت التجارية وأما تقليد علامة قاورقة ماتوميان فلا يدخل في باب التزوير وأما يدخل في الباب الحادى عشر من قانون العقوبات انما يصح من القس في الحاملات التجارية المنصوص صه في المادة ٣٠٥ عقوبات وما عليها وما أن المادة المذكورة معاقب من قد علامات قاورقة مخصصة لصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح التي توضع تلك القاورقات وهذه اللوائح لم توضع لأن فيجب اذا اختلف تطبيق المادة المشار اليها الى أن تصدر لوائح خاصة بذلك وبصير المل بها (التقضى ٢٥ يوليو ١٩٠٨ الحقوق ص ٢٣ ص ٢٧٣) .

(٢) إن فكرة الرجعي المائية هي فكرة مساهمة عتائية ونظامه لاخصاص الحكم الجنائي وقوا بينا بمقتضى شروط

١٧٧ - كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التفتات أو النياشين الحقيقية المعلقة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأي مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين .

١٧٨ - الأشخاص المرتبكون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعقون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفواهم بقا عليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

لا محل للارتكان أمام محكمة التقضى بالإبرام على المادة ١٨٨ عقوبات - ١٧٨ جديد - بشأن بحث المحكمة في الموضوع المتعلق بذلك وفصلت فيه نهائيا فلا يجوز البحث فيه ثانيا أمام

١٧٩ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو مجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الإيمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

راجع الأحكام على المادة ١٨١

١٨٠ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

راجع الأحكام على المادة ١٨١

١٨١ - يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشان الذي كان الفرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

(٥) ان المادة ١٧٩ عقوبات تعالج على التزوير الذي يقع من كل صاحب وظيفة عمومية في الأوراق الأميرية والمادة ١٨٠ تعالج على ما يقع من ليسوا من أرباب الوظائف العمومية من التزوير في تلك الأوراق فالنزير في القسمات الخاصة بتزويد إيجار أراضي مجلس المديرية يقع تحت المادة ١٧٩ وان كانت هذه الأوراق تتعلق بإدارة أموال الحكومة انصوصية ولا يقال بأن الحكومة لها صفات عمدة باعتبارها حكومة أي صاحبة السلطة الأميرية وصفة أخرى خصوصية وهي باعتبارها كشخص من أفراد رباعها وأن الحكومة عندما تملكها مع الأهل في بيع أطيافها أو تأجيرها لم تشارك باعتبارها كشخص تصرف في أملاكه الخصوصية ولكنها في ذلك تملك ككل الأفراد من تصرفهم في أملاكهم وأنه بناء على ذلك تكون القسمات الخاصة بذلك أوراقا مرفقة بل الحقيقة أن الحكومة تقوم في الإدارة بتأدية قسمين من الأعمال ترى فيما إلى غرض واحد وهي الإدارة العامة للبلاد وان احتفظت الصود والمظاهر في تأديتها وهما الأعمال على اختلاف أنواعها يجريها موظفون عموميون لا ينتهز منهم بتغيير نوع العمل ولا صفة الأوراق التي يشتر فيها أعمالهم على اختلاف أنواعها فالقسم الأول من الأعمال يتعلق بسلطة الأمر والتبني ويسمونه notes d' autorité والقسم الثاني ما يتعلق بإدارة الأموال عمومية كانت أو خصوصية ويسمونه notes de gestion وكلا القسمين من أعمال الموظف

السوى أما تقسيم الأموال إلى عمومية وخصوصية وإن التفت عليه اختلاف في القواعد المدنية فلا تأثير له على صفة المرفق السوى المكلف بتأدية تلك الأعمال وبناء على ما تقدم تكون أعمال الموظف في إدارة الأموال على اختلاف أنواعها بقصد غرض واحد وهو الإدارة العامة للبلاد وكل ما يتعلق بذلك من الأوراق يعتبر أوراقا أميرية ما ذكر في المادة ١٧٩ عقوبات (التنض ٢١ أغسطس ١٩١٦ المجموعة من ١٨ ص ١٧) .

(١) إن التزيم يتم منقول على دفتر الصديق على الأختام والمضامات بعد تزويرها في أوراق رسمية (التنض ١١ نوفمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥٠ ١٤) .

(٢) دفتر الأحوال هو دفتر يمرى ويسمى من الأوراق الرسمية والتغير الذي يقع به هو تزوير ويجب لحصول شرد (التنض ٩ يونيو ١٩٠٦ المجموعة من ٨ ص ٤٨) .

(٣) لو فرض وكان الصدة ليس موظفا عموميا بالمعنى المقصود من المادة ١٧٩ من قانون العقوبات وذلك غير مؤكدة مطلقا فإنه لا شيء مع ذلك فإنه من أن يكون أحد الأشخاص المكلفين بأي مأودة خاصة بقانون القرفة والمشار إليهم بالمادة ١٢١ من القانون المذكور دفتر الأحوال صفة رسمية كما تقدر بحكم محكمة التنض في ٦ يونيو سنة ١٩٠٦ ويمكن تطبيق المادة ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات أن يكون دفتر من الأوراق الأميرية أي التي يستعمل لتأدية خدمة كل شخص مكلف بخدمة أميرية ودفتر الأحوال هذه الصفة فالنزير الواقع من الصدة في دفتر الأحوال زيادة كلمات بقصد إثبات التبليغ من نزال حالة نفاذته هر قرعة بعد تزويرها في أوراق رسمية يقع تحت المادة ١٧٩ عقوبات (التنض ٢٥ نوفمبر ١٩١١ المجموعة من ١٣ ص ٣٢) .

(٤) تمحلي المجلس السلفى باسكتدية ائى يزور . قسم من المخصصة لتسجيل عوائد الأملاك ووضع عليها مضامات وأختام من مودة ليمض موظفى المجلس البلدى وضم المجلس يعاقب بمقتضى المادة ١٧٩ عقوبات لألف معنى الكلمات "صاحب وظيفة عمومية" يجب أن يشمل أيضا كل شخص يؤدى وظيفة لها صفة عمومية ويكون غرضها دون سواها حتى ولو لم يكن مما لا تنسأ لوظائف الحكومة (التنض ١٣ أبريل ١٩١٢ المجموعة من ١٣ ص ١٤) .

صينه لا عن تأليفه وتقييد حقيقة فلا يكفل إلا صحة القفل
عه لاصحة المنقول منه ونسبة القفل إلى الشخص من المنقولات
التي لا تدخل التسجيل في حقيقتها عزيرها فيه لا يهدد تزويرا
يوضع أسماء الأشخاص آخرين من زورة القفل التماسا بقائه القفل
لا ينقل صوته لأننا نقول أن تسجيل عقد غير موجود هو
نفسه إنشاء لهذا القفل في أحد مظاهر وجوده الرسمية وتقييد
لحقيقته ولا فرق بين وبين إنشائه على شكل أكرسوى مضاعفة
المكتب فيه لوروده على نصيبين نسبة كون ما فيه منقولا من عقد
موجود ونسبة كونه مطابقا للواقع أما كون التسجيل من شأنه
أنه لا يقيّد إثبات حقيقة العقد فهو من الاعتبارات التي تنافي
بما له من القوة والتأثير في إنتاج الضرر لا بمحققة الطريقة التي
ولم التزوير بها وفضلا من ذلك فإن التسجيل في السجل المصان
بالحاكم الشرعي يخالف في كفيته حصوله وصفته ومزجه المرتبة
عليه التسجيل في غيره فإن الموظف المصن لا يقوم به لا بناء
على طلب ذوي الشأن فيه بل من تلقاء نفسه بعد التحقق من
صحة العقد أو السند في يسمى بمضبطة الإحداثيات وتحريره
(راجع الباب السادس من لأحكام الحاكم الشرعية الصادرة
في ٩ رجب ١٢٩٧) وهو من التوثيقات اللازمة لاستيفاء
النفود والسندات هيئتها الشرعية ولا تنحصر مزجه في إثبات
وجودها الماضي من تاريخ حصولها ليكون جفة على الغير لأن
مسألة التمييز في صحة النفود بين المصادقين وغيرهم لم تكن من
أوضاع الشريعة الإسلامية بل له فضلا عن ذلك مزجه مضطبا
واستيفاء وجودها بمضطلها في السجل مصونة من التغير والتلف
والضياع وإلحاق كانت مطابقتها له شرطا لازما في الوثوق بها
وصحة الاستدلال شرعا بضمونها حتى بين المصادقين أنفسهم
ويقوم هو عند ضياعها مقامها في الجفة والبرهان فهو منها بمنزلة
الأصل من صوره يتبين ذلك كما من مراجعة نصوص الواقع
المصلحة بإنشاء وبيان أحكامه كالعادة الخاصة من لائحة القضاء
الصادرة في ٢٨ ربيع أكرسة ١٢٧٣ — ٢٦ ديسمبر
سنة ١٨٥٦ والمادة ١٤ وما تلاها من لأحكام الحاكم الشرعية
الذكرورة آغا ويخلص مما ذكر أن السجل المصان يقيّد
نصبتين أن ما فيه مندرج بعد شرعي وأن معنى هذا السند موافق
الحقيقة فالتزوير فيه بكتابة مست لا وجود له تزوير في هاتين
النصبتين مما (الاستئناف ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ المجموعة ص ١
ص ٤٣) .

(٦) مأمور الزراعة وزارة الأوقاف هو موظف عمو
فالتزوير القبيح يقع منه في الأوراق المختصة بنفس الأعمال التي
هو مكلف بها رسميا كما حذر استلامها مع بتزويرا في أوراق
رسمية (للقض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ المجموعة ص ١٧٥ ١٠١) .

(٧) المراد بالورقة الرسمية في باب التزوير هي الورقة التي
من شأنها أن تصدر من المأمور المختص بغيرها سواء صدرت
منه فضلا عن حدث التغير فيها أو لم تصدره ولكنها نسبت إليه
تزويرا يجعلها على مثال ما يصدره صورة وشكلا سواء كان ذلك
بمزور علامته الخاصة فيا تلزم فيه العلامة لاستكمال شكله
الرسمي أو يجعلها على حالة من الصورة والوضع لا تخالف لتغيره
فيها لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية وذلك لأن الثقة العامة
التي أراد القانون حفظها بالأوراق الأهمية بوضع العقوبة على
مخلفها كما تخلف أحداث التغير فيها حرره المأمور الرسمي فضلا
كذلك تخلف بأن نسب إليه تحرير ما لم يصدره أصلا فتزوير
وغيره في السجل المصان على ورقة من أوراقه بعد قطعها مع ثم
وصلها به في موضعها بعد تصليح التزوير هو تزوير مادي في ورقة
رسمية وهذا التزوير لا يهدد أنه حاصل بزيادة كلمات في مجموع
السجل لأن الورقة المؤثرة مشتملة على عقد واحد كما مرقوم
أوله إلى آخره والمراد بزيادة الكلمات هو إضافة الفاظ ترجب
تغييرا في معنى العقد وليس للسجل وحدة معنوية تجمع فيها
العقد المكتوبة في بحيث يتألف منها مجموع واحد له معنى واحد
حتى يكون إضافة عقد إليها زيادة في الكلمات التي يتألف منها
مثل يمتدح له ليس له إلا وحدة مادية وهي التي تربط أوراقه
بعضها ببعض مع انفصال النفود والمستندات المكتوبة فيه
انفصالا تاما وقام كل واحد منهما بنفسه بل ربما كان بعضها
مناف لبعض فلا تملك إضافة ورقة إليها إلا زيادة في حجمه إن
كانت إيجابية لا تخفيرا في مصاد أنه ليس له معنى واحد كما تقدم
وأما ذلك في تزويرا بالطريقة المعبر عنها بالمادة ١٨٩ عقوبات
— ١٧٩ جلد — يوضع أسماء الأشخاص آخرين من زورة لأن
المراد منها كما يدل عليه أصلها في القوانين المأخوذة منها وإن
كانت البارة البرية غير وافية به جعل شخص حاضرا في عقد
أو سند لم يكن حاضرا فيه وقد تضمنت للكتابة المؤثرة أن شخصا
حضر مع الشهود المذكورين فيها وباع إلى الوقت الأجلان
الجلية بذلك الغار المؤثر في البيع حالة أنه لم يحصل شيء من ذلك
أصلا ولا يقال إن التسجيل عبارة عن نقل نص العقد وسكايته

التزوير المنصوص عنها بهذه المادة كل ورقة صادرة من أحد المواطنين أو المأمرين السوميين منقطة بوطيئة ومضن حدودها وعلى قاعه إذا حُرِّح أحد الأفراد قراراً بحركياً بتصدير بضائع بلغة مبية وتوقع على ورقة الاقارن من الموظف المختص بوضع إشارة الاعياد القى بموجبها يجرى تحصيل الرسم المقررة ويصرح بإخراج البضائع فصلاً ثم بعد ذلك غير المصدر هذا الاقارن باستبدال اسم الجهة التي كانت البضاعة صادرة اليها باسم جهة أخرى كان ذلك تزويراً في ورقة رسمية لأن هذا الاقارن يصبح جزءاً منها للاعتماد الموظف عليه من الموظف وهذا الاعتماد يعتبر بلا ريب ورقة من الأوراق الرسمية لأن الموظف المختص يشير به الى البيانات الواردة في الاقارن العرفي الصادر من الطالب ويؤذن له بالتصديق بالكيفية الواضحة في الاقارن الأصل — ولا أهمية للشكل القى حصل به الاعياد سواء كان ذلك بوضع علامة أو إشارة مختصرة متى كان مصدر هذه الاشارة غير مشترك فيه ومعتبر كاعتماد صريح لدى الذين يطعنون عليها وهذا القول لا ريب في صحته لأنه اذا حصل تغيير في اشارة مثل هذه فيجب أن يتشأن من ذلك رفع دعوى تزوير لأن التزوير يجوز وجوده حتى ولو كان واقفاً في نقل امضاء لا يمكن قراءتها — نقض دابرام فرنسا ١١ ديسمبر ١٩٠٦ مجموعة دالوز كلة تروين ٢٢٢ — أدنى نقل بصمة امضاء مطبوعة — محكمة استئناف بروكل ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ بازيرزى سنة ١٨٨٥ جن ٢٠٦ (النقض ١٩ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣٠٠) .

(١١) من المبادئ المقررة أن مثل تذاكر توزيع السكر تصبح من الأوراق الاميرية متى حصل التوقيع عليها من أحد موظفي الحكومة الذي يتأبط به رسمياً الاشراف على إدارة اللجنة فكل تزوير يقع في هذه الأوراق يعد هذا التوقيع يعتبر قانوناً ضمن التزويرات التي تحصل في الأوراق الاميرية (النقض ٣٠ مايو ١٩٢١ مجموعة ص ٢٣ ص ٧٩) .

(١٢) العهد المنقود من عقاول وتختصر الى صفته نائباً من وزارة الأشغال هو ورقة رسمية قانونية يجرى بعض الكليات واستبدالها بغيرها لمصلحة الدالوز هو تزوير في أوراق رسمية منطبق على المواد ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات (النقض ٢٨ مارس ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ٨٥) .

(٨) إن التزوير في الأوراق الاميرية إنما يحصل بتغيير الحقيقة في كتابة رسمية ولو من الظاهر معنى في كتابة يختص تحريرها بالموظف المسمى دون سواء وذلك إما باختراع الكتابة كلها أو بتغيير معنى منها أو املاء أمر غير حقيقين كتباً بقصد إثباته فيها قانوناً الواقع من أحد الأفراد في حوالة بوسنة بأن قلده ختم المرسل اليه هذا التحويل ووقع على كتابة تحرفت في ورقة التحويل تعيد قبض مبلغ من شخص آخر وصير ورقة بذلك ملكاً لهذا الأخير لا يعتبر تزويراً في ورقة رسمية لأن التزوير لم يحصل في نفس كتابة التحويل الصادرة من البوسنة ولا في دفتارها وهذه الكتابة لا دخل لها في التحويل المذكور إذ لم تكن احتزاماً له ولا تنقيراً فيه ولا تخلف بمضمونه بل هي مستقلة عنه تمام الاستقلال وكونها مثبتة به في ورقة واحدة لا تكسبها صفة الرسمية لأن هذه الصفة إنما تقوم بالكتابة باعتبار كونها عملاً للموظف المسمى وأنه صادر عنه لا باعتبار كونها مثبتة بجانب كتابة رسمية في ورقة واحدة وبناء على ذلك يكون هذا التزوير هو تزوير في محرر لأحد الناس وتنطبق عليه المادة ١٩٣ عقوبات — ١٨٣ جديد (الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ١٥٠) .

(٩) تغيير التهم سبب رفته الحقيق المذكور في ورقة لخللاء طرفه الرسمية بكتابة عبارة مكتوبة بدلها بأن استبدل اقطاعه بتغيير سبب بكلمة استغلال المسامحة وتقديمها للخدمة بموجبها في مصلحة أخرى يعتبر تزويراً في ورقة رسمية لأنه يعم الحكومة اختيار الأوراق الصادرة منها مثبتة لها فيها ولو جاز التفسير في الأوراق الصادرة منها للأفراد لصارت تلك الأوراق لامية لها غير موقوف بما تضمنتها وهو ضررهم جداً (النقض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٥ ص ٤١) .

(١٠) مجرد التزوير في الورقة الرسمية ينتج منه احتمال وقوع الضرر الناتج من الصفة الرسمية الخاصة بها طبقاً لمبدأ ثابت قرره الأحكام القضائية — إن المادة ١٧٩ قانون العقوبات خلافاً للقوانين الأخرى المانعة لها قد أتت بأشلة وأوضحت ما تقتضيه بالأوراق الرسمية أو الاميرية فيثبت تلك الأوراق بأسمائها الميزة لها وأدرجت ضمنها التقادير والمخاضر والبيانات حتى «الوثائق» البسيطة وبذا قد ظهر قصدنا بأن تعتبر من الأوراق أو السندات «الاميرية» فيما يتعلق بمجانبة

ليس ملزماً على الإطلاق بمقتضى القانون أو اللوائح بطريق تلك الإيصالات لحضوره وقت تحريرها لا يسلطها إذن مفع رسمية بل تكون أيضاً صحيحة وناظرة لو تحررت بنسب حضوره فهي ليست إذن من السندات التي من شأنه تحريرها فلا تكون من الأوراق الرسمية بل سندا عرفيا فقط يقع تزويره سواء كان من الأفراد أو من الموظفين تحت أحكام المادة ١٨٣ عقوبات (القبض ٢٨ فبراير ١٩١٤ المجلد ١٥ ص ١٠٧) .

(١٧) إذا تحصل شخص بطريق الاختلاس على بوليصة خالصة الكتابة من دفتر البوالى بأحدى عطلات السكة الحديد وكتب فيها ما يفيد ضمن كمية من الأقطان باسمه ثم تقابل مع أحد التجار ورويه البوليصة وبيعة من القطن واتفق على بيع القطن الممنون بالبوليصة بسعر معلوم وقبل قبض اثنين ظهر ما يوجب الشك في البوليصة فإن هذا العمل يعتبر تزويراً في ورقة رسمية لأن البوليصة هي من أوراق الحكومة الرسمية الموقع عليها بأختام مصلحة السكة الحديد ووجودها بهذه الصفة يبدى أى شخص يحملها لقيمة يمكن الاحتجاج بها أشتمت عليه على مصلحة السكة الحديد ولا صحة لزم بأن مصلحة السكة الحديد هي مصلحة خصوصية مثل غيرها من فركات النقل البرية والبحرية الموجودة في هذه البلاد لأن السكة الحديد المصرية - ما عدا السكة الحديد الزراعية التابعة لبعض الشركات - ملوكة للحكومة المصرية وهذه الصفة تعتبر مصلحة السكة الحديد مصلحة عمومية أميرية ولا محل لتوقيع عقوبة خصوصية على فعل النصب لأنه متداخل في جريمة التزوير (الاستئناف ١٤ أكتوبر ١٩٠٠ المجلد ٣ ص ١٢٤) .

(١٨) إن استدراك التذاكر من مصلحة السكة الحديد المصرية يعتبر عملاً من أعمال الإدارة العامة وتزوير هذه التذاكر يكون جناية التزوير المنصوص عنها بالمادة ١٧٩ عقوبات ويحاطب عليها المادة ١٨٠ عقوبات إذا لم ترتكب من موظف عمومي وتذكره السكة الحديد لا تعتبر تذكراً سفر المخابر على تزويرها المادة ٢٨٥ عقوبات (لجنة المراقبة ١٩٠٤ ن ٢٠٩) .

(١٩) يحاطب بمقتضى المادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جديد - المدة التي يثبت في محضر تفتيش إجراء وأخذ فيه أقوال شهود أجراء غير حقيقية ولا يوجد نص قانوني يحتم عدم

(١٣) حوالة البوستة وتقدر فيه الحوالات هما من الأوراق الرسمية المنصوص عنها بالمادة ١٧٩ عقوبات - راجع دالوز سنة ١٨٥٢ ج ٢ ص ٢٦٨ - حكم ٣٠ مارس ١٨٥٢ قانونها من شخص بأن تسمى باسم المرسل إليه الحوالة وأما هذا الاسم على الحوالة والحق باستلام المبلغ من مصلحة البوستة هو تزوير يحاطب عليه بمقتضى هذه المادة (جنايات مصر ٢٦ أبريل ١٩٠٥ المجلد ٦ ص ١٩٦) .

(١٤) يمدد مرتكباً لجريمة التزوير في ورقة رسمية الشخص الذى يقضى على إذن بوسة داخل بأعضاء مقرر بقصد قبض قيمه من الخطأ القول بأن المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لا تعاقبان إلا على ذلك التزوير الذى يقع في الجزء المنصوص من الورقة الرسمية للبيانات التي يثبتها الموظف الرسمى بنفسه والى معنى تلك الأوراق صفحتها الرسمية وذلك لأن القانون المصرى قد نص في هاتين المادتين على عقاب مرتكب كل تزوير في النقود والأوراق الرسمية بأحدى الطرق المنصوص عنها بشرط توفر الأركان الجوهرية الساتة اللازمة لجريمة التزوير من غير أن يميز فيما يتعلق بصفات الغليل لأجزاء الورقة الرسمية المختلفة ولا تراعى أن سؤالات البوستة هي من الأوراق الرسمية (القبض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ المجلد ٢١ ص ٦٦) .

(١٥) مصلحة البوستة هي مصلحة أميرية والحوالات التي تصدرها تعتبر من الأوراق الأميرية ولا تفقد هذه الصفة كونها قطعت من دفتر وصلت لشخص لأن الصفة متعلقة بذاتها ولا جارية بما عليها فالتزوير الذى يحدث فيها يكون تزويراً في أوراق رسمية (القبض ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ الاستئناف ٦ ص ٧٦) .

(١٦) إذا كتب كاتب محكمة خط على ظهر قسيمة الرسوم لإصلاح الرد الرسوم لن دفعها والى يجب ردّها بناء على حصول الصلح في الدعوى ووقع عليها بمقتضى صاحب لثان بدون عليه كان عمله هنا تزويراً في ورقة عرفية فقط لأنه وإن يكن هذا الإصلا محمداً على ظهر القسيمة الرسمية الخاتمة بتجصيل الرسوم فإنها لا تعتبر مع هذا سوى خاتمة عرفية يسلطها صاحب لثان الى الموظف الذى يرد له الرسوم المدفوعة وهذا الموظف

ما دام أنها لم تنقض بمضى المدة (الاستثناء) ١٨٩٩
القضاء ص ٦ ص ٣٤٦ .

(٢١) محضر حصر التركة الذي يحرمه المدة هو محصور
رسمي فإن المادة العاشرة من دكرينو ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
تخصي على المصد في بعض الجهات بأخذ جميع الاحتمالات
التحفظية التي تخص المدة بأخذها محافظة على أموال القصر
بما في ذلك وضع أختام اذا اقتضى الحال ذلك وأنه واثق
لم ينص في هذه المادة على وجوب تحرير محضر بمعرفة المدة
إلا أن هذا مستفاد من طينة الواجب المقرض عليه في تلك
المادة والإكيف يتفق للمدة إثبات قيام هذا الواجب اذا
لم يكن حرد محضاً بما أجمه ومن جهة أخرى يلاحظ أن
المادة المذكورة سوت بين المدة والبنية في وجوب اتخاذ
هذه الاحتياطات ولا يمكن أن يقال أن البنية اذا حوت
محضاً في هذه الحالة يكون عدم القيمة مثل محضر المدة على
أنه من الممكن أن يقال أن سبب سكوت الشارع على التصيص
صرحة بوجوب تحصيل محضراً كشفاؤه بأن المدة والبنية
يقومان في هذه الحالة بمثل يشهد من بعض الوجوه عملهما
في بعض الوقائع الجنائية بصفتهما من ما مورى الضبطية القضائية
ومفروض طبعها في قانون تحقيق الجنائيات غسل محضر لكل
ما يحرمه فكأنه رأى أن محضر محضر حصر التركة هو من
البدليات التي لا تحتاج الى نص وعليه فتزور محضر من هذا
القبيل ونسبته الى المدة خلافاً للواقع يقع تحت المادة ١٧٩
عقوبات (القضاء ٩ نوفمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٥٨) .

(٢٢) بمقتضى المادة ٧٢ قانون المعاشات يحصر
المدة شهادة لأرباب المعاشات لأجل قبض مرتباتهم فإذا
تزور في هذه الشهادة مد مزوراً في أوراق رسمية لأنه حرداً
بصفته عمدة أى موظف من موظفي الحكومة (القضاء ١١ فبراير
١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٠٩) .

(٢٣) الموظف المكلف بقبض قنود وتزويرها على الحال
بالسكة الحديد اذا زور كشوفات الشفاعة واعتسب بالغتصاف
قانوناً ولاجرة بكونه كان يكلفاً على عمله بأجرة يومية أو يومية
(القضاء ٢١ يناير ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ١٤٤) .

(٢٤) يعتبر مزوراً في أوراق رسمية طبقاً للمادة ١٨٠
عقوبات مهندس الذي التزم بمحرر استمارات على خلاف الحقيقة

المحاضر التي يحرمها مواد الضبطية القضائية في التحقيق الذي
يسبق تبليغ النيابة أو قاضي التحقيق من الأشخاص الذين سمحت
أقوالهم وإن المحضر الذي يكون غير قانوني فضلاً عن ذلك يجوز
التزوير فيه لأن عدم الصحة لا يغير الوصف الجنائي للزور الذي
حصل فيه والمادة ١٩١ لا تضمن بأن يكون العقد المزور الذي
يحرمه أحد المأمورين حرداً رسمياً ولكن يكون قطعاً من العقود
المختصة هذا المأمور بتزويرها والمادة ١٨٩ - ١٧٩ جديد -
التي نص بها على عقاب الزور الذي يرتكبه الموظفون
الدوميون بطرق أخرى غير التي جاءت بالمادة ١٩١ تدل على
ما يجب أن يفهم من ذلك بذكرها بين العقود التي يعتبر التزوير
فيها تزويراً في المحررات الرسمية ليس فقط الأحكام ولكن أيضاً
التقارير والمحاضر والوثائق والسجلات والدفاتر ونحوها من
المستندات والأوراق الخيرية والمدة بصفته من رجال الضبطية
القضائية مكلف بجميع الاستدلالات التي تسم دعوى اللجنة
أو النيابة وأنه اذا حرد محضراً بهذه الاستدلالات فهو يقوم
بمثل من شئون وظيفته وإن كان الأمر هنا يتعلق بمحضر تفتيش
والمسئلة ليس له حق التفتيش إلا في أحوال التلبس أو بأمر
من القضاء إلا أن هذا المص يزول اذا رضى أولو الشأن
بالتفتيش فهو ما حصل في المصوى الحالية (القضاء أول يونيو
١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٢١١) .

(٢٥) إن لجنة الانتخاب هي لجنة مشروعة بموجب أمر
حال واحد أعضاءها المبررين كتاباً لها يحد في نظر القانون موثقاً
فائماً بعمل لا يمكن لغيره أن يقره والدفتر الذي تكتب فيه
الأصوات منصوص عنه في ذلك الأمر العالي وهو من الأوراق
الرسمية واذ اختصاصه سيكتل أن يكتب فيه تغييره فيه الأصوات
التي كان يطالب المشدودين لأشخاص معينين ويكتاتبا نفسه زوراً
إضراراً بأصحابها ومستحقاً حتى بذلك يحصل على أفضلية لم ينلها
في الحقيقة ونفس الأمر الا هذا الزور يمس مرتباً تزويراً
في أوراق رسمية - إن جرائم الانتخاب تقع تحت أحكام قانون
العقوبات التي صدر بهد قانون الانتخاب حيث لم يعمل لها
الشارح قانوناً خاصاً لما كتبها كما فعل الشارح للقرسماوى - إن
نص المادة ٤٤ من قانون الانتخاب على أن كل ملن في صفة
يقدم في ثمانية أيام يقصد بها الطعون المشتمل عليها ذلك
القانون ليس الا فلا يدخل فيها دعوى الزور التي يجوز فيها

ولم يجعل مثل هذا العقاب دافعا لانتهامين فاذا تسمى شخص باسم آخر وقس خطأ له وقع به على المقرآن ذلك لا يقتصر تزويرا في أوراق رسمية ولا بغير تزويرا في أوراق عرقية حتى ولو كان قصد التهم التوقيع بهذا الاسم على عقود لاستعمالها في دعوى استحقاق مرفوعة أمام المحكمة المدنية ثم عدل عن التوقيع به لما رأى عدم الفائدة من ذلك لأن هذه الواقعة تعد من الأعمال التصورية فمن يقد أحشاء شخص لم يوقع بها على عقد أو على محرروحي وإن كانت فضلا غير هريف وثقالا للغة والأخلاق الحسنة إلا أن القانون لا يعاقب عليها (القض ٢٧ ديسمبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ٩)

قانون حكم ١٧ أبريل ١٩٠٩ تحت مادة ١٣٢ في أن دفتر الختام يجعل عمومي .

(٢٨) كاتب البرية التي يهد اليه القبض تقود وتوزع بها على عمال بمسلة موقفا أمير فاذا أرتكب تزويرا في الأوراق التي يحررها على هذا التزوير رسميا لا عرقيا ولا مرة يكون الكاتب مكافأ على عمله بأجرة يومية أو شهرية (القض ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ١٦٣) .

(٢٩) بمقتضى أوامر نظارة المالية يكون الصراف مكفأ بإقتضار على استمارات طلب السلف من البنك الأراضى بمطابقتها لدفاتر الجريدة فاذا اتفق الصراف المذكور مع مقدم الاستمارة وذكر في إشارة أن الطالب يملك أكثر من الحقيقة عد مزورا في ورقة رسمية ولو أن تفس الاستمارة هي في الأصل ورقة عرقية وتبين كذلك حتى يد البيانات المحررة عليها بمعرفة الصراف ضم أن هذه البيانات متعها ليست كذلك لأنها محررة بمعرفة هذا الموظف على عين من الاستمارة بصفتها موقفا عموميا ضمن حدود اختصاصاته المحددة من هذا التليل بقواعد مرتبة معينة والفرض من هذه البيانات هو الإلتزام بطريقه رسمية أنها مطابقة للبيانات الموجودة بدفاتر الأميرية وعليه تعتبر مطابقة للأصل وشاملة للمعفات المكتوبة لورقة عرقية تزويرها يعد تزويرا في أوراق رسمية ولو أن تزوير نفس الورقة المذكورة يعد تزويرا في أوراق عرقية وليس في ذلك شيء يخالف القواعد فإن هذا هو الحال في كل ورقة عرقية وضع عليها تاريخ رسمي بمعرفة كاتب المحكمة المختصة بالقانون والحاصل في قسم التاريخ

بيان الأعمال التي حصلت توصلا للاستيلاء بدون وجه حق على مبالغ من وزارة الأشغال وإن كان لم يكتبها بيده بل أملاها على شخص آخر كتبها بيده سواء كان هذا الشخص سلم للنية أو سيئ القصد مادام المهندس المتهم قد أمضاها ورجلها بهذا صادرة منه كأنه هو التي حررها بنفسه ولا وجه للقول بأن هذه الاستمارات ليست من الأوراق المخرجة للحكومة بدفع قيمتها لمن ادعى أنه صرف قيمتها لأنه وإن كانت هذه الأوراق تعرض فيها بعد لمراجعة السلطة الرئيسية ولكن هذه السلطة ليست معصومة من الخطأ بل يجوز أن تخطئ ولا سيما إذا خدعت بمهارة لوجود هذه السلطة لا يمنع احتمال الضرر (القض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٤ ص ٣) .

(٣٥) رئيس الخانات يعتبر موقفا عموميا طبقا للأمر العال الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ومن اختصاصه تحرير محاضر قصير هذه المحاضر أوراقا رسمية فيكون تحريرها على غير الحقيقة تزويرا معاقبا على بالمادة ١٨١ (القض ٢٩ يونيو ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ١١) .

(٣٦) طبقا للأمرين التاليين الصادرين في ٩ يونيو سنة ١٨٩١ و ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ يحصل إثبات الوفاة بواسطة قيد اسم الشخص المتوفى وكتبه الخ في دفتر الوفيات المخصص لذلك بكتب الصحة ولا حاجة لتبر ذلك من الإبراءات والتهنيدات وبناء عليه فالورقة المسماة بمحضر التي يحررها الخاتون لا تعتبر ورقة رسمية إذ ليس الخاتون فيها ينطق بإثبات الوفيات صفة الموظف العمومية وبناء عليه فتوقيع شخص بصفة شاهد على المحضر التي يحررها الخاتون الثابت فيه أن الخاتون هو شخص معين حاله كونه شخصا آخر لا يملك اشتراكا في تزوير ورقة رسمية من الخاتون (القض ٢ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٧٧) .

(٣٧) تنترط المادة ١٧٩ لجنايات التزوير المبيحة بها أن من يكتبها يكون صاحب وظيفة أميرية وانضمام ليست له هذه الصفة ودفتره ليس من قبيل الأوراق الرسمية وكونه مخنوما بيمين المديرة لا يكسبه الصفة الرسمية فإن دفاتر التجار مخنومة بيمين المحاكم ومع ذلك فلا تعد رسمية وقد جعل القانون عقابا بخصوصا لمن يكتب التزوير في دفاتر التوكيدات — مادة ١٨٦ —

في رد ما يراه فيها غير مطابق للحقيقة ولا ياتى القانون على شيء من هذه الأحوال مهما كان فيه من الضرر وسوء التصدد إلا اذا كان بينا أو شهادة مزورة وينطبق على ذلك الاعلام الشرعي التي يصدر من المحكمة الشرعية (الاستئناف ٩ فبراير ١٩٠٥ الاستئناف س ٤ ص ١٦٨) .

(٣٢) إن القول بأن الكذب اتى يقع من الانسان في دعاوى وتقريرا لا يمكن أن يندثر برا أو نسيا ليس قولا صحيحا على الإطلاق بل يصدق على أحوال دون أحوال فالكذب في موضوع الدعوى لا عقاب عليه حقيقة ما لم يقع في بين أو شهادة أما اذا كان في الفلسفة أو في الاسم أساسا لبناء موجود فان اتخذ الرجل صفة غير صحيحة وتوصل بذلك الى سلب شيء من أموال الناس ارتكب جنحة النصب وان اتحل اسمها غير اسمها ولم يوقع فقدما بهذا الاسم المتصل وتوصل بذلك الى سلب شيء من الأموال فهو نصاب أيضا وأما اذا وقع بالاسم المتصل أو اتخذه اسمها له أمام كاتب عقود أو محكمة من المحاكم فقد ارتكب التزوير بواسطة وضع أسماء مزورة أى افعال اسم غير حقيق (مصر جرائد ٢٩ يوليو ١٩٠٢ المحقوق ١٧ ص ١٧٧) .

(٣٣) ولأن القانون نكرة ٣١ الصادر في ٣ يوليو سنة ١٩١٠ قد أنقضى قانون ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ الخاص بتزوير المحاكم الشرعية وفي هذه الحالة ودعما من أن المادة ٣٨٣ من قانون سنة ١٩١٠ صرحنا لناظر الحفانية بوضع لائحة جديدة خاصة بالمأذنين فانه ليس من المقبول أن نقرأ إدرايا ببسطة من ناظر الحفانية بأمر به المأذنين مؤقتا حتى يتم وضع لائحة جديدة يقوم مقام لائحة نظامية أو يمنح للمأذنين أريق لهم صفة رسمية تقديمها واذا طبقت المبادئ القانونية بكل تدقيق فانه لم يبق الآن المقعد التي يحرمها المأذون صفة المقعد التي يحرمها أحد الموظفين العموميين ولذا يجوز أن نعلن لأول وهلة أن المادة ١٨١ عقوبات غير جائزة للتطبيق ولكن قد صدرت أحكام قضائية عديدة مطابقة للعقل وتغضى بأن مسألة ما اذا كان المقعد الباطل شكلا يجوز أن يكون أساسا لهية تزوير أم لا هي مسألة خاصة بموضوع الدعوى أكثر من كونها مسألة قانونية وتختصر فقط في احتمال وقوع الضرر وذلك متوقف على كيفية نظر الأفراد الى المقعد اذا كان له كليل

الرسمى هو لا نزاع تزوير في ورقة رسمية ولو ألت التزوير في ملب الورقة يبقى تزويرا في ورقة عرقية وقد أخذت محكمة القضاء والابرار الفرنسية بهذا المبدأ في حكمها الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٤ وقررت أن التزوير الواقع من حامل الوثيقة على البيانات المحورة يصره على طرف الخطابات بشأن رسوم مقررة نظير تخليص ناقص عليها يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ولو أن هذه البيانات محورة على منقسات الخطابات التي هي أوراق عرقية (القضاء ١٢ أبريل ١٩١٣ المحبوسة ١٤ ص ١٦٦) .

(٣٤) يعتبر موظفا عموميا في باب التزوير الكاتب باليومية في إحدى البيانات التي يشغل في عملية التزويرات أى استلم الافادات الواردة وتسليمها الى الرضاء وتصدير الافادات الصادرة وكذلك عملية دقوى الصحف والسوابق والمرافض فان هذه الأعمال خاصة بمصلحة أميرية وإقامتها تابع لتلك المصلحة ولرؤسائها الموظفين وأنه يقضى ما هي من أموال الحكومة فيجب والحالة هذه اعتباره موظفا أميرا ولا حيرة في كونه مستخدما باليومية أى يقضى ما هي من أيام عمله إذ أن صفته هذه لا تحمله من السعورية أمام رؤسائه ولا تنفيه من اتباع الواجبات الادارية فلا بد إذن ملاحظة كونه من المستعدين الداخلين حياة العمال المستحقين لماش التفاد فاذا ورد للنيابة عريضة بطلب صحيفة سوابق من شخص لأنه يريد فتح قهوة ومعهما محاولة خبثية الرسم غافى الرخصة وطلب من الموكروية تشييه لصاحبا وأرسلها لقم السوابق ضمن طلب من النيابة بطلب أوراق تشييه متهين واعتنى لها نكرة وحدد لها جلسة على نفس الطلب ينظره ولما وردت أوراق السوابق أخذتها ورقة الطالب وأرسلها اليه وكل ذلك ليأخذ لنفسه قيمة الرسم وفلا أمضى المحاولة على بياض من وكيل النيابة بطريق الخش وكتب عليها بحولا لنفسه وصرها وبذلك يكون قد جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة على طه تزويرها وذلك يجعله صاحب الطلب متبما بجنحة مما يقع تحت المادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جديد (الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ المحبوسة س ١ ص ٢٧٩) .

(٣٥) إن التزوير الذي يقع أمام المحاكم من المدعين بحق أو من مجهودم لا يندثر برا بالكتابة لأن هذه الأحوال إنما تنهى تحت بنائها ولحسبها بواسطة القاضي وله السلطة التامة

بعد تحرير العقد يستثنى ولأنه لم يقدّم أعضاء أو خط أحول بعد خال من إضاهة ولي الزوجة المنسوب إليه استلام مقدم العقد وهذه الإضاهة بهذه الحالة هي هي لا قيمة له في نظر القانون ونظراً لما يقال فيها أنها شهادة بالكتابة من أشخاص بأنهم رأوا ولي الزوجة استلم مقدم العقد وهذا الفعل لا يمكن أن يكون جريمة تزوير (النقض أول مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٢٢).

(٣٥) ان الرقعة الرسمية أو العمومية هي التي تحرر بمرقة الموظفين الأميين الذين من شعرهم اثبات الواقعة وتحرر الرقعة في دائرة اختصاصهم مع اتباع الاجراءات القانونية اللازمة والشهادة التي يسطرها وكيل بئر كركانة الزعم الأرثوذكس بأن شخصاً أعزب وليس هناك أدنى مانع شرعي لزوجته تدخل بلا ريب تحت هذا الصريف ولا أهمية مطلقاً لما إذا كان اختصاص بئر كركانة الزعم الأرثوذكس قاصراً على أبناء طائفتها أو أنه لم يحصل نزاع مطلقاً في اختصاصها بقبول وتسليم أوراق من قبيل تلك الشهادة لاقرار الحكومة المصرية على ذلك الاختصاص فإذا كانت هذه الشهادة على خلاف الحقيقة بأن أثبتت بصورة حقيقة أمر أعزباً وهو أن طائفتها أعزباً حالة كونه متزوجاً فانها تكون منقوبة طبقاً للمادة ١٩١ عقوبات ١٨١ - جديد - ويكون استبعادها من الطائفة بتدبيرها لبئر كركانة بدلت أخرى والتزويج بمقتضاها معاقبة عليه بمقتضى المادة ١٩٢ عقوبات - ١٨٢ جديد - (الاستئناف ٧ يونيو ١٩٠٣ الحقوق ص ١٨ ص ٢٦٧).

(٣٦) بحسب لائحة أحكام المجالس المالية للأباطير الأرثوذكس بئر كركانة المجلس موظف في مصلحة عمومية بناء عليه كالزور في دفتر القيد المختص بوظيفته بسله تزويراً رسمياً صادراً من موظف عمومي (النقض ٤ فبراير ١٩٢٤ المصانة ص ٤ ص ٩١٠).

(٣٧) الشهادة المختصة بأن إحدى النساء بكرًا وليست متزوجة هي من خصائص المبدعة التي لا أن يحرمها بناء على المادة ٧٢قرة ثالثة من قانون المحامات وهي من المهرات الرسمية والتزوير الواقع فيها بئر تزويراً في أوراق رسمية ولا يجوز اتسلك بكون هذه الشهادة يصح أن يحرمها غير المبدعة لأن المعلول عليه في رسمية المهرات هو مصادرها من موظف مختص بئر بئر

الأفراد في حالة لا يتكلم جيداً من معرفة الإعلان الذي يتعنه ذلك العقد - جاريون ٣ قرة ١٥٤ وما بعدها - ولو أنه يجوز حقيقة أن يقال بأن العقد الذي يحرمه مأذون غير مختص ليس عقداً قابلاً للإلغاء شكلاً بل هو عقد باطل أصلاً أو غير موجود ولكن هذا التمييز بين العقد من مقارب تلك التيز الذي يؤيده شوفرويل - جن ٢ ن ٦٧٩ - ويتناقض جاريو في الحقيقة تمييز يستند إلى الأكثر على مسائل قضائية ومبادئ مدرسية حتى لا يتصرف بما لا يشاء من الصفة الحقيقية الخاصة بها والذي يميز هذا إلى تناقض حقيق غير مقبول لأن الصعوبة التي صادفها الأفراد في معرفة إعلان عقد من العقود هي صورة يمكن وجودها أمامهم سواء كان إعلان ذلك العقد إعلاناً أصلياً يجهله غير موجود حسب الاصطلاح الجاري أو كان عقداً قابلاً للإلغاء فقط وبعد إلغاء قانون ١٨٨٠ ذلك الإلغاء الذي بين جهولاً عنه الأغلبية قد ظل المأذون ظاهره كما كان عليه قبل الإلغاء وذلك بقرار وإرادة نظارة الحفانية التي كتفه أو أتت به للسترار على القيام بأعمال وظيفته واختصاصاته التي ليس من الصعب فقط بل من المستحيل على الأشخاص البهدين عن الأمور القضائية بأن يكتشفوا هذا الأمر وهو أنه طبقاً لمبادئ القانون الدقيقة لا يمكن لناظر الحفانية صفة في إصدار ذلك القرار بالشكل الذي أصدره في هذه الحالة وبما أن كلا من الأفراد والقضاء الشرعي حتى نفس السلطة السياسية كانوا جميعهم يتفكرون إلى عقد المأذون كأنه عقد صحيح بعد الإلغاء كما كان قبله فنشأ من ذلك خطأ عام قهري فإي يتنص بصحة العقد وبإبقاء ما كان له دائماً من قوة الاتيانات وبناء على ذلك يوجب بلا نزاع استحالة وقوع ضرر وهذا ليس تغيير الحقيقة في ذلك العقد وأما ساقباً عليها فانونا لأن العقد ستر تزويماً ويوجب الإجماع كقند رسمي (النقض ٢٠ أبريل ١٩١٢ المصوبة ص ١٣ ص ٢٣١).

(٣٨) إذا أثبت في عقد الزواج المهر على يد المأذون أن مقدم العقد يدفعه الزوج عند الزفاف ثم بعد ذلك حصل الزفاف ولم يتم الزوج بما سمعه به ولي أراد أن يقاضاه على ذلك اتفق مع المأذون الذي كان وقتئذ قد رقت ويصحه بمرحمتها العقد كتابة بتحديد أن الزوج دفع لولي الزوجة مقدم العقد بعد تاريخ العقد بسترين واستند على هذه الكتابة بشهود فلا تمت هذه الإضاهة تزويراً لحصولها من شخص ليس له صفة

التقيد في دفتر الوفيات لحين العلمن بالترتيب - البانكت الفرنسي
عقود المواليد والوفيات ن ٣٨٣ - ويجوز العلمن فيها بواسطة
اثبات ما ينفيها ولكن من جهة أخرى فإن الأقرار المرفوع الذي
يحصل من أحد الأفراد إلى الموظف العمومي الذي يطليه
القانون مسفة لقول واثبات الواقعة البلية له يعتبر تروريا
في كتابة رسمية إذا لا يوجد أدنى ارتباط بين المسألتين - كما
يلاحظ ذلك جارجون ن ١٠٣٤ - وإذا كان يجوز
اثبات شخصية المتوفى بطرق أخرى غير العلمن بالترتيب فلا يستتبع
من ذلك أن التقيد الذي حصل زورا في دفتر الوفيات لا يكون
جريمة الاشتراك في تزوير دولة رسمية المعاقب عليها بالمادة ١٨١
عقوبات (التقضى ٢ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ٢٧٧).

(٤٠) ترديد شهادة ميلاد بقصد الالتحاق بأحدى المدارس
معاقب عليه ولو كان التاريخ الذي أثبت بهذه الشهادة مقدما
على تاريخ وجود دفتر التقيد المواليد ولم يصدق عليها القاضي
الجزئي لأن اختراع هذه الشهادة والتوقيع عليها باسضاء مرفوعة
للصراف أو للخدمة المختص بغيرها واعتبارها مستغفرة من
دفتر رسمي كل ذلك يعد تروريا مادام لها الشكل الأساسي لورقة
رسمية سيما إذا كان قيد المواليد في دفتر مسفة لذلك رسميا أمرا
مقدرا وحاصلا من قبل تاريخ ميلاد المتهم أي من قبل الأمر
العالي الرقيم يوتييه سنة ١٨٩١ والضرر محتمل لأن هذه
الشهادة الرسمية قد تكون أساسا لاثبات السن في مسائل أخرى
غير الغرض الذي زورها المتهم من أجله (التقضى ١٩ أبريل
١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٩٤).

(٤١) أنه وإن كان لا يمكن أن يكون التزوير في ورقة رسمية
افتراض أنها صادرة من مأور رسمي أيما كان لا بد من أن
يكون ذلك الأمور مختصا بحكم وظيفته بآلياتها وتحريرها إلا أنه
مع ذلك ليس من الضروري تعاقل ذلك الأمر فضلا بل يمكن
أن ينسب صدور الورقة المخترقة إليه كذا وأن يكون ظاهرها
وشكلها يدلان على أنها من الأوراق العمومية لأن تقليد اسضاء
المأور الرسمي ما هو إلا عبارة عن اغتصاب الضمان الشرعي
المختص بالأوراق الرسمية - التقضى الفرنسي ص ٢ مايو ١٨٣٣
و ١٦ نوفمبر ١٨٥٠ - ترديد شهادة ميلاد بخبرة على نموذج
مطبوع بمعرفة الحكومة لهذا الغرض وسائر الشكل الرسمي وموقع
عليها باسضاء تحت عبارة توقيع الموظف المختص يكون معاقب

بصرف النظر عما إذا كان ما يجريه غير هذا الموظف يقوم مقامه
أم لا (الاستئناف أول يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣
ص ٣١٠).

(٣٨) إذا وضعت امرأة غير متزوجة طفلا من السفاح
ولكن سبق الفضيحة للثبات إلى امرأة متزوجة محرومة من
الأولاد وساحتها المسألة تسمح لها بترية المولود واهتقت معها
على قيد دفتر المواليد بأنه ابن الثانية وفعلت ذلك فإن هذه
الواقعة تكون معاقب عليها بالمادة ٢٤٥ عقوبات باعتبارها
نسبة الطفل زورا لغير والده ولاكتة تروريا في دفتر المواليد
لأن كاتب الصحة عمله قاصر على إثبات ولادة من تبليه ولادته
من الأطفال بواسطة إحدى القوابل مضافا إلى اسم الطفل اسم
والده ووالدته وليس من شأنه التحقق من صحة ما يقال له على
لسان المبلغ (جسنايات مصر ٢٢ أبريل ١٩٢٠ المجموعة
ص ٢٢ ص ٩٢).

(٣٩) تبليغ المخالفين كذا أن المتوفى هو شخص معين حالة
كونه شخصا آخر يندرج هذا الأقرار الكاذب في دفتر الوفيات
من المبلغ بواسطة المخادد للكتاب المختص والمخالف كالات غير
مسئولة لتقيد هذا الأقرار يعتبر اشتراكا من المبلغ في تزوير دولة
رسمية بالمعنى المقصود من المواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ من قانون
المقوبات ولو أنه لم يوقع على الدفتر - جارجون ص ٣
١٠٣٠ - لأنه فضلا عما قد ساعد فاعل الجريمة في الأعمال
المجهزتها المسجلة والمتضمنة لارتكابها ولأن الشرع يعاقب كالكامل
الأصل المرتكب لجريمة يعلم وقصد جنائي حتى ولو كان هذا العلم
وهذا القصد غير موجودين بالنسبة لهذا الفاعل وكان بذلك غير
معاقب ولا يمنع من هذا الاعتبار أن دفتر الوفيات لم يحصل
لاثبات شخصية المتوفى بل لاثبات مجرد قرارات أولى الشأن
ويمكن إثبات عكس هذه الأقرارات بغير العلمن بالترتيب لأنه
في الواقع يجب التمييز بين الفترة الممتدة في العقد الزمني وبين
الأركان المكونة لجرية التزوير فمن جهة أولى لا يوجد نزاع
قانوني في أنه لا يعتبر جنة لحين العلمن فيها بالترتيب سوى الإثباتات
الصادرة خصيصا من الموظف المختص بقيد المواليد والوفيات وأما
ما يذكره ويته من الوقائع التي حصلت أمامه بهذا الموظف
غير مكلف بآليات شخصية المتوفى بل إثبات الأقرارات التي تحصل
لديه فقط وبناء على ذلك تكون شخصية المتوفى ثابتة بواسطة

القيمة فاعلان طلب المحضور لشكته انطى الذى يحمره محضر ليس له صفة في تحريره لأنه كاتب عمومي ولم يصف نفسه بأى صفة يمكن أن تسمى ولو زورا هذه الورقة صحتها الرسمية لا عتاق عليه (التقضى ٢٦ أبريل ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٥٧).

(٤٤) يجب أن يبين الحكم ارتكاب التزوير بأحدى الطرق المينة بالقانون فإذا لم يفعل ذلك وجب تقضيه (التقضى ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٧٨).

(٤٥) يمد تزويرا لصل المحضر الذى يثبت كتابا في محضره عدم وجود مقولات ولا يمنع وجود التزوير المحضر أرفع بعد ذلك جزءا في مكان المحضوز عليه مثل كلما يملكه هذا لأن مجرد تحرير محضر بعدم وجود ما يميز عليه خلافا للحقيقة يعمل الضرر محتملا وهذا يكفى لوجود جريمة التزوير (التقضى ٩ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٥٧).

(٤٦) الاعلان الذى يحصل بمعرفة متدرب محضر بغير أن يحمر عليه أمر الانتداب ليس باطلا من أصله بل هو قابل للبطالان اذا طلبة المعلن اليه فهو إذن صحيح في الأصل وكل تغير يحصل فيه بسوء القصد يكون تزويرا فإذا أشر المعلن تاريخ الجلسة بقصد عدم ضياع الزم المدفوع كان هذا تزويرا (التقضى ٢٩ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ١٢٦).

(٤٧) تقضى المادة الأولى من قانون المرافعات بأن الاعلانات يجب أن تحصل بواسطة المحضرين واستثناء لهذا المبدأ قد صرحت المادتان ١١ و ١٢ من القانون المذكور للقاضي الجرائم أن يتدب أى شخص لإجراء الاعلان بشرط أن الأمر الذى يصدر بذلك يملن في أول الورقة ولا يجوز متدرب المحضر الصفة العمومية التى يتحوله اعلان الأوراق إلا بهذا الأمر الذى يصدره من القاضي وكل اعلان يملنه بدون صدور هذا الأمر يكون باطلا ولا يكون له وجود قانونا ولا يعتبر من الأوراق الرسمية ولا يعاقب على تغير الحقيقة الذى يقع فيه (التقضى ٢٤ مايو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٢١).

(٤٨) لأجل تطبيق المادة ١٧٩ و ١٨١ عقوبات يلزم حتى أن يكون الشخص المرفوع عليه الدعوى موظفا عموميا أو من المأمورين العموميين ومندوب المحضرين ليس لهم

عليه ولو كانت الاعضاء المذكورة هي الملاقى الصحة وهو غير مختص بتحرير مثل هذه الشهادة وكانت الورقة ناقصة أعضاء السبعة لأن الورقة الناقصة بعض الشيء لاستيفائها تكون مزورة تزويرا معاقبا عليه مادام يمثل حدوث ضررها لتغير مثل هذه الشهادة يمكن أن يتخذ بها التناضى المقدمة اليه فضلا عن أن إغفال شرط من الشروط اللازمة لإعطاء أى ورقة صحتها الرسمية سواء كان لجل المأزور عدم مهارته لا يمنع من معاقبته كأن يطلان المقد بطلانا جوهريا أو عرضيا لا يمكن أن يحمر تزويره - التقضى الفرنسي ١٣ يوليو ١٨٩٩ (محكمة جنابات اسكندرية ٩ أكتوبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٠٦).

(٤٩) إن المادة الثانية من الأمر السالى الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ قضت بأن قيد المواليد في القرى يكون في دفترين احدهما عند الصراف والاخر عند المصدق وقضت المادة الرابعة من الأمر السالى المشار اليه بأن صورتا كالمواليد التى تعلق لدى الثانى تستخرج بمعرفة المودعة عنده الدفاتر المذكورة فيضع من ذلك أن السبعة والصراف هما المختصان دون سواهما بإعطاء صورتا كالمواليد من واقع الدفاتر المودعة عندهما ولا دخل لخلق الصحة في فمها فكل صورة من تلك الصور موقع عليها من الملاقى لا قيمة لها لصدورها من موظف غير مختص بالمرة والمادة ١٨١ تشترط لتطبيقها أن يكون التزوير واقعيا من الموظف في ورقة تحريرها مختص بوظيفته فينتج من ذلك أن التزوير الذى يحصل من موظف في ورقة غير مختص بتحريرها لا يدخل تحت نص هذه المادة - تطبيق الدال على المادتين ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥

(٥١) تعيين مندوب المحضرين هو بأمر من نقابة المحققين بناء على اختيارهم للعمل بمصرقة رئيس المحكمة بالإعلان الذي يحصل بواسطتهم ويكون جميعا ولو لم يتبدون من القاضي الجزئي طبقا لقاعدة ١١ مرافعات (الاستئناف حكم مدني في ٢٨ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢٢٥) .

(٥٢) أن عدم مراعاة المادتين ١١ و ١٢ مرافعات في إعلان مريضه دعوى بواسطة مندوب محضر لا يجعل الورقة باطلة بطلانا أصليا بل يدل على ذلك نص المادة ٢٢ مرافعات بل لا بد من صدوره كحكم بطلان من المحكمة المدنية إذا تمسك بذلك الخصام فهي إذن صحيحة والتزوير فيها يتشعب بتاريخ الجلسة وتأخيره بقصد عدم ضياع الرسوم هو تزوير في أوراق رسمية طبقا لقاعدة ١٧٩ جنائيات و يرتب عليه ضرر فئزمية ومن المبادئ المقررة قانونا أن التزوير في ورقة رسمية يكون معاقبا عليه ولو كانت الورقة المذكورة باطلة ليوجب في الإجراءات متى كان هذا البطلان خارجا عن إرادة مرتكب التزوير (جنائيات مصر ٩ يناير ١٩٠٨ المحسوسة ص ٩ ص ١٢٨ وتأييد من القضاء بحكم ٢٩ فبراير ١٩٠٨ المذكور قبل) .

(٥٣) إن تحديد يوم الجلسة في الإعلان هو من خصائص المدعى والذي عليه أن يطلب التسجيل إذا شاء تغيير التاريخ المكتوب في الإعلان بإضافة رقم اليه وتقديمه بقلم المحضرين لإعلانه لا يمتد تزويرا وإن كان التاريخ كتب قبل ذلك بمصرقة شخص أكرسوا كان كاتب المحكمة وخلافه لأنه إنما يعمل ذلك كأنه نائب عن صاحب المدعى ويدون أن تكون له صفة رسمية في عمله هذا (كروم ٣١ يناير ١٩٢٣ المجموعة ص ٢٦ ص ٩٨) .

(٥٤) مندوب المحضر الذي عين طبقا لقاعدة ٦٥ من لائحة الإجراءات الداخلية للحاكم الأعلى مشروط بصفة المرافعة المؤرخ ١٦ نوفمبر ١٨٩٢ ليس بدائلا بل هو المالك ولا من الظهورات ولا محال الزبينة بل مندوب نوع خاص من العمل وهو تكليفه فقط بإعلان طلبات المحضر قاعلة لحكم غيابي أمر خارج عن حدود اختصاصه ولا يكون الإعلان باطلا وعليه إذا أثبت في هذا الإعلان أنه انتقل لمحل العمل إليه بابطه على خلاف الحقيقة لا يمتد تزويرا لأن التزوير في مثل

كالوظفين العموميين وجود رسمي يتوهم صفة عمومية مستدبة والقانون لم يضع نظاما خاصا بغيرهم وانما خصصهم وبالاجمال فانه يجهل وجودهم تماما فهم ليسوا في الحقيقة سوى نخبة من المستعدين الخاصوميين الذين يختص القاضي منهم من يقوم مقام المحضرين الرسميين إذا دعت الحال لانتدابهم في أحوال خصوصية طبقا لقواعد ١١ و ١٢ و ١٣ مرافعات متى حصل الانتداب يجوز هؤلاء المتدورين مؤقتا وفي التقنية التي اعتبروا لأجلها قطع صفة العاموميين العموميين ولكن هذه الصفة تجزأ حتما فحينما يصحبا طبقا للقانون أي بأمر يصدر من قاضي الأمور الوقفية ويعلن في أول الورقة مقتضى إعلانها فإذا لم يثبت هذا التبين فلا يمكن اعتبارهم بصفة موظفين أو عاموميين عموميين ولا يقع التزوير بالحاصل منهم في الإعلانات التي يفتونها تحت حكم المادة ١٧٩ و ١٨١ عقوبات (القضاء ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢١٧) .

(٥٥) مندوب المحضرين ليسوا من المأموميين القضاة الذين يجوز وجودهم في القانون كالمحضرين المقوض إليهم إعلان الأوراق وتنظيم الأحكام وغيرها ولذلك لا تكون لهم صفة إلا إذا انتهتهم القاضي بأمر مخصوص يكتب على الورقة المراد إعلانها وبناء على ذلك فالورقة التي تعلن بواسطة مندوب دون أمر خاص من القاضي يخوض إليه إعلانها تعد باطلة لأنها معلة بنهر الطريقة القانونية وما دامت باطلة من أصلها فلا يجر ارتكاب التزوير فيها إذا لا يفيد بطلانها ولا يضر أحدا (الاستئناف ٢٨ أبريل ١٩٠٤ الاستغلال ص ٣ ص ١٥١) .

(٥٥) مندوب المحضر الذي يقدم على خلاف الحقيقة تاريخ إعلان التهود في أصل وصورة الإعلان يرتكب تزويرا في ورقة رسمية خاصة بوظيفته حال تحريرها وذلك بآليات واضحة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عليه بتزويرها ولا يمكن القول بأن الإعلان كان لاغيا ولا يمكن أن يحصل منه ضرر لأن المقيم لم يكن متدبا من القاضي لأجراء هذا الإعلان فان الحاكم لم يحكم مطلقا بأن الإعلانات التي تحصل في هذه الظروف تكون لاغية إذ أن الانتداب يكون واقعا فضلا والضرر يحصل حديه من هذا التزوير لأنه كان يمكن بناء على تاريخ الإعلان الحكم على التهود فتعقيم (الاستئناف ١٦ يناير ١٩٠٥ الاستغلال ص ٤ ص ٩٤) .

هذه الورقة لا يغير من بطلانها شيئا ولا يضرب أحد كذلك تكليف الحضور لخاصة بمهمة مندوب محضرون أن يكتب الاستدباب بأعلى صورة الاعلانات طبقا للادتين ١١ و ١٢ مرافعات يكون باطلا حتما ولو جئى هذا البطلان حضور الطرفين للجلسة فغير الحقيقة فيه لا يمتد زورا (تأني لإحالة طعنا ٢٨ مارس ١٩٠٧ المجلد ٨ ص ٢٤٢) .

(٥٥) يوجد اختلاف أساسى بين مبادئ تقديرى وعقد حوى ولكنهما يشيران الى عقد واحد ينظر اليه من وجهتين مختلفتين فان عبارة "عقد حوى" تختص بصفة الشخص المهر للعقد مع أن عبارة "عقد رسمى" تختص فقط بقوة الاثبات الخاصة به فيما يتعلق بالأمور الواردة بالعقد وإلى ذلك المرفق العموى أو رسميا أو حقيقيا أو أجزاها بنفسه طبقا لأمره ومن الخطأ إيجاد مطابقة بين "الزوريرى أوراق عموية" وبين "العلن بالزورير" مع أن العلن بالزورير مقترن معنويا برسمية المفرد وعليه فان الصفة الرسمية لا تشمل كل البيانات الواردة في "عقد حوى" ويبرز إذن أن يرتكب الأفراد جنابة الزوريرى أوراق عموية بدون أن يكون هناك اضطراب لاتباع طريق العلن بالزورير اذا كانت إقراراتهم كاذبة — بلانول بن ١ حاشية الفقرة ١٩٥ — ويستنتج من ذلك أن الشخص الذى يزور الجوز غير الرسمى من عقد حوى سواء كان فاعلا أصليا أو شرعا يميز أيضا أن يكون مرتكبا للزورير فى ورقة رسمية متى توفرت فى عمله الشروط المنصوص عنها بقانون العقوبات ولكن لا يستنتج مطلقا مما تقدم أن جميع الإقرارات الكاذبة التى ذورتها ذور الشأن فى عقد حوى تكون زوريرا فى ورقة رسمية لأن ذلك يخالف بجم الإراء والأحكام القضائية الحديثة وان كان كثير من المؤلفين كانوا واقفين على هذا المبدأ الشديد ولكنها يميز فقط أن تكون ذلك الزورير اذا توفرت فيها مرتبة جهة أخرى كل أركان هذه الجريمة التى هى التغير فى موضوع العقد أو فى أحواله بأحدى الطرق الميعة بنوع المحضر فى المادة ١٨١ عقوبات وعليه فالشخص الذى يعلن آخر برخصة دعوى فى محل غير محل الحقيقة يعد أن أدرج المحضر أن هذا المحل هو محل عمله وذلك حتى لا يعلم المحل إليه بالاعلان والدعوى ليتوصل بذلك الى الحصول على حكم غيبي منسجها بلادفاع انما يرتكب بالزورير فى ورقة الاعلان لأن موضوع

صحيفة اعلان الدعوى هو أن الشخص المعلن له يعلم لها قانونيا بضدونها سواء كان طبا حقيقيا يتسلم الاعلان له شخصيا أو طبا افتراضيا يتسلم الاعلان بمنزله أو يجل معين قانونا وأما الاعلان الذى لا يمكن المحل إليه العلم به قانونا يعتبر "مفريا فى موضوعه" ويقضى قانون المرافعات ببطلانه بالمادة ٢٢ مرافعات وعليه فالإقرار الكاذب من التهم فيما يختص بمحل إقامة الشخص المتقاضى اعلانه ينتج عنها ذكر محل الإقامة خلافا للحقيقة وتسلم الاعلان الباطل بطلانا أساسيا بذلك المحل غير الحقيقة فهو إذن يكون مأسا للزورير فى هذا الاعلان بتغيير موضوعه وان كان المحل الأصل لكافة أثبت الواردة بالمادة ١٨١ عقوبات ضمن عبارة "بطل رافة مزودة فى صورة رافة صحفية مع طبعه بغير رافة" يستلزم أن الأمور التى شتهبها الموظف العموى تكون قد حصلت مباشرة تحت مراقبة الشخص وبذلك يجعل لها صفة خاصة بها أى يعطيا "مفتبا الرسمية" ولكن يجب أن يلاحظ من جهة أخرى أنه اذا كان هذا المحل الأصل انخاص من الواجب الأخذه به مسائل قوة الاثبات التى يرتبط بها مباشرة لأن المسألة التى هى موضوع البحث الآن طبقا للتدوين السابق الاشارة اليه أنها ليست مسألة قوة اثبات بل مسألة تختلف عنها اختلافا كبيرا وهى مسألة زورير جنابى فى عقد حوى وبناء على ذلك فكلية أثبت لم تستعمل بمناسها انخاص المشار اليه وقد جرت العادة أيضا باستعمال لفظة أثبت بمعنى أورد أو أدرج أو ذكر شيئا بدون أن يفرض من ذلك مطلقا حصول التثبت من ذلك الشيء وهذا هو المعنى الذى يتعين الأخذ به وليس ذلك توسعا فى تفسير كلمة أثبت بل أن لسله الكلمة معنيين كلامها مستعمل وقد تقدم الأخذ بأحدهما طبقا لأركان الواقعة وظرفاتها (النقض ٥ يونيو ١٩١٥ الشرائع ٢ ص ٢٩٧) .

(٥٦) يرتكب زوريرا فى أوراق رسمية من يرفع دعوى استرداد باسم غيره فان جريمة انتاح الدعوى الميعة بمهمة المحضر وهو من الموظفين الرسميين ودخله ضمن اختصاصاته وهى بالأصل من الأوراق الرسمية بالمعنى القانونى وتغير الحقيقة فيها ينشأ عنه ضرر يضاف بالغة الواجبة لها فهو إذن زورير معاقب عليه بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لا بالمادة ١٨٣ فضلا عن ذلك فان رفع دعوى قضائية باسم مستعار

(٥٥) يوجد اختلاف أساسى بين مبادئ تقديرى وعقد حوى ولكنهما يشيران الى عقد واحد ينظر اليه من وجهتين مختلفتين فان عبارة "عقد حوى" تختص بصفة الشخص المهر للعقد مع أن عبارة "عقد رسمى" تختص فقط بقوة الاثبات الخاصة به فيما يتعلق بالأمور الواردة بالعقد وإلى ذلك المرفق العموى أو رسميا أو حقيقيا أو أجزاها بنفسه طبقا لأمره ومن الخطأ إيجاد مطابقة بين "الزوريرى أوراق عموية" وبين "العلن بالزورير" مع أن العلن بالزورير مقترن معنويا برسمية المفرد وعليه فان الصفة الرسمية لا تشمل كل البيانات الواردة في "عقد حوى" ويبرز إذن أن يرتكب الأفراد جنابة الزوريرى أوراق عموية بدون أن يكون هناك اضطراب لاتباع طريق العلن بالزورير اذا كانت إقراراتهم كاذبة — بلانول بن ١ حاشية الفقرة ١٩٥ — ويستنتج من ذلك أن الشخص الذى يزور الجوز غير الرسمى من عقد حوى سواء كان فاعلا أصليا أو شرعا يميز أيضا أن يكون مرتكبا للزورير فى ورقة رسمية متى توفرت فى عمله الشروط المنصوص عنها بقانون العقوبات ولكن لا يستنتج مطلقا مما تقدم أن جميع الإقرارات الكاذبة التى ذورتها ذور الشأن فى عقد حوى تكون زوريرا فى ورقة رسمية لأن ذلك يخالف بجم الإراء والأحكام القضائية الحديثة وان كان كثير من المؤلفين كانوا واقفين على هذا المبدأ الشديد ولكنها يميز فقط أن تكون ذلك الزورير اذا توفرت فيها مرتبة جهة أخرى كل أركان هذه الجريمة التى هى التغير فى موضوع العقد أو فى أحواله بأحدى الطرق الميعة بنوع المحضر فى المادة ١٨١ عقوبات وعليه فالشخص الذى يعلن آخر برخصة دعوى فى محل غير محل الحقيقة يعد أن أدرج المحضر أن هذا المحل هو محل عمله وذلك حتى لا يعلم المحل إليه بالاعلان والدعوى ليتوصل بذلك الى الحصول على حكم غيبي منسجها بلادفاع انما يرتكب بالزورير فى ورقة الاعلان لأن موضوع

المطلوب منها وهذه العريضة كانت بالفعل أساساً بنيت عليه دعوى الاسترداد بجميع أحوالها وكامل إجراءاتها وتعتبر حينئذ ورقة رسمية (قاضٍ لمحكمة طلائع ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٢٢٧) .

(٦١) إذا ظلم المدين المحكوم عليه حضورياً إعلان ماضية باسم الماضين المحكوم عليه معه غائباً إلى ظلم المخضرين وهو حال من إضفاء أو ختم الماضين ومع ذلك قبله المخضرون وأعلمه فلا يكون هذا تزويراً ماضياً عليه لأنه لكي تتوفر أركان التزوير في ورقة رسمية باستبدال أشخاص في مثل هذه الحالة يجب أن يكون الأمر المقسود بصدوره من الشخص المسمى في الورقة قد ثبت بصدوره من ذلك الشخص بحضور الموظف الذي حرر الورقة لكي يرتكن من اطلاع على الورقة على صدق الأمر المثبت فيه بما له من الثقة في دقة الموظف المبرور عنه ما يستلزم أحد المخضرين ورقة إعلان وإيصال ويشمل مشروع ذلك الإعلان على البيان بأنه معمول بناء على طلب زيد من الناس فيستحيل القول بأن المخضر في هذه الحالة يثبت رسمياً أن الطالب حضر شخصياً أمامه والأركان النتيجة أن أغلب الاطلاعات مزورة ولا يمكن لتوفر أركان التزوير أن يكون الذي قدم مشروع الاطلاق للمخضر أهمه كذا أن له تفويضاً من الطالب المبرور اسمه ولو قيل عكس ذلك لكأن النتيجة أفت يعتبر مزوراً في المخضر الذي يدون فيه أقوال من مثل أمام جهة القضاء على سبيل الاستدلال وكذب في أقواله (جنايات أسيروط ٨ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١١٩) .

(٦٢) إن وضع ختم مزور على ورقة رسمية تحت إضفاء صهيبة لأجل التوصل بذلك إلى إثبات صحة سند مزور موقع عليه بهذا الختم هو تزوير ماضٍ عليه لأنه يفيد شهادة المأمور الرسمية المبرور للورقة بأن من نسب إليه هذا الختم وضعه بنفسه أمامه على تلك الورقة ولهذا المعنى جعل القانون الختم الموضوع على ورقة رسمية جنة في المضاهاة - مادة ٢٦٦ ماضيات - فإذا كان هذا الختم مزوراً كانت هذه الشهادة مغايرة للحقيقة وقد ترتب على ذلك ضرره وجعل هذا الختم جنة في إثبات صحة الأوراق التي تشتمل على الختم المذكور بحيث لا يمكن قضائها إلا بدعوى التزوير - مادة ٢٢٦ مدني - ولا يمنع من اعتبار هذا الفعل تزويراً ماضياً عليه كون تغيير الحقيقة لم يكن فيما قصد

بمجرد أن يكون تزويراً ماضياً عليه حتى ولو كانت عريضة الدعوى غير متبرئة من الأوراق الرسمية لأن هذه الورقة هي التي ينشأ عنها العقد القضائي وهي على نفع ما سبب لوجود دافعة قانونية من جهة أخرى فإن هذه المسألة قد فصلت فيها بهذا المعنى محكمة القضاء الفرنسيات في حكمها الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٦ (القضاء ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ١٧٩) .

(٥٧) انتمية التزوير في عريضة دعوى جبراً ما للذين لدى الغير يوضع إضفاء غير حقيقية للشخص لا وجود له تضمن تزويراً في البيانات المدونة في دفتر الرسمى بقلم المخضرين الذي يجب سحاً أن عريضة الجبر تقيد فيه أولاً لأن نية التزوير في عريضة دعوى الجبر تستوجب وجود التزوير أيضاً في تحرير تلك العريضة وفي إطلاعها وخصوصاً في قيدتها أولاً بقلم المخضرين لأنه بدون ذلك التقييد لا يمكن أن يحصل الاطلاق (القضاء ٢١ نوفمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ٣٥) .

(٥٨) عريضة الدعوى التي يحصل تزويرها وتقدم بقلم كاتب المحكمة ويضع الرزم المقتر عليها وتتم بواسطة قلم المخضرين تكتسب الصفة الرسمية ويكون التزوير فيها تزويراً في ورقة رسمية ولو لم يكن لها تلك الصفة وقت أن وضع عليها الإضفاء المزور (القضاء ٤ يونيو ١٩٢٢ المضاهاة ص ٤ ص ٣٢٠) .

(٥٩) يعتبر مزوراً في ورقة رسمية الشخص الذي يضي دعوى استرداد باسم آخر ويتم عليها بجنم مزور عنه لهذا الغرض ويقدمها للاطلاق ولا يبرض بأن ورقة الانتاح الدعوى كانت عريضة وقت حصول الإضفاء والختم عليها لأنه يجب التصويل على قصد الاتهم من عمله وما يرتب عليه من الأعمال وقد كان قصد الإعلان تلك الورقة بالطرق القانونية وإجراءات قلم الكاتب وقلم المخضرين قد صيرتها رسمية وكان ذلك بناء على إرشادات وأعمال الاتهم (محكمة جنايات طلائع ١١ مايو ١٩١٥ المجموعة ص ١١ ص ٣٠٧) .

(٦٠) يعتبر مزوراً في ورقة رسمية المدين المجهوز عليه الذي يرفع دعوى استرداد باسم شخص آخر يبرط عليه ويرفع على عريضة الدعوى باسم هذا الشخص الآخر لأنه وان كانت الاطلاعات المزورة وضمت على الورقة فيقبل أن تأخذ صحتها الرسمية إلا أنه يجب النظر إلى الغرض الذي يرى إليه الاتهم من حيث تأملها والقصد

يأت به في عداد الجرائم المطلب عليها ولا يمكن انطباع المواقف المدونة في قانون العقوبات المختصة بالتزوير على هذه الوثيقة التي أقرتها ومثلها القوانين الأخرى بالنسب والحماية الصريحين ولكن لا في باب التزوير بل في حثك الأعراض فانهذه الوثيقة لا تنطبق على نصوص التزوير ولا على الشروط والقيود التي أتت بها بل على الأمر المنابر للحقيقة منوها ومناقب عليه (الاستئناف ٢ أبريل ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٢١٦) .

(٦٥) إذا ادعت امرأة أنها بكرًا وتزويجت حالة كونها متزوجة وفي صفة زوجها فهذا الفعل لا حجاب عليه ولا يند تزويرا في عقد الزواج لأن ذلك العقد الذي قالت فيه البتة أنها بكر لم يكن من شأنه إثبات حالة أنها بكر بل من شأنه إثبات أنها قبلت الزواج بين طفت عليه وأنه قيل أن تزويجها وهذا القول المتبادل حصل حقيقة منهما فيكون إذن العقد صحيحا بل أنه لا تزوير فيه وأن القول بأنها غير متزوجة هو كذب لا حجاب عليه (الاستئناف ١١ فبراير ١٩٠٤ الحقوق ص ١٩ ص ٨١) .

(٦٦) إن التزوير كذا في وثيقة زواج المأذون بأن المرأة خالصة من الزواج حالة كونها مسفودا عليها زوج سابق هو تزوير منسوب عليه قانونا لأنت قانون العقوبات لم يميز بين الوثيقة الجنائية بين العقود الخاصة بحق مدنية وبين العقود الشرعية بل لأجل أن يوجد محل تطبيق مواد القانون المشار إليها أيضا يمكن أن يكون العقد حقا وسميا حقيقة يجوز العكس به شرعا وأن يكون له شيء ما من قوة البتة وتزيت عليه في هذه الحالة احتمال وقوع الضرر على نوع ما ولو كان ذلك أمام قاضي الأحوال الشخصية فقط وما لا نزاع فيه أن هذه الشروط متوفرة في عقد الزواج الذي يخرجه المأذون ولأجل أن يكون تفسير الحقيقة سببا لوقوع الضرر ومعتبرا عسلا جنائيا يمكن فقط أن يكون الانفراد بالكاذب مكتوبا لسد من أي نوع كان ويجوز اتخاذه كسبية في صالح أو ضد أي شخص كان - وشره وبتنص قانون العقوبات للبليبيكي جن ١ ص ٥٩٨ - وأنه وإن صح ما قيل من أن الخلو من زواج سابق ليس من البيانات التي أوجب قانون ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٨ حريحا على المأذون أن يدرتها في العقد إلا أنه من المؤكد أيضا أنت القانون المشار إليه قد أوجب على المأذون قبل تحرير العقد أن يقرى أمر انظومن

درجه بالوثقة لأن القانون لم يجعل هذا شرطا في التزوير الواقع من الموثقين أو يقرهم في أوراق رسمية تحقيا لثقة فيها بصياتها من كل تغير ولعدم وجود هذا الشرط في المادة ١٤٥ من القانون الفرنسي المقابل لقادة ١٨٩ من قانون العقوبات المصري - ١٧٩ جليل - مالت المالك الفرنسي الى تقرير هذه القاعدة في أحكامها بالنسبة الى الموثقين ولم يحصل بعض المؤلفين - في مخالفتها في ذلك إلا وجود هذا الشرط مصرحا به في المادة ١٤٧ المختصة بالتزوير الواقع في أوراق رسمية من غير الموثقين وكون التفرقة بين التوفيق مع اتحاد الفعل وموضوعه لا يمكن ارجاعه الى سبب صحيح فاشترط في الموثقين ما اشترطه القانون في غيرهم لكن القانون المصري أطلق في الحالتين فلم يصد به وجه لهذا الخلاف ومع ذلك فإن الخلاف لم يكن إلا بالنسبة لتفسير الحقيقة الواقع بتزوير الإضاء من الطرق الحديثة في المادة ١٨٩ عقوبات أما بالنسبة اليه فلا خلاف بين العلم والمسل لأن وجود التزوير المادى يثبت به حقا من غير شرط ولا قيد ولا يتوقف ضوؤه للعالم بصد ذلك إلا على البحث في احتمال فساد الضرر وسوء النية وقد جعل القانون المصري انتم ملاحقة للشخصية كالأعضاء - مادة ٢٥١ و ٢٥٢ وما جعلها مراقبات - فله ما عجزوا لها من الأحكام (الاستئناف ١١ أكتوبر ١٨٩٩ المجموعة ص ١ ص ٢١) .

(٦٧) إذا أنشأ المأذون وثيقة زواج من أولها لآخرها من نفسه واقترض فيها حضور الزوج وعصافته على الزواج مع أنه لم يحضر ولم يقر شيئا كان ما ارتكبه تزويرا مناعيا عليه (القضاء ٤ فبراير ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ١٢) .

(٦٨) ليس من قبيل التزوير تزوير المرأة حالة كونها لم تزل في صفة زوج آخر ولم تنفصل عنه انفصالا شرعيا لأن قانون العقوبات قد قضى بأنه لا يحكم على متهم لأمر ارتكبه مهنا كانت ضاعته وشعنا واستهجانا وبنا دأب إلا إذا كان هذا الأمر المركب منصوصا عليه في القانون ومعتبرا فيه جريمة يصاق فاطها عليها عقاب منصوص عليه أيضا فيه بوضاعة تامة وأنه وإن كان لا يجوز شرعا أن يجمع المرأة بين زوجين إلا أن قانون العقوبات الأحدث قد أغفل ذكر هذا الأمر القطع المختلف لأدأب والنظام المعمومين الجار الى اختلاط الأنساب ومن كرامة أشرف ما يحذر عليه وهو طهارة الأعراض ولم

ليجوز إثبات القبول والايجاب لم يسب الحقيقة إذ من واجب المأذون أن يتحرى من الزوجين والشهود خلو الزوجين من موانع النكاح حتى يتسنى له مباشرة العقد (القتض ٦ نوفمبر ١٩٢٠ تمرة ١٧٢٠ ص ٤١ قضاة).

(٦٩) إذا ادعى شخص أنه مسلم حالة كونه مسيحياً ومسيحاً نفسه باسم من أسماء المسلمين وتوصل بذلك إلى العقد على امرأة مسلمة على يد مأذون كان عمله هذا يمسّ زوراً بتغيير اسمه ووضعه في عقد الزواج اسماً له غير اسمه الأصل إلا أنه إذا حصل نزاع بين المتهم والنيابة هل التهم أصل حقيقة أم لا وبسبب الفصل في هذه المسألة أولاً وفي صحة الزواج من المحكمة الشرعية لأنه لو ثبت أنه أسلم حقيقة وفراسه بعد الاسلام وأمنى العقد بالاسم الاسلامي فلا يمسّ ذلك زوراً (الاستئناف ٦ يونيو ١٨٩١ الحقوق ص ٦ ص ١٤٣).

(٧٠) إذا حكمت محكمة الجنابات بالعقوبة على المتهم لأنه زوّج في ورقة رسمية وهي وثيقة زواج بأن ادعى الاسلام كذا وقد عدل على مسلمة لحكمها في مسألة اسلامه لا يدخل تحت رقابة محكمة القضاة ويكون التطبيق في محله (القتض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٧٢٨).

(٧١) إن دعوى التهم كذا أنه وكل من أخضه أمام المأذون وأثبت ذلك بشهود وتحرير عقد الزواج بناء على هذه الدعوى يمسّ زوراً لأن حضور شخص أمام أحد الأمورين المكلفين بأمر العقود الرسمية ونسبه أمراً لا كاذبة إلى شخص لم تصدره هو زور وما دامت هذه الأقوال تكون أخفاقاً حشراً أو محتمل الضرر كما جاء بأحد أسباب الحكم المظنون فيه (القتض ١١ يونيو ١٨٩٨ القضاة ص ٥ ص ٣٤٢).

(٧٢) إذا ادعى شخص كذا أنه وكل من أخضه أمام المأذون وأثبت ذلك بشهود ثم أجرى المأذون العقد بناء على ذلك بالصفة الشرعية فيكون هذا العقد منزواً ولا يقبل القول بأن القانون لا يعاقب على هذه الواقعة بناء على أن تغيير الحقيقة لم يحصل في عقد الزواج في الحقيقة بل حصل في التبريل السابق عليه لأننا لوسطاً أعمال المأذون نجد أنه غير في الحقيقة عقدين عقد تبريل رسمي وعقد زواج رسمي وأثبتتهما في ورقة واحدة لا يمنع أنهما عقدان منفصل كل منهما عن الآخر فالزور

الزواج وبناء على ذلك فالقانون يكلفه إذا ضيف بأن يذكر في العقد بأنه قام بما عليه به وتحري مسألة انظر من الزواج فانه في الواقع لا يمكن قبول العقد وتحريره إلا بسببه للشروط (القتض ٢٠ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ٢٣١).

(٦٧) من انحطط انخلط بين العقد العموي والعقد الرسمي والقول بأن الزور لا يعاقب عليه إلا إذا وقع في الأجزاء الرسمية من العقد العموي أي التي يمتنع بها مدنيا ما لم يخلط فيها بالزور وقد وجهت محكمة القضاة بحكمها الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩١٥ النظر صراحة إلى هذا الالتباس مرتككة على بطلان الأصل حيث ذكر أن الشخص الذي يزور أجزاء التبريل الرسمي من عقد عموي سواء كان فاعلاً أو شريكاً مع فاعل أصل مرتكب الجريمة من علم ما أو مع فاعل أصل حسن النية مجزأ أيضاً أن يكون مرتكباً للزور في ورقة متى توفرت في عمله الشروط المنصوص عنها في قانون العقوبات ولا تروم لتوفر شروط غيرها وتلك الشروط الهجسة هي المنصوص عنها في المادة ١٨١ عقوبات فالمأذون ملزم قانوناً كاقضت بذلك هذه المحكمة في حكمها الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ بالتثبت قبيل إجراء عقد الزواج من عدم وجود مسلمة زوجية سابقة مائة لا يمكنه قبول أو إجراء العقد إلا إذا تم هذا الشرط فوهذا السبب ملزم أيضاً بأثبت حقيقة هذا الأمر وعدم وجود مانع فرعي ثابت وعدم وجود زواج سابق قد أصبح أحد الأحوال الجوهرية للعقد ويكون تغيير هذه الحالة الجوهرية كأن يثبت بواسطة المأذون واقعة منقودة في صورة واقعة صحيحة مكونة بكتابة الزور المنصوص عنها في المادة ١٨١ عقوبات كأن يثبت أن الزوجة بكر خالية من موانع النكاح مع أنها على ذمة زوج آخر يصرف النظر عن البحث هنا إذا كانت حقيقة هذه الاثباتات قد أقدم أو لم يقدم الدليل عليها (القتض ٢٤ يونيو ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٥٥).

(٦٨) إن الإقرار الذي يصدر من الزوجة ومهددها أمام المأذون بمقتضاها من موانع الزواج حالة كونها حاملها وهم يملكون أنه غير مطابق حقيقة وفيه ضرر لسانه بحق التبريد إذا أجهه المأذون حسن النية في وثيقة الزواج الرسمية بعد اشتراكهم في الزور مع المأذون سلم النية والقول بأن عقد الزواج لم يخص لأثبتات خلو الزوجية من موانع الزواج بل يخص

(٧٦) لا عقاب على مأذون يزوّ وورقة ويذكر فيها على خلاف الحقيقة أن المرأة أبرأت زوجها من مؤثر صداقها ومن حقّها وثقة بقّتها وأن الزوج طلقها على ذلك ثلثاً إذا لم تبض الزوجة ولم تحتم على العقد لا بنسبها ولا بواسطة وكيل عنها ولم يذكر المأذون سبباً لذلك اتباعاً لنص المادة ١٦٣ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ لأن امضاء العقد أو التمس عليه من طرف المتعاقدين هو شرط أساسي لجميع العقود سواء كانت عرقية أو رسمية ويكون العقد باطلاً بطله وقد حذمت المادة ١٦٣ السابقة الذكر على المأذون استيفاء ذلك ولكنها أباحت له عند وجود ما يمنع المتعاقدين من الامضاء أو التمس أن يكفى بوضع اسم هذا الشخص على العقد بضط المأذون فإذا خلا العقد من كل ذلك لم يبق له قوة الاحتجاج به على المتعاقدين ولا يمتنع من نظر القانون إلا بهذمه مشروع عقد لم يتم ولا يمكن أن يكون جهة على الزوجة لا أمام المحاكم الشرعية ولا الأهلية فلا يرتب له تزويره حصول ضرر أو إحطال حصوله (الفاظ في الإبتائية دائرة الجنائيات ٢٧ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ع ٩٧) .

راجع حكم قسمة ٧٤ و ٧٥

(٧٧) أن استخراج اعلام شرعى يجسمل شخص وارثاً للثوق على خلاف الحقيقة هو عمل يدخل بلا شك تحت نص المادة ١٩١ عقوبات — ١٨١ جليل — حيث قالت في كرمياتها "أو يجعله واقعة منزوعة في صورة واقعة صحيحة مع طله بتريرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها" (الاستئناف ٢٥ نوفمبر ١٨٩٦ الحقوق ٦ ص ٣٥٨) .

(٧٨) أن الحصول على اعلام شرعى بشيخ وداة شخص للثوق على خلاف الحقيقة هو تزوير في أدواق رسمية لأن الاعلام الشرعى هو في الحقيقة ورقة محررة من يد قاض شخص لمحرر ما فيها والحكومة جميعها أن تكون الأوراق الصادرة منها كالاعلام الشرعى صحيحة لا شبهة فيها ولا فيها وورقة وان تكون مثبتة لها هو موكد بها من الأقوال والأحوال ومن الخطأ أن يقال بأن التزوير في الأشخاص أو استبدال الواحد بالآخر في عقد ما ليس بترير فان ذلك وارد بالنص في مواد التزوير من المادة ١٨٩ عقوبات — ١٧٩ جليل — وليس من المهم أن يكون

الحقال بمصولة في عقد الزواج إنما هو حاصل في الواقع في عقد التوكيل المشروح في عقد الزواج وحضور شخص أو أشخاص أمام أحد المأذنين المكلفين بإجراء العقود الرسمية ونسبهم أقر إلا كاذبة لا يخص لم يصد منه ما تزوير ما دامت هذه الأقوال تكون أخطاءاً مضراً أو محتمل الضرر ويكون المأذون قاعداً أصلياً لو كانت رفضت عليه الدعوى وحسن نية لا يمنع من اعتبار المتهمين مشتركين معه في هذه الجريمة (الاستئناف ٨ مايو ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ع ٣٤٦ وتأيد من القضاء بمحكم ١١ يونيو ١٨٩٨ المذكور أعلاه) .

(٧٣) ضد الزواج الذي يقال فيه أن الزوجة وكلت أختها بان ينوب عنها في ذلك العقد يكون منزوراً إذا ثبت أن البتة المذكورة لم يصد منها هذا التوكيل وذلك لاثبات واقعة غير صحيحة في صورة أنها صحيحة ويكون المأذون الذي حوره وهو لم يصد صحة التوكيل وكل من اشترك معه في التصريح واقفاً تحت نص المادة ١٩١ عقوبات — ١٨١ جليل — (استئناف ٢٥ يناير ٢ مارس ١٨٩٨ المحاكم ص ٩ ع ١٥٦٠) .

(٧٤) إذا حضرت امرأة وتسمت باسم أخرى أمام المأذون وقررت قبول زواجها بشخص معين وقررت شخصاً آخر أن هذه المرأة هي صاحبة الاسم المذكور كانت هذه الوقائع مكتوبة بجملة التزوير بواسطة استبدال شخص آخر وليس من أركانها أن يحصل التوقيع من المتهمين على وثيقة الزواج (القضاء ١٣ مارس ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ع ٢٢٠) .

(٧٥) إن المادة ٢١ من لائحة المأذنين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ لا تقضي بطلان وثيقة الطلاق ضد عدم التوقيع عليها من الزوجة وذلك رغم كلفة سبباً التي جاءت فيها فان توقيع المتعاقدين أو التهود على الوثيقة التي يجرها المأذون ليس أصلاً من أصول الشرع ولا زكناً أساسياً من أركان العقد وعليه فالتزوير في الوثيقة المذكورة معاقب عليه قانوناً ولا تخفئة لم تقصد بكلفة سبباً التي جاءت فيها إبداعات تصديق أو تبرع جديد في هذا الخصوص وإنما قصدت زيادة التأيد حتى لا يقع مجال فيه للشاغبين للطنن في صحة الأوراق ارتكافاً على عدم وجود توقيع لهم عليها فإذا لم يتم المأذون به التوكيل يسأل تأدياً (القضاء ٢٥ يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ع ٥) .

(٨١) إذا اتفق طرفا الخصوم على الصلح خارج الجلسة في دعوى مدنية وأصرتا ولم يأتوا على القضية عاد نسيب المدعى الذي كان يلاحظ الدعوى والذي كان يظنه الهامى أنه هو المدعى وأتهم الهامى المذكور بمسؤول الصلح طلب من المدعى أن يقر ذلك أمام المحكمة وكان المذكور يجهل ما قام من انطفا في شخصه لدى الهامى فتقدم المحكمة وقررت بتنازله عن الدعوى باسم المدعى باعتماد أن صالحه مقرر من صالح المدعى وظهور أنه لم يكن يقصد إلحاق الضرر بنسيبه المذكور وأن عمله يتحصر في أنه تدخل بجهل منه فيا لا يمتنع فان سوء النية وهو ركن من أركان التزوير يكون معدوما ولا يكون هناك عقاب على ما وقع من التهم ولأجل المدعى عليه الذى لا دليل على اشتراكه مع المتهم الأول وأتمحرف عنه أوسعاعته على ارتكاب جريمة التزوير كما أنه لم يأت شيئا من شأنه ادخال النش على هيئة المحكمة وكل ما ضل أنه أراد الاستفادة مما وقع من المتهم الأول من من انطفا عن غير عبد الأمر الذى لا يقع تحت طائلة القانون حتى مع احتمال سوء نيته (قاضى حالة طعنا ١٧ يناير ١٩١٢ المبيوعة ١٣ ص ١٠٥) .

(٨٢) يعتبر تزديرا في أوراق رسمية دخول طالب في الامتحان بذل طالب آخر وباسمه واتصافه بهذا الاسم في كل الاجراءات الرسمية السابقة على الامتحان من تحرير طلب دفعه ورماء كتابة أوراق الامتحان والمضروا أمام لجنة الامتحان وتحرير محاضر جلسات اللجنة وكل هذه الأوراق رسمية ويحكم المحكمة للجنة شهادتها وأوراقها حتى تصان من خلل الشك وتبين دائما جهة صحبة بما حوت (القتض ٧ فبراير ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ١٩٦) .

(٨٣) طالب الاستقدام الذى يرى ان حالته الصحية لا تساعد على قبوله ويقدم شخصاً آخر للكشف الطبي باسمه يعتبر شريكاً في تزوير ورقة رسمية وهي الكشف الطبي الذى كتبه الطبيب المختص لهذا الغرض من قبل مصلحة السكة الحديدية (جنشيات مصر ١٩ أبريل ١٩٠٠ الاستقلال ٤ ص ٤٣١) .

(٨٤) ان مجرد تغيير الاسم في حضور البوليس أو عارضى تحقيق سواء كان ذلك مصحوباً بإحضار أولئك مصحوباً بها هو فعل لا يعاقب عليه القانون إذا وقع بقصد التخلص من

التزوير قد فصله وأتمه الموظف المحرر للعقد ويمكن أن يكون الموظف مختص بتغيير العقد الذى اتحد التهم على تزويره بصفة من صفات التزوير ومن ضمنها إبدال الشخص بآخر وبسبب الواحد باسم غيره في عقد زوى (الاستئناف ٢٩ أكتوبر ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ ص ٥٨١) .

(٧٩) إذا ادعى شخص كذبا أمام القاضى الشرعى أن امرأة معينة هي أمه حالة كونها حاته وأمه متوفاة وتحصل على اطلاق شرعى بذلك وتوصل بذلك إلى زيادة حاشته من شركة خليج السويس فانه يكون مرتكباً جريمة التزوير بإبدال الأشخاص وتغيير الحقيقة المذكورة في المادة ١٨٩ عقوبات — ١٧٩ جديد — وعقوبة الذى يرتكب من غير الموظفين بتغيير الأوراق الرسمية تكون بمقتضى المادة ١٩٠ عقوبات — ١٨٠ جديد — وأن الضرر ثابت حصوله قبل الشركة التى دفعت الأمانة لهم بدون أن يكون له حق فيها على أن يجرد احتمال كاف لمواخذة التهم ويحكم المحكمة والحكمة العمومية أن تتيح أوراقها الرسمية كالأعلامات والاشهادات الشرعية مضمونة وأن تكون دائماً جمة على صحة ما فيها (الاستئناف ٢٣ أبريل ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ١٨٣) .

(٨٠) التزوير بالمكاتب يكون بتغيير الحقيقة فيما تكون الكتابة جمة فيه فكاتبه دعوى أودفع أو شهادة في محضر أو حكم ليس جمة في صحة هذه الأمور بل في استنادها لمن نسبت إليه فقط فهي انما تثبت كون المدعى فرد دعواه والمدعى عليه أبدي دفعه والشاهد أن الشهادة على الوجه المسطور فيها ولكنها لا تثبت بحال من الأحوال صحة فيه من هذه الأقوال يسمى في ذلك ما يخرق في الحاكم للشرطة وما يصدر من الحاكم الأهلية فانه في جميعها تنبذ أقوال المدعى والمدعى عليه على علاقتها تحت البحث عن حقيقتها والشهادة تعتبر جمة بما فيها لا من جهة كونها كلاماً مكتوباً بل من جهة كونها خبراً صادراً أمام القاضى بشرط خصومة من لا تافكه له في الدعوى فلا يمتد الكذب في هذه الأمور تزويراً في الكتابة بل بصفة تزويراً في القول ولا يكون إلا من فيقبل الشهادة الزور أن كان موضوعه يمتد أو شهادة عليه بصفة شهادة زور لا تزويراً ادعاء امرأة أنها زوجة المتوفى وشهادة آخرى لها بذلك أمام الحاكم الشرعية حتى صدرها حكم بثبوت وراثتها (الاستئناف ٢٣ فبراير ١٩٠٠ المراجعة ص ٢ ص ٧٩) .

من الطرق من غير أن يكون المحضر حائلاً به وبين ذلك ومن أراد أن يظن على صحة صدرها فليس أمامه إلا طريق واحد وهو الطعن بالزور في ورقة رسمية ذلك الطريق الذي يرضى له فيه عارض القوة التي منحها القانون لورقة الزميمة وبناء على ذلك يمكن أن تسمى التهمة باسمه أنت بحيث يثبت أنه لم يكن هو التهمة لا بطريق الطعن بالزور في المحضر بل بطريق التزوير أمهل سلوكاً وأجبح غاية في توق الضرر على أنه إذا فرض أنه لم يوفق إلى طريق يسلكه في ذلك وقع الضرر عليه فعلاً من الخطأ أن يفتت إلى هذا الضرر في القول بتوفر جريمة الزور في حين أنه لم يقع إلا من أخبار مكذوبة فقط أيهاذا الغير في ورقة ليست بليتها مدة لا يثبت صدق أو كذبه وهذا عمل لا تنو فيه شرائط التغير في الحقيقة الذي يتكون به الزور المقاب عليه ويميزه عن الذي لا عقاب عليه وكثيراً ما تكون الأقوال المتغيرة حقيقة في ورقة متجهة لضرر وهي مع ذلك خالية مما يدل ثابتهما في دائرة المقاب (قاضي أسالة الوائز في ١١ يناير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ في ١٣١) .

(٨٩) إذا استشهد المنيح عليه بشخص سماه وقرأه رأى الجاني يرتكب الجريمة ولما كلفه الجليس بالبحث عنه ولم يجده استعصر شخصاً آخر تسمى باسمه وقرروا به لتوقيع الجريمة مع أنه في الحقيقة لم يرد ذلك كان عمله هذا تزويراً في ورقة رسمية بواسطة وضع اسم كتر من قرروا تحت أحكام المادتين ١٧٩ و ١٨٠ موقوفات فإن ركن سوء القصد متوفر عنده بالنسبة لتهم من قوله كذا أنه رآه يرتكب الجريمة وكن الضرر ينجم من الاخلال بالنظام العام وبأساس الثقة العمومية الموجودة في الأوراق الرسمية اذكر في المحضر أن شخصاً حضر وفهد أمام مأمور الضبطية القضائية مع أن هذا الشخص في حقيقة الأمر لم يحضر (القبض ٣ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ في ١٩٢) .

(٩٠) إذا حكم على شخص بفراسة بأصلاً لا به لتزويرها ولكن الابن بذلك أن يدفعه لتزويره المحكمة تسمى باسم والده ودخل السجن بهذه الصفة فإن تغير الصفة والتعويض وثبات ذلك بقول أو كتابة في دفتر السجن يستلزم تزويراً في ورقة رسمية ولا يحصل مطلقاً للفتح من التهمة بأن لا خبر لأنه يهيم الحكومة صحة ما يدون في السجلات النسوبة لها والأوراق الصادرة منها (القبض ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ في ٩٤) .

الجريمة لأنه يكون كذا اخترته التهمة الدفاع من قسه وتوقيمه بهذه الصورة لا يمكن استباره تزويراً لأن قصد الزور مفقود بالمرّة ولكن الأمر يكون يختلف ذلك إذا كان تغيير الاسم مقصوداً في سة ذاته وكان هو الغاية وكان ثابتاً من أحوال الدعوى أن التهمة غير اسمه لوقع الشخص الذي تسمى باسمه في المسئلة لأنه في هذه الحالة يكون قصد الزور متوفراً ولا يجوز له أن يدافع عن قسه بارتكاب جريمة أخرى (القبض ٥ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ في ٣٨٥) .

(٨٥) من غير اسمه يسمى قسه باسم غيره في قضية مخالفة بتغيره من تكميل جريمة الزور في أوراق رسمية بهذه الكيفية (الاستئناف ٢٢ أكتوبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ في ٦٦) .

(٨٦) ان مجرد تغيير متهم لاسمه أمام هيئة رسمية لا يعتبر فحده تزويراً فيما يكتب أمامها بشأنه في الأوراق ولكن المقرر أنه إذا ثبت أن التهمة اتفقت باسم شخص معين وأصاب هذا الشخص من ذلك ضرر فعليته هي تزوير قانوناً (الاستئناف ١٨ أبريل ١٨٩٧ المحرق ص ١٢ في ١٥٨) .

(٨٧) يرتكب جريمة الزور في أوراق رسمية من تسمى باسم شخص آخر في محضر ضبط واقعة وتسبب في حبس ذلك الشخص مدة ١٤ ساعة إلى أن ظهرت الحقيقة (محكمة جنايات مصر ١١ يونيو ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ في ٤٤٤) .

(٨٨) إذا تسمى متهم في محضر مخالفة أمام الجليس باسم كتر حتى لا يفرق المحقق لأنه كان مطلوباً البحث عنه لتنفيذ حكم صادر عليه غيابياً بالحبس فلا يعتبر هذا تزويراً في ورقة رسمية صادقة عليه لأنه لأجل أن يكون تغير الحقيقة من أركان الجريمة يشترط أن يكون واقعاً فيما خصصت الورقة لا يثبت حتى يمكن لما هذه من القوة في إثبات التهمة المفسر أن يقع الضرر الذي قصد من تغير الحقيقة ويحضر ضبط الواقعة لم يتخصص لاثبات حقيقة ما يقوله التهمة من اسم تسمى به أو دفاع يتخذ به خصص لاثبات أن المؤلف الذي صدر كتيب فيه أقوال المتهمين والشهود غيرهم كما سمع وتثبت من ذلك أنه لا يمكن اتخاذ المحضر حجة على الأقوال التي صدرت من المستجوبين الحق وإنما يمكن اتخاذ حجة على صحة صدرها من المستجوبين فيه فمن أراد أن يظن على صحة هذه الأقوال أنه ذلك بما يشاء

الحق الذي قصد بالتزوير الحصول عليه محللا لشك أو موضوعا للزراع بأي صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتزوير ولا خلاف في استحقاق المرقع للعقاب حتى عند من يرى أن لا حقوة على من توصل بالتزوير للحصول على حق شرعي فإسا له بمن يسرق مثل حقه (الاستئناف ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ المجموعة ص ١ ص ٤٣).

(٩٥) إن الضرر في التزوير الذي يقع في الأوراق الرسمية لا بد من حدوثه لأنه يزعم الثقة التي للموم في دفاتر المصالح الأميرية وفي ذلك أنبرأ بنية بالحيلة الاجتماعية (القبض ٢ يناير ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ٣).

(٩٦) الدفاتر الرسمية إنما الغرض منها إثبات وقائع حقيقية بواسطة موظف آخرى ويفقد هذا الغرض إذا أمكن للأفراد استعمالها بلا تقاب لإثبات وقائع مزورة في الصالح المخصوص وهذا التصرف يكون طريقة في غاية السهولة لزور مستندات إضرارا بالنظام العام وحسن الإدارة وزيادة على ذلك يمكن حصول الضرر بالنظام العام ولو أن الضرر المادي غير موجود لا بالنسبة للحكومة ولا بالنسبة للأفراد وإذا تكون جميع أركان التزوير متوفرة (القبض أول أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٧٧).

(٩٧) إذا حكمت المحكمة في الموضوع بأنه نظرا لظهور التزوير يوضح تام في مذكرة إجازة - تغيير كلمة رديئة الموضوع في الخاتمة المخصوصة لأخلاله بكلمة جيدة ليتوصل التهم إلى الاستخدام بها - فإن الورقة المزورة في هذه الدعوى لا يمكن أن يتقدم بها أحد وبناء على ذلك لا يمكن أن يفتأ منها أي ضرر مادي أو أدبي فالحكمة تكون قد حكمت في هذه المسألة الخاصة بالموضوع حكما نهائيا لا يقع تحت مراقبة القبض والإبرام - حكم قض داربارم فرنسا أول مايو ١٨٩١ شرة دالوز الفردية سنة ١٨٩٢ ن ١ ص ٢٥٥ وحكم قض داربارم بلجيكا ١٢ نوفمبر ١٨٨٨ بامبري زي سنة ١٨٨٩ نمرة ١ ص ٣٣ (القبض ١١ مارس ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ١١٦).

(٩٨) التزوير ثلاثة أركان وهي التصريف المئامى وأحتمال الضرر واقتصد بالبلط وإن لم يرتفع ركن من هذه الأركان

(٩١) إن التزوير في ورقة رسمية بناء على المادة ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات قد يقع من شخص غير موظف شخص وذلك بإصطلاح ورقة بأنها ليس فيها من الصفة الرسمية سوى الظاهر ولم يكن شيء فيها حقيقيا أو بواسطة تغيير الحقيقة في ورقة صحيحة من الأصل فاختلاف عرضة دعوى استرداد بما فيها من التأثيرات الخاصة بالإعلان وتقديم الرسوم يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ المذكورتين (القبض ٥ فبراير ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١١٧).

(٩٢) إذا حكم على شخص بتهمة زور داهب المحضر لتفتيش المحكم لم يجده بمنزله وتقدم أخوه بطلبه بتسديا باسمه وقبل أن يصحب حوزا من دفع القرعة فلا عقاب حتى أضعف أن التهم كان في حالة من الساطة والسذاجة ولكونه مقياسه في معيشة واحدة فهم أن الحكم بالقرعة على أخيه هو بالحقيقة حكم عليها بما وأنه يمكنه أن يفعل ما يفعله أخوه قبل أن يجلس حوزا على فسيح باسمه والمجلس مكانه (الاستئناف ١٨ أبريل ١٩٠٠ المجموعة ص ٣ ص ١٢٣).

(٩٣) الشخص الذي يتقدم باسم المحكوم عليه ليسجن بطلبه ويسمى باسمه في دفتر قيد المسجونين وفي أوراق القبض التي تحرر في السجن ويرفع عليها بصمة أصابعه يكون شريكا في التزوير في كل من المقرر المذكر والأوراق المذكورة بطريقة وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة وكذلك وضع أختام مزورة وبالتوقيع بصمة أصابعه على القبض ومقاب المادة ٤١ و ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات ولا يمكن القول بأن هذا العمل هو من قبيل التزوير المتصور مع في المادة ١٨٥ عقوبات لأن هذه المادة تعاقب على اصطلاح تذكر المرور وتذكر السفر أو التزوير فيها إذا كانت صحيحة في الأصل وأما التفتيش فهي أوراق أميرية سدة لإثبات سوابق المحكوم عليهم فهي ذات أهمية كبرى لا يمكن أن تنافس بجوازات السفر والمرور وطيا معول في تشديد العقوبة عند وجود سوابق لتهمين (بجنايات مصر ٥ ديسمبر ١٩٠٩ المحرق ص ٢٥ ص ١١).

(٩٤) القاطعة في الضرر هي النظر إلى ما تؤدي الورقة للفرقة إليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها وإذا كان

مطلق فقط بل تثبت طلاقاً حصل في تاريخ معين في ظروف
مخصوصة وأمام شهود معينين فكانت هذه الانبعاثات الأخرى
مكتوبة فلا يصح القول بأن الأمر الوحيد من أن الزوج طلق
زوجته في ظروف أخرى وفي تاريخ آخر وأمام شهود آخرين
كأن يعلل هذا التزوير غير معاقب عليه لأن شروط التزوير
هنا متوفرة أولاً لوجود تغير في الحقيقة نظراً لعدم تحرير هذا
المقدّم بمرقة الزوج ثانياً لوجود ضرر لأنه قبل أن يحكم القاضي
الشرعي بأن الزوجة مطلقة يجب تقديم مستند يقرر ذلك الأدهاء
وبدون هذا المستند فإن الزوجة ولو كانت طلقت تأخذ حقها
في ميراث زوجها بصفتها زوجة ثالثاً لوجود سوء التصديق لأن
الشرعية تقتضي في مسائل الطلاق بوجود أدلة ذات نوع
معظم لم توجد في هذه الدعوى وقد أدعى فيها بأدلة مزورة بقصد
منها حل المحكمة على الاعتقاد في صحتها (الاستئناف ٢٢ مارس
١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ ص ١٦٩) .

(١٠٣) إذا كان الزوج سجوناً وطلق زوجته بامل عليها
بتوسط أحد أقرابه وقال قريبه هذا أنه ويكفي في تحرير وثيقة
الزواج تأخذ الزوجة ليلدة أخرى وتسمى باسم الزوج أمام المأذون
وتنزع الزوجة وتحوز الوثيقة بذلك فلا عقاب لعدم وجود
سوء النية لأن الطلاق وقع حقيقة من الزوج الذي كلف قريبه
بمحرر الوثيقة وبذلك لا أهمية لتكون التهم تسمى باسم الزوج
زوراً فإنه في اصطلاح مبطل الفلاسين يجوز أن يتصل الأب
أو النسل اسم ابنه أو ابن أخيه أو يتصف بصفة من صفاته
وهذا أمر شائع لا يرى فيه أحد منهم مكرهاً أو مخزوماً ومادامت
وامة الطلاق ثابتة فتثبت الحقيقة حصلت بدون قصد من
(الاستئناف ١٨ أكتوبر ١٩٠٢ الحقوق ص ١٨
ص ٢٥) .

رابع الحكم نمرة ٩٢

(١٠٤) إن تزوير إسماء على رسالة تغرافية تقع تحت
المادة ١٨٣ عقوبات ولم يمتص القانون في أي نص من
نصوصه بأن الورقة المزورة يجب أن تشتمل على تلمذ أو رضاع
لأجل أن يكون التزوير سابقاً عليه (لجنة المراقبة سنة ١٩١٢
ن ٢١٠) .

فلا جريمة معاقب عليها ويمكن القول بأن تحريف الأوراق
الرسمية يثبت عليه دائماً احتمال حصول ضرره على الأقل الضرر
الثاني من ضياع الثقة الخصوصية التي يجب أن توجد دائماً
في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية ولكن ركن القصد
في التزوير يستلزم وجود أكثر من مجرد العلم والإرادة فلا يوجد
هذا الركن إذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر وإذا كان القانون
المصري غافلاً عن الشارع الجنائية الأخرى التي نصت على هذا
الشرط فهو كالقانون الفرنسي الحالى ما عدا مادة واحدة إذ
أنه لم ينص على شيء من هذه التفتق فيجب تفسيره إذن مثل القانون
الفرنسي طبقاً للبائع العامة في مواد التزوير فلا عقاب على
من يرتكب تزويراً في قسيمة توريد نقود صادرة من محكمة بتبوير
قيمة النقود واسم الدافع بقصد إصلاح ذات البين بين والده
وصهره بدون وجود سوء قصد ولا نية إلحاق ضرر (القبض
١٥ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١١٢) .

(٩٩) إذا وقع التزوير في عقد رسمي وهو عقد ومن صادر
أمام كاتب العقود الرسمية بالهتكة المخطئة فإن الضرر ينشأ من
مجرد كون التزوير يضيف الثقة الخاصة بهذا النوع من العقود
(القبض ٤ يناير ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٢٨٨) .

(١٠٠) الضرر في مادة الأوراق الرسمية يستفاد
من أن هذه الأوراق يجب عدم التلاعب فيها وتوطئة ثقة الناس
بها (القبض ٤ فبراير ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ١٢) .

رابع أيضاً الحكم نمرة ٩

(١٠١) حضور شخص باسم غيره وتوقيعه باسم هذا الغير
أمام كاتب المحكمة على عقد يمتد تزويراً ولو حصل براء هذا
الغير لما فيه من الاخلال بالنظام ولأنه يصح من الحل على
صاحب التلمذ أن يعلن في صحة توقيعه إذا اكتفت مصلحته ذلك
(محكمة مصر الابتدائية أودة المنشورة ٣ أغسطس ١٩٢٢
المحاماة ص ٥ ص ٢٤٩) .

(١٠٢) إن تزوير وثيقة طلاق يتحقق الزوجة مع شخص
آخر تسمى كلاً باسم الزوج وليفادها الطلاق أمام المأذون بهله
الصفة هو أمر معاقب عليه ولو ادعى بأن الزوج الحقيق طلق
زوجته في ظروف أخرى لأن الوثيقة المزورة لم تثبت حصول

١٨٢ - من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر.

يعتبر استعمال تقديم شهادة ميلاد مزورة إلى نظارة المعارف في امتحان المسابقة لوظائف خالصة بالحكومة (القبض

٢٩ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٨٦) .

١٨٣ - كل شخص ارتكب تزويراً في محركات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها واستعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

فيه فاضى الموضوع نهائياً بدون أن يكون لهكمة القبض والارام أن تخوض في تلك المسألة (القبض ١٣ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٨٢) .

(٧) إن وجود الضرر أو احتمال وجوده جريمة للتزوير هو من موضوع الدعوى متى طرح أمام فاضى الموضوع وتراعى له توفره وليس لهكمة القبض والارام البحث فيه (القبض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٥٢) .

(٨) لأجل البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير يجب الرجوع إلى الوقت الذى تعترف به العقد وأما الحوادث التى تطرأ عليه بعد ذلك فلا تغير صفة العقد ولا يمكن أن يترتب عليها إثبات تزوير موهوم أو محو تزوير موجود فلا يمكن القول بعدم توفر الضرر في التزوير لأن المبنى عليه أجاز الانضاء المزورة وصدق على العقد (القبض ١٦ مارس ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٩٣) .

(٩) لأجل توفر الضرر الذى هو دسكن مجتم في جريمة التزوير يكفي مجزء احتمال الضرر وقت ارتكاب الفعل مهما كانت الظروف التالية وهذا الاحتمال متوفر باستعمال مخالصة مزورة أمام المحكمة ولو كان الدين الذى زورت لأجله هذه المخالصة قد سقط بمعنى المدة قبل رفع الدعوى الذى كان الدفع بمعنى المدة لا يمكن التمسك به إلا من له مصلحة أى من قدم المخالصة ولا يمكن الحكم به من تلقاء نفس المحكمة (بلغة المرافعة ١٩١٠ ص ٢١٣) .

(١٠) إن التنازل من المزور عن العقد المزور لا يمنع إقامة الدعوى العمومية لمعاقبة مرتكب التزوير فلا يمكن حيلولة

(١) يلزم لاجتياز التزوير واجباؤه ثلاثة شروط أصلية الأولى تمييز الحقيقة بحدى الطرق المنصوص عنها في القانون الثانى وجود القصد الثالث احتمال حصول الضرر فغير سواء حصلت المضرة فعلاً أو لم تحصل ولا يشترط في المضرة أن تكون مادية بل سواء فيها المادية الخسنة أو الأدبية الخسنة وألا يوجد ما (القبض ٤ مارس ١٨٩٣ الحقوق ص ٩ ص ٢٥) .

(٢) إذا تزور رجل عقد زواج عرفى على امرأة بأنها قبلت زواجه ويوقع بمضاء مزورة باسمها على هذا المقدس كان عمله مخالفاً عليه طبقاً لقاعدة ١٨٣ عقوبات لأن الورقة المذكورة من الأوراق التى يترتب عليها ضرر أدنى وفاقى بالمبنى عليها وذلك بصرف النظر من قيمتها من الوجهة الشرعية (القبض ١٤ أكتوبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ١١) .

(٣) إن تزوير إضاء على رسالة تفرافسة تقع تحت المادة ١٨٣ عقوبات ولم يمتع القانون فى أى نص من نصومه بأن الورقة المزورة يجب أن تستعمل على تعهد أو مخالصة لأجل أن يكون للتزوير مبالغ عليه (بلغة المرافعة ١٩١٢ ص ٢١٠) .

(٤) يكفي لوجود التزوير وقوع ضرر أو احتمال وقوعه سواء كان العقد صحيحاً أو غير صحيح (القبض ١٣ فبراير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٨) .

(٥) في مواد التزوير المعاقب عليه يكفي أن يكون وجود الضرر محتملاً وله القصة المتصلة بوقائع الدعوى يفصل فيها نهائياً فاضى الموضوع (القبض ١٧ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٤٦) .

(٦) إن وجود سوء القصد ووقوع الضرر أو احتمال وقوعه في جريمة التزوير هو من موضوع الدعوى يفصل

(١٦) دفع التهم بالتزوير بأن من وقع عليه التزوير قاصر ولا يلزم بما تهد به في حالة قصره فقد شرط حصول الضرر في التزوير وبذلك لا يعاقب عليه القانون والهيئة قررت أن في تلك القضية كان الجنني عليه تحت وصاية التهم وهذا يعبر الحالة ويرى جليا الضرر الذي يتوجه اليه وذلك في رلب الثقة منه في إدارة شؤونه ولكونه على الهدام تحت وصاية التهم والضرر المشروط قانونا في عقوبة التزوير هو ضرر سواء كان معنويا أو ماديا لا يفرق القانون بينهما والقانون الفرشاي لم يترك الكلفة مرتكب التزوير ضمة القاصر دون عقوبة بل يعاقبه بعقوبة الشارع ناذا حرم التهم بما ورد في التفسير الفرشاي بدون مراعاة الأحوال الشخصية المصرية ترك الجناني المصري بدون عقوبة في حين الأحوال التي يعاقب فيها نفس القانون الفرشاي وهذا يكون مخالف للاستماعة بالنصير باقتران الأجنبية (القض) ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ الحكم ٦ ص ٤٥١ -

(١٧) من يزور سدا بدین علی ناصر يعاقب ولأن السند قابل البطلان لجواز أن لا يتسلك القاصر بالبطلان كما أنه يجوز معاقبة الجناني ولو كان التزوير بوضع أعضاء شخص لا وجود له في الحقيقة - جاروج ٤ و ١٤٢٢ و جاروسن مادة ١٤٥ و ١٤٤٧ ن ٢٤٤٢ و ٢٤٤٤ وشوفو وميل ج ٢ ص ٦٩٣ و بلائش ج ٣ ن ٢٠٦ (شعبا) ٢٤ أبريل ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٤٨ -

(١٨) تزوير عقد إيجار معاقب عليه قانونا ولو كان المرزور عليه مريضا في مرض الموت لأن العقود العرفية تستند قوتها بمجرد التوقيع عليها من المسوبة اليه ولذلك فالضرر محتمل حصوله لوجوب تنفيذ ذلك العقد ولا يمكن القول بأن هذا العقد باطل من نفسه لصدوره في مرض الموت فلا يحتمل وجود ضرر منه لأن بطلانه لا يتأتى إلا بعد رفع الدعوى من أولى الشأن وصدور حكم ببطلانه (القض) ٢ يناير ١٩٠٦ الاستقلال ص ٣ ص ٦٩ -

(١٩) ان القبول بأن المادة ١٨٣ لا تنطبق على تزوير عقد بيع حصل في مرض الموت لأنه يكون باطلا قانونا ولا يشأ عنه ضرر هو قول يخالف صريحا نص المادة ٢٥٤ وما يصح من القانون المدني الذي يقتضي بأن عقد البيع الصادر في مرض الموت لصالح أحد الورثة يعتبر صحيحا إذا أجاز به باقي

الارتكان على المادة ٢٨١ مرافعات لأن هذه المادة خاصة بالحقوق الشخصية وليس لما يتعلق بالحق العموي الخاص بمعاقبة المجرمين فضلا عن ذلك قالت هذا الوجه خاص بالموضوع وقد بحث فيه محكمة ثاني درجة (القض) ٢٨ مايو ١٨٩٨ الحكم ص ١٠ ص ١٧٤٩ -

(٢٠) الحق الذي تنحله المادة ٢٨١ مرافعات المدعى عليه بإيقاف المرافعة الخاصة في مادة التزوير بإقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير نيا لا يكون مانسا لرفع دعوى التزوير أمام المحاكم الجنائية بخصوص نفس هذه الورقة وكذلك لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عدم تقرير الجنني عليه بالتزوير بالطريقة المدنية (القض) ٤ فبراير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٢٢ -

(٢١) تنازل مقدم الورقة عن التمسك بها لا يمنع من عقابه لأن الاستعمال يقع مع مجرد تقديمها (القض) ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشراخ ص ١ ص ٧٦ -

(٢٢) يعاقب على تزوير عقد بيع ولو حكم ببطلانه بصفه تاللا لذلك لأنه بين صحيحا بصفه كونه وصلا بما دفع من الثمن وبذلك يكون تزويره مضرا لأنه يرتب عليه رجوع المشتري على البائع بالمبلغ المدفوع (القض) ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤١٤ -

(٢٣) إذا كان العقد المرزور هو عقد بيع ومنصوص فيه على البيع بالثمن ولم يكن عمرا على يد مأمور مختص فلا عقاب لأن البيع بهذه الصفة إنه لا معنى لهية الا التخليك بالاحض عناية وعقد الهية إذا لم يكن موصوفا بقدر أكبر يجب أن يكون رعيما وإلا كان لاخيا وباطلا وبطلانه فقدان هذا الشرط يجعله غير منتج لضررتا وحيزنا لا تكون شروط التزوير التي تستلزم العقوبة متوفرة (الاستئناف) ٦ يونيو ١٩٠٥ المجموعة ص ٢ ص ١٨١ -

(٢٤) ان الرأي الذي ذهب اليه جاروسن هو ان التزوير في العقد الباطل يعتبر جريمة غاب أثرها لسبب لا دخل لارادة الجناني فيه وبذلك ضررها معاقبا عليه كالتزوير في عقد بيع مخصوص في عبة الثمن (الشن) ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٥ ص ٦٣١ -

إذ أن الشرط ظاهر والقصد واضح (القض ١٣ ديسمبر ١٩١٩
المجموعة ص ٢١ ص ٦٤) .

(٢٥) إذا تحصل شخص على حكم ابتدائي ثم تزور على
الحكم عليه خطأ فيدّيه قوله ذلك الحكم واستفاد سقه
في المعارضة والاستئناف فإن هذا التزوير محاسب عليه ولو كان
هذا الحكم هو في الحقيقة حضوره في بعض الجلسات السابقة على
خبايا لسابقة حضور المحكوم عليه في بعض الجلسات السابقة على
الجلسة التي صدر فيها وقد أعلن ومضت عليه مواعيد الاستئناف
قبل حصول التزوير إذا ظهر أن الحكم أعلن بمعرفة مندوب محضر
ولم يذكر في الإعلان حضور الشهود طبقاً للمادة ١٣ مضافات
فإن في هذا الحالة يجوز للذي أدين الصك بالمادة ٢٢ مضافات
لبطلان هذا الإعلان حتى لا يكون لنقض المواعيد تأثير عليه
ويجوز له استئنافه ولطالب التزوير محرمه من هذا الحق لو كان
صحيحاً ومن كان المقصود من التزوير الوصول إلى حق متنازع
فيه بأي وجه كان فلا خلاف في استعفاء العمل العقاب لأن
فيه إسقاطاً لحق الخصوم وحرماناً للنازع من رأى قاضيه في فصل
خصوصه (الاستئناف ٢٤ أكتوبر ١٨٩٩ المجموعة ص ١
ص ٩٢) .

(٢٦) إن عدم تحقيق الضرر من تزوير عقد بسبب ظهور
تزويره بأبواب تحريره بعد وفاة من نسب إليه لا يثير شيئا من
جسمة التزوير ولا يوجب إخلاء من تكلمه من العقوبة والإعلان
ظهور التزوير سبياً في عدم العقاب بحيث يستحيل توقيع عقوبة
على من تزور (القض ٨ مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٥١) .

(٢٧) يجب عدم الخلط بين العقد الذي يتم بالإيجاب
والقول وبين عقد العقد أي الأمر المتيقن الذي يكون إما
بالكتابة أو بفهرها من باق طرق الإثبات ولا شك أن التزوير
في سند العقد الذي يثبت لاثباته يندّيه تزويراً معاقباً ولو كان
يجوز إثبات العقد سقه بباقي طرق الإثبات (القض أول أغسطس
١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٢١٣) .

(٢٨) التغير الواقع من المتنازعين في عقد بيع بعد تحريره
يقصد حرمان الشفع من حق الشفعة كتغيير كية الأرض المبيعة
وحدودها نحو الجواريس تزويراً لأن الاتفاق الحاصل بين
البائع والمشتري هو إنشاء حق الشفعة وأما العقد دليل على الاتفاق

الورقة وإذا كان البيع غير وارث بغير صحيحاً أيضاً بدون مصادقة
الورقة بشرط أن لا يجزأ لتبيع ثلث أملاك البائع فينتزع من
ذلك جلباً أن العقود الصادرة في مرض الموت يجوز الحكم
ببطلانها ولكنها ليست باطلية قانوناً لأنه يجوز أن ذوى الشأن
لا يطلبون بطلانها أو لا يصدر حكم بالبطلان وفي هذه الحالة
إذا كان العقد منقوذاً فمن الممكن أن ينشأ عنه ضرر ولذا فإن
تزوير هذه العقود فصل معاقب عليه قانوناً (القض ١٣ أبريل
١٩٠٧ الاستئناف ص ٦ ص ٧٠) .

(٢٩) إن جميع علماء القوانين يزورون بأن التزوير الحاصل
في سند عقد محاسب عليه ولو كان العقد باطلاً لسبب من الأسباب
وقد أبدت ذلك محكمة القضاء والبرام بمصر وفرنسا (القض
أول أغسطس ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ ص ٢١٣) .

(٣١) لا عقاب على من ضاقت في وجهه سبل العيش
تزور خطاب توصية من وكيل وزارة لغير إدارة أو وزارة أخرى
تصيته في طريقة عنه لأن هذا الخطاب ليس منه ما يضر بالتزوير
عليه مادام أن أدأه ولا يعتدل بحال من الأحوال أن يحصل
ضرر معلقاً بسببه المقتدة امتداداً بشره أو بأي شخص آخر.

راجع قض وبرايم فرنسا ١٢ نوفمبر ١٩١٣ جارسون ص ٣٠٨
(مصر استئناف ٢ فبراير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٩٨) .

(٣٣) إذا حرر الزوج عقد بيع زوجته يوم زواجه ليكون
تأمينا لغير الذي تحريره سند على حدة من دفع المهر وأخذ منه
مخالصة ولكن الزوجة لم تقبل بيع الأحيان إليه ثانية فخر عقد
بيع منها إليه فلا يكون من تكيا لجرية التزوير قانوناً لأنه لم يضر
سوى تقدير حقيقة واقعة ثبت المحكمة حضناً وكان حسن النية
فاصل ولم يقع من له ضرر أو احتمال حصوله (القض
٤ ديسمبر ١٩٢٢ الحاماة ص ٣ ص ١٦٠) .

(٣٣) إذا باع شخص أرضه لآخر بمقد صوري ثم حاد تزور
عقداً فيدّيه شراءه تأنيهاً تلك الأرض فإن هذا التزوير غير محاسب
عليه لعدم توفر ذكر الضرر حيث أن العقد الصوري لم يتقبل
لشترى ملكية الأرض فلم يضر إذا شيا بهذا العقد المزور
(الاستئناف ٢٥ فبراير ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ٣١) .

(٣٤) إذا حصل التزوير لنيل حق ليس بواجب الأداء
حالا أنه متنازع فيه فيكون قاعلاً هذا التزوير من تكيا لجرية

(٣٢) من المبادئ التي تقررتها محكمة القضاء والابرام أن استعمال ختم شخص بغير طبعه واصراره به وان يكن الختم حقيقيا يعتبر نظير استعمال ختم مزور فان القانون المصري لا يميز بين التوقيع بواسطة الأختام أو الإضاء بدون معرفة ما اذا كانت الإضاء حقيقية أم لا تتوقف على مسألة إرادة صاحب الإضاء وعلى اشتراكه في التوقيع وهكذا يقال في حالة التوقيع بالختم لأنه إذا حصل التوقيع بغير شخص بدون إرادته ولا اشتراكه إما اشتراكا ماديا بواسطة وضع الختم بمعرفة نفس صاحبه أو مسمويا اذا صرح للشخص آخر بالتوقيع به فتكون الورقة التي وضع الختم عليها مزورة لأنها ليست صادرة عن علم ولا عن إرادة صاحب الختم وما قلّم يستنتج أن من يوقع بغيره بغير علم صاحب الختم ولا تصريح منه يكون ارتكب تزويرا كمن وقع بغيره مزور (القضاء ١٨ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٣).

(٣٣) يقدّر تزوير توقيع شخص على عقد مزور بغيره آخر بدون طبعه ورضاه (القضاء ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ٦٣).

(٣٤) ان استعمال الشخص ختم غيره المسلم اليه بما يمكن أن يترتب عليه ضرر لصاحب الختم ولكن ليس من طرق التزوير المبيحة في باب التزوير فان هذه الطرق تقتصر في "إختام مزورة أو مقلدة" وان جعل بقوة مخصصة في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات التقديم الذي كان معمولا به وقت ارتكاب هذه الجريمة على من استعمل بغير حق على إختام الحكومة الحقيقية واستعملها استعمالا مضرا وكذلك جعل بقوة مخصصة في المادة ٣٤ على من أقرع على ورقة مضاة أو مختمة على يابض ثلثان الأمانة وكتب على اليابض مؤيدا لهذا المبدأ وإذا كان هذا العمل لا يقدّر تزويرا فاستعمال الورقة المختمومة بهذه الكيفية لا عقاب عليه لأنه استعمال ورقة غير مزورة بالمعنى القانوني (مصر استئنافا أول ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٣٥) وهذا الحكم نقضته محكمة القضاء بحكم ١٨ أبريل ١٩٠٥ السابق ذكره).

(٣٥) يعدّ مرتكبا لجريمة التزوير الشخص الذي يصبم بأصبعه على ورقة باعتبار أنه شخص آخر لأن البصمة من أكبر الميزات للأشخاص وتفتي في كثير من الأحوال عن التوقيع

فيكون اذا مستند الشفع ظم يكن التهمين أن يبرأ فيه بحيث يمتاعه من انتاج الطابع التي رتبها القانون عليه فاذا غيرا فيه بطريقه من الطرق التي قال القانون منها إنها من طرق التزوير كانا مرتكبين لجريمة التزوير لاجتناف حقيقة لا للشئ مدنى فقط ولا بغير أن القصد ليس جفة على غير المتعاقدين فلا يكون التغير فيه مضرا بمصالحهم لأن المادة ٢٢٨ مدنى جعلت للقود الغير الرسمية بالنسبة للغير قوة تضارع قوتها بالنسبة للمتاعدين عند ثبوت تاريخها ثبوتا رسميا فيكون القصد من هذا التاريخ جفة على الشفع ولا تأثير لعدم تسجيل القصد لأن حق الشفعة يترتب على عجز انتقال الملكية ولا يتوقف على التسجيل ولا مرة أيضا بأن القصد لم يكن جفة تامة على الشفع وبذلك أثبات أن التهم المذكورة ضرورى أو يثبت حصول التغير منه فالتهم يجوز الترميض بالحلق الذي يمتوله القانون للشخص الى إقامة برهان تصبب إقامته عليه وقد يميز فيه شرط عظيم (القضاء ٩ مايو ١٩٠٣ المجموعة ص ٤ ص ٢٠).

(٢٩) لا يدخل تحت نص المادة ١٩٣ عقوبات — ١٨٣ جديد — حالة ما أذرع المدين ورقة بناء على طلب دائته يصرّف فيها بالدين وكتب في تلك الورقة مبلغا أقل من المبلغ الحقيقي لأن هذه المادة تحيل على المادة ١٩١ عقوبات — ١٨١ جديد — التي تعتبر بصفة تزوير تغيير إقرار الأصنام الذى يقع في ورقة بطريق النش ويضع من هذا النص أن الغرض من هذه الحالة هو تكليف شخص بأداء شيء قانونا أو بالاتفاق بكتابة القود بين الأصنام وهذه ليست الحالة التي نحن بصددنا لأن الشخص لا يصر ويكلم عن نفسه في تحرير القصد (القضاء ٢٩ مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٧٧).

(٣٠) اذا حصل شخص على ختم أبيه ووقع به بغير طبعه على عقد يفيد أن أبيه المذكور يباح له شيئا فيكون عمله هذا تزويرا عما يباح له طبقا لمادة ١٩٣ عقوبات — ١٨٣ جديد — (الاستئناف ١٧ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٤٨).

(٣١) اذا حصل التهم بطريقه غير حقة على ختم المسمى عليه واستعمله في كتابة عقد غير اضرارا بالمسمى عليه بغير اختياره فهذه الواقعة تنطبق على المادة ١٩٣ عقوبات — ١٨٣ جديد — (الاستئناف ١٧ يناير ١٨٩٨ المحاكم ص ٩ ص ١٥٣٤).

المشتل على هذا الأبعاد مئة ثريرا بالمادة ١٨٣ لا اتلا
بالمادة ٣١٩ لأن الافلاق يستلزم أن تصبح الورقة عديمة
الفع ولا تصرف إلى الحالة التي يحصل فيها إفلاق بين الورقة
يقطع الفرض أهمية هذا الافلاق الحاصل بقصد التمسك
بإستعمال الورقة مع تشريه أو تغيير هذا الإستعمال لأن ذلك
هو المقصود تماما من جريمة التزوير (التفص) يثار ١٩١٨
الترامع ص ٥ ص ٢١٧) .

(٣٩) إذا أرسل شخص لأخيه مبلغاً من أربعين جنيهاً فبعثه له المرسل إليه جواباً تاريخه ٢٧ رمضان يخبره فيه باستلام المبلغ بدون بيان فيه فأنه تأخذ المرسل هذا الجواب وكتب في ظهروه خطاباً للرسول إليه بأنه مرسل إليه أربعمائة جنيهاً ووصل تاريخه ٢٢ رمضان بحيث يظن أن الجواب الأول أنما كان رداً على هذا الخطاب فلا يمكن إيجاب هذه الواقعة تزويراً بجمل واقعة مزرورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها وأرجل واقعة غير معروفة بما في صورة واقعة معروفة فإن هذا التزوير هو الذي مرهقه المادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جدي - بتطليق بموجب نص المادة ١٩٢ - ١٨٣ جدي - على التزوير الحاصل في محركات أحد الناس وبناء على هذا النص لا يمكن أن يكون تنبيه الحقيقة بهذه الكيفية معافاة عليه أن يحصل التفتيش حين يجرئ الشك أو المستند المتعلق موضوعه بآيات وقائع أو أضافات الأشخاص وأن تكون هذه المحررات فيما ينسب صاحب الوثيقة الأممية داخلية في اختصاصه أي أن تحرير صاحب الوثيقة بناءً على الأمانة من المتألفين أو من القائمين على حالة صاحب الوثيقة الأبية الذي ثبت في عقد ضمن مثلاً أن الذين اتفروا بين أيدي من القيمة التي اتفروا فيها حقيقة أو الكتبا الذي يزيد كلما مع هذه حقيقة أو أملاً يصدر من أحد المتألفين ويثبت أن أفراد الناس ليس لأحدهم وثيقة رسمية أو توكل قانونية ولكنه يجوز تكليف من قبل المتألفين بحرق عرقه وآيات أمثالها وأختافها بالكتابة فإذا خشي في هذه الحالة أروايت فيها وقائع غير صحيحة فانه يكون غير شك مرتكباً لجريمة المذكورة بالمادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جدي - ولكن الأمر كذلك في المعنى الحالية لو كان الجني عليه كلف المقيم بحرق رومل استلام المبلغ المنوع فشنه هذا وكتب إليه استلاماً زائفاً عن ذلك وجهه يوقع بمقتضى هذا العقد

بالتم فريح اعتبار التوقيع بها كالتوقيع بالتم والتوقيع بالامضاء
ولو كان باضاً الموقع الحقيقية يـ تـ زوراً اذا حصل بقصد
تدليس أى يفرض الإلزام بأن الموقع هو الشخص المنسوب له
المحرر (شوق وهيل ج ٢ ٦٤٨ و ٦٤٩ و ج ٢ ٢١٩٧
وتعطين دالوز مادة ١٤٧ و ٢٢ و ٣٤ و (الأصغر ٢٤ فبراير ١٩٦٦
الشرائع ص ٣ و ٥٠١) .

(٣٩) الحزوات التي كتبت باسماء غير محررة بقصد الاضرار بأصحاب هذه الأسماء تعتبر مزرقة سواء حصل كتابة الاسم بعد كتابة الحز أو قبله وسواء كان التصريح بالقيام أو بالبيع ثابت كتابة الاسم بخط المزرقة عليه أو لثباته وسواء كان يعرف المزرقة عليه أن يكتب اسمه أو لا يعرف ما دام أن هذه الحزوات غير صحيحة وأن محرريها قصدوا بغيرها الاضرار بالغير وأن ضرر الغير بها محتمل الحصول فإذا استحصل زيد على ورقة زيارة لعمرو وكتب عليه رجاء وعلما بالشرقة قاضي مشظورة أمامه دعوى عمرو على زيد المذكور بحيث يقيم القاضي أن محررا هذه الورقة قد هذا دعوى (٣٩) استغنيا ٢٠ فبراير ١٩٠٦ الميمونة ص ٦٤ ورفض القرض المرفوع مثله هذا الحكم في ٢٦ مايو ١٩٠٦.

(٣٧) فذكر التاريخ في مُتَمَلِّح عليه من المستندات فذكر كاتبه
 المخبر فذكر الفاتحة من جهة على ذلك الكاتب فإذا أُنِيت الكاتب
 وصوله بالغ من رايته ثم ذكر في ذلك المبالغ بأن صلح أرقام
 المبالغ التي وصله بأقصى نوايل يصل بذلك لإعدام السند الأخذ
 عليه والقي يمتري في الحقيقة كسند قائم بذاته عززه من كل قسمه
 فلهذا بمقدار ما تضمنه ذلك السند يكون الكاتب من تكاثره
 في فواتر غنوه لصلحه إضراره بالخدم (القصص) ٢٠ ديسمبر
 ١٩١٣ الفرائم من ١ ص ١٧٨.

(٤٨) أن كل تغير حقيقة يرتكف في وده يتكون منه الزور المسمى سواء حصل هذا التغير بإزالة جلة أو من العقد ترتب عليه تغير مفهوم أو بتدليه أو بإضافة شيء عليه وهذه الإزالة كما يصح أن تحدث بأمر أو بأوامر مادة كائنية يصح أيضا أن تحدث بالقطع أو التخرق لأنه لا مبرر بالعلقة التي تسعمل للوصول إلى ذلك ما دامت تؤدي إلى إحداث التغير المطلوب فإذا أمر ناظر الوقف بقطعة « يمتد » حل إصالح بدو وكيل الناظر المسد كبر السجل بضم الإيجار تقطعه إلخ.

المادة ١٩٣ - ١٨٣ جديد - خطأ وهذا الفعل يعتبر شروفاً في التصب لأن الكتابة على ظهر جواب يخص باستلام مبلغ عبارة يفرض صلوهها من الكتاب بحيث فهم خطأ أن الكتابة الثانية هي ردة على الأولى هي من طرق الاحتيال وهذا يوجب الاحتياط بوجود دافعة هي في الحقيقة منقوضة وهي أن الجني عليه استلم مبلغ أربعمائة جنيه وقد أتى بذلك لهذا الفرض فتوفرت إذن جميع شروط المادة ٣١٢ عقوبات إلا استلام مبلغ الأربعمائة جنيه غير أن المقيم قد فعل ما في وسعه للحصول على هذا الفرض بأن أذى بذلك وأبرز الورقة التي يستند عليها أمام الجهات القضائية فإذا لم يكن حصل على مرض به إنما كان ذلك بفعل خارج عن إرادته وهو التحقق القضائي الذي حصل شسده وثبوت الفس (القض ١٩٠٢ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ ص ٢٦) .

(٤٠) إذا عرض على شخص ورقة لامضائها وكانت مشتملة على غير ما فهم له مذهب ذلك تزويراً ولو كانت الورقة المزورة مستحصلة لاثبات حقه يجوز اثباته بنسخة الكتابة ويقابله على التزوير ولو كانت الورقة المزورة باطلة بسبب من الأسباب (القض أول أغسطس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٥١٤) .

(٤١) إذا كانت وجود الورقة المزورة لازماً في بعض الأحوال البحث في دعوى تزويرها من هذه المسألة خاصة بكل دعوى على حدثها ولا يصلح مطلقاً أن يقال بعدم إمكان صدور الحكم بقوفاً في تهمة تزوير إذا لم يقدم أصل الورقة المزورة نفسها لأن هذا الرأي يكون نتيجة عدم الحكم بقوفاً في كل الأحوال التي يحصل فيها ارتكاب تزوير ثم بعد ذلك يحصل اختلاف الورقة لسبب من الأسباب (القض ٦ يونيو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢١٩) .

(٤٢) إن فقدان جسم الجريمة أي الورقة المزورة لا يكون مانعاً من الحكم بالتزوير متى قامت الأدلة القاطعة على وقوعه (القض ٣٠ مايو ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٢٥١) .

(٤٣) لا مانع يمنع من الحكم بتزوير ورقة بناء على الصورة المستخرجة عند فقدان أصل الورقة (القض ٥ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٤٩٤) .

الذي أثبت فيه بهذه الكيفية واقعة واعتارافاً ما حصل كأنها صحيحة وحيث أن التهمة بتكاتب على ظهر جواب الاستلام المرسى إليه خطاباً يفرض صدوره من نفسه لم يذكر إلا اعتراف نفسه وهذا لا قيمة له وإن ذكر تكاتباً كما أنه لا قيمة له لو ذكر شفاهاً أثناء المرافعة في دعوى مثلاً - والمقد الذي يدل على الاستسلام وعلى الاعتراف به لا يزال هو جواب الجني عليه الذي لم يحصل به أي تغيير بسبب اعتراف حصل من أحد الخصمين بأكثر من القيمة الحقيقية إلا أن عمل هذا الخصم واعتلاله لهذا الاعتراف على ظهور الورقة المعترف فيها الآخر باستلام النقود بحيث يظن خطأ أن أحدي التكتابين ترجع إلى الأثرى ويجوز أن يكون سبباً في العقاب كما تتكلم عنه فيما بعد وحيث أن قانون العقوبات قد حصر الكيفيات التي يمكن بها ارتكاب التزوير المعاقب عليها يوجد من بين هذه الكيفيات واحدة تشبه الوقائع التي ثبتت بهذه الطريقة هي المذكورة بالمادة ١٨٩ عقوبات - ١٧٩ جديد - وهي التي تحصل بتغيير المحررات أو الأختام أو الإضافات أو زيادة كلمات في المفسود وحيث أنه يمكن القول بأن المهر في هذه الحالة حصل تغييره لأنه أريد تحويل موضوعه من استلام مبلغ غير معين إلى استلام مبلغ يزيد من الذي دفع حقيقة وحيث أن الفرض المقصود لا يمتثل بالأمر متحصراً في معرفة ما إذا كان هذا الفرض استعملت للحصول عليه الطرق التي ذكرت في القانون فيكون معاقفاً عليه بصفته تزويراً أم لا وحيث أن المقصود من عبارة تغيير المحررات هو التغيير المادي الذي ياتى بمحرف هذا المهر فكل تغيير آخر يكون الفرض منه انهماء أن معنى العقد أمر أكثر غير ما جاء به يكون تحويراً في أصل العقد فلا يعد تزويراً كما سبق التلام عليه إلا إذا حصل عند تحرير العقد وبالكيفيتين المذكورتين بالمادة ١٩١ عقوبات وحيث أن كتابة الجني عليه في هذه الدعوى لم يحصل بها أي تغيير مادي ولم يحصل فيها زيادة كلمات لأن هذه العبارة الأخيرة لا تنطبق إلا على زيادة عبارة على العقد فتنتج به ويظهر أن وجودها ثابت من الإضافات أو انتمى المرقع به في نهاية العقد وبالجملة يلزم أن تكون الإضافات حاصلة بحيث يظهر أنها حصلت مع العقد في وقت واحد وأنها تكون منسوبة لمن حرر العقد وحيث أن هذا الشرط لم يتوفر في هذه الدعوى لأن الكتابة الملتصقة بحبر الجني عليه وشخص كتره لم تغير شيئاً في كتابه الحقيقية ولذلك يكون تطبيق

ثابتة عليه بالأدلة الميية فيه ولكن لم توضح فيه واقعة الزور
أي الفعل الذي صدر من المحكوم عليه ويسمى تزويراً (القض
٢١ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٦٦) .

(٥٠) يقض الحكم القاضي بالعقوبة في جريمة تزوير إذا
اقتص على ذكر أن المتهم ارتكب تزويراً بدون بيان الأعمال
التي صدرت منهم ولا الطريقة التي حصل بها التزوير حتى يتضح
إذا كانت هذه الطريقة من الطرق الواردة في قانون العقوبات
أم لا (القض ٨ مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٦٣) .

(٥١) تعتبر واقعة التزوير مبيتة بيا كافياً في الحكم
إذا لم يذكر بكيفية حصول التزوير وبأي طريقة مما فصله
القانون (القض ١٢ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٤٢٩) .

(٥٢) لا يكفي أن يثبت في الحكم أن المتهم زور كماله
على آخر لخصمه بل يجب أن يبين الطريقة التي وقع بها التزوير
من الطرق الميية في القانون و يترتب على عدم بيان ذلك بطلان
الحكم ويقضى (القض ١٢ فبراير ١٨٩٨ القضاء ص ٥
ص ١٦٨) .

(٥٣) يكون الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا لم يبين
بأي طريقة وقع التزوير المنسوب للمتهم (القض ٢ أبريل ١٨٩٨
القضاء ص ٥ ص ٢٢٣) .

(٥٤) يبطل الحكم القاضي بعقوبة بتزوير إذا لم يبين
كيفية حصوله بحالة من الأحوال التي نص عليها القانون حيث
لا يمكن حكمه التقاضي والإبرام معرفة ما إذا حصل خطأ في تطبيق
نصوص القانون أم لا (القض ١١ مارس ١٨٩٩ القضاء
ص ٦ ص ١٤٦) .

(٥٥) يكون الحكم باطلاً إذا خلا عن بيان بأي طريقة
من الطرق القانونية الميية في المادة ١٨٩ عقوبات - ١٧٩
جديد - حصل التزوير وبمعنى أن الطرق المذكورة في هذه
المادة هي الطرق الوحيدة التي يثبت بها القانون عليها وذلك لبيان
الطريقة التي حصل بها التزوير هو أمر ضروري إن أحصل
يوجب بطلان الحكم (القض ١٣ يناير ١٩٠٠ المحقوق
ص ١٥ ص ٢٥) .

(٤٤) إن عدم وجود جسم الجريمة أي عقد البيع الأصلي
المزور لا يفي بالجنح من العقوبة بوجه من الوجوه متى ثبت
إظهاره في عالم الوجود أمام قلم التسجيل وتسجيله فيه وقيام
الأدلة القاطعة على تزويره - فستان على جزء ٢ ص ٤٨٠ -
٤٨٢ (نص صوف استئنافاً ٢٨ نوفمبر ١٨٩٥ المحقوق
ص ١١ ص ٩٩) .

(٤٥) إذا عُدَّ العقد المزور للتسجيل كان ذلك كافياً
لإثبات وجوده وكانت الضرورة محققاً وقد حكمت المحاكم
الفرنسية بأن ضياع العقد المزور لا يمنع من رفع الدعوى السويدية
(أسيوط استئنافاً ٩ ديسمبر ١٩٢٢ المجموع ص ٢٥ ص ٣٨٨) .

(٤٦) لا يشترط لحالة المزور واستحقاقه للعقاب وجود
السند المزور فإذا توفرت الأدلة على وجوده وعلى تزويره قضى
بالعقاب ولو لم يقدم للحكمة وادعى المتهم بطلان - لو من
أركان التزوير باختلاف تغليد الامضاء بل يقع التزوير ولو لم يصنع
المزور التقليد (شراخيص ٢٤ أبريل ١٩٢٤ المحاماة ص ٥
ص ٤٨) .

(٤٧) يطبق عند وقوع جرائم لا يمكن ارتكابها إلا بطرق
عينا القانون أن يتضح ما هي الطريقة التي سلكها المتركب من
تلك الطرق وإلا استحال السيطرة بحكمة التقاضي والإبرام وتعذر
عليها معرفة ما إذا أصابت المحاكم في تطبيق القانون على الواقعة
فيجب بيان الطريقة التي وقع بها التزوير من الطرق الميية
بالمادة ١٩١ عقوبات - ١٨١ جديد (القض ١٦ فبراير
١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ١١٦) .

(٤٨) يبطل الحكم إذا لم يثبت على ذكر الوقائع المادية
التي تراهي لفحص الموضوع ثبوتها وأنها هي عبارة عن جنحة
التزوير المخابر عليها بالمادة ١٩٢ عقوبات - ١٨٣ جديد -
خصوصاً إذا لم يذكر في الحكم كيفية ارتكاب التزوير فإنه لا تراعى
في أن حكمه التقاضي والإبرام الخلق القانوني في الظرفاً ١. كان
الوصف الذي وصف به فضاة الموضوع الوقائع التي تراهي لم
ثبوتها هو قانون أم لا وهي لا يمكنها مع هذا التقاضي القيام بهذه
المأمورية (القض ١٣ يونيو ١٨٩٦ المحقوق ص ١١ ص ٢٢١) .

(٤٩) يقض الحكم لعدم بيان الواقعة إذا كان غاية
ما يستفاد منه هو اتهام المحكوم عليه بتزوير عقد وأن التهمة

(٦٣) يقضى بالحكم الصادر بقعوبة في جريمة تزوير إذا لم يتبين فيه أركان الجريمة التي رأت محكمة الموضوع أنها ثابتة فلا يصح أن يكفى بالبشارة الآتية "المتهم زور غافلة نسب صدرها المثلثان تضمنت كلاً في يوم كذا" بل يجب أن تبين طريقة التزوير لعل أن كانت أركانه المبيته في القانون متوفرة في الدعوى أم لا (للقض ٢١ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٤٤).

(٦٤) يكون باطلاً الحكم الذي يقضى بالعقوبة في جريمة تزوير مقصد ويقتصر على القول بأن العقد المرفوع به الدعوى من زور بدون أن يبين بأي طريقة من الطرق المنصوص عليها في باب التزوير قد حصل تزوير ذلك العقد (للقض ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ٢٣).

(٦٥) يجب في الحكم بالإدانة بجرمة التزوير بيان أي طريقة ارتكب التزوير من الطرق المبينة بالمادة ١٧٩ عقوبات التي أحالت عليها المادة ١٨٣ عقوبات وإلا كان الحكم قابلاً للقض فأن طريقة ارتكاب التزوير من الأركان الأساسية المكونة لجرمة وعدم بيانها يترتب عليه بطلان بوجهي (للقض ٦ يناير ١٩٢٥ الحاماة ص ٥ ص ٦٠٤).

(٦٦) عدم بيان تاريخ التزوير في الحكم المطعون فيه يعدّ عدم بيان الواقعة ويوجب بطلان الحكم (للقض ٦ فبراير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٧).

(٦٧) التاريخ الذي اكتسب فيه العقد المزور تاريخاً ثابتاً بتسجيله يعتبر تاريخاً للتزوير أي يوم ارتكاب الجريمة ويكون هو مبدأ مضي المدة (للقض ٥ مارس ١٩٠٤ ص ٣ ص ٦٩).

(٦٨) ليس من اللازم اعتبار تاريخ العقد المزور التاريخ الحقيقي لأن في أساطرة المزدور وضع التاريخ الذي واقع فيه العقد الذي يزوره وقضاة الموضوع أن يميناً تاريخاً التاريخ الحقيقي لا ارتكاب التزوير دون أن يكون لصيغة القبض مرابسته (للقض ٤ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٠٦).

(٦٩) يقضى بالحكم لنقص في بيان الواقعة إذا ذكر فيه تاريخ الورقة المزورة والمحضر الذي عمل وقت ظهور التزوير

(٥٦) يجب أن يكون الحكم الصادر بتزوير ورقة مشتملاً على تعيين الطريقة التي حصل بها هذا التزوير فإذا اشتمل على مدة طرق من غير أن يبين أن التزوير وقع بها كلها أو بعضها فقط أو أبعدها وبأي كيفية فيكون هذا الحكم قابلاً للقض (للقض ٢٤ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٣١٥).

(٥٧) لا عقاب على التزوير إلا إذا ثبت وقوعه بإحدى الطرق المبينة في القانون فيجب أن يثبت في الحكم الصادر في التزوير كيفية ارتكابه وعلى أي طريقة من الطرق التي منها القانون ينطبق قبل التزوير مع ذكر توفر أركانه وتاريخ وقوعه وإلا كان مقصراً في بيان الواقعة ويبتين نقضه (للقض ٢ مارس ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ٩٠).

(٥٨) لا يثبت بطلان كافي لواقعة القول بأن المتهم كان معه ختم المهن عليها وأنه زور عليها مقصد لأن ذلك لا يمكن محكمة النقض والإبرام من معرفة الكيفية التي حصل بها التزوير بل يجب أن يبين أن كان التزوير وقع بوضع ختمها على المقصد أو بأي طريقة أخرى (للقض ٢٦ أكتوبر ١٩٠١ المجموعة ص ٤ ص ١).

(٥٩) لا يمكن أن يذكر بالحكم أن العقد مصطنع ومزور بل يجب أن يبين كيفية التزوير وبواسطة أي طريقة حصل من الطرق المذمومة في القانون (للقض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٣٧).

(٦٠) إن عدم ذكر المصلحة التي حصل فيها التزوير لا يستوجب بطلان الحكم (للقض ٢ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ١٨٤).

(٦١) يقضى بالحكم الذي يقضى بعقاب على مرتكب جنحة تزوير إذا لم يبين الطريقة التي استعملت لا ارتكابه (للقض ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٠٧).

(٦٢) إذا أثرت المحكمة في حكمها أن التزوير حصل بواسطة التوقيع بيمين صاحب الشأن بدون عليها ويثبت كيفية ويحدد هذا التوقيع تحت تصرف المتهمين فقد يثبت بطلان كافي لكل الوثائق المكونة بجرمة (للقض ٦ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ٣ ص ١٦٥).

- ولم يذكر فيه تاريخ ارتكاب التزوير (القتض ١٨ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ن ٢١٨) .
- (٧٠) إن المدة التي تسقط بها الدعوى السومية في مواد التزوير يقتضى مراءبها ليس من تاريخ الورقة المدعى تزويرها بل من يوم تزوير هذه الورقة (لمعة المرافعة ١٩١١ ن ٢١١) .
- (٧١) إن وضع يد شخص على أرض بناء على عقد مزور وبمعه بن مناول وأبجيه الجزء الآخر لا يعد استعمالاً للعقد المذكور إذا لم يخطر لأبجيه لأن تصرف الإنسان في أموال ليس له طبعاً من الحقوق إلا ما يدعى أنه مستند من عقد يكون مزوراً لا يمتد إلا اختصاصاً فقط وليس استعمالاً للعقد والاستعمال لا يكون قطعاً بالتصرف باعتبار أن العقد صحيح ولكن بإبراز هذا العقد أيضاً ابتغاء اعتباره صحيحاً (القتض ٣٠ نوفمبر ١٩٠١ المحرق ص ١٣ ن ١٥٣) .
- (٧٢) إن تسجيل العقد المزور هو استعمال للتزوير. يعاقب عليه ولو كانت جريمة التزوير نفسها قد سقطت بمعنى المدة لأنه إذا جرد تشابه ظاهري بين التزوير والاستعمال متى كان ظاهرهما واحداً فإن هذا التشابه لا يكون إذا لم يكن عدم المعاقبة على أحد الفعلين فينبئ الآخر متى كانت المعاقبة عليه ممكنة (القتض ٨ مارس ١٩٠٢ المحرق ص ١٧ ن ١٤٨) .
- (٧٣) إن استعمال التزوير لم يكن إلا الاستفادة من الورقة المزورة بواسطة اظهارها أو الاستناد عليها للحصول على منفعة أو ربح أو إتيان أو تسجيل العقد المزور يدخل بلا شك في ذلك التعريض لأن من يسجل عقداً مزوراً لا يقصد بالمطع إلا إظهاره رسمياً ويحصله جنة على التبريلبراً أن العاقل المدين فيه يخرج من ملكية صاحبه الأصل ويصار له (القتض ٦ أكتوبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ن ٢٧٨) .
- (٧٤) يحصل استعمال العقد المزور بالتسجيل وهو عمل منقطع (القتض ٢ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ن ٤١٤) .
- (٧٥) إن تسليم عقد لفظي الكتاب تسجيله تكون نتيجة قتل التكليف باسم المشتري فإذا كان العقد مزوراً فإن تسجيله بمسدة استعمالاً لهذا العقد مع العلم بتزويره (القتض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ن ٨٥) .
- (٧٦) تاريخ استعمال العقد المزور هو تاريخ تسجيله (القتض أول أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ن ١٧٧) .
- (٧٧) إن تاريخ استعمال العقد المزور هو تاريخ تسجيله (القتض ١٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ن ٢٥٠) .
- (٧٨) إن الاستعمال هو من الجرائم المستمرة التي لا تتم بمجرد وقوعها بل يعاقب عليها على الدوام مادام الاستعمال قائماً ولا يعتبر تسجيل العقد استعمالاً له لأن التسجيل هو ظهور العقد الموجود أما استعماله فلا يكون إلا بالتسك به للقيام بالنقض الذي أشق لأجله (القتض ٦ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ن ١٩٢) .
- (٧٩) استعمال أوراق مزورة أمر يعاقب عليه سواء كان هذا الاستعمال بقصد إثبات حق أو لئى نية فالغرض حاصل على كل حال وقضاه من ذلك فاستعمال حصول الضرر يكفى لجلب القتل معاقباً عليه (القتض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ن ٢) .
- (٨٠) إذا قدم المتهم في تحقيق جنائى كميالة مزورة فتكون مستنداً لادعائه في نية تزوير كميالة أخرى فإنه يكون مرتكباً لجريمة استعمال الكميالة المزورة التي تقدمها لأن الاستعمال لم يكن سوى الانتفاع بالورقة المزورة بتقديدها أو بالاستعانة بها على الغير (القتض ٤ يونيو ١٩٢٣ المجامعة ص ٤ ن ٣١٩) .
- (٨١) لا يعد استعمالاً للعقد المزور وتقدمه للعقود من المتهم بناء على استجوابه في نية التزوير لأن استعمال العقد إنما يكون بتقديده فيما أحد له ووضع لأجله (القتض ٢٦ يوليو ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ن ٢٠٨) .
- (٨٢) إذا أحلى المدين مستندات مزورة للدائن بصفة ضمان لسداد الدين فيكون قد استعمل المستندات المذكورة لكي لا يطالبه الدائن المذكور بقبضة ما هو مستحق له طرفه ويصبر عليه حتى يتيسر له دفعها وكل يوم من من يوم تسلم المستندات المذكورة كانت تتجدد معه بصفة الاستعمال حيث كانت تمتد الدائن تتجدد بالمبالغ العظيمة المتعرجة بتلك المستندات التي تطرق بكثير مما هو مستحق له ويستمر هذا الاستعمال إلى اليوم الذى يقف فيه الدائن على حقيقة تلك المستندات (الاستئناف ٢٩ مارس ١٩٠٢ المحرق ص ١٧ ن ٢٠٤) .

(٨٩) إن استعمال القند المزور هو جريمة منفصلة عن نفس الزور ويمكن دفع عتوبتين متفصلتين بخصوصهما وتوقيع عقوبتين مختلفتين ويمكن معاقبة فاعل الزور ولو لم يستعمل القند المذكور والعكس بالعكس وبناءً عليه فالشخص الذي يستعمل الزور يستحق العقاب ولو مع سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة في الزور وحفظها بناءً على ذلك من التباينة العمومية ما دامت دعوى الاستعمال لم تسقط (التقضى ١ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ١٧٧).

(٩٠) جنحة الاستعمال وإن كانت تنضم إلى تهمة فصل الزور بحيث لا يكونان إلا جنحة واحدة في حالة ما إذا كان المرتكب لها شخصاً واحداً إلا أنها ينفصلان ويستغلان عن بعضهما في حالة سقوط الحق في إقامة الدعوى في الزور ويستند فائدة مريان مضي المدة في تهمة الاستعمال بخلافه في تهمة فعل الزور وعليه فلا صحة لقول بأن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في جنحة فعل الزور يرتب عليه سقوط الحق في جنحة استعمال الأوراق المزورة (التقضى ١٢ مايو ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ١٠٧).

(٩١) الزور واستعمال الورقة المزورة عند ما يكون المستعمل لها هو نفس من تزورها يكونان فعلين يرتبطان ارتباطاً يعطيهما في الواقع فعلاً واحداً معاقفاً عليه بمادة واحدة من قانون العقوبات (التقضى ١٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٥٠).

(٩٢) إذا أثبتت الدعوى العمومية على شخص بسبب جرمي الزور واستعمال الزور وجب على المحكمة أن تبين في حكمها من أجل أي التهمين أوقعت العقاب ولا يكفي أن تذكر في حكمها أن التهمة ثالثة على المتهم دون أن تبين أي التهمين لتسكن عقوبة التقضى من معرفة ما إذا كان حصل أولم يحصل خطأ في تطبيق القانون (التقضى ٣٠ نوفمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ٢١٣).

(٩٣) إذا حكمت المحكمة بعقوبة واحدة على تهمة زور واستعمال الورقة المزورة ولم تبين سوى تاريخ الاستعمال فلا يكون لإضال تاريخ الزور وجوباً لبطان الحكم لأن لكل من جرمي الزور والاستعمال فيما يتعلق بمضي المدة مبدأ يخالف الآخر ولو سقط الحق في جريمة الزور بمضي المدة فإن جريمة الاستعمال

(٨٣) يدة استعمالاً للعقد المزور فصل الشخص الذي يمد . أن تزور عقد يمد على أشخاص يرمي منهم عقداً جميعاً لأن إنشاء هذا العقد مؤيد لمع البيع المزور (التقضى ١٦ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٨٣).

(٨٤) لكل من الزور واستعماله عقوبة خاصة وسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للزور بمضي المدة لا يمنع من رفع الدعوى بالنسبة للاستعمال إذا لم تكن قد سقطت (التقضى ٢ فبراير ١٨٩٢ القضاء ص ١ ص ١٠٠).

(٨٥) إن الزور واستعماله هما جريمتان مختلفتان ومستقلتان في بعضهما وإن وقعت بهما دعوى واحدة إلا أنها في الحقيقة دعوى أن يجوز أن يحكم على المتهم لارتكابه الأمرين مما ويجوز أن لا يحكم عليه إلا لواحد منهما فقط فسقوط العقوبة في تهمة من الاثنين غير مؤثر على التهمة الثانية (الاستئناف ٢ نوفمبر ١٨٩٢ الحقوق ص ١١ ص ٣٧٩).

(٨٦) إن الزور واستعمال الورقة المزورة هما فعلان مختلفان كل منهما مستقل بنفسه ومعاقب عليه بعقوبة خاصة ويجوز أن يحكم على المتهم لارتكابه الأمرين مما ويجوز أن لا يحكم عليه إلا على واحدة منهما فقط وبناءً على ذلك يكون سقوط العقوبة في تهمة من الاثنين غير مؤثر على التهمة الثانية (الاستئناف ٢ نوفمبر ١٨٩٦ المحاكم ص ٧ ص ١٠٧٠).

(٨٧) إن قانون العقوبات يميز بين ارتكابه الزور واستعمال الأوراق المزورة لأجل عقاب فاعل الزور (التقضى ١١ ديسمبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ٦٤).

(٨٨) إن القانون جعل كلا من الزور واستعمال الأوراق المزورة جريمة فاعلة ذاتها ولا ارتباطاً بينهما فلا شيء يمنع من الحكم بعقوبتين على المتهم ولا يمكن اعتبار الزور في حد ذاته ضلماً بصير يا طريقة فعل الزور أو الاستعمال فإن الورقة المزورة يمكن استعمالها بغير إرادة المزور مثلاً في حالة ما إذا ترقى فاعل الزور قبل أن يستعمل الورقة المزورة فيستعملها الوارث ومن هنا يبين أن مجزئ فعل الزور قد يرتب عليه إحالة وجود ضرر . حصل الزور إنفراداً به (التقضى ١٦ أبريل ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ٢٠٢).

سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في حالة استعمال التزوير من يوم حدوث الجريمة متى علمت أو من يوم استعمال جديدها بعد العلم بها والقول بأن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لا يندى إلا من تاريخ نازل المستعمل مخطأ لإرتنازل من الاستعمال لما كانت هناك جريمة وإذا لم تكن جريمة لما كان هناك حق في إقامة الدعوى العمومية ولا حق في التمسك بالسقوط وعندهم والواقع أن جريمة الاستعمال تصبح مستحقة بالعلم بالتزوير في الورقة المزورة وضبطها وإرسالها قلم النائب العمومي وتمسك مقدم الورقة بها بعد العلم بالتزوير لا يعتبر استعمالاً لأنه لو سلم بذلك وكان المقاع مجبوراً على المقصود بالتزوير بعد التقرير بالتزوير لكانت قد تمت خصامة الدفاع الأمر المخالف للقانون وينتج من ذلك أن سقوط الحق في إقامة دعوى الاستعمال يكون فقط من يوم حدوث الجريمة أو استعماله جديداً كالعلم فيها بالتزوير ولا يجوز التباينة أن تمسك بأن الحكم النهائي لم يصدر إلا بعد العلم بالتزوير بمدة طويلة لأن ذلك لا يفيده أن هناك كان ما يمنعها من إقامة الدعوى العمومية أو كان هناك ما يترتب عليه إهمالها في رفعها وعليه إذا تقدمت الورقة في دعوى مدنية فعلن فيها بالتزوير في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وحكم بها في الدعوى في مايو سنة ١٨٩٩ ولم تشرع النيابة في التصديق إلا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ تكون الدعوى العمومية قد سقطت (القض ٩ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ص ٢، ص ٢٧٥).

(١٠٠) بجرمة التزوير نوع خاص يصحها ثارة جريمة مؤقته وطورا جريمة مستمرة فتكون جريمة وقتية متى سبب المركب لها الورقة بعد حصوله على ما يرضه أو تركها بين يدي من استعملت الورقة المزورة في حقه وتكون جريمة مستمرة إذا قدمت أثناء دعوى تتوقف نتيجتها على صحة هذه الورقة وفي هذه الحالة ما دام الشخص مرتكباً على الورقة لقبول طلباته أو قبول دفعه فانه يكون مثلباً بجريمة الاستعمال ولا يترك عنها إلا إذا سحب الورقة بإرادته أو أصدر الحكم بحيلها أو استبعادها وتحقق العلم بالتزوير في الورقة متى كانت بين يدي القضاء لا يمنع من إدراك الجريمة لأن من تقدمها لا يزال له أن يسحبها فإذا لم يفعل ذلك ووقف موقف المدافع في تقرير العلم بالتزوير فلا يزال يدعى صحتها ويستعملها ليدخل النفس على المحكمة فلا يندى سقوط الدعوى العمومية إلا من تاريخ الحكم النهائي القاضي بتزوير الورقة (القض ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة ص ٤، ص ١٢٧).

تبقى مماثلاً عليها متى كانت الوقائع التي حصلت لم تمسح عليها ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى (القض ١٠ يناير ١٩٠٣ المجموعة ص ٤، ص ٢٢٢).

(٩٤) التزوير والاستعمال ولو أهما يكتزان جريمتين إلا أنها معاً تباين بقرينة واحدة إذا كانا صادرين من شخص واحد وفي هذه الحالة يمكن أن يبين في الحكم تاريخ الاستعمال فقط مادام قد صار اعتبارهما واقعة واحدة وليس من الضروري بيان تاريخ التزوير (القض ٢٥ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦، ص ٥٧).

(٩٥) ليس من الصواب القول بأنه لا يمكن الحكم في دعوى استعمال مقصد منقوض إلا إذا حكم بتزوير العقد بحكم على حده لأن من وثيقة المحكمة أن ثبت في هذا العقد وتحكم هي بنفسها بتزويره أو بصحته لكن تفصل في تسمية الاستعمال بدون أن تصاف على جريمة التزوير إذا رأت أن الدعوى العمومية سقطت فيها (القض ٩ فبراير ١٨٩٧ القضاء ص ٤، ص ١٩٣).

(٩٦) لا عقاب على استعمال الأوراق المزورة إلا إذا ثبت وقوع التزوير مادة بأحدى الطرق المبينة في القانون مع علم من استعمل الورقة بتزويرها وعليه يجب أن يذكر في الحكم الصادر في مواد الاستعمال إثبات تزوير الورقة المستعملة وطريقة ارتكابها وعلم من استعمل الورقة المزورة بتزويرها وتاريخ التزوير والاستعمال والإمكان الحكم لافيا (القض ٢ مارس ١٩٠١ المجموعة ص ٣، ص ٩٠).

(٩٧) أن إثبات العلم بالتزوير في الحكم في جريمة الاستعمال لا يكون لازماً إلا عند ما يكون من استعمل الورقة غير التي تزورها أما إذا كان المتهم هو الذي تزور الورقة ثم استعملها فلهه بتزويرها ظاهر من طبيعة الأمر (القض ١٤ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩، ص ٢٥٠).

(٩٨) بيان طريقة ارتكاب التزوير ليس واجباً إذا كانت التهمة هي جريمة استعمال ورقة مزورة (القض ٢٩ مايو ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠، ص ٢٨٦).

(٩٩) جريمة استعمال التزوير ليست جريمة مستمرة بل مقطعة لأن كل استعمال تزوير هو فصل قائم بذاته ويمكن أن لا يكون له ارتباط بفصل سابقة أو لطفه وبناء عليه يكون ابتداء

المكتون لها وتبني لكيمة ارتكابها - جاور قانون العقوبات الفرنسي رقم ٩٦٠ - ولا تدخل في هذا التمييز حالة ما اذا كانت الورقة المزورة واحدة ولو ان استعمالها يتجدد مرارا عديدة إلا أن استعمال الورقة يكون تاما في كل مرة منها بسبب أن لكل ورقة استعمال منها زمن تقادم قائم بذاته بل المقصود من ذلك هو الجريمة المتعاقبة بمعنى السلكة أي ذلك النوع من الجرائم التي تستمر بلا انقطاع ويخضع في كل لحظة بحيث تجعل المدان في حالة تلبس دائمة - كما يبيحه شرح القانون الفرنسي مادة مضي الآلة رقم ٩٤ وما بعدها - وقد ثبت قضاء هذه المحكمة على اختيار استعمال ورقة مزورة أثناء نظر قضية مدنية جريمة مستورة - تراجع على الأخص أحكام القضاة المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ و ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ - حتى أن حكم ٩ يونيو سنة ١٩٠٠ الذي قرر أن جريمة الاستعمال تنهى من تاريخ الطعن بالزور في الورقة وأن المناقشة فيها بعد ذلك يجب تشييعها بالدفاع عن تهمة جنائية يعتبر تسلياً ضيقاً بأن استعمال ورقة مزورة في دعوى مدنية يعتبر نافذة بجريمة مستورة لا يتم ارتكابها بمجرد إبرازها أمام القضاء وأما القول بأن الطعن بالزور يمنع سداً للاستعمال فردرد لأن الاستعمال ليس هو إيداع الورقة أو إرفاقها بملف الدعوى بل هو التمسك بالورقة أمام القضاء والسعي وراء الحصول على حكم موافق مع التصميم على التوصل في النهاية إلى إقناع القاضي بواسطة تلك الورقة فهو يتكون من مجموع تصرفات يقصد بها التأثير بواسطة تلك الورقة على الفصل في الدعوى فالتمسك بها بعد الطعن بالزور فيها سيما والمادة ٢٨١ ماضات تنص على إمكان التنازل عنها إنما هو إلا حلقه خير مفصلة من سلسلة التصرفات المكتوبة لحالة التلبس الدائمة بجريمة الاستعمال فلا حيل للتشيع بين موقف منهم يذلل عن حياته أو خزيه وبين من يباحث في الاحتفاظ بسلح كاذب يتصله ويستمر في استعماله ضده خصمه والنقض من نص المادة ٢٧٣ بضرورة إرسال صورة من الورقة المحطون فيها لتبنيها إنما هو بالنسبة لدعوى الزور قسماً التي هي جريمة مقطوعة ومفصلة من دعوى الزور والقضاء البلجيكي يعتبر الاستعمال جريمة مستورة - قضا بلجيكا ١٦ يوليو سنة ١٨٨٨ - ولا يوقف الاستمرار إلا انتهاء الدعوى أو إقرار مقدم الورقة بالزيف في عدم الانتفاع بها (النقض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة من ١٩ ص ١١٩).

(١٠١) يحصل استعمال العقد الزور بالاستناد عليه أمام المحكمة المدنية وهو محل مستمر لا ينشئ إلا بالعدل عن التمسك به أو بصور حكم في الدعوى (النقض ٣ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال من ٤ ص ١٤٤).

(١٠٢) اذا استعملت ورقة مزورة في دعوى مدنية وحكم بزيورها مدنياً بغرامة الاستعمال هذه لاسقاط الدعوى العمومية بها إلا من تاريخ الحكم النهائي برّد وعلان الورقة لأنه ملين هذا الوقت تكون الورقة موجودة ضمن الأوراق الخاصة بالقضية ويكون مقدمها متمسكاً بها ويحسبها يكون اذا تمسكاً بجريمة الاستعمال ملين صدور الحكم النهائي المذكور لأن كل مساعيه في القضية المدنية كانت موجبة إلى تثبيت العقد والحصول على حكم يصحبه ولذلك يمكن القول أن البنية مستورة ما دام مقدم العقد متمسكاً به وساعياً للحصول على الفرض الذي يقصده (النقض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ المجموعة من ٩ ص ٧).

(١٠٣) استعمال الورقة مزورة على علم مستعملها بالزور يعتبر جريمة مستورة لا توقف إلا اذا أصبحت الورقة المزورة من مقدمها وأظهر رغبته في عدم استعمالها كما أجيز له ذلك في المادة ٢٨١ ماضات ولا يمكن إيقاعها الطعن فيها بالزور فلا يندى معنى المادة إلا من ذلك التاريخ أو من تاريخ الحكم النهائي بزيورها مدنياً (النقض ٢٩ مايو ١٩٠٩ المجموعة من ١٠ ص ٢٨٦).

(١٠٤) اذا كانت جريمة استعمال الورقة المزورة نشأت عن تمسك المتهم بها وتقدمها أثناء النظر في قضية مدنية طبقاً للاحكام القضائية يعتبر هذا الاستعمال جنسة مستورة تثبت على التوالى ما دام التمسك بالورقة لا يتنازل عنها وما دامت هذه الورقة لم تستبدل من القضية بمحك نهائي فاض بزيورها ومن الخطأ القول بأنه يجوز الطعن بالزور في مثل هذه الورقة تكون جريمة الاستعمال قد ثبتت نهائياً إذ في جميع أحوال الاجراءات الخاصة بالزور المرسلين يستمر التمسك الذي يقدّم الورقة على التمسك بصحتها ويجهت في تأييدها مدة التحقيقات كلها مستورا هكذا هل ارتكاب الجريمة التي يساقب عليها القانون (النقض ١٩ يناير ١٩١٣ المحقوق من ٣٨ ص ٢٢٨).

(١٠٥) إن الشراح يجمعون على أن جريمة استعمال الزور قد تكون أحيانا مقطوعة وأحيانا مستورة وذلك تبعاً لنوع الفعل

الاستعمال مادام التمسك بها ولذلك فالجريمة تقع عدة مرات مع وحدة النقص وللقصد الخافق السابق وهذا النوع داخل ضمن دائرة الجرائم المنقطعة ويبدأ سقوط الحق فيه يكون من آخر عمل من أعمال الاستعمال — جازر بن ١ ص ١٩٢ ن ١٠١ — وتاريخ هذا العمل الأخير هو يوم صدور الحكم الاستثنائي (أسبوط استئنافا ٧ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١٢٥) .

(١٠٩) قرر علما القانون أن جريمة استعمال العقود المزورة ليست من الجرائم المستمرة بل تتم بمجرد إظهار العقد أما بمجرد سحابة الورقة بعد ذلك بحرف النظر عن التزوير فلا طاق لها ولو تكرار استعمال عقد واحد في جولة قضايا فكل استعمال يعد جريمة قائمة بنفسها وتعدى الدقة المزورة لسقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في يوم تقديم العقد المحككة والتحققات التي تحصل أمام المحكمة المدنية بخصوص السند لا تقطع الدقة لأنه لا تأثير للحقيقات المدنية على الدعوى الجنائية (السبلارين أتل يولي ١٩٠٦ المجلد ص ٨ ص ٤٠) .

(١٠٦) إن جريمة استعمال التزوير هي من الجرائم المستمرة التي لا تسقط مادام الشخص متمسكا بالورقة المزورة ولا يعتد وقت سقرطها إلا من وقت انتهاء التمسك بهذه الورقة (القضى ٢٤ يناير ١٩٢٠ المجلد ص ٢١ ص ١٢٥) .

(١٠٧) إن جريمة التزوير هي غير جريمة الاستعمال ويجوز انتهاء الواحدة بغض الدقة دون الثانية فإن التزوير يتم بالتحرير والتقليد ولكن الاستعمال مستمر بمجرد الزمن وكلما حصل التمسك وبهذه الصفة لا يعتد بسقوط الدعوى في الاستعمال إلا من اليوم الذي يفت فيه المحكم بالبعد المزور من الانتهاء بصحته والاحتجاج به والمؤهل عليه في تاريخ ارتكاب التزوير هو تاريخ الحادثة الحقيقية لا تاريخ ظهورها أو التسلم بها (الاستئناف ٣١ مايو ١٨٩٧ المحاكم ص ٨ ص ١٢٧٠) .

(١٠٨) إن جريمة استعمال التزوير بتقديم ورقة مزورة في قضية هي خلاف جريمة تزويرها لأنها تقع وتنتهي كلها استعملت الورقة ولكن تقدم الورقة المزورة في قضية يترتب عليه سحا تكرار

١٨٤ — كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصرية .

١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصرية .

١٨٦ — كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره من يسكنون الناس بالأجرة يوهب في دفتاره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنينات مصرية .

١٨٧ — كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصرية فضلا عن عزله .

١٨٨ — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت طاعة لنفسه أو لغيره باسم طيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بصفة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الحظا يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى وأما إذا سبق إلى ذلك بالوصد له بنىء ما أو بأعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التى تستوجبها جنائيتهم .

١٩٠ - العقوبات الميينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معقدة لأن تقدم إلى المحاكم .

لأن المادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات كل منهما تنص عن حالة محصورة فالأول تخص بالشهادات الخروزة التى يعطيا الأطباء بلجات الادارة بمرض أو ماعة تستوجب الاعفاء من خدمة عمومية والثانية تخص بالشهادات الخروزة التى يعطوها الحاكم فى الحالة الأخيرة يكفى لأن يعاقب الطبيب أن تكون شهادته مزورة أى كاذبة إذ لا شأن للحاكم بالأمراض والعاهات التى تستوجب الاعفاء من خدمة عمومية (القض ٩ نوفمبر ١٩١٨ المحيصة ص ٢٠ ص ٦١) .

١٩١ - لا تسرى أحكام المسود ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها فى المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها فى قوانين عقوبات خصوصية .

الباب السابع عشر

الانتجار فى الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتفراغات

١٩٢ - يعاقب با نيس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبفرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

كل من أدخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو تقل هذه البضائع أو حملها فى الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع فى ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى .

١٩٣ - يعاقب بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة من صنع أو حمل فى الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوايع مصطلحى البوستة والتفراغات المصرىة أو مصالغ البوستة والتفراغات فى البلاد الداخلة فى اتحاد البريد تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة .

الكتاب الثالث

في الجنايات والجرح التي تحصل لأحد الناس

الباب الأول - في القتل والجرح والضرب

١٩٤ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام .

(٥) ما دامت الآلة المستعملة في الجناية قتالة فسيان مات المضروب بها فوراً أو بعد حين من الزمن طال أو قصر (الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٨٨) .

(٦) إن السعد في القتل يتوفر بمجرد وجوده من شخص معين ولو لم يقتل هو وقُتل آخر في الحادثة كما إذا أراد المتهم قتل أحد آخر به يسكن قتل بها أخاه الآخر لو أراد منه عنه (الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٨٨) .

(٧) إذا كان المتهم يقصد قتل زيد فأخطأ وقتل عمرو فهذا القتل يمدّ ولا شك قتلا عمداً مع سبق الإصرار لأن المتهم كان يقصد قتل زيد ومصرأ عليه ولأن السعد وسبق الإصرار كانا في ذمه وقت ارتكاب جناية القتل حتى لو صح أنها كانتا

موجهتين في الأصل لغير القتل وسيكفي تأنيلاً الذي وقع من المتهم لم يفر شياً من جوهر الجناية وأغنى بغير تيجتها فقط ويكون المتهم في الحالتين قاتلاً عمداً مع سبق الإصرار مادام أن هاتين الصفتين كانتا قائمتين بذهمه وقت القتل لا تترانها بنفس الفعل في أول الأمر وسيان في ذلك إن كان قتل الشخص الذي كان يريد قتله أو قتل شخصاً آخر وأخطأ لا يفتى لما قيل من عدم تجرؤ واحتياطه في قتل الشخص الآخر ما دام أنه قتل شخصاً وهو شمد القتل ومصر عليه من قبل — شوف وفيل ج ٣ ص ٤٦٩ — ٤٧١ بدلون ذوالنطاق والحواشي ص ٤١٤

(١) المتهم الذي ضرب آخر على رأسه بالتيوت ضربات متتدة فأماه يمسد فله هذا قتلاً عمداً لأن التيوت يعتبر آلة من آلات القتل كما أن الرأس مقتل من مقاتل الانسان (الاستئناف ١٩ مايو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢٥٥) .

(٢) يكفي لوجود جريمة القتل عمداً توفر قصد القتل وهذا القصد يستنتج عند استعمال مركب الجريمة سلاحاً قتالاً (القتض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٧٦) .

(٣) تنطبق المادة ٢٢٠ عقوبات — ٢٠٦ جديد — على من أحدث بغيره إصابات وجروحا بواسطة ضربه بساطور في وجهه إذا لم يوجد دليل كاف على أنه أحدث به تلك الجروح وكان يقصد بها القتل (القتض ١٣ مايو ١٩٠١ الحقوق ص ١٩ ص ١٢) .

(٤) إذا ضرب المتهم المجهن عليه يسكن عمداً فأحدثه جرحاً في تجويف الرئة نجت عنه الوفاة يكون قد ارتكب جريمة القتل عمداً وإن تكن الوفاة قد حصلت بعد علاج ثمانية وخمسين يوماً بالاحتياطية ومن المبادئ المقررة أن القاتل مسؤول عن جميع نتائج فعله الغير القانوني التي كان يمكنه وما يجب عليه أن يفرضا وهذه المسؤولية ليست متوقفة على إثبات أن المجهن عليه قد عرج أحسن علاج طبقاً للعلم الحديث ونصوما بين المزارعين العاملين من أهل القطر المصري (القتض ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ الشرايح ص ١ ص ٨٦) .

نمّا وجود نية القتل (القتل) ٣ نوفمبر ١٩٢٤ الحاماة ص ٥
(ص ٣١٢) .

(١٤) إن نية القاتل في قتل المني عليه هي من الأمور التي
تحتكم الجنائيات أن تحكم فيها مطلقاً من غير مراعاة عمدة القتل
(القتل) ٢٢ نوفمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١١٢) .

(١٥) إن قاضي الموضوع يحكم نهائياً في مسألة وجود
القصد الجنائي (القتل) ٢٤ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣
(ص ٩٠) .

(١٦) لا عقاب على الأم التي تمنع عمداً وبغضه القتل
من ربط الحبل السرى لطفلها الحديث الولادة ويموت بسبب
ذلك فقد اغتبط علماء القانون فيما إذا كان القتل يمكن أن
يرتكب بطريق الترتك والامتناع فذهب فريق منهم إلى أن
عدم إمكان العقاب لأن الترتك عدم فلا ترتب عليه نتيجة إجرامية
ولكن المئات من منهم يقولون بإمكان العقاب اعتماداً على أن
الترتك والفعل كلاهما مظهر من مظاهر ظهور الإرادة الإنسانية
العامة وإنما اشترطوا أن يكون الشخص مكلفاً بالعمل وأن
يمنع إخلالاً بهذا الواجب أما إذا كان التارك غير مكلف بالعمل
فلا عقاب باتفاق الجميع — جارود ج ٤ ن ١٥٧٣ وشوفو
وحيل ج ٣ ن ١١٨٨ وبلاتش ج ٤ ن ٤٦٨ — وقد ذهب
جارسون إلى عدم العقاب على أي حال ولو كان في الترتك إخلال
بواجب لأن هذه الحالة لا تدخل في حكم النصوص العامة
في القانون حتى أن الشارع الفرنسي أصدر في ١٩ أبريل ١٨٩٨
تصديلاً على المادة ٣١١ عقوبات من مقتضاه عقاب من
كان مكلفاً بالحفاظ على شخص دين سن الخامسة عشر راضع
عمداً عن العتية به وتقديم الطعام بقصد قتله وهذا دليل على أن
مثل هذه الجريمة لا يسعها نص مادة القتل وإلا لما احتاج
المشرع لوضع نص خاص — جارسون مادة ٢٩٥ ن ١٤ —
٣٤ (قاضي إحالة النيا ١٩٢١ الحاماة ص ٢ ص ٢٩٦) .

ن ١٣ — ٢٣ (في سوفي جنائيات ١٩ نوفمبر ١٨٩٣
الحقوق ص ٨ ص ٣٣٢) .

(٨) من أطلق صاراً نارياً على شخص بقصد قتله فأصاب
شخصاً آخر وجرحه مثلاً مرتكباً جريمة الشروع في القتل عمداً
(القتل) ٦ نوفمبر ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ٢٠٩) .

رابع هذا المبدأ أيضاً في الضرب الذي يقضى الموت —
مادة ٢٠٠ —

(٩) يمد ياناً كانيا لكمة القتل عمداً مع سبق الإصرار
القول بأن التهم جاء مسلحاً وقاماً المني عليه ببيارتاري بسبب
الصدارة الثانية بينهما (القتل) ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال
ص ٤ ص ٨٤) .

(١٠) ليس على المحكمة أن توضح الأدلة التي بنت عليها
اعتقادها بوجود العمد — في جريمة التستر عمداً على شخص
بقصد تخفيه من الخدمة العسكرية — لأن هذه المسألة خاصة
بالمرسوم وتعمل فيها المحكمة نهائياً (القتل) ٣٠ مايو ١٩١٤
الشرائع ص ١ ص ٢١٦) .

(١١) ليس من الضروري أن يستعمل الحكم لفظة العمد
بل يكفي أن يرد فيه ما يستفاد منه قطعاً أم بالبرية وقت
يطرق العمد لأن القانون لم يهتم استعمال ألقاب مخصوصة
(القتل) ٢٠ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٢٦٤) .

(١٢) ليس من الضروري أن يثبت العمد وسبق الإصرار
صرحاً في الحكم بنص صريح إذ قد يستفاد من الوقائع المبيحة
في الحكم (القتل) ٥ نوفمبر ١٩٢٣ الحاماة ص ٤ ص ٥٢٦) .

(١٣) ليس من الضروري ذكر نية القتل صراحة في الحكم
إذ يمكن أن تستفاد هذه النية بكل وضوح من البيانات الواردة
في الحكم فإذا أثبت الحكم أن المتهم قتل عمداً آخر بأن ضربه
بنوت على رأسه بسبب وقاته فهذه البارة تكون كافية ويستتبع

١٩٥ — الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الارتكاب جنحة أو جنائية يكون
غرض المصّر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً
على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

وعليه فإن محكمة القضا والایرام يجب أن تطلب فقط بيان هذه الظروف لتحكم بما إذا كانت منافقة للتعريف القانوني ويجوز أن تكون سبق الاصرار متى أمكن استنتاج سبق الاصرار من الوقائع الثابتة بتقدير قاضي الموضوع لهذه الوقائع لا يخضع لمراجعة محكمة القضا والایرام وبعبارة أخرى يكفي أن يكون سبق الاصرار القانوني قابلاً للاعتناء على الوقائع التي استنتج منها الدليل على وجوده ولا يصح الادعاء مطلقاً بوجود استنتاجه منها بنوع قلبي (القضا ١٠ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٤٢).

(٦) إن ما قصد المادة ١٤٩ جزائيات وبجوب ذكره هو المادة القاضية بالقوة أما المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ عقوبات — ١٩٥ و ١٩٦ جديد — فلها اختصاصان بوجه الاجمال بمسألة سبق الاصرار والترصد والقرص فلا يترتب على عدم ذكرها بالحكم بطلان وخالفته للقانون (القضا ٧ مارس ١٨٩٦ القضا ص ٣ ص ٤٨٨).

(٧) ليس من المحتم أن تذكر في الحكم مادة الاصرار والترصد لأن هذه المادة مفسرة لمعنى الاصرار والترصد وليست مادة عقوبة أجزاء معين وهي لا تخص جزائيات القتل فقط بل من القواعد العمومية وسيان ذكرت في الحكم أو لم تذكر وإنما وجودها بالقانون كذكره لمعنى الاصرار وبما أحواله (القضا ٤ أبريل ١٨٩٦ القضا ص ٣ ص ٢٦٤).

(٨) ان المادتين ٢٠٩ و ٢١٠ — ١٩٥ و ١٩٦ جديد — لا يذكر الشارع فيها إلا تعريف الاصرار والترصد ولا يجب ذكرهما في الحكم لأن الشارع أراد بوضع المادتين المدة لوردين إضافة القاضي على سرعة حصول الترصد والقرص حتى يكون في وسعه تطبيق العقوبة حسبما أرادته في المادة ٢٠٨ — ١٩٤ جديد — ويمكن ذكر هذه المادة في الحكم (القضا ١٧ أبريل ١٨٩٧ القضا ص ٤ ص ٢٠٤).

(١) يلحق سبق الاصرار على الجناية ولو سبقتها بملحظات ثلثية (القضا ٧ يناير ١٨٩٨ القضا ص ٦ ص ٨٠).

(٢) يمكن لتوفر الاصرار حدوثه عند ساعة ركوب الجاني العربية وتوجيهه الى باع السلاح ولم يوجد شيء جديد من الخبي عليه حتى يجهه وأما كانت الجريمة أثراً سلف سابق فهو نتيجة ترد فيه وفيما سبق صدره منه وهو أنه أطوار الاصرار ولو لم يسبق الفعل إلا بملحظات (الاستئناف ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ القضا ص ٦ ص ٧٦).

(٣) إن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لا تقضي حتى تكون سبق الاصرار بأن يكون القاتل قد ارتكب الجريمة بترويضه جاش كالزناح أثناء مباشرة لعملية جراحية بل يكفي أن الحكم الصادر بالإدانة يمكن أن يستنتج من الوقائع المدونة فيه أن المتهم قبل أن يظن الخبي عليه بالسكين كان مصعباً من من قبل على قتله (القضا ٢٠ مارس ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ١٤٥).

(٤) إن القانون قد عرف سبق الاصرار بالمادة ٢٠٩ عقوبات — ١٩٥ جديد — وتطبيقها كحقيقي جميع مواد القانون تقع تحت مراقبة محكمة القضا والایرام التي لها تقدير الوقائع للمرة ما إذا كان هناك سبق إصرار من صدره فلها حيلة مراجعة الوقائع التي أتبنتها محكمة الموضوع لدلالة على وجود سبق الاصرار التي إن كان مع التسليم بصحة هذه الوقائع يوجد فيها ما يرخض منه بطريقة تطبيق إصرار المتهم على قتل الخبي عليه كما يحتم القانون (القضا ١٤ يناير ١٩٠٥ المحقوق ص ٢٠ ص ٤٥).

(٥) إن مسألة سبق الاصرار هي مسألة من درجة أي موضوعية وقانونية ما روى الواقع فإن القانون قد صرح فيها تقريباً قانونياً ولكن لا تستوجب سوى توفير ظروف موضوعية

١٩٦ — الترصد هو ترصص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه.

الترصد نوع من سبق الاصرار فيكون أن ثبت هذا الأخير في الحكم (القضا ١٦ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١١٥).

١٩٧ - من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يصد قاتلا بالسيم
أي كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويقاب بالإعدام .

(٣) قصد شخص أتب يقتل آخر بالسيم مسمومة فتناول جزءا منها ثم شك فيها فتوجه لواله القتم وأخبره بأن ابنه أخطأ هذه الفطيرة التي يظن أنها مسمومة فنظر فيها الأب ولأجل أن يزيل الشبهة من فكر المحني عليه تناولا وأكلها فلم يمض إلا وقت قليل حتى ظهرت أعراض التسمم على المحني عليه وأبى القتم مما ثم شن الأول ومات الثاني قررت المحكمة أن القتم لا يسأل إلا بصفتة شرع في قتل المحني عليه الأول فقط ولكن لا يمكن أن يعتبر مسئولا قانونا عن موت أبيه بالسيم لأن السيم لم يصل له مباشرة منه كما هو مبين فيما مر (جنائيات اسكتدية ٣ أبريل ١٩١٠ المجلد ١١ ص ٣٠٥) .

(١) ليس من المسم أن يبين في الحكم نوع العقاب والجواهر التي أخطأها القتم ليجزى عليه بل يكفي أن يثبت أن القتم أصلي هو سم (القض ٦ مايو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٥١) .

(٢) في مسائل القتل بالسيم لا احتياج إلى التصريح بسبق الإصرار لأن النافل ضمن ذلك ما دام القتم كان قاصدا القتل بالسيم لأن تجهيز المادة بالسيم يستدعي أعمالا هي في ذاتها تدل على الإصرار على القتل ولذلك لم يجعل القانون شرطا في المادة ١٩٧ كاجله في المادة ١٩٤ عقوبات (القض ٢١ أكتوبر ١٩١٢ المجلد ١٤ ص ٥) .

١٩٨ - من قتل قسما عمدا من غير سبق لإصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجنائية بالإعدام إذا تفتشتها أو اقترنت بها أو قتلها جنائية أخرى وأما إذا كان القصد منها التأليب لفعل جنسية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

حتى مات ثم أخلوا ما به كانت الواقعة صافيا عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ عقوبات — الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ جديد — لأن الفرض المصمم عليه من التمييز هو السرعة وأن القتل لم يحصل إلا توصلا لإتمامها (الاستئناف ٢٨ أبريل ١٩٠٤ المجلد ٦ ص ٥٩) .

(٣) لا يشترط في تطبيق المادة ١٩٨قرة ثانية أن يكون القتل ارتكب من أجل الوصول إلى الجنائية الأخرى بل يكفي أن تكون هذه وقعت مع جنائية القتل (القض ٢١ أغسطس ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ٥٤) .

(٤) تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات لا يشترط أن الجنائية التالية لجنائية القتل تكون من جنس آخر لأن تكون جنائية تامة وليست شرطا وأما الارتكان على ما تقرر فستان هي جن ٣ ن ١٣٠٤ أنه يجب أن تكون الجنائية

(١) إذا أحس خفي زعامة ليللا بحركة غير اعتيادية وكان من البسطا الذين يعتقدون في الخيالات والأوهام فنادى مستغبرا ولها لم يجبه أحد أطلق عليه نحو صرير الحركة قصد الارهاب دون أن يصبى بها على شيء معين وبغير علم به يبرود أي إنسان كان فأصاب شخصا كانت جريحته فتلا خطا أوجرا خطأ لأن من ارتكان جريمة القتل أو التبرع فيه أن يقصد الفاعل إصابة شخص معين كان أو غير معين الأمر الذي لم يتوفر في هذه القضية (قاضي إحالة خطأ ١٢ مارس ١٩١٢ المجلد ١٣ ص ١٦٠) .

(٢) إذا ترصد عدة أشخاص لآخر قصد مكرهه وترصدوا حضوره وجموا عليه وطرحوه أرضا على وجهه والبعض منهم صار يضبط على رأسه في التراب والبعض الآخر صار يضبط بقوة يركبته على ظهره وكفبه واستنروا بهذه الكيفية عدة من الزمن

الجنابة والمواد العمومية المختصة بالشروع إذا لا استثناء. في القانون نفا يتخص بهذه الجنابة المخصصة فلا محل للقول أن المادة ١٩٨ فترة ثانية لا يجوز تطبيقها إلا إذا كانت القتل تاما وتقدمه جنابة أخرى وأما إذا لم يتم فاللازم تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة والمادتين ٤٥ و ٤٦ و المادة الخاصة بالجنابة الأولى مع مراعاة المادة ٣٢ عقوبات (القتل ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ المجلد ١٩ ص ١).

(٧) إن الشارع أراد أن تكون الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ مشددة العقوبة الواردة بالفقرة الأولى من تلك المادة في حالة ما إذا تمت جريمة القتل وقطع وهي حالة استثنائية كما في عقد من مفهوم تلك المادة وبمبادرة أروع إذا وقعت جريمة القتل التبرأ المصوب يسبق الإصرار باعتباره بالأشغال الشاقة المؤبدة فإذا خدمتها أو قلتها أو اقترنت بها جنابة أخرى ترفع العقوبة للإعدام ولكن لا تنطبق الفقرة الثانية المذكورة على جريمة الشروع في القتل إذا تقدمتها جنابة أخرى وهي الشروع في السرقة (جنابات على سوب ٢٢ فبراير ١٩٢٢ المجلد ٢٣ ص ١٢٥).

الثانية من نوع آخر قد شاعه جميع الشراح في ذلك والمحاكم متبعة هذه الطريقة والشرط اللازم هو أن تكون الجنابة التالية منفصلة ومنفردة عن جنابة القتل الأولى فتطبق هذه الفقرة على من يقتل عمدا شخصا بطله بسكين في بطنه ثم تطلع هذه الجنابة جنابة أخرى هي شروعه في قتل آخر بطله بسكين بجوار الذي الأسير (القتل ١٤ يونيو ١٩١٣ المجلد ١٤ ص ٢٤٩).

(٥) ليس من الضروري تطبيق المادة ١٩٨ عقوبات أن تكون الجنابة المتتالية بجنابة القتل من نوع آخر غير القتل وأن تكون تمت فضلا بل يصح أن تكون من فرعها كما يصح أن تكون جريمة تامة أو شروعا فيها (القتل ١٥ أبريل ١٩١٦ المجلد ١٧ ص ١٦٦).

(٦) إن القتل إذا تقدمه أو اقترن به أو تلاه جنابة أخرى يخرج مع هذه الجنابة بحيث أنه يكون معها جنابة واحدة مخصوصة ساقط عليها عقاب واحد وهو المقتضى للمادة ١٩٨ فترة ثانية عقوبات فإذا شرع أحد في ارتكاب هذه الجنابة المخصصة تكون معاملته كاملة من يشرع في ارتكاب أى جنابة أخرى أى يقتضى المادة الأصلية الواردة فيها عقاب من ارتكب

١٩٩ — المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على قاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام

أو بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٠٠ — كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه موادا ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا

ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

(٢) تطبيق المادة ٢٠٠ على من ألقى امرأة عمدا على مصطبة فأجهضت نسب من إيجامها الرقعة (القتل ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجلد ٤ ص ٥٨).

(٣) إذا حصلت مشاجرة في قارب أدت إلى وقوع أحد المتشاجرين في البحر فلا يعتبر أن القتل حصل خطأ أو تشب من أمر من الأمور المنصوص فيها بالمادة ٢٠٢ عقوبات بل يقع تحت نص المادة ٢٠٠ عقوبات (جنابات استكدرية ٦ أبريل ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٢٨١).

(١) حارة الضرب أو الجرح المذكور في المادة ٢٠٠ تشمل كما قال أحد الشراح البليكيون الحديثين كل ما يمكن أن يتبع من عمل على ظاهر الجسم الإنسان بطله تورطيا أو كإلحاق على الأجزاء المختلفة بجسم الأضواء وقد ذكر هذا المؤلف مثلا لهذا الكسر وانسكاب الدم تحت الجلد فتطبق هذه المادة على من مضط على حق أكثر من مشاجرة وماسكة فاقطع نفسه ومات من غير أن يكون عند الجاني نية أحداث الرقعة (القتل ١٥ يناير ١٩١٠ المجلد ١١ ص ١١٤).

(٦) لا محل للبحث في الضرب الذي يفضي الى الموت بدون نية القتل فيما اذا كان الجرح يمينا في حد ذاته أو أنه كان كذلك بسبب ضعف بنية الجاني عليه أو صمته الضئيلة وصل ذلك فالحاجة موجودة اذا كانت الضربات أو الجروح لم يترتب عليها سوى تسجيل الوفاة - دالوز السجل ج ٤ ص ١٧ و ٤٥ مادة ٣٠٩ - وكذلك اذا عدم سائق الحرية شخصا باعمال فأحدث به كسرا بسيطا يبرجه اليه والتي ولكونه كان مريضا بتركة شعبية مزمنة توفي بعد شهرين من وجوده تحت العلاج لأنه مع كبر سنه مع وجود الكسور بالفصل المرفق لم يتمكن من مقاومة مرضه الأصل فان جريمة السائق تكون هي القتل انطى لا الجرح خطأ لأن الاصابة هي التي تجلت الوفاة (استكشاف استئناف ٢٧ مارس ١٩١٨ المجبوبة ١٩ ص ١٥١) .

راجع هذا الجدل في الضرب الذي تشأ عاهة مستعجلة -

مادة ٢٠٤

(٧) لمن قاضي الموضوع بفصل نهائيا فيما اذا كانت الجروح هي التي سببت الوفاة أولا (القتل ٣١ ديسمبر ١٩١٠ المجبوبة ١٢ ص ٥٧) .

(٨) لا يتقاضى الحكم لعدم وجود أسباب فيه من العلاقة السببية بين الضربات والجروح وبين وفاة الجاني عليه لأن هذا الظرف المشدد هو من الظروف الموضوعية المحضة ويقدره قاضي الموضوع نهائيا بدون أن يكون ملزما ببيان الأسباب التي بن عليها اعتقاده في هذه المسألة (القتل ١٠ يناير ١٩١٤ الشرائع ١ ص ١٤٢) .

(٩) إن قاضي الموضوع يفصل نهائيا فيما اذا كان الموت نتيجة للضرب أم لا (القتل ٤ ديسمبر ١٩١٥ الشرائع ٣ ص ٢٢٧) .

(١٠) تحكم محكمة الموضوع نهائيا فيما اذا كانت الوفاة هي نتيجة للضرب أو الجرح (القتل ٣ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ١١٩) .

(١١) تنطبق المادة ٢٠٠ عقوبات في حالة الضرب العمد الذي تشأ عه الوفاة ولو كانت الشخص المتوفى بسبب الضرب هو غير الشخص المقصود ضربه (القتل ٥ مارس ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٣٨٦) .

(٤) لأجل تطبيق المادة ٢٠٠ عقوبات يكفي أن تكون الوفاة نشأت مباشرة من الجروح بمعنى أنه بدون هذه الجروح لم تكن حدثت الوفاة أو عبارة أخرى أن تكون الجروح هي السبب الأول للوفاة وتطبيقا لهذا الجدل كما يقول المسير مرفيء - في شرح قانون العقوبات المبيح ج ٣ ص ٢٥ - لا محل للبحث أولا فيما اذا كان الجرح يمينا في حد ذاته أو أصبح يمينا فقط بسبب ضعف بنية أو انحصاط صحة الجاني عليه - حكم قضا ديارم فرنسا ١٢ يوليو ١٨٨٤ موجبات دالوز فصل الجنائيات والجنح عند الأشخاص نمرة (١٤١) وثانيا فيما اذا كان الجرح تشأ عه حيا الوفاة أو أن الاسماء الطيقتي تعمل في الوقت المناسب كان يمكنها أن تستبعد هذه النتيجة وثالثا اذا كانت الوفاة نتيجة حالية ناشئة من الجرح أرائها يوجب أن تنسب الى أسباب قانونية نشأت وتحدثت فعلها عن الاصابة -

استئناف لييج ٤ نوفمبر ١٨٨١ وباسكرزي بلج ١٨٨٢ ج ٢ ص ١٩ وانظر بلاش ج ٤ نمرة ٥٧٩ - ورايسا اذا كانت الاصابة هي السبب الوحيد أو أحد الأسباب فقط التي نشأت منها الوفاة - شوفو ويصل مبادئ قانون العقوبات نمرة ٥٧٦ وما بعدها ونيلس في الشرائع الجنائية ج ٣ ص ٢١٩ نمرة ٤٠ - وفي هذه الحالة يوجب اذا التسليم بأن الفاعل مسؤول دائما عن جميع النتائج التي أمكنه أو وجب عليه اقتراضها وأن الرابطة السببية الموجودة بين الوفاة وبين الجروح التي أحدثت حمدا لا تنهد إلا اذا كانت الوفاة ناشئة فقط عن وقائع حدثت مرضا وبعد الاصابة ينبع أن الفاعل لم يكن في امكانه اقتراضها (القتل ٣١ ديسمبر ١٩١٠ المجبوبة ١٢ ص ٥٧) .

(٥) مما يفتى بمقتضى المادة ٢١٥ عقوبات - ٢٠٠ جديد - من أحدث نظيره جرما بأن ضنه في أصبح يده الكبير أو وجب ذلك وفاة فان الجرح عام وهو يطلق على النفس وضربه من الحوادث التي توجب ولا يفتى الى ما يطرأ على الجروح من الحوادث الجلية الجسم التي تشأ عن عدم الاعتناء وما شاكله فانها أي الحوادث لا تتبع فعل التهم ولا تخو وجود السبب الأول أي الاصابة فان المتوفى عليه هو الفعل الأصل الذي لولاه لما حصل التوفى كل ما أوجب وفاة (الاستئناف ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ القضاء ٤ ص ٥١) .

الجنين عليه أكثر بساطة عما يقتضيه الحال وأما سامت فتجبتها فتروق بعض الأوصية الدقيقة لوجود قسطة من الضمير بطرف الصا وقد نشأ عن ذلك نزف تسلسل أحدث خفطاً على المخ فأفضى إلى الوفاة ولم يكن في استطاعة الزوج أن يلاحظ وجود الجنين عليه لحظة الليل واحتياجه وراء الابن ليمنه عن الضرب كانت الواقعة لا عقاب عليها قانوناً لأن الزوج كان في حالة دفاع شرعي عن زوجته وسوء النتيجة خلط ذاته لا يدخل الفعل المباح قانوناً من سائر الوجوه تحت طائلة العقاب — جرائمونان تقررة ١١١٣ (قاضي إحالة طعناً ٢٢ أكتوبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ١٩) .

(١٥) ليس من الضروري تطبيق المادة ٢٠٠ أن يذكر صراحة أن الضرب كان عمداً بل يكفي أن يستفاد ذلك من عبارة الحكم كقوله أن التهم "أجترأ على ضرب الجنين عليه بإلقاء طوب فوق رأسه" لا القسح ٥ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٥٢٧) .

(١٦) إذا أثبت الحكم أن جميع المتهمين أحدثوا الضربات التي تسبب بها موت الجنين عليه فلا لزوم بعد ذلك لبيان ما وقع من كل منهم لأن من المبادئ القانونية أنه إذا ارتكب جثة أشخاص عملاً جنائياً أو تدخلوا في تنفيذ عمل تكون الجريمة فيعتبر القصد مشتركاً بينهم جميعاً وكل واحد من هؤلاء الأشخاص مسئول من هذا الفعل كقصد مسؤوليته فيما لو حصل ارتكاب الفعل من كل واحد منهم على حدة (القض أول يونيو ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ١٤٢) .

رابع المادة ٤٣ حكم غمرة ٤ و ٥

(١٧) إن الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٠ عقوبات لا تهمل الشروع لأن العقاب فيها مشروع بحسب نتيجة الفعل فإذا أفضى إلى الموت طبقت المادة ٢٠٠ عقوبات وإلا فاحدى المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ عقوبات فإذا أصلى شخص لآخر مقدراً من الدائرة ولكن هذا الأخير أسف للعلاج ولم يكن عند المتهم نية القتل فإن الواقعة ترجع إلى أنها قصد إسطاء مواد خائفة للجنين عليه وهذا الفعل مطابق عليه بالمادة ٢٢٨ عقوبات أما تصميم الشخص عمداً إحداث جرح لآخر يكون من ورائه الموت حينئذ ساء أن قصد القتل لا مجرد الضرب الذي يقضى إلى الموت (القض ٢٧ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة ص ٢٣ ص ١١٨) .

(١٢) من الأصول القانونية أن من ضرب ضربة بقصد بها عمراً وجهدت تلك الضربة فزيد يعتبر ضارباً عمداً لكون العمد لا يعتبر بالنسبة إلى شخصية المضرّب بل أنه يعتبر بالنسبة إلى الضارب فإذا أراد أن يضرب أى شخص يعتبر ضارباً عمداً للشخص الذى يصيبه ولو أنه لم يكن هو المقصود وإذا ترقى المصاحب بسبب الضربة وجب تطبيق المادة ٢١٥ عقوبات — ٢٠٠ جديد — على التهم (الاستئناف ٣١ مارس ١٨٩٢ القضاء ص ١ ص ١٩٨) .

(١٣) يكفي تطبيق عقوبة المادة ٢١٥ عقوبات — ٢٠٠ جديد — أن يعتمد الجاني الضرب أو ألجرح اللتين تسبب عنهما الوفاة ولا يتوّل على الخطأ في الشخص الذى وقع عليه التمسى فإن مجرد وجود الإرادة عند الجاني في ارتكاب التمسى بالضرب الذى نشأت عنه الوفاة كاف لتطبيق المادة المذكورة بدون احتياج لاثبت عمداً إذا كان الجاني يقصد شخص الجنين عليه أو شخصاً آخر بخلاف (الاستئناف ١٦ سبتمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٣ ص ٣٥) .

رابع هذا المبدأ في جريمة القتل — مادة ١٩٤

(١٤) لا قيمة للقناع بأن الجنين عليه لم يكن مقصوداً بالإيذاء لأنه متى ثبت أن التهم قصد ضرباً عمالياً عليه قانوناً يكون مسئولاً جنائياً سواء أصابته الضربات الشخص المراد بها أم غيره — رابع الجزء الرابع من شرح قانون العقوبات شوفر وهيل ققرة ١٣٣٨ — ولكن إذا ثبت أن الضرب كان بقية سليمة عملاً بقى مشروع فلا عقاب على الضارب في هذه الحالة إلا في حالة ما إذا وقعت الضربة على الغير بواسطة إهمال أرتدم احتياطاً أو غير ذلك ما نص عليه بالمادة ٢٠٢ عقوبات — رابع الجزء الرابع من شوفر وهيل ققرة ١٤٠٤ — ١٤٠٧ والجزء الثانى من شرح قانون العقوبات لفرانمولان ١٤٨٩ — فإذا كانت الواقعة أن زوجة المتهم وابنه تشارجا مما وقد اعتدى عليها بالضرب وأراد أن يشغبه بشريرات أخرى قصد التهم إلى الدفاع عنها وضرب ابنه بمصا إلى كفه خصاصاً فإن كان شخص قابضاً على الابن من الخلف ليعجزه عنها فأصابته الضربة رأسه وتسببت من ذلك وفاته وثبت أن الزوجية كانت مهتدة بالخطر حيث أن ابن الزوج ضرباً أولاً وأراد أن يعقب الضربة الأولى بأخرى ولم تكن الضربة التي أوقعتها الزوج وأصابته

٢٠١ — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن ينفى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

عقوبات وهذا ثبت بوضوح تام ان كان هناك حاجة الى التوضيح ان القتل المقرن بذكر في اعتبار القانون المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها وان الحاقبة عليها بمقوبة اللجنة السبيلة يسلطها صفة اللجنة بلا أدنى ريب وبناء عليه لا عقاب على الشروع في جريمة قتل الزوج لرجعه اذا فاجأها وهي مطلقة بالزنا وان كان هناك تناقض حقيق في القانون المصري لأنه في ظروف واحدة لا يقبل العذر في أحوال الضرب البسيط ويقضى بصدف العقاب على الشروع في القتل فان هذا التناقض لا يجوز مع ذلك للقاضي أن يسد هذا الفراغ من تلقاء نفسه ولا سيما في مواد الجنائيات/القتل ١٠ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢٤٥

القتل المقرن بذكر معاقب عليه في مصر وبالتواتين الفرنسية والبلجيكية أيضا بمقوبة اللجنة وسأفة معروفة ما اذا كانت هذه الجريمة هي إذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث في تلك البلدان وأجمت أغلب الآراء على اعتبارها كذلك نظرا الى أن المقياس الوحيد لتوزيع الجرائم الى جنائيات وينسج يربح الى مقدار العقوبة التي ينص على القانون وأن القانون نفسه هو الذي يقضى بمقوبة الحبس في جريمة القتل المقرنة بذكر عسوما وأن القانون المصري خلافا للقوانين الفرنسية والبلجيكية لم يتبع في تحديد مقدار العقوبة في حالة العذر طريقة تخفيض العقوبة المقررة للجريمة عنها في حالة عدم العذر بل نص بمادة خاصة على أن القتل المقرن بذكر معاقب عليه بمقوبة خاصة بدلا من العقوبات المنصوص عنها في المواد ١٩٨ و ٢٠٠

٢٠٢ — من قتل قساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحيز أو عن إهمال وتفریط أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

بأن الخطأ الذي تسبب به القتل مباشرة وبطريق أصل يكون صاحبه فاعلا أصليا بأن الخطأ الذي لم تسبب به القتل مباشرة بل بطريق النتيجة يكون صاحبه شريكا وقد أيدوا رأيهم هذا بقاعدة الاشتراك لأنها عامة وتسمى حتى على الجرائم التي تقع من غير عمد وهذا هو الرأي الذي تأخذ به المحكمة لقربه من العقول ومن الصواب فإذا أمر ركب الأتوميل وصاحبه السابق بزيادة سرعة السير وقد السائق الأمر فسيب به قتل شخص وإصابة آخرين يكون السابق فاعلا أصليا ومن أمره بزيادة السرعة شريكا بالتفريض في جريمة القتل عن غير عمد الذي وقع من السابق (القتل ٩ يونيو ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٧٩)

(١) من المبادئ المتفق عليها قانونا أنه اذا ثبت أن المالك اشترك بنفسه في إدارة البناء ومباشرة عمله يكون مسئولا جنائيا عن القتل الذي يحصل من سقوطه بسبب العيوب الموجودة في البناء القديم وتقدر نتائج الاشتراك في هذا المقام من اختصاص قاضي الموضوع وليس المحكمة للقتل والإبرام حتى المرافعة عليه (القتل ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٢٨٤)

(٢) من القواعد العامة أن المسؤولية الجنائية شخصية بمعنى أنه لا يسأل شخص عن القتل الخطأ الذي وقع من غيره ما لم يكن ذلك الشخص وقع منه نفسه خطأ آخر وكان هذا الخطأ من الأسباب التي أفضت الى وقوع الجريمة وقد اختلف الفقهاء في الرأي عند ما يقع القتل أو الإصابة الخطأ من كثيرين فاتفق بعضهم ذهب الى اعتبار الكل فاعلين أصليين كما ذهب البعض الآخر الى التمييز بين الذين تسببوا في القتل الخطأ فقالوا

(٣) اذا باع شخص لأخر مواد مخدرة ومنسوخ يبيعها قانونا فتضاعفها المشتري بكثرة ومات بسببها كان البائع مسئولا عن جريمة القتل الخطأ لأنه مفروض دأبه السهم بالنتيجة التي

(٧) يكون مرتكباً لجريمة القتل خطأ من يصيب شخصاً مريضاً إصابة استوجبت علاجه مدة شهرين ثم توفى على أثرها وثبت من الكشف الطبي أن سبب الوفاة هو المرض المزمن عنده ونظراً لكبر سنه ووجود الإعاقة لم يتمكن من مقاومة المرض لأن الإعاقة تكون عجلت الوفاة وقد جاء في دالوز العمل — ج ٤ ص ١٧ ص ٤٥٠ على المادة ٣٠٩ — فيما يخص بالضرب الذي يقضى إلى الموت أنه لا محل للبحث فيما إذا كان الجرح مميتاً في حد ذاته أرا أنه كان كذلك بسبب ضعف بنية الجاني عليه أرحمته العقوبة (استثنائية ٢٧ استثنائية ٢٧ مارس ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٤٥٧) .

(٨) يعد مرتكباً لجريمة التسبب في القتل خطأ من يسلم إلى ولده الصغير الذي لم يبلغ العاشرة من عمره لجلاله له الإيذاء على التلح ليقوده فيقتل شخصاً ويقتله مهما كان هذا الصغير اعتياد على قيادة لأنه لصرسه لا يقوى على كبحه في حال هياجه (خطأ استثنائية ٢٣ يناير ١٩٢٤ ألماتاس ص ٤٥٧٠) .

(٩) إذا استأجر مالك حربة كار شخصاً لقيادة ضعيف النظر لوجود عشاوة على عينيه بادية بنائية للوضوح تجهله لا يرى على مسافة متر قدس هذا الشخص طفلة فأما أنها كالت هو ومالك الحربة مسئولان جنائياً بمقتضى المادة ٢٠٢ عقوبات أما السائق فلا نه فصلنا عن أحواله وعدم انتباهه قد خالف لأخذه حريات النقل المصادرة من المديريات والمخالفات بتأديج ١٠ يناير ١٩١٠ وتمثلت بقراري المدخلية في ٢١ يونيو ١٨٩٧ و ١٨ يونيو ١٩٠١ والتي تخفى بعدم جواز ممارسة حرفة قيادة العربات إلا بشروط منها علامة البصر والحصول على رخصة وكلاهما غير متوفر فيه وأما المالك فلا نه اختار السائق وأماط به قيادة حربة مع طبعه بضعف بصره بالكيفية المتقدمة وهذا يعتبر عدم احتياط من جهة يجعله مؤاخذاً جنائياً منه ولا محل للقول بأن المسؤولية الجنائية يجب أن تكون شخصية لأن ذلك محله إذا كان الشخص الذي اختاره حاله اعتيادية ولم تكن حيوية ظاهرة وضعف بصره واضح لدرجة تقرب من الدس كما في هذه الحالة بحيث يكون الخطر المنظر وتوقعه من ترك قيادة الحربة إليه قريب الاحتمال فيكون هو التسبب في وقوع هذه الحادثة وليس شئت موجب لأن يكون هو المباشر لفعل المادتي التي أوجدها — راجع جاريج ص ٢٢ ١٧٩١

تنشأ عن أخذها فهو مسئول إذا من نتيجة عمله هذا الخالف للتساوي بصرف النظر عن مقدار الكلفة التي تطلباها الجاني عليه (التضامن ٢٢ أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ١٣)

(٤) إذا ثبت من التحقيقات أن المتهم أجرى ما يجب عليه بقدر طاقته وقوته الجسدية لمنع حدوث المصادمة من مرة مع الحصان الناشئة عن سبب خارج عن إرادته فلا يكون هناك إهمال ولا عدم تحرز من المتهم يجعله مسؤولاً قانوناً عن عدم الحصان الجنى عليه وأما أنه على الأثر (الاستئناف ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٥) .

(٥) إذا طلب مالك من مهندس بناء دورتان ينزله فأفهمه المهندس بأن الدور الأول لا يشمل تخطيطاً وتصميمه بعدم البناء فأصر المالك على فكرته وبناء على ذلك وضع المهندس الرسم اللازم بعد أن أشار على المالك باتخاذ تحوطات معينة فأخذ المالك هذا الرسم وأعطاه المقاول قام بتنفيذه وعمل البناء وبعد إتمامه سقط البناء فقتل شخصاً فلا يكون المهندس ولا المقاول مسئولاً لأن الأول لم يتعهد بمباشرة العمل والثاني قد قام بتنفيذ العقد ولم يحصل منه إهمال أثناء مباشرة البناء (استثنائية استثنائية ١٨ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١٣٣) .

(٦) الجرمية التي يصاحب عليها بسبب الأحوال الملتقة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ هي القسبية مباشرة عن هذه الأحوال أو عن إحداها أما إذا نشأت جريمة أخرى أو عدة جرائم من الجرمية الأولى فليس المتهم بمسؤول عنها فإذا كان المتهم يدرس في البحر نقله فسقطت طلبة كبريت من جيبه فز عليها التوزيع فاشتعل البحر وأمتد الحريق إلى ما جاوره من الأجران واتصل ببعض المساكن فكان من أمره وفاة خلق كثيرين فلا يكون المتهم مسؤولاً إلا عن الحريق الناشئ عن إهماله الخاطب عليه بالمادة ٣١٠ كذلك مثلاً إذا كان رجل أظف بجواده إهمالاً منه فصادف رجلاً في يده سكين فدهسه فكسرت رجليه وأصابته السكين رجلاً آخر في مقتل فأتى وكان يحمل مصباحاً من البترول في يده فسقط المصباح على أخته ليأقع فأشعلها وأمتد إليها إلى غزيرة فدمره فلا يسأل المتهم إلا عن الجرمية الأولى ولا يصح أن تقام الدعوى عليه بالقتل والجرح والحريق (خطأ استثنائية ٤ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٢٣٥) .

أورخاقفة للوائح أو غير ذلك (القتض ٢٩ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٩٢) .

(١٣) يتقاضى الحكم القاضي بالعقوبة في جريمة قتل خطأ اذا لم يبين الواقعة التي استجبت منها المحكمة عدم الاحتياط الذي نشأ عنه القتل ولا اللاحقة التي لم يعها المحكوم عليه لأن هذا قصص في بيان التهمة للتحقق من توفر أركان الجريمة (القتض ٣ مارس ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٠٩) .

(١٤) يتقاضى المحكوم بالإدانة بناء على المادة ٢٠٨ عقوبات اذا لم يبين كيفية الامساك أو كيفية عدم مراعاة الواجب حتى تسبب عن ذلك اصابة الجاني عليه (القتض ٣ أبريل ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ١١٩) .

(١٥) اذا حكمت المحكمة على شخص بالمادة ٢٠٢ لأنه باع لآخر مواد مخدرة ومنعه بيعها فانوقت فوات المشتري بسببها فانه لا يؤيد لذكر تاريخ اللاحقة التي خلفها التمس (القتض ٢٢ أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ١٣) .

(١٦) اذا حكم على حلاق صفة بالمادة ٢٠٢ عقوبات لأنه وضع خارجين لشخص نتج عن مجلحه سسم في الدم ثم الوفاة وسحب أن يبين الحكم الواجب التي تحرم على التهم بصفته حلاق صفة مباشرة الجراحة الصغرى بعد ما جاء على لسان الطبيب الشرعي أمام المحكمة أن حلاق الصفة مصرح لم بها (القتض ٢٦ يونيو ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ ص ٦٦) .

٢٠٣ - كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليه وتحقيق حالة الموت وأصابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا .

التفسير فقد جاء في هذه المادة كلمة homicide وهي تفيد من يقتل غيره لا من يضرب ولكن القانون المصري قد خالف القانون الفرنسي في هذا البند فقال «من أخفى جثة قتيل» وهذا يفهم منه المتصرفين عن الموتون موتا غير عادي ويؤيد ذلك النسخة الفرنسية فقد جاء فيه mort violente ترجمة لكلمة قتيل في النسخة العربية وفضلا عن ذلك فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٣ لا توجد في المادة ٣٥٩ عقوبات فرنساي وهذه الفقرة هي «وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأصابه» فلم يوجد هذه الفقرة لا يمكن أن يقال بأن الاختراع خارج عن حدود المادة ٢٠٣ عقوبات (بنسوف استئنافا ١٥ أبريل ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ١٦٨) .

طبعة ثانية وفسان جبل ج ٤ ص ١٢١ و ١٢٢ ن ١٤١٣ طبعة سادسة وأحكام القضا التي أشار اليها - كما أن القصر الذي يمكن اقتراض وقوعه من أولياء الجاني عليها لا يصح أن يستفيد منه المتهم لأن تكافؤ الخطأ في هذا المقام لا يلجح قتل نفس ولا يفي الجسم من العقاب - جاروج ٥ ص ١٨ ن ١٧٨٨ وفسان جبل ج ٤ ص ١٢٢ ن ١٤١٤ (مغاه ٢٧ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢١١) .

(١٥) المؤجر مكلف بمسئلة الاصلاحات المستجيبة الضرورية لحفظ الشيء المؤجر أثناء مدة الاجارة فإذا قصر في ذلك كان مسؤولا مدنيا وجنائيا من نتيجة قصوره فإذا قصر مالك المنزل في تربيته وأبني على ذلك سقوطه على المستأجر ووفاته كان المالك مسؤولا جنائيا طبقا للمادة ٢٠٢ عقوبات (البيان ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٥٦٢) .

(١٦) يمتد نقضا في بياض الواقعة الحكم الذي يقضى بالعقوبة تقتل خطأ دون أن يبين إن كان الخطأ عن جهل أو غفلة أو عن مخالفة الواجب أو غير ذلك لأن هذا القصر في البيان لا يمكن عمكة القضا من أن تعرف حقيقة هل الواقعة مما لا يعاقب عليها القانون (القتض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥١) .

(١٧) يتقاضى الحكم بالعقوبة في تهمة قتل خطأ اذا لم يشتمل على حقيقة بيان كيفية هذا الخطأ إن كان من جهل

(١) اذا أمان البسدة الجنائين في القتل على القرار من وجه القضا وكافوا من أهله بأن أخفى أدلة الجريمة وهو حاله بوقوعها كما أنه أخفى جثة القتيلة بدون الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأصابه بأن أذن بدفنها وأثبت بشهادة الوفاة أن الموت عادي كان طابعه وانصا تحت المادة ١٢٦ مكررة ٢٠٣ و ٣٢٢ عقوبات (القتض ٢٩ أكتوبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٥ ص ٧) .

(٢) انه وان كانت بعض الأحكام الفرنسية قضت بعدم تطبيق المادة ٣٥٩ من قانون العقوبات الفرنسي على من يخفي جثة المشتبه فذلك لأن النص القانوني يسمح بهذا

٢٠٤ - كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد متفعله أو نشأ عنه كلف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد وترص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين .

(٧) عدم إمكان تفى أصعب اليه يشترطه ولا ضرورة لأجل تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات لأن يكون الموجهه أى اليه فقد متفعله (القتض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٨٦) .

(٨) يتر المقدمتين الطرفين لسبابة اليه اليه يشترطه مستديمة (القتض ١٤ أكتوبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ١٢) .

(٩) بدون بحث فإذا كان قد سلامة الأصعب أولئذ الأصعب كله يدخل في عبارة "قد منقصة عضو" المستمدة في المادة ٢٠٤ عقوبات فانه يجب ملاحظة أن هذه المادة تعتبر الجرح التي أفضت الى هذا القتل كالجرح التي تنج عاهة مستديمة أما كانت (القتض ٢٧ مايو ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ٢٣٩) .

(١٠) تعتبر عاهة مستديمة إصابة المهنى عليه بجرح قطعى في سبابة يده اليمنى مع فصل السبابة (الاستئناف ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ الحقوق ص ١٣ ص ٤٥) .

(١١) قد سلامة أصعب اليه يشترطه عضو المهنى الوارد بالمادة ٢٠٤ عقوبات (بلعة المراقبة ١٩٠٠ ص ١٣٣) .

(١٢) يقع تحت المادة ٢٠٤ عقوبات إحداث جروح بالمهنى عليه تستوجب قطع سبابة اليه اليسرى (بلعة المراقبة ١٩١٠ ن ١٣٤) .

(١٣) القتل في معة اليه يشترطه مستديمة يدخل تحت نص المادة ٢٠٤ عقوبات (القتض ١٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٣١٤) .

(١٤) ضعف البصر يعتبر عاهة مستديمة طبقاً للمادة ٢٠٤ عقوبات (القتض ١٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٠٤) .

(١) إن القانونين بعد أن بين بالمادة ٢٠٤ العاهات الجمة قال "أرأى عاهة مستديمة يستحيل برؤها" فهذه الجملة الأخيرة تميز إحصاء عاهة مستديمة كل إصابة تقدر بثمن من وظيفة أحد الأعضاء فقد دائماً ولو أنها لم تقدر هذا الضور (القتض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ١١٠) .

(٢) إن فقد جن من عظام قوية الجبهة يجب الشخص في شكله وهيئة مدة حياة ويدخل تحت المادة ٢٠٤ عقوبات ولا محل للترافى إذا كان تأثير الضرب يزول بمضى الزمان أم لا (القتض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٧٧) .

(٣) إن المادة ٢٠٤ عاهة ومطلقة بمرماها والألفاظ المستعملة فيها لأنها بعد أن ذكرت ستم النتائج الخطوة الناشئة عن الضرب الذي وضعت له عقوبة أشد من عقوبة أنواع الضرب الأخرى قد أضافت هذه الألفاظ وهي "أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها" أعنى أى مرض أو أى علة يصاب بها الجسم أو ضرره ويصبح من يصاب بها في حالة تجعله أقل مقاومة أو أقل مناعة في الاستئصال فرغ جن من الجمجمة يعتبر عاهة مستديمة خصوصاً إذا كان يجعل الحساب معزواً للإصابات الخفية (القتض ٤ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٥٨) .

(٤) عملية الترتيب أى دفع بعض عظام الجبهة تعتبر من العاهات المستديمة لأنها تعرض حياة الحساب للخطر (القتض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٤ ص ١١٧) .

(٥) تعتبر عاهة مستديمة فقد جن من عظام الرأس يجهلها مره فثابتاً لجزوة والمعادن الخارجية (القتض ٢ مارس ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ١٠٩) .

(٦) يعتبر عاهة مستديمة فقد جن من مقدم عظم الجدارى الأيسر كما تترت ذلك بمسكة القتل بأحكام عديدة (القتض ٢ فبراير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٧٣٥) .

(٢٣) تنطبق المادة ٢٠٤ على من يجلب أكثر فوقه على الأرض ويحصل له خلع في الكف الأيمن ويختلف عنه طاعة مستديرة أي صفر في الحركة (القض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ١٧٧) .

(٢٣) إذا أثبت الحكم أن الضرب نشأت عنه طاعة مستديرة فلا يصح للجسم أن يتأرجع في ذلك أمام محكمة القضاء لأن إتيان هذه الواقعة من المسائل الوضعية التي تحصل فيها نهائياً بمحكمة الموضوع (القض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٧٢٨) .

(٢٤) القراع هي عضو من جسم الإنسان والضرب الذي ينشأ عنه كسرهما يؤدي إلى فصلها يدخل تحت المادة ٢١٨ عقوبات - ٢٠٤ جديد - ويسرى أن يكون المصاب قد أحمى بعلاج قسمه أو لم يتداوى وسيان حسنت أم ساءت مداراته فإنه يجب وصف التهمة بما تنسب إليه حالة المصاب من الإصابة الأصلية فإن الأعمال أو سوء المعالجة لا يوجب إسناد الحادثة إلى أمر غير الاحتذاء ولا يفيد أن عوارض الإصابة وملحقاتها من شدة المرض وسوء المعالجة وتكون معتبرة سبباً أصلياً لأنها هي ذات نتيجة الإصابة الأولى (الاستئناف ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٩٠) .

(٢٥) كل من ضرب شخصاً آخر يكون مسئولاً طبعاً عن النتائج التي أَرادها ومسئولاً أيضاً عن الضرر الذي يبرز أن ينشأ عن عمله والذي كان يمكنه أن يقرض وقوعه فإذا نشأ عن الضرب طاعة مستديرة أي قصور في حركة انثناء المرقق الأيمن كانت الواقعة جنائية بمقتضى المادة ٢٠٤ بناتياً لأنه لولا الضرب لما حصلت السحابة ونظراً هائلة الاجتماعية التي يوجد فيها كل من المجنني عليه والمتهمم فإن عدم الاحتذاء بعلاج طبي مفيد هو عادة ظلية جداً حتى أنه لا يمكن اعتبارها خطأ ينسب إلى المجنني عليه بل يجب اعتباره أن ما ينشأ عنها هو نتيجة الضرب أو الجروح التي حصلت له (القض ٢٩ مارس ١٩١٣ المحجورة ص ١ ص ١٦٨) .

راجع هذا المبدأ أيضاً في الضرب الذي يخفى إلى الموت (مادة ٢٠٠) .

(١٥) فقد منعت رجع بصراً أحد العينين يعتبر طاعة مستديرة يستعمل ركبها ويدخل تحت أحكام المادة ٢٠٤ عقوبات (القض ٣ مارس ١٩١٣ المحجورة ص ١٤ ص ٢٥٠) .

(١٦) إن الضيف المستلزم في أوصال العين يجب اعتباره طاعة مستديرة (القض ٢٧ فبراير ١٩٢٣ المحجورة ص ٢٤ ص ٦٣) .

(١٧) القصور في حركة انثناء المرقق الأيمن يعتبر طاعة مستديرة (القض ٢٩ مارس ١٩١٣ المحجورة ص ١٤ ص ١٦٨) .

(١٨) تعتبر طاعة مستديرة قد رجع فائدة القراع اليسرى بصفة دائمة (القض ٥ فبراير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ١٠٦) .

(١٩) إن زوال الثلث العلوي للعيون الأذن يحدث نشوء دائم ولكن لا يستلزم فقد مفعلاً ولا يعتبر بمثابة طاعة مستديرة والفرق بين السحابة والنشوء أظهر من أن بين الأذن أي عضو السمع يتركب من العيون ومن القناة ومن السدال والعدسة وغير ذلك من الأجزاء المتممة لترسيب الأصوات إلى المخ ومن هذا الفصل يرى أن وظيفة العيون التي تقتصر منه القطعة ما هي إلا المساعدة على جمع الأصوات لتدخل بسهولة زائدة إلى القناة ومن ذلك يعلم أن العيون ليس بجزء السمع ولو فرض وأزيل العيون المذكور بدون أن يحصل تلف لآفة القناة ولا في ما يليها من الداخل مما يتركب منه هذا العضو لما زالت مفعلة عضو السمع ولما كانت هناك أية طاعة (ق ١٠ ديسمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٥٢) .

(٢٠) المقصود من فقد مفعلة الضرر في المادة ٢٠٤ عقوبات هو تعطيل الوظيفة التي خلق لها هذا العضو فقد شجعة الأذن مع جفن صغير من الحافة الخلفية للعيون لا يعتبر طاعة مستديرة لأنها لا تحدث أي تأثير على حساسة السمع وحيوان المجنى عليها بذلك من لبس القرب لا يعتبر من قبيل فقد المفعلة لأن الأذن باعتبارها عضواً في الجسم ووظيفتها السمع إنما يعتبر تنويعاً فقط والتنويع لا يعتبر طاعة مستديرة (سيوط استئنافاً ١٣ يناير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٥٢٣) .

(٢١) تخفيض القنذ يمة طاعة مستديرة وفقاً ينطبق على المادة ٢٠٤ (القض ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ١٦٥) .

الفرغتنا الى آتت ال بر القعتين العرفيتين لساية اليد اليسرى
إنما حدثت من الوضاعة الناشئة من وضع الجرح بعمرة المصاب
وعدم تنظيف هذا الجرح وهذا لا يكون التهم مسؤلا عن الباعة
المستديعة التي حدثت بعد ذلك لأنه لا يسأل إلا عما أحدثه فعله
مباشرة — تطبيقات دالوز على المادة ٢٠٩ المقابلة للعادة
من النيابة التفض المرفوع منها يطلب اعتبار الواقعة جنائية (التفض
١٤ أكتوبر ١٩١١ المجموعة من ١٣ ص ١٣) .

(٣٢) لا تطبق المادة ٢٠٤ إلا إذا كانت الصاعقة
المستديعة نتيجة لازمة للغرب وأما إذا لم تنشأ إلا من إهمال
المصاب في علاج نفسه كانت اذا من محل المصاب وليس من
المدل أن يسأل منها التهم لأن الانسان لا يؤاخذ إلا بعمله
وما عمله التهم لم يكن إلا ضرايا بسيطا ليس من نتائج أحداث
بائعة مستديعة اذا توفرت فيه المحايلة القانونية (الاستئناف
١٧ أبريل ١٩٠٠ المجموعة الرسمية من ٢ ص ١٧٤) .

(٣٣) اذا أهمل المصاب في معالجة نفسه أو اذا حصل
خطا من الطبيب في أثناء المحايلة وكانت نتيجة كل هذه الأمور
وخيمة على المجهن عليه فلا يسأل التهم من تلك الأعمال التي
حصلت ردها من إرادته ومن المحقول أنه لا يصحح أن يسأل
شخص ويؤاخذ عن أمور وقعت من غيره وغير متيسر له امتناع
وقوعها (بن سوبف جنائيات ١٥ مايو ١٩٠٠ وتأييد
من الاستئناف في ٤ يوليو ١٩٠٠ المجموعة من ٢
ص ٢٣٣) .

(٣٤) التهم التي يشرب أحد الناس شرا ينشأ عنه
بائعة مستديعة لا يبدئ مستولا من هذه البائعة اذا كان سببا إهمال
المضروب في المحايلة (جنائيات مصر ٢٩ مارس ١٩٠٥
الاستئناف من ٤ ص ٢٩٧) .

(٣٦) إن وجود الرابطة السببية بين الضربات والباعة
التي نشأت عنها هي من المسائل الموضوعية التي يقدرها نهائيا
قاضى الموضوع فلا يقبل الطعن بناء على أن ترأسع المجهن عليها
لم يخرج من عمل التهمة مباشرة بل نتيجة العملية الجراحية التي
عملت بعد المعض بين مديد بسبب إهمال المجهن عليها (التفض
٤ أبريل ١٩١٤ ص ١ ص ١٥٩) .

(٣٧) تطبق المادة ٢٠٤ عقوبات على من يصيب آخر
إصابة يترتب عليها فقد أصابعه حتى ولو وجد إهمال من المجهن
عليه في مدة العلاج فان التهم مسؤل عن نتيجة فعله (التفض
٢٣ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع من ٤ ص ٢٢٣) .

(٣٨) اذا تركز الكشف الطبي أن الباعة المستديعة تختلص
عند المصاب بسبب إصابته وسوء المحايلة فيكون رافع التفض
مسؤلا عن نتيجة فعله طبقا للعادة ٢٠٤ عقوبات (التفض
٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ المحاماة من ١ ص ٣٢٣) .

(٣٩) اذا أصاب التهم المجهن عليه في رأسه وأجريت له
عملية كان التهم مسؤلا عن نتيجة تلك العملية اذا تخطت منها
بائعة مستديعة ولا يقبل الطعن بأن الاصابات لم تخطت الباعة
بل العملية التي أحدثتها لأن الاصابة هي التي استحدثت هذه
العملية وانما كانت ضرورية ولازمة لحياة المصاب فيكون مسؤلا
عن نتيجة عمله (التفض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المجموعة من ٢٤
ص ١٧) .

(٣٠) اذا استلزم الإصابة عملية جراحية كان الخافى
مسؤلا عن جميع النتائج المترتبة على عمله (التفض ١٣ مارس ١٩٢٤
المحاماة من ٥ ص ١٠) .

(٣١) كون قطع أرقصا المعض ناشئا عن الجرح
مسألة خاصة بالموضوع ويفصل فيها قاضى الاقالة فاذا تركز أن

٢٠٥ — كل من أحدثت بفسده جرحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال
الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن
خمسين جنيا مصريا أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة
الحبس .

يبين الحكم أن كان نشأ عن هذا الضرب مرض أو مجرم من الأشغال أم لا وكونه ذكر أن الضرب نال لا يمكن لبيان المرض أو العجز عن الأشغال لأنه كثيراً ما يحصل أن الإنسان يبالغ جوداً بدون أن يكون مريضاً أو عاجزاً عن العمل (القبض ١٤ نوفمبر ١٧ مايو ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ ص ٥٨).

(٦) يجب أن يبين في الحكم أن المجنى عليه حصل له مجرم من الأشغال الشخصية مدة أكثر من ٢٠ يوماً ولا كان الحكم باطلاً لعدم بيان الواقعة بياناً كافياً (القبض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٢٦).

(٧) يكون باطلاً لعدم بيان الواقعة الحكم الذي لا يذكر فيه أن الضرب نشأ عن مجرم من الأشغال مدة ٢٠ يوماً كما كثر (القبض ٢ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ٢٠٩).

(٨) لا يكفي في تطبيق المادة ٣١٩ تقديم القول بأن المتهم يق تحت العلاج مدة لا تزيد من ٢٠ يوماً بل يجب أن يذكر أن المجنى عليه أصيب بمرض أو بعجز عن الأشغال طول هذه المدة إذ يجوز أن لا يكون العلاج مانعاً لفشل (القبض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٢١).

(٩) ذكر كون المجنى عليه أقام في المستشفى ٥٩ يوماً يفيد ضمناً مجرمه عن أشغاله الشخصية (القبض ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٧٨).

(١٠) الحكم الذي يطبق المادة ٢٠٥ عقوبات علم يذكر مدة العجز عن الأشغال الشخصية المقررة في هذه المادة ويكون باطلاً (القبض ١٠ يونيو ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ ص ٧).

(١١) الضرب الذي يستلزم معالجة ثلاثة أشهر يعد ضرباً بسيطاً إذا لم يثبت أن المصاب به مجرم من الأشغال المدة القانونية (القبض ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٥ ص ١٢٢).

(١٢) لا يكفي أن يذكر في الحكم القاضي بالقوبة بناءً على المادة ٢٠٥ عقوبات أن المجنى عليه عرج بسبب أصابه ٢١ يوماً لأنه يجب تطبيق هذه المادة أن يثبت أن المصاب كان في أثناء هذه المدة عاجزاً عن تأدية أعماله الشخصية كما هو روح المادة المذكورة (القبض ٢٨ فبراير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٢٠٠).

(١) أن القانون نص على العجز عن الأشغال الشخصية بدون تحريم لأن تكون الأشغال مادية ولم يميز بين الأشغال المادية والأشغال العقلية (أول مارس ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٣٦).

(٢) يجب تطبيق المادة ٢١٩ عقوبات — ٢٠٥ جديد — جملة شروطها وجود الجروح أو الشرابات مادياً وإن نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية أزيد من ٢٠ يوماً وبذلك لا تطبق المادة المذكورة على مجرم الجروح أو الشرابات مهما طالت مدة علاجه وبقيائها إذا لم نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة أزيد من شهرين يوماً لأن بقاها لا يزيد شيئاً في وجودها المادى الذى لم يكتف القانون به والمراد بالمرض هنا اختلال الصحة وضمن القوة التي لا يستطيع الإنسان منه أن يباشر أعماله الشخصية بدون أن يمرض نفسه فلتقرر وهذا العجز عن العمل هو المأمور عليه في الاستقلال على إصابة الجروح أو الشرابات وفي قياس درجة خطورتها لأنه هو الأثر الذى يترتب عنها وحقيقته ليست متوقفة بل هي حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص (الاستئناف ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ القضاء ص ٥ ص ١٠).

(٣) ينقض الحكم لعدم بيان الواقعة إذا طبق المادة ٢١٩ عقوبات — ٢٠٥ جديد — ولم يثبت فيه أن الضرب المترقب على المتهم سبب منه العجز عليه مجرم من الأشغال مدة تزيد من ٢٠ يوماً وغاية ما ثبت فيه هو أن المجنى عليه مكث تحت الملاحظة مدة ٢٣ يوماً (القبض ٢٥ مارس ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ١٦٣).

(٤) يبطل الحكم القاضي بتطبيق المادة ٢١٩ عقوبات — ٢٠٥ جديد — إذا لم يذكر به أنه حصل من المتهم ضرب أو جرح أو عجز عن الأشغال المصاب عن الأشغال الشخصية مدة أزيد من ٢٠ يوماً لأن شروط العجز عن الأشغال الشخصية وتبنيه من الضربات أو الجروح من الشروط اللازمة كما في استحقاق العقوبة المنصوص عنها في المادة المذكورة (القبض ١٠ يونيو ١٨٩٩ القضاء ص ٦ ص ٢٩٠).

(٥) لا يكفي أن يذكر بالحكم أن المتهم ضرب المجنى عليه ضرباً استلزم معالجة مدة تزيد على ٢٠ يوماً بدون أن

كما إذا كان مقدرا الجنى عليه مدة أقل من ٢٠ يوما لشفاؤه ولكن مدة السلاج لم تحل عن ذلك إلا لتجني طرأ على أحد الجرح لأن مبادئ العدل تقتضى بأن لا يكون التهم مستولا إلا عن النتائج المترتبة على عمله مباشرة وأن لا يسأل عن أمر لا دخل له فيه إلا كان سخطه موكولا إلى الظروف والمقادير كان ساءت طرق الوقاية أو العلاج ساء معها مركز التهم (ب. س. ريف الجزئية ٢١ فبراير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ص ٤٢٥).

(١٦) إذا حدثت مضاربة بين اخطاين وفي أثناءها ضرب بعضهم أحد الآخر ضربا شديدا جرح من الأضغال الشخصية مدة تزيد على ٢٠ يوما فتعد المضاربة العامة والضرب الذى نشأ عنه العجز جرمية واحدة لا تخبرأ فيها يختص بالضرب الذى نشأ عنه العجز فقط بل ياتقون بعقوبة الجرمية الأكثر جسامة أى المصوص عنها فى المادة ٢٠٥ (جنايات مصر ٢٩ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٩٧).

(١٣) ان مدة المرض التى تزيد عن العشرين يوما وتكون سببا فى تشديد العقوبة طبقا للمادة ٢٠٥ من شيطان المرض والضيق من الأضغال الشخصية وكثيرا ما يحصل علم ملاحظة هذا القسم عند تطبيق المادة ٢٠٥ التى يقصد منها أن يكون المرض قد زادت مدته عن ٢٠ يوما أو يكون العجز عن الأشغال الشخصية زادت مدته كذلك عن المدة المحيطة بالمادة المذكورة فى الحالة الأولى يكون المرض ملازما للعاجلة فلا يزول المرض قانونا إلا بزوال العلاج فإذا جاء صراحة فى الحكم أن الجنى عليها مكنت تحت العلاج أكثر من ٢٠ يوما فهذا يدل على أنها كانت مريضة أكثر من العشرين يوما المذكورة (القض ١٣ مارس ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٦٤).

(١٤) يجب على القاضي دائما عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يذكر فى الحكم مدة المرض ومدة عجز الجنى عليه عن الشغل (بلعة المرافعة ١٩١٢ ن ١٣٦).

(١٥) لا يسأل المتهم بالمادة ٢٠٥ عن زيادة مدة العلاج إذا لم تكن نافذة عن طيبة الجرح وإنما لسبب طارئ

٢٠٦ - إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية.

(٤) لا داعى عند الحكم فى مسائل الضرب أن يذكر نوع الآلة التى استعملت (القض ٢٧ مارس ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٤٩).

(٥) يمكن تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات ألت بثبت فى الحكم حصول الضرب بدون احتياج الى تعيين محل وقوع الضربات (القض ٩ مارس ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٤٩).

(٦) ليس من الواجب قانونا ذكر مدة العاجلة عند تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات إذا لم تبلغ الضربات فيها جسامه ما هو مذكور فى المادتين السابقتين (القض ١٣ أبريل ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ ص ٥٠).

(٧) ليس من الحم على القاضي تأجيل الدعوى بتاملى أن الشهادة الطبية مقررها أن الإصابات ربما احتاجت إلى علاج

(١) إذا جرح المتهم كلما عمدا على الجنى عليه حتى ضعه ونشأ عن ذلك جرحه فالكلب فى هذه الحالة ما هو إلا آلة لإحداث الجرح عمدا وتطبق الواقعة على المادة ٢٠٦ عقوبات لا على المادة ٢٣١ (القض ٢٠ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٧٠).

(٢) ليس من الحم أن يذكر فى الحكم أن الضرب كان عمدا بهذا القدر بل يمكن أن يرخذ من البارات المتبعة فيه أنه كان عمدا (القض ٢٦ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٨ ص ٨٠٤).

(٣) ليس من الحم أن يذكر الحكم أن الضرب وقع عمدا إذا كان يتضح من تقرير التهمة التى وجهتها النيابة ومن أسباب الحكم الاستثنائى ثبوت الصمد (القض ٥ يونيو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٠٣).

مختصين بعضهم أمام الجلس مع كل منهما نبوت وغرض كلاهما أن يؤدى عملين في آن واحد وهما وفاة قصه من الضرب بتلق الضربات على نبوته وانهاز فرصة يتكلم فيها ضرب الأكثر ومضى ضرب أحدهما الأكثر فقد تم له التفرغ فمما تقدم أن الضرب القى يقع من أحدهما مقصود وبذلك يكون عبدا لا خطأ وأما كون أحدهما يريد أن يضرب ضربا خفيفا فيجوز تقبلا بدون قصد منه فلا يجمل أصل الضرب خطأ وإباحة كل منهما فلاخر أن يضربه في أثناء القلب لا تعتبر سببا موجبا للبراءة ولكن لا بأس من احتياجه سببا للتخفيف (سوهاج الجزية ٤ ديسمبر ١٨٩٥ الحكم ٦ من ٦ ص ٧٣٥).

رابع الحكمقرة ٨ تحت مادة ٢٠٨

(١١) ليس من الأضرار القانونية المانعة من توقيع العقاب أو الموجبة لتخفيفه في مادة الضرب كون المني عليه سب التهم فان الأضرار القانونية هي من المستلزمات — مادة ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ قديم — ٢١٠ و ٢٠١ جديد — فلا يجوز قبول خلافها أو التوسع في تأويل وتطبيقها على أحوال أخرى بالمشابة (التقضى ١٩ فبراير ١٨٩٨ القضاء من ٥ ص ١٨٩)

(١٢) لا يمكن محاكمة الضاربين عدة مرات نظرا لتعدد أفراد المني عليهم لأن الضرب الحاصل كان موجبا ضد الفريق الآخر بمرته من حيث عليه بنائها فلا يمكن بعد الحكم عليهم مرة دفع الدعوى عليهم مرة أخرى بشأن الواقعة الأولى (طلعا استئنافا ١٢ يونيو ١٨٩٧ القضاء من ٤ ص ٣٩٦).

أكثر من ٢٠ يوما لأنه يمكن للقاضي مع ذلك أن يطبق المادة ٢٠٦ على كل حال اذا كانت العقوبة الميعة بها كافية حتى ولو استمر العلاج أكثر من ٢٠ يوما فان عقوبة هذه المادة داخلة في حقوة المادة ٢٠٥ ويمكن الحكم بها حتى في حالة تطبيق المادة الأخيرة ولا يلزم تطبيق المادة ١٠٥ إلا اذا أريد الحكم بالعقوبة المشددة بها (جلسة المراقبة ١٨ يناير ١٩٠٦ المجموعة من ٧ ص ١٦٤).

(٨) لا عقاب على من يكوى أثر رضائه وبناء على طلبه بقصد شفائه من مرض به لا انتهاء وجود سوء القصد (التقضى ٢٤ أبريل ١٨٩٧ القضاء من ٤ ص ٢٩١).

(٩) من المبادئ الأساسية المقررة فانونا اعضاء الضارب من كل عقوبة حتى كان الفعل واقعا برضا من المضروب وفي مسائل الألعاب الرياضية يعتبر الرضا موجودا بين أفراد اللاعبين ولا يمان من كل نتيجة ضل إزاء الحكم الجنائية حتى ولو بلغت الضربات درجة الجسامه كما يحدث غالبا في لعب الصا والبرجاس وكرة القدم وغيره من كان هذا النوع من اللعب غير محظور فانونا أو غسل بالنظام العام من حيث ظروفه ولم يكن الضرب حاصلا بسوء قصد أو كان ناشئا من روعة أو عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة نظام اللعب (قاضي احالة طلعا ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨ المجموعة من ١٠ ص ٣٣).

(١٠) أن من عوانه أهل القرى أن يسيروا في أيام الأهراس والمواهب لبة يقال لها الحلب أو التحليب وهي عبارة من وقوف

٢٠٧ — إذا حصل الضرب أو الجرح المذکوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجهيز مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التمدى والإيذاء فتكون العقوبة الحبس.

(٢) إن الواقع المنصوص عنه بالمادة ٢٠٧ عقوبات معناه اتحاد الفكر بمعنى أن إرادة من واحد كانت موافقة لإرادة الآخر في تمديد الإيذاء لوجود زيادة بينهم وهو خلاف الاتفاق الذي يستلزم سبق الأحرار من قبل (التقضى ٦ فبراير ١٩١٦ المجموعة من ١٧ ص ١١٩).

(١) الواقع على التصدي والإيذاء بمجلة تجهيز المنصوص عليها بالمادة ٢٠٧ لا يستلزم وجود سبق أصرار أو اتفاق سابق على المضاربة فتعطين هذه المادة اذا حصلت معركة بين فريقين وكان كل من طم منهم بالمسألة يتوجه الى محل الواقعة ويضرب الم فريق ويتضارب مع الفريق الآخر (التقضى ٧ ديسمبر ١٩١٢ المجموعة من ١٤ ص ٥٦).

فكل التباس يجب أن يزول أمام غرض الشارع الظاهر صراحة (القض ٢٥ مايو ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ٢٣٤) .

(٤) إن ظروف التشديد في جريمة الضرب الميعة بالمادة ٢٠٧ عقوبات بناء على وقوعها من نية أشخاص على الأقل يمكن أن تستنتج صراحة من مجموع الوقائع الثابتة في الحكم بل لا يرد لأصاح ذلك إلتقاط ميعية وبخصوصة (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ للشرائع ص ١ ص ١١٤) .

(٥) إذا حكمت محكمة أول درجة بالإدانة طبقا للمادة ٢٠٧ عقوبات التي تعاقب على الضرب الحاصل من صفة أو تجهر ثم رأت محكمة الاستئناف أن لا تجهر وطبقت المادة ٢٠٦ ووجب عليها بيان الأعمال المنسوبة لكل منهم على حدة وإلا كان الحكم ناقصا وتعين نقضه (القض ٥ فبراير ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ١٠٥) .

(٣) لا محل للقول بأن المادة ٢٠٧ عقوبات تعاقب فقط الضرب من الذين يتكلمون ضمن صياحة وتأمرة ولا تنطبق على الأشخاص الآخرين المداخلين في الصياحة الذين وإن كانوا متفقين مع المداخلين إلا أنهم لم يمددوا ضربا وإن تعاقب هؤلاء الأشخاص لا يزال وانصاحت بتطبيق نصوص المواد القانونية الخاصة بالمداخلين الأصليين وبالضرباء لأنه إذا صح لأول وهمة تضمير نص المادة ٢٠٧ عقوبات التي كانت في ذلك الوقت داخلة في المادة ٢٢٠ عقوبات بهذا المعنى فإنه يجب ملاحظة أن المواد ٤٠ وما بعدها من قانون العقوبات الخاصة بالاشتراك الجنائي لم يكن لها وجود وقت وضع المادة ٢٠٧ عقوبات فكريتو ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ — وأنه يؤخذ من المستندات التشريعية المطلقة بهذه المادة أن الفرض من وضعها كان على الأخص الوصول في حالة وجود تجهر بالتعاقب إلى معاقبة كل المشتركين الذين لم يكن القانون العام المنسول به في ذلك الوقت كافيا لاحتجازهم مما قبل عليه وفي هذه الحالة

٢٠٨ — كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعتمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

٣ جديد — إذا جرته على أحد أو إذا وثب الكلب على أحد المارين أو اقتضى أثره ظريرة مع إلا أن هذا العقاب لا يمنع من معاقبته بالمادة ٢٢١ عقوبات — ٢٠٨ جديد — لأن صاحب الكلب يستمر في الواقع وقس الأمر علما بأعمال طلبة المؤذنة ومن ثم يكون مؤاخذا عما يحدثه عليه لمارين من العيب لأنه في الحقيقة هو السبب في ذلك بأعماله وعدم احتياظه ويحرمه منشور لجنة المرافعة ١١ يوليو ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ٥٨) .

(٤) نصت المادة ٢٠٨ على معاقبة من تسبب في جرح أحد الخ فيمكن إذا لاحتار لهم قاعلا أصليا أن ثبت أنه تسبب في إحداث الجرح بأي طريقة من الطرق الميعة في تلك المادة سواء كان هو الميافر للصل التي حدثت عنه الجرح أو الأمر به وبأن عليه فإنه إذا كان لهم يلاحظ صفة يشتركون بهم مؤذنة وكان هو واقف في الحارة وهم فوق سطح المنزل فأقبحهم بأنه لا يوجد أحد في الحارة وأمرهم بالقاء خشية فألقوها وتصادف

(١) انه في حالة المسؤولية الجنائية لا يكفي فقط وجود الفعل الذي ينشأ عنه الضرر بل يجب أيضا أن يكون من الأفعال الميعة بنوع الحصر في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات وقد أجمع الشراح والمحاكم على أنه لأجل وجود اللجنة يجب أن يكون الفعل أو الخطأ أمثا خطورة من الفعل الذي ترتب عليه المسؤولية المدنية وأن هذا الخطأ يجب يكون ناشئا عن إحدى الحالات الخمس الميعة بالمادة ٢٠٨ عقوبات وأن بين الحكم وإلا كان الحكم باطلا (القض ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٤٩) .

(٢) تطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات يجب أن يسبق الحكم كيفية الإهمال وكيفية عدم مراعاة اللوائح من تسبب من ذلك إصابة الجنين عليه وإلا كان الحكم باطلا لعدم بيان الواقعة (القض ٣ أبريل ١٩٣٣ المجموعة ص ٢٥ ص ١١٣) .

(٣) وإن كان القانون يعاقب صاحب الكلب بالغرابة المنصوص عنها في المادة ٣٤٣ عقوبات — ٣٣١ قسرة

(٨) يجب التمييز بين مجرد القصد بمل فذل ماذى وبين قصد الاضرار الذى هو تكوّن بركة الضرب والبرح عمدًا فان ركن التمدد فى جنحة الضرب والبرح العمد يتألف بنوع خاص من إرادة الضرر أو عمل الشرالى هى فى الحقيقة مستقلة عرب جسامه الإصابه التى تحدث ولكن مع عدم وجود نية الاضرار فان القانون الذى هو قرين الصواب فى هذا الوجه لا يمكن أن يعتبر الأمابه التى تحدث من شخص لأخر أثناء لعب اخفا طيه سوى أنها نتيجة عدم الاحتراس ولا يمكن القول أنه اذا لمس أحدهما الآخر عمدًا أثناء اللعب فهذه الإرادة تكمن بلحه مدافعا عن الضرب العمد فان هذه القاعدة تستلزم اعتبار بعض الألعاب بالراضية مثل الملاكمة ولعب السلاع يتكبح صاعقب عليها وتيجز ونوع الدعوى العمومية على الجراحين الذين يجرون عملية البر أو يستعملون الشرط ولو استعمالا بسيطا فهذا الاستنتاج ضر مغقول وطيله اذا اخفق الحصان على اللعب فضرب أحدهما الآخر ضربة نشأ عنه نقد بصر إحدى عينيه فلا تطبق طيله إلا المادة ٢٠٨ عقوبات (الفصل ٧ مايو ١٩١٠ المحبومة ١١ ص ٢٨٦) .

راجع الحكمين نمرة ٨ و ٩ تحت مادة ٢٠٦

(٩) إن المادة ٢٠٨ نصت على أحوال للوحدات التى تقع من غير قصد وفى الأربعة الأول يجب حصول خطأ من المتهم يدخل تحت واحدة منها أما فى الخامسة فإن الشخص بمجرد مخالفته القرائح يمد خطفًا ولا يفسى من العقاب أنما كان فى رسمه أمت يرى المبنى طليا ويترن الإصابه (إتائى البارود ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٨١٩) .

(١٠) يجب أن تكون هناك صلة بين الخطأ الذى ارتكبه المتهم والأمابه وأن تكون بينهما علاقة السببية فاذا أطلق الجنائى عيارا فارتجح سه ترفق على الأرض فأصاب قاذف هذه الأمابه ليست نتيجة مباشرة للبارد فلا يزال عابا المتهم (إتائى البارود ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٨١٩) .

وجود المبنى طليا جالسة على عبة منزل مجاور وهو لم يرها فأصابها الخشبة وأحدث لها جروعا فانه يكون مقابا طبقا للمادة ٢٠٨ ربما يؤيد أن الشارع لم يرد قصر القاعل الأصل فى جرائم القتل والبرح والخطأ على نفس الشخص المباشر للقتل فقط انه نص فى المادة ٢٠٢ عقوبات الخاصة بالقتل الخطأ بقوله من قتل نفسا خطأ أو تسبب فى قتلها فيؤخذ من ذلك أن الشخص المباشر للقتل أو المسبب فيه كلاهما يعتبر قاعلا أصليا - جازر طية ثانية ج ٥ ص ٢٠ ن ١٧٩٠ وجارسون ج ١ ص ٢٧٦ ن ٤٤ (خطأ استثناء ٤ يونيو ١٩١٤ المحبومة ١٥ ص ٢١٥) .

(٥) اذا كانت التهمة هى إصابه من المبنى طليه بواسطة إجراء عملية جراحية له وذلك نتيجة اعمال وعدم احتياط وعدم مراعاة القرائح و برأت المحكمة المتهم ويجب أن تبين مع ذلك فى الحكم ماعية السببية الجراحية التى أجراها المتهم فى عين المبنى طليه ونوع البرح والماللة التى استلزم علاج المبنى طليه والا كان الحكم خاليا من بيان الواقعة ويكون لتبائة طلب نقضه (القضض ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ المحبومة ٣ ص ١٦٦) .

(٦) الطبيب الذى يمل عملية جراحية يضدر مرض نشأ عنها تزيف غزير واستدعى علاج ٥ يوما يسأل جنائيا ومدنيا اذا اضبح أن حدوث التزيف مسيب من قطع شرايين صغيرة فى محل العملية وعدم ربطها مع أن الأصول الطبية كانت تحضى بذلك (مصر استئنافا ١٩ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ٣ ص ١٠٥) .

(٧) ليس لملحق أن يجرى عملية جراحية فى حق المبنى طليه لأنه بهذه الصفة تمنح نفس القانون والقرائح من أجراءه مثل هذه العملية التى هى من اختصاص الأطباء والجراحين ويكون بأجراءه تلك العملية قد تسبب فى جرح المبنى طليه مخالفة للقوانين والقرائح وبذلك تطبق الواقعة على المادة ٢٠٨ عقوبات وليس على المادة ٢٠٦ إذ قصده من أجراء الصلابة كان شفاء المبنى طليه وليس القيام بجميرة طليه طليه أو أجراءه عملية جراحية لا لزوم طاه (القضض ٨ يناير ١٩١٧ المحبومة ١٨ ص ٣١) .

٢٠٩ - لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والتبوء التى يرتبط بها .

٢١٠ - حق الدفاع الشرعي مرتب النفس يبيع للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في هذا القانون .

حق الدفاع الشرعي عن المالك يبيع استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقره أولى وثالثة .

٢١١ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركوب في الوقت المناسب إلى الاحتياط
* برجال السلطة العمومية .

٢١٢ - لا يبيع حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر ببناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول .

٢١٣ - حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيع القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

- (أولا) فعل يخشَوْه أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذه التخوف أسباب معقولة .
- (ثانيا) إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة .
- (ثالثا) اختطاف إنسان .

٢١٤ - حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيع القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

- (أ أولا) فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب .
- (ثانيا) سرقة من السرقات المعدومة من الجزائيات .
- (ثالثا) الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .
- (رابعا) فعل يخشَوْه أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٢١٥ - لا يبي من المقاب بالكلية من تعدي بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائيا أن يعده معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من مرتب العقوبة المقررة في القانون .

لأنهم اتهموه بالسك والبريدة (القض ١٨ مارس ١٩٠٥
الاستقلال ص ٤ ع ٢١٧) .

(٤) إذا قرأ التهم عقب ارتكاب الجريمة فرأى خطيرا
ينتميه لقبض عليه فأطلق على الخفير عاريا نازيا فقطه فلا يعتبر
في حالة دفاع شرعي عن النفس لأنه يشترط فيمن يجوز له الدفاع
عن نفسه أن لا يكون متديا وأن يكون الاعتداء الواقع عليه
بغير حق أي أن لا يكون صادرا من شخص يقوم بواجب فرضه
عليه القانون أو بناء على وثيقته وأن لا يتجاوز في دفاعه القوة
اللازمة لرد الاعتداء والمادة ٧ جنابات توجب على كل من
رأى التهم وهو حطيس بالبرية أن يقبض عليه ويسلمه لأحد
مأموري الضبطية القضائية أو النيابة السومية وعملها هذا الواجب
ولواجب الوظيفة اتقى الخفير أثر التهم ليقبض عليه والأخير
بقراره هذا يعتبر في حالة مقارنة (القض ٣١ يناير ١٩٢١
المجموعة ص ٢٢ ع ١٧٧) .

(٥) إذا رأى التهم شخصين قادمين لنيته ليلا وكان قد
سرق غيبه في الليل السابقة فاعتد أنها المتبادران على السرقة
فيأدر أحدهما بطلقة سكين فاضية يبد أن هرب الآخر ثم ظهر
أن القاتل وذيله لم يكن قصداه السرقة بل كانا يمتنان من حارة
مضلة لما فهذه الحادثة لا تنطبق على إحدى حالات الدفاع عن
النفس أو المال وإنما يعتبر التهم أنه تجاوز عن حسن نية حتى
الدفاع الشرعي طبقا للمادة ٢١٥ عقوبات (القض ٢٦ نوفمبر
١٩٢١ المحاماة ص ٢ ع ٤٣٣) .

(٦) يعتبر في حالة دفاع شرعي من كان يحرس غيبه ليلا
فرأى شخصا آخر يتلف ذراعه فأطلق عليه عاريا نازيا أما إذا
أطلق عليه عاريا نازيا بعد ما شرع في الحرب عقب اليار الأول
فانه لا يكون تجاوز حتى الدفاع وتطبيق المادة ٢١٥ عقوبات
(القض ٧ يناير ١٩٢٤ المحاماة ص ٤ ع ٩١١) .

(٧) ان المادة ٢١٣ عقوبات اشترطت أصليا أن
يكون استعمال القوة حصل لقراءة اعتداء حقيق فلا يكفي إذا
الظن خطأ بوقوع الاعتداء لأن هذا الظن لا يثبت عليه مطلقا
سوى تخفيف القتب على التهم بدون اختياره أنه في حالة الدفاع
عن النفس عند اعتداء وهي (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجموعة
ص ١١ ع ١٦٢) .

(١) إن في حالة الدفاع عن النفس تقتدر جماعة الخطر
بأنسبة لتأثير التي يقع على التمدد عليه وذلك لأن سال المتدعي
عليه وقت التدعي الشديد هو حال رجل يريد تحميص نفسه بأي
طريقة يمكنه إذ قد يتأتى أن يمدد المتدعي عليه أي فعل يترأى
له بدون تعقل المتخلص من الخطر لعدم وجود الوقت لا اختياره
الطرق المناسبة لحالة الدفاع خصوصا إذا كان التدعي واقعا من
لصوص وحصل ليلا والناس نيام فلا عقاب في حالة ما إذا
وجد المتفرغ لصوصا داخل الزاوية ليلا ويجبرن السرعة فادرا
عليهم ثلاث دقات ولما لم يجاوزهم أمر شيخ المتفرغ أحد
المتفرغ. فأطلق اليار الثاني لكونه رأى الأشخاص المرحبين
بالتعقل قادمين فإذ يقبض عليهم فأصاب اليار أحدهم بالمتفرغ
يكونون حينئذ في حالة دفاع شرعي عن النفس لأنهم اعتقدوا
وتوجههم في خطر عظيم قريب الوقوع حالا بدون ميث نظرا
لمجموع اللصوص عليهم حالة كون اللصوص أكثر عددا (القض
١٩ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ع ٩٠) .

(٢) إذا صد الجنين عليه الى المود الثاني المدة لكن
الحريم بالمثل وأراد الدخول في الأربعة التي بها الحريم رغمًا من
معارضة الخدم فاستثمر التهم ونجح له وحصل إذ ذاك نزاع
حاول التهم نفسه في خلاله أن يمنع الجنين عليه عن الدخول محل
الحريم ولما لم يفلح دفعه وشره بالكف فلا عقاب لأن ذلك
يعتبر من قبيل الدفاع الشرعي المنصوص عنه بالمادة ٢١٠ لأنه
من المقرر أن الأمور التي تتبين توفرها لوجود الدفاع الشرعي
هي أولا أن القوة التي تستعمل يجب أن تكون بقدر ما هو لازم
لرفع التدعي بدون تجاوز الحدود الضرورية ثانيا أن التدعي
يجب أن لا يكون فعلا يترتب منه من الجرائم المنصوص عنها
في الأحوال الملية بالمادة ٢١٠ والشرط الأول متوفر لأن
الجنين عليه لم يكف عن محاولة الدخول محل الحريم إلا بعد أن
دفعه التهم وشره والشرط الثاني متوفر أيضا لأن امتناع الإنسان
عن الخروج من بيت مسكون أو أحد ملحقاته عند تكليفه من
له الحق في ذلك يمتنع جريمة يقتضى أحكام القانون بالمادة
٢٢٧ من الكتاب السادس من قانون العقوبات وهي من ضمن
الجرائم التي يجوز فيها باستعمال القوة الضرورية كنص المادة
٢١٠ (القض ٤ مارس ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ع ١٥٢) .

(٣) لا يمتنع من قبيل الدفاع عن النفس فعل الشخص
الذي يهتم رجال الحفظ كليا باستعمال القوة والقرب والسرعة

الواقعة عليهم أن يدافعوا عما هو تحت يدهم ولو باستعمال القوة ما دام التعرض حصل بالقوة (محكمة جنايات قنا ١٥ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ من ٢٤١).

(١٢) يحكم القاضي الموضوع نهائياً فيا إذا كان التهم تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بدون أن يدخل حكمه تحت مراقبة محكمة النقض (النقض ٢٠ أغسطس ١٩٠٧ الاستقلال ص ٦ من ٣).

(١٣) إن أسباب الإلابة وموانع العقاب التي منها الدفاع الشرعي من المال والنفس هي من المسائل التي تخص بالموضوع وليس من اختصاص محكمة النقض والإبرام الظرفية (النقض ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ من ٦٧).

(١٤) إن مسألة الدفاع الشرعي مسألة تتعلق بالموضوع ولا ضرورة على محكمة الموضوع أن تنس في حكمها على رفضها بل إن الحكم بالإدانة يستلزم في ذاته رفضاً ضمنيها لها (النقض ١٠ مايو ١٩١٣ الشرائع ص ١ من ٢٧).

(١٥) إن مسألة الدفاع من النفس هي مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع (النقض ٢٦ فبراير ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ من ٢١).

(١٦) إن وجود حالة الدفاع هي مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع (النقض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ المحاماة ص ٢ من ٤٣٥).

(١٧) إن مسألة الدفاع من النفس هي مسألة خاصة بمحكمة الموضوع دون غيرها وهي صاحبة الشأن في تقدير ظروفها (النقض ١٣ أكتوبر ١٩٢١ المحاماة ص ٢ من ١٧٦).

(١٨) كون التهم في حالة دفاع شرعي من نفسه من المسائل الموضوعية التي تحصل فيها المحكمة بدون أن يكون لمحكمة النقض والإبرام حق الرقابة عليها (النقض ٩ نوفمبر ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ من ٦٧).

(١٩) يجب أن يبين في الحكم الشروط الموجبة بالقانون لوجود حالة الدفاع الشرعي من النفس لتتمكن محكمة النقض والإبرام من النظر فيها إذا كانت مشروطة أم لا وإلا كان الحكم لاغياً (النقض ١٢ فبراير ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ من ٢٠).

(٨) الشخص الذي يقتل لصاً مسلحاً عليه مع آخرين ليردق بما إكراه وذلك بصد أن سعى السارق في الحرب بما مرقة لعقاب عليه لأنه وجد في حالة الدفاع عن النفس ولإضياف الحدود التي وضعها الشارع (الاستئناف أول فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ من ١٦٦).

(٩) إذا أحس خفي زواجلاً بمحكمة غير احتياطية وكان من البسطاء الذين يعتقدون في الخيالات والأوهام فتأدى مستهترا ولم يأخذ بمبدأه أطلق طبعه نحو سوط الحركة قصد الأرباب دون أن يسبقها على شيء معين ومن غير علم به يوجد أي إنسان فأصاب شخصاً كانت جريحته تسفل خطأ لا تفل عدا ولا على القول بأن التهم كان في حالة الدفاع الشرعي لأنه يجب أن يكون الاعتداء القوي استعملت القوة لمقاومته محققاً لا وهياً أو أن يكون الاعتقاد بوجود خطر منه قد دفعه للنفس أو قال أوقف أو مال الغير منها على أسباب مقبولة (قاضي إحالة طاعنا ١٢ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ من ١٦٠).

(١٠) إذا استقط غلام على نداء الخفير بقوله مين ده فرأى شخصاً في وسط الغنم فاعتقد أن لصاً حضر لسرقة الغنم فأطلق عليه مياراً قتله ثم اتضح أن هذا الشخص يمرقه وآتى لمقاومته فلا يستمر ما وقع منه دفاعاً من النفس لأنه لم يثبت بطريقة ما أنه كان عدواً به الخطر بل يعتبر ممدوداً وأنه تمسك حدود الدفاع الشرعي (الاستئناف أول فبراير ١٩٠٥ الحقوق ص ٢٠ من ٣٦).

(١١) إذا تراضى الناظر مع بعض المستحقين في الوقت على أن يقتصروا بزيادة جزء من الأرض الموقوفة ويحرم بذلك عقود وتخلت ثم رأى الناظر أن تصرفه هذا ليس من حقوقه ووقع دعوى بإبطال العقود قبل أن يتمكن نهائياً أراد انتزاع الأرض بالقوة بمساعدة رجاله من يد المستحقين المذكورين فقاومهم وأخذوا بهم إصابات أفضت إلى الموت أحدهم فلا عقاب عليهم لأنهم إنما استعملوا ما لهم من الحق الفسخ لم المادة ٢١٤ حقوقاً ولا عقوبة عليهم طبقاً لادة ٢٠٩ من القانون المذكور لأنهم كانوا في حالة الدفاع من المال لأن الأرض كانت في حيازتهم بصرف النظر عما إذا كان ناظر الوقت تصرف ضمن دائرة حدود سلطته أو تمتداه فإن الفصل في هذا الأمر من اختصاص المحاكم ولم يصدر به حكم نهائي حتى يوم حصول

التأديب معه كانت يريد تسله أو جرحه جرحاً بالنا (القض
٢٩ أبريل ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٦٢) .

(٢٢) يتبين رفض الطعن إذا كان حسب الوقائع المينة
بالحكم المطعون فيه وحسب الأسباب التي بنى عليها لا يوجد
سبب للدفاع عن النفس وتمسك التهم بهذا الدفاع أمام المحكمة
لا يحتم عليها الفصل فيه متى تبين أنه يخالف الواقع (القض
٢١ أغسطس ١٩١٥ الشرائع ص ٣ ص ٦١) .

(٢٣) يكفى تحكيم بالإدانة أن يبين الحكم الماعون فيه
وقائع المدعى وطروقه بما يتفصيلاً بحيث يتضح أن التهم قد
تمتدّى حدود حق الدفاع الشرعي (القض ٣٠ يونيو ١٩١٧
الشرائع ص ٥ ص ٤١) .

(٢٤) إذا تمسك التهم بحالة الدفاع الشرعي وجب أن
يجيب الحكم صراحة عن هذه المسألة لا سيما فيما يخص مسألة
التفويض أو عدم التفويض بهذا الدفاع عن حدود القانون (القض
٢٧ فبراير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٢٦) .

(٢٥) يجب أن تكون مسألة الدفاع عن النفس مطروحة
بصفة خاصة على المحكمة ليتبين عليها أن فصل فيها على حدة
أما إذا جاء ذكرها عرضاً في دفاع عام فلا يقتض الحكم إذا
لم يفصل فيها بصفة خاصة (القض أول يناير ١٩٢٤ المصاحفة
ص ٤ ص ٩٠٧) .

(٢٥) إن مسألة الدفاع الشرعي عن النفس هي في الحقيقة
مسألة قانونية فيما يتعلق بتقدير الأركان اللازمة لوجودها
القانوني ولكنها قبل كل شيء مسألة تتعلق بالموضوع متى كانت
مبنية على أركان تختص بالوقائع ويحتل يجب التمييز لمرة
أى ركن من هذه الأركان قد تمسك به الدفاع ومتى كان الدفاع
قد اقتصر على الادعاء بوجود بعض ظروف أو ثبتت لأصحت
من أحوال الدفاع الشرعي عن النفس فيجب الحكم في هذه الحالة
بأن قاضى الموضوع قد أجاب كفاية عن هذا الادعاء بمحكمه
نهائياً في الموضوع بأن الواقعة المعاقب عليها ثابتة (القض
٤ يونيو ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٣٥٧) .

(٢٦) إن الدفاع الشرعي وإن كان ينزع خاص مسألة
موضوعية إلا أن قانون العقوبات قد وضع له تمرها قانونياً
الدرجة محدودة إذ أنه أوضح بعض الشروط القانونية الواجب
توفرها متى يمكن لقاضى الموضوع أن يقرر بوجود الدفاع
الشرعي فيجب إذا أن يبين الحكم صراحة توفر الشروط المشار
إليها كما يجب يبين جميع الأركان الأساسية المكونة للجريمة
أو المصدر الشرعي أو أسباب الإجابة وموانع العقاب وأسما
الدفاع الشرعي لا يجوز مطلقاً أن يصل القتل العمد إلا إذا كان
يقصد به دفع فعل يخوف منه الموت أو جراح بالغة إذا كان
لهذا الخوف أسباب مقفولة فيجب أن يثبت في الحكم أن التهم
كان منخوفاً بسبب معقول من أن المتهنى أو الذى تمتدّى حق

٢١٦ - في جميع الأحوال المبينة في هذا الباب التى تقضى فيها الشريعة الغزاة بالدية بصير تقديرها
والحكم بها شرعاً للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة
في هذا القانون .

الباب الثانى - في الحريق عمداً

٢١٧ - كل من وضع عمداً نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو في القرى أو في عمارات
كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مركب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل
مسكون أو معدة للسكنى سواء كان ذلك مملوكاً لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً ويحكم
أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص
أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ استعيض عن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في هذه المادة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(١) القول بأنه فعل ذلك من غير قصد سي ولا يقصد الضرر بل أنه أراد أن يخلص نفسه بشرة كانت مهددة بالعدوى فإن قصده هو الباحث على القتل ودعا كان قصدا حسنا ولكنه لا يتفق مع ذلك وجود الإرادة متى اقتضح أنه وضع النار عمدا ونافيا ما يمكن عمله في مثل هذه الحالة هو تطبيق وجود ظروف مخففة بالنسبة له — إن الباب هو جن من المنزل فن يضع النار في الباب بفعل تماما كما نضعها في أي جزء آخر من المنزل ويكون مرتبكا لا وكان الكافية لتكون جنائية الحريق (الغرض ٢٢ مايو ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٥٣) .

(٢) يبطل الحكم الذى يطلق المادة ٢١٧ عقوبات لوضع النار عمدا في مزرعة بدون بيان أن كانت مسكونة أو معدة للسكنى وهل كان قصد التهميق الرعيانية أو الرعيات التى كانت بها وإن كان قصد التهميق حق الرعيات بإلقاء البترول عليها فهل الرعيانية استقرت أم لا (الغرض ٧ أبريل ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤٢١) .

٢١٨ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مركب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواقي أو آلات رى أو في غابات أو أجماع أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

تصطنع لتتبع عمل من الأعمال كسكية أو نظارة أو مرآة وهي لا تعدى جها ملوفا ولو قيل مثلا أن المركب من هي آلات الملاحة أو أن الحفرة التى تعمل لا خطاء الجيش فيها وقت الحرب هي من الآلات المدافعة لكان ذلك باطلا وليس من الضرورى أن الأشياء التى تطلق عليها اسم آلة يمكن قطعها إذا أنه يوجد آلات ثابتة للوزن ولكن المكان الموضوعة عليه الآلة لم يكن له حلاصة أصلية بالصل الذى تؤدى تلك الآلة — وهذه أبنية هي عمومية وتعلق على الأشياء الثابتة الدائمة ذات الحجم المعلوم فالجرح مثلا الذى يرضع لصين سحيط لا يمكن أن يقال أنه من الأبنية مع أنه ثابت من طبيعته ويوجد دائما في نفس المثل الذى وضع فيه كما أنه من الصعب إطلاق لفظة أبنية على المنشئة حيث أن قياس المقام والحجم لا يمكن تعيينهما من قبل ولكنه

(١) إن القانون لا يقضى في مواد الحريق بوجود دكر خاص للسعد بل أن دكر السعد اللازم وجوده في كل جريمة أو الإرادة يتحقق بوجوده متى كان القاتل قد وضع النار عمدا ومن لم يقصد إحداث الحريق بالظروف التى يناقش فيها القانون على هذه الجناية فيمكن أن يكون القاتل قد وضع النار عمدا في بعض أشياء سواء كان قصده إبلاؤها أو كان يقصد مزاها سدا أو أنه يريد إلقاء النار بعد إشغالها منها من إزداد الضرر ليمكن من القاء تهمة كاذبة على شخص آخر فهذه الظروف كلها هي تحليل لغس القتل وليكتفى بتيق مع ذلك مستقلة عن الأركان المكونة للجريمة الحساب عليها والتي تنوشر مع صرف النظر عن تلك الظروف وقد جاء في تعليقات جارسون ج ٢ ص ٢٢٥ ١٢٩ أن يجب التمييز بين الإرادة وبين الباحث على ارتكاب الجريمة وفى مثل ذلك فقال أن من يضع النار في منزل مسكون سواء كان ملكا له أو غيره وسلم أنه لا يوجد فيه أحد يقصد أن يتسبب جرائم مرض وبائي لا يقبل منه

(١) إن القانون قد أنشد الحريق بابا مخصوصا كما أنه خصص بابا آخر للاغلاقات والتعذيب والتضريب فدل بذلك على أن موضوع كل من البابين مستقل عن الآخر وأن السابقة تعتبر من المبانى لأنها تشتمل على حيوانات البر وبغيرها ووضع النار فيها يدخل تحت المادة ٢٢٣ عقوبات — ٢١٨ جديد — لأحت المادة ٣٢٧ عقوبات — ٣٠٩ جديد — الخامة بالانغلاق (الغرض ٢٢ مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٣٧٣) .

(٢) إن السابقة ولو أنها ضرورية للزراعة إلا أن ذلك ليس سببا لاجبارها آلة زراعية فإن الترع والمصارف هي ضرورية أيضا للزراعة ولكنها ليست لهذا السبب من الآلات الزراعية ويجب فهمنا مشير آلة زراعية البحث في نوع قس التى لا الاكتفاء فقط بكونية استعمالها والأشياء التى تعتبر آلة هي التى

وهذه الأبنية في غالب الأحوال تكون ذات أهمية قصير حيث لا يمكن وضع قاعدة عامة لاختيار الساقية من الآلات أو من الأبنية إذ أن ذلك متعلق بنوع الساقية نفسها فقد تكون تارة من الآلات وتارة من الأبنية إذ أنب لقطعة ساقية لا تشمل الأرض والتواليات التي من شأنها رفع المياه بل تشمل أيضا عموم أبنيتها التي من شأنها وقاية باقي أجزائها وتسهيل ادارتها

٥ ديسمبر ١٨٩٩ (المجموعة ٢ ص ٩)

٢١٩ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها.

٢٢٠ - من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالنبت أو نقل إلى البحر أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له أما إذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

جنايات لم يرتبها المشرع في جميع الأحوال جنائية (بلغة المراجعة ١٩٠٩ ن ٢٤٠) .

(٥) يتوفر القصد الجنائي متى كان الفاعل واضعا للنار ليس من عدم احتراق أو بدون نية بل من علم وعمد إذ يجب التمييز بين الباحث على ارتكاب الفعل وبين النية لأن الباحث ولو كان حسنا كاتلاف موضع هو منيع لمرض وباء مثلا لا يبنى حسا بوجود النية إذا وضعت النار عمدا وكون النية التي أحرقت مشتركا بين المتهم وبين المنيح عليه لا يمنع من العقاب لأن المبدأ الذي قرره جميع شارح القانون هو أن النية لا يجب أن يبرهن ملكا للفاعل إلا إذا كان مالكا له دون غيره ملكا نهائيا — راجع الدليل كالتسريع وجوارج ١٦ ٢٦٠ (القض) ١ أبريل ١٩١٤ (الشرائع ص ١ ص ١٩٧) .

(٦) إن العقوبة في المادة ٢٢٠ هي على وضع النار عمدا بدون تقييد بواسطة خصوصية كالتفاه كبريت أو فحم مشعل أو غيرها من المواد التي من شأنها الاشتعال فلا ضرورة حيث لا بد من شيء من تلك الوسائط بالحكم (القض) ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ ص ١٠٦) .

واجب وجودهما في كل شيء يقال له بناء وعمد تقدم يتبع أنه لا يمكن وضع قاعدة عامة لاختيار الساقية من الآلات أو من الأبنية إذ أن ذلك متعلق بنوع الساقية نفسها فقد تكون تارة من الآلات وتارة من الأبنية إذ أنب لقطعة ساقية لا تشمل الأرض والتواليات التي من شأنها رفع المياه بل تشمل أيضا عموم أبنيتها التي من شأنها وقاية باقي أجزائها وتسهيل ادارتها

(١) حطب القطن هو من الخشب المستل للوقود وصدا ذلك أنه من الزرع المحصود فوضع النار فيه يعاقب عليه بالمادة ٢٢٠ عقوبات (القض) ٢٤ أبريل ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ ص ١٧٢) .

(٢) وضع النار عمدا في حطب أخضر يتعلق عليه المادة ٢٢٥ قديم لمقابلة المادة ٢٢٠ جديد لأنه من المحصولات التي يمكن أن يضعف بها (القض) ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ (الاستقلال ص ٤ ص ١٤٩) .

(٣) إن ظلال القدرة بما أنه شيء عديم القيمة لا يدخل ضمن الأشياء المنصوص عليها في سبيل الحصر في المادة ٢٢٠ عقوبات أما أصطحاب القدرة فكان لها دائما بعض القيمة التي رفضها الظروف بالضرورة بحسوة عند ما سارت تلك الأصطحاب فتستعمل للوقود فإذا لم يمكن اعتبارها ضمن ما يسميه القانون أصطحاب الوقود فلا أقل من اعتبارها محصولا محصودا فوضع النار عمدا فيها يعاقب عليه بتلك المادة (القض) ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ١٣ ص ١٤١) .

(٤) يمكن اعتبار الحطب القدرة الحقة المروكة في النبت كأخشاب للوقود أو للبناء أو كزجاج محصود طبقا المادة ٢٢٠

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء ليوصلها للنشء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك .

الى النشء المقصود بالحريق - شوفرويل جن ٦ ن ٢٥٥٤ -
فاذا كان ما قبله المتهم هو أشعل النار في المراد القنبية التي
وضعها لتوصيل النار الى الجرن تلقى الجنى عليه ولكن النار لم تلتحق
القنبع الموجود تحت قن هذا العمل بمقتضى شروطا مما قبله عليه رغم
عدم إدراك النار لشيء المراد بالحريق (شوفرويل جن ٦
ن ٢٥٥٩) لأن المتهم بدأ فعلا بارتكاب خطأ بالحريق ولكن
خاب أثر فعله هذا فظروف لا دخل لارادته فيها ولا عبرة إذن
بعبارة «من وضع النار» الواردة بمواد الحريق حيث المراد منها
وصول النار لشيء المقصود بالإحراق (قاضي إحالة خطأ
٤ يوليو ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٣٠٢) .

(١) تعاقب المادة ٢٢١ على مجرد وضع النار في أشياء
ليوصلها الى النشء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك
النشء فيكون هذا العمل فعلا تاما لا يجوز شروع (التنض
٢٢ سبتمبر ١٩٠٦ الاستقلال ص ٦ ص ٧٤) .

(٢) يجب لتوفر الجرمية المنصوص عنها بالمادة ٢٢١
عقوبات المقابلة للفقرة السابقة من المادة ٤٣٤ فرنسوى
أولا وضع النار في أى شيء كان ثانيا وضع الشيء المذكور
بكيفية من شأنها توصيل النار الى المراد إحراقه بحسب الأحوال
المتنوعة المبينة في المواد السابقة كقتنى المادة ثالثا وصول النار

٢٢٢ - وفي جميع الأحوال المذكورة إذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر
كان موجودا في الأماكن المحترقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالإعدام .

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بمخاتبة
الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

الباب الثالث

في إسقاط الحوامل وبيع الأثرية أو الجواهر المغشوشة بالمضرة بالصحة

٢٢٤ - كل من أسقط عمدا امرأة حبل بضر أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالأشغال
الشاقة المؤقتة .

القصد الجنائى أى علم المسقط بأنه يرتكب هذه الجريمة بالذات
فلا تطبق المادة ٢٠٢ على من يسقط امرأة من غير قصد
برأسفة ضربها أو من جهل بأنها حامل (الأقصر ١٤ سبتمبر
١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١١١) .

(٣) ان الاجهاض الذى يقع عرضا بسبب ضرب امرأة
حبل لا يمكن أن يعاقب عليه إلا بصفتة ضرب بسيط ولا يمكن
اعتباره الحادثة فلا خطأ اذا تسبب عنها موت الجنين (لجنة
المراقبة ١٩٠٩ ن ٨٢) .

(١) تطبق مواد إسقاط الحمل يجب إثبات وقوع الفعل
عمدا - شوفرويل جن ٤ ن ١٣٦٧ و ١٣٦٨ - فاذا
دفع المتهم الجنى عليها وحبل سقطت من متوال أسفل
الدار فليسبب من ذلك إيها ضرا من غير أن يمتد اليه تلك
النتيجة كانت الواقعة ضرا يقع تحت نص المادة ٢٠٦ (قاضي
إحالة خطأ ٥ يوليو ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٣٠٣) .

(٢) ان الجنين يختلف عن المولود الحى وقته لا يتبر
قتلا بل جريمة خاصة تسمى إسقاطا ويجب أن يتوفر فيها ركن

٢٢٥ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بإعطاها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان رضاه أم لا يعاقب بالحبس .

٢٢٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل المماثلة ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابقة ذكرها .

أشاراد آخر لها واعفائها من العقوبة اذا ارتكبتها بمحض ارادتها بغير ارشاد أحد مع أن الحالة الثانية أفسد اجراما من الأول وما يريد ذلك أن حكمة التشريع في المعاقبة على الاجهاض هي المحافظة على الجنين بقطع النظر عن المرأة كما هو مستفاد صراحة من جميع نصوص القانون الخاصة بالاجهاض فالقول بأن المرأة التي تجهض نفسها عمدا لا تعاقب إلا اذا كان لها فرك أو ارشدها الى وسيلة الاجهاض هو من يميل التمسك بمحرف النص القانوني ومناه السطحي بغير مراعاة لروح التشريع - ولم تنص المادتان ٢٢٤ و ٢٢٥ إلا عن معاقبة الشخص الأجنبي الذي يرتكب جريمة الاسقاط عمدا سواء كان طريق الضرب أو الايذاء فتكون الواقعة جنائية - مادة ٢٢٤ - أو بإعطاء أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية للاسقاط فتكون الواقعة جنمة - مادة ٢٢٥ - ولم يتعرض هاتان المادتان لمعاقبة المرأة التي ترتكب هذه الجريمة أو تشارك في ارتكابها بل نص عن ذلك في المادة ٢٢٦ عقوبات وقد جاء نص هذه المادة عن وسائل الاسقاط التي تستعملها المرأة الحبلى حاملا بغير تفصيل كما ذكر في المادتين السابقتين بالنسبة للأجنبي فتكون الضرب أو الايذاء داخلين في هذه الوسائل بطبيعة الحال إذ أنهم لم يعزبوا عن كونهما من الوسائل المؤذية للاسقاط ويخرج من ذلك أن المرأة اذا اتخذت الضرب أو الايذاء وسيلة لاسقاط حملها كان فعلها داخلًا ضمن الوسائل المنصوص عنها بالمادة ٢٢٦ عقوبات واعتبره القانون جنمة بخلاف الأجنبي الذي ينفذ فعله جنائية وهذا الفرق في المعاملة بين الأجنبي والمرأة الحبلى معقول لأن الأول فعله يتناول الاضرار بشخصين أما الثانية فان كان لها أن تؤذي نفسها فليس لها إيذاء الجنين وهو ما يعاقب عليه القانون (أسيوط استئناف ٩ مايو ١٩١٢ المجموعة من ١٣ ص ٢٤٤) .

(١) ان المادة ٢٤١ قديم ذكرت عقوبة المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها لاسقاط حملها وضلت أحوالاً أخرى من هذا الخصوص وفي هذه البارة مسئولية تلك المرأة وإن هي أقدمت على القتل من تلقاء نفسها ولا محل للقول بأن القانون المصري قد استثنى المرأة التي تسقط نفسها بدعوى أنه أهل لفعلها من المادة ٣١٧ عقوبات فترسأ لأن هذه البارة المخوة فيها بدل أن تكون نكرة في تلك المادة قد جعلها القانون المصري مادة ٢٤١ وصارت من الكليات الشاملة للمرأة التي تسقط نفسها بنفسها أو بمجموعة غيرها وصار متطوعا هذا يوافق مفهومها أيضا ولم يبق من حاجة الى إيضاح هذا المفهوم وتكرار عبارة المادة الفرنسية (الاستئناف ٢٢ مارس ١٩٠٤ الاستئناف من ٣ ص ٨٩) .

(٢) نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ عقوبات على حالتين الأولى حالة رضا المرأة باستعمال الوسائل المؤذية للاسقاط والثانية حالة تمكينها غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وظاهر من ذلك أن القانون راعى حالتين مختلفتين وهما حالة استعمال المرأة الوسائل المؤذية للاسقاط بنفسها وبغير مشاركة أحد لها في الاستعمال وحالة سكوتها وعدم مباشرتها شيئا بنفسها واقتصارها على تمكين غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وبعبارة الرضا التي نصت عنها هذه المادة انما وضعت هنا للدلالة على معناها الأهم وهو الاستمواج والاستحسان وليس من الهمم أن يكون عقاب المرأة التي تستعمل نفسها وسائل تؤذي الى اسقاطها معقلا على شرط عرض هذه الوسائل عليها من أجنبي ويقول لها لأن هذا التآمر يل يفضي الى نتائج غير مقبولة فعلا ولا يمكن أن يكون القانون قد قصدنا اذ ترتب عليه معاقبة المرأة اذا ارتكبت جريمة الاجهاض عمدا بناء على

٢٢٧ - إذا كان المسقط طبيياً أو جراحاً أو صيدلياً يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الإسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الأحوال .

الدية التي تدل على رسائل مؤدية لاسقاطها لتمام
بمقتضى المادة ٢٢٧ من المادة ٢٢٥ لأن المادة ٢٢٧
نصت على الطبيب والجراح والصيدل ولا يقاس على هؤلاء الدية
لأنه لا يقاس في العقوبات بل تضر كل مادة بددت توسع
في منهاها (الاستثنائية استثنائية ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ الجمعية
س ٩ ص ١١٤) .

٢٢٨ - كل من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة ففشاً عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامته مانساً عن الجزية ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

٢٢٩ - كل من غش أشرطة أو جواهر أو زلاتاً أو غيرها من أصناف الماكولات أو أدوية معبأة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشرطة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مواد سكرية تسبيل تماطيه فالبز، التليس اذن الحشيش وهو
الأكثرتية والمواد الأخرى المضادة عليه مواد ثانوية والقصد
منها كما تقدم تسبيل تماطيه ولا يعقل أن يحصل الفش بأخافة
مواد كبريتية القيمة على مواد أقل قيمة منها بكثير (محكمة الاستئنافية
استئنافية ٥ ديسمبر ١٩١٢ الجمعية س ١٤ ص ٧٦) .

أما ربيع الخزول التي هو خليط من السكر وكية قليلة
من الحشيش يعاقب عليه بذكر يتو ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ التي
يحرم أحرار ربيع الحشيش ولا تدخل هذه الحالة تحت نص
المادة ٢٢٩ عقوبات لأن هذه المادة خاصة بالأشياء التي تكون
في ذاتها غير مضرّة بالصحة ولكنها امتزجت بمقتضيات تجعلها مضرّة
بالصحة وأما الخزول بجره الأصيل الحشيش وقد وضعت عليه

الباب الرابع - في هتك العرض وإفساد الأخلاق

٢٣٠ - من واقع أثنى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول الخني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالإنجزة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية .

الحق بالبيت وطاخرها معايرة الأزواج حالة كونها لم تبلغ من
العمر أربع عشرة سنة كاملة كان عمله هذا معاقياً عليه بالمادة
٢٣٠ عقوبات فإن الخني عليها لم يكن لها دلى عرض وهي
لصغر سنها لا تحل حرة الإرادة في الزواج ولم يكن زواجها

(١) إذا ادعى كذا أحد الأقباط الأرثوذكس القسبر
البازيلى أن يزوج بغير زوجية واحدة أن زوجه الأول توفت
وتوصل بذلك الى الحصول على رضا والده بأن تزوجه ابنتها
وأحضر فلانها بصفته قسباً أجرى صورة الأكليل ودخل

المتخصص من هذا الزواج مع امرأة على أن تزوجه بنتها القاصر وهي مع عليها بهذه الظروف وزوجتها إليه ولسانها له بسد اجراء عقد زواج ظاهري وتوصل بذلك لغاشرتها معاشر الأزواج ومواقفتها فانه يكون باشرأ كه مع والديها قد أوجد البنت في حالة غطا لا يمكن التغلب عليه بأن جعلها بالنسبة لحداثة سنها وظروف الواقعة تعتقد بصحة ذلك الزواج الموهوم وهذا يعني وجود الرضا عندها وأما من حيث القصد الجنائي فان القانون لا يقضي هنا بوجود قصد خاص بل يكفي بوجود الشرط العام لجميع الجرائم وهو أن القاتل يرتكب عمله عمدا وعن علم وهذا موجود هنا حتى ولو فرض أن القاتل كان الباتل له على هذا العمل ورضيه في ايجاد حالة جديدة له أو كان عمله هذا ناشئا عن حاسة شهوانية فان الباتل على ارتكاب الجنائية لا أهمية له (القبض ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ المجموعة من ١٧ ص ٩٩) .

(٣) ليس من الضروري لتكون جريمة وقاع أنقى بغير رضاها أن يكون الاكراه مستمرا وقت الفعل بل يكفي أن يكون التهم قد استعمل الاكراه سواء كان ماديا أو معنويا وبطريقة كافية لتغلب على مقاومة المهنى عليها فإذا قدلت الأنثى فوها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فالأركان القانونية المكونة لجريمة تتكون متوفرة (القبض ٢ فبراير ١٩٢٥ الحسامة ص ٥ ص ٧٣٦) .

٢٣١ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال

الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها بمن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

البينة أركان مدفوعا بحجب الاستطلاع أو الانتقام أو سوء الأخلاق وذلك طبقا للبدأ الذي سارت عليه أحكام المحاكم في هذا الموضوع وينتج من ذلك أن التبرع بالتنازلي والفارق الأساسي الذي يميز هتك العرض من الفعل الفاضح والفعل المحل بالحياة والأفعال المخالفة للأداب العامة التي من شأنها أيضا أن تمس عرض الغير حتى في حالة وقوعها من شخص على نفسه هو أن هتك العرض يقع دائما على جسم الغير وعرض الغير

بشكل حقيقي فيكون ما صدره حيلة توصل بها لمراقبة المهنى عليها بغير رضاها بقصد جنائي (محكمة جنايات أسيوط ٦ يونيو ١٩١٢ المجموعة من ٣ ص ٢٦٤) .

(٢) ان المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي المطابقة لقادة ٢٣٠ من قانون العقوبات المصري لم تعرف بجناية الاغتصاب فلقاضي اذا أنت بين ويوضح الأركان الأساسية المكونة لها - راجع شرح كرتيه كلمة اغتصاب فقرة ٣٨ - فان هذه الأركان هي الواقعة غير الشرعية والاكراه والقصد الجنائي - فقرة ١٧ و ٢٢ - وقد أجمع المشرعون والأحكام على اعتبار الاكراه الأدبي والتهديد بجناية الاكراه المادى ويكون الاكراه الأدبي مكونا للاغتصاب متى وصف بأنه كاف لازالة حرية الرضا عند المهنى عليها فيجب اذا أن يقر بمبدئيا أن الخداع يكون للاغتصاب متى اتضح أنه بسببه قد سبق المهنى عليه فغفرا الى الرضا والقبول حالة كونه ينتج عن هذا الرضا. لو لم يكن ذلك الخداع وقد قوت محكمة القبض القرناوية بوجود جناية الاغتصاب اذا واقع رجل امرأة بواسطة دخوله في سريرا واجابها بأنه زوجها فأخذت بناء على وجودها في حالة متوسطة بين القنطة والحمام أو بناء على ظروف أخرى تورعحتا اغتداعها وطبعه فاذا اتفق مسعى تزوج بعد أن سبق لى لدى السلطات الدينية التابع لها بقصد

(١) إن لازم بأن جريمة هتك العرض هي فعل مخصوص في مكان مخصوص في الجسم هو زعم مخالف لما هو معلوم ويقرر من أن جريمة هتك العرض تتكون من أى فعل شهوانى يرتكبه شخص على جسم شخص آخر بدون رضاه (القبض ١٥ فبراير ١٩٠٨ المجموعة من ٩ ص ١٠١) .

(٢) إن عبارة هتك العرض تعيد كل تمتد يقع من شخص على عرض شخص سواء وقع ذلك منه لفرض إرضاء الشهوة

(٦) يمتد حتك عرض بالقوة دخول رجل في سرير امرأة تابعة بطريق تجملها ظفنه زوجها (محكمة جنايات مصر ٥ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤٤٣) .

راجع الحكم بمررة ٢ تحت مادة ٢٣٠

(٧) التهم التي أضافت لامرأة وقبيلها مكرمة يمتد حاتها لمرضها (الاستئناف ١٨ مايو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢١٨) .

(٨) يجوز تغيب امرأة علناً لا يمتد حتها لمرضها وإنما هو بما يجملها وفيه مغايرة للأدب ويقع تحت المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ (الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٨٨) .

(٩) من المبادئ المتفق عليها قانوناً أنه يكفي لاعتبار الإكراه متوفراً في جريمة حتك المرض أن يثبت المحكمة أن المتهم ارتكب هذه الجريمة بدون رضا المجني عليه سواء استمال القوة المادية معها أو بطريق الحيلة والمباغة وتقدير ذلك موكل لراى القضاة ونظراً — أنظر جاريج ٦٩٠٥ فتاوى الجريمة في حق حكم المراكز التي انتهت لفرضه وجود امرأة تحت مراقبه بكونه الطاعن وقائماً بأن سن سوتها يتفقيه ولما امتنت ضربها على رأسها (القض ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٣) .

(١٠) إن ألقا ط المادة ٢٣١ من قانون العقوبات المصرى تطابق المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنساوى وقد جاء بشرح جارسون على هذا القانون الأخير — ص ٨٥٤ ١١٤ — أن القانون لم يعرف القوة ظلاً أحكام القضاة أن تمتثل ذلك ولذا أمكن أن تعتبر الاكراه الأدنى واستعمال الخلداع البسيط مثل استعمال القوة المادية ويمكن أن يقال أن جريمة حتك المرض تتكون كما ارتكب ضل تخالف لجلاء مدّة ارادة المجني عليه وبدون رضاه وقد أجمت الآن محاكم فرنسا على ذلك وسالة الترم الطبعى سالية للدراة فافلس بضمض قائم يعتبر حتك عرض بالقوة (القض ٢٨ فبراير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ١٠٩) .

(١١) أن محكمة القضا جرت على مبدأ اعتبار الاكراه الأدنى واستعمال الخلداع في جريمة حتك المرض بالمادة ٢٣١

ولا يشمل الأضال التي تقع إخلالاً بالحيا. بصفة مائة لأن هذه الأضال يمايق عليها عند وقوعها طبقاً لأحكام قانون العقوبات في مادة الأضال المتخلة بالحيا. وإذا تمينا هذا الصريف السابق توضحه جليا تبين لأول رة أن الملامسة ليست شرورية بفرداها فإذا كان التمس لفرض قضاء شوية بواسطة التهديد والضرب قد أكره المجني عليه على خلع ملابسه وكشف سوته بالرغم عنه فيكون بناء على ذلك قد تجرأ على حتك عرض المجني عليه بالقوة أى أن هذا الحتك واقع على جسم المجني عليه شخصيا وهذا الحل الصحيح هو الذي قرره محكمة القضا والايام الفرنساوية في حكامها الصادر في ٢٦ يوليو ١٨٧٤ — سيره ١٨٧٤ ج ١ ص ٤٠٨ — والذي قررت فيه أن يجوز دفع ملابس يفت وتعرض جسمها للظلمة من الزمن يكون نتيجة حتك عرض حكام البيت (القض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ١٤) .

(٣) إن يجوز تجريد امرأة من ملابسها وتعرض جسمها حارباً لا لظنار يمكن أن تتكونه جريمة حتك المرض كافتت بذلك محكمة القضا بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩١١ ولو لم تحصل هناك أى ملامسة ولكن من جهة أخرى فإن كل جريمة تشمل فضلا عن ركنها المادى على ركن أدبى خاص بالنية وجريمة حتك المرض وإن كان لا يشترط فيها الحصول على لة جسمية إلا أنه يشترط فيها أن تكون الوقائع معلومة لمركبها وواقعة باعباره أى أن تكون هذه الوقائع تنفيذا لنية معينة من الفاعل لا نتيجة عرضية أو غير مقصودة من حركة وقعت منه لفرض أكثر فاذا تبين أن ملابس المرأة كانت تمزقت وزعت ضها أثناء المراك دون أن يثبت أن المتهم كان يقصد تجريدها من ملابسها فلا تكون الشروط اللازم توفرها لجريمة حتك المرض متوفرة (القض ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٤) .

(٤) يمتد حتك عرض بالقوة ضل التهم التي طلى بضاً بكارا عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة وقبض بكارها بأسجه (الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٨٥) .

(٥) نوم التهم في فراش المجني عليها ووضع يده عليها وحما من لادانتها وجلبها اليه يمتد حقا بكارا (القض ٩ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٧) .

(١٧) لاحتساب على المتهم بالتعرض في حتك عرض بالقوة اذا اتضح من شهادة الطبيب أنه ليس من يشتون أو ليس فيه قوة التماسل ويدخل تحت هذا التعريف التماسل الذي لم يبلغ سته الحلم (الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ٨٥) .

(١٨) اذا لم تلتفت محكمة الجنائيات في جريمة حتك عرض الى ما قاله المحني عليه في شهادته من أنه كان قائما وتكررت أن الواقعة حصلت بنبر إكراه ولا قوة ولا تهديد فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بناء على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في احتيائه الواقعة بنبر إكراه مع أنه ثبت أن المحني عليه كان قائما (القض ١٤ أبريل ١٩٠٦ الاستقلال ٦ ص ٧٠) .

(١٩) لأجل التمييز بين حتك العرض وبين التعرض في وقاح أثنى بنبر رضاهما يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية الفاعل ومن هله النية فقط يمكن الحكم بما اذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط حتى كانت الوقائع المادية مهيمة وافية لتأويل من درج (القض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ الترامع ص ١ ص ٩١) .

(٢٠) أن البلد في تنفيذ جريمة حتك العرض باكره يتم باستعمال الاكراه لا باليه في تنفيذ فعل من أفعال حتك العرض لأنه في هذه الحالة تكون قد وقعت الجريمة بتمامها فيعتبر غروما في حتك العرض إسك المحني عليه بالقوة وإذاته والفاقة على الأرض مله على ليرل القسقه وعدم أمام الفعل لحضور بعض الجيران وبعض رجال الحفظ الذين سمعوا استغاثة المحني عليه (القض ٣ نوفمبر ١٩١٧ الترامع ص ٤ ص ٣١٦) .

(٢١) في جريمة حتك العرض بدأ التنفيذ بتزج بارتكاب الجريمة تقسما بالتعرض حيثما يكتوكت قس هذه الجريمة (قاضى إحالة محكمة مصر ٢٧ يناير ١٩٠٨ المحبوبة ص ٩ ص ٨٧) .

(٢٢) ان جريمة حتك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٣١ عقوبات تعتبر واقعة مجزئة استعمال التهم العقوة مع المحني عليه وقضه مع ما يفتش فيه وأما البشارة الأخيرة الواردة في تلك المادة فليس الفرض منها إلا بيان هذه النتيجة للتعرف

عقوبات مثل استعمال القوة المادية وأن هذه الجريمة تتكون كلما ارتكب فعل يخالف ليلاء نية ارادة المحني عليه ويدون رضاه (القض ١٣ أكتوبر ١٩٢١ المحبوبة ص ٢٣ ص ١٤٩) .

(٢٣) تعتبر جريمة حتك العرض بالقوة متى لم تكن المحني عليها ذات ارادة يمكنها بها أن تافع فعل التهم لصغر سنها الذي لم يزد عن ثلاث سنين وعدم تميزها (الاستئناف ٢٦ فبراير ١٩٠٢ المحبوبة ص ٣ ص ١٧٥) .

(٢٤) البتة التي عمرها ست سنوات تكونت مسلوقة الارادة فالقسط بها يعتبر إكراه وان تبين من أقوالها أنها كانت تمثل التهم كلها أتماما (الاستئناف ١١ نوفمبر ١٩٠٢ الحقوق ص ١٨ ص ١٦٢) .

(٢٥) يشترط تطبيق المادة ٢٣١ عقوبات أن يحصل حتك العرض بالقوة والتهديد فإذا فسق رجل يركب عمره أقل من أربعة عشر سنة وهو قائم يكون ذلك فسقا بنبر ارادة المحني عليه ولكنه لا يكون مصوبا بالقوة أو بالتهديد وينطبق عقابه على المادة ٢٣٢ عقوبات (جنائيات مصر ٤ يوليو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٥٧١) .

(٢٥) ان جريمة حتك العرض اذا وقعت على شخص قائم تعتبر بالقوة لأن التهم بعدم رضاه خصوصا اذا ظهر منه عند تيقظه ما يدل على عدم الرضاء وحل المقاومة ولا يشترط تحقيق القوة استعمال أفعال مادية لمنع مقاومة المحني عليه بل يكفي لتحقيقها عدم رضاه المحني عليه وعدم مشاركته للفاعل فيه ومن ذلك امتاز الفاعل عدم إمكان المحني عليه المقاومة لتوم أو لتناول عقابيه عسرة أو غير ذلك وارتكاب الجريمة في هذه الأثناء (أسوان ١٥ مايو ١٩٠٥ المحبوبة ص ٦ ص ٢٢٦) .

(٢٦) اذا اتضح أن المحني عليه كان يتفظا قيل أن فعله مع التهم شيئا ولم يبدعما وقت وقع ملايه وتماثل بعد ذلك حتى ينظر ما يفعله التهم تكون القوة والتهديد معومين ويكون الشرط اللازم للمتابعة حسب هذه المادة غير متوفر بخلاف ما لو كان المحني عليه قائما فان التهم يعتبر معدا الرضاء ولكن عدم توفر شرط المادة ٢٣١ لانفاي وقوع الفعل تحت المادة ٢٤٠ اذا توفرت فيه العلانية المذكورة في تلك المادة (قاضى إحالة قضا ١٦ أبريل ١٩٠٨ المحبوبة ص ٩ ص ١٨٩) .

بين الجريمة المرتكبة تماماً وبين ما إذا كان المجرم محل عملاً ولم يتم تصده وإذا في جريمة حثك العرض لا يمكن تمييز الشروع من الفعل التام (قاضى حالة قنا ١٦ أبريل ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ من ١٨٩) .

(٢٣) كل عمل يتخذ عرض الجنى عليه يمتدحه عرض حتى ولو لم يقع علناً بينا الصفة الأساسية للفعل الفاضح العلني أن يجرح تأموس من شاهده حتى ولو لم يتضرب من وقع عليه (لجنة المراقبة ١٩١١ ن ٦٩) .

٢٣٢ - كل من حثك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان منه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

(١) إن السر من الأركان الأساسية للجنحة المنصوص عنها في المادة ٢٤٦ عقوبات - ٢٣٢ جديد - قاضاه في الحكم يمتد وجهها من الأربعة الجنحة للبلان (القض ١٨ أبريل ١٨٩٩ القضاء ص ٦ من ٢٢٦) .

(٢) إن مسألة السر هي مسألة أصلية لأنه لا ينبغي عليها فقط اختلاف في توقيع العقوبة المنصوص عنها في فقرات المادة ٢٣٢ لأنها ينوع خاص مكوّنة للجريمة نفسها التي تكون غير معاقب عليها إذا كان سن الجنى عليه أكثر من ١٤ سنة كاملة وعدم بيان هذه القطعة في الحكم يحصل بطلاناً مطلقاً جوهرياً (القض ٢٤ يناير ١٩١٤ الشرائع ص ١ من ١١١) .

(٣) إن جريمة حثك العرض المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات يجب أن يتسبب

٢٣٣ - كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتجربته عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تمثيله ذلك لهم يعاقب بالحبس .

(١) إيجاد بنت دون اثنتي عشرة سنة في محلات الملاهي والساح لما بالرخص في الفهاوى ومجالسة الزبائن وساقرة آخر معهم يقع تحت حكم المادة ٢٣٣ عقوبات وليس من الواجب أن يكون القصد من التحريض على الفسق والفجور طلب القذة الجنسية من غير شرطها للشرع لأن جميع الطرق المسماة لتسهيل الفجور أو التحريض عليه مثل بيع رسوم مخالفة للآداب أو إفساد عقول القصر بواسطة عرض مناظر وقائع مبهمة أو مخالفة للآداب تقع تحت هذه المادة - راجع حكم محكمة انجيه في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧١ دالوز دورى سنة ١٨٧١

(٢) يمكن أن يثبت في الحكم على من تم فيه جريمة تعرض الفسق على الفسق والفجور حصول وقائع متعددة وجب عليهم مختلفين فان ذلك كاف لإثبات وجود المادة وليس من اللازم

ج ٢ ص ١٤٧ - ويكون الحكم بطلاناً إذا لم يبين بياناً كافياً نوع الرقص والفناء اللذين يحصلان في الفهاوى التي وضع المجرم فيها أبسه حيث لا ينشئ محكمة القضاء والإبرام معرفة ما إذا كانت الواقعة تطبق على أحكام قانون العقوبات أم لا (القض ٢٢ مارس ١٩١٣ المجموعة ص ٤ من ١٣٧) .

ج ١ ص ٨٨٠ — لم يأت القانون بتعريف لتعريض الشبان على القسق فليس من الضروري بيان الواقع التي يستتبع منها لمرة ان كانت تستدل على الشروط القانونية لتوفره وما أن التعريض على القسق قد يتكون من واقع قد تنبع من ظروف خاصة متروكة لتقدير قاضي الموضوع نهائيا فانه يمكن أن تذكر المحكمة توفر تلك الواقع (القض ١١ مارس ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٥٩) .

(٧) اذا طبقت المحكمة المادة ٢٣٤ عقوبات ولم يذكر سن الجنى عليه لا في اعلان حضور التهم ولا في محضر الجلسة ولا في الحكم كان ذلك وجها مهما للقض (القض ٢ ديسمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٥٠٨) .

(٨) لا يجب في جريمة تعريض الشبان على القسق أن يذكر في الحكم أن التهم يعلم بسن الجنى عليه لأن المحكمة ترى ما قضت به بما ك عديدة من أن الحكم على منهم من أجل جريمة الاختياد على تعريض القصر على القسق يعتبر ضما توفر ذلك العلم كفاية عند ذلك التهم — قض وأبرام فرنسا ٤ يناير سنة ١٩٠٢ دالوز سنة ١٩٠٢ ج ١ ص ٥٢٨ — وفي الواقع فإن السن أمر محسوس فمن يرتكب ضد شخص عملا جنائيا اذا كان لتلك الشخص السن الذي نص عليه قانون العقوبات دون أن يبحث أو يدقق في بصره عن عمره فانه يعتبر أنه مرتكب لهذا العمل الجنائي اذا كان الشخص المذكور قد بلغ حقيقة السن الذي يستلزمه قانون العقوبات وهذه هي حالة اللجنة الاحصائية التي تكفي لتكوين اللجنة فالتهم لا يثبت بناء على ذلك من العقاب إلا اذا كان جهله السن الحقيق للجنى عليه تقيية خطأ فهورى أو ظروف استثنائية يتره التمسك بها وتبائها — قانون العقوبات الليجي تأليف مرفيه ونيل ج ٢ ص ٤٧٣ — (القض ١١ مارس ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٥٩) . قاض حرك نمرة ١٣ مادة ٢٣٧

٢٣٤ — إذا كان تعريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو القسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا

ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

(القض ٦ مارس ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢١٩) .

ذكر اسماء الجنى عليهم وكذلك يمكن أن ينص الحكم صراحة ولو بنوع الاجمال على أن الواقع المختلفة قد ارتكبت مع قصر لم يبلغوا الثماني عشرة سنة وليس من اللازم ذكر سن كل واحد من الجنى عليهم على حدة إلا اذا وجد شك في سن البعض (القض ١ مايو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٧٦) .

(٣) إن ركن السادة في جريمة تعريض الشبان على القسق لا يستلزم تمدد الجنى عليهم فيكون أن تكون الجنى عليها واحدة متى تكرر وتوقع اللجنة عليها في أزمان مختلفة (القض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٧٣) .

(٤) إن ركن السادة يعتبر متوقفا على تعدد التعريض على الفجور ولو كان الجنى عليه واحدا فاذا اتهم عدة الأشخاص بجر بعضهم عادة بجهة نيات على القسق والفجور وبيث أن ركن المادة قد تم بشرطه بالنسبة لكل جنى عليها من هؤلاء النيات فتكون جريمة التعريض قائمة بالنسبة لكل فاة على اقترادها ويكون الفاعل لكل واحدة من هذه الجرائم مشمولا عاما هو متفرعا من العقوبة (جسائيات مصر مايو ١٩١٥ الحقوق ص ٣٠ ص ٧٣) .

(٥) إن جريمة تعريض الشبان مادة على القسق هي جريمة مستمرة فبدأ مر بان المدة المسقط لها لا يمكن أن يكون إلا من تاريخ آخر الواقع التي يتكون من تكرارها ركن الاختياد الماعقب عليه (القض ١١ مارس ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٥٩) .

(٦) إن التصريح الذي يعطيه الرئيس الى فاة المباشرة السادة ليس في حد ذاته وبالنسبة لمر حرض الفتاة على القسق دليلا كافيا على توفر السن المطلوب الذي ينبغي أن يكون محاملا بضانات أهم من ذلك لا سيما وقد أظهرت التجارب أن مثل تلك التعريضات الادارية تفضي على أساس واه — جارسون

الزوج الذي يتعرض لافساد اخلاق زوجته القاصرة عن سن الثماني عشرة سنة يدخل تحت حكم المادة ٢٣٤ عقوبات

٢٣٥ — لا يجوز عاكة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كلين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها .

دعوى الزنا إذا حصلت بناء على بلاغ الزوج بعد الطلاق البائن لأنه بالطلاق أصبح له صفة له بالتبليغ لزمال الزوجية التي هي للشرط الأساسي المخول له هذا الحق وقد جاء بتطبيق دالوز على المادة ٣٣٦ ن ٢١١ وما بعدها أن الاقتراق الجسدي من موجبات نزع الحق المخول للزوج ولأنه أن الاقتراق الجسدي يشابه نوعا الطلاق الرسمى يكون الطلاق البائن أول بزع هذا الحق (القديم ٢٧ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ من ١٥٠).

(٧) إن نص المادة ٢٣٥ عام والفرض من أن الزوج له حق طلب رفع الدعوى متى حصل الزنا والزوجية قائمة لحصول الطلاق بعد ذلك لا يسقط هذا الحق وقصد الشارع من تطبيق معاقبة الزانية على رضا زوجها هو احتمال غير مباشرتها مع طبعه بارتكابها الزنا حيث أنه الصق الناس بها وأقربهم إليها وقد اتفق هنا هذا الاحتمال بحصول الطلاق من الزوج عقب الزنا وتعليقه معاقبتها (إتاي البارود ١٠ يناير ١٩٠٥ الحقوق ص ٢١ من ٤).

(٨) لما كان الزوج يتمتع بالمادة ٢٣٦ أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر على زوجته بغيره مباشرة إلا أن الأولوية الحق في إيقاف عاكتها في أي حالة كانت عليها الدعوى (مطلعا استثنافيا ٢٤ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ من ١٧٨).

(٩) من المتفق عليه أن لزوم الحق المطلق في التنازل عن عاكة زوجته في دعوى الزنا قبل رفع الدعوى العمومية عليها وهذا التنازل بمجرد صدوره من بكونها نائيا وموجبا لسقوط الدعوى العمومية بصفة قطعية فلا يملك الزوج الرجوع فيه لأنه يعتبر قرارا نائيا بعدم وقوع جريمة الزنا من المتهمين بها ويرتب عليه حق مكتسب للزوجة وشريكها في عدم عاكتها ويستفيد الشريك من هذا التنازل بتحقيقا لهككة التي حدث بالفتن الى منح هذا الحق للزوجة — شوفو وهيلين ١١ ن ١٢٢١ — (الوقايزي استثنافيا ١٩ سبتمبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ من ٤٨).

(١٠) يجب الحكم بعدم جواز عاكة الزانية إذا تنازل زوجها المدعى الملقى من دعواه في الجلسة لأنه طبقا للادة

(١) كلمة دعوى الواردة بالمادة ٢٣٥ منها شكوى أو بلاغ كما يفيد ذلك النص الفرنسي لهذه المادة (في سوف استثنافيا ١١ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ من ٤١٩).

(٢) نصت المادة ٢٣٥ عقوبات على أنه لا يجوز عاكة الزوجة إلا بناء على دعوى زوجها ودعوى هنا بقصدية بلاغ كما يستفاد من النص الفرنسي ولم يتمم القانون أن يكون التبليغ بالكتابة وقد بينت المادة ٢٩ جبايات طرق التبليغ وهي إما بلاغ يقدم للنيابة وهو البلاغ المكتوب أو رأي اختيارا يرسل إليها وهذا يكون شفويا وترفع الدعوى على الزوجة وشريكها ولو لم يطلب ذلك المني طلب في بلاغ (بيت غمر ٧ مايو ١٩١٧ الشرائع ص ٤ من ٥٠٨).

(٣) يكفي للسري في دعوى الزنا أن يصل البلاغ من مدعي أمر التزج خصوصا إذا حضر الزوج نفسه بالجلسة وأيد البلاغ (التفرض ١٧ فبراير ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ من ١٠٢).

(٤) الزوج الذي يزيد منه من ثلاث عشرة سنة له الحق في التبليغ عن رافعة الزنا ضد زوجته طبقا للشرعية العامة (التفرض ٢٤ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ من ١١٢).

(٥) إذا زنت الزوجة فطلقتها الزوج طلاقاً بائناً لم يعد له صفة في طلب عاكتها لأن الطلقة البائنة تحل الزواج ولا يجوز رجوع الزوجة الى زوجها إلا بعقد جديد ورماء الزوجة فلا يملك حق رفع الدعوى بعد مثل هذا الطلاق (فنا استثنافيا؛ يوليو ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ من ١١٣).

(٦) من المقرر قانونا أن دعوى الزنا لا تقام إلا بالتبليغ من الزوج وهو الذي يبره وبين امرأته رافعة شرعية بقصد شرعي يتجسد في حل من الاستماع بها بحيث لا يجوز لها الزوج غيره مادامت المصصة باقية وإذا قال البائنة أثناء عدتها لا تعتبر زوجها قائمة لأنها لا تحمل زوجها مطلقا إلا برضاها وبصفه جديد حتى لا توارث فيها أما أمر كونها في المدة فلا يكفي لقيام زوجها لأن المدة لا تجعل لمجمل شرعا إلا لتحقق من المشغولية بالجل من عدده وذلك حفاظا وتحفظا من الخلط في الأنساب وعليه فلا تقبل

(١٦) إذا تبين أن الزوجة ارتكبت الزنا بمسلم زوجها ورضاء وأنه بلغ عقداً لا من باب البقرة على رضاه إلاهايم بشره بل انتقاماً منها لاستباحها خلافاً لقاعدة عن إعطائه ما طلبه من الدوام ولو حظرت أمته مفهوم المادتين ١٥١ و ٢٥٢ عقوبات - ٢٣٥ و ٢٣٦ جديد - يقضى بأن بجنة الزنا لا تعتبر في الحقيقة إلا في حق الزوج المثلوم بشره كانت النتيجة المقبولة عقلاً ولا أنه لا عقاب على هذه التهمة ما دامت حاصلة بتواطؤ الزوج (الموسكى ١٤ أكتوبر ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٢٨٩) .

(١٧) لا مانع يمنع من تنازل الزوج عن دعوى الزنا مع اصراره على دفع دعوى التويع لأن ذلك من حقوقه الشخصية وإذا كان له أن يطلب من الحاكم أن تقضى له في هذه الحالة على غيره بالتويع الذي يستحقه فليس يمت ما يمنع من الاتفاق معه بالطرق الرقبة وبغير الالتجاء إلى الحاكم على مقدار التويع الذي يراه مناسباً كما أنه من الضرر والسوء الذي يأخذه بهذا التويع هو سدد معنى له سبب مشروع وليس فيه ما ينافي الآداب بحجة أنه مقابل للسلوك أو التناهي عن جريمة (طابدين ٧ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣١٤) .

(١٨) إذا صفع الزوج عن زوجته وجب الحكم بهدم جواز سماع الدعوى لا بالبراءة التي لا تكون إلا إذا كانت هناك محاكمة تخصص فيها الأدلة التي يحتوى عليها التحقيق وترى غير موصلة للدادة وأما هنا فإن الزوج هو الذي سبى المحاكمة ولم يهدمه على فعل فاشنة الأدلة ووزنها - راجع حكم محكمة الموسكى ٢٢ يوليو ١٩١٥ (منشوف ٢١ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦٠٣) .

(١٩) انت الأحكام التبائية في المواد الجنائية تصدر إما براءة المتهمين أو بأدانتهم وبناء على المادة ١٧٢ جنائيات إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمعنى المدة يحكم القاضي بالبراءة وعليه إذا تنازل الزوج في دعوى الزنا أمام المحكمة وجب الحكم براءة الزوجة لا بهدم قبول الدعوى العمومية إذ أن هذا التنازل يمكن اعتباره كسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمعنى المدة (لجنة المراقبة ١٥ يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ٢٠٧) .

٢٣٥ و ٢٣٦ عقوبات لا تجوز محاكمة الزوجة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها وإذا حكم بوقف تنفيذ الحكم برضا الزوج العاشر (ملوى ٢٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ١٢٦) .

(١١) يجوز أن يصالح زوجته ويطلب عدم محاكمتها بعد أن رفعت عليها الدعوى وهذا الحق غنول له قانوناً كما يؤخذ من المادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ ع (منوف ٢١ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٢ ص ٦٠٣) .

(١٢) يجوز بعد أن يوافق على محاكمة زوجته الزانية وترفع النيابة العمومية الدعوى عليها أن يتنازل أمام المحكمة عن محاكمتها لأن القانون يجسبل الدعوى خاصة لشكوى الزوج وأراد أن يديم له حق الفوضي ولا يمكن أن تكون الدعوى مائة من مصالح الزوجين ومن المتناقض أن لا يكون له حق التنازل أثناء سير الدعوى ما دام أن رضاها في أول الأمر كان بناء على شكواها وللزوج هذا الحق ولو استيقن نفسه حق الطلاق وصرح بنيتها في إيقاعه لأن القانون استمر الممارسة لإيقاف التنفيذ بعد أن يصبح الحكم نهائياً لا في حالة التنازل قبل صدور الحكم في الدعوى (بورسود ٩ يوليو ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٣٤) .

(١٣) إن القاعدة الأصلية أن صلح الجنى عليه مع الجاني لا ترتب عليه المرافعة من المحاكمة الجنائية وتنفيذ العقاب وما نص عليه قانوناً من أن الزوج الحق في إيقاف تنفيذ الحكم الصادر في دعوى الزنا برضاها معاشرة زوجته المخوف بها إنما جاء على طريقة الاستثناء فلا يمكن التوسع فيه بالقول أن الرضا بالمحاشرة قبل التبليغ موجب لسقوط حق إقامة الدعوى (مصر استئناف ١٦ أغسطس ١٩٠٤ الحقوق ص ١٩ ص ١٧١) .

(١٤) بما أوف الزوج له الحق بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات في إيقاف مفعول الحكم على زوجته بعد صدوره فله من باب أولى إيقاف الدعوى برضاها معاشرة زوجته (لجنة المراقبة ١٩٠٧ و ١٧) .

(١٥) بما أن الزوج يمكنه إيقاف مفعول الحكم الصادر ضد زوجته الزنا برضاها معاشرتها فينتج من ذلك أنه من باب أولى له قبل الحكم أن يوقف الدعوى بنفس هذه الشروط (لجنة المراقبة ١٩٠٨ و ١٧) .

و يحرك الدعوى العمومية إلا أنه اذا شك قبل الطلاق فشكواه
هذه تحرك الدعوى العمومية ولا يعود بعد ذلك سبيلا لا بقاها
وصرفتها سيرها فلا يملك مساعاة زوجيه بعد الطلاق (شبين الكوم
٢٣ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٥ من ١٨٧) .

(٢٢) ليس من الضروري استمرار الزوجة بعد البلاغ
لحين صدور الحكم في دعوى الزنا (رى سوف ١١ مارس
١٩٢٣ المحاماة ص ٣ من ٤١٩) .

(٢٣) اذا بلغ الزوج من زنا زوجيه ورفضت عليها الدعوى
ومات قبل الحكم فيها نهائيا تسقط الدعوى عن الزوجة لأن
وقاته كنتزاه وبقائه اقتضت مصلحته ولم تبق إلا مصالح
الأولاد وهي تقضى بموجب تناسى الجرمية (مصر استئنافا
١٠ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ من ٢٤٥) .

٢٣٦ — المرأة المترتبة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن زوجها
أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاء معاشرتها له كما كانت .

٢٣٧ — ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

(٤) أجمع الشراح والمحاكم المصرية على مبدأ واحد وهو
أنه لا يمكن رفع الدعوى العمومية على الزاني بالمرأة التي لم يرفع
زوجها في رفع الدعوى العمومية عليها والحكمة في ذلك عدم
التشبه بالمعاذلات لأن محاكمة الزاني وثبوت الجرم عليه يوجد
الغوربين الزوجين ويكون سببا للفرقة والحط من كرامتها ومن
شرها (أبوتيج ٢١ أبريل ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ من ١٧٢) .

(٥) لا يجوز رفع دعوى زنا على المرأة إلا بناء على
طلب زوجها فاذا لم يقبل محاكمتها فلا ترفع الدعوى عليها
ولا على شريكها خطفا لكرامة وصحة ورفق المصالحه وتجنباً
للسوءية والفضيحة التي تنتج عن إثراء الصديق ورفع الدعوى
(أسبوت الإنجليزية ٢٩ يونيو ١٩١٠ المجموعة ص ٢٢
ص ٢٦٨) .

(٦) اذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجيه فإن الشريك
يستفيد من هذا التنازل لأنه دليل على راءة الزوجة من تهمة
الزنا فاذا استمرت محاكمة الشريك وسد الحكم الثاني بالمعوبة

(٢٠) اذا طلق الزوج زوجيه الزانية بعد أن طلب محاكمتها
فلا يكون هذا الطلاق مانعاً من الحكم عليها لأن الزوج لم يرجع
من دعواه والطلاق لم يكن إلا تأميداً لدعواه ضد زوجته لا تركاً لها
الزنا ولا يمكن أن يعتبر مصالحة بينهما أو عفواً عنها لها ومن جهة
أخرى فإن الدعوى العمومية تكون النجاسة قد رفضتها في وقت كان
يملك فيه الزوج حق رفع الدعوى على زوجته الزانية (الغرض
٢٥ نوفمبر ١٩٠٥ المجموعة ص ٧ من ١١) .

(٢١) لا يجوز الشارع للزوج حق إغاثة محاكمة الزوجة
الإحاطة على خصمها برفضها وبرضا على بقاء الصفاء بينهما لذلك
علق الشارع هذا الحق الذي للزوج على بقوله معافرة زوجيه
فاذا لم يكن هناك أمل بالمعاذرة واقترط عقد الزوجة بالطلاق
لقد فقد الزوج هذا الحق وأصبح عدم التأثر على سير الدعوى
والحكمة ولكن اذا كان الزوج بعد الطلاق ليس له أن يشكو

(١) لا يغير العقوبة المقررة الزنا وقوعه بحمل حموى اذا
كانت الزانية متزوجة والزاني عا لم يزوجها (الغرض ٢٧ مارس
١٨٩٧ القضاء ص ٤ من ٢٧٢) .

(٢) لا يمكن محاكمة الزاني اذا منع الزوج محاكمة زوجيه
على الزنا لأن السمي في الاتبات عليه يستلزم الاتبات عليها ويحيز
الى فضيحة الزوجة بغير اذنب زوجيها صاحب الحق ولا تأثر
الهيئة الاجتماعية بذلك لأن منع الزوج محاكمة زوجيه يقوم دليلا
على عدم وجود أدلة على التهمة (ملطفا استئنافا ١٨ جمعب
١٩١٠ المجموعة ص ١٢ من ٧٨) .

(٣) لما كانت محاكمة المرأة في الزنا مطلقة على بلاغ
الزوج مراعاة لمصلحة شرف العائلة فهذه المصلحة عنها تستلزم
عدم جواز إقامة الدعوى العمومية على شريك المرأة اذا لم يكن
هذا البلاغ وذلك لما بينه الغوربين من الارتباط الذي
لا انفصال له (شبين ١٨ مارس ١٩٠١ المجموعة ص ٣
ص ٢٠٤) .

أيضا لأن وقتها قبل الحكم النهائي قرينة قانونية على برائتها فلا يجوز عدم هذه القرينة بحكمة الشريك لأن الفصل المنسوب اليها واحد لا يقبل التجزئة ولا يمكن أن يكون فردا فان ثبت على الشريك ثبت حتما على الزوجة وهي نتيجة حادثة للقرينة القانونية المتقدم ذكرها ولما كانت الدعوى المدنية مترتبة على الدعوى الجنائية فلا يجوز نظرها بعد انقضاء الدعوى الملاحقة للأسباب السالفة (أسيوط استئناف ٤ ديسمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ١٩٧).

(١٢) حيث أنه لا نزاع في أن الزوج الزانية أن يوقف بحكمة زوجته في أي درمن أضرار الدعوى وأن الشريك يستفيد من هذا الإيقاف فيجب الحكم بسقوط الدعوى بالنسبة للشريك في حالة وفاة الزانية قبل أن يصدر في الدعوى حكم نهائي خلافا للقاعدة العامة بأن موت الفاعل الأصل لا يؤثر على الشريك لأنه لا يصح أن يسو حركا الشريك بسبب موت الزانية ويحرم برائتها من إحلال سقوط الدعوى بفعل الزوج مع كما حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية في ٨ يونيو ١٨٧٢ وعكة السرج في ٢٣ فبراير ١٨٨٨ (محكمة البانت في ١٦ يونيو ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ ص ٦٠).

(١٣) إن حالة الزواج هي قانونا أمر عمومي يجب على النيابة العمومية إثباته لأنه يعتبر زكاً مجرمية ولكن الفصل مهمل لأي إنسان ويجب اقتراض علم الشريك بزواج من ذلك بما معنى أن من يقبل فعلا جنائيا مع شخص آخر وكان هذا الشخص في حالة مية ولم يستغنى عن حاله أو أنه استغنى عنه بطريقة غير كافية فانه يتحمل احتمالا ارتكاب ذلك الفعل لئلا لو كان الشخص المذكور موجودا فعلا في الحالة المنصوص عنها بقانون العقوبات وحيت لا يجب على النيابة تقديم الدليل على وجود هذا العلم بل على من يتسكك بعدم وجوده أن يبرهن ويثبت ذلك أي أن يبين مثلا الظروف الاستثنائية التي أرفقت في خطأ غير يمكن التقلب عليه (النقض ٢ أبريل ١٩١٠ المجموعة ص ١١ ص ٢٣٧). قانون حقرة ٨ مادة ٢٣٤

(١٤) إذا لم يثبت أن الشريك كان طالما بأبث المرأة مزوجة قض هذه الحالة لا ينافيه القانون على الزنا (مصر استئنافا ٦ أكتوبر ١٩٠٤ المحقوق ص ٢٠ ص ٧).

كان على خلاف قصد الزوج وماسا لزوجة التي تعتبر بريئة من التهمة فتأخذ الزوج (مطاع استئنافا ٢٤ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ١٧٨).

(٧) إذا صالح الزوج زوجته وطلب عدم محاكمتها بسد أن رفعت عليها الدعوى استغاد الشريك من هذا الأمر لكي يتحقق المقصود منه وهو صون كرامة العائلة (نوف ٢١ مايو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦٠٣).

(٨) إذا طلب الزوج من الثانية يوم صدور الحكم الابتدائي على زوجته في جريمة الزنا إيقاف تنفيذ الحكم فأبلا معاشرتها فإن الدعوى تقطع بالنسبة للزوجة وبشرطها معا لأن من المقتزاة إذا حتى الزوج عن زوجته قبل رفع الدعوى أو بعد رفعها وقبل صدور الحكم أو بعد صدوره وقبل أن يصير نهائيا فإن الشريك يستفيد من هذا الفصل وإلا ضاعت القائمة من منع الزوجة الحق وقدرأي بعض الشرائع أن الحكم الابتدائي يصبح نهائيا إذا مضت العشرة أيام التي هي مباد الاستئناف إلا أن العلامة جارسون يرى وفقا لما قضت به المحاكم أن الحكم لا يصبح نهائيا إلا بسد فوات مباد استئناف النائب العمومي أي ثلاثين يوما وله رأى هذا المؤلف أنه حتى بعد أن يصدر حكم محكمة ثاني درجة لا يصبح نهائيا إلا بعد مضي مباد النقض وهو ١٨ يوما فإذا طلب الزوج معاشرته زوجته قبل انتهاء هذه المراحل فيستفيد الشريك على كل حال - جارسون ج ١ ص ٩١٣ و ٩١٤ ن ١٧ وما يسدها و ٢٢ و ٢٨ و ٣٠ (مطاع الجزئية ٩ نوفمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٣٣ ص ٨٩).

(٩) إذا أوقف الزوج دعوى الزنا مدة زوجه قبل الحكم استغاد حتما الشريك لأن الحكم عليه تكون نتيجة عدم جريمة البراءة التي اكتسبتها الزوجة بالفعل عنها (بلغة المراقبة ١٩٠٨ ن ١٧).

(١٥) إذا عارضت الزوجة في الحكم الصادر عليها غايبا الزنا ثم قبل الزوج في الجلسة معاشرتها تقطع الدعوى ولا يمكن للقاضي بعد ذلك أن يؤيد حكم العقوبة (بلغة المراقبة ١٩٠٩ ن ٢٠).

(١١) وفاة الزوجة المهمة بالزنا قبل أن تصير محاكمتها نهائية يترتب عليها انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها وبالنسبة لشريكها

(١٧) متى صار الحكم المقررة في جريمة الزنا نائياً بالنسبة لقرأة فلا يكون استئناف الزوج - من القوسبياً لائلاء حكم العقوبة في الاستئناف بالنسبة للشريك (لمعة المراقبة ١٩٠٩ ن ٢٠)

(١٨) اذا لم يقبل الزوج محاكمة زوجته الزانية فلا يجوز رفع الدعوى عليها وعلى شريكها بالمادة ٢٢٤ عقوبات لوجودهما في ملك الغير مخفيين عن أمين من الحق في إتراجهما لأن إبراءات وشهود هذه التهمة هي إبراءات وشهود تهمة الزنا فضلاً عن أن المادة تنافى من يدخل المحل بقصد ارتكاب جريمة ويرفض الزوج المحاكمة لا تكون هناك جريمة (أسبوط الجزئية ٢٩ يونيو ١٩١٠ المجموعة ١٢ ص ٢٦٨) ٠

(١٥) إن الاشتراك في مادة الزنا قد نص عليه القانون بالمادة ٢٥٣ عقوبات - جديد - وهو غير الاشتراك العموي فلا ضرورة لتحصير مواد هذا الاشتراك (النفذ ٢٧ مارس ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ٢٧٢) ٠

(١٦) لا يمكن أن يستفيد الزاني من إيقاف الزوج الحكم التتالي على زوجته لأن الالتيات قدمت والأخلة توفرت على التهمة قبل الإيقاف ولا يمكن المية الاجتماعية بالنسبة الزاني رضاء الزوج بمعاملة امرأته (مطالاستئناف ١٨ سبتمبر ١٩١٠ المجموعة ١٢ ص ٧٨) ٠

٢٣٨ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

(٤) إن المادة ٢٣٨ عقوبات قد عرفت الأدلة الوحيدة الجائز قبولها عند اتهم بالزنا من ضمن هذه الأدلة التلبس بالفعل وقاضي الموضوع يتحكم بتكم نائياً فيا إذا كان يوجد تلبس بالجرمة بدون أن يكون ملزماً ببيان الواقع التي يستنتج منها وجود التلبس - النفذ الفرنسي ٥ يونيو ١٨٢٩ انظر الدواكل ٢٤ نمرة ١١١ و ١٥ نوفمبر ١٨٧٢ المطبوع بمجريدة الحقوق الجنائية نمرة ٩٤٣٧ - وأنه مع ذلك وإن كان أعضاء القضاة فيا يتعلق بالتلبس بالجرمة يجوز أن يستنتج من أي واقعة كانت إلا أنه من المهم عليه أن يثبت في حكمه وجود حالة التلبس والا يكون الحكم مشتتلاً على بطلان جوهري (النفذ ٢٠ يونيو ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٣٦١) ٠

(١) يستبعد القانون أدلة الاتبات بالحصر في مسألة الزنا إلا بالنسبة للشريك الأجنبي أما بالنسبة للزوج أو الزوجة فطرق الاتبات هي الطرق العادية المثبتة في جميع الجرائم (النفذ ١٤ يناير ١٩٠٥ المجموعة ٦ ص ١٠٢) ٠

(٢) ظاهر من نص المادة ٢٣٨ عقوبات لاسيما من ترجمتها الفرنسية ومن سياها والمحل الذي وضعت فيه أن الشارع إنما حدد الأدلة التي تكون حجة في الزنا بالنسبة للشريك في الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ أى في حالة ارتكاب المرأة المترتبة جريمة الزنا مع آخرتان الشارع في هذه الحالة جعل الأدلة التي تقبل ضد هذا الأخير هي المية في المادة ٢٣٨ وتطبيق هذه المادة فاصر فقط على الشريك دون المرأة فصار الحق بها وقاصر أيضاً على حالة زنا المرأة المترتبة برجل دون حالة احتياك الرجل المترتب على الزنا في منزل الزوجية فإن في هذه الأحوال تكون الأدلة والنجح التي تقبل ضد المرأة المثبتة بالزنا وضد الرجل أو المرأة في حالة الاحتياك هي كل الأدلة والقرائن الجائز الأخذ بها في سائر الجرائم - جارسون مادة ٣٣٦ و ٣٣٧ ن ١٢٩ و ١٣٠ ومادة ٣٣٨ ن ٣٢ - (أسبوط استئناف ١٣ يناير ١٩١٩ المجموعة ٢٠ ص ١٠١) ٠

(٥) إن المادة ٢٣٨ عقوبات تقابل بالنسب المادة ٢٣٨ من القانون الفرنسي بأعدا الفقرة الخاصة بالوجود في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ومن الحق عليه شرها وأحكاماً أن حالة التلبس المنصوص عنها في مسائل الزنا هي غير حالة التلبس الرايد نصها بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات المصرية المقابلة للادة ٤١ فرنساي لأن هذه المادة إنما وضعت لتعيين الاختصاص ببليل ورودها في باب الضبطية القضائية - راجع شرح جارج ٤ ص ٢٥ و ٢٦ طبعة سنة ١٨٩١ و بلاش ج ٥ ن ١٩٤ و النفذ الفرنسي ٢٧ فبراير ١٨٩٧ - ويجب التفريق بين الشروط المكونة

(٣) إن المادة ٢٣٨ لم تحدد الأدلة إلا بالنسبة للشريك وأما الزوجة فتقبل في حقها كافة طرق الاتبات (لمعة المراقبة ١٩٠٩ ن ٢١) ٠

(٨) لأجل أن يؤخذ اعتراف المتهم - بناءً على المادة ٣٢ عقوبات - لتقديم لأجل الحكم بالإعدام - يلزم أولاً أن يكون صادراً عنه أمام هيئة قضائية أو على الأقل أن يكون أمام أحد مأموري الضبطية القضائية أو قاضي التحقيق (الاستئناف ٢٩ أكتوبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٢٧) .

(٩) يمكن الحكم بالإعدام بناءً على المادة ٣٢ عقوبات تقديم صدور الاعتراف أمام الرئيس ونحصرها أمام التحقيق (المصورة جتايات ٤ مارس ١٨٩٤ الحقوق ص ٩ ص ٥٣) .

(١٠) إن قصد الشارع بمنزل مسلم إنما هو منزل الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته ملاحظة ما دلت المسالين في منع فيردى رحم محرم من الدخول إلى المنزل المخصص للمحرم كما تدل على ذلك تسمية محرم ومحرم فإذا كانت الزوجة ضني من زوجها ومقيمة في منزل خاص لم يسكنها فيه الزوج ولم يكن معها فيه ولم يتفق عليها ولم يمارسها معاشرته الأزواج لثافتها بمنزل أكثر تكون إذا بمنزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله فوجود أجنبي في منزلها لا يكون دليلاً مستوفياً لقتل شرط طبقاً لقاعدة ٢٣٨ ولا يمكن التوسع في فهم ما أراد الشارع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بأن يحصل في حكمه منزله مسلمة لأن ذلك يحطّر في العقوبات (ملحقاً استئنافاً ٧ مايو ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ٢١٢) .

حالة التلبس وبين الأدلة الجائز قبولاً لاثباتها وجميع الأدلة جائزة القبول لاثبات هذه الحالة ومن ذلك شهادة الشهود ولم يقصد الشارع جعل إثبات أو ثبوتاً أمراً معتدلاً في أغلب الأحيان بإشترط ما ورد في المادة ٨ جتايات إنما كل غرضه أن يقوم الدليل على رافعة أو ثبوتاً نفسها لا جعل الأمر موكولاً بقرائن تدل صدق وقد لا تصدق فإذا أخذ المتهم زوجة غيره من منزل الزوجة وأسكنها في منزل أجنبي وبات معها ليلة كاملة في غلوة ثم تردّد عليها بعد ذلك عند ذلك دليلاً قاطعاً على حصول الزنا (أسيوط استئنافاً ١٠ فبراير ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ٩٢) .

(٦) إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تنصّ بأن لا يقبل من الأدلة لاثبات إدانة الشريك مع امرأة زانية سوى بعض أدلة معينة ونحصرها الاعتراف المخصوص به بالمادة المشار إليها فإن المراد به اعتراف الشريك شخصياً لا اعتراف المرأة الزانية لأن اعترافها هذا فيما يتعلق بشخص غير يملكها ليس اعترافاً بمعنى الكلمة القانونية بل هو كمن في أركان تقدير الأدلة وغير مقبول كدليل لإثبات عقد الزوج (القضض ٢٤ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ص ١١٢) .

(٧) إن النية العنوية قد حلت محل قاضي التحقيق وهي من من القضاء ولم يمين القانون طرقاً أو جهة الاعتراف - المطلب في المادة ٣٢ عقوبات تقديم - لحصول الاعتراف أمام النيابة ينبغي عليه جواز الحكم بالإعدام (القضض ٤ أبريل ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ٢٦٤) .

٢٣٩ - كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية باسرة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

(٢) إذا ساحت الزوجة زوجها وتنازلت عن طلب محاكمته وجب الحكم بإعدامه قياً على حالة مساحاة الزوج وزوجه ولأن المادة ٢٣٩ طقت محاكمته على طلبها (سوهاج ٩ فبراير ١٩٢٥ المجموعة ص ٤٦ ص ١٠٤) .

(٣) منزل الزوجية هو المنزل الذي يسكن الزوج في أي جهة كانت تستلزم حالة أعماله أو أي سبب أكثر سكناه فيها ويتفق للزوجة معاشرته فيه وواجب على الزوج قبولها فيه وأنه

(١) ما دام أن تحريك دعوى الزنى ضد الزوج لا يكون إلا بإرادة الزوجة طبقاً لقاعدة ٢٣٩ عقوبات فيكون لها حق إيقاف صدور الحكم منه وما دام هذا الحق مسلماً به للزوج إذا يقع عن زوجه فيجب أن يكون أيضاً للزوجة إذا بلغت عن زوجها ولعله واحدة في الحالتين وذلك رغم اختلاف الآراء في هذه المسألة (أسيوط استئنافاً ٢٦ أبريل ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٩٦) .

غير المترتبة التي يرى بها رجل متزوج غير مرة في منزل الزوجة إلا أن نص المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات نص عام وينطبق على جميع الأحوال إلا ما استثنى بنص صريح ولذا يكون ما جاء بالمادة ٢٣٧ عقوبات لا يؤثر مطلقاً في عقاب المرأة غير المترتبة التي تقيم مع الزوج في منزل الزوجة ويرى بها ويكون فعل هذه المرأة معافاً عليه بالمواد ٢٣٩ و ٤٠ و ٤١ عقوبات (ملوي ٧ ديسمبر ١٩١٢ وتأيد من أسيرط استغاليا في ١٣ فبراير ١٩١٣ المجموعة من ١٤ ص ١٣٠) .

ليس من الضروري مطلقاً أن يمتد منزل الزوجة هو المنزل الذي اعداد الزوجان الإقامة فيه أو محل الإقامة الشرعي الزوج كما أنه ليس من الضروري أن تكون الزوجة مقبلة فيه بل يكفي أن يكون الزوج مقبلاً فيه حالاً وواجب عليه قبول زوجته فيه ويصح ما معاشرته فيه وإن كان يظهر لأول وهلة من مطالعة المواد الثلاثة بالذات أنه لا عقاب على المرأة غير المترتبة التي يرى بها رجل متزوج غير مرة في منزل الزوجة إذ أن المادة ٢٣٧ نصت على عقاب الزاني بالمرأة المترتبة ولم يرد نص بخصوص المرأة

٢٤٠ — كل من فعل علانية فعلاً فاحشاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة

أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

خصوصي لكن بحالة يمكن العلوم مشاهدته والسجن يعتبر ملحقاً بالخلات العلوية ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقتضي بالعقل الفاضح المرتكب فيه لمرة أن كان ذلك الفعل حصل علانية من عنده وقد توسعوا واعتبروا أن الفعل يحصل علناً إذا ارتكب في محل خصوصي بحضور جملة أشخاص عرضاً — جارد جن ١٨١١ — فوجدوا جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه فجهل علناً ولا فرق بين أن يكون الموجودون مستقيظين أو نائمين وقتاً ما دام أنه كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه (قاضى إحالة قضا ١٦ أبريل ١٩٠٨ المجموعة من ٩ ص ١٨٩) .

(٤) كانت محكمة التعض الفرنسية تعتبر أولاً أن جريمة الفعل الفاضح العلني من الجرائم المقصودة ثم عدلت ثانياً وقررت وتوسعها الشراح أن القصد الجنائي ليس من الأركان المكتوبة لهذه الجريمة وأن القرض من المادة هو حماية الآداب ومعارضة الرذيلة سواء فعلت من عمد أو كانت نتيجة عدم الحيلة وعدم البصر فبعد الإعمال يكفي لتطبيق المادة (الأقصر ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ المجموعة من ٢٦ ص ١١٨) .

(١) لا يكفي في بيان الواقعة القول في الحكم بأن المتهم فعل فعلاً فاحشاً بل يجب تبين نوع الفعل وكيفية وقوعه (التعض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ الاستقلال من ٢ ص ٣١١) .

(٢) إن إسك شخص فضيحة لأكثر من أمر في حقه ذاته فاضح ودخل بالآداب وإذا وقع من مسجون على مسجون آخر وهما راقدان في أروقة بها عشرة سجونيين فإن السجن في حد ذاته محل حموي وأما هو واجب للضرورة شخصية خاصة بأفراد نظامه وبضبط المحوسبين به ولكنه هو سعة لفسوق وتروج كثير من المظننين ويدخله بعض الناس لزيارة وفسوق الأذن في الفسوق لا يمنع صفته العلوية الموصوف بها ومع ذلك فوجود عشرة أشخاص في محل ولو كان حمياً ووجودهم عرضاً كاف لعلانية ما يقع به من أمور مخلة بالحياء والآداب ويستوى أيضاً نوم الأشخاص وترقبهم لأن العلانية تبين بصفة المحل وبساكن الموجودين فيه رؤية ما يحصل به (الاستئناف ١٤ يونيو ١٩٠٤ المجموعة من ٦ ص ١٠٧) .

(٣) تردد الشارع أن علانية الفعل الفاضح توجد في حالتين الأولى أن يرتكب الفعل في محل حموي والثانية أن يكون في محل

٢٤١ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية .

(٣) مسألة حل لباس امرأة ولباسها ليلاً وفي الظلمة بدون ذكرها تعتبر من الوقائع التي تدخل تحت نص المادة ٢٤١ عقوبات (الاستئناف ٢ يناير ١٩٠٥ الاستقلال من ٤ ص ٨٧) .

(١) لفظة امرأة الواردة بالمادة ٢٤١ عامة على الأنثى سواء كانت بالصفة أو غير بالصفة (التعض ٢٠ يناير ١٩٠٦ الاستقلال من ٦ ص ٧٤) .

يكون قد دخل برضا، فلما لم يوجد ما يدل على أنه قصد ارتكابها على وجوده معها وبذلك يكون الشطر الأخير من المادة ٢٤١ ق. معلق وقد تبين أن الفصل القاضى بختل بالحياة المتصور مع المادة ٢٤٠ هو من الأمر الخلل بالحياة الوارد في المادة ٢٤١ مع علم ضرورة العلانية في الأخير اذا وقع مع امرأة ويجب لفوفه أن يكون هناك فعل مادي قد بدأ من التهم والقول وحده غير كاف وقد أجمع الشراح على ذلك - جاوسون مادة ٣٢٠ ص ٨٢٨ و ٨٢٩ - حتى ان هذا الشارح اعتبر تعرض امرأة عامر في الطريق القاري ودعوتها لهم لا يكون جريمة القتل القاضى بل له عقوبات أخرى مع أن وقوف تلك المرأة في الطريق واقترابها من المازين لا يخلو بنفسه من عمل مادي فيه مساس بالأداب وفضلا عما تقدم فإنه لو كان الكلام وحده كافيا في المادة ٢٤١ لكان هناك تناقض بين المادتين وتزوج عن المرأة الموضوعة لثانية منها ومما يوجب على قول لوارتكب علانية يسأ سب أو مخالفة بسيطة لعدم اشتراكه على عيب مبین ولكن ما بدأ من التهم في هذه القطة وهو طلبه النجاش من الجنين عليها إن هو إلا غشش لاجرمها ومقتل على شرفها وس بكرامتها وهذا يستمر سب غير على لوقوعه بداخل منزل الجنين عليها ويدخل تحت المادة ٣٤٧ ققرة أول (أسوان ١٠ مارس ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٢١٣) .

(٣) مجرد تعيل امرأة طنا لا يمتد حكما لمرضا وانما هو ما يمتد عليها وفيه منافية للأداب ووقع تحت المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ عقوبات (الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ٨٨) .

راجع الحكم بمررة ٧ تحت مادة ٢٣١

(٤) انه وان كانت المادة ٢٤١ لم ترد بها نفس الألفاظ الموجودة في سابقها الخاصة بالتصير عن التجربة إلا أن التصير من ذلك واحد في الترجمة الفرنسية إلا في العلانية الجازم تعريفها في إحداها ولا ضرورة لها في الثانية ومن جهة أخرى فانه مضى من تعليقات نقلاوة الحفانية على هذه المادة أن إصابتها على قانون العقوبات كانت بناء على اقتراح مجلس النورى الذى أراد بذلك دفع الأشخاص الذين يرتكبون مع النساء في منازلهم أو غيرها من الخلفات الى لا تعتبر عموما فعلا فاضحا مغللا بالحياة وقد كانوا من قبل في حل مع ذلك لسب اشتراط العلانية الوصول الى مما يثبتهم على هذا الأمر وكذا لحاقية الشخص الذى يدخل منزلا مخصصا للمريم بقصد ارتكاب امرأة على وجوده معها الأمر الواجب اجتارته فعلا فاضحا لوقوع علانية وقد سالت الشارح إضافة هذه المادة فمما كان ظاهرا في القانون المصرى فاذا دخل التهم منزل الجنين عليها أتى له بها مرة سابقة ولما تردد على المنزل التهم هو فيه وقد دخل عليها بغير عافاة وجلس يتكلم معها ثم طلب منها النجاش.

الباب الخامس

في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة الأطفال وخطف البنات

٢٤٢ - كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

(٢) اذا قبض العمدة على شخص بناء على أمر من المديرية بالقبض على المشبهين الداخليين والخارجيين من البلد لئلا بشرط أن يمتد تحقيق سريع فبصرف النظر من البحث فيا اذا كان هذا المنشور بمثابة «أمر صادر من

(١) اذا كلف شخص من قبل رجال الضبط بالتحرى عن شخص لسوء سيره فيكون القبض عليه لارساله لجهة الاعتناء لا يمتد من قبل المجلس التبر القانونى (الاستئناف ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٤٣) .

المادة ٢٤٢ عقوبات التي لا تسترط ويوجد هذه الأفعال الثلاثة مجتمعة بل تنائب على كل فصل على حدة من أفعال القبض والحبس أو الحبس بغير وجه حق (القبض ٢٧ مايو ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ٣) .

السلطة المختصة « وفي حالة دُخِمَ فيها التفتيش والترحال القبض على المتهمين » فإنه ليس المبدأ أن يرتكن على هذا المنشور لإزالة القبض بدون إجراء التحقيق السريع الذي يقضى به المنشور أو استبداله بحبس أو حجز فإذا نزل ذلك وقع تحت

٢٤٣ - يعاقب أيضاً بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أعار محلاً للحبس أو الحبس غير الجائز مع علمه بذلك .

٢٤٤ - إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزعم بدون حق بزي مستخدماً الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدّعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهتده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية .

٢٤٥ - كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبطله بآخر أو عراه زوراً إلى غير والدته يعاقب بالحبس فإن لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيناً مصرياً .

أما إذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنينات .

حول الأربع سنوات تكون المادة ٢٥١ هي الأكثر انطباقاً لأن أركان تلك الجريمة هي تزعم السلطان المادى من الطفل ممن له الحق فيه والقصد الجنائي يتوفر بمجرد إتمام العمل المادى وهو التزعم فالواقع الذي يضاف إليه من خطفته الشرعية هو خاطف تتطابق عليه المادة المذكورة ولأنه المصاحف الفرنسية تحرم كثيراً في تطبيق المادة ٣٥٤ المقابلة للمادة ٢٥١ على الواقع. برغم التسميم الظاهر في النص لهذا ذلك بالمشروع الفرنسي إلى إضافة فترة جديدة على المادة ٣٥٧ لعقاب الرافقين - راجع شرح المادة ٣٥٤ في جارسون - والمخرج الذي أبدته المحاكم الفرنسية لا يجوز للقانون المصرى لما هو معروف من أن الشرية الإسلامية تراعى في هذه الشؤون معاملة الطفل أكثر من مصلحة الوالد (أسبوت استئنافاً ٩ سبتمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٣ ص ٦) .

(١) إن المادة ٢٤٥ هي على كل حال مقصورة على الجرائم التي يقصد منها أو تكون نتيجة تغييراً أو إعدام نسب الطفل - شرح شوفر وحيل على قانون العقوبات الفرنسية ج ٤ ص ٤٩٢ - وهذه هي القاعدة التي قررتها أخيراً محكمة النقض والإبرام الفرنسية وبعبارة طفل حديث العهد بالولادة يجب أن تعلق فقط بمناحه المصرى على الطفل المولود من بضع ساحت أو من بضع أيام على الأكثر أى الطفل الذي لم يثبت بعد حالة نسبه ويمكن إذا الحساس بها فلا تتطابق على حالة الطفل المخطوف إذا كان له من العمر أكثر من شهر ويعد اسمه في دفتر المواليد من أكثر من شهر قبل الواقعة (القبض ٧ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٦) .

(٢) إن من أهم أركان المادة ٢٤٥ عقوبات أن يكون الطفل المخطوف حديث الولادة ومن يكون كذلك هو الذي ولد من ساحت أو بضعة أيام فإن كان عمر الطفل هو

٢٤٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتزيد عن خمسين جنيتها مصرى كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه .

مس تلك الحقوق باستاتعه عن تسليم الولد الى الشخص الذى يطلبه ليؤدى له واجب الحضانة (التقضى ٢٧ يناير ١٩١٢ المجموعة س ١٣ ص ٥٧) .

(٢) يقع تحت المادة ٢٤٦ حقوق الأب الذى يكون متكفلاً بابه الصغير ولا يسلمه الى والدته بعد أن حكم لها بحضانة الطفل المذكور أولاً لأن الحكم المذكور قد احير الأب غير أهل لحضانة ابه طلس له بعد صدوره أن يقيه عنده وثانياً لأن حق الحضانة في الشريعة الاسلامية وهى الواجب تطبيقها في هذه الحالة ليس أساسه مصلحة الأب أو الأم وإنما أساسه مصلحة الطفل نفسه بوجوب تسليمه لمن يكون أشفق عليه وأقدر على مراعاة مصلحته والعناية بأمره أكثر من غيره حتى أن الأب يجوز شرطاً اذا لم يسلم الطفل لحاضنته تنفيذاً لحكم الشرع (التقضى ٢٧ يوليو ١٩١٨ المجموعة س ٢٠ ص ٤) .

(٣) تطبيق المادة ٢٤٦ حقوق على الجملة التى لها حق حضانة طفلة بحكم شرعى اذا طلبت الطفل من أبيه ولم يسلمه لها ولا يقبل من الأب الدفع بأن الطفلة متروكة وزوجها الحق في طلبها لمصلحة لأن هذا شأن الزوج (التقضى ٣ مارس ١٩٢٤ الحاماة س ٥ ص ١٠٧) .

(٤) إن الشارح الفرنسي لما رأى شدة عقوبة الحبس المنصوص عنها بالمادة ٣٥٤ المقابلة لقاعدة ٢٤٦ عقوبات مصرى بالنسبة للوالدين قررت المادة ٣٥٧ عقوبة خفيفة وهى الحبس وهو ما تلاه الشارح المصرى عند تقرير العقوبة بالمادة ٢٤٦ بلجها الحبس أو مجرد الزمارة فتكون عامة ويدون تخصيص وقد سارت المحاكم الأصلية على هذا المبدأ - راجع حكم التقضى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ (الوقايف الجزئية ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة س ١٥ ص ١٩٩) .

(٥) إن أحكام المحاكم الفرنسية وأقوال الفقهاء فيها انخفضت على التضييق في تفسير الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسى فقرروا أن المادة

(١) اذا حكمت المحكمة الشرعية بحضانة الطفل بملقة فانتع الأب من تسليمه اليها وقع هذا الاختاع تحت أحكام المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ولو أن الشراح والمحاكم الفرنسية قررت أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسية قبل تعديلها الأخير لا تنطبق على الوالدين رغم أن نص المادة المذكورة مطابق لنص المادة ٢٤٦ من القانون المصرى إلا فيما يخص منها بالعقوبة فإن القانون الفرنسى يقضى بالسجن وأما القانون المصرى فإنه يقضى بالحبس أو الغرامة إلا أن مطابقة هذين النصين لا يفرض منها أنه يجب تفسيرهما بكيفية واحدة لأن الأسباب التى تبنى عليها الأحكام تختلف في فرنسا عما هى في مصر فقد قررت المبادئ القانونية والأحكام القضائية في فرنسا أن المراضع والمطعمين هم من الأشخاص المكلفين بالطفل وأما الوالدين فانهن من الذين لهم الحق في طلبه وقد استندت في مذهبها هذا على شدة العقوبة وعلى الرابطة الطبيعية الناشئة عن السلطة الأبوية ولكن الدليل الجلى على شدة العقوبة لا يمكن الاستناد عليه في القطار المصرى لأن العقوبة يجوز تنزيلها الى غرامة فقط وفضلاً من ذلك فإن القوانين التى يحكم بمقتضاها في مسائل الأحوال الشخصية في هذا القطر لا تعتبر حضانة الطفل كحق أو اختيار ممنوع لمن يقوم بهذه الحضانة بل بالنكس تعتبر كواجب مقرر عليه لصالح الطفل الذى تقضى مصلحته الشخصية بأن يكون في السنين الأولى من حياته تحت حضانة أمه أو جده ثم يسلم بعد ذلك الى أبيه أو جده الذى يمكنه أكثر من غيره أن يلاحظ أمر تربيته وتعليمه والشريعة الاسلامية تعتبر مصلحة الطفل هذه اعظم من الحق الناشئ من ولاية الأب حتى أن الوالد رغم ما له من الولاية يجب عليه أن يتضلع لحق الحضانة وأن يسلم الطفل لأمه أو لجدته من كان محكوماً لها فرما بالحضانة واذا امتنع عن ذلك يجزى عليه الحكم بالتضير حسب مقتضى الشرع ووضع المادة ٢٤٦ بنصها العام يؤيد أن المشرع المصرى قد أراد أيضاً تأييد وتثبيت حقوق الطفل لأنه قضى بمعاية كل شخص سواء كان أجنبياً عن الطفل أو من أنسابه اذا

المادة ٢٤٦ هذا المقي (دشور الجزية ١٥ يوليو ١٩٢٠ المجلد ٢٢ ص ١٩٣) .

(٦) ان نقطة نقل تطلق في عرف القانون المصري على من لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة كما يؤخذ من المادتين ٢٥ و ٢٥١ عقوبات بخلافها في القانون الفرنسي فانها لم تستعمل إلا لمن كان سنة لا يتجاوز سبع سنوات كاملة كما يؤخذ من مقاربة المواد ٣٤٥ لغاية ٤٥٣ بمادة ٣٥٤ من القانون المذكور وعليه لا محل للرجوع الى شرح القانون الفرنسي في تفسير نقطة نقل لاختلاف استعمالها في القانونين وقد استعملت نقطة نقل في المادة ٢٤٦ عقوبات معلقة عن العقيد بسبع سنوات أو بأكثر فتشمل كل ما يتقاربه ذلك الاطلاق بحسب عرف المشرع وهو كل من لم يبلغ خمس عشرة سنة اذ لو أراد التخصيص لنص عليه (محكمة بنى صوب الابتدائية ٢٩ أكتوبر ١٩١١ المجلد ١٣ ص ١٢٧) .

المذكورة لتطبيق على الأب ولا على الأم وأنها لا تنصرف إلا الى اخفاء أو ادماء الحاصل أنشأوا بها من الأجانب المتكفلين بهم كالمرض والمري ودفن هذا الاجماع المبنى على مراعاة مصلحة الوافدين للرابطة العائلية المبنية التي تربطها بالطفل فانه ظاهر أن هذا التفسير مخالف لفرض المشرع الفرنسي نفسه حتى اضطر الى اصدار قانون خاص بهذه المسألة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ بإضافة فقرة الى المادة ٣٠٧ عقوبات تعاقب الوافدين اذا امتنع أحدهما عن تقديم مقله لمن له الحق في طلبه ويتضح من ذلك أن المحاكم المصرية لا تكون مخالفة في الحقيقة لما أخذ القانون المصري إذا فُرت المادة ٢٤٦ عقوبات تخسيرا واسما شاملا الوافدين وبغيرها كما يؤخذ من عموم النص وتصورها وان القوانين الأصلية للبلاد تساهل على هذا التفسير لأن الشريعة الإسلامية تجيز تقرير الأب في مثل هذه الحالة وقد فُرت محكمة النقض المصرية

٢٤٧ - كل من عرض لخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حل فيه على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

أن يعتبر خاليا من الناس في ساحة متقدمة من الليل ولو كان المسير لا يقطع منه مطلقا أشياء التبار وهل ذلك فسالة خلت الشارع من الناس أو عدم خلقه من هي مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع نهائيا (النقض ٦ يونيو ١٩١٤ الشرائع ١ ص ٢١٨) .

ليس المراد من عبارة «محل خال من الآدميين» الواردة بالمادة ٢٤٧ عقوبات أنت يكون هذا المحل خاليا من الآدميين في جميع الأوقات بخبرة مهجورة مثلا أنت المراد أن يكون المحل المذكور خاليا فلا من الناس في الوقت الذي حصل فيه تعرض الطفل لخطر ولو كان من شأنه في غير هذا الوقت أن يكون آمنا بهم كالشارع المسمى فانه من الجائز

٢٤٨ - إذا نشأ عن تعريض الطفل لخطر وتركه في المحل الخالي كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد متعنته يعاقب الفاضل بالعقوبات المقررة للجرح عمدا فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

٢٤٩ - كل من عرض لخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢٥٠ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فإن كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(٢) يكفى لإيجاد التمايل المشروط في جريمة الخطف أن يهرس الخاطف الخبيث عليه بأنه سيستخدمه مجاهدة قدرها جنينان (محكمة جنايات مصر ٨ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤٤٣) .

(٣) يصعب كثيرا في خطف الأطفال الذين يبلغ سنهم من أربع إلى ست سنوات قصور حصول هذا الخطف عن رغبة واختيار من الأطفال المخطوفة بل في الغالب يكون الخطف نتيجة التأثير عليهم ويوجد وما شابهها من الأمور التي يكون لها عادة تأثير على مقول الأطفال مما يجعل شرط التمايل متوقفا لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات - ٢٥٠ جديد - فيلزم التدقيق في استجلاء مثل هذه الظروف والامتنان في درجة تأثيرها على إرادة مثل هؤلاء الأطفال (لجنة المراجعة ٢١ ديسمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٣) .

(١) يجب لتوفر جريمة الخطف توفر العنصرين الآتيين ضمن عناصرها وهما أولا أخذ الشخص المخطوف من مكره الشرعي فلا ينطبق ذلك على حالة ما إذا خرجت البنت بإرادتها من منزل والديها قبل أن تعرف التهم وثانيا اغتاء الشخص المخطوف عن علم عليه سلطة شرعية فلا ينطبق ذلك على حالة ما إذا كانت البنت قد تركت منزل والديها بقصد الهروب للمساعدة والذهاب وقصدت أن تبحث لها على خدمة فقابلت التهم وعرض عليها التوجه عنده فقبلت وبكتت معه ليلة أيام وكان يسلمها نقودا لتجهيز الطعام وكانت متعلقة السراح في الخروج والبقاء بالمثل كما تشاء وكانت تخرج منه أحيانا مرة في فرج وأخرى في قهوة وكانت أهمته بأنها ليس لها أغارب وليس معها نقود ولما مرته بالحقيقة أغراها بتوجه وأحضر والدها وسلمها إليه (الاستئناف ٢ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ص ١٧٥) .

٢٥١ - كل من خطف من غير تحميل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع أما إذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

ذلك بالشرع الفرنسي إلى إضافةقرة جديدة على المادة ٣٥٧ لعقاب الوالدين - جارسون مادة ٣٥٤ - وذلك المخرج الذي أبدته المحاكم الفرنسية لاييؤزه القانون المصري لما هو معروف من أن الشريعة الإسلامية تراعى في هذا الشأن مصلحة الطفل أكثر من مصلحة الوالد (أسيوط استئناف ٩ سبتمبر ١٩٢٠ المجبوعة ص ٢٣ ص ٦) .

أركان الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٥١ عقوبات هي تزعم السلطان المادى من الطفل من له الحق فيه والقصد الجنائى يتوفر بمجرد اتسام العمل المادى وهو التزعم فالوالد الذى يخطف ابنه من حاضنته الشرعية هو خاطف تنطبق عليه المادة المذكورة ولو أنشأ المحاكم الفرنسية تحريمت كثيرا في تطبيق هذه المادة على الوالد رغم التسميم الظاهر بالنص فندا

٢٥٢ - كل من خطف بالتحميل أو الإكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٥٣ - إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

الباب السادس - في شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٥٤ - كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

٢٥٥ - ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الإعدام ونفنت عليه فيحكم بالإعدام أيضا على من شهد عليه زورا .

٢٥٦ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنحيا مصرياً .

٢٥٧ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنحيه مصري .

الشهادة نهائية في الدعوى كما أن رد الشيء المروق لا يحس قافراً الاستيلاء عليه خلسة ولا الزعم قافراً لاثبات حصول الضرر بالنقل لأن احتمال حصوله يمكن لتكوين جريمة الشهادة الزور وهذا الشرط متوفر لأنه لو لا أن فضيلة القاضي الشرعي لاحظ أن الشهادة مزورة لكان يجوز أن يحكم بمحصول الطلاق المرفوعة به الدعوى (القتض ٧ يونيو ١٩١٣ المجلوعة ص ١٤ ص ٢٥١) .

(٣) من المبادئ القانونية أن الشهادة لا تعتبر مزورة إلا إذا أدبت أمام هيئة المحكمة بقصد تغير الحقيقة وبعد حلف اليمين وللشاهد أن يبرح عن شهادته لحال فقل باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية لجرد اختلاف أقوال الشاهد التي قالها أمام المحكمة عن أقواله المنسوبة إليه بمحض الوبليس ليس دليلاً على الشهادة الزور أمام المحكمة ويحصل أن تغير الشهادة هو بقصد إضاح الحقيقة فلا يمكن اعتباره بمثابة شهادة زور (طلعا استئنافاً ٢٧ مارس ١٨٩٧ الغضاب ص ٤ ص ٢٣٥) .

(٤) أصبح من المقرر قضاءً وعلماً أن من شهد زورا في قضية ثم حذر عن شهادته فيها قبل نقل باب المرافعة لا يقع تحت طائلة العقاب - جارسون ١٨٠١٩١ - والمرافعة لا تكون تامة في الدعوى إلا بعد سماع دفاع التهم

(١) بطرحة للشهادة الزور ثلاثة شرائط الأول الاعتراف بأمر كاذب سواء كان في صالح التهم أو ضده والثانية أن يكون ذلك قد وقع بعد أداء اليمين القانون والثالثة أن لا يبرح مع قائله قبل انقضاء المرافعة واعتبروا الوقت الذي يخلو به قبل أن المرافعة قد انقضت بأنه هو الوقت الثال لسباع أقوال النيابة السومية وأقوال التهميين ونقل باب المرافعة سواء كان يقب ذلك صدور حكم نهائي أو غير نهائي واستئناف الحكم الذي يصدر في الدعوى الأصلية لا يجهل المرافعة الأولى قائمة مستمرة بل إنما هو يوجد مرافعة جديدة ودفاعاً آخر وإلى وقت انقضاء المرافعة يستر الشاهد في حالة تصميم وابتداء عمل يرجع عنه باختاره والتصميم غير معاقب عليه وبعد نقل المرافعة يكون القتل قد تم والرجوع بعد تمام الفعل لا يجهل فاعله من المستعجلة ولا تنوقف محاكمة الشاهد الزور واقامة الدعوى أو الفصل فيها على صدور حكم نهائي في الدعوى الأصلية التي أدبت الشهادة فيها فإن وجود الجريمة من عدمه لا يتوقف على الحكم بغيب التهم أو ببراءته وهو التهم الذي أدبت الشهادة في ماله أو مضره (القتض ٢٩ أبريل ١٨٩٣ القضاء ص ١ ص ٤٩) .

(٢) التنازل عن الشهادة الزور أمام القاضي الشرعي لا يجرى مفعولها إذا حصل بعد اتمام المرافعة وبعد أن صارت

سلطانها تعتبرها شهادة وتسمى في عرف الفقهاء شهادة تحقق
وتصح لأن تكون أساساً لقرار حائز لقوة الشيء المحكوم به شرطاً
(الاستئناف ٩ فبراير ١٩٠٥ الاستقلال ٤ ص ١٦٩) .

(٨) ان الشهادة أمام المحاكم الشرعية تعتبر كأنها حصلت
بعد حلف اليمين وأن عدم تبليغ المحكمة الشرعية الواقعة
النيابة لا يؤثر على وصف الواقعة (النقض ٨ أبريل ١٩٠٥
الاستقلال ٤ ص ٢٨٧) .

(٩) إذا أدبت الشهادة أمام محكمة شرعية بالصفة المعتبرة
لها شرطاً فما دامت معتبرة بهذه الصفة ويمكن الأخذ بها والحكم
بقتضاها شرطاً أى يمكن أن يبنى عليها غير التغير بالكذب فيها
بعد تزويرها مطابقاً لقانونها ولو لم تنسب بطلانها وبين وما يذلل
على هذا أيضاً المادة ١٩٣ من لائحة المحاكم الشرعية نمرة ٣١
مسلة ١٩١٠ التي نصت على إرسال محضر النيابة من قاضى
المحكمة الشرعية إذا تراءى له ان الشاهد شهد زوراً (النقض
٨ ديسمبر ١٩١٧ المجلد ١٩ ص ١٠) .

(١٠) إن الأحوال الشخصية من بلا شك من ضمن المواد
المدنية وتصارى الأمر انت الشارح جعل الفصل فيها من
أخصاص المحاكم الشرعية ولو لم تكن كذلك لما تعرض لها
القانون المدنى - أظن المواد ٥٤ و ٥٥ فى الارث والولاية
و ١٥٤ - ١٥٧ فى الضفة - والمحاكم الشرعية هى بمحاكم
دستورية فى البلاد ولما نظام خاص بها وقد نص فى المادة ٦٧
من لائحته الصادرة فى ٢٧ ماي سنة ١٨٩٧ على انه اذا ثبت
لدى القاضى ان الشاهد شهد زوراً فله ان يعمل محضراً ويرسله
الى قلم النائب العموم المختص ويكون ذلك المحضر مستمراً أمام
المحاكم الأهلية وهذا مما يذك على ان الشارح المصرى أراد
مما يقتضيه المحاكم الأهلية المختصة بالنظر على الجرائم
ولا يحل للاعتراض على ذلك بعدم حلف اليمين أمام المحاكم
الشرعية مع لزوم ذلك فى القانون لأن المحاكم الشرعية لها دستور
مخصوص وشرح معمول به أمامها ليس فيه ما أدبجه القانون
من جهة حلف الشاهد وتلك المحاكم ليست مجبرة على اتباع
نصوص قانون ليس مختصاً بها وقد فرضت المادة ٢٧٣ عقوبات
- ٢٥٦ جديد - مقابل من شهد زوراً فى دعوى مدنية وهذا
النص على إطلاقه تارةل المحاكم المدنية على اختلاف أنواعها
ولم يقيد بها بمحكمة معينة أو بأداء الشهادة على قانون مخصوص

وربما أى بعد انتهاء الاجراءات التى يتلوها الحكم فى الدعوى
بقيل صانع الدفاع المذكور يجوز للشاهد الدلول عن شهادته
بقطع النظر عن السبب الذى من أجله عدل الشاهد سواء
كان خشية العقاب أو راداً وجدانياً أو ما شايه - جارسون
المخو به - ولعلنا يحسن دائماً بالمحكمة أن لا تصدحسحا
فى دعوى شهادة الزور إلا بعد أن تحرر قفل باب المرافعة
فى الدعوى الأصلية ولا يوجد مانع فى القانون يمنع من ذلك
وقد جرت على هذه العادة كثير من محاكم الجنح فى فرنسا ونصت
المادة ٣٣٥ جمائيات فرسائى على وجوبه فى الجنائيات
(مطلعا استئنافية ٢٩ مايو ١٩١٩ المجلد ٢٠ ص ١٤٠) .

(٥) يستخلص من أقوال الشارح ومن أحكام المحاكم
الفرسائى أن جريمة الشهادة الزور لا توجد ولا تحقق إلا اذا
أدى الشاهد بعد حلفه اليمين القانونية للشهادة بذلك أمام
القضاء وأصر عليها حتى يقفل باب المرافعة وعليه فلا يعتبر
الشاهد الكاذب أمام النيابة شاهداً زوراً بالحقى القانونى لأن
الشهادة فى هذا المور ليست إلا من الأعمال التحضيرية التى
يصل بها المحقق الى استكشاف الحقيقة فله أن يأخذ بها
ويرفع الدعوى أو لا يتوكل عليها فلا يتحمل معها حصول ضرر
فضلاً من أن معاقبة الشاهد على كذبه أمام النيابة عما يضطره
فراناً من العقاب الى الاصرار على هذا الكذب بين يدى
القضاء وهذا أمر يتناقض روح التشريع (أسيوط الجزئية
١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجلد ١١ ص ١٤٩) .

(٦) الشاهد الذى يشهد بغير الحق أمام المحكمة للشرعية
يعتبر انه شهد زوراً ولو لم يحلف اليمين أمام القاضى الشرعى
لأن الشرعية النزاع لا تخضع للشاهد حلف اليمين وان ما ورد
فى المادة ٤٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة فى ٢٧ مايو
مسلة ١٨٩٧ لا يؤثر على القاعدة الشرعية المذكورة (النقض
٢ يونيو ١٩٠٠ المجلد ٢ ص ٧٥) .

(٧) إن المردول عليه فى معاقبة الشاهد الزور هو أن يعتبرها
القاضى الذى تأدت أمامه أساساً لقرار بقبول ثبوت حق أو ارتكابه
ولذلك تعاقب شهادة الزور التى كوّنت أساساً للقاضى الشرعى
وان لم تكن مسبوقة بحلف يمين مع انتهاء غير معتبرة قانوناً اذا
تأدت أمام المحاكم الأهلية ومع كونها لم تصدر فى خصوص
(اعلام شرعى) لأن للشرعية التى تأدت ههنا الشهادة تحت

يجوز الحلف أو لا يجزيه (مصر استثنائيا ١١ أبريل ١٨٩٩ الحقوق ص ١٤ س ١٦٦) .

(١١) ولأن المادة ٣٥٧ عقوبات لا تعاقب إلا على من يشهد زورا في دعوى مدنية إلا أنه من المقرر أن الدعوى الشرعية تأخذ حكم الدعوى المدنية من حيث العقاب على من يشهد زورا فيها وذلك بصرف النظر عن الحلف كما قضت بذلك محكمة النقض (الأقصر ٢٢ فبراير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٠٧) .

(١٢) إن تأدية اليمين ليست بشرط لازم في صحة الشهادة أمام المحكمة الشرعية وليس الشهود مكلفون بصفتهم إلا إذا طلب القاضي منهم في أحوال مخصوصة - مادة ٤٠ و ٤١ من لائحة المحاكم الشرعية - ولا يترتب على عدم حلفهم اليمين عقابهم من المسؤولية الجنائية فإذا كانت الشهادة التي أودعها منقورة ومصادرة من سوء قصد بما يقرب من المادة ٢٧٣ وما بعدها من قانون العقوبات - ٢٥٦ جديد - وقد نصت المادة ٦٧ من لائحة المحاكم الشرعية أن القاضي إذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زورا أن يميل حضرا ويرسله إلى قلم النائب العدوى المختص ويكون ذلك المخضر متبرا لدى المحاكم الأهلية (بلغة المراقبة ١٦ مايو ١٩٠١ المجموعة ص ٢ ص ٣٥٤) .

(١٣) إن الرأي الأصوب يقضي بأن اليمين ليست بشرط في الشهادة الزور بل شروطها محصورة في تغيير الحقيقة والتقصير السيئ واستمال الضرر (الموسكى ١٦ مارس ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ٩٥) .

(١٤) الشهادة الزور أمام المحاكم الشرعية أو التزوير في محاضر جلساتها وأحكامها هي جريمة لا يتوقف البحث عن وجودها والشرائط اللازمة لتوفر العقوبة فيها على العلمين في الحكم الشرعي أمام المجلس العلى إذ لا ارتباط بين ذلك وبين ما يجب فيه المجلس العلى من جهة كون الحكم مطابقا للشرع أو غير مطابق له لأن المحاكم الجنائية خصصة بالبحث عن وجود الجنايات ومركبتها اختصاصا مطلقا لم يكن مطلقا على شرط ولا مقيدا بقيد فلا يمكن أن يقف سير الدعوى العمومية أمامها حتى يفصل قاض آخر في موضوع مرتبط بها بل الأمر بالعكس وهو أنه يلزم أن سير الدعوى الجنائية يوقف سيرها المدني (الاستئناف ١٤ مارس ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٧٧) .

(١٥) لأجل وجود جريمة الشهادة الزور يمكن أن الأقوال الكاذبة يمكن أن تؤثر على الحكم في الدعوى التي أيدت فيها فلا يمكن معاقبة الشاهد الزور من العقوبة المخصوص عليها في القانون بحسب أن أقواله لم تؤثر على الحكم بحسب وجود أدلة أخرى (بلغة المراقبة ١٩٠٠ ن ٢١٥) .

(١٦) من أركان الشهادة الزور أن تكون حاصلة على أمر مادي واقع تحت الحس فإذا كان موضوع الشهادة غير ذلك بأن استلزم تخريها فتدبرا من الشاهد أَوْضَحَ مقدمات بعضها إلى بعض ثم استخلاص نتيجة منها لم تعتبر الشهادة شهادة بل تصير تقديرا وسكنا ولا يقع تأنيدها تحت طائلة العقاب ولو أخطأ في حكمه أو قصد ذلك انخطأ في تقريره - جارسون مادة ٣٦١ - ٣٦٤ قسرة ٤٦ ودخلت كلمة شهادة زور بقرة ٢٨ - ومن هذا القبيل الشهادة على أن فلانا أهل التصوة لأن هذا عبارة عن حكم من الشاهد على المشهد عليه يتوفر الشروط الشرعية المؤدية إلى الأهلية في التصوة وهذه الشروط ليست كلها أمورا مادية محصورة بل أن معرفتها تستلزم تأملا ونظرا وجمع معلومات ثم استخلاص نتيجة منها إذ يجب على الشاهد في هذه الحالة أن يقدّر من المشهد عليه ويعرف أى سن يطلقه البلوغ السوف التصوة كما يجب عليه أن يعرف سلامة عقله لدرجة كافية لشرط التفاضل وهكذا (طعنا ٢٨ أبريل ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ١٣٦) .

(١٧) اعتُف الدراح في تفسير تغيير الحقيقة في الشهادة الزور فقال بعضهم إن كل تغيير معاقب عليه سواء تعلق بتفسير الواقعة المطلوب الاستقراء عليها أو بتزوير مرتبطة بها فيعاقب من يكذب في بيان حله بالتجسس لأنه يمنع القاضي من تقدير شهادته وقال غيرهم أن لا عقاب إلا على الكذب في أصل الواقعة فلا عقاب على كذب الشاهد في حله بالتجسس لأن الشهادة إنما تتكون بما رآه الشاهد أو سمعه ويان حقيقة العبلة ليس مرتبطا بموضوع الشهادة إلا من حيث كونها مقياسا لتقدير الثقة بها ويخول غيرهم أن لا عقاب إلا إذا ترتب على الشهادة ضرر فلا سواء تعلق بتغيير حقيقة الواقعة أو بمورد تأنيدها - راجع جارسون مادة ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٢ - أما نصوص القانون المصري فأنها تساعد على الرأي الثاني لأنه أوجب على القاضي المادة ١٤٦ بطايات بالثبوت الثاني أن يصدق على

بالقوة المقررة للشهادة الزور (القض ٢٤ يونيو ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٤١٩) .

(٢١) لا مخالفة للقانون في تحليف المدعى المدني الميمين عند أخذ أقواله بصفة شاهد ولتهم في ذلك ضمان غشية المدعى المذكور من العقاب إذا شهد زورا (القض ٢ يونيو ١٩٢٢ المحاماة ص ٤ ص ٤٣٦) .

(٢٢) لا يوجد نص في القانون يقضى بأن الميمين عليه القى يدعى مدنيا لا يمكنه تأدية شهادة بد حلف الميمين فتكون إذن هدايته بد حلف الميمين مقبولة وليس على القضاء الا تقدير قيمتها خصوصا ان من صالح المحكوم عليه أن لا تؤخذ الشهادات التي تكون ضده الا بعد تحليف الشهود الميمين لكي توجد الضمانة الكافية في أنفسهم لا يتحولون عن الحق خوفا من معاقبتهم نظير الشهادة الزور (الاستئناف ١٠ أبريل ١٨٩٩ المجموعة ص ١ ص ٢٢٣) .

(٢٣) يجب أن يبين في الحكم القاضي بقوة في تهمة شهادة زور هل الشهادة وقعت في قضية جنائية أو لجنة أو مخالفة والا كان الحكم باطلا إذ لكل حالة عقاب مخصوص (القض ١٣ أكتوبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٤٧) .

٢٥٨ - إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء مما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة .

٢٥٩ - من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

٢٦٠ - من أزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

لثبابة العمومية في الدعوى الجنائية أن تحسم بالية لاثبات كذب الميمين الحاسمة الى سطتها المدين وجبات متافئة لتلك التهمه وأنه لا يمكنها طلب المعاقبة على الميمين الكاذبة إلا اذا أتت بكتابة تبين وجود التهمه المذكور أو بقرينة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه تجعل ذلك التهمه قريبا الاحتمال

موضوع الشهادة ولم يوجب ذلك في الشق الأول انطاس بتدوين أسماء الشهود وألقابهم وكذلك المادة ١٧٠ جنائيات وهذا دليل على أن الشايع يفرق بين الأمرين (الأخصر ٢٢ فبراير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٠٧) .

(١٨) إن جريمة الشهادة الزور تتم بمجرد الشهادة أمام القضاء وإصرار الشاهد عليها متى توفرت باقي الأركان وكانت الشهادة متعلقة بموضوع الدعوى أو لما تأخر حل التهم سواء فيا يتعلق بالظروف الخفيفة أو المشددة للجرمة أما ما يترتب من النتائج عليها فلا أهمية له في تكوين الجرمية من حيث هي وعليه تقع جريمة الشهادة الزور سواء أخلت بها المحكمة أو لم تأخذ (حكم حماد ٩ فبراير ١٩٢٤ المجموعة ص ٢٦ ص ١٠٢) .

(١٩) لا يجوز توقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢٥٦ على من يشهد زورا على مقيم بجنحة الا اذا تبين انه قد أدى الشهادة الكاذبة بقصد الاضرار بالتهم (القض ٢٠ أبريل ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ١٣٩) .

(٢٠) يجوز تحليف المدعى المدني الميمين القانونية وأخذ أقواله بصفة شاهد وفي هذه الحالة اذا شهد بنفي الصديق يعاقب

(١) كل ميمين كاذب في المراز المدنية يقع تحت المادة ٢٦٠ عقوبات سواء كانت الميمين حاسمة أو مشددة (لجنة المراقبة ١٩٠٤ ن ٢١٤) .

(٢) أجمع علماء القانون والمحاكم على أنه اذا كانت الية ضر جائزة حسب القانون المدني لاثبات وجود تهمه فلا يجوز

(خ) سوف استئنافا ١٦ مارس ١٩٠٢ الجمعية ص ٣
ص ٢٠١ .

(٣) لا يجوز التباية أن تثبت بالية وجود تعهد تزييد
قيمه على عشرة جنهات لتتوصل الى اثبات كذب اليمين الخامسة
الموجبة عنه فان هذه المسألة وان كانت قد اعطفت فيها أولا
وذهب فريق الى جواز هذا الاثبات باعتبار ان التعهد المذكور
هو ركن من البرية إلا أنه صار من المجمع عليه أخيرا عدم جواز
الاثبات بنكر الكتابة طبقا للقانون المدني ولو توقف على إثباته
اثبات خمس البرية في الواقع لا يصح أن تتغير طرق الاثبات
بتغير صفات الحاكم إذ يسهل مل كل شخص التخلص من نصوص

القانون المدني بالاثبات بما ك لبائغانية — دالوز مادة ٣٦٦
ن ٣٢ — ٣٨ — ٥٤ — ٨٢ وجارسون ن ١٢ وما يندعها
وشوفو وحطج ن ١٨٣٤ — (الاكصر ١٦ مارس ١٩١٦
الجمعية ص ١٨ ص ١٩) .

(٤) التباية الحق في رفع الدعوى المدونة من اليمين
الكاذبة في الدفاري المدنية وإلا لما أمكن معاقبة من بحث
في يمه ولكن كذب اليمين يتوقف على اثبات الحق الذي أدت
عه اليمين ويجب على القاضي الحفا أن يراعى في إثباته القواعد
المدنية (فنا الجزئية ٦ يولي ١٩١٨ الجمعية ص ٧٠ ص ٤٣) .

الباب السابع - في القذف والسب وإفشاء الأسرار

٢٦١ - بعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا
القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا
أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالعلن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل
بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

هذا القول يتضمن إسداد راقعة معينة بالنفي المقصود من المادة
٢٦٥ عقوبات ولا يمكن اعتباره كإلذاء (لجنة المراقبة ١٩٠٣
ن ١٥٥) .

(٤) يعاقب بقوبة القذف من أولئك رواية عن طبيب
ويتضح منها أن المقصود بالطبيب المسمى فيها هو طبيب معين
بدليل ما جاء فيها من أن الطبيب المذكور هو من يرقى ويقم بيلة
اسكتيرية وأن موضوع الرواية تحقيق لا تخيال فهذا مع باقي
الأوصاف التي تنطبق بعضها على الأذى ما يدحض قول التهم
بأنه لا يقصد شخصا معينا (اسكتيرية استئنافا ٢٤ مايو ١٨٠٩
الحقوق ص ٢٣ ص ٢٥١) .

(٥) إن تعيين المني عليه في القذف خرم الأمور المتعلقة
بالموضوع التي من حق المحكمة التصرف فيها بمطلق التفسير غير
أن يكون تحككة القبض والارام وقابة عليها في ذلك فلا يجب

(١) إن وضع اسم شخص على كتاب يشتمل على عبارات
قذف أو سب ونسبة طبع الكتاب بذلك الى الشخص المذكور
وإذاعه إضرارا به فيه بما يشيع في سمعه ومقامه ويمرسه
الشتمية لو ثبت أنه هو الطابع وهذا أمر مناقب عليه بالمادة
٢٧٧ عقوبات — ٢٦١ جديد — (الاستئناف ٣٠ يناير
١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٤١) .

(٢) إن كتابة كلمة بحروف مكررة عن باقي حروف الكلمة
قد تفيد أن الكاتب قصد تحريف المعنى المادى لها بما يفيد
ما يتطابقها فكافة لفظة "بالنسبة" بهذه الكيفية فيد التريض
بذمة الشخص المقصود وتقع تحت المادة ٢٦١ عقوبات
(جنايات مصر ٢٢ أكتوبر ١٩٢٤ الحاماة ص ٥ ص ٢٢٨) .

(٣) يعاقب بمقتضى المادة ٢٦١ عقوبات من يقول
أنه قالت له في زمن معين حقائق غير شرقة بأمرأة سبابة فان

حينئذ ذكر الميزات التي استلظت منها المحكمة أن المقصود بالمقالة هو الجنى عليه المعلن في الحكم ولا يرتب على عدم ذكرها بطلان (القض ٢٠ يناير ١٩١٧ المجموعة ١٨ ص ٦٩).

(٦) إن قانون العقوبات لم يميز بين حالة القاذف الذي يرمى وقائع واعتقها شخصيا وحالة القاذف الذي يرمى وقائع اعتقها غيره بل أن الأقاط التي استعملها القانون سواء في النسخة العربية أم في النسخة الفرنسية هي عامة تشمل جميع الطرق التي يحصل بها القذف والشخص الذي يرمى من الغير سيرا أو إشاعة مسرة بشرف المقلوب في حقه يسبب إليه بسله هذا عينا كالشخص الذي يسده إليه شخصيا ولا فرق في الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية ومن ينشر فكرته غيره على شكل خبر أو إشاعة فإن القاذف في كليهما يمتثل نسب وأسد القذف في حقه أمورا تجرّب احتقاره أو تزعمه لما كذا لأن النتيجة فيها لا تختلف والضرر واقع ولو جاز لأصحاب الجرائد أن ينشروا كل خبر مهما كان ماسا بشرف الموظفين بحجة أنهم ينقلون إلى الجمهور ما يحصل إلى ملهم لأدى ذلك إلى إساءة القذف إذ يكفي التخلص من عقوبات القانون أن يجتنبوا الاسناد الشخصي ويتجاوزوا طرقا أخرى للتعبير فتدبر أنهم ينقلون ويروون ما يثبت به الناس أو يروسلوه لهم من الأخبار ورواياه عليه يكون نشر المقالات التي تصل إلى أصحاب وديري الجرائد من مراسلهم ومتضمنة وقائع تلف يرتب عليه مسؤولية أصحاب الجرائد جنائيا (القض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٩ ص ١٥٨).

(٧) قبل الطرق صفة أو عدم صفة القذف الموجه إلى موظف من أعماله في أثناء وظيفته يجب التأكد من سلامة نية التهم وهل نشر المعلن لم يكن إلا رغبة في الصالح العام أو أنه لم يكن الدافع إليه إلا المداورة الشخصية فإذا اتضح أن التهم لم ينشر طمعا إلا مذمونا بدافع المداورة الشخصية لم يبق محصل للبحث في صفة المعلن (جنايات مصر ٢ يونيو ١٩١٢ الحقوق ص ٢٧ ص ١٨٧).

(٨) لا يكفي لتوقيع عقوبة القذف في حق موظف عموم أن يكون المعلن حصل بقصد من يوجب أن يكون المعلن معتدلا بعدم صفة الوقائع المسندة للمعلن فيه ومن واجب

المحكمة أن تبحث في صفة أو عدم صفة تلك الوقائع (القض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ الحاماة ٣ ص ١٥٧).

(٩) إذا حكم بالقوة على سبهم في جريمة قذف في حق موظف عموم بناء على أنه لم يتم دليل قانوني على صفة وقائع القذف فلا يمكن المعلن بأن المحكمة قد أخطأت في هذا التقرير لأن هذا الحكم قد أصدرته المحكمة في مسألة تتعلق بالموضوع بترج خاص ولم تكن ملزمة بأن تنفصل في مسألة وجود بعض طرق الاتهام القضائية الخاصة التي يمتدحها القانون وحيث أن الحكم في هذه القطعة يخرج عن مراقبة محكمة القضاء الإداري لأنه لا يسوغ لها أن تتقدم الأسباب التي يبنى عليها قاضي الموضوع اعتقاده (القض ٦ مايو ١٩١١ المجموعة ١٢ ص ٧٠٩).

(١٠) لا يشترط أن يذكر في الحكم وجود سوء القصد لأن المادة ٢٧٧ - ٢٦١ جديد - المخلقة على تبة القذف لم يشترط فيها ذكر سوء القصد بل يكفي بلفظ القذف الوارد فيها لأنه يشمل ضمنا سوء القصد (القض والإبرام ٣ مارس ١٩٠٠ المجموعة ٢ ص ٣).

(١١) إن جريمة القذف كغيرها من الجرائم تتكون من عنصر مادي وعنصر أدبي فالعنصر المادي يتكون من فعلين فعل المخز الذي أنشأ المقالة وفعل الناشر الذي مكن العموم من الاطلاع عليها ولا تتم جريمة القذف إلا باجتماع الفعلين وإذا فالشخص الذي يباشر هذين الفعلين أو أحدهما يعتبر فاعلا لجريمة والسبب الأصل في وجودها وأما العنصر الأدبي لجريمة القذف وهو سوء النية فهو مجرد نشر واقعة القذف مع العلم بمضمونها وليس لسوء النية في الحقيقة معنى في الاصطلاح القانوني إلا أن الفاعل قصد نتائج العمل الذي ارتكبه وفي جميع الجرائم التي تكون مسرة للغير ضررا ظاهرا متى توجبته إرادة الفاعل إلى العمل وارتكبه عمدا فأرادته محيط في الوقت ذاته بتأثيره الطبيعية فتق اطلع أصحاب الجرائد على المقالات وعلوا بما استحوه من عبارات القذف وفهموا أنها منارة بشرف الموظف المقلوب فيه فسوء النية متوفر في شخصهم قانونا وضلا. وليس من الضروري أن يكون سوء القاذف نية الانتقام أو سبب يحمله على قصد الإضرار بالمقذوف فيه لأن ذلك عبارة عن سبب الجنائية وهو يختلف عن سبب جنائية (القض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٩ ص ١٥٨).

موظفا كان أو مستخدما أو مكلفا بخدمة عمومية حتى تشمل المراقبة جميع الأعمال العامة وبناء على ذلك أعضاء المجلس الأعلى للاعباط مختصون بنظر كافة مصالح اللاعباط بالقطر المصري بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاص مجالسهم فوم بلا شك يترد من أعمال الموظفين العموميين وبناء عليه يقبل من القاذف في حقهم إثبات صحة الأجر التي استنداء لم (التنص ١٧ ديسمبر ١٩١٠ المجلد ١٢ ص ٣٨) .

(١٨) يحق للمصالح أن يتخذ أعمال مدير شركة تصده الكسب من الجمهور على غير قانونية بإصداره وتوزيعه أهم البيع لاقية لها وأنه قد اتفق على ذلك تداول تلك الأسهم إلى يدى الناس وتنازلهم على شرائها وهم مفررون لها ثم لما أصبحت حقيقة حال الشركة تنازلت قيمة الأسهم نظير الناس فيها فهذه المبادرات ليست شيئا مطلقا خاصا بمبدأ المدير أو شؤره الخصوصية بل كلها متعلقة بعمله العمومي في إدارة الشركة لأن هذا الانتقاد فيه خدمة للناس وتنظيم إلى حال تلك الأسهم التي يمكن أن تعرض عليهم البيع فلا يظلمون بأموالهم فيها بعدة الخسائر مستغاد بما يميزه القانون أو يوجب به بعض الأحيان على كل فرد من أفراد الهيئة من السعي في دفع الضرر عن نفسه وعن بقية أفراد المجموع فهو إذا حق قانوني وثيقة ما يجب على المعتقد في هذا المقام أدت ثبت صحة ما انتقد به حتى ترفع المسؤولية عنه وأما المادة ٢٧٧ فتقويات - ٢٦١ جديد - فانها خاصة

بالقذف الذي يحصل في حق أفراد الناس فيما يتعلق بمصالحهم أو شؤونهم الخصوصية ويوجد فرق شاسع بين حياة الإنسان الخصوصية وحياة العمومية لأن نتائج أعماله في الحالة الأولى عائدة على نفسه فقط دون سواء فلا يلزم الجمهور إذا الوقوف على أضرارها وأحوالها فغدا كان التشهير بها جرم لا يضر بمجالس الأحوال بخلاف أعماله في الحالة الثانية فإن نتائجها عائدة على الجمهور ولذا كان له الحق في انتقادها والوقوف على حقيقتها ترميا من شرها ولا يمكن التسليم بطلاق المبدأ لأصحاب الشركات واختلاط الجورم من كل رقيب فيترد أموال العبادتين في فرصة نفعهم وبجهلهم بحقيقة أحوال الشركات المذكورة كما لا يمكن التسليم بأن الشخص الذي يترقب فيه إلى مثل هذه الأعمال يكون جزاءه العقاب (ما بين ٢٧ مايو ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ٩٩) .

(١٢) سواءية مفروض وجوده عند القاذف ولا ضرورة لأن تذكر حقيقة الموضوع في حكمها أن القذف كان بسوء نية (التنص ١٥ أكتوبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٥) .

(١٣) أن سوء القصد مفروض في القذف حتى ثبت المتهم تعديه وهو حسن النية فيسكن الوقاع التي يستخلص منها سوء القصد ليس يوجب في الحكم ولا يترتب على عدم بيانها بطلانه (التنص ٢٠ يناير ١٩١٧ المجلد ١٨ ص ١٩) .

(١٤) إن ما يثبته فاضى الموضوع فيما يتعلق بسوء نية المتهم في جريمة القذف هو تقرير نهائي خاص بالموضوع وعبارات القذف الموجهة إلى هيئة مجلس اللاعباط المثلّي تتناول أيضا كلا من أعضائه الذين يشكل منهم ويكون هؤلاء الأعضاء الحق في طلب تعويض عما أصابهم من هذا الضرر الشخصي (التنص ٦ مايو ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٢٠٩) .

(١٥) إن سوء القصد مسألة فصل فيها فاضى الموضوع نهائيا وهي تستجيب من ظروف الدعوى وليس من اللازم أن يقتصر البحث في وجود العداء أو الضغائن بين المجني عليه والمتهم وكون المصالح ينقل أخبارا منشورة بين العامة أو سبق نشرها في جريدة لا يثنى عنه سوء القصد الذي يوجد فضلا سواء كان الخبر مغفولا أو أصليا وإذا حصل القذف في جريدة فهذا كاف لتوفر النشر لأن الجريدة معمة حتى البيع والتوزيع (التنص ١٩ ديسمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١١٤) .

(١٦) لا يقبل طلب إثبات صحة القذف ضد شخص مكلف بجمع مبالغ لصرفها في عمل خيري لأنه لا يمكن وصف التكليف المذكور بوظيفة من الوظائف العمومية (التنص ٣ مارس ١٩٠٠ المجلد ٢ ص ٣) .

(١٧) وإن كان مبدأ الأشخاص المكلفون أو المتدبرون للقيام بخدمة عمومية لا يستلزم بوجه الإطلاق موظفين عموميين إلا أنهم في أغلب الأحيان يقتسمون هذه الصفة مع نوع المأمورية المكلفين بتأديتها ولم يقصد المقتن التفرقة بين الموظف العمومي وبين المكلف بخدمة عمومية فيما يختص بتطبيق المادة ٢٦١ فقرة ثانية من قانون العقوبات بل أراد بكلمة الموظف العموميين الواردة بالمادة المذكورة كل شخص قائم بعمل عمومي

الابتداء إذا ذكرت به لئلا يحكم بحكمة القرض مرة ما إذا كانت هذه الألفاظ تتضمن أمورا تستوجب عقوبة من أسندت إليه لو كانت صادقة أو احتقاره عند أهل طلبة و يقتض الحكم إذا خلل من بيان هذه الألفاظ (القرض ٤ يناير ١٩٠٢ المجموعة ٣ ص ٢٣٦) .

(٢٢) يكون باطلا الحكم الذي يقتض بالعقوبة في جريمة قتل بدون أن يذكر ألفاظ القتل والسب المرجعية لقتلوف في حقه إذ ينشر هذا البيان لا يفسر بحكمة القرض أن تطرأ إذا كانت التهمة محددة فلما رأيت راقب صحة تطبيق القانون (القرض ١٤ فبراير ١٩٠٣ الحقوق ١٨ ص ٨٥) .

(٢٣) يكفي لبيان واقعة القتل بواسطة الجرائم الإشارة إلى أعداد الجريمة التي حوت ذلك القتل (القرض ١٦ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ٥ ص ٦٠) .

(٢٤) لا يكفي أن يذكر في الحكم أن القتل حصل في محل عومي على مسع حيلة ناس بل يجب أن يبين في الحكم محل الاجتماع لمرة ما إذا كان المحفل عاما أو خاصا وظل الحكم من هذا البيان يصح باطلا (القرض ٣ مارس ١٩١٧ المجموعة ٣ ص ١٨ ص ٩٠) .

(١٩) إن التمسك بالقطاع المبني على المادة ٢٦١ قرة ثانية لا يجوز إلا لئلا يوجه القرم لأحد الموقوفين المومنين بأحدى الطرق المنصوص عنها في المادة ١٤٨ عقوبات وألا يكون ذلك سببا عن ضحية شخصية بل بقصد الانتقاد بطريقة معنوية وتغذية الحيلة العامة فلا يقبل مثل هذا القطاع في مواد الامانة كما إذا طلب بنفس من مفتش صحة المركز عدم كسرخ جنة ولما كان لدى المفتش ما يحمله على الانتباه في سبب الوفاة فقد رفض طلب هذا الشخص وفسح الحجة تخفيف الشخص من هذا الرضا ثم تصادف منه بعد ذلك ويحضر مأمور المركز والقاضي الشرعي ونسب له الجول في أصول صنته والاحتياط للاعراض في راجعاته (القرض ٦ مارس ١٩١٥ المجموعة ٣ ص ١٦ ص ١٥٥) .

(٢٠) يكون الحكم باطلا لعدم بيان الواقعة إذا لم يذكر ألفاظ القتل وإنما ذكرت استنتاجا بقوله «دأب مع ذلك منذ غنشا لما كان في أماته» إذ إن الرأبب ذكر الألفاظ التي تكون التهمة لا يمكن بحكمة القرض والإبرام المرافعة فيما إذا كانت الألفاظ تتميز فقط أم لا ويمكنها كذلك تحقير استنتاج المحكمة إن كان في محله أم لا (القرض ١٨ مارس ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ١٤٧) .

(٢١) يجب في أحكام القتل ذكر الألفاظ التي وقع القتل بها وبيانها في الحكم الاستثنائي أو الإحالة عليها في الحكم

٢٩٢ - يعاقب على القتل بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا إذا كان ما قذف به جنائية أو جنسة وأما في الأحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنينا مصريا .

٢٩٣ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكم القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

٢٩٤ - وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم يتم دعوى بما أخبر به .

(١) بيان أن يكون البلاغ كتابة أو شفاهة بصفة شهادة (القرض ١٥ أبريل ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٢٤٤) .

(٢) إن القانون لم يحتم بأن البلاغ للكاذب يجب أن يكون بالكتابة والأركان العمل لغيرا لبيان أن يكون شفاهة

أو محرريا (القرض ٢٥ مارس ١٩٠٥ المجموعة ٣ ص ١٥٦) .

(٣) لا يحتم القانون المصري أن يكون البلاغ محرريا (القرض ٥ مارس ١٩١٠ المجموعة ٣ ص ٢٠٨) .

ولم يخبره بالرشوة من تلقاء نفسه بل بعد سؤاله عن مسألة الحريق التي سببه دفعت الرشوة الملقى بها فلا يند ذلك بلاغا كاذبا لأنه لم يخبر بذلك إلا بعد تحريضه (نصح حادى ٢٩ مارس ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ص ٢٠١).

(٩) تكوين جريمة البلاغ الكاذب ليس من الضروري ذكر اسم شخص معين فيه بل يكفي أن تحكى الموضوع بحيث يحكمها أن البلاغ بقصد به شخص معين (القض ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ٤).

(١٠) من المبادئ المقررة قانونا أنه لا يلزم تكوين جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر المبلغ اسم شخص معين في البلاغ بل يكفي أن يثبت المحكمة أن البلاغ بقصد به شخص معين (القض ٩ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٤٨).

(١١) تتوفر جريمة البلاغ الكاذب ولو لم يذكر في البلاغ اسم المبلغ في حقه إذا كان هناك ما يقوم مقام ذكر اسمه بأن يدل هذا البلاغ دلالة كافية لا يمتثلها الشك في المبلغ في حقه بدون احتياج لذكر اسمه - فستانان ج ٤ ن ١٤٨٠ (استكسدية استئنافا ٣١ يناير سنة ١٩١٨ الشرائع ص ٤ ص ٢٦٨).

(١٢) ان البلاغ الكاذب الذى يعاقب عليه القانون يجب أن يكون مقبدا عند شخص معين ولا يوجد نص صريح في القانون يقضى بعقاب من يقدم بلاغا كاذبا بدون ذكر شخص معين كن يرسل تقريرا لرئيس النيابة يقول فيه أن البوليس وأصواته سرغوه بعد محاولتهم قتله (الاستئناف ١٢ أبريل ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ١٤٨).

(١٣) ينقض الحكم لعدم بيان الواقعة إذا لم يذكر به الأمر المبلغ به لأن ذكره ضرورى لكي يعرف أن كان يعاقب عليه القانون أم لا (القض ٩ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٢٩).

(١٤) الحكم الصادر بقضية يجب أن يبين جميع الأركان المكونة للجريمة التى يعاقب عليها في البلاغ الكاذب يجب أن يبين أركان البلاغ الكاذب. أما الواقعة المبلغ عنها فليس من المهم أن تكون جناية أو جريمة كما ينص من المشايخ التى أوجدها القانون نفسه بين البلاغ الكاذب وبين القذف وسجنه لا تافدة من التحريم بيان تفصيل عن الواقعة المبلغ عنها أو أن يذكر بشأنها

(٤) إن القانون لم يهتم بحصول البلاغ الكاذب بالكافة فيمكن إذا معاقبة من يبلغ فيها بأمر كاذب مع سوء القصد (القض أول يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٨٤).

(٥) يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم المتهم البلاغ من تلقاء نفسه فإذا لم يبلغ من الواقعة بمحض إرادته بل أن المعلومات الكاذبة التى قررها حدثت منه عند إجابته على أسئلة وجهت إليه أثناء التحقيق معه في تهمة نسبت إليه فإن الواقعة لم تتوفر فيها شرط تقديم البلاغ وهو أحد الأركان الجوهرية لجريمة البلاغ الكاذب (القض ٩ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٣٠).

(٦) يشترط لعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون القائل قادم البلاغ من تلقاء نفسه بدون دافع خارجي ولا يوصف بهذا الوصف من انحصار على الإجابة على أسئلة وجهت إليه بصيغة شاهد حيث لا يمكن اعتبار أقواله إلا شهادة زور إذا توفرت أركانها - جاسوس مادة ٣٧٣ ن ١٨ و ٢١ وما بعدها وتعلق دالوز ن ٥٨ و ٥٩ (قطعا استئنافا ٨ أكتوبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٢١).

(٧) إن ملأ القانون انحقوا على أنه في حالة ما إذا دعى شخص لإبداء ما لديه من المعلومات في واقعة عاينها أو علم بحصولها لا يكون ما يديه سببا لوجود جريمة البلاغ الكاذب إذ أن من ضمن أركان هذه الجريمة أن يكون البلاغ صادرا عن كمال حرية وأن يسمى المبلغ دواء حاجة يطلبها بناء على ما تمليه عليه احساساته السلبية لا أن يكون ما يصدره بسبب تكليفه من قبل الغير لأنه شأن بين من يضمن على التبليغ بواسطة تقرير البلاغ ويتقدمه الجهة المختصة بقصد الإقناع من يريد التبليغ منه وبين من تستعديه السلطة الحاكمة بدون رغبة منه وتأخذ بمعلوماتها فيما أحسبت به علما من غيره لأن أعمال الأول تدل على سوء قصد ونسبت تحت مختلف الثاني - شوفو وميلين ٤ ص ٦٠ ن ١٨٣٧ دالوز وتروبار ١٥ ص ٣٩٥ ن ١٦ (نصح حادى ٦ أبريل ١٨٩٩ الحقوق ص ٤ ص ١٢٥).

(٨) إن جريمة البلاغ الكاذب لا تتوفر قانونا إلا إذا كان البلاغ حصل باختيار من تلقاء نفس المبلغ وقيل استجوابه أما إذا كان المتهم لم يحضر أمام المحكمة إلا بناء على طلبه

(١٩) يصح بلاغا كاذبا تبليغ شخص عن آخر بأنه أعتق من الخدمة العسكرية لاستراحته بقراءة القرآن ولكنه ما زال آن يستغل بالفلاحة بقصد حرمانه من المعافاة المذكورة حتى ولو ثبت أن المبلغ في حقه لم يطلب القدمة العسكرية مطلقا لعدم بلوغه السن القانونية ولم ينتظر في معافاته أو تجنيده لأن العقاب لا ينعين فقط على الوقائع التي تكون قد وقعت فضلا بل على كل الوقائع المستدة للبلاغ في حقه سواء كانت قد وقعت أو لم تقع أصلا بل العقاب أوجب في الحالة الأخيرة لأن في نسبتها لقيم جراءة على الإطال بما لو كانت وقعت فضلا وأستدت كذبا إليه - جارسون مادة ٣٣٣ ن ٩٤ - و يعاقب على هذا البلاغ ولو كانت الواقعة المبلغ عنها لا يعاقب عليها القانون ولوان بعض الشراح يقول بذلك حتى ولو كانت الواقعة المذكورة تستوجب استحقاق المبلغ في حقه عند أهل وطنه ارتكبا على عدم قدرة الموظف الذي ظم له البلاغ على عمل في، لأن الأفراد لا يضمنون لتبذير قانون العقوبات لكن البعض الآخر يقول بوجوب العقاب على البلاغ في كل الأحوال بشرط إحتمال حصول ضرر للبلاغ في حقه كاتخاذ إجراءات قضائية في حقه ونحو ذلك ويعتمدون في ذلك على نص القانون الذي لم يحم أن تكون الواقعة المبلغ عنها جريمة لو حصلت (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٩٢ و ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ وشوفور على ج ٤ طبع ٦ ص ٦١٨ - ٦٢٠) وقانون العقوبات المصري لم يشترط أن تقع الواقعة المبلغ عنها تحت نصومه بل أن المواد ٢٩٦ و ٢٩٤ التي يجب تفسيرها بمقارنتها مع بعضها تدل على أن الشارع يقصد العقاب في كل الأحوال والظاهر أن محكمة النقض ترى هذا الرأي أيضا كما يستفاد من أحد أسباب حكمها المنشور بالمجموعة ص ١٧ ن ٩٩ ص ١٦٨ (تقرر الزيات ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ بالمجموعة ص ٢١ ن ٩٨).

(٢٠) ليس من الضروري لوجود جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المبلغ عنها ثبوتا ماديا بل يكفي أن يكون المبلغ مسخ الوقائع الصحيحة وصحبها بصيغة جنائية - جارسون مادة ٣٧٣ ن ١٦٧ (مصر استئناف ٧ سبتمبر ١٩٢١ المحاماة ص ٥ ن ٢٢٦).

(٢١) يعاقب على البلاغ الكاذب مع سوء القصد ولو كان بغيره صحيحا والا لا يمكن للبلاغ أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويقر من العقاب (النقض أول يناير ١٩٢٣ المحاماة ص ٣ ن ٢٠٥).

ويجوز الأركان التي لا تؤثر بوجودها على صفة البلاغ المعاقب عليها (النقض ١٦ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ن ٢٠٩).

(١٥) من المقرر قانونا أن البلاغ الكاذب في حق موظف عسري أو شخص مكلف بمخدمة عمومية معاقب عليه ليس فقط اذا أسبته له في البلاغ فعل واقع تحت أحكام قانون العقوبات بل ولو كان الفعل المنسوب له يجهز أن يقع مع ما كنهه تأديها أو اتخاذا إجراءات إدارية منه (النقض ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ن ٩٠).

(١٦) لا يشترط في وجود جريمة البلاغ الكاذب أو عدم وجودها البحث فيما اذا كانت الواقعة المبلغ عنها قد سقطت المعنى العمومية بالنسبة لها بمعنى المدة وفي الواقع فإن المادة ٢٩٤ عقوبات كأنها تنطبق على الجرائم الجنائية بمناهاها للناس تنطبق أيضا على الجرائم الإدارية ويتضح من مقارنة هذه المادة بالمواد السابقة لها أن مجرد الادعاء الذي من شأنه تمريض شخص الاستحقاق عند أهل وطنه يفضي لاعتباره من نوع البلاغ الكاذب كما هو الحال في مواد القذف فضلا عن أن المادة نصت صراحة بأن البلاغ الكاذب في حد ذاته يقع تحت طائفة العقاب ولو لم يقع فضلا دعوى قضائية بشأن الواقعة المبلغ عنها (النقض ٢٩ أبريل ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ن ١٦٨).

(١٧) يعاقب على البلاغ الكاذب ولو كانت الوقائع المبلغ عنها سبق التبليغ عنها وعلقت للجهة الإدارية لأنه ليس من اللازم قانونا أن يكون البلاغ مشتملا على أمر مجهول وفي الواقع فإن بلاغا ثانيا مشتملا على واقع سبق التبليغ عنها يجهز أن يزيد في قوة البلاغ الأول ويحصل وتقرع الضرر أكثر إحتمالا إذ يكون سببا لتوقيع عقوبة إدارية أو قضائية (النقض ٢٧ فبراير ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ن ٩٠).

(١٨) من أركان جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد أن يكون الأمر المبلغ عنه بحيث لو كان صادقا لأوجب عقاب المبلغ في حقه جنائيا أو تأديبيا أو استحقاقه عند أهل وطنه فإن كان الأمر المبلغ به يتقصه عدم العقاب عليه أو كان غير محقق لمن بلغ في حقه فلا يكون الأمر المذكور بلاغا كاذبا ولو كان حصل مع سوء القصد (النقض ١٠ يناير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ن ٢١٧).

كاذب بسوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يتم دعوى بما أخبر به ويؤخذ من ذلك أن الحكم بصحة أو بصدمة صحة الاخبار مفروض الآن للقاضي الذي يحكم في القضية الخاصة على من أخبر وله السلطة الخاصة في ذلك (القتض أول ماير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ من ٢٤٤) .

(٢٨) يتضح من نفس المادة ٢٨٠ عقوبات أن المحكمة لما الحق في أن تحكم في جريمة البلاغ الكاذب بدون سبب تحقيقه بمعرفة المحاكم لقضاة أو الادار بين (القتض ٤ ديسمبر ١٨٩٤ القضاء ص ٥ من ٣٤) .

(٢٩) يكفي لوجود جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الوقائع المبلغ عنها بسوء القصد كاذبة ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بطريق التحقيق المبلغ أو بحفظ التهمة أو بصدور حكم البراءة بل كل ما رأته المحكمة الأخذ به وكانت معددا كافيا في إلتاعها بأن الوقائع المبلغ عنها غير حقيقية فهو كاف في إثبات ذلك (القتض ٢٨ مارس ١٩٠٣ المجلد ص ٥ من ٤) .

(٣٠) ليس من اللازم أن يثبت عدم صحة الواقعة المبلغ عنها بحكم ثبوت براءة المبلغ عنه ما نسب إليه أو بقرار نهائي بأن لا وجه لادعاء الدعوى لأن المادة ٣٦٤ من قانون العقوبات تقتضي بأنه لا يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ليس من اللازم أن يتضح كذبها من دعوى قضائية سبق رفضها فلا يكرن الحكم قد خالف أى قانون إذا أثبت هو نفسه أن المبلغ عليه المبلغ في حقه لم يرتكب الإعتلاص المنسوب له في البلاغ (القتض ٢٠ مارس ١٩١٥ المجلد ص ١٦ من ١٤٤) .

(٣١) انه وإن كان القانون أباح معاقبة من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ولو لم يتم دعوى بما أخبر به إلا أن هذا مفروض عند عدم إقامة الدعوى بشأن موضوع الاخبار أما اذا رفضت به دعوى صار من الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك تنظر دعوى البلاغ الكاذب وذلك عنحية تناقض الأحكام تناقضا ميبا والسير على خلاف ذلك يوجب بطلان الاجراءات والحكم (القتض ٢٩ مارس ١٩٢١ المجلد ص ٢٣ من ٤٢) .

(٣٢) إن جريمة الاخبار بأمر كاذب مع سوء القصد هي جريمة مركبة من جملة عناصر يلزم بيان كل منها بنسبة البتة وإن سوء القصد هو أحد عناصرها الأساسية فلا يكفي في بيان

(٢٢) لا يكفي للحكم على متهم في بلاغ كاذب علم إمكانية اثبات صحة ما ادعاه في بلاغه لأن الأصل في الرضايات الجنائية هو أن النية تثبت التهمة على المتهم لأن التهم هو التي يثبت أنه لم يرتكب الفعل المنسوب له فالواجب على النيابة أن تثبت أولاً كذب ماورد في البلاغ المقدم من المتهم وثانياً أن تقدم ذلك البلاغ كان بسوء القصد (السكرتيرة استئنافا ١٧ فبراير ١٨٩٤ القضاء ص ١ من ٢١٦) .

(٢٣) إن مجرد الاعتراف بتقديم البلاغ ليس اضرافا بالجريمة لأن التهمة البلاغ الكاذب تتكون من عدة عناصر والمتهم لم يعترف بأن البلاغ كاذب وأنه قدمه بسوء نية فوجب أن توسع المحكمة الشكوك الغير ظلم المتهم أما ما وأن لا تكفى يمثل هذا الاعتراف والإلتكان الحكم بطلان (القتض ٦ يونيو ١٩٠٠ الحقوق ص ١٥ من ٢١١) .

(٢٤) من القواعد المقررة قانونا وإلجاء العدل بموجبها أنه لا يمكن الحكم على مبلغ عن أمر ما إلا متى ثبت كذبه إما بحكم نهائي أو بصدور قرار من قاضي التحقيق صار نهائيا لعدم وجود وجه لادعاء الدعوى ضد من صارت اتهامه بسبب بلاغ المبلغ (القتض ٢٠ يناير ١٨٩٤ القضاء ص ١ من ٣٠٤) .

(٢٥) قرر العلماء أنه يلزم ثبوت جريمة البلاغ الكاذب ثلاثة شروط : الأول حصول الاخبار ، والثاني أن يكون الاخبار حصل لجهة المختصة بنظر الأمر المخبر به ، والثالث أن يكون ثبت كذب هذا الاخبار مع سوء القصد وقالوا ان الأمر المخبر به ان كان من خصائص الهيئة القضائية فلا يعتبر ثبوت كذبه إلا اذا صدر أمر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لادعاء الدعوى بالأمر المخبر به أو اذا صدر حكم ابتدائي براءة ساحة المتهم (القتض ٢٢ مايو ١٨٩٤ القضاء ص ١ من ٣٠٦) .

(٢٦) اذا قررت النيابة العمومية بحفظ الدعوى الأصلية لسبب كذب البلاغ فذلك كاف ولا يقبل طلب قضي الحكم الصادر بالعقوبة على المبلغ اذا ورد فيه أن المخبر قد ثبت كذبه وإن سوء القصد متوفر (القتض ٢ مايو ١٨٩٦ القضاء ص ٣ من ٢٤٣) .

(٢٧) إن الأمر المالي الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥ بتعديل المادة ٢٨٠ عقوبات قدّم قضى بأن من أخبر بأمر

ذكره مع البيانات الكافية الواقعة حتى ينطبق العقاب والا يكون الحكم لاغيا (نقض ٢٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ص ١ ص ١٨٨).

(٣٩) يبطل الحكم القاضي بالعقوبة في تهمة بلاغ كاذب اذا لم يذكر فيه الجهة التي تقدم اليها البلاغ لأنه من الضروري ذكر المتصالح المقيم الذي يثبت عليه التهمة في الأحكام الابتدائية والاستئنافية (النقض ٢٧ فبراير ١٩٠١ الحقوق ص ١٩ ص ١٩٢).

(٤٠) عدم ذكر الجهة التي رفع لها البلاغ مخالف للادة ١٧٤ جنائيات - ١٤٩ جديد - التي تحتم اتباعها والا كان الصل لاغيا (النقض أول مارس ١٩٠٢ المجموعة ص ٣ ص ١٨٩).

(٤١) لأجل توقيع العقوبة بمقتضى المادة ٢٨٠ حقوق تقدم - ٢٦٤ جديد - يشترط أن يكون البلاغ تقدم الى جهة ادارية أو قضائية ويظهر من ذلك أن ذكر الجهة شرط من شروط أركان الجريمة فعدم ذكرها في الحكم يترتب عليه بطلان الحكم (النقض ٥ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٠٧).

(٤٢) يكون باطلا الحكم المخال من بيان الجهة التي تقدم اليها البلاغ لأنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب (النقض ٢ يناير ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ٢٠٨).

(٤٣) يشترط توقيع العقاب على البلاغ الكاذب أن يكون قدم الى جهة قضائية أو ادارية وإذا ذكر الجهة شرط من شروط أركان الجريمة وأخالفه يبطل الحكم وكذلك يجب ذكر تاريخ البلاغ يمكن لشككة النقض والابرار النظر في مدى الدقة أو عدمه (النقض ٢١ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٣٠٦).

(٤٤) يمكن لبيان واقعة البلاغ الكاذب القول انه قدم الى المركز أى الى السلطة الادارية ولا حاجة بحيث لبيان وظيفة الشخص الذي قدم اليه البلاغ (النقض ١٥ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٢٨٨).

(٤٥) يجب أن يذكر في الحكم القاضي بعقوبة في تهمة بلاغ كاذب السلطة التي تقدم لها البلاغ والا كان باطلا (النقض ٦ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ص ١١ ص ٣٨).

التهمة القول بأن الواقعة مكتوبة بل يلزم دلالة على ذلك بيان أن المبلغ قد بلغ مع سوء القصد لأنه قد يجوز أن يكون المبلغ قد بلغ في الواقع بحسن نية وان يكون المبلغ في سخطه بريئا فأعتراف التهم بتدعيمه البلاغ لا يكفي لاعتباره مرتكباً لجريمة (النقض ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٢٨٠).

(٣٣) العاقبة على البلاغ الكاذب يجب توفر ركن الكذب وركن سوء القصد وأخالف ذكر أحد هذين الركنين في الحكم بموجب لطلانه وعليه يبطل الحكم اذا لم يذكر به سوء القصد لا تصريحا ولا تلويحا (النقض ٢٥ أبريل ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ٤٤).

(٣٤) يمكن في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت سوء القصد بحكم أول درجة التي تأيد بحكم ثاني درجة (النقض ١٢ يوليو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ٤٢٨).

(٣٥) أن سوء القصد في باب البلاغ الكاذب هو عبارة عن اعتقاد المبلغ كذب ما بلغ به (الاستئناف ٢١ أبريل ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ١٤٩).

(٣٦) رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة المنيح وأرسال صورة من صحيفة الدعوى للنيابة يعد بلاغا للحكام القضائيين لأن المدعى يسلب التهم أحرا لو ثبت يستوجب عقابه قانونا وأخلاله بصحيفة الدعوى يعد تحريكا للدعوى العمومية ويصح المحكمة أن تحكم بالعقوبة فيها لو كانت التهمة ثابتة والعمرة في البلاغ بإمكانه متابعة المبلغ فيه لو ثبت صحة البلاغ (أسبوت استئنافا ٢٥ يناير ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٥٤).

(٣٧) ان المهم في مسائل البلاغ بأمر كاذب أن يقدم البلاغ الى سلطة ادارية أو قضائية فإذا لم يذكر في الحكم الاستئناف ما اذا كان البلاغ قد تقدم الى سلطة ادارية أو قضائية كان ذلك وجهاً للنقض لأنه لم يثبت في الحكم الوقائع التي تستوجب العقوبة (النقض ١٢ نوفمبر ١٨٩٨ القضاء ص ٦ ص ٢٢).

(٣٨) يلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى البلاغ الكاذب مشتملا على بيان الجهة التي رفع اليها لأن القانون يوجب على البلاغ الكاذب بشرط أن يكون قد تقدم بلجهة ادارية أو قضائية وهذا شرط من شروط أركان الجريمة فيجب

(٥٣) البلاغ الكاذب التقدم في حق عمدة المصلحة التي بأنه سرق أخشاباً من ممتلكات تلك المصلحة هو بلاغ مقدم بلغة لها شأن واعتصاص بالنسبة للبلغ في حقه لأن العملة يعتبر موقفاً وبمك وتفتشه له علاقة بمصالح الحكومة ومنها ما يتعلق بالرى والأشغال العمومية حسب لأئحة العد والمشاخ فبمصلحة التي عند تفسير العملة عن وجابته نحوها أن تحرك الدعوى التأديبية أو العمومية ضدّها لها فيها من الرقابة طيه (القض ٣ يناير ١٩١٧ الشرائع ٤ ص ٢١٤).

(٥٣) يتقاضى الحكم بالعقوبة في جريمة بلاغ كاذب إذا لم يبين الجهة التي تقدم لها البلاغ أن كانت إدارية أو قضائية كما جاء بالمادة ٢٦٣ عقوبات (القض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ١٥٨).

(٥٤) يجب في الحكم بالعقوبة لجهة البلاغ الكاذب بيان الجهة القضائية أو الإدارية التي تقدم لها البلاغ والا كان الحكم قابلاً للقض (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٢٠٨).

(٥٥) إن جريمة الأعباء بالأمر الكاذب لا تقع بمجرد تحرير البلاغ والتصميم به بتحريره على تقديمه والى فيه إلى باب المالك ثم الوقوف بين يديه به بل لا بد لوقوعها من إيصال الأخبار إليه وتقريره فيه بحيث لو عدل المضر عن إتمام الفعل بتسلم البلاغ فلا يعاقب على شيء من هذه الأعمال ولا على مجموعها إذ هي في الحقيقة من التضير والتشريع الذي لا عقاب عليه لأن المادة ٢٧٩ عقوبات والمادة ٢٨ - ٢٦٤ جديد - ترمضان القصاب على من «أشهر» بأمر كاذب مع سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين وهذا يدل على أن وقوع الجريمة هو بالإخبار وهو لا يقع بالتحصيل ويستوي في ذلك وضع الإخبار بالكتابة والتصميم عليه بالقول قبل تقديم الأول ويضبط الثاني بمحض المالك في أنه ليس لأحدهما تأثير ذاتي بل لا بد لوقوع الفعل بها من التبليغ فالكتابة وإن أبرزت القصد هي والتصميم عليه سواء في جواز الإدول منها بتبرع قصاب (مطابقاً استئنافاً) ١٣ فبراير ١٩٠٠ الحقوق ١٥ ص ٥٩٨.

(٤٦) إن عدم ذكر الجهات التي تقدم لها البلاغ في الحكم هو من الأوجه المهمة لطلانه (القض ١٤ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ٧ ص ١٧٧).

(٤٧) يتقاضى الحكم الصادر في جريمة بلاغ كاذب إذا لم تبين فيه السلطة التي تقدم إليها البلاغ (القض ٦ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ١١ ص ٣٨).

(٤٨) يمكن أن يبين في الحكم أن البلاغ تقدم إلى سلطة قضائية أو إلى البوليس وليس من الضروري تحديد هذه السلطة بالضبط لأن مسألة كون السلطة مختصة أو غير مختصة هي مختلفة عن مسألة وجود الجريمة التي تقتضي فقط بأن السلطة التي تقدم لها البلاغ تكون حليفة سلطة قضائية أو إدارية (القض ٥ مارس ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٢٠٨).

(٤٩) إذا ظهر ضمناً من مطالعة الحكم المعلوم فيه أن البلاغ تقدم للسلطة الإدارية «البوليس» فلا يقبل العلم فيه بناء على عدم ذكر الجهة التي تقدم إليها البلاغ (القض ٦ مايو ١٩١١ المجموعة ١٢ ص ٢١٤).

(٥٠) إن الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٦٤ عقوبات لا يمكن وجودها إلا بشرط تحقق وجوده طبقاً للمادة ٢٦٣ عقوبات وهو أن البلاغ فضلاً عن توفر الأركان الأخرى المطلوبة يكون مقدماً إلى السلطة القضائية أو الإدارية وفي حالة عدم وجود هذا الشرط يجوز أن تكون الواقعة قدما ويجوز أيضاً أن تكون غير معاقب عليها وعليه فإن الحكم الذي لا يبين الجهة التي تقدم لها البلاغ يكون بين الواقعة بياناً غير كاف ويكون إذا بطل بطلاناً جوهرياً (القض ٧ نوفمبر ١٩١٤ المجموعة ١٦ ص ١٥).

(٥١) يشترط لوجود جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ تقدم إلى سلطة قضائية أو إدارية وبغير ذلك تكون الواقعة قدما أو يجوز أن تكون غير معاقب عليها فإذا لم يبين الحكم الجهة التي تقدم لها البلاغ فتكون الواقعة غير مبية بياناً كافياً ويجب نقض الحكم (القض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ٤ ص ٢٥٧).

٢٦٥ - كل سب غير مشتمل على إسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على إسناد عيب معين أو على خدش التاموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ يقابله عليه الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك .

(٤) يستبرم تكبا بجرمة السب طبقا للمادة ٢٦٥ عقوبات الشخص الذي يتبع سيدة في الطريق العام ويهدرها بقوله «ياست اشفق على حرام عليك» لأن هذه العبارة تشتمل على استناد عيب معين إلى المهي عليها تأويله أنها عن يقين قضاء أعراض الرجال (للقض ٢٠ يناير ١٩١٧ الشرايع ص ٤ من ٣٠٩) .

(٥) إن وجود الشخص المقصود بالسب ليس ضروريا مطلقا بل أن استناد شيء له في خفيه هو على اليوم أكثر خبا وأكبر خطرا (للقض أول فبراير ١٩١٣ المجلد ١٤ ص ٨١) .

قانون مادة ١١٧ حكم بمرور ٢٠

(٦) إذا كانت الجرمية المحكوم فيها هي سب لا تلاف فلا يشترط أن تكون في مواجهة الموظف (للقض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ المجلد ٥ ص ٢٣ من ١٦٨) .

(٧) أن القانون أوجب توبيخ من السب أحدهما مطلق عقابه على المادة ٢٨١ - ٢٦٥ جديد - والثاني على المادة ٢٤٦ - ٣٤٧ جديد - وبما أن عقبة القضاء بالإرغام مخصصة بالبحث في تطبيق القانون فيجب أن تشتمل الأحكام على أفعال السب ليسرسلها النظريا إذا كان عقاب تلك الأفعال متطبقا على المادة التي حصل تطبيقها من عقده (للقض ١٣ أبريل ١٩٠١ المجلد ٥ ص ٣ من ٩٤) .

(٨) الحكم القاضي بالمعقبة في سائل القذف يجب أن تذكر فيه الألفاظ المكتوبة لجرمة مجرورها لكن بتيسر لهكمة القضاء صراحة هل كانت تلك الألفاظ قلدا أو سببا فإذا خلا الحكم من ذلك كان خاليا من بيان الواقعة وبالتالي منقوضا (للقض ١٤ فبراير ١٩٠٣ الاستقلال ص ٢ من ٨٩) .

(١) إن السب الذي يخدش التاموس والاعتبار أي نوع كان متى كان علنا بالمعنى المراد من المادة ١٤٨ عقوبات فالمادة المطبقة هي المادة ٢٦٥ عقوبات وكلقي التاموس والاعتبار هما حالتان يورس الإخلال وتشتملان جميع الألفاظ المهيبة والجارحة وإن كانت «فليسقط التدبر ولت التدبر» لما بدرن أدنى نزاع وطبقا للأحكام القضائية في جميع البلاد متى الاحتار والأهانة الخاصين بألفاظ السب (للقض ٦ مايو ١٩١١ المجلد ٥ ص ١٢ من ٢١٣) .

(٢) لأجل توقيع العقوبة على المتهم يلزم النظر إلى المقصد من ارتكابه للثمة فإذا شتم المهي عليه بقوله «معرص» وظاهر أنه عرضه كان الشتم البسيط لفرقه وليس نسبة عيب معين إليه تكون الواقعة مطبقة على المادة ٣٤٦ عقوبات - ٣٤٧ جديد - لا على المادة ٢٨١ - ٢٦٥ جديد - (سوهاج ٢٢ فبراير ١٩٠٤ المحرق ١٩ ص ٨٣) .

(٣) إذا كان إتهام أثر السيدات في الطريق والتحكك بين بالملكة وملاصتين ومزاحمتين زحما عن تصنيف الخدام المصاحب لمن قهم لا يكفي لتكوين جريمة القذف الملقى المثل بالحياة إلا أنه كاف بدون شرك لتكوين جريمة السب المخصوص منها بالمادة ٢٨١ - ٢٦٥ جديد - لأنه تسبب به خدش تاموس واعتبار السيدات اللاتي لم يسبق لمن يتوافق بآتهم خصوصا إذا كان لم يقتنع بتبع المهي ملين عن غطاطيه بل أراد بواسطة اتباع آخرين والتحكك بين السخول معون في موضوع المكافحة بالرغم من تصنيف الخدام له الأمر المخالف كلية لتواميس الآداب العمومية التي تقتضى احترام السيدات ذرات الشفة والشرع وعدم التعرض لمن يكيفية قرحب المس بكراتين وبسمعت الطاهرة (للقض ٢١ يوليو ١٩٠٤ المجلد ٥ ص ٦ من ٥) .

(١٥) انه وإن كان المبدأ القانوني أن كل حكم صادر بمقتضى يجب أن يشمل كل بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والا كان باطلا - مادة ١٤٩ - - لتتبنى محكمة النقض والإبرام مراعاة الوصف القانوني الذي يصف به فاضل الموضوع الواقع التي يقرها نهائيا فإن الأحكام القضائية قد قررت مع ذلك أن في الجرائم التي يحصل ارتكابها بواسطة الكلام والكلمات والمطبوعات يمكن أن يشير الحكم إلى إعلانات اختراع الدعوى التي يكون نص المقالات أو ألقاظ السب أو الرسوم واضحة فيها بلا أدنى شك - راجع أحكام محكمة النقض والإبرام القضائية الصادرة في ١١ يناير سنة ١٨٨٣ و ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ و ٩ مايو سنة ١٨٩١ مجموعة دالوز المحررة سنة ١٨٩١ ص ٣٩٣ (النقض ١٥ نوفمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٣٨) .

(١٦) إذا لم يبين الحكم ألقاظ السب ولم يشر إلى الأوراق المكية فيها كان باطلا بطلانا جوهريا لأنه لا يمكن بحكمة النقض والإبرام من مراعاة صحة تطبيق القانون (النقض ٣٠ يناير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٤٣) .

(١٧) لا يكفي أن ثبت في الحكم أن المتهم سب المحين عليه طالما بل يجب أن يبين ألقاظ السب والظروف التي يستدل منها أن السب كان علنيا لتتمكن محكمة النقض من أن تراقب صحة تطبيق القانون والا كان الحكم لاغيا (النقض ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٦٢) .

(١٨) يعتبر السب الذي يحصل في ساحة منزل يسكنه أشخاص طبيعيون مختلفون على مسع منهم أنه سب علني (النقض ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٤) .

(١٩) إن جرة المأمر تعتبر عملا عمويا بالمتن المقصود في المادة ١٤٨ لأنها مسخرة لمتنول الموقنين والجمهور بها فالسب الذي يحصل بها ساقب عليه المادة ٢٦٥ عقوبات (النقض ١٤ يونيو ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ١٢٦) .

(٢٠) يكون السب علانية إذا حصل من المتهم في بكورة مطلقة على الخارج العام على مسع من المارين (النقض أول يناير ١٩٢٤ المحاماة ص ٤ ص ٨٢٣) .

(٩) عدم ذكر ألقاظ السب في الحكم يمتنع في بيان الواقعة ويجب بطلانه إذ يغير هذه الألقاظ لا يغير حقيقة النقض والإبرام مراجعة التطبيق القانوني (النقض ١٩ مارس ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٧٣) .

(١٠) ينقض الحكم إذا لم تذكر فيه ألقاظ السب إذ بدون ذلك لا يمكن محكمة النقض أن تفصل في هل تمت الواقعة بجنة أو مخالفة (النقض ٢١ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٣٠٨) .

(١١) يعتبر الحكم خاليا من بيان الواقعة وينقض إذا لم تذكر فيه ألقاظ السب لمرة هل المادة ٢٨١ - قديم - التي طبقت على الواقعة تطبق عليها حقيقة أم لا إذ يجوز أن ألقاظ السب لا تكون سوى مخالفة لا بجنة (النقض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ٧٣) .

(١٢) يتبين نقض الحكم إذا لم يشمل ذكر ألقاظ السب لأن عدم ذكرها لا يمكن بحكمة النقض من مراعاة صحة التطبيق (النقض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ ص ٥٦٨) .

(١٣) من المقرر أن الأحكام يجب أن تكون مشتملة على ألقاظ السب حتى يعتبر محكمة النقض والإبرام النظر فيها إذا كان العقاب مطبق على المادة ٢٨١ أو على المادة ٣٤٦ - عقوبات قديم - ولكن العقاب ليس من هذا القبيل وقد أعلن المهم بقرن الجريدة المنشورين على المقال التي تمسكت بها النيابة وقد ذكر تاريخ هاتين الجزئيتين بالحكم وفي هذه الحالة لا زيم تذكر الألقاظ المقتضية بها (النقض ٩ يناير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٧) .

(١٤) ليس من الضروري في تهمة السب العلق أن يبين في الحكم ألقاظ السب بل يكفي أن يحصل الحكم على الألقاظ والبارات الواردة في شهادة الشهود كما هي مدونة في محضر الجلسة (النقض ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٤١) .

صراسة أراضيا كان لأغيا (القض ١٤ ديسمبر ١٩٠١
المجموعة ص ٣ ص ١٨٦) .

(٢٤) يتقضى الحكم القاضي بالعقوبة في جريمة سب
بالمادة ٢٦٥ إذا لم يشتمل على المكان الذي وقع فيه السب
واقصر على ذكر البلدة التي حصل فيها لأن العلامة هي ركن
من الأركان الأساسية اللازمة لتطبيق المادة ٢٦٥ التي تحيل
على المادة ١٤٨ المئين فيها شروط العلانية ومن ضمنها المهل
أو المفضل الصوري (القض ٢ فبراير ١٩١٨ المجموعة ص ١٩
ص ٥٤) .

(٢٥) يكون قابلا للقض الحكم القاضي بالعقوبة في جريمة
سب إذا لم يرد في مزيلاته بيان العلامة التي اشترطها القانون
لتطبيق المادة ٢٦٥ وإلى أروخ ومن أوجبها في المادة ١٤٨
بل اقتصر فيه على أن المتهمين اعتدوا على المجني عليه بالسب
الطبي لأنه لا يصح الاكتفاء بذكر فقط العلامة وصفا السب
بل يتعين توضيحها في الحكم سواء بذكر المكان أو الطريقة
التي حصل بها السب للتحقق من توفر هذا الركن ومن انطبق هذا
الوصف على هذا البيان (القض ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ المجموعة
ص ٢٠ ص ٤٨) .

(٢٦) يجب لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات بيان المكان
الذي وقع فيه السب لمرة ما اذا كانت وقع علانية أم لا
(القض أول يناير ١٩٢٤ المحاماة ص ٤ ص ٨٢٣) .

(٢١) ان المنزل هو محل خصوصي ولكن مع ذلك يعتبر
السب الواقع من شخص فوق سطح المنزل علنيا متى كان مسموعا
لأن كان بالشوارع وبذلك يكون ركن العلانية متوفرا بصرف النظر
عن وقوعه في محل خصوصي لأنه في هذه الظروف يعتبر كأنه
حصل في محل عمومي ملحق به - تطبيقات دالوز على المادة ٢٩
من قانون المطبوعات ن ٤٢٠ ٤٢٢ و ٤٢٣ - وعدم
وجود المجني عليه وقت السب لا تأثير له على الجريمة التي يمكن
أن تقع في حضوره أو في غيبته متى توفرت باقي أركانها بشرط
أن يبين المجني عليه تمهيدا كافيا (كفر الويات ٢ يوليو ١٩١٨
المجموعة ص ٢٠ ص ٧٠) .

(٢٢) السب في مذكرة مقدمة لشبكة مدنية تنطبق عليه
المادة ٢٦٥ عقوبات لأن العلامة اللازمة لتطبيق هذه المادة
متوفرة لأن هذه المذكرة وإن لم تكن معرضة للاطلاع العام
الا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة وهذا يكفي
لتكوين العلامة القانونية (القض ٦ أكتوبر ١٩١٧ المجموعة
ص ١٨ ص ١٩٤) .

(٢٣) المادة ٢٨١ - ٢٦٥ - جديد - المذكور فيها السب
المتضمن على خدش الناموس والاعتبار تحيل على المادة ١٥٣
- ١٤٨ - جديد - لمرة الظروف التي يكون فيها مثل هذا السب
ماتقيا عليه والمادة ١٥٣ مذكور فيها حصول الصباح
أو التهديد الخ في محل أو محفل عمومي فإذا لم يذكر ذلك في الحكم

٢٦٦ - أحكام المساقطين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصوم على
الآخر في إنشاء المدافعة عن حقوقه أمام الحاكم شفاها أو تحريرا فإن هذا الاقتراء لا يستوجب إلا الدعوى
على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية .

(ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠) يجري أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص
المواد ٢٦١ إلى ٢٦٥ السابقة .

لا يصح أن يتسكى الدائرة التي وضمت له بل يجب حصره
في الألفة والبراهين المتعلقة بالدعوى فإذا ثبت أثبت الاقتراء
لا يقيد الدفاع بشيء في الدعوى فيعتبر أجنبيا عنه ويخرج من

(١) يؤخذ من وصف المادة ٢٦٦ عقوبات أن اقتراء
المتعلم على أكثر لا يميز إلا في الحالة التي تقتضيها مصالح الدفاع
عن حقوقه أمام الحاكم ومن المبادئ الأصولية أن حق الدفاع

وزعمها فانه يعاقب بمقتضى المادة ٣٦٢ عقوبات ولا يمكن أن يسلك بالمادة ٣٦٦ عقوبات لأن المسألة ليست فيها قيل أنشأ الخياط للشفى أو الصبرى بل هى مسألة النشر الذى حصل خرابا عن المحاكم بواسطة أوراق لو كانت بمحددة العدد للنشر الحقيق الذى وضعت له فربما كانت تخرج من أحكام قانون العقوبات وفى هذه الحالة يجب إذن للود الى تطبيق أحكام القانون العام الذى استثناء نص المادة ٣٦٦ عقوبات (الغض ٦ مايو ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ٢٣٧) .

الحالة الاستثنائية المقررة فى المادة المذكورة ويقع تحت الأحكام العمومية من قانون العقوبات (الغض ٥ نوفمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٤) .

(٢) لا يعتبر القذف من قبيل الاتراء المنصوص عليه بالمادة ٣٦٦ عقوبات اذا اشتمل على أمور لا علاقة لها بموضوع الدعوى (الغض ٧ أبريل ١٩١٧ للتراث ص ٤ ص ٤١٨) .

(٣) اذا ضمن أحد المتهمين فى مذكرة تاللى قدمها بالهاتف من موكله عبارات تخلف فى حق التلمص الآخر وتطعن هذه المذكرة

٢٦٧ - كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو وغيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وتليفته سر خصوصى اتهم عليه فأفشاه فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا فى الأحوال التى لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

الباب الثامن - فى السرقة وفى الاغتصاب

٢٦٨ - كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره فهو سارق .

بحيث يمكن شمله بحق الملكية فيصير كثيره من الأشياء المانعة له ملكا لمن وضع اليد عليه والماء الذى تودعه شركة المياه إنما هو مستعجل بالآلات من معدن أو بصاريق قتل ورفع وتخزين ومسير فى حيز قابل للتصرف حسب دواعى الحاجة ويحتك فقد صار ملكا خاصا لا مشترك للناس فيه إلا بالأجرة دائن المنفق عليه من المتعاقدين وجعل القداد على ماسورة ماء الشركة إنما هو للعامة به ومعرفة ما يؤخذ من الماء فكانه بمثابة أمين الشركة ومن يتعامل معها وبذلك يكون أخذ الماء مع وجود القداد بشرط واسطة اختلاسا متى ثبت قصد التفتة للقائل فى مفرقة صاحب الماء أى الشركة لأن ضمن الشخص ماسورة بمخفية قبل القداد (الاستئناف ٢٨ أغسطس ١٨٩٤ القضاء ص ٢ ص ٣١١) .

(١) من القواعد القانونية أن الشريك يعاقب بصفة كونه سارنا فلما لو سرق شيئا هو شريك فيه يعاقب الشريك فى آلة بخارية لرغ المياه اذا سرق ماء بها رفته الآلة المشتركة (الغض ٢١ يوليو ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٣) .

(٢) اذا تصرف شريك فى المال المشترك باعتباره يجوز له التصرف فى كل الشركة فى مقابلة عماسية الشريك لآخر فلا تكون نية السرقة موجودة وتكون الواقعة لا عقاب عليها (الاستعديرة استئنافا ١٦ أبريل ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ص ١٤٧) .

(٣) إن الماء وان كان فى الحقيقة عام المفعة وهو فى فراش بحره ونهره إلا أنه متى فصل منه ووضع فى حيز كالرأسير والآباء

ولا يمكن ملكها إلا بإجازتها وهذه الحياة لا تنور إلا بصيدها أو بصيدها (أسيرت استثنافيا ١٣ يونيو ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ س ٢٧٨).

(٨) إن الأسماك الموجودة في البحر والبحيرات العمومية والأنهار لم تكن مملوكة لأحد بنوع خاص بل كالطيور الطائرة في الهواء من الأموال الباحة بالجار لكل إنسان أن يملكها بواسطة صيدها وبيع يده عليها وإعطائه حتى المقتم من صيد الأسماك من بحيرة عمومية لا تحصل مالكا للأسماك الموجودة في تلك البحيرة لأن صفة الملك لا تكون للأشياء الموجودة في حيازة أستاذنا وأما الأسماك التي تتكلم هنا فليست في حيازة أحد فلا يقال أن الحكومة أملكها تملكها المقتم بل ما ملكه إليه هو حق صيد يفرد من البحيرة الداخلة ضمن التزامه ولا تكون ملكية إلا على ما يصطاده أخص ما يدخل في حيازة من الأسماك المصطادة ومزاولة المقتم بواسطة الصيد من البحيرة الداخلة ضمن الالتزام لا صفة مرة لأن الأسماك التي تصطاد بهذه الكيفية لم تكن قبل صيدها أي وقت وجودها بمجال الحرية في الماء ملكا له بل كانت من الأموال الباحة كالقرد فالقارعة بهذه الكيفية لا يقرب عليها إلا الحكم بتعويضات مدنية للمقتم. أما الحياض والبحيرات المذكورة في المادة ٢٩٤ عقوبات — لم تنقل للقانون الجديد — والتي يعاقب على السرقة منها فإذا المقصود منها الحياض والبحيرات التي يملكها الناس أو يملكها أرباب الأسماك فإن الأسماك تكون في هذه الحالة ملكا لصاحب الحوض أو البحيرة لوجودها في حيازته مثل ما تكون في حيازة الطيور التي يصطادها ويضعها في الأقفاص (استثنافيا ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ القضاء ص ٢ س ٣٣٤).

(٩) أخذ أسماك من تربة عمومية يعطى التزام أسماكها لكن لا يمتد صفة مرة لأن إعطائه مثل هذا الالتزام لا يدخل التربة ضمن حداد الأطلاق الخصوصية المقتم كما تقتضيه المادة ٢٩٤ عقوبات قديمة التي لم تعرض إلا لحماية الأملاك الخصوصية وخاصة ما يمكن أن يتأتى من الالتزام هو إدخال تلك التربة تحت أحكام الروائح المتعلقة بالصيد فيصبح المصيدون بلا رخصة من المقتم ملزمين بما تمنحه تلك الروائح من الحقوق وبإدارة أخرى ملزمين مدنيا بتعويض ما أنجزوه بصلهم من الخسارة لذلك المقتم (جريا الجزئية ١٧ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ س ٧٥).

(٤) إذا صح أن الماء هو شيء عمومي فإنه صحيح أيضا أنه يصير ملكا خاصا بالحيازة ويطلبه لكل اختلاس فإنه يحصل غنية إضرارا يشتت ثالث ينسب صفة مرة (بلحة المراقبة ١٨٩٨ ن ٤٦١).

(٥) إن التيار الكهربائي هو بلا نزاع شيء مغلول يخص من يريده فن البديهي إذا أنه من الأشياء التي يمكن اختلاسها ويكون اختلاسها معاقبا طبق صفة مرة (القتض ٣١ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ س ١١١).

(٦) إن الأسماك الموجودة في البحار والأنهار والبحيرات العمومية ليست ملكا لواحد ولا يمكن أن تكون ملكا لأحد لأنها تابعة لأشياء عمومية يجوز لكل إنسان الانتفاع منها فلاكتسب إلا بوضع اليد أي بصيدها وحيازتها وإعطائه الحكومة امتيازاً لشخص أن يصطاد من هذه الأسماك العمومية لا يمتد تملكها لها لأنها لأن الحكومة ليس في قدرتها أن تملك هذه الأشياء وفاقية ما يفهم من هذا الامتياز أن حق الصيد صار محصوراً في شخص ممنوع من غيره فإذا اصطاد شخص من الناس فربما صاحب الامتياز منها يكون خالف أمراً ممنوعاً يجوز أن يسأل عنه مدنيا ويجوز أن يسأل عنه جنائياً إذا عاقبت الحكومة على هذه المخالفة بنس صريح أو لائحة مخصصة ولكن مع عدم وجود جريمة مخصصة في القوانين لمن خالف الامتيازات التي قطعتها الحكومة من هذا القبيل فلا يمكن اعتبار هذه الواقعة جريمة أو ما المادة ٢٩٤ عقوبات — لم تنقل للقانون الجديد — التي نصت على صفة مرة الأسماك الموجودة في البرك والحياض والبرق ليست استثنائية من الصفة وإنما هي نوع منها ويقتصد الشارع بلا شك المكافحة من صفة الأسماك التي تكون ملكاً خاصاً للأفراد وبالحيازة لوجودها في بحيرة أو حوض خصوصي مملوك لشخص ملكا خاصاً لا الأسماك الموجودة في بحيرة عمومية يتفق منها كل الناس بالملاحة وفيها مثل بحيرة المزة (القتض ١٦ يناير ١٨٩٧ القضاء ص ٤ س ١٣٣).

(٧) إذا أُلقي صيد شبكة في تربة أصحلت التزاما للغير ليعيد منها سمكا وكانت التربة متصلة بالنبيل فلا يكون عمله هذا شروعا في صفة مرة لأن مياه هذه التربة متصلة بغير النبيل وأما كما تجرى بالطبع ببلها بغير حصرومى كانت الأسماك في ماء جبار

السرقة على شيء لا مالك له فإذا كانت الأرض التي أغسلت منها الأجرار وضمت الحكومة اليد عليها إذن قد امتلكتها قانوناً إذ أنها أجرت مقاسماً وتحميدها بواسطة موظفيها ثم وضمت يد عليها فلا فني هذه الحالة بما أن هذه الأرض صارت قانوناً ملكاً للحكومة فلا يجوز إذن لأحد أن يأخذ ما يستخرج منها بدون أن يرتكب جريمة السرقة (القبض ٢٥ فبراير ١٩١١ الحقوق ص ٢٦ ص ٢٠١).

(١٤) لا يعتبر سرقة أخذ الأجرار من الجبيل الشرقي بجهة المطيات البحرية لأن الأراضي الحرة ليست مبدئياً ملكاً للحكومة بمقتضى حق مدني فإنها ليست من الأملاك العمومية الواردة بالمادة ٩ و ١٠ مدني ولا هي مخصصة لمصلحة عمومية كذلك ليست من أملاك الميري الخاضعة ما دامت الحكومة لم تنصصها بالطرق العادية لاكتساب الملكية أما كلمة "ملكية" الواردة بالمادة ٧ مدني فانه من الواضح أنه لا يقصد بها رابطة "خلق مدني" بل كمين حق سياسي فقط غير تنازع فيه للحكومة ذات السلطة العمومية أي حق الملك الأمل الذي لها على جميع القطر الى منتهى حدوده واتخاذ جميع الاجراءات الادارية التي لها بصفتها هذه أن تأمر بها وتنظم الحقوق المدنية الخاضعة بالسكان عروما وفي الواقع قد قررت المادة الثالثة "إن الأموال المباحة هي التي لا ماله لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضح يد عليها" والمادة ٧ قد أتت قبلها المادة ٦ وعرفت كلمة الملك التي وضعت المادتان في الفصل الخامس به فهذا يدل إذا على أن أملاك الأراضي المشار إليها في المادة ٧ ليس لها بمقتضى القانون المدني مالك حقيقي لأنه يجوز نكبتها بوضع اليد فضلاً عن ذلك فان نفس المادة ٧ مع وضعها قواعد ادارية لتملك بوضع اليد قد جاءت في الفقرة الثانية منها وأيدت صحة التملك الذي يحصل طبقاً للقانون ولو بخالفه تلك القواعد المشار إليها ومن جهة أخرى فان الفصل الذي وضعت فيه المادة ٧ من القانون المدني يدل على أن الشارع ينظر الى الأموال المشار إليها في هذه المادة كظواهر الى الكنوز المنقولة والطيور وأسمالك البحر ويستخرج جلياً من الاعتبارات السابقة ببيانها ان الأموال الحرة ليست مبدئياً من أملاك الميري العمومية أو المخصصة ليجوز فقط أن تدخل ضمنها في ظروف وأحوال خاصة لم تتوفر فيها يتعلق بالجليل والأجرار التي هي موضوع هذه

(١٥) يعتبر سرقة بسيطة اختلاس أسماك صيدت من نهر ولكنها لأسباب لا يمكن أن تؤثر على حق ملكية الصيد تركت قصداً بجبل في مياه النهر (بلعة المرافعة ١٩٠٢ ن ٤٧١).

(١٦) في صيد البر يجوز إصابة الحيوان البري إصابة ممية يصح في حياته من أصابه ومملوكاً له ولو لم يضع اليد فعلا عليه فمن اغتصبه بذلك يعد سارقاً وقد ثبت القضاء الفرنسي على هذا المبدأ أما الأسماك فهي من الأموال المباحة إذا كانت في بحر أو نهر ويمكن الاستيلاء عليها بدون أن يعد ذلك سرقة أما إذا كانت في بركة خصوصية أو مستودع أو مستنقع مملوك للغير فهي ملك البركة أو المستودع أو المستنقع وليست مباحة والاستيلاء عليها خطية يعد سرقة ويتم الاستيلاء على الأسماك في البحار والأنهار بمجرد أن تقع في الشباك الممتدة لصيدها وتصير ملكاً لأصحاب تلك الشباك بدون أن يضمو أيديهم عليها فلا فمن يغتصبها بذلك من تلك الشباك يعد سارقاً (كفر الشيخ ٢٦ فبراير ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٧٨).

(١٧) من طليقات محكمة الاستئناف المستمرة أن البحارة التي تزل من الجبال لا تدخل في باب السرقة لأن هذه الأشياء لا قيمة لها ولا تكتسب قيمة إلا بالبحارة (القبض ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ن ١٦٠).

(١٨) إن كل شيء مملوك يمكن أن تقع عليه جريمة السرقة وينطبق ذلك أيضاً على الأشياء التي تحصر من الأملاك لأنها تابعة للقطاع وتعتبر من الأموال المحفولة إلا بفضل من يقطعها أو يخلصها إلا إذا وضعت قوانين خاصة وأوجدت جرائم مخصوصة بشأنها وأخذ الأجرار من جبل أو بحير لم ينسحج به نوع عام بأحكام قانونية خاصة من هذا القبيل ولذا فان أخذها يمكن أن يكون جريمة السرقة كأخذ الرمال أو الحصى من الأراضي - قبض وإبرام فرنسا ١٤ يولي ١٨٦٤ نشرة دالوز الدورية ١٨٦٤ نمرة ١ ص ٣٢٣ و ١٨٦٦ نمرة ١ ص ٢٨٨ - أو الأجرار والصخور الموجودة على سواحل البحار - قبض وإبرام فرنسا ١٨٢٢ موسوعات دالوز ج ٥ - أو المواد المدنية الموجودة في المنابع - قبض وإبرام فرنسا ١٨ يولي ١٨٨٢ دالوز الدورية نمرة ١ ص ٤٣ - ولكن لأجل وجود جريمة السرقة وطبقاً للبائس العامة يجب أن تكون هذه الأجرار ملكاً لملك لأنه لا يمكن تصدق وقوع

التي فيها لأنها لو كانت ملكة لما لمّا أسكن. لأحد الظاهر أو لدوب في مدينة الاسكندرية أن يتصرف في أموالها بأن يملكها الناس بواسطة التصريح لم باستخراج الأجر وذلك بدون أن يعطى له ذلك الحق بأمر عال وما دامت الحالة كما ذكر فيتين الحكم بأن اللائحة المختصة بمحاجر اسكندرية وباستخراج الأجر منها هي من اللوائح الإدارية كاللوائح المختصة بتوزيع مياه النيل ورصيد الأسماك والطيور وكل هذه اللوائح واجب الصل بمقتضاها ومن يخالفها يعاقب بما تدون فيها وما المادة ٢٩٤ عقوبات - لم تنقل لقانون الجديد - التي تعاقب من سرق أجهارا من محجراتها لا تخضع بهذه الحالة بل تنطبق على من فصل أجهارا من محجراته لأحد الناس أو يسترها بعد فصلها بمعرفة مالك المحجورين كان يديره يصريح من الحكومة (اسكندرية استثنافيا ١٩ يناير ١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ٢٨٧) .

(١٨) من المقرر أن أراضي القطر جميعها ممتدة في الأصل ملك الحكومة فكل أرض لم تثبت ملكيتها لأحد بأحدى طرق التملك الشرعية تعتبر ملكا للحكومة ولو لم يتم دليل على ملكيتها لها وهذا المبدأ قد تقرر بمقتضى نص صريح في المادتين ٨٧ من القانون المدني والأهل و ٨٠ من قانون الأحكام المخططة ومن المعلوم أن مالك الأراضي مالك لما عليها وما لمّا استثنى من ذلك في القوانين واللوائح وحيث أن اللوائح المختصة بتشغيل المحاجر وإن كانت تعملي لكل فرد من الأفراد حقا في إدارتها بشروط مخصوصة إلا أنها لا تمنح بذلك مطلقا ملكية الحكومة لتلك المحاجر وبناء على ذلك يكون أخذ الأجر بغير رخصة من المحاجر بمرقة لأشياء مملوكة للحكومة التي هي صاحبة الحق دون غيرها على المحاجر وذلك لأن المحاجر بفضلها عن الأرض تدخل في عداد المقتولات وصيرورتها مالا مغنولا بكونت اختلاصها مرقة بمقتضى المادة ٢٨٥ عقوبات - ٢٦٨ جديد - لا مجرد مخالفة لأن المخالفة حاصلة بمجرد إدارة المحجر بدون رخصة من غير نظر إلى مرقة الامة الأرض المحتوى عليها (لجنة المراقبة ١٢ أبريل ١٨٩٨ القضاء س ٥ ص ١٤٢) .

(١٩) الزبرجد الموجود في باطن أرض الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن احتياها مالا مباحا لأن الجزيرة ملك الحكومة وما يوجد في باطنها من الكنوز يكون ملكا بالتيمة والعقد الصادر من الحكومة للحامسة يدل على تبليها إلى المحافظة على

الدعوى فلا يمكن وجود جريمة السرقة بواسطة أخذ شيء لا مالك له وقد قوت ذلك هذه المحكمة في حكمها الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ قضية بمرقة ٦٨٤ أما حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩١٠ الذي يوافق ضمنا حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩١١ فقد فصل في أوجه تختلف عن هذه وقضى بوجود جريمة السرقة بسبب وحيد وهو أنه في تلك الدعوى كانت الأرض التي أخفت منها الأجر قد سبق مقاسها وتحديدتها بمعرفة الحكومة فتعتبر إذا تلك الأراضي قد امتلكتها الحكومة فصلا امتلاكها قانونيا (القض ١٤ ديسمبر ١٩١٢ المجموعة س ١٤ ص ٢٩) .

(١٥) إذا لم تأت الحكومة بعمل من أعمال التفتك على جبل معين كان في حقيقة الأمر من الأمالك المياسة التي لم يستعمل أحد عليها حقا من الحقوق المدنية فأخذ أو قلع الأجر من هذا الجبل لا يعتبر مرقة لأنها غير مملوكة لأحد وبذلك يكون الشرط لتطبيق اللازم المادة ٢٧٥ غير متوفر والواقعة لا يعاقب عليها القانون (القض ١٠ يناير ١٩١٤ الشرائع ١ ص ١٤١) .

(١٦) إذا كانت البصرة ملكا مباحا فإنها يمكن تملكها بالحيازة لا تقتض بذلك حكمة القضاء في ٢٥ فبراير سنة ١٩١١ ولما يتعلق بالحكومة بكتن ترور هذه الحيازة تحديد ورسم المناطق المقصورة بدون استياج إلى إيرادات إدارة فأخذ الأجر من المناطق التي أصبحت مملوكة للحكومة بالحيازة على هذا الوجه يعتبر مكمونا بل جريمة السرقة طبقا لقاعدة ٢٧٤ عقوبات (القض ٢ مارس ١٩١٨ الشرائع س ٥ ص ٣٤٦) .

(١٧) إن الأجر المأخذ من الجبل هي في الأصل من الأموال المباحة ويلزم أن تصير إليه الصفة ما دام أنه لم يثبت أحد ملكه لها سواء كان يوضع اليد أو يختلف ذلك وسواء كان هو الحكومة أو أحد الأفراد ويؤيد عدم ملكية الحكومة للأجر الموجود في باطن الأرض صدور اللائحة المختصة بمحاجر اسكندرية من نظارة الأشغال بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٨٥ فإن هذه اللائحة تعملي لكل واحد من الحجارة أو من الأحال الحق في إدارة محجر بشرط الحصول على رخصة من إدارة أشغال مدينة اسكندرية فيصدر تلك اللائحة من نظارة الأشغال يدل على عدم ملكية الحكومة للمحاجر ولا جوار

(٢٤) إن مقلدات البحر لا تعتبر أموالاً مباحة يجوز أن تكون ملكاً لأول واضع يد عليها بل هي أموال مباحة لما لك بجهول ذلك مالك وحده له حق المطالبة بها - أنظر المسومات البجيكية رقم ١٩١٨ سنة ١٩٠٦ و رقم ١٣٠٣ سنة ١٩٠٧ وفي حالة الحرب الحاضرة التي تكثر فيها تلك المقلدات بسبب غرق سفن التجار من فدان السلطة العسكرية في البلاد التي وجدت فيها المقلدات تعتبر المالك لها طليقة الحال وأخذ في منها بلا إنذنها مرة (رشيده) ٢٤ أكتوبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٠٧ .

(٢٥) إذا نزع شخصان بسبب نزاع بينهما على إلقاء نفود في البحر وفضل أن كل منهما دولة بعشرة جنيتات فإنه يكون قد تآزل بعض إرادته من ملكيتها وتصبح res dorelieta وتعتبر ملكاً لأول واضع يد عليها - جارسون ص ١١٥٧ ن ٤١٠ - فإذا انتطها شخص آخر ولم يردّها لصاحبها الأصل فلا يكون سارقاً لأن المادة ٢٦٨ جاء بها "كل من اغتصب مغسولاً علوكاً لغيره سارقاً" (ماتلوط ١٦ سبتمبر ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ١٢٩) .

(٢٦) إنه وإن كان من المفسق أن يجلود وعظام الغير والجاموس تصبح ذات قيمة بعد فصلها من الجنة ويصح الاتجار فيها إلا أن دنسها في الأرض يأمر بحسبة الإدارة على أثر تقب المسألة بالطاعون يفرج ملكيتها من صاحبها ويصح في عداد المدومات ويحق على الحكومة مباشرة تنفيذ لوائحها من جهة منع التبش على الحيوانات المدكورة وأخذ في منها فلا يعتبر مرة إنتاج تلك الجلود من الحفرة وأخذها (أقوص ٧ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٥٤) .

(٢٧) إذا قدم المشتري البائع في الظلم دولة مالية فرنساوية قيمتها فريك وغير مباحة للاستهلاك وأمره بأنها دولة مصرية يبلغ خمسين قرشاً وأخذ بذلك مع الفرق بعد خصم قيمة المشتري فإن هذه الواقعة قد تكون نصاً إذا ظهر من أقوال الشهود توفير دكي الاحتيال ولكنها على كل حال تعتبر مرة فإن من يستغل قوداً من أتردها إلى غلط دون أن يكون مستحقاً لما واحتفظ بها المذكور عمداً بقصد ملكها فإنه يكون بذلك قد ارتكب عملاً تورث فيه جميع أركان جريمة السرقة (القبض ١١ مايو ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ١) .

كنز الجزيرة حتى أنها اشترطت أن ماتستخرجه الخاصة يكون ملكاً لها وعده كلها أحوال ثبت أن الزبيد المسروق له مالك معروف والحكومة بأنها لم تهمل مطلقاً في ترك حقها لكل طارق في الجزيرة (القبض ٢٢ سبتمبر ١٩٠٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٥) .

(٢٨) نزع الأثرية من شارع عمومي مقدارها ٣٦ متراً مكعباً وقيمتها ٣٢٠ قرشاً وأخذها بمسيرة مرة ولا يمنع من هذا الاعتبار أن هناك نصوصاً أخرى تعتبر الفعل مخالفة - مادة ٣٢٨ ٣٤١٠ - لأنه يفرض وجود جملة نصوص تعاقب على الفصل فلا يتبع أي إعلان من تطبيق أحد هذه النصوص (القبض ١٠ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٩٨) .

(٢٩) إن واقعة قتل السباغ من محل جمعي يعتبر جريمة معاقب عليها بالمادة الأولى من دكر يتر ١٢ أغسطس ١٨٩٧ ولا تعتبر بجنحة مرة (لجنة المراقبة ١٩٠٧ ن ٤٦٥) .

(٣٠) لا يمتد من بأخذ كساة الشوارع سارقاً ولو كان المجلس البلدي متاعاً من بعض الأفراد على يدها لآلة الأعيان المذكورة هي من المهملات التي يجوز لكل إنسان تملكها بوضع اليد ولا يملكها المجلس البلدي ويجوز وجودها بالطريق وإنما يمتد وضع اليد عليها فلا وإذا صدرت لأئمة تمنع الأفراد من الاستيلاء عليها فإن هذا الاستيلاء يمتد مخالفة للأئمة لا مرة (أسيوط استئناف ٥ يناير ١٩٢٥ المجموعة ص ٢٦ ص ١١٠) .

(٣١) إن الشور على شيء ضائع وحسبه قيمة امتلاكه بطريق النش يعتبر مرة بناء على ما أجمعت عليه الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني خاص بذلك فيصح إذا في القطر المصري أيضاً اعتبار هذا الفعل مرة بناء على الأسباب التي استندت عليها الأحكام الفرنسية المشار إليها وفضلنا عن ذلك وقصد وضع حد لنزاع في هذه المسألة قد صدر نص قانوني صريح وهو الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ مؤيداً لهذا المبدأ إذ قضى بمراقبة بأن حيس الشيء الضائع بطريق النش يعاقب عليه كالاستيلاء عليه أو اختلاسه بطريق النش (القبض ٢٦ يونيو ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٥٦) .

بين يسلم شيئا لأكثر لتيقنه أو يقصده على أن يرقده بيه على الفور فينتقله نفسه ولا تعتبر الواقعة تبديدا لأن استلام الورقة بقصد صرفها هو عقد معاوضة وهو ليس من العقود المذكورة في المادة ٢٩٦ عقوبات ولا تعتبر نصبا لعدم وجود طرق احتيالية (الحيا الجزئية ١١ أغسطس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ١٥١) -

(٣٢) إذا استلم شخص ورقة بنك فوت بمبلغ ٥٠ بجنيها لاستبدالها بورق صغير فانغسلها ولم يردّها لصاحبها فإن هذه الواقعة تنطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات (القض ٢٨ مارس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٣) -

(٣٣) إذا طلب شخص من كثر أوراق بنك فوت للاطلاع عليها وردّها في الحال ثم اتهم فرصة اشتغال الجني عليه بجنى أكثر وفراها فإن هذه الواقعة لا تعتبر اختلاسا طبقا لمادة ٢٩٦ لأن هذه المادة تشترط تسليم الشيء المخطئ بقصد من العقود المبيّنة بما لم يسبل الحصر وليس منها حالة تسليم الشيء للاطلاع عليه وردّه في الحال ولكن يمكن اعتبار الواقعة هنا سرقة لأن أغلب الشراح أجمعوا على أن المراد من كفة اختلاس أن يكون هناك نقل للشيء، أو رفعه أو أخذه أو سلبه ويستتبع من ذلك أن من حبس شيئا بقصد امتلاكه بطريق الفسح وكان تسلم إليه من المالك في غير الأحوال المنصوص عليها بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٣ عقوبات لا عقاب عليه كما هو محل هذا المذهب صدر حكم القضا الفرنسي بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٤ في دعوى مشابهة للدعوى التي نحن بصدد حلها ولكن المنسرين والمحاكم لم يشعروا على هذا المبدأ بل قرروا أنهم أخيرا بأن من تسلم شيئا في غير الأحوال المنصوص عليها بالمادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ وكان قصده نفس الشيء وردّه في الحال للمالك ثم حبسه بنية امتلاكه غشا فيكون ركن الاختلاس متفرازا ويتعين اعتبار الواقعة سرقة (دكرني ٩ يونيو ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٧٠) -

(٣٤) إذا سلم المدين سند الفين الدين لسيده فأخذها هذا ولم يدفع المبلغ وادّعى المالك عدّة سارقا لأن المدين لم يسلم السند الا تسليما ماديا ووثقا وبقيت حقه نية الاحتفاظ به ويقول جارسون أن هذا الرأي يمكن اعتباره كسيدا فخر

(٢٨) إذا أحصل مدين لدائن ورقة بمئة جنيهات باختيار أنها بجنيها واحد وهو قيمة الدين ابقى عليه فأخذها المدين المالك فإن هذه الواقعة لا عقاب عليها بإجماع الشراح فلو نقل القبل من الركن المهم للاختلاس وهو شرط الحصول على الشيء المختلس بدون علم صاحبه - جارسون مادة ٣٧٩ ص ١١٢٧ (استكندرية استئنافا ٨ مارس ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٨٣) -

(٢٩) إذا دفع شخص لأكثر ورقة بنك بمبلغ ما بجنيها خطأ باعتبار أنها بجنيها لصاحبها فأخذها الأخير مع علمه بحقيقتها وحاسب صاحبها على أنها بجنيها فلو سلم سارقا لأن تسليم الورقة بالصورة المذكورة هو تسليم اختياري مانعاً للاختلاس الذي هو أحد الأركان الأساسية لبرعية السرقة ولا يؤثر في ذلك أنه لم يحصل إلا خطأ (أبيروت استئنافا ١١ ديسمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ١٩٨) -

(٣٠) إذا أحصل شخص لأكثر ورقة بنك فوت من ذات ائتمنة جنيهات لصاحبها باقتاداً أنها من ذات الجنيبه فأخذها الأخير وهو يعلم بحقيقتها ولم يعرف الأول خطأه بعد ذلك أمر الثالث على أن الورقة من ذات الجنيبه فإن هذه الواقعة لا تنطبق على المادة ٢٩٦ لأن المهم استلام الورقة على سبيل المعاوضة لا بقصد من العقود المبيّنة بالمادة على سبيل الحصر ولا تعتبر الواقعة نصبا لأن المهم لم يستعمل طرقا احتيالية للحصول على الورقة ولا تعتبر سرقة لأنه استلم الورقة برضا الجني عليه من غير أن يكون هناك شرط ضمني بإعادتها بل أن التسليم كان بنية المعاوضة وقد تم نقل ملكيتها وحيازتها لغيرهم بمجرد التسليم فلا اختلاس ويقول القضا بالرقعة بسوء نية مع علمه بمقتضى الجني عليه لا يتعين حصول التسليم بالرضا (السوات ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٢٠٩) -

(٣١) إذا أحصل شخص لأكثر ورقة بجنيها بجنيها على ظن أنها بغيره بجنيها لصاحبها ففردا صغيرة فأخذها الأخير وأصلها عشرة جنيهات فلا عقاب على هذه الواقعة لأنها لا تعتبر سرقة لأن الورقة تسلمت له باختيار صاحبها وبقي أن يحتفظ بها لنفسه على أن يرد قيمتها ففردا صغيرة فلا يوجد اختلاس ولا محل لتطبيق نظرية التسليم الاضطراري لأن هذا خاص

في القضاء بصفة نهائية - ص ١١٣١ ن ١٦٢ - (ملغاً استناداً)
٢٥ أكتوبر ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ١٨٣ .

(٣٥) إذا طلب المتهم من المنيئ عليه صدقة من الدخان
لقصص ثم تقدمه فأرسله عليه المستوفق فأخذته الجهم وفر
به فأدركه رجال الحفظ وضبطوه عد ساروا لأن متاركة التي له
كانت مادية صرفاً وبشرط خفي وهو رده في الحال (الأقصر
٦ سبتمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٢٦ ص ١٠١) .

(٣٦) إذا سلم المدين سند الدين لمدينه ليعفه فأخذته ولم يرده
ولم يبلغ الدين أرسله شخص ورقة مالية لأكثر لميليه بدلها فتوقدا
صغيرة فأخذها وأرسلها عدلت الحادثة مرة في الحالفين لأن
القسم منها كان اضطراراً ولم يقصد به قتل الحياة القانونية
بل كان مفروراً ضمناً أن المتهم يجب عليه رد الورقة أو قيمتها
(طه ٧ يناير ١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٤٥١) .

(٣٧) تسليم السيد لنادمه شيئا للاحتفاظ به أو ليعتدبه
في الأغراض المزلية أو تكليفه بنقله من مكان لأخر لا يترتب
عليه قتل الحياة بل يترتب على استخدام يد طارئة وتكون الحياة
للسيد فإذا اختلس استخدام الشيء المذكورة ساروا (أحداث
اسكندرية ١٥ يونيو ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٤٤٧) .

(٣٨) منذ صدور حكم ١١ يناير سنة ١٨٦٧ من محكمة
التنفيذ والارام الفرنسية قد تقرر هذا المبدأ وهو أنه لا أجل
أن يترتب تسليم الشيء المختلس الى الشخص الذي اغتصبه تسليماً
اختيارياً فأما لئمة السرقة يجب أن لا يكون هذا التسليم لازماً
ولا إجبارياً وقد حكم بنوع خاص في الفتوى الآتية بيانها
وهي تسليم كتب من مستطعم في كنبطانة صومية - راجع لتطبيق
دالوز على قانون العقوبات مادة ٣٧٩قرة ٢٧٦ - وأدبرت
أكل سلمت الى شخص يريد القضاء في مطعم - حلوز شرح
قرة ٢٧٧ - فإن تسليم هذه الأشياء في تلك الأحوال لم يكن
اختيارياً بل لازماً أو إجبارياً لأن الماثر الشرعي ظالم يكن
في امكانه الا تسليها مؤثراً الى الشخص الذي اغتصبها وعليه
إذا سلم متع في قضية مدنية الى خصمه فقد رهن للاطلاع
عليه مع أوراق أخرى فأخذها ولم يرده مع باقي الأوراق كان
هذا الفعل مرة سابقاً عليها بالمادة ٢٧٥ عقوبات - راجع
دالوز المدوري سنة ١٨٩٩ جن ٢ ص ٥ - ولا تطبق هذه

الرافضة على المادة ٢٩٦ عقوبات لأنه لوجود الاختلاس
المعاقب عليه بهذه المادة يجب أن يكون الشيء قد تسلّم بأحد
الشروط المخصوص عنها بما وهي غير متوفرة في هذه الحالة
(التنفيذ ١٠ مايو ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٩٥) .

(٣٩) إذا اشترى شخص ورقة دخان ثم أعده ورقة أخرى
من شكلها وردعا للبايع لأبدالها بورقة من نوع آخر وهما اياه
أنت تلك الورقة هي التي اشترها به فأخذها البايع وأعطاه
بدلها فإن هذه الرافضة لا تجب مرة لأن بيع الورقة الأولى ثم
ولم يكن البايع ملزماً بالبدل فأخذ المتهم ورقة الدخان الأولى
غير معاقب عليه أما فيما يخص بالحصول على الورقة الثانية فعليه
وافضة مستقلة عن الأولى ولا محل للبحث فيها في هذه الدعوى
(متوف ١٩ نوفمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ١٢٤) .

(٤٠) إذا شر شخص على سند دين وسله بمحسن نية
للمدين فإن هذا التسليم وإن كان خطأ قد قتل الحياة وبذلك
يصنع ركن الاختلاس فلا يملك المدين ساروا (بنوب ١٩ أبريل
١٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٦٣٥) .

(٤١) إذا تسربت نجمة من صاحبها فوجدتها شخص
احتفظ بها بغية الجهم وإدعى أنها نجمة تسربت وأخذها بناء على
ذلك فلا يملك ذلك سرقة ولو كان مقروءاً بسوء الفهم لأن من
أركان جريمة السرقة أن يؤخذ الشيء بالمسرقة أخذاً حقيقياً لا سخي
للتسليم فيه - جران مولان جن ٢ ن ١٦٦٧ - ولا يمكن أن تعتبر
الرافضة بهذه الظروف نصاً أو غشاة أمانة لأن المتهم لم يستعمل
طريقاً احتيالية ولأن الشيء لم يسلم اليه بوجه من الوجوه المبيحة
بالمادة ٢٩٦ عقوبات وغاية ما يورف به عمل المتهم أنه
أخذ شيئاً بغير استحقاق مع عليه بذلك وهذه حالة لها نتائج
مدنية ولكنها ليست بجريمة طبقاً لمادة ١٤٦ مدني أهل
(اسوان ٨ أغسطس ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٥٠) .

(٤٢) ادعاء الشخص ملكية لشيء ضائع واستيلاء عليه
ببعض السلفة لا يبد مرة لانتظام ركن الاختلاس حيث أن
الحائز للشيء - سله اليه بإرادته (بن سوب الإنجليزية ٩ مايو
١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٢٦١) .

(٤٣) إذا حرق رئيس روجان دبراً بقوة أموال قس ظنا
منهم أنهم كانوا يأخذون أموالاً ملكاً للبر ليردوها اليه اعتاداً

الضات للسبب الذي حل على ارتكابها سواء كان شرعاً أو غير شرع (النفذ ٢٨ مارس ١٩٢١ المجلد ٢ ص ٥) .

(٤٦) إن القصد التلويضي الذي هو ركن من أركان السرقة يتكون من قصد الفاعل تلك شيء، يعلم أنه ليس ملوكاً له ضد إرادة مالك وهذا الركن يوجد في حالة ما إذا ارتكب السارق السرقة بقصد تخلص دين له على المدين عليه كما في حالة ما إذا كان مدفوعاً لارتكاب الجريمة بأسباب أخرى (بلغة المراقبة ١٩٠٠ ن ٤٦٣) .

(٤٧) إن من ضمن شروط السرقة في الأشياء هو اختلاس عين ملوكاً للثروة البدنية، والسرقة لا تعرض ولا يصح مؤاخلة سائر الشيء، مجرد الشبهة في كونه ليس ملكه ولا اختياره سارقاً له ولو عجز عن تبين مصدره شيئاً ظاهراً لأنه يجوز لملكه عين التملك عنها بالتزك فيسقط حينئذ ملكه عنها وينقل لمن يحرزها بعده فبعد الحوز لا يكفي لأخبار سائر المدين المجهول المصاحب أنه سارق لها ونافية الأمر في هذا الصدد أن يكون هناك شبهة موجبة للشك والشك يؤول قانوناً لقاعدة التهم (الاستئناف ١١ مايو ١٨٩٥ المحاكم ٦ ص ٤٦٦) .

(٤٨) إذا ادعى التهم ملكية الشيء، الملحق بسرقة ولكنه عجز عن إثبات ملكيته له فلا يكون هذا العجز دليلاً على السرقة لأنه يقتضي قواعد القانون المدني تثبيت ملكية الموقوفات بالحيازة إلا إذا ثبت عكس ذلك ويكون إذاً على النيابة إثبات هذا العكس خصوصاً إذا كان الشيء من الأشياء التي يستعملها مثل التهم (محكمة مصر الابتدائية — دائرة الجنايات القديمة ٢٥ ديسمبر ١٩٠٥ المجلد ٧ ص ١٦ ديسمبر ١٩٠٤ ص ١٧ و ١١ ديسمبر ١٩٠٤ ص ١٨) .

(٤٩) إن عدم معرفة مالك الشيء لا يدل على أن التهم ليس سارقاً بل يمكن استنتاج ذلك من حالة التهم وروايات الدعوى وسوابق المبدئية (الاستئناف ٢٦ فبراير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٢٩٣) .

(٥٠) إذا ثبت في دعوى سرقة أن الأشياء المسروقة غير ملوكة للتهم وأنه لم يستحوذ عليها بطريقة شرعية فكون المالك الحقيقي غير معلوم لا يمنع من الحكم بالقبو (بلغة المراقبة ١٨٩٣ ن ٤٦٤) .

على قواعد دية تمسكاً بها فإن هذا لا يفهم من عقاب السرقة بأزاه لأن مثل هذه القواعد الدفينة الخاصة لا يمكن أن تخالف للقواعد المنصوص عنها في القانون المدني بشأن الملكية إلا في حالة الاتفاق المباح شرعاً بين الطرفين ولم يكن في هذه الدعوى رضا من المدين على مثل هذا الاتفاق المخالف للقانون على أنه في الواقع مع فرض ثبوت السرقة ومهما كان له من الاحترام لا يمكن أن يكون له بذاته نتائج مدنية وإذا فالحق عليه هو في نظر القانون مالك بلا نزاع فلا شيء المسروقة وأنية التهمين السليمة الملحق بها قد تستتبع من خطا قانوني بشأن الملكية وذلك لا يمكن قبوله مع وجود المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي جاء فيها أنه لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين والأمرات الحالية من عدم وجوب العمل بمقتضاها وبعينها يحال التمسك بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات التي نصت على عدم مريان أحكامه كل قبل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقترض بمقتضى الشريعة فإن الاسترداد بالقوة الشيء لم يكن من يدى مالكه ليس استمال حق مقترض بمقتضى الشريعة لأنه ليس لأحد متهمين أن يقضى لنفسه بنفسه وإلا عاذرن الوحشة الأولى وفضلنا من ذلك فإنه ينتج من الأعمال التحضيرية وعلى الخصوص من مناقشة شروى القوانين أن لادة ٥٥ عقوبات معنى مغايراً ومحصوراً بأنها ترى على الخصوص الحق التاديب المخلول لرب البيت والوصى والأستاذ بمقتضى الشريعة — محضر جلسة شروى القوانين المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧ (النفذ ٣ يونيو ١٩١١ المجلد ١٢ ص ٢٧٥) .

(٤٤) ولأنه لا يمكن أن كسب في قلب القهار أن يطلب الخاضع قانوناً بقية المكسب إلا أنه إذا دفع هذا الأخير له لا يمكنه أيضاً استرداده منه قانوناً لأنه أصبح ملكاً للكلاب فإذا استرده منه بالقوة يكون سارقاً بأزاه ولا يقيد اعتقاده أن الحقنى على أحد هذا المال بطريقة غير شرعية لأنه لا يمكن الارتكاس على الخطأ القانوني في إسقاط المسؤولية الجنائية (النفذ أول سبتمبر ١٩٠٩ المجلد ١١ ص ٣٦) .

(٤٥) إذا احتسب شخص أوراقاً تسلبت اليه ليكتسب ويمسكها إلى صاحبه وفضل ذلك من خطر مسؤولية جنائية كان مريضاً فإنه لا يملك على ذلك عقاباً بالمادة ٢٧٥ لأن الجريمة تتم وتنفذ أركانها مع ثبوت وجود التنية في ارتكابها وهذا بدون

لا تكون قانوناً جرمية السرقة (القض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٩١) .

(٥٥) إن بيان قدر الشيء المسروق لا يؤيد له لأن هذا لا يغير نوع الجريمة ولا يضاف اليه من السرقة إن كان مقدارها قليلاً جداً ولا يزيد عقابه إن كان كثيراً بل الذي يؤثر على مادة العقوبة هو ظروف القضية وأسباب السرقة ونتائجها وليس مقدار الشيء المسروق (القض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ص ٧٢) .

(٥٦) لا يتم الاختلاس إلا إذا كان نقل الشيء المسروق تاماً وبخبراً له من حيازة المالك إخراجاً كاملاً فإذا وقعت السرقة في منزل مثلاً فأنها لا تعتبر تامة بمجرد وضع السارق يده على المسروق وبمجرد نقله وانفروجه به من الجبهة التي كان بها بل يجب أن يخرج السارق بماسرته من المنزل جميعه لأن الاختلاس لا يتم إلا بنقل المال المسروق من حيازة صاحبه ولا يمكن لمقل أو وجدان أن يعلم بأن المقتول قد تم اختلاسه ونخرج من حيازة مالكه ما دام السارق موجوداً بما مره في البيت المسروق وفي حوزة رب هذا البيت — جاريين ص ٥ ص ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و شرح جارسون لادة ٣٩٧ عقوبات فرنسوى فقرة ٧٢ — فإذا وقعت السرقة في الجنية وضبط المتهم قبل أن يخرج منها فإن الواقعة تكون شرعاً فقط (طعطا ١٩١٥ يار ١٩١٥ المحفوظ ص ١٦ ص ١٦٥) .

٢٦٩ — لا يحكم بعقوبة قتل على من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم .

(٣) لا يعنى من العقاب الولد الذى يسرق مالا مشتركاً بين والده وآخرين (القض ٢٢ أبريل ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٢٧) .

(٤) لا يعنى من العقاب بناء على المادة ٢٨٦ عقوبات — ٢٦٩ جديد — من يسرق نقوداً تملك لبن زوجته المخطف لها من زوج آخر لأن نص المادة مقيد ولا يرسى على السرقات التي تقع من زوج الأم إضراراً بولدها من غيره (القض ٨ فبراير ١٨٩٦ القضاء ص ٣ ص ١٨٤) .

(٥) إن الوصى المختار يعاقب إذا بدد أموال القاصر لأن الأشخاص المأمنين من العقوبة عند اختلاصهم مال القاصر

(٥١) من الواجب توفر النفع في الأشياء الموضوعة من أجلها المادة ٢٩٦ عقوبات — ٢٦٨ جديد — فقرة الخشيش الثابت في البسط لا تنطبق عليه المادة المذكورة إذا كان عدم النفع لاسباباً إذا كان مقدار المسروق زهيداً لا يستحق الذكر (سوهاج ٧ مارس ١٨٩٩ المحفوظ ص ١٤ ص ١٦٨) .

(٥٢) لا يسقط سارقاً المأمن الذي يأخذ شيئاً من مدينه بمحضوره ويقيه عنده كرهن له على دينه لأنه لم يمتلك الشيء ولم يحزه إلا حيازة مؤقتة بل ولم يستعمله — جارسون مادة ٣٧٩ ن ٢٨٨ — ٢٩٢ (ن سويك الجزئية ١٧ نوفمبر ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٥٤٤) .

(٥٣) يكفى في الحكم القاضي بعقوبة في سرقة احتيازية استمال القبط الموضوع لها قانوناً أى أن فلاناً سرق كذا فلان ولا يلزم على محكمة الموضوع ذكر بيان آخر أو تفصيل أو تعريف (القض ٢٨ يونيو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٥١) .

(٥٤) لا يكفى في جريمة السرقة أن تذكر في الحكم العبارة الآتية "فلان في ليلة كذا باسحاً كذا مرق بندقية الخفيف فلان" بل يجب أن المحكمة تبين الوقائع بما ناكافيا لتتمكن محكمة القضاء والابرام من مراقبة ما إذا كانت الأركان المذكورة بل جريمة السرقة موجودة أم لا خصوصاً إذا كانت القضية حكم فيها ابتدائياً بالبراءة وكان دفاع المتهم ينحصر في أن الوقائع المنسوبة اليه

(١) يتقاضى الحكم الذى يقضى على متهمة لسرقة ملابس بعضهما طبقاً والده والبعض الآخر تملك زوجة والده ويحكم عليه بعقوبة واحدة بدون تمييز بين السرقتين لأن القانون لا يعاقب على السرقات التي تقع من الأولاد قبل أيرجم (القض ٢٦ نوفمبر ١٨٩٨ المحفوظ ص ١٤ ص ١٣٠) .

(٢) يشترط حقاً للاعفاء من العقاب طبقاً لادة ٢٦٩ عقوبات أن يكون الشيء المسروق ملكاً خاصاً للشخص الذى ترميه على السارق رابطة الزواج أو القرابة المنصوص منها بهذه المادة فلا يعنى الولد الذى يسرق ملابس ليس لوالده عليه سوى حق الملكية بالاشتراك مع مالكين آخرين (القض ١٥ أبريل ١٩١٦ المحفوظ ص ١٧ ص ١٦٧) .

إلا أن واضع هذا القانون قرروا صراحة أن هذا النص الأخير لم يكن إلا تأييدا لقاعدة سبق اتباعها في تلك البلاد رغمًا عن أنه في المدة السابقة لسنة ١٨٦٧ لم يكن موجودا في قانونهم سوى النص الوحيد الموجود الآن في القانون الفرنسي والمصري (للقض أول أبريل ١٩١٦ المجلد ١٠ ص ١٧ ص ١٢٢) :

(٩) من المسلم به أن الاستثناء الوارد بالمادة ٢٦٩ بالنسبة للسرقات التي ترتكب من الأزواج والأصول والقروع هو استثناء من القاعدة العامة لا يقبل التوسع في التأويل ولكن مع ذلك يجب النظر بتدقيق وامعان إلى معنى هذه المادة الحقيقي وإلى الفرض الذي كان يرى إليه الشارع من وضعها لأجل التوسع في تأويل النص الذي جاء بها بل لإحصاء هذا النص النتيجة القليلة المقصودة منه وما لاشبهه فيه أن جميع الأسباب والأحوال التي أوجبت وضع نص الإحصاء في مواد السرقات هي متوفرة أيضا في مواد النصب والتبديد ولذلك فالتأويل الحاكم للقرنانية مع أن القانون لم ينص على الإحصاء في مواد التبديد والنصب كما نص عنه في السرقة قد أجمعت على إحصاءه بلا قيد ولا شرط على مواد التبديد والنصب — جارسون ص ١١٧٩ — وأنه وإن كان قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ قد أضاف إلى النص الأصل المختص بالإحصاء من عقوبة السرقة نصا آخر خاصا بالإحصاء من العقوبة في النصب وخيانة الأمانة إلا أن واضع هذا القانون قرروا صراحة أن إضافة هذا النص لم يحصل إلا تأييدا للقاعدة التي كانت نتيجة من العهد السابق على سنة ١٨٦٧ حيث لم يكن موجودا في القانون سوى النص الوحيد الموجود الآن في القانون الفرنسي والمصري (للقض ١٥ مارس ١٩١٩ المجلد ٢٠ ص ٧٧) .

(١٠) أنه ولو أن أغلب علماء القانون الفرنسي وأحكام الحاكم القرنانية قالوا بحقيقة أن الإحصاء المنصوص عنه في المادة ٣٨٠ من القانون الفرنسي الحالية لقاعدة ٢٦٩ من القانون المصري يرسى على كل اغتصاب له ماس بالملكية فيشمل جريمة النصب وخيانة الأمانة ويجهت به ذلك أن الأسباب التي اقتضت الإحصاء في مواد السرقات هي نفس الأسباب التي يجب أن يبنى عليها الإحصاء في الجرائم الأخرى

مبين بطريق المحصر التام في قانون العقوبات وليس الوصي المختار ذكرين بينهم وهو لم يخرج من كونه وصيا كاشرا للأوصياء العاديين ولم يصنفه القانون من أي واجب من الواجبات التي فرضت عليهم جميعا والقرن الوحيد الذي يثبته بينهم هو أنه معين من قبل الميت وأولئك معينون من قبل المجلس الحدي وفيما عدا ذلك فالكل سواء في المعاملة فإذا اختل أحدهم شيئا من أموال محبوه حقت معاقبته ولا محل للقول بأن الوصي المختار هو في مقام الولي الطبيعي ولا شأن لقضايا ولا لجلس الحدي معه (للقض ١١ مايو ١٩١٨ المجلد ١٩ ص ١٢٠) .

(٦) بما أن الفلاح الرجعي أثناء المدة لا يرضع أحكام الزواج ولا يمنع الإرث فالسرة التي تحصل من أحد الزوجين ضل الأثر أثناء مدة الفلاح الرجعي لا عقاب عليها (الأخصر ٧ نوفمبر ١٩٢٢ المجلد ٣ ص ٥٢٠) .

(٧) إذا كانت السرقات بين الأموال والقروع مضافة من كل عقوبة فإن البيع الصادر من ولد لأبيه عن يده سرقة يقع تحت المادة ٢٩٣ عقوبات لأن التصرف الحاصل من التمس كان عن يده لم يكن مملوكا له ولا له حق التصرف فيه وكان المقصود منه من جهة أخرى النصب على قود المشتري — أنظر التعليقات على المادة ١١٨ عقوبات (لحقه الموافقة ١٩١٣ ن ١٦٩) .

(٨) من المسلم به طبقا لبادئ أن المادة ٢٦٩ عقوبات جاءت استثناء للقاعدة العامة وهي مثل كل استثناء آخر لا يقبل التوسع في التفسير ولكن مع ذلك يجب أيضا أن ينظر بالتدقيق إلى معنى هذه المادة الحقيقي وإلى الفرض الذي كان يرى إليه الشارع من وضعها وذلك ليس لأجل الوصول إلى التوسع في تأويل هذا النص بل لإحصاء النتيجة القليلة المقصودة منها والواقع أن جميع الأسباب التي دعت لتوسع الإحصاء في مواد السرقة تنصرف أيضا لتطبيقه على مسائل خيانة الأمانة إذ أن القانون الفرنسي الذي أخذت منه هذه المادة وردت فيه أيضا في باب السرقة كالقانون المصري ومع ذلك فإن الأحكام القضائية الفرنسية قد وافقت بلا قيد ولا شرط على تطبيقها في مواد النصب والخيانة ولو أن قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ قد أضاف إلى النص الأصل الخاص بالإحصاء من عقوبة السرقة نصا آخر صريحا خاصا بالنصب وخيانة الأمانة

المتعلقة لها إلا أن هذا الرأي أساسه في القانون الفرنسي
التقديم كان للسرقة معنى أوسع فكانت تشمل النصب وغشابة
الأمانة أما في القانون المصري فإن المادة ٢٦٩ جاءت
في باب السرقة ونصها يستلزم أن الشارع أراد قصر الاعفاء
على مواد السرقات فقط دون باقي الجرائم المتعلقة لها الواردة
في باب آخر ويؤيد ذلك ما جاء بتعليقات وزارة الحفانية على
المادة ٢٩٣ عقوبات وأقوال فشرح القانون المصري

— جبران مولان ج ٢ ص ٤٤٢ ١٧١٢ وجودي ص ٢٧٤
و ٢٧٥ — فضلا عن ذلك فإن هناك رأى لبعض علماء القانون
الفرنساوي قضت به بعض المحاكم الفرنسية بأن لا يشمل
المذكور في المادة ٣٨٠ لا يسرى على غير السرقة فلا يشمل
النصب ولا غشابة الأمانة — دالوز مادة ٣٨٠ ص ٦٥ ٩٦
و ٩٧ (مصر استئنافا ٢ أبريل ١٩١٨ المحيصة ص ١٩
ص ١١٥) .

٢٧٠ — يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

(الأول) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .

(الثاني) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .

(الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو غشابة .

(الرابع) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودعة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى
بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيى بزي أحد الضباط
أو موظف محمى أو إرباز أسرى من قور مدعى صلوده من طرف الحكومة .

(الخامس) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الإكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .

بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ استعريض عن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في هذه المادة
بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(١) تعتبر سرقة بإكراه قبض السارق على ربة الجني عليها
بأحدى يديه وأخذة الشبهة منها عنوة باليد الثانية (التفرض
٢١ أغسطس ١٩١٥ الشرائع ص ٣ و ٥٦) .

(٢) فشرح القوانين الإكراه بأنه يشمل جميع التمديات
الموجهة على الأشخاص ولو أنها لم تسهم في الأمن على أنفسهم
أو لم تتقدم بأي خطر شخصي غير الشخص أستاذ ارتكاب
السرقة مثلا تزعم مفاد مع وسلطة مطاع له هي أعمال تدل على
الإكراه — شوفنو وجيل ج ٥ ص ٢٧٤ — وعليه تعتبر سرقة
بإكراه الحالة الآتية : بيقا كان الجني عليه مارا مع آخرين جماله
ومعه اجل تلقى في الطريق العام وكان أسر الساردين فظهر عليه
مضطرب من تحت الجسر أحدهما أمسك بالجل من الأمام والثاني
أمسكه من الخلف وأخذوا يكرهان بالجل على السير بالسرعة والجني

عليه راكب وهو شاب يبلغ الخمس عشرة سنة فلما أراد منهما
شتما فاطعن أسكت إا ابن الكلب خلفا على نفسه منهما ونزل
من على الجبل سرطا وترك لها الجبل وقروخا من فرها وهما
لا يزالان آخطين الجبل حتى قرا به (الاستئناف ١٦ مايو ١٩٠٠
المحيصة ص ٢ ص ١٧٧) .

(٣) إن يجوز وقوف شخص بجانب الجني عليه لمراقبة
تفنته لا يعتبر إكراها إذ يجوز أن يرب السارق إذا تيقظ النائم
(الاستئناف ٢٠ يونيو ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ٣١٦) .

(٤) إن إطفاء النور وخلق المجل يصد إتمام سرقة على
الجني عليه لا يصد من وسائل الإكراه القانونية لأنه بشرط
في وسائل الإكراه أن تكون موجهة ضد الأشخاص وهنا ليست

عند الجنى عليه ومن شأنها تمكين معطيا من السرقة بدون مقاومة من الجنى عليه المذكور وعليه يجب احتياجه من طرق الاكراه ولا يمكن جعل حالة من سرق من شخص قائم نوما طبيعيا كحالة الشخص الذى تسلمت قوة المقاومة عنده بواسطة إسطاعة الختورات لأنه في الحالة الأولى الجنى يمكن من السرقة من الحالة التى يوجد الجنى عليه فيها وتكون السرقة بسيطة ولكن في الحالة الثانية قد اجتهد الجنى في تعطيل قوة المقاومة بفضل عند الجنى عليه بإعطائه الختورات ويمكن من السرقة بهذه الطريقة (القض ١٤ يناير ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ ١٥٠).

(٩) يجب احتياجه إسطاعة مادة مخدرة ككرف من الطورف المشددة ومن قبل السرقة بإكراه المخصوص عنها المادة ٢٧١ عقوبات وهذا المبدأ قرره هذه المحكمة بمحكمتها الصادرين في ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ - المجموعة ص ٣ ٢١٥ - ١٤ يناير ١٩٠٥ - المجموعة ص ٦ ١٥٠ - والمادة ٤٨٣ من قانون العقوبات بالجيش الصادر في ١٨٨٧ قد عرفت كلمة الاكراه «بإفعال الاكراه المادى الواقع على الأشخاص» وقد ألد رافع التقرير من ذلك القانون الى مجلس التوابل بالجيش ما يأتى : «إذا استعمل الجانى إكراهه على الأشخاص الذين يجوز أن مقاومتهم الوصية أو المحصلة تمتع أمام ماضى به فينشأ من ذلك جريمة مختلفة من السرقة البسيطة وتعد الجريمة ما فيتكون منها جريمة جديدة قرأنا اذا لم نعتبر إكراهه إلا الوقائع المكتوبة للضرب أو التي تحدثت جبروتين على ذلك إعمال أفعال أخرى كثيرة تشتمل على الصفة الأصلية اللازمة لتتبع الجريمة» وهذا التعريف وهذه التعليقات ليست سوى خلاصة ما قرره المادى القانوني والأحكام القضائية في تفسر المعنى المراد من كلمة «الاكراه» - راجع شوق وهيل شرح قانون العقوبات ٣٤٠٣ - وقد حكمت أيضا محكمة القضاء بالإبرام بفرنسا بنوع خاص بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٠٣ - سريه - ٤ - ١ - ٣١٣ - بأنه يوجد سرقة بإكراهه فيا إذا كان السارقون قد جبروا رأس الجنى عليه لكن لا يمكن من معرقهم وإسطاعة مواد مخدرة لشخص الجنى عليه يدخل بدون أدنى نزاع ضمن أعمال الاكراه بالجنى المقهور منه (القض ٢٥ مايو ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ٢٠٥).

(١٠) إن مجرد سلب إرادة الجنى عليه لإكراهه وإلا كانت السرقة من قائم كذلك وهو غير مقبول غالب المختارات

كذلك (مطلعا استثنافيا ٣ فبراير ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٤٩) .

(٥) الاكراه المشدد لقوة السرقة في المادة ٢٧١ عقوبات هو الاكراه المادى الذى يقتضى حصول اعضاء بدن على شخص الجنى عليه واقى يمكن أن يترك أثرا في جسمه فالاكراه الأدبى بالتهديد بالأقوال والاشارة هما بلغ تأثيره على الجنى عليه ومهما بلغت خطورته لا يسهل إكراهه مشددا لقوة السرقة ولكن يجب احتياجه بالتهديد باستعمال السلاح كالاكراه المادى لأن الخارج به في حكمه في المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات ولأن هذا الاكراه الأدبى قد لا يقل خطرا عن الاكراه المادى كما تزعم الشراح - راجع جارسون بقرة ٢٩ ص ١٨٧ - فإذا فوجئ السارق ليسلا وكانت معه حربة فهدد الجنى عليه القى فاجأه بها وبذلك يمكن من الحرب كانتسلوافة سرقة بإكراهه في حكم المادة ٢٧١ (أمبول استثنافيا ٨ يولي ١٩٢٤ المجلدات ص ٥ ٤٤) .

(٦) لأجل أنه يكون التهديد القبول مكتوبا الاكراه القانوني المخصوص عنه المادة ٢٧١ عقوبات يجب أن يصطب بضرر مادى على جسم الجنى عليه أو أن يقرن باستعمال سلاح - شوق وهيل ص ٢٩٤ ٢١١٩ - وجارسون مادة ٣٨١ - ٣٨٦ ١٢ وقالوا مادة ٣٨١ - ٣٨٦ ٨ وجان مولان ج ٢ ١٧٤٦ ص ٤٥٩ - ويؤخذ من أقوال هؤلاء الشراح أن الاكراه الأدبى والتهديد القبول أو بالإشارة مهما كانت خطورته لا يمكن لأن يجعل السرقات العادية في حداد السرقات بإكراهه مهما أحدث ذلك من التأثير على شخص المتهدد (ملوى ٢٥ مارس ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ١٣٥) .

(٧) إن معنى كلمة إكراه كل فعل خارجي يحصل بأمر قسرية يصبر أو يعدم كل مقاومة من قبل الجنى عليه فيجبر إكراهه لإحراق مادة مخدرة فقد شمر الجنى عليه (القض ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ٢١٥) .

(٨) الاكراه في حرف القانون هو كل ما يشمل الأمور القسرية التي تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إضعافها عنهم وذلك الوصول الى الغاية وهي السرقة وإسطاعة المختارات هو من الأمور القسرية التي تعطى أو تعدم قوة المقاومة

قانون العقوبات البلجيكي الصادر في ١٨٦٧ وهو الاكراه
التي يستعمله السارق لاستقرار حيازته على الشيء المسروق وليتمكن
من الهرب اذا فرّق وهو متلبس بالجنابة (القض ١٢ فبراير
١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٢٠) .

(١٤) اذا تاجأ المجرم عليه السارق ولما أود ضيقه ضربه
الأخير ليتمكن من الخلاص فان الواقعة تعتبر سرقة بآراء طبقا
السادة ٢٧١ لأن الاكراه وقع بعد ارتكاب السرقة مباشرة
وقبل أن يتابع المتهم مكان الحادث ومن المبادئ المقررة أن
جنابة السرقة بآراء تشمل جميع الأحوال التي يقع فيها الاكراه
من السارق ما دام متلبسا بالجرمة سواء كان الاكراه بقصد
استمرار السارق لحيازته على الشيء المسروق أو ليتمكن من الهرب
اذا فرّق وهو متلبس بالجنابة (القض ١٧ مارس ١٩١٧
المجموعة ص ١٨ ص ١١٢) .

(١٥) تعتبر السرقة بآراء اذا ضرب السارق من أعرض
له وقت خروجه بالشيء المسروق لأن الاكراه مرتبط بواقعة
السرقة لا يتصل بها وليس من الضروري أن يكون طرف
الاكراه واقفا على المجرم عليه قسه بل يكفي حصوله ضد أي
شخص ساعد في منع حصول الجريمة وأن يكون وقع في دائرة
ارتكابها وقد جرت محكمة القضاء على هذا المبدأ (القض ٣٠
سبتمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ٤٧) .

(١٦) اذا أطلق السارق حارا ناريا على شخص وضربه
ليتمكن من الهرب بالأشياء المسروقة وجب اعتبار هذا الاكراه
مقتريا بجريمة السرقة ونظرا لشدة ما لا يجرى على حديثا طبقا
للمبادئ الثابتة التي ترونها الأحكام القضائية في القطر المصري
(القض ٦ نوفمبر ١٩٢٢ المأماة ص ٣ ص ١٢١) .

(١٧) من المبادئ التي ترونها أحكام القضاء أن الاكراه
الواقع على المجرم عليه أو على الأشخاص الذين يمحضون على
استنائه عقب السرقة يميز باعتباره طرعا مكونة بجرمة السرقة
بآراء ولكن لا يميز التوسع في هذا المبدأ واعتبار الواقعة سرقة
بآراء اذا كان الضرب وقع على شاهد رأى لسا مسرعا بالجرم
لخاؤل القبض عليه بدون أن يكون عالما بوقوع السرقة كما اذا
مرق المتهم من منزل ثم حاول الهرب من مطع منزل آخر لخاؤل
صاحب المنزل ضيقه لأنه كان يخشى وقوع سرقة في منزله عند

ما خرجت من كونها وسائل احتيالية تدس تدليا لمحصل على
الشيء المقصود سرقة بصرف النظر عن نفس شخص صاحب هذا
الشيء ولا تقياس بين التهديد في النفس وبين السرقات لأن الجنابة
الأولى قصد بها التبع بالشخص وهو ماس مباشرة بحرية وادارته
والثاني واقع عليه بخلاف السرقة من تأثم فان التهديد واقع
أصلا على العيب المسروق (الاستئناف ٢٤ مايو ١٩٠٤
الاستئناف ص ٣ ص ٢١٩) .

(١٨) إن الاكراه لأجل أن يكون موجبا لتسديد العقوبة
في جريمة السرقة يجب أن يستعمل وقت ارتكاب الجنابة أو عقب
ارتكابها بجرعة يسيرة بقصد التمكن من الفرار أما اذا حصل
في وقت من ظروف أخرى لا يكون موجبا لتغيير صفة الجنابة
ويعد قائما بنفسه كما اذا ضبط المجرم عليه العصوص وحضرت
رجال الحفظ على مباحه وبعد ذلك ضربه الجاني فهذا لا يعد
إكراه لعدم اقترانه بالسرقة (القض ١٦ يونيو ١٨٩٦
القضاء ص ٣ ص ٣٨٢) .

(١٩) إن القانون يماثل على السرقة بآراء بمقربة أشد
من عقوبة السرقة البسيطة لأت السارق في الحالة الأولى
فضلا من أن يتسدى على الملكية فانه فيها يرتكب جريمة
أثري مهودة لراحة الأشخاص وأت انظر الذي يتسدد
الأشخاص بين دائما مادام المجرم مشتتلا بالسرقة أض مادام
نقل الشيء المسروق لم يتم فيعتبر مرتكب لسرقة بآراء الأشخاص
الذين يمسد تقب الحافظ أخلعا أدوات خاصة بواجب روى
ولما فاجأهم الخفاء في محل الواقعة تملأ السارقون طعم
بالضرب بالعصى فان الفاطين في هذه الحالة استعملوا الاكراه
في وقت كانوا فيه مشتغلين بالسرقة ولا يقبل المعلن في الحكم
في هذه الحالة بما لا أثبت الاكراه حصل لتسهيل هرب
الفاطين لتسهيل السرقة (القض ١٠ أبريل ١٩١٥ الشرائع
ص ٢ ص ٢٤٦) .

(٢٠) إن محكمة القضاء والابرار أصدرت حكما بتاريخ
١٠ أبريل ١٩١٥ وفيه أخذت برأى جابر وجارسون وقررت
أن جنابة السرقة بآراء تشمل جميع الأحوال التي فيها يقع
الاكراه من السارق مادام متلبسا بالجرمة أي اذا وقع
الاكراه عقب ارتكاب السرقة وان تكن السرقة بمناحا القانوني
قد تمت فهذه القاعدة تشمل إذا وقائع الاكراه التي أشار إليها

(٢٥) إن مسافة وقوع الحادثة نهاراً أو ليلاً هي مسألة متعلقة بالموضوع وللقاض السلطة أن يحدد ناهياً الساعة التي وقعت فيها الجريمة ويقررها إذا كانت قد ارتكبت نهاراً أو ليلاً فلا يكون وجهاً للقض أن يحكم لم يبين الساعة التي وقعت فيها الجريمة (القض ٢٦ يونيو ١٩١٥ المجموعة ١٧ ص ٥٥).

(٢٦) متى أثبت الحكم أن الجريمة وقعت ليلاً فليس من المهم بيان الساعة التي وقعت فيها (القض ٥ فبراير ١٩٢٤ الحاماة ٥ ص ١٠٥).

(٢٧) عند علم وجود تعريف قانوني لليل يكون من الطبيعي تحديد الليل القانوني بالليل الفلكي وتعتبر السرة وقت ليلاً إذا وقعت في الفترة بين غروب الشمس وعودتها (لجنة المراقبة ١٩٠٢ ٤٤٨ ١).

(٢٨) المقصود بالليل الزين الذي يحدّد مع النطق ويتبى يبلغ الصبح لأنه يتخلل زوال الشمس وانها للليل فترة من الزين تسمى بالنسق ويتخلل زوال الليل وطلوع الشمس فترة أخرى تسمى بالقبور ولا يمكن اعتبارها بين الفترتين من الليل بل هما من التيارات وود النور والحركة فيها ولا كان القصد من جعل الليل ظرفاً مشدداً هو حماية الناس أثناء راحتهم في منازلهم وفي الفترتين المذكورتين يكون الضوء موجوداً والناس خارج منازلهم يندون ويردون فلا يعمل لوضع حاية سبباً معدوم فالسرة التي تقع قبل طلوع الشمس تعتبر واقعة نهاراً (دشنا الجزئية ١٧ يوليو ١٩٠٤ المجموعة ٧ ص ٦٩).

(٢٩) يجب لاحتجار حمل السلاح ظرفاً مشدداً أن تكون هناك علاقة بين السرة وحمل السلاح فإذا كان السارق يحمل عادة سلاحاً بسبب صناعته فيجب معيّن البحث كل مرة إلى أي حد يمكن أن تكون ملاحظته على السلاح المعتاد على حمله مرتبطة بجريمة السرة نفسها ويكون حكمها في ذلك ناهياً ومطابقاً من مراقبة محكمة القض والإبرام (القض ٢٦ مارس ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ١١٥).

(٣٠) السرة في ظرف حمل السلاح هو الإرهاب به وبسهولة استماله عند الزوم ولذلك يسنّى إذا كان المجرم حاملاً السلاح من الأصل بسبب وظيفته كما إذا كان خفياً أو كاتباً حاملاً له لسبب آخر (القض ٤ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ١١ ص ٧٥).

مارأى المجرم على السلم ولم يكن يعلم بوقوع السرة في منزل الجار فضره به المجرم (القض ٢٨ مارس ١٩٢٨ المجموعة ٢٣ ص ٤١).

(١٨) إذا حصل من السارق مقاومة بعد السرة فلا يقدّر ما يقع منه سرة بأكرام (الاستئناف ١٩ يناير ١٨٩٩ المجموعة ٢ ص ٣٢٨).

(١٩) الأكرام الحاصل من السارق بعد تمام السرة لا يمكن من الحرب لا يثبت السرة بأكرام (مصر استئنافاً ٩ نوفمبر ١٨٩٨ المجموعة ٢ ص ٣٣١).

(٢٠) الأكرام الذي يكون ظرفاً مشدداً لجريمة السرة هو الذي يقع لتسهيل تنفيذ السرة نفسها أو بعد وقوع السرة مباشرة لمنع المالك أو رجال الحفظ أو أحد الأشخاص الذين شاعروا السرة أو طمأن بها من استرداد الشيء المسروق واستصلاحه من حيازة الجاني أما الأكرام الذي يقع من السارق بعد تمام السرة فغير التوصل إلى الحرب فلا يعتبر ظرفاً مشدداً (سوهاج ١٧ يناير ١٩٢٣ الحاماة ٤ ص ٢٦٣).

(٢١) يكفي أن تثبت المحكمة في حكمها حصول الأكرام ولا لزوم بيان كيفية (القض ١٣ فبراير ١٨٩٧ القضاء ٤ ص ٢٥٥).

(٢٢) إن وقوع الأكرام من أحد السارقين في السرة يستوجب احتجارها وأتمّة بأكرام بالتسبة إلى جميعهم (القض ٦ أكتوبر ١٩١٧ المجموعة ١٨ ص ١٩٥).

(٢٣) إذا صدر الحكم بالعقوبة طبقاً لفقرة الثانية من المادة ٢٧١ عقوبات فإن الأحالة على الكشف الطبي بوصف الإصابات هي كافيّة قانوناً وإن يكن من الأفضل أن يذكر بالحكم ولو بالإيجاز نوع الإصابات متى يكون الحكم مستوفياً في حده ذاته بلا لزوم لمراجعة أوراق أخرى لحرقة الوقائع التي أوجب الحكم بالعقوبة (القض ٢٧ أبريل ١٩١٢ المجموعة ١٣ ص ١٦٩).

(٢٤) أن ظرف وقوع الجريمة ليلاً وخصوصاً عند علم وجود تعريف قانوني لليل يعتبر من المسائل المتعلقة بالموضوع يقتدرها ناهياً لقاض الموضوع (القض ٢٢ يناير ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ١٢١).

عليه ولو كان السلاح غير مصر فاضلا عن أن القانون قد ذهب إلى أبعد من ذلك وقضى بتشديد العقوبة ولو كان السلاح نجبا وفضلا عن ذلك فإن القرابية ولو كانت غير معمرة ولا يمكن استعمالها كسلاح تدرى قاتلها من ذلك من الممكن استعمالها كسلاح للهجوم ويمكن أنها تحدث القتل وقلبك يجب اعتبارها من ضمن الأسلحة التي يقصدها القانون (القضض ٢٠ يناير ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٣ ص ١٣٤) .

(٣٧) إذا اتضح أن الطينة التي ضبطت مع التهم هي مطعنة ولا تصلح مطلقا كما هي لطلق النار فلا تعتبر مجالها هذه كسلاح ويجب تشديد الحكم على حياضه (الاستئناف ١٨ أبريل ١٨٩٧ الحكم ص ٨ ص ١٢٤٥) .

(٣٨) إن علماء القانون قد قسموا السلاح إلى نوعين سلاحا بطبيعته ولو لم يتصلبه الجاني أثناء ارتكاب الجريمة لما يحدده في قلب الجنى عليه من الرعب والثاني مالا يحدده سلاحا إلا إذا استعمله الجاني فعلا والنوع الأول كالبنادقة والطينة والحسام والخزنة أو الحرازة القصبة أما الأسلحة التي من النوع الثاني فهي كالسكين أو المقص والمقصو البسيطة وعظروا هذا التقسيم بأن الأسلحة التي من النوع الأول ليست مما يستعمل عادة في شؤون الإنسان العاشية ولا توجد دائما معه بخلاف التي من النوع الثاني فإنها توجد معه عادة ولا تعلق الرعب في قلوب الناظرين — فستان هيل بن ٢ ص ١٤٤ و ٥١٠ و ج ٥ ص ٢٨٨ و ٢٨٩ و ج ٢ ص ٥٠٨ — وبناء على ذلك تكون الخزنة سلاحا من النوع الأول لأنها ليست مما يحملها الشخص عادة أثناء مباشرة أشغاله العاشية (الناب ٢٥ أبريل ١٩٠٦ المجموعة ص ٨ ص ٢٢٥) .

(٣٩) يمكن أن يذكر في الحكم الناقض بقوته في مرة طبقا للمادة ٢٧٣ أنت بعض المتهمين كان حائلا سلاحا ولا ضرورة لذكر أسماء هذا البعض (القضض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ١٠٢) .

(٤٠) ليس من الضروري لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات بيان نوع السلاح الذي يحمله التهم ولا أن يذكر أنه قد حصل تهديد باستعماله (القضض ٧ يناير ١٩٢٤ الحامدة ص ٥ ص ١٢) .

(٤١) تطبق المادة ٢٧٣ متى ثبت أن أحد المتهمين كان معه سلاح ولا عبرة بكونه خفيا أو ليس للخفي ميزة عن غيره عند ارتكاب السرقة وهو حامل لسلاحه والبررة بالإرهاب الذي يحصل من السلاح وقت السرقة (القضض ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ٨) .

(٣٢) ان مجرد حمل السلاح أثناء السرقة لئلا من خصمين فأكثر كاف لتوفر شروط المادة ٢٧٣ عقوبات ولو كان السارق خفيا يحمل سلاحا بحكم وظفته لأن ظرف حمل السلاح الذي اعتبره المشرع موجبا لبطل الرافعة جنائية ملحوظ فيه الخطر الناشئ عن احتمال استعمال السارق للسلاح الذي يحمله أثناء السرقة فواء كان حله لهذا السلاح عن عمد أو ناشئا من أي سبب أكثر لأن احتمال استعماله متوفر في الحالين (أسيوط استئنافا ٢٥ يناير ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٤٠) .

(٣٣) ان الشارع يجعل حمل السلاح ظرفا متشددا للعقوبة نظرا لأنه يدل على نية السارق في استعمال القوة عند الضرورة ويصل تنفيذ قصده وبناء عليه فلا محل للتمييز بين الحالة التي يكون التهم فيها متعادلا على حمل السلاح والحالة التي لا تكون له فيها هذه العادة (بلغ المرافعة ١٩٠٠ ن ٤٧٢) .

(٣٤) إن العاصم الموضوع في رأسه حديد مروس ليست سلاحا ينبغي على حمله اعتبار الفعل المسند للجسم جنائية (الاستئناف ١٩ يناير ١٩٠٤ الاستئناف ص ٣ ص ٢٥) .

(٣٥) البيانات واقتل أي النابذ لا تمتد من الأسلحة المنصوص عنها في المادة ٢٧٣ وقلبك فإذا سرق أشخاص حاميين بلبات أو زقل لا يمكن وصف تهمهم بأنها سرقة حالة كون السارقين مسلحين (الاستئناف ٢٦ يناير ١٩٠٥ الاستئناف ص ٤ ص ٩٢) .

(٣٦) ليس من المواب القول بأن القرينة التي وجدت مع التهم وقت ارتكاب الجنائية تخرج من عداد الأسلحة التي ينص عليها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات لأنها لم تكن معمرة ولم تنضب مع أعظف لما لأن القرض الذي يرى إليه المشرع هو معاقبة الشارع التي يقصد إرهاب الجنى عليه بواسطة حله سلاحا ظاهرا وهذا الإرهاب يحدث أثره في نفس الجنى

٢٧١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكره فإذا ترك الإكراه أخرج من نكاح العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٢٧٢ - يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(ثانياً) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .

(ثالثاً) إذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملاً سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو باكره أو تهديد باستعمال السلاح .

٢٧٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٢٧٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة .

(ثانياً) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمخاض أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة .

(ثالثاً) على السرقات التي تحصل بكثرة الأختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

(رابعاً) على السرقات التي تحصل ليلاً .

(خامساً) على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .

(سادساً) على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

(سابعاً) على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة إضراراً بخدمتهم أو من المستخدمين أو الصنائع أو الصنيين في معامل أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامناً) على السرقات التي تحصل من المهرقين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب

الجمال أو أئى إنسان أترمكاف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .

إذا قسب خاطئ أودع فيها المالك أشياء تملكه وأخذ تلك الأشياء فإنه يرتكب جريمة السرقة بالسر أو السرور العاقب عليها بالمادة المذكورة (بلغة المراقبة ١٨٩٧ ن ٤٦٢) .

(٥) أن السرقة التي ترتكب في سرقة سكة حديد واقعة في محطة لا يمكن اختارها سرقة في محل سكن للمنى المنصوص من المادة ٢٧٤ فقرة أول عقوبات (بلغة المراقبة ١٩٠٣ ن ٤٧٦) .

(٦) إذا طلق الحكم للفقرة الثالثة من المادة ٢٩٢ عقوبات — الفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ جديد — ولم يذكر أحد السارق خادم بالأجرة داخل المسروق منه يكون باطلاً (النقض ٢٣ نوفمبر ١٨٩٤ للقضاء ص ٣ ن ٢) .

(٧) إذا لم يذكر في الحكم القاضي بالعقوبة أن التهم كان خادماً بالأجرة في الوكالة التي حصلت السرقة فيها بل يريد ماله ثابت فيه من صناعة التهم ومحل سكه أنه زبال وسكن في جهة أخرى في هذه الحالة لا تخرج التهمة عن كونها سرقة بسيطة وتتعلق على المادة ٣٠٠ عقوبات قديم (النقض ٣٠ يناير ١٨٩٧ الحقوق ص ١٢ ص ٢٢٥) .

(١) إذا حكمت المحكمة على التهم بالمادة ٢٩٢ عقوبات — ٢٧٤ جديد — ولم يذكر في الحكم إلا أنه سرق صحفاً ولم يشتغل على الظرف الذي وقعت به السرقة من الظروف المتعددة في تلك المادة فإن الحكم يكون طارياً عن بيان الواقعة ويكون لذلك لافياً (النقض ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ القضاء ص ٣ ص ٨٥) .

(٢) يجب عند تطبيق المادة ٢٩٢ عقوبات — ٢٧٤ جديد — أن يبين في الحكم أى ظرف من الظروف المبيها تحقق في التهم واستوجب عقاب التهم بمقتضاها (النقض أول ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ن ٩٢) .

(٣) أن السفن الكبرى معتبرة في أحوال معينة كالنزل المسكون إذا توفرت شروط المنازل المسكونة فيها المترو عنها بالمادة ٢٩٢ — ٢٧٤ جديد — ولا يعتبر كذلك القطرية وهي نوع مركب صغيرة ولم تكن مسكونة ولا بها عملاً هذا السكن (الاستئناف ١٦ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ص ١٩٩) .

(٤) أن السرقة أو السرور المنصوص عنه بالمادة ٢٧٤ لا يلزم أن يكون في حياض خاريجي ومطيه فالمستأجر لجزء من منزل

٢٧٥ — يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

٢٧٦ — ويجوز إبدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين إذا كان المسروق غللاً أو محاصيلات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

المتفاوتة العقوبات التي تنطبق على تلك الديات وهذه المراتب تنطبق على جميع الأشياء بوجه عمومي وبموجعها يكون للقانون العام فيما يخص بالسرقة ولكن أزاء ذلك المنصوص توجد نصوص أخرى استثنائية يفهم جلياً من عبارتها أن الشارع أراد إخراجها من القانون العام وتطبيق عقوبات خاصة عليها كالمادة ٢٧٦ الخاصة بسرقة غللاً أو محاصيلات أخرى غير منفصلة عن الأرض باستمالاً يكس أو نحوها وأردوا حل — مادة ٢٧٦ جديد — فهذه المادة الاستثنائية يجب قصرها على الحالة التي ذكرت بها فإذا وجدت الظروف المشددة كسالة حل السلاح وارتكاب

(١) متى قلت المحصولات من التمثيل إلى المهرن تعتبر أنها مارت تحت حماية رعاية صاحبها وسرقته إذا ذلك تنطبق على المادة ٣٠٠ عقوبات قديم لا على المادة ٢٩٥ قديم الموضوعة لسرقة الغلة المنفصلة عن الأرض مع وجودها بالتميط (سوداج ٣٠ يونيو ١٩٠٣ الاستئناف ص ٢ ص ٧٩) .

(٢) أن صرف السرقة بالمادة ٢٨٥ — ٢٦٨ جديد — هو عام يشمل جميع أنواع السرقات وقد بين القانون المواد ٢٩٢، ٢٨٧ — ٢٦٨ وما بعدها جديد — درجات التثنية

بأن الشارع أراد بدم ذكر ظرف الليلها الرجوع الى العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٩٢ عقوبات — ٢٧٤ جديد — لأن هذا الاضرار مردود لخالفته لقواعد الليل اذ لا يعقل أن الشارع يرى من جهة أن مرة الحاصل غير المفصلة أقل ضرراً من مرة المفصلة ثم يفرض لها من جهة أخرى لو حصلت ليل العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٩٢ وهو أشد من العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٩٥ (الاستئناف ١٥ فبراير ١٩٠٢ المجبوبة من ٣ ص ١٩٦) .

(٥) اذارات المحكمة وجوب الحكم بالبراءة بدل الحبس في جنة سرقة محاصيل غير متفصلة عن الأرض وجوب عليها أن تشير في حكمها الى المادة ٢٧٦ عقوبات صراحة (لجنة المراقبة ١٩٠٥ و ١٩٠٩ ن ٢٧٧) .

(٦) لا يمكن تطبيق المادة ٢٧٦ التي تحولت للقاضي فقط حتى تخفيف العقوبة المقررة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ وحدها بل يجب تطبيقها مع أحد هاتين المادتين ويجب أن يشير الحكم الى المادة ٢٧٦ وأحد هاتين المادتين (لجنة المراقبة ٦ يونيو ١٩٠٩ المجبوبة من ١٠ ص ٣١٢) .

٢٧٧ — المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة

سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر .

٦ مارس ١٩٢٣ المجبوبة من ٢٤ ص ٢٧٣) .

قوة الرقابة المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ هي قوة تبعية ويجوز للمحكمة أن تحكم بما يدين طلب النيابة (القض

٢٧٨ — يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجناح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز

نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً .

٢٧٩ — كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد

عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

(٢) لا يشترط في الاخفاء القانوني دفن الشيء المسروق في عين الأرض مثلاً بل يكفي استعوازه الصريح بأي طريقة كانت مع علمه بأنه مسروق — راجع جاريون ص ٢ ص ٤٣١ و ٤٣٢ (قنا استئنافاً ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ القضاء من ٤ ص ٥٩) .

(١) إن البضاعة المسبوبة لم تكن مسروقة فلا يكون اخفاءها معسكراً بل جريمة اخفاء الأشياء المسروقة مع العلم ببرقتها (كفر الزيات ٢٢ فبراير ١٩١٦ الشرائع ٣ ص ٤٤٣) .

السرقة لئلا وهي ليست من ضمن الظروف المنصوص فيها في تلك المادة ويجب تطبيق المادة ٢٩١ قديم — ٢٧٣ جديد — التي هي من المنصوص المدونة في القانون العام (الاستئناف ٨ مارس ١٩٠٠ المجبوبة الرسمية من ٢ ص ١١١) .

(٣) لا لزوم لبيان ان كانت السرقة حصلت في اقل من متفصلة عن الأرض أو غير متفصلة اذا كانت حصلت من شخصين و ليل (القض ٢٥ يناير ١٩٠٨ المجبوبة من ٩ ص ١٩٣) .

(٤) انب الشارع تكلم بالمادة ٢٩٥ قديم من سرقة الحاصلات المتفصلة عن الأرض ونص فيها على تشديد العقاب اذا وقعت ليلاً من عدة أشخاص أو بواسطة استعمال عربات أو دواب حل ثم تكلم بالمادة ٢٩٦ على سرقة المزروعات غير المتفصلة عن الأرض ونص فيها أيضاً على تشديد العقوبة اذا حصلت من عدة أشخاص أو بواسطة استعمال زنا بيل أو أكياس أو عربات أو دواب حل ولم يذكر فيها ظرف الليل فيكون غرضه توقيع العقوبة المقررة بها سواء حصلت الجريمة ليلاً أو نهاراً بدون تمييز ولو كان مراده العكس لذكر فيها ظرف الليل كما فعل ذلك في المادة التي قبلها ولا يمتزض

(٣) يتصور مرتكباً بجرمة إخفاء الأشياء المسروقة الشخص الذى يقدّر أو يصرف بالاشتراك مع الماروق المبالغ المسروقة مع علمه بمسرقها (كروموز الجزئية ٦ فبراير ١٩١٦ التراجع من ٣ ص ٣٨٣) .

(٤) إن أحكام المحاكم الفرنسية تضافرت على أنه في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا تستلزم العلم بالسرقة وقت الحصول على الماروق وانما يكفي العلم بصد ذلك واستمرار الخفى معقظاً أن منتصفاً بما أخفاء ولا يستلزم في جريمة الإخفاء أن يكون الخفى أخفى بحسب الشيء المسروق بل يكفي أنه حصل على منفعة مادية تبقيته ولو وصلت اليه هذه المنفعة بواسطة شخص حسن النية كشيء صار فرائزه بالتقود المسروقة - جارسون مادة ٥٩ ن ٣١٩ - (المنيا الجزئية ١١ أغسطس ١٩٢١ المحاماة من ٢ ص ١٥١)

(٥) يبطل الحكم الذى يقضى بالعقوبة على متهم لإخفاء أشياء مسروقة بدون أن يرد فيه أن التهم عند أخذه للأشياء المذكورة كان عالماً بأنها من الماروق (الغرض ٥ مارس ١٨٩٨ الحكم من ١٠ ص ١٩٩٩) .

(٦) يجب أن يذكر في الحكم القاضي بقوة في تهمة إخفاء أشياء مسروقة علم المتهم بصفة الأشياء التى أخفاها لأن هذا العلم ركن أساسى لتطبيق المادة ٢٧٩ عقوبات (الغرض ١٦ مايو ١٩١٢ التراجع من ١ ص ٢٠٩) .

(٧) يقتضى الحكم الذى يطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ ويذكر أن المتهمين كانوا يعلمون بطرود السرقة دون أن يوضح الوقائع التى استند عليها لإثبات ذلك العلم أرى رافعة يمكن لهككة الغرض أن تستنتج منها وجود ذلك العلم (الغرض ١ يناير ١٩٢٣ المحاماة من ٣ ص ٢٠٣) .

(٨) يقتضى الحكم بالعقوبة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة إذا لم يثبت فيه علم المتهم بأن الأشياء التى أخفاها مسروقة (الغرض أول يناير ١٩٢٤ المحاماة من ٤ ص ٨٢٦) .

(٩) إذا سرق الزوج وأحضر الأشياء المسروقة لزمته فلا يمكن معاقبة الزوجة بتهمة الإخفاء حتى مع فرض علمها بالسرقة لأنها ما كانت تستطيع أن تعارض زوجها أو أن تبلغ

ته نظراً للعلاقات الزوجية وفروضها - شوفر وهيل بن ١ ص ٤٨٧ - سيما إذا كان المنزل هو منزل الزوج فلا محل لإذن القبول بأنها أخفت الأشياء التى سرقها زوجها إذ من البين أنهما ليس من حقها أن تمنع من التصرف حسب إنياء في منزله (رى سوبستانفانيا ١٦ أبريل ١٩١٣ المحبوعة من ١٤ ص ٢٦٩) .

(١٠) إن حيازة الشيء المسروق وعدم إمكان إثبات مصدره بطريقة مقبولة يمكن أن يعتبر في حد ذاته دليلاً على ارتكاب جريمة إخفاء أشياء مسروقة ولكن لا يمكن اعتباره دليلاً على السرقة إلا إذا كان هناك وقائع أو ظروف أخرى يمكن بواسطتها لإيجاد رابط بين التهم وبين السرقة (الغرض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ المحاماة من ٢ ص ٤٣٩) .

(١١) حيازة الشيء المسروق مع عدم إثبات مصدره يكفي لتكوين جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا السرقة نفسها إذا لم يتم عليها دليل (سوهاج ٢٩ يناير ١٩٢٣ المحبوعة من ٢٦ ص ٢١) .

(١٢) إن القانون الجديد أخرج جريمة إخفاء الأشياء المسروقة من أنواع الاشتراك وجعلها جريمة مستقلة خلافاً لما كان منصوباً عليه في المادة ٦٩ من القانون القديم ولما كانت جريمة الإخفاء هي من الجرائم المستمرة التى تدرج ما دامت الأشياء المسروقة في حيازة الذى أخفاها فلا يتعدى مريان المسدة إلا من اليوم الذى تنقطع فيه هذه الحيازة (الغرض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ المحبوعة من ٧ ص ٦٠) .

(١٣) إن المادة ٢٧٩ عقوبات يحيط إخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة السرقة بخلاف المادة ٦٩ من القانون القديم فإنها كانت تعتبر الخفى تلاعباً بالمسروقة شريكاً للماروق وقد نصت المادة ٤٤ عقوبات على أن الترامات النسبية لا يلزم بالتضامن بها إلا المتهمون الذين يحكم عليهم بحكم واحد بجرمة واحدة فاعلم كانوا أو شركاء والمادة ٢٥٣ جنائيات لا تجبر الزام المتهمين متضامين بالمصاريف إلا إذا حكم عليهم بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم فاعلم أو شركاء فيها فالتضامن بين حملة تهمتين سواء في الترامات أو في المصاريف لا يمكن أن يحكم به إلا إذا

لا يكون الخفي مسئولا بالتضامن مع الفاعل الأصل إلا بقدر
التى اتفق أخفاءه . فإذا سرق شخص مبلغا من النقود
وأعفى بضه عند آخر فلا يزال الخفي إلا عن القدر الذى
أعفاه ويكون مسئولا عنه بالتضامن مع السارق (التفتيش
١٦ فبراير ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ٧٢) .

كانت الواقعة واحدة وكذلك فيما يخص بالتفويض فانه لما
كانت السرقة واخفاء الأشياء المرسومة هاجريتان متصلتان
بنص القانون وجب أن تتكسبون مسؤولية السارق والخفي
كل بقدر ما أحدهما فعه من الضرر وإلا يضم عن غير ذلك
أن يلزم الخفي بتفويض ضرر لا يكون له يد فيه وعلى هذا

٢٨٠ — اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا

من مالهها .

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة .

(٣) إن المالك الذى يحتل شيئا محجوزا عليه
بمقاب بالمادة ٢٨٠ عقوبات ولو أن دعوى تأييد الجز
قد شطبت لعدم ثبوت في الجهاد القانوني فان الشطب لا يحو
مفعول الاعلان ولا بالتالى وجود الجز (بلعة المراقبة ١٩٠٩
ن ٤٦٩) .

(٤) ان المادة ٢٨٠ و ٢٩٧ عقوبات لم تقسرا
الا لعقوبة من يحتل الأشياء المحجوز عليها قضائيا إداريا
ولا تسريان بحال من الأحوال على سرقة غير هذه الأشياء
فلا تدخل تحتها سرقة أموال المقتلس المسجلة لدى (الوقاين
استثنائيا ٧ أبريل ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٤٥٩) .

(٥) إن المادة ٢٨٠ وضعت لمقاب من يحتل
الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا فلا تطبق على من
يحتل بمحصول أثمان من عليها حارس قضائي أذ لا يجوز
الحكم بالقياس في القانون الجنائي (المجلة ١٨ ديسمبر ١٩١٠
المجموعة ص ١١ ص ٢٢٩) .

(٦) ان المادة ٢٨٠ عقوبات وضعت لحماية الأموال
الموضوعة تحت التفويض على وجه السموم سواء كان ذلك
بالجز عليها بجميع أنواع الجز أو بوضعها تحت يد حارس قضائي
لأن وضع الشيء تحت يد الحارس هو جزء لهذا الشيء عن أن
يتصرف فيه أحد من المخاصمين فيجب أن تكون المادة
المدكورة منطوقة على حالة اختلاس مال موضوع تحت يد
الحارس — تعليقات دالوز ص ٥٧٤ ن ١٦٤ و بارج ص ٥ ن
٢٢٣١ ص ٥٢٧ و بلاش ج ٦ ن ٧٩ — (الباط ٤ فبراير
١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ١٣٥) .

(١) تقع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة اذا تبين
من الوقائع الثابتة أن المخضر ترميه الى منزل المحجوز
عليه وعلى هذا الأخير قد أثبت أوصاف المواهي وأرفع
الجز عليها وأن المتهم لم يبررها الا بعد ذلك أثناء ما كان
المخضر قائما بطرح المخضر الذى يعتبر تقريرا رسميا من
الأعمال التى قد باشرها واتى كانت قد انتهت في ذلك الوقت
فان المواهي تكونت تحت يد القضاء قانونا من الحقبة التى
باشر المخضر فعله عليه تعتبر في نظر القانون أشياء محجوزة
بمقاب على اختلاسها وأنه وإن كان وجود الجز ضروريا
في الواقع وتقس الأمر الا أنب اعلانه الى المحجوز عليه
وقت الاختلاس (يظهر أن المقصود ترك صورة من المخضر
له) يصبح عدم الأهمية متى كان المحجوز عليه عالما به حقيقة
و فضلا عن ذلك فان اللجنة تقع بقطع النظر عن صحة الجز
ما دام القضاء لم يحكم بطلانه كما أنها تتل بمقابا عليها ولو قضى
بذلك البطلان بعد ارتكابه (التفتيش ٤ يناير ١٩١٦ المجموعة
ص ١٧ ص ١٠٣) .

(٢) ان عدم تعيين طالب الجز محللا له بالجهة الواقعة
فيها الجز طبقا لنص المادة ٤٤٤ صرافات لا يترتب عليه
بطلان الجز قانونا بل يعتبر ذلك فقط سببا لبطلانه اذا
طلب ذلك أحد المصنوم بخرقة اختلاس الأشياء المحجوزة
بمقاب عليها بقطع النظر من صحة ما دام القضاء لم يحكم
بطلانه قبل وقوع الاختلاس (التفتيش ٦ فبراير ١٩٢٣
المخامة ص ٤ ص ٥) .

بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواعها كما ذكره الميرجران مولان - بن ٢ ص ٩٤ و ٩٥ هـ - فإذا حصل الاختلاس بطريق الإكراه فإنه يكون جنائية (ادفو ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٢٢٧) .

راجع للمادة ٤٨ الأحكام ٧ و ٨ و ٩

(١٠) تنص المادة ٢٨٠ عقوبات عن وجود اللجنة ولوحصل ارتكابها من مالك الشيء نفسه فن الواضح إذا أنه لا محل لضرورة توفر جميع الأركان اللازمة لوجود جنحة السرقة بل يكفي فقط أن تتوفر عند الفاعل بعض الأركان التي لا تتناقض مع صفته مالمالك الشيء. اختلس وقطعة « الاختلاس » الواردة بالمادة يجب أن تنضم بهذا المعنى وهو الاختفاء الاحتمالي للشيء محبوز من كان الفرض من هذا الاختفاء منع تنفيذ حكم أو وضع الوثائق في سبيل تنفيذها (القتض ٢٤ أبريل ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٢١) .

(١١) إن اختفاء الأشياء المحبوز عليها بقصد تهطيل البيع هو صورة من صور التبديد كافي لتوفر شرطه معها يحقق العمل بمادته - ٢٨٠ عقوبات (القتض ٢٥ يوليو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦٢٣) .

(١٢) إن جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها هي جريمة خاصة بذاتها ثم متى اختلس التهم أو بدد الأشياء المحبوزة بقصد تمديد أو منع التنفيذ القضائي أو وضع الوثائق في سبيله حتى ولو كانت تلك الوثائق بشكل جز قضائي آخر (القتض ٦ فبراير ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٥) .

(١٣) إن جريمة الاختلاس يتم وقوعها بمصروف سلب الأشياء المحبوزة أو نقلها أو اختفائها بحيث يحصل للبلد ضرراً إذا كان وعدم إعادة الأشياء المحبوزة في اليوم المحدد ليعلمها قرينة كافية لتوفر الاختلاس ورد الأشياء المحبوزة فيها بعد لا يسقط هذه القرينة إذا لم يثبت التهم أن عدم رد تلك الأشياء لم يكن بغيره (القرينة المذكورة رقم ١٠ في ٢٠ مايو ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٢٦) .

(١٤) إن جريمة تبديد الأشياء المحبوزة هي جريمة خاصة تم بحدوث الاختلاع عن تقديم الأشياء المحبوز عليها

(٧) متى توقع الجزاء على ماشية حبل فتجهاه يتضرر في حكم المحبوز عليه نتيجة للأصل وتبديده يعاقب عليه بالمادة ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات (القتض ١٥ فبراير ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ٨٧) .

(٨) ان المادة ٤٦٠ مرافعات تكفلت باحترام المحبوزات والمحافظة على الأشياء المحبوزة ونقضت أنه إذا اختلس المدين المحبوز عليه الأشياء الواقع الجبر عليها جزوي جزاء السارق وهذا الجزاء ليس لأن في الأمر مرة إذا لا توفر لأحد أركانها القاضى بأن يكون الشيء الموقوف مملوكاً للغير وهو ما لا يوجد له ولكن الفرض من هذا النص هو ردع كل من يستغف بأوامر القضاء ويترك حرية الأحكام القضائية بواسطة اختلاسه أشياء أصبحت بعد الجز تحت يد القضاء فلا يصح لأحد أن يتصرف فيها إلا بعد صدور الحكم بشأنها وإذا تخذر أن ذلك المصائب ينطبق على المخلص لشيء، مملوك لنفسه تحتم القول من باب أولى أن المحاماة من عقوبة السرقة الناشئة من الزبعية لا يكون لها أدنى تأثير على من يختلس أشياء محبوزة تحت يده ومملوكة زوجته وما يجب ملاحظته أن أحكام المحاكم مرت على أنه لو وقع الاختلاس مقترناً بإكراه فلا يكون العمل من قبيل الجنائيات بل يجازى الفاعل على كل من الفعلين بصفة مستقلة وما ذلك إلا لأن اختلاس الأشياء المحبوزة ليس بسرقة في الواقع ونفس الأمر بل هو جريمة من نوع خاص مبالغ عليها بالمادة ٣٠٠ عقوبات لعدم مهادنة الظروف وما يؤكد أن الاختلاس المبحوث شأنه هو جريمة من نوع خاص كون الحارس إذا اختلس عقيب بالمادة ٣٠٠ عقوبات قديم على أن الأشياء في يده وهو مؤتمن عليها فكانت الواجب مجازاته بالمادة ٣١٥ عقوبات قديم (الموسم ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ص ٣ ص ١٤١) .

(٩) ان اختلاس المالك للأشياء المحبوز عليها وإن كان في الواقع لا يمد مرتبة حقيقية إلا أنه جريمة من نوع خاص Sui Generis اختفائها الشارح إلى قانون العقوبات وجعلها بمثابة السرقة احتراماً للسلطة القضائية ومحافظة على حقوق الدائنين وبالرجوع إلى تعليقات نظارة المحاماة على المادة ٢٨٠ يتبين جلياً أن الجريمة المذكورة يعاقب عليها

عليه بل يحرمه فقط من حق التصرف فيه وثانياً لأنه قد أتى في المادة ٤٥٧ مرامحات ما يقيد عدم استيعاب استعمال الشيء المحجوز عليه فضلاً عن ثانياً حيث قرر الشارع في تلك المادة أن الحارس الذي يستعمل الشيء المحجوز عليه يلزم بالتضمينات فإذا كان القانون يعني من العقاب الجنائي نفس الحارس الذي هو مؤمن على الأشياء المحجوزة والذي لم يكن له عليها حق من الأصل فمن باب أولى يعني من ذلك العقاب المحجوز عليه الذي لم يحرمه الجز من حق استعمال الشيء كما تقدم (الموسكى ٢١ مارس ١٩٠٣ الحقوق ص ١٨ ص ٩٥) .

(١٨) إذا سدد المدعى المدني الدائن الحاجز قبل المبادء المحدد للبيع أصبح الجز غير قائم والمدعى استلام محموله تصرفه فيه لا يهتد تبديداً (التقضى ٤ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٧٢٦) .

(١٩) إيداع المبلغ المتوقف الجز من أجله في خزينة المحكمة مع التنبيه بعدم صرفه للدائن حتى يفصل في الاشكال الذي رفضه المحجوز ضده لا يبطل الجز ولا يبيع للمحجوز ضده أو الحارس التصرف في الأشياء المحجوزة (التقضى أول يناير ١٩٢٤ المحاماة ص ٤ ص ٨٢٢) .

(٢٠) إذا كان المالك بعد أن اغتصب قطعه المحجوز عليه قد دفع قيمة الدين المطلوب الى الدائن الحاجز فهو لا يستثنى مطلقاً ويصود نية الاختلاس عنده (التقضى ١٤ ديسمبر ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٦٠) .

(٢١) دفع غشس الأشياء المحجوزة الدين الحاجز بسد حصول التبديد لا يمتنع من العقاب (التقضى ٢٦ يوليو ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٧٣) .

(٢٢) التخالف من الدين لا يحرم نية الاختلاس عند التمس في جريمة تبديد أشياء محجوز عليها قضائياً (التقضى ١٥ فبراير ١٩١٩ ص ٣٠ ص ٨٧) .

(٢٣) لا عقاب على من يهرب ملكه المحجوز عليه بسبب دين على شخص آخر ضمن أملاك هذا الشخص لأنه وإن كان اختلاس الأشياء المحجوزة يعاقب عليه سواء وقع

التفويض أو التصرف فيها أو اختلاسها أو إغامة المثرات في سبيل التفويض ولو تم ذلك بشكل قضائي وتحت سنار القانون كما إذا اتفق المدعى مع آخر على أن يرفع عليه دعوى أمام محكمة الخط ويحصل على حكم يقضه بصفة بواسطة شيخ البلد على الأشياء المحجوزة قبل التاريخ المحدد لبيعها خلافاً لنص المادة ٩٢ من لائحة الاجراءات أمام محكمة الخط التي تنص في هذه الحالة باتمام اجراءات التفويض بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة في قانون المرافعات ورغم اعتراض كاتب أول المحكمة الأهلية وطلبه تأجيل البيع ليوم المحدد بناء على الجز الأول (رى سوف استثنائياً ٣٠ سبتمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٥٥٢) .

(١٥) ان اختلاس الأشياء المحجوز عليها جريمة ضد القضاء ولو وجوده لا يلزم أن يكون الدائن قد لحقه ضرر ولا أن يكون التمس قد قصد الحاق الضرر بل تنصرف الجريمة من كون التمس بعد أن معين حارساً على الأشياء المحجوزة بناء على اجراءات محمية في الشكل يخضعها بقصد انتهاجها من التنفيذ القضائي — (بلعة المرافعة ١٩٠٩ ن ١٥٣) .

(١٦) إن المادة ٢٨٠ خاصة بالمالك الذي يحتسب الأشياء المحجوز عليها يعني انه لا معنى من القوة ولو انه مالك تلك الأشياء والاختلاس هنا هو أن يستولى المالك على الأشياء المحجوزة غشاً من هي في حيدته بمعنى أنه يجب أن تتوفر الشروط اللازمة لتوفرها للسرقة — جرانولان ص ٩٣ ن ١٨٢١ — فإذا ما كانت هذه الأشياء في حيدته من الأصل وبدونها فلا عقاب عليه إلا إذا كان هو المدين حارساً عليها طبقاً للمادة ٢٩٧ عقوبات (منوف ٢٠ أبريل ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦٠٣) .

(١٧) إن الاختلاس المثير عنه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات هو أخذ الشيء المحجوز عليه بقصد تملكه أو تبديده أو بقصد التصرف في رقبته بأي صورة كانت اضراً بالحاجز رماً أخذ الشيء بقصد استعماله بصفة المحجوز عليه فيما هو مخصص له ليس فيه شيء من معنى التبديد أو التصرف المذموم فلا يهتد إذا ضللاً جنائياً وذلك لأن مجرد الجز لا يحرم المدعى من حق الانتفاع بالشيء المحجوز

نظاما لكنه لا يكون جريمة سابقا عليها لعدم وجود سوء النية (القتل ٥ يونيو ١٨٩٧ القضاء ج ٤ ص ٤٠٥) .

(٢٤) ان اختلاس الأشياء المحبوز عليها قضائيا معاقب عليه بنفس عقاب السرقة أعني بالجس مع الشغل وليس بالزوراء (لجنة المراجعة ١٩٠٦ ن ٤٧٠) .

٢٨١ - كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة مما ع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالجس مع الشغل مدّة لا تزيد عن سنتين .

أما إذا كان الجاني عتقا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالجس مع الشغل .

تشتمل على جريمة ذات صفة خاصة لا تشترك فيها مع غيرها فان اصطلاح المفاتيح هو من الأعمال الضمنية بل جريمة السرقة بمواد الاشتراك والشروع لا تشاهد على معاقبته ومن الواجب اذا أن لا تعلق كلة آلة إلا على كل ما يستعمل في ارتكاب جريمة السرقة فقط لأنه في حال الشك لا يجوز التوسع في تفسير مواد قانون العقوبات - ج ٢ نولان ج ٢ ١٨٢٩ و ١٨٣٠ - وبناء عليه لا عقاب على من يصنع خفا يصعد ارتكاب الزور (أسبوت استئنافا ٢١ يناير ١٨٩١ المجموعة ص ١٩ ص ٤٩) .

إن المادة ٢٨١ جاءت في قانون العقوبات تحت الباب الثامن المتعلق بالسرقة والاغتصاب فلا يمكن أن تصرف كلة «آلة» إلا ما يستعمل لفتح الأبواب والأقفال مما هو في حكم المفاتيح بقصد السرقة يدل على ذلك أن القانون الفرنسي قد جعل مادة مخصوصة هي المادة ٢٩٨ شرح فيها المراد من المفاتيح المصطنعة وقال أنها تطلق على آلات كثيرة ذكر أسماءها فلما أراد الشارع المصري وضع المادة ٢٨١ عرف اصطلاح المفاتيح لم يجد خلا لوضع مادة مخصوصة لتفسير معنى المفاتيح المصطنعة راكتفى بإضافة كلة «أو صنع آلة مما» والمادة ٢٨١

٢٨٢ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مئثناً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحدا بالقوة أو التهديد على أمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

السنكات المختصة بهذه أم أي حقها أو البراءة منه وبعدم توفر هذا الشرط الأول لا يقال أن هناك مرة إذ الشارع لم يقصد بذلك مجرد القصد بإحداث الضرر بل لا بد من حدوث هذا الضرر فلا عقاب على زيج اغتصب بالقوة من زوجه إعلاما شرعيا بقرينة لسا طيه وتز يده لأن ذلك لا يحدث ضررا مادام في إمكانها في أي وقت أخذ صورة منه من المحكمة الشرعية التي أصدرته (قاض التحقيق بمحكمة تنا ٤ فبراير ١٨٩٣ الحقوق ص ٢٨) .

قانون مادة ٢٩٦ حكم نمرة ١٠

إن اغتصاب سندات الدين ما هو إلا عبارة عن سرقة من أنواع السرقات فتحدث بطريق الاكراه والفرس من هذا الاغتصاب هو نوع منه تضمن لتهمة أو حقها أو البراءة منه بقصد حرمان صاحبه من التمتع بهذه الحقوق وعليه يكون لهذا الاغتصاب عبارة عن اختلاس أشياء ذات قيمة مملوكة للغير وهذا ظاهر من ذكر القانون لهذه المادة في باب السرقات التي نص فيه على جميع أنواعها بحسب ظروف كل سرقة وحيث فخر أن اغتصاب السندات هو نوع من أنواع السرقات أي أنه قد على ملك الغير فإذا لا توجد جنائية معاقب عليها قانونا إلا إذا تضمنت هذه

٢٨٣ - كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغا من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالجس . ويعاقب الشروع في ذلك بالجس مدّة لا تتجاوز سنتين .

(٢) لفظة شيء الواردة في المادة ٢٨٣ لا يقصد بها إلا الأشياء المادية فقط فلا عقاب على من يهتك مقفص عموم شركة الأسواق المصرية بالخلافه بروتيفة في هذه الشركة (القبض ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ ص ١٦١) .

(٣) لا عقاب على التهميش الذي يهتك رجل وامرأته بالقتل إن لم يفسق بهذه الأخيرة لأن المادة ٢٨٣ عقوبات جديدة نصت على أن كل من حصل بالتهديد على مبلغ من القود أرى شيء آخر يعاقب بالحبس ويتضح من ذلك أن العقاب يكون على من هدد حصوله على شيء مادي فقط أما الأمر المنسوب إليهم فلم يكن من هذا القبيل ولا يمكن التوسع في تأويل نص المادة المذكورة (الاستئناف ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٣١١) .

٢٨٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠) — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .

وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالعدس أو الإيذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها مصريا .

(٢) لمحكمة القضاء والإبرام سلطة المراقبة على القرارات التي لا تبطل وصفا جنائيا للوقائع التي تكون مشتملة حقيقة على أركان جريمة جنائية وإنما إذا كانت يصلها هذا تنظر في وقائع الدعوى إلا أنها مع ذلك لا تنظر إلا في الوقائع الميئة والثابتة في القرار ولا تنظر فيها أيضا إلا لتبحث وتثبت ارتباط هذه الوقائع الحقيقة بالقانون — فسان هل جرمه ٢٠٧ - ٣٢٠ وما بعدها ودهلص صحيفة ٦١ ن . ٩ . والأحكام المذكورة فيها - فاذا تقرر قاضي الإحالة في تهمة تهديد بالمادة ٢٨٤ عقوبات بأن لا جرمه لافتاة الدعوى بناء على أن الألفاظ التي أثبتتها منفردة من باقي خطاب التهديد هي ألفاظ ميمة ولم يثبت الأشخاص الموجبة لهم التهديد تمييزا كافيا ولذا يمكن الحكم بأن لا يوجد بين هؤلاء الأشخاص وبين الشخص المرسل إليه الخطاب روابط شديدة بنوع ما حتى تؤثر على هذا الأخير بأنه يقبل الطعن من

(١) إن المادة ٢٨٣ عقوبات تلغ صراحة بالفكرتين الصادرين ١٦ يولييه سنة ١٩١٠ التي استبدلت نص المادة ٢٨٤ عقوبات القديمة بنص جديد وفضلا من ذلك فإن هذه المادة لم تلغ ضمنا لأن النص الجديد يعاقب على التهديدات من حيث هي بصرف النظر من نتائجها الفعلية وبدون بحث فيما إذا كان الغرض منها الوصول إلى الانصياع أو الشرع فيه ولذلك أوجب القانون درجات مختلفة للتهديدات بنسبة خطارتها ولم يأت الدكر بشيء جديد في حالة ما يكون التهديد مقصودا منه الانصياع أو الشرع فيه وفي هذه الحالة كل تهديد مادام جديا فهو معاقب عليه بدون تمييز بين التهديد بالكتابة أو بالقول الخ . طبقا لنص المادة ٢٨٣ عقوبات (القبض ٤ مايو ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ١٤٥) .

(١) يعاقب على التهديد ولو كان الجواب المضمن له لم يبين صراحة الشيء المهدد به فإن التهديد للظلم في شكله والمضمن تلخيصات يفهمها الشخص المهدد وحده يجوز أن يكون له من التأثير ما هو مساوٍ لأشد تأثيرا من التهديد الجلي الصريح وقد تقرر دائما بهذا الصدد أن الشرط الحقيقي للتهديد المعاقب عليه هو أن يكون التهديد بديا أي من شأنه أن يؤثر على الشخص المهدد وعلمه المسألة من المسائل الموضوعة التي يهتد بها نائبا قاضي الموضوع وإذا كان التهديد خامسا بإفشاء أمور مخدشة بالشرف فإن بيان الوقائع يكون كافيا متى أثبت الحكم وجود التهديد نفسه وأن يشير إلى أمور قد أودع التحقيق نوعها بدون أن يكون هناك لزوم لتكرار إعلان هذه الأمور وتشرها بواسطة إثباتها في الحكم نفسه القبض ١٤ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٧) .

أوماله محلاً لا يقع ما حدد به والا كان التهديد يقتل الابن أو الزوجة أو الأخ ونحوهم غير سائب عليه بل يكفي أن يكون مرعباً له ربما قد يجمه على تنفيذ ما طلب منه تهديد نائب شركة زداية يقتل مفتش من مفتشي الشركة والا يقتل ذلك المفتش وتحرق سرائر التفنيس يماقب عليه بمقتضى المادة المذكورة لأن التهديد بالموظف المطلوب قتله وبالشركة الموعود بمحرق مراباها علامة شديدة تهجمه بتأثر من هذا التهديد تأثراً عظيماً كان يمكن أن يجمه على قتل ذلك الموظف أثناء نشر ما حدد به (الاستئناف ٢ أبريل ١٩٠٠ المجموعة ص ٢ ص ٢١١) .

(٦) أنه وإن يمكن من السلب به أن التهديد بالرواسعة يلزم أن يكون فيه معنى التكليف بالرواسعة بالإغص التهديد إلى الشخص المهتد لأنه إذا كانت القانون لا يماقب على التهديد الشفهي الحاصل في وجه الحق عليه مباشرة فن باب أدنى لا يماقب على مجرد الأموال الشفهية التي تحصل في غير حضوره ولو كانت على مسمع من الغير ولكن بدون تكليف لهذا الغير بالتبليغ إلا أن القانون من جهة أخرى لم يشترط لاثبات هذا التكليف استعمال أفعال خاصة في الحكم فيمكن تحريف هذا الزكي أن تكون عبارة الحكم دالة على أن المتهم كان يقصد هذا التكليف خصوصاً إذا كان الواسعة مجبراً بحكم وظيفة ومكلفاً بالتبليغ كما إذا حصل التهديد لوكيل ناية أمام الماخب كذا إذا قال المتهم « والله العظيم لو كان وكيل النيابة راجع قبض على فبروجه وابعاده ووفه » (التقض ٢٠ أبريل ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ١٥٥) .

(٧) ولو أنه ليس من المم في جريمة التهديد بمادة ٢٨٤ قدرة أول ارسال خطاب التهديد إلى الشخص المهتد مباشرة إلا أنه من المبادئ المقررة وجوب وجود رابطة بين الشخصين المهتد والمخاطب تكون مصداقاً لغير يقع على نفس المخاطب بسبب هذا التهديد فلا تتم الجريمة إذا أرسل شخص خطاباً لآخر بصفة سرية يخبره فيه بوجود علاقة بين زوجته وشخص آخر وأنه إذا لم يسمع هذا الشخص عن سره السي فلا بد من قتله (قاضى اسالة شيت الكوم ٢٧ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ١٨٥) .

(٨) إن الباعث الذي يحمل المهتد على ارتكاب جريمة لاهمية له لوجود هذه الجريمة قانوناً متى توفرت جميع الأركان الأساسية المكتوبة لها وقد جعل القانون الصادر في سنة ١٩١٠

الناية في هذا القرار لأن القانون لا يمت في مثل هذه الدعوى بأنه لأجل أن يكون التهديد سابقاً عليه قانوناً يجب أن يكون الشخص المهتد سبباً باقاً بمعددة ومعروفة وقد كان قاضى الاسالة قد أخفق في تحريم من أن الأطفال التي أيتها لا يمكن أن تطبق على أشخاص ارتباطاً شديداً بالشخص المرسل إليه خطاب التهديد لأن مسألة تعيين الشخص المهتد سبباً كافياً سيفصل فيها القاضى الذى يحكم في الموضوع ولكنه يبرز مع ذلك أن نستنتج مسألة تعيين الأشخاص المتهم ذكرهم قانوناً من الواقع الثابتة والمقنونة بالقرار (التقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٣٦) .

(٣) إذا حدد شخص كان مستخدماً في شركة التنازعات ورفضه مدير هذه الشركة بأن يعيده للخدمة والا قتل المفتش الذى رفضه فليس لقاضى الاسالة أن يقرر بأن لا وجه لأن الواقعة لا يماقب عليها القانون لأن التهديد لا يخص بنفس المرسل إليه أو بأحد من أفراد عائلته أو لشخص تربله به علاقة متينة لأن القانون لا يعرف نزع السلالات التي يجب أن تكون موجودة بين المرسل إليه خطاب التهديد والشخص المقصود بالتهديد أن المبادئ، والأحكام القضائية تخص فقط بأنه يجب أن يكون التهديد تأثير بسبب وجود الرابطة بين الاثنين وقاضى الموضوع ينظر فيها إذا كانت هذه الرابطة موجودة مادياً وقضائياً أم لا (التقض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ المجموعة ص ١٢ ص ٣٥) .

(٤) بما لا نزاع فيه قانوناً أن جريمة التهديد يبرز أن تتكون ولو أن خطاب التهديد لم يرسل مباشرة إلى الشخص المهتد ولكن من المبادئ المقررة أيضاً أنه قاضى الموضوع يفصل نهائياً فيما إذا كانت الرابطة الموجودة بين الشخص الذى يرسل الخطاب والشخص المقصود بالتهديد هي رابطة كافية لحصول التأثير من تهديد لم يقع مباشرة فلا تكون محكمة الجايات قد تجاوزت السلطة المخولة لقاضى الموضوع إذا قررت براءة متهم أرسل خطاباً لوكيل الادلية وإلى مدير محرم التنازعات بمصر بطلب النظر في أمره ويتهدد بقتل أحد مفتشى التفراخ والانتظار في أن واحد أفضل من موته يوماً بناء على عدم وجود ارتباط كاف بين هذين المرتظين والشخص المقصود بالتهديد (التقض ١٢ فبراير ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٧٧) .

(٥) لا يشترط في جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٢٣١ عقوباتها عدم قيام ٢٨٤ يديد — أن يكون نفس المهتد

(١٥) إذا توعده المتهم شخصاً بأن يكتب في حقه ما يراه مناسباً من الكتابات إن لم ينف بطالباته في مساحة ٢٤ ساعة فإن أعادت كان بها وإلا فيقتله فإن التهديد بالقتل موقوف على شرط وهو عدم نجاح الكتابة التي توعده المتهم بها ولم يحصل ذلك والقانون لم يعاقب على التهديد إلا لما يحصل من التأخير والخوف للشخص المهدد لوجوده تحت الخطر وهنا الخوف عليه لم يهدد بالقتل مباشرة بل بعد إبداءات أخرى مستقبله ولم تحصل فإكان إذا تحت شرط أي كان وما ذكر تكون الواقعة غير منطوقة على المادة ٢٣١ عقوبات - ٢٨٤ جديد (الاستثناءات ١٢ أكتوبر ١٨٩٥ المحاكم ص ٦ ص ٦٨٥) .

(١١) تحذير المتهم لآخر عن التكلم في حق الآخرين والاكان القتل نصيبه هو جناية تتعلق على المادة ١/٢٨٤ عقوبات (القض ٣١ يناير ١٩٢٢ المحاماة ص ٢ ص ٤٥٥) .

التهديد المعاقب عليه جريمة قائمة بنفسها تختلف اختلافا تاماً عن جريمة الاغتصاب أو الشروع فيه وبناء عليه فإن طرح فستان على الذي يتكلم به المعلن - ينص ص ٣٠٩ ر ٣١٠ ن ٣٣ - لا تأثير له لأنه يقتصر على القول فقط بأن لا يوجد اغتصاب معاقب عليه إذا اراد المعلن أن يحصل بالتهديد على قيمة المعلن المطلوب له ولكن لا يدعى مطلقاً بأن هذا التهديد في حد ذاته لا يمكن أن يكون معاقباً عليه إذا توفرت فيه من جهة أخرى كل الشروط المذكورة بجنحة التهديد (القض ٧ نوفمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ١٦) .

(٩) وجود مصلحة للهدد ليس من الأركان الأساسية لجريمة التهديد (القض ١٦ يناير ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٦) .

الباب التاسع - في التفالس

٢٨٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا أخفى دفاثره أو أعدمها أو غيرها .

(ثانياً) إذا اختلس أو خيا جزءاً من ماله إضراراً ببلاتنيه .

(ثالثاً) إذا اعترف أو جعل نفسه مدنياً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكنوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الإمتناع .

٢٨٦ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس .

٢٨٧ - يسد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائنيته بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى المخصوص التاجر الذي يكون في إحدى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة .

(ثانياً) إذا استهلك بمبالغ جسيمة في التمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع .

(ثالث) إذا اشترى بضائع ليديها بأقل من أسعارها حتى يؤثر إظهار إغلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤثر إظهار إغلاسه .

(رابع) إذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

٢٨٨ - يجوز أن يعتبر متفلسا بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية :
(أولا) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثاني) عدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠
(ثالث) عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليس عند عدم وجود الأعداء الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابع) تأديته عمدا بعد توقف الدفع مطلوب أحد دلائله أو تميزه بإضرار باقي الدائنين أو إذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .

(خامس) إذا حكم بإغلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .

٢٨٩ - إذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومدبرها بالعقوبات المقررة للتفلس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به في عقد الشركة .

٢٩٠ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمسديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفلس بالتقصير :

(أولا) إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون .

(ثانيا) إذا أحملا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها .

٢٩١ - يعاقب المتغالب بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٢٩٢ - يعاقب الأشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانونا بالحبس وبغرامة

لا تزيد عن مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) كل شخص سرق أو أخفى أو خبا كل أو بعض أموال المفلس من المقتولات أو المقاررات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول .

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشترون في مداوات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش في تفليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم .

(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية في نظير إعطاء صوته في مداوات الصلح أو التفليسة أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم وإضرارا بباقي الغرماء .

(رابعا) وكلاء الدائنين الذين يحتلّسون شيئا أثناء تأدية وظيفتهم ويحكم القاضي أيضا ومن تلقاه نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء وفي التوقيضات التي تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة .

إن المادة ٢٩٢ عقوبات الفرض من وضعها العقاب على الجرائم التي ترتكب إضرارا بإصلاح دائني التفليسة كما يدل عليه روح التشريع ولولم يكن واردا بنص صريح في المادة فلا تطبق

على من سرق أموال التفليسة المسجلة للسند بك من غير أن تكون عنده نية مساعدة المفلس وإخفاء بعض الأشياء إضرارا بالدائنين (الفرع ٧ أبريل ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ٥٥٩) .

الباب العاشر - في النصب وخيانة الأمانة

٢٩٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين

فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى منافع مقبول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث لأمل بمحصل ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال وإيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة وإما بالتصرف في مال ثابت

أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وإما بالتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر.

الاجتزائية لأن البسطاء أوسع من غيرهم لحماية القانون وقد قرر جازون ص ٥٦٧ و ٥٦٨ أنه لا يصح لتكوين جريمة النصب أن تشترط في الخي على درجة معينة من الذكاء واليقظة لأن ذلك يضيق نطاق تطبيق هذه الجريمة فيخرج عنها وقائع نصب جسيمة هي بالنسبة لبعض الأشخاص أشد خطراً من غيرها وقررت محكمة النقض الفرنسية في ١٩ ديسمبر ١٨٧٣ و ٢٢ أبريل ١٨٩٦ وبمقتضى بوردو في ١٥ مايو ١٨٧٩ أنه يدخل في زمرة النصابين الأشخاص الذين يحصلون على نقود من بعض بسطاء المسقور الذين يعتقدون في الأرواح والتنجيم بليلها مهم أنه في قديتهم منع الأرواح من مواهبهم أو بطلهم يكسبون دعاءهم أمام الحاكم أو تمكن البنت من زوجها الذي ترفضه وسارت الحاكم المصرة على هذا الرأي أيضاً في أحكامها (المتنسية ١٥ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ في ٢٧٣) .

(٥) يعد مرتكباً جريمة النصب الشخص الذي يأخذ نقوداً من آخر ويطلبه شيكاً على أحد البنوك حال كونه لئال له بالبنك المسلى الشيك عليه (النقض ١٨ نوفمبر ١٩٠٠ الاستقلال ص ٥ ص ١٤) .

(٦) يعد من الطرق الاحتيالية ما إذا افترض شخص من آخر مبلغاً يعد أن يقدم له تحويلاً يضمنه على أحد البنوك بمبلغ أكبر خضاعاً للهداء ثم يظهر أن القرض لم يكن له حساب بالبنك ولم يتم برفاء المبلغ ولذلك يكون ما أبراه مع الخي على أنها كانت الفرض من خديعته فهو على ذلك المبلغ بواسطة تحويل لاحق له به بالرفاء بما به أن له حساباً بالبنك خلافاً للحقيقة (بمصر استئنافاً ١١ يونيو ١٩١٣ الحقوق ص ٢١ ص ٥) .

(٧) إذا أخذ شخص بضاعة من آخر بواسطة اسماءه بأنه غنى عن ذلك من طرق النصب التي يعاقب عليها القانون (النقض ٢٠ فبراير ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٢١) .

(١) لأجل وجود النصب يعني هذه الكلمة القانوني يجب أن تكون المبالغ قد حصل الاستيلاء عليها بواسطة الطرق الاحتيالية فلا يمكن أن تكون جريمة النصب إذا كانت الوقائع التي يمكن اعتبارها من طرق الاحتيال قد حصلت بعد تسليم النقود إلى المتهم (النقض ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٧٧) .

(٢) إن من أهم شرائط جريمة النصب استعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مكتوبة أو إحداث أمل يترك في نفس الخي عليه تأثيراً ليسلب منه ما يرى إليه تلك الطرق ولا يكفي لاعتبار جريمة النصب قد تمت مجرد صدور أقوال كاذبة من المتهم طالما أن هذه الأقوال لم تكن مقرونة بالطرق الاحتيالية المتعمد ذكرها (النقض ٢٩ مارس ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٨) .

(٣) إن جريمة النصب لا تتم بمجرد ادعاءات كاذبة بل يشترط لها وجود طرق احتيالية من شأنها أن تجعل هذه الادعاءات محل التصديق ولكن قد تكون سلسلة الأكاذيب وما يحيط بها من التفرع كاتبة لتكوين الطرق الاحتيالية (النقض أول مارس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٤٦٧) .

(٤) لم يعرف الشارع الجنائي الطرق الاحتيالية الماديات عليها قانوناً ما يتفق علماء القانون على تعريف خاص بل تركوا ذلك لتقدير القاضي على أنه من الملقط عليه لتوفر أركان جريمة النصب أن توجد طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصل ورجوهم وإن تكون قد تسبب عنها الحصول على المبالغ التي أخذت بطريق الحيلة وإن تفرعن بهذه الطرق أمور خارجية منها وأفعال مادية من شأنها أن تجعل التأثير تاماً على الشخص ذي الذكاء والحيلة العاديين ومن الخطأ القول بأن القانون لا يمي الشخص المادج الذي يخل عليه حيل قد يصل على ذي التبصر القليل اكتشافها لأن هذا الرأي فيه خطر على الحياة

(١١) يناقش مقتضى المادة ٢٩٣ حقوق الدائن التي لأجل الحصول على دينه أرسل بطريق السلكة الحديدية بريلا بداخله مياه وتوجيه عند الخي على وأمره بأن البرميل به زيت وسيله البوليسه فلا يقبض الثمن وقد باع الخي على البرميل الى شخص آخر وهذا فيه ووجد أن ما به ماء لازت ولا يهترس بعدم وجود القصد الجنائي عند التهم وأن المبلغ المستحق عليه هو دين مستحق على التهم من الأصل لأنه ليس للدائن أن يأخذ حقه بنفسه سواء كان بالقوة أو بالأختيال والتسلم بغير ذلك مخالف لكل اللطامات التي وضعت لتمكين الدائن من الحصول على حقه بطريقة مشروعة وقد أجمع الشراح على ذلك فقال جارسون صفحة ١٣٠١ أنه في حالة الدائن الذي يستعمل طرقاً احتيالية ويحصل على دينه يمكن أن يفترض عدم توفر ركن الضرر لأن الخي عليه يكون قد قضى ديناً عليه ويقام بتقيل تعهده ويكون الدائن قد تحصل على دينه لا اختلس مال غيره إلا أن الرأي المؤول على قانوناً مخالفاً ذلك إذ ليس للدائن أن يحصل على دينه بنفسه وقال دالوز صفحة ٧٣٠ ٥٠ ٥١ و ٥٢٠ يجب اعتبار الشيء الذي استحوذ عليه التهم ملكاً للغير حتى ولو ثبت التهم حتى على ذلك الشيء (تلا ١٠ سبتمبر ١٩١٦ الجبيرة ص ١٧ ص ٢٥٥).

(١٢) تعتبر طرق احتيالية لا يجوز ادعاء كاذب حصول شخص على كيانين من الخي عليه مقابل التوسط له لدى رئيس المحكمة المختلة في إنهاء أعماله وذكر له أنه سبق وتوسط لشخص آخر بهذه الصفة وتسبب له في كسب دعاويه لأن روح هذه القضايا التي استند عليها التهم هو من الأعمال الخارجية الظاهرة التي يضافها إلى أفعال التهم تكون الطرق الاحتياطية التي بها جعل قوة ومعلومة لادعاءاته الكاذبة أي أن طلائعته معروضي المحكمة المختلة تضمن للخي عليه روح دعواه (التقض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١٠٩).

(١٣) يهدم تكاثرية التصب التهم التي يكتب صيغة في حق الخي عليه ويضع عليها ختم شخص غير حقيق ويوهم الخي عليه بأن ذلك الشخص كلفه بتكاثبها لارسالها نائب ملك بريطانيا العظمى ولكنه اختن عن إعطائه الرخصة لصاحبها حتى لا يرسلها إلى الجهة المختصة وقد توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٠٠ قرشاً من الخي عليه (التقض ٨ يناير ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٢٦٦).

(٨) إذا انصف التهم بأنه من كبار الأغنياء بالروسيا ومن العالة الحاكمة بها وتسمى باسم الجنرال بروف الروسي واستعان بأخصائصف بأه وكل صاحب الملك الذي يسكن فيه الجنرال بالأجرة وتوصل بذلك إلى سلب مبالغ من الخي عليه بصفة سلفة فأن التهم يهدم تكاثرية التصب والشخص الأكثر شريكاً له ولا يمنع من ساقبة الشريك المذكور فأن الخي عليه سبق أن انخضع للقاعل الأصل واعتقد صحة ما انصف به كذاب دون واسطة متى كان الفرض من اشتراك الاستيراد على الاحتياط بضروب جديدة ما دام الخي عليه مستمراً على اعتقاده وباجل حقيقة القاعل الأصل (التقض ١٧ مارس ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤١٢).

(٩) من الطرق الاحتياطية أن يخطد التهم بخلافها ويقال فيه الخي عليه وبفهمه أنه من أصحاب الأملاك الواسعة وأنه متعهد للجيش البرياني ويتوصل بذلك إلى الاستيلاء على ١١٤٤ كسماً من البصل موهماً إياه بمصروف ربح إذا ورد له هذا القدر (التقض ١٧ مارس ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤١٤).

(١٠) دفعت الدعوى على حائز أرسل لديه طرداً بالسلكة الحديدية به أجهار واشترط أن لا يسلم إليه إلا بعد دفع التهمة موهماً أنه به شخص وذلك ليوصل المدينه لأن الخي عليه ما طله كثيراً فالحكمة برأته وقالت إن العمل الذي أجراه التهم لا يؤخذ منه أنه أراد الحصول على شيء من الخي عليه وإنما أراد أن يحصل على دينه بالطريقة سابقة الذكر وأن التهم سليم النية ولم يقصد أي ضرر للخي عليه سوى حصوله على حقه فرفضت النيابة قضاه من هذا الحكم وحكمة التقض تجوز أن لحكمة الموضوع أن تحكم نهائياً فيما يخص بوجود القصد الجنائي أو عدمه وقد اشترطت المادة ٢٩٣ عقوبات في جنحة التصب والاحتياط أن يكون لسبب ثروة الغير أو بفساد أو الإلزام بوجود واقعة مزورة القصد منها سلب ما هو ليس ملكاً له والتهم في هذه الواقعة لم يكن عنده القصد الجنائي كما رأيت حكمة الموضوع وإنما أراد الحصول على دينه بالطريقة التي جاءت بالحكم وهي طريقة مفاسدة جبرية وإن كانت غير مشروعة ومعقولة ولكن لا يكون عمله فيها جنحة التصب (التقض ٢٢ يونيو ١٩١٢ الخلق ص ٢٨ ص ١٢).

في يده ودفع له تحت هذا التأثير ما عليه من القود فان هذه الواقعة تمت نصبا (التنص ٨ يناير ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ٢٦٤).

(١٨) يمتد مرتكب الجريمة بالنصب من أعلن في نشره طبعها ووزعها على الجمهور أنه بائع الأمراض العصبية كالصرع والجنون ويمنع شر القرينة ويسهل الخلل ويقطع الباسور واما أن صناعته سبالة المرض وهو بعيد من صناعة الطب وتوصل بهذه الصفة الكاذبة الى الحصول على القود من رفقوا في شركة (النقض أول ديسمبر ١٩٢٤ الحمامة ص ٥ ٤١٣).

(١٩) اذا كان القرض الذى يسمى اليه القتم يظهر جليا عدم امكان تحقيقه كاستخراج الذهب بغير الحامد الأخرى فهذا الطرف وحده يكفى لاتراض سوء النية أو القصد التلبس وفى هذه الحالة اذا ادعى القتم بأنه هو نفسه معتقدا بتجارب سبالة فلا يقبل منه مجرد ادعاء غير مقبول بل عليه أن يقدم التحليل على ما يليه (النقض ١٠ يناير ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ ٢٦٠).

(٢٠) من الطرق الاحتيالية ما اذا قدم القتم للجنى عليه أوراقا مزورة وبهذه الطريقة أرمه بصمة ادعاءه ويحصل منه على المبلغ (النقض ١ أبريل ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ٤٧٤).

(٢١) مجرد الادعاء الكاذب من القتم بوجود سلطة وهمية بدون استماعة بأي نوع من طرق الاحتيال خلل الناس هل تصديق ذلك الادعاء لا يكفى لتكوين جنمة النصب كمن كذب أنه فى امكانه استحصال جاموسة مسروقة ويحصل بذلك على أجر معلوم (النقض ٢١ مارس ١٩١٤ الشرائع ص ١ ١٤٤).

(٢٢) مجرد وعد القتم كاستحصال الأشياء المسروقة وأخذها مبلغا نظير ذلك بدون الاستماعة بأي نوع من طرق الاحتيال خلل الجنى عليه هل تصديق الادعاء لا يكفى لتكوين جنمة النصب (النقض ٦ يونيو ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ٥).

(٢٣) اذا أخذ شخص من آخر مبلغا لائق له بالشيء المسروق منه فبذلك مجرد كذب ولا يمتد وحده نصبا اذا لا بد من ابرامات من غايتها القوية على الجنى عليه وجسده يعتقد جنمة

(١٤) لا يمتد نصبا كون القتم أرمه الجنى عليه بأنه يريد شراء حماره وأخذته القصرة عليه ولم يردده لأن كل ما حصل كان برضاء الجنى عليه ولم يحصل أن القتم لعب دورا يكون طرق احتيالية (النقض ٢ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ١٩٩).

(١٥) لا يعتبر مرتكباً لجريمة النصب الشخص الذى يكافئه الخلفاء بتوسيل شخصين مضطربين الى العدة للاشتباه فيها فرض عليها في أثناء المطرق تحقيقهما في مقابل بيع دراهم وتحصل عليها فعلا (النقض أول مايو ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ٣٢٤).

(١٦) بالنسبة لما القتم من الشهرة بعمل الزاوية قد حضر له الجنى عليه وطلب منه أن يرشده عن المضاربات بالأثمان لحسن له القتم المحصول لها على شرط أن يتبع نصائحهم ويطلبه الثالث من الأرجح قبل الجنى عليه مشورة القتم وضارب فكسب ودفع الثالث القتم تنفيذا لورده ثم ضارب نظرو غضب تقدم بلافا لتبابة التي اعتبرت الواقعة نصبا ورفضت الدعوى لحكم ابتدائيا بالقبول بقرصتهم استغناء بالبراءة فرضت التابة نقضا لتعلق في تطبيق القانون وبمحكمة القضاء رفضته لأن ما أرمه به القتم الجنى عليه هو قدرته على معرفة المضاربات النافعة بواسطة الاستمارة وقد أتت الحوادث مؤيدة لهذا الايام ووقع ما تنبأ به فلا يسم بعد ذلك استعمال طرقا أرم لم يستعمل ولو فرض وكان القتم مع ادعاءه العارضة يركن في تثبته على معرفته حقيقة بأشغال اليومية لصار الايام الباطل الذى أوجده عند الجنى عليه عدم الأهمية بالمرء ويكون اذا كل ما نسب القتم من الطرق الاحتيالية التي كانت أقرب الأسباب لحصوله على المبلغ هي أنه قد اغتر بالمستقبل وصدق في تنبؤ فلا يجوز عدلا أن يؤخذ بسبب كون الحوادث لم تقيد الا اجزا من ادعاءاته لقضاء الفصل فيه (النقض ٢٥ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ ١٠٩).

(١٧) اذا أرمه شخص شخصا آخر بأنه قادر على استحصال الجنى الذى يستعملهم لخدمته في قضاء ما يحتاج اليه من الارشاد الى الكنوز أو شفاء الأمراض أو التفرغ بين الأشخاص وكان يستعين على اقتناعه باستعمال أشياء ظاهرة كأحداث أصوات وتحرير أدوات واستغناءه بعض الأشخاص فأنخدع بذلك الجنى عليه وانتفع بصحتها لبساعة عقله وتولمه بجمل هذه المسائل واستغناؤه بها فاعتقد أن الكنز القائل من القتم مدفون حقيقة

الامر الذى يتخلله التهم (الاستئناف ٤ مايو ١٩٠٥ الاستئناف
س ٤ ص ٤٣١) .

(٢٤) انت الطرق الاحتمالية التى تكون جريمة النصب
تتركب ليس فقط من الأقوال بل أيضا من الأفعال التى من
شأنها أن تجعل فلا يكون من تكبا لجريمة النصب الشخص الذى
يقرر كذا الجنى عليه فيسرة بأنه يرف المكان الخباءة فيه الأشياء
المسروقة ويبرض عليه أنه يمكن الحصول على هذه الأشياء
مقابل مبلغ من النقود ثم بعد قبض هذا المبلغ لا يتفهمه
فان مثل هذا العمل لا يمكن اعتباره طرقا احتمالية الا اذا اقترن
بعمل خارجي بقصد تأييده أو بقصد الحسل على تصديقه
ولا يمكن أن تكون مجرد الادعاءات الكاذبة صفة للطرق الاحتمالية
الا اذا صدرت من شخص يتجهل صفته عملا لصفة خاصة (بلحة
المرآة ١٩٠٠ ن ١٦٦) .

(٢٥) لا خطاب على من يشق مصلحة الجمارك في ثمن
البضائع بتقديم فواتير باطل من الثمن الحقيقي وباسم شركة تجهلها
مخلة للثقة ويتوصل بذلك المدفع رسوم أقل من الرسوم الحقيقية
لأن النصب يستلزم تسليم الشيء الذى يحصل الاستيلاء عليه
برأسية طرق الاحتيال وبلا عن "تسليم فليما" ولم يحصل مثل
هذا التسليم فليما يخص بفرق الرسوم أو ما يوازي قيمته بل ان
المخالصة التى أخذت من الجمارك مساوية لقيمة الرسوم التى
دفعت بالفعل وأن التهم بنصب مصلحة الجمارك ليتوصل بذلك الى
دفع مبلغ أقل مما كان واجبا عليه دفعه قد ارتكبت غشا عمليا
ولكنه بسله الواسطة لم يتوصل على استلام مبلغ ما ولا على
مخالصة مبلغ أوجز من مبلغ لم يدفعه بالنصب لا وجود له قانونا
في الواقعيات المشار اليها (القضض ٢٧ أبريل ١٩١٣ المحبوسة
س ١٥ ص ٦٤) .

(٢٦) يعتبر صاحب الحصول التهم على مذكرة اشتراك الترام
مجازة بقسبه غير اسمه واتخاذ صفة كاذبة أو وظيفة كاذبة
ولو اهل مستظمو المصلحة فى الحيز عن حقيقة أمره لأن هذا
الاحمال لا يمنع وجود واقعة النصب — راجع دروديه عن نظرية
النصب صحيفة ٢٣١ وما بعدها — ولا يمكن القول بأن مذكرة
الاشتراك لا تعتبر من الأشياء الملية بالمادة ٢٩٣ عقوبات
بما أنه ليس له قيمة حقيقية يمكن تقديرها بالمال لأن الشراح
والحكم الفرصاوية تقرر أن النصب يمكن وجوده حتى ولو كان

الشيء الواقع عليه النصب ليس له قيمة حقيقية كقوة الانتخاب
والخطابات الخوصية — دالوز ٧٨ بن ١ ص ٢٩٧ ومسيره
٦٤ بن ١ ص ٢٨٤ ودرويه ص ١٦٤ و١٦٣ — واشترك
الترامواي له قيمة حقيقية أكثر من الأشياء الملية أمّا لأنه
يوفر على صاحبه صرف مبلغ كبير (استكندرية استئناف ١٧ نوفمبر
١٩٠٨ المحبوسة س ١٠ ص ٢٣٢) .

(٢٧) اذا أودع شخص آخر أنه سيعب له شيئا عمولا له
وحصل منه على الثمن ثم أنكره فلا يعد ذلك من الطرق الاحتمالية
التي تطبق عليها نص المادة ٢٩٣ عقوبات بل أنها مجرد ادعاءات
كاذبة غير معاقب عليها (القضض ٢٨ مارس ١٩٢١ المحاماة
س ٢ ص ١) .

(٢٨) اذا أرسل شخص لأخر مبلغا فكتب له المرسل اليه
جوابا يفيد استلامه المبلغ بدون أن يبين قيمه فانهز مرسل
المبلغ هذه القرعة وكتب في ظهر الجواب خطابا الى الأخر يفيد
اوسال مبلغ أكبر من الذى أرسل حقيقة ليوم أن الجواب
الوارد له من المرسل اليه المبلغ هو بناء على ذلك الخطاب ثم رفع
دعوى مثله يطالب بهذا المبلغ مد هذا العمل ضرورية في نصب
لأن ذلك من طرق الاحتيال وهذا لا يوجب الاعتقاد بوجود
واقعة مزورة ولكن لا يوجد تزوير في هذه الواقعة لعدم توفر
شروط التزوير (القضض والأبرام ١٩ أبريل ١٩٠٢ المحبوسة
س ٤ ص ٢٦) . راجع مادة ١٨٣ حكم نمرة ٣٩

(٢٩) من استلم عريضة دعوى ملقة لأخر باسم هذا الآخر
ثم حضر أمام المحكمة بهذا الاسم حتى صدر عليه الحكم فان عمله
هذا يعتبر تزويرا في أوراق أمير يقترن بضاعة مزورة واستبدال
شخص بأخر بناء على المادة ١٧٩ عقوبات لا نصب لأن
جريمة النصب هي الاستيلاء بالاحتيال على نقود أو سندات
أرأى متاع منقول يوجد تحت يد الشخص المخفى عليه وليس
الحصول على حكم من المحكمة منسبة للشخص المذكور (القضض
٩ فبراير ١٩٠٧ المحبوسة س ٨ ص ٢٣٢) .

(٣٠) يعد من الطرق الاحتمالية والنصب بمقتضى المادة
٢٩٣ عقوبات رهن التهم عند المدعى الذى معاناه بصفة ذهب
ولم يشك المدعى المذكور في صدقه لما رآه فيها من العلة وماطالع
من سمعة القهوب ولم يتطالع طه سوء بالمهم الذى هو من

أتابوزوجه والنفقاسين كان اثنتين عندهما ما أكثر واسترقه
بسدغ الفين (ديماط ٢٠ يناير ١٩١٦ الشرائع ص ٣
ص ٣١٤) .

(٣١) إن الطرق الاحتيالية التي تكون جريمة النصب تنويف
من كون المتهم قبض نقودا بناء على تقديم بصفة زعم فاعلمنا من
الحساس بصفة كونها ذهباً وبأشكاله أذاعت أن ترى كاذبة لتأييد
سلامة نية المتهم عليه (لجنة المراقبة ١٩٠٩ ن ١٦٥) .

(٣٢) إذا اتفق تاجر مع آخرين على التظاهر بأن عمله
أكثر ازدهاراً وأنه لذلك سيبيع بالمراد الطلوع وجاء بين اتفق معهم
ليأدى بعضهم بتعليقه الطلوع ويدخل البعض الآخر بصفة من يدين
غير مشترين وإنما فهمتهم الحقيقية لإلحاق الخسائر إلى حد فاحش
أكثر من قيمة البضاعة الحقيقية وعندها يتأثرون يقع البيع على
غيرهم من الناس فإن هذه الواقعة تكون الطرق الاحتيالية
المخصوص عليها بالمادة ٢٩٣ عقوبات مسبوك على ما زاد
عن الثمن الحقيقي لبضاعة والتي لولاها لما قبل الناس على الشراء
(المصورة استئنافية ٢٧ يناير ١٩١٩ المحاماة ص ٤ ص ٣٤٧) .

(٣٣) إذا قدم المتهم ورقة نقدية من فئة عشرة فروش
لرجل متسلم في السن ضعيف النظر وفي مكان لا يصل إليه
النور وفي وقت قل فيه التداول بهذا النوع من الأوراق بلعسه
بواسطة وزارة المالية لفساد الحاجة إليه وأرغمه أن يقبضها
نعمون فرشاً وصرفها معه بهذه القيمة عد ذلك نصيباً لأن هذه
الظروف باتضامها إلى الأقوال الكاذبة من المتهم تكون الطرق
الاحتيالية المخصوص عنها بالمادة ٢٩٣ عقوبات (أسبيوط
الجزئية ٢٥ أبريل ١٩٢٥ المجموعة ص ٢٦ ص ٩٩) .

(٣٤) لا عقاب على الشخص الذي يستولى على مبلغ
عشرة جنيهات من آخر بعد أن أقره أنه سيدفع هذا المبلغ
إلى مدير أحد البنوك لقرضه بمبلغ ٧٠٠ جنيه لأن هذه الواقعة
لا تكون جريمة النصب لعدم وجود طرق احتيالية (القبض
١٨ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١٠٩) .

(٣٥) اللورد يعمل غشياً ولو كان ذلك اللورد كاذباً لا يمكن
أن يعد من الطرق الاحتيالية المحكوة لجريمة النصب لأن هذا
الكذب يستعمل الواقع عليه اتهامه نتيجة مع قليل من الاحتياط
والتحصر ومن ثم لحصول مدين بناء على وعد كاذب بدفع الفين

على زعم كان أوردته لدى دأته تأمينا لهذا الفين ليس بشيء
من هذه الطرق حتى ولو ادعى الذين كتبوا بذلك بسداد دينه
وبصرف النظر عن عدم وفائه لذلك اللورد (دمشور ٢٢ مايو
١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ١٦٢) .

(٣٦) إن واقعة اختلال صفة غير محصية هي أقوى في نظر
القانون من استعمال الطرق الاحتيالية فليس من الضروري أن
يكون الاختلال مقروناً بطرق احتيالية من شأنها الإتيان بوجود
هذه الصفة الغير محصية ولكن الصفة الغير محصية المنوّه عنها
بالقانون ليست هي عبارة عن مجرد القول بكفاءة أو قدرة
أو بمهارة كالإدعاء بتطبيب النساء السوافريوسا لم منها كتابة
الأجوبة وإن يأكل الزوجان ففاحة مكتوب عليها وإن يشرب ماء
اذيت فيه أوراق مكتوبة ولكن يجب أن يشتعل اختلال
وظيفة أو لقب أو شيء اختلال ما يورثي خلافاً "اختلال اسم كاذب"
كأهرمين بالقانون (القبض ٣ يونيو ١٩١١ المجموعة
ص ١٢ ص ٢٧٧) .

(٣٧) إن التخاذ صفة غير محصية كاف لتشكوين طرق
الاحتياك في جريمة النصب (القبض ٢٦ فبراير ١٩١٦ المجموعة
ص ١٧ ص ١٣٨) .

(٣٨) تعتبر الأكاذيب من الطرق الاحتيالية إذا كانت
صفة من مدركت عنه أو علاقته بآثاره تحمل على الثقة بها واعتبارها
قائداً كان المتهم مستخدماً في طاعة المتهم عليه ومساكناً له ومتعدداً
بعد انقطاع المساكنة عليه ومستمراً كما قال الشهود كواحد من
ماقه وأقربهم أنه في امكانه أن يعبده إلى الخدمة بواسطة مكتره
مستشار الحفانية ويتوصل بسبب ذلك إلى الحصول على مبلغ من
باسم دفعه إلى السكرتير المذكور كان ذلك نصيباً ولاخرارية في ركون
المتهم عليه إليه واعتماده في توجاهه فإذا كان في اجراءاته مع
المتهم ما يدل على بساطته فلا يصح أن يكون ذلك سبباً لخرامه
من حياة القانون لأن البساطة أوسع من غيرهم إلى هذه الحماية
(الاستئناف ٣ أكتوبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١ ص ٨٨) .

(٣٩) إذا حصل صراف مبلغاً من شخص موهم له بأنه
رسوم أملاكه فإن هذا الصل يعتبر نصيباً بالمادة ٢٩٣ عقوبات
لأنه إذا كان يقتضى الأحكام والقوانين الفرنسية والفاوى
الكاذبة لا تكون حيلة أبداً إذا أقترنت عن كل عمل خارجي

(٤٥) إذا ادعى شخص كذبا ملكية لشيء، فانه سار العور عليه وأيد أقواله بشهادة شخص آخر وتوصل بذلك الاستيلاء على الشيء المنكسور، فذلك نصبا بطرق احتيالية (متوف ٢٦ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٥ من ١٨٩).

(٤٦) يجب أن يبين في الحكم الطرق الاحتيالية التي سمحت باختيار المتهم مرتكباً لجريمة النصب، وإلا كان الحكم لاغيا لعدم إيفائه لما حتمته المادة ١٤٧ جنائيات (الغض أول مارس ١٩٠٢ المجموعة ص ٤ من ٧).

(٤٧) ينقض الحكم إذا قضى بمقاب بلخنة نصب دون أن يبين طرق الاحتيال التي استعملها المتهم ليرى هل هي داخلية ضمن الطرق التي يؤول منها النصب أم لا (الغض ٤ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ من ٢٠٧).

(٤٨) لا يكفي ليان وافتة النصب القول بأن المتهم استعمل طرق النصب والاحتيال على غفلة سخي تحصل معه على أربعة جنحيات بل يجب إضاح الأفعال التي عقبتها بحكمة الموضع مكتوبة لجريمة النصب كي تمكن بذلك محكمة الغض والارام من ملاحظة صحة تطبيق القانون (الغض ١١ مارس ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤ من ٢١٣).

(٤٩) يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها الوقائع التي اعتبرتها طرقا احتيالية لتسنى محكمة الغض مراقبة ما إذا كانت هذه الوقائع تندرج حقيقة طرقا احتيالية أولا وإلا كان الحكم باطلا (الغض ٣ مارس ١٩١٣ الشرائع ص ١ من ٣٣).

(٥٠) من المبادئ الثابتة التي قررتها الأحكام القضائية أنه في جرائم النصب يجب أن الحكم الصادر بالعقوبة يبين الوقائع التي يستند بها قاضي الموضوع مكتوبة لطرق النصب والاحتيال (الغض ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ من ٨٧).

(٥١) يجب على القاضي أن يبين في الحكم الوقائع التي تترتب عنها أنها من طرق الاحتيال لكي يقضى لهكدة الغض مراقبة ما إذا كانت مكتوبة حقيقة للطرق الاحتيالية بالمعنى المقهور من قانون العقوبات فلا يكفي أن يثبت الحكم وجود ادعاءات كاذبة، ويؤيد ذلك أن هذه الادعاءات كانت مقررة بطرق احتيال مع عدم البحث في هذه الأموال (الغض ١٦ مايو ١٩١٤ الشرائع ص ١ من ٢٠٩).

يلزم انت يقرن بدل ما يؤيدها «في كها» فانه يفتنى قس هذه الأحكام والقناتى «تجاذر حدود وظلته حقيقة كما في هذه القضية تقوية وتأكيدا لكتب بحقيقة البهيزات الخارية التي هي النصر الأول للنصب» وهذا المبدأ قد جرت عليه المحاكم المصرية خصوصا محكمة الاستئناف العليا في ٣ أكتوبر ١٨٩٩ (الترافى ٤ مارس ١٩٠٧ المجموعة ص ٨ من ١٤٠).

(٥٠) التمسى باسم الغير والوصول بذلك لوصول على مبلغ من المال يمتد نصبا بغير حاجة لاستعمال طرق احتيالية أخرى (الأغص ٢٤ فبراير ١٩١٦ الشرائع ص ٣ من ٥٠١).

(٥١) لا يعتبر نصبا قس شخص باسم ابنه مأمور المركز واستبداله بهذا الاسم شيئا من أحد أعيان المركز متى أضحى أن هذا الاحسان هو مما اعتاده المني عليه وأمثاله نحو الفقراء، وإن حتى مع عدم تسمى المتهم بهذا الاسم ما كان يتأثر من الاحسان إليه لأنه يجب في جريمة النصب بالتخاذ اسم كاذب أن تكون التسمية هي الأساس لايزاز أموال المني عليهم وإن التبع لم على ما أخذ منهم - راجع جريان دولان يوم ٢ من ٥٣٨ - (متوف ٤ أكتوبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ من ٦٩).

(٥٢) يمتد مصفا بصفة فخر حقيقة ومرتكباً لجريمة النصب الشخص الذي يذهب الى زريبة أخرى يقول لها كذا أنه مكلف من زديها بأن يأخذ منها جنحين ليرسبها إليه (الغض ٧ يوليو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٣ من ٢٥٤).

(٥٣) إذا توجه المتهم الى منزل المني عليه وألفه أنه تقابل مع والده وصرح له بأخذ الحمار ليه وأخذه بذلك ثم تصرف فيه كانت جريمته نصبا لا خيانة أمانة لأنه في جريمة خيانة الأمانة يجب أن يكون التسليم من خلفاء قس المسلم وبمضى لإرادته دون تأثير عليه - طبق جارسون على المادة ٤٠٥ ن ٤٨٠ - وأما هنا فالتسليم كان نتيجة اتخاذ المتهم صفة كاذبة أى صفة الوكالة عن المني عليه (متوف ٢٥ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ من ٢٨٥).

(٥٤) ادعاء شخص ملكية لشيء منافع واستلامه لهذه الصفة لا يمتد نصبا لعدم وجود طرق الاحتيال وعدم اتخاذ صفة كاذبة (بخ يوسف الجزئية ٩ مايو ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ من ٢٦١).

(٥٨) يوضح من نص المادة ٢٩٣ عقوبات أن نوع التنبؤ المنصوص به بالفقرة الثالثة منها لا يتم بوجود طرق احتيالية وحيدة. قالت الأركان الوحيدة الواجب وجودها لتكوين الجريمة هي الفعل المادي أى البيع مرتين والتقصيد التدليس وهذا التقصد يفصل فيه نهائياً فأنشئ الموضوع ولا يدخل حكمه في هذه النقطة تحت مراقبة محكمة القضاء والارام (التنص ٢٢ أبريل ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ١٤٥) .

(٥٩) لا يلزم في جريمة التنبؤ بطريق التصرف في مال ليس للشخص حتى التصرف فيه أن تتوفر طرق الاحتيال بمقتضاها العام بل أن هذا التصرف في العقار بدون وجه حتى يتمكن منه في ماهو الحالة الطريق الاحتيال الوحيد المطلق (التنص أول يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ ص ١٨١) .

(٦٠) إن التصرف في العقارات اعتبر نوعاً من طرق الاحتيال إذا لم يكن مفقوداً للتصرف إلا أنه لا يمكن مطلقاً بنص قانون العقوبات الصريح أن يعتبر نصاً إذا كان الفرض منه الاستيلاء على عقارات (التنص ١ يوليو ١٩١٦ الشرائع ص ٦١٤) .

(٦١) يكفي لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات أن يتصرف المتهم في عين ليس له حتى التصرف فيها ولو لم يحصل طرق احتيالية ويكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع — فالبيع التام الذي يصدر بعد بيع وفائي يكون الجريمة المذكورة (التنص ٥ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٤ ص ٦٤١) .

(٦٢) انبثاق الوقف يكون موجوداً من تاريخ الاشهاد الصادر بإنشائه بقطع النظر من التسجيل وهل أى حال فإن تسجيل الوقف على قول من يرون ضرورة لوجود الوقف قانوناً لا يكون لازماً إلا فيبقى يفتقر الغير فينبغي لمن يتسكون بهذا الرأي أن يسلموا بوجود الوقف بالنسبة للثمن على الأقل من تاريخ الاشهاد وبه ثم لا يكون للثمن الوقف من تلك الحققة حتى التصرف في المال وإلا يكون عمله مطابقاً عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات إذا توفرت بقية شروط الجريمة (التنص أول يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٨ ص ١) .

(٦٣) إذا باع المالك عقاره لشخص ثم ادعى بأنه لشخص آخر فإنه لا يمكن احتياطاً للمشتري الثاني شراءه في جريمة التنبؤ

(٥٢) من المبادئ الثابتة التي كرسها الأحكام القضائية أعنف جرائم التنبؤ يجب أن الحكم الصادر العقوبة بين الوقائع التي يعتبرها فاضح الموضوع، مكتوبة لطرق التنبؤ والاحتيال (التنص ٦ يونيو ١٩١٤ المجموعة ص ١٩ ص ٥) .

(٥٣) لأجل الحكم بالعقوبة في مواد التنبؤ لا يوجد هناك ما يمنع من إثبات طرق من طرق الاحتيال لم تذكر صراحة في بيان التهمة لأن الطرق الاحتيالية الملية بالتهمة لم تذكر فيها بطريق المحرر بل إن الواقعة المعاقب عليها تبنى في بنائها متى كان التهمة قد استعملت نوعاً من طرق الاحتيال للوصول إلى الاستيلاء على العقار والأشياء ذات القيمة (التنص ١٢ ديسمبر ١٩١٤ الحقوق ص ٣٠ ص ٩٠) .

(٥٤) يجب في جريمة التنبؤ أن تبين بالحكم بياناً كاملاً الأفعال والظروف التي اعتبرها المحكمة مكتوبة للضرر ولا يخلو على محكمة القضاء والارام أن تراعى وجود الضرر وعدم وجوده (التنص ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ٧٧) .

(٥٥) لا يمكن الحكم في تهمة تنبؤ أن يقال أن المتهم قوس بالاحتيال الاستيلاء على كذا بل لا بد من ذكر نوع تلك الطرق المعسرة ما إذا كانت تدخل ضمن حالة من الحالات المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ عقوبات حتى يتسنى لمحكمة القضاء مراقبة تطبيق نصوص القانون (التنص ٢٥ يوليو ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٦٢٤) .

(٥٦) يجب في الحكم بالعقوبة في جريمة التنبؤ بيان الطرق الاحتيالية التي استعملت لتبين محكمة القضاء والارام إن كانت الواقعة معانها عليها قانوناً أم لا (التنص ٢٨ فبراير ١٩٢٠ المحاماة ص ١ ص ٤٩٩) .

(٥٧) لا يشترط لتوفر جريمة التنبؤ نسبة جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفي لها الركن الأول الذي يستفاد من العلم والتقصيد الذي أشار إليه قانون العقوبات بالمادة ٢٩٣ «سلب كل ثروة الغير أو يرضها» ولكن التقصد هنا لا يشترط فيه أن يذكر صراحة في الحكم بل يكفي أن يستفاد من مجموع الوقائع الثابتة في الحكم (التنص أول مارس ١٩٢١ المحاماة ص ٢ ص ٤٦٧) .

يلحقه منها ضرر (التقضى ١٥ مارس ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ١٠٦) -

(٩٦) اذا باع شخص لآخر عقاره باع فيه لغيره وبقيض منه بغير حق فان ذلك لا يمسكون إلا باستعمال الاحتيال أى بايانه كذبا أنه يملكه ويكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ الصريحة بأن من يتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه يعاقب بالحبس أو الفرامة ولا أهمية اذا كان حصل للشرى الثابت ضرر من هذا البيع أو لم يحصل لأن عدم وقوع الضرر لا يكون سببه إلا إسرار المشتري الثاني في تسجيل حقه قبل العقد الأول وهذا فيه خارج عن ارادة البائع أما القول بأن الفقرة الثالثة من المادة المختصة بالتصرف في مال لا يملك المتصرف حق التصرف فيه وضمت لحماية المشتري الثاني وهذا لم يصب المشتري الثاني بضرر لأنه يجهل حقه قبل المشتري الأول فردود لأنه يجهل بوجود جنابة البائع ممقلا على شرط التسجيل بعمرة المشتري الثاني فان جعل زالت الجنابة وصارت كأنها لم تكن وان لم يسجل أو يجهل بهد المشتري الأول تعتبر الجنابة قائمة واستحق مرتكبها العقاب وعن البهيمى أثبت هذه نتيجة غير مقولة فكيف اذا احتال حصول الضرر كما في كثير من الجرائم واحتمل حصول الضرر للشرى الثاني في. لا شك فيه (التقضى ١٥ مارس ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ١٠٦) -

(٩٧) يصاب بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات البائع الذى يبيع العقار مرة ثانية لشخص آخر سلم التية وبقيض منه الثمن ولو اكتسب هذا الشخص الملكية بالتسجيل فانه يبدل البيع الأول لم يكن للبائع لا الملكية ولا حق التصرف في العقار وكان قصده أن يصب على الثمن ولا يمكنه أن يستفيد من تسجيل المشتري الثاني للعقد واكتسابه الملكية بذلك وكون الضرر تلحق المشتري الأول لا يمكن أن يجرى من الفصل الذى ارتكبه البائع صفته الجنائية (لجنة المراقبة ١٩١٢ و ١٦٨) -

(٩٨) اذا باع شخص عقاره مرتين وكان المشتري الثاني يعلم بالبائع الأول فلا يكون هناك جريمة تصب من البائع لا ضد المشتري الأول لأنه باع اليه يملك ولا ضد الثاني لأن هذا الأخير كان يعلم أن البائع سبق أن تصرف في العين بالبائع (مجلس استئنافا مارس ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ص ١٣٧) -

برأسه التصرف في ملك الغير لأن البيع الأول قد تم قبل البيع الثاني وكان البائع مالكا وقتها لما باع وقد انتقلت الملكية بموجبها الى المشتري فهذا البيع وقع صحيحا ولم يتورف فيه أى دكن من أركان النصب وليس صحيح أن جريمة النصب برأسه التصرف في ملك الغير هي جريمة قائمة بذاتها تستوجب معاقبة مرتكبها ومن يشترك معه فيها يقطع النظر عن كل اعتبار آخر لأن المادة ٢٩٣ عقوبات لم تعتبر مثل هذا التصرف جريمة في ذاته وإنما قد تطلبا من طرق النصب والاحتيال على الغير لأجل الحصول منهم على ثمنه أو عروض أو أى منافع منقول وبهذه أن المشتري في البيع الثاني لم يقبض ولم يكن بقصد أن يقبض شيئا من المشتري الأول ومركزه في هذا العقد يتألف مركز البائع تمام مخالفة وانما أراد أن يطمع به بصفة حصول التصرف أن ينزع بموجب هذا الفراء العقار من يد المشتري الأول بواسطة التمسك بأسبقية التسجيل فكانت المقصود من هذا العقد هو الحصول على العقار والنصب كالسرقة لا يخلق في العقار كما هو معلوم وقد أقر يضمن أن جريمة Stellation لا تتحقق في مواد البديل العقارى - راجع كرتيه وسيه في هذا الموضوع (التقضى ٢٦ أغسطس ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٤٥) -

(٩٩) لا يقع تحت حكم المادة ٢٩٣ البائع للعقار الذى يتبرع بفرصة عدم تسجيل المشتري للعقد ويبيع العقار ثانيا لشخص آخر سمي التية بقصد إخراج المشتري الأول ولا يكون هذا الشخص أكثر مرتكباً لجريمة النصب فانه لم يحصل أحدهما على مناع أو منقول أو ممتلكات أو غايات أى د. آخر منقول ولا محل للقول بوجود جريمة النصب ضد المشتري الثاني الذى هو نفسه شريك في الفس ولا يمكن القول أيضا بأنه بالنسبة للمشتري الأول قد تصرف البائع في مال لم يكن ملكا له ولا له حق التصرف فيه (لجنة المراقبة ١٩٠٩ و ١٦٧) -

(١٠٥) اذا باع شخص عقاره لآخر ثم باع لغيره عقوبت بالمادة ٢٩٣ ولو كان المشتري الثاني يجهل قبل الأول وأصبح مالكا لأن وقت الشراء كان الضرر محتملا بالنسبة له وهذا كاف وأنه ولو أن هذه الجريمة لم ترتكب مباشرة على المشتري الأول إلا أنه ثابت أنها أخبرت به مباشرة بجرماته مما صار مالكا له بحق الشراء فله أن يقيم نفسه بطلان دعواه لأن الاخطاء يسندا الحق لا يشترط فيه وقوع الجنابة على الذى يلى يمكنه أن

إذا سجل القيد الثاني قبل الأول فلا تكونت أركان الجريمة متوفرة — راجع كتاب أحمد بك آحين ص ٧٣٤ وبحكمة الجيزة ٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ص ١١ عدد ٣٩ وبحكمة أسيوط استئنافا ٥ أغسطس ١٩٢٤ لا تشرع بد (مغلوط) بلغزينة ٣ ديسمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٥٥٣ .

(٦٩) تورط جريمة النصب في التصرف في عقار مرتين بشرط أن يكون البيمان ناقلين ثالثا وبمقتضى قانون تجارة ١٨ سنة ١٩٢٣ يرتب على عدم تسجيل عقد البيع عدم انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين فإذا لم يسجل القيد الأول فالملكية تكون باقية للبائع ويكون له حق التصرف فيه بعد أكثر ولا يكون هذا التصرف معاقبا عليه وقد حكم قبل صدور هذا القانون بأنه

٢٩٤ — كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتناد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إضرارا به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو شيء من المقتولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب بإكانت طريقة الاحتيال التي استعمالها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المندور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

بامتداد الوصاية عليهم فلا يمكن تطبيقها بعد هذا المحرر لحماية أشخاص آخرين بكالني الرشد المحجور عليهم بسبب ما ألأب الشارع لو أراد ذلك لوضع نصا عاما يشمل جميع المحجور عليهم من قصر وغيرهم ولا يمكن تطبيقها بطريق القياس لحماية غير من ذكروا بها لأنه من المباحث المقررة في كافة القوانين الجنائية أن لا تجرأ إلا ما نص عليه القانون نصا صريحا ويؤيد ذلك أن المادة ٣١٣ من القانون القديم كانت قاصرة على ذكر الشخص الذى لم يبلغ عمره ٢١ سنة فاقص هذا السن في المادة الجديدة الى ١٨ سنة بناء على طلب مجلس شورى القوانين نظرا لما تفرغ في لائحة المجالس الحسبية من أن الرشد لا يكون إلا ببلوغ الثمانية عشرة من العمر ويزيد فيها الشخص الذى يحكم بامتداد الوصاية عليه لأنه ملحق بالقاصر فيتبع من ذلك أن فكر الشارع لم ينجح إلا لحماية القاصرين هو ملحق به واكتفى في حماية الباقي الرشد المحجور عليهم ببيان تصرفاتهم مدنيا وزيادة على ذلك فإن المادة ٢٩٤ مأخوذة عن المادة ٥٠٦ من قانون العقوبات الفرنسي الذى كانت المادة ٣١٣ الخاطئة لها من القانون القديم مقرنة عنها حرفا بحرف تقريبا ويرى أكثر الشراح أنه لا يمكن تعميم حمايتها على الباقي الرشد المحجور عليهم (فتا استئنافا ٢١ يناير ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ١٥١) .

(١) ان المادة ٣١٣ من القانون القديم أخذت من المادة ٥٠٦ من قانون العقوبات الفرنسي من المقرر قانونا من الشراح والأحكام الفرنسيات أن الأشخاص المراد حمايتهم بالمادة ٥٠٦ المذكورة هم الذين هم عمرهم أقل من واحد وعشرين سنة ليس الاغرض الشارع الفرنسي من كالتشريع المصرى هو حماية الأشخاص الذين يوجدون في عمر صعب ويريدون حمايتهم من ترك الشباب في السن قبل السن التى يقضى القانون فيها بالبلوغ وبمقتضى المادة ٢٩٤ عقوبات جديد جعل الشارع المصرى من الثمانى عشرة سنة هى سن البلوغ بدلا من واحد وعشرين سنة المذكورة بالمادة ٣١٣ بما نصه المادة ٨ من دكرتو المجالس الحسبية المؤرخ ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ بالنسبة لامتداد الوصاية بد بلوغ سن الثمان عشرة سنة اذا ظهر لزوم ذلك فهذا الامتداد جعل الشخص الذى جاوز من الثمانى عشرة سنة في حكم القاصر وليس في حكم المحجور عليه ومن القواعد المقررة انه في الأحوال الجنائية لا يجوز الحكم بطريق القياس فلا يدخل تحت هذه المادة المحجور عليه وما نص به في المادة ٢٩٤ عقوبات هو عن القاصر والقاصر الذى اعتدت عليه الوصاية ليس الا (القبض ٦ مارس ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ص ٢٥٣) .

(٢) ان المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وضعت لحماية الذين لم يبلغ عمرهم ثمانى عشرة سنة كاملة والذين حكم

٢٩٤ مكررة (ق ١٢ في ٨ يونه ١٩١٢) - كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقوداً بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات .

فالذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على إقراض نقوداً بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة .

• (٣) إن القول بأن الجرائم التي تنشأ عن عقود مدنية تكفي الأمانة يجب أن تتبع في إثباتها القواعد المقررة في القانون المدني لا محل لتطبيقه على جريمة الاحتيال على الاقراض بالربا الفاحش لأن خيانة الأمانة تستدعي وجود عقد سابق عليها ولكن جريمة الربا تكون في نفس عقد الاقراض فهي غير متميزة عنه وكان المقدر يكون الجريمة وطبقاً للقواعد العامة اثبات الجرائم غير مقيد بطريق خاص بل يجوز اثباتها بشهادة الشهود ولو أدت الشهادة الى اثبات ما يناقض المقدر الرسمى وعليه يجوز اثبات وتفاعيل الربا الفاحش بشهادة الشهود ولو زاد النصاب على ما يجوز الشهادة فيه (المسورة استئنافية ١١ مارس ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٤٥٠) .

• (٤) لاتزاع في جواز اثبات الجرائم أمام الحاكم الجنائية بكافة الطرق القانونية ولكن من المتيقن طيه أيضاً أن الجرائم التي تنشأ عن عقود مدنية يجب أن تتبع في اثبات هذه العقود فقط القواعد المقررة في القانون المدني وهذه القواعد يجب اتباعها سواء في حق النيابة أو في حق المدعى المدني ففي جريمة الاحتيال على الاقراض بالربا فاحش لا يجوز اثبات القروض اذا زادت قيمة كل قرض منها عن عشرة جنيهات بشهادة الشهود وان جاز اثبات الوقائع الزبورية التي تنشأ عنها بكافة الطرق (ديماط ٣٠ أغسطس ١٩١٧ الشرائع ص ٥ ص ٢٧٣) .

(٥) اذا ثبت أن المتهم قد اعتاد على إقراض الجنى عليه نقوداً بفوائد فاحشة وعلى اخذه مما أعيناً بالرهن ثم تأجيرها له بقيمة تتماثل مبلغ الربا الفاحش وذلك تكون مناسخة لقبية الدين والقواعد الزبورية مما يفهم الواقعة معاقب عليها

(١) إن المشرع قد عدل عن إضافة قسطة احتياج على المادة ٢٩٤ مكررة صراحة كما يظهر من النافذة التي حصلت في مجلس الشورى حينما طلب أحد الأعضاء إضافة هذه القسطة بلعل المادة مطابقة لقادة ٢٩٤ عقوبات ومن إجابة ناظر الحفائية بأن كل مقترح يحتاج أن المراد أن يكون الاقراض مقترناً بالتعامل دون سواء وبناء عليه يكون الاقراض لشخص محتاج بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المباح قانوناً لا عقاب عليه من كان هذا المحتاج غير ضعيف العقل أو غير مدغوب عنه الاقراض بدافع هوى قسطنية وضف العقل من الأمور الغير محدودة قانوناً بل متروك تقديره للقضاء ويستنتج في التاليل من التقدم في السن لدرجة تجهيل الشخص أشبه بالأطفال أو من مرض يفقد الانسان قوة الادراك العايب وان لم يصل به لدرجة الجنون أو من القصر عن درجة الرشد فان القاصر ضعيف العقل بسببه وعدم خبرته أو من الجبر (ملطاً الجزئية ٣٠ أبريل ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٤٥) .

(٢) إن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٤ مكررة قد أوجدها المشرع المصري لحالة خاصة تطبق كثيراً على حالة الثبان الواثرين المبلرين الذين يستهترون بكل شيء في سبيل الحصول على ملاذهم وشبهاتهم أرا لأشخاص الضعفاء القول بسبب شيء من المرض أو تقدم السن أو اليه الطبيعى فأراد بما وقايتهم من الأشخاص الذين يقتنبون هذه القفرس ويتهورونها اشراءاً بجولة الذين استبرهم القانون في حالة غير غير الحالة النفسية والاحتياضية للانسان (الفتن ١٥ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣١٣) .

واضح على الأقل ولكن لأجل وجود اللجنة يجب أن تكون كل واحدة من هذه الوقائع شاملة بلج الأركان الواقعية والقانونية للاعراض بالربا وأن لا تكون إحدىها سقطت بمضى المدة إذ أنها ركن مستقل من أركان اللجنة ولذلك يجب حتماً أن الحكم بين الوقائع المكونة لكل من هذه الوقائع الزبورية وتاريخها أيضاً لكي يقضى بحكمة القرض والإبرام استحصال مراقبتها القطعية فيما يخص وجود المادة المعاقب عليها قانوناً وطبيعاً فالمرء الذي يقتصر على القول بوجود الوقائع المكونة للجنة بدون أن يبينها ويوضح يكون باطلاً (القتض ١٤ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ من ٨١) .

(٩) إنش عادة الاعراض بالربا كما يفهم من نص المادة ٢٩٤ مكررة تتكون كفاية من قرضين دبر بين شاملين للارصاف المخرطة لما يشترط أن يشمل كل منهما جميع أركان الربا ويجب على القاضي أن يبين في حكمه قيمة القوائد المشترطة لكل قرض ليسنى لحكمة القرض والإبرام استحصال حقها في المرافعة ومعرفة إن كان القرض دبرياً أم لا ويقضى الحكم إذا أخفق هذا البيان (القتض ١٥ نوفمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ من ٣٦) .

(١٠) يكفي وجود قرضين دبر بين تخلفين لتكوين عادة الاعراض بالربا القاض (القتض ٤ أبريل ١٩١٤ المجموعة ص ١٥ من ١٧٩) .

(١١) لتطبيق المادة ٢٩٤قرة ثالثة يجب أن يلاحظ أولاً أن المادة تتكون من وجود قرضين دبر بين على الأقل مشتملين على الأركان المكونة لتجريمية فإذا كانت القروض خصلت قبل الصل بالقتان الجديد فإن ذلك لا يفي بوجود المادة عند التهم ولكن يجعلها غير معاقب عليها ويجب أن يبين الحكم هذه القروض وتاريخها ويبين كل واقعة على حدها حتى يقضى القرض والإبرام مرافعة صحة تطبيق القانون ومسرقة ما إذا كانت الوقائع المسندة لتهم تقع تحت أحكام المادة ٢٩٤قرة ثالثة (القتض ١٧ فبراير ١٩١٧ الشرائع ص ٤ من ٣٢٥) .

(١٢) ثبتت الاحياد على الاعراض بالربا القاض من حادثتين على الأقل وتجدى المحقة المبيحة للتعليق من تاريخ

نص المادة ٢٩٤قرة الأخيرة المعلقة بقانون ١٢ مرة ١٩١٢ وفي الواقع فإن غرض الشارع من وضع هذه المادة هو الضرب على أيدي من جعل ديدنه استنزاف ثروة الناس والتبام أموالهم بواسطة إقراضهم مبالغ يربا فاحش مهما كان الطريق الذي يسلكه المرافق لأجل الوصول إلى غرضه ولذا قد جاء في المادة المذكورة "بأي طريقة كانت" ونص كان الأمر كذلك فسيان استعمل الجاني طريقة الاعراض بوسائل بسيطة أو بواسطة أخذ رهن عينا ضماناً لدينه ونواقده الزبورية على أن هذه الطريقة الأخيرة هي في الحقيقة أشد خطراً من الطريقة الأولى كما لا يخفى ولا يوجد نص في القانون الذي يمنع التعامل بالربا القاض والمادة ٥٤٥ ملغى وإن أباحت انتفاع المتهين بالنسبة المهرجة تحت قيود مخصوصة إلا أنها لم تجز له الانتفاع فيها بفوائد دبرية (القتض ٢٥ يوليو ١٩١٦ المجموعة ص ١٧ من ١٨٥) .

(٦) إذا اضداد المتهين على تجبير القار المهرجون الذين بقيمة تزيد من القوائد القانونية فإن هذه الواقعة تشمل كافة الأركان المكونة لجريمة الاحياد على الربا القاض مهما كان الشكل الخارجي الذي اتخذته الدائن مستثارة لصرفاته وتطبيق عليه المادة ٢٩٤ مكررة حتى ولو كانت العقود سابقة لتاريخ القانون الصادر بطرح التعامل بالربا القاض ولما كانت هذه الجريمة مستمرة فانه يكفي قبض القوائد بهذه التواريخ للدلالة على أن تلك الجريمة التي ارتكبت قبل القانون لا زالت مستمرة بعده وطبعاً تكون ارتكبت أيضاً وقت مران القانون المطبق عليها وتخفيض أدرة القوائد الزبورية بعد قبضها لا يترتب عليه محو جريمة ارتكبت فضلاً بل يمكن أن تخفف تلك الجريمة ليس (إلا للقتض ٣٠ مارس ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ من ١٠٤) .

(٧) استيلاء الدائن على الجبار أحياناً أعطاه بطريق الزمن من المدين لا يغير حقيقة الواقع من أن القرض من الإيجار هو مسرقة القوائد الزائدة من حقه القانون ويدخل تحت المادة ٢٩٤قرة ثالثة (المصورة استغنيا ٢٨ يناير ١٩١٨ الشرائع ص ٥ من ٤٤٧) .

(٨) إن لجنة الاحياد على الاعراض بفوائد تزيد من الحد المقر قانوناً تركب من مجموع حصة وقائمي دبرية أو من

الفئة الأخيرة (المصنوعة استثنائاً ٢٨ يناير ١٩١٨ للشرائح
س ٥ ص ٤٤٧) .

(١٣) عادة الافتراض بفوائد ربوية هي في الواقع جنحة متوالية ومستمرة أعني أنها حالة جنائية مستديرة أو مخالفة للقانون العرفي بموتها متتابعة وغير منقطعة عليه فإن الجريمة تتكرر وتتجدد في كل وقت من أوقات وجودها وبني وجد قانون جنائي يعاقب عليها فالجنحة تقع تحت أحكام ذلك القانون لأنها كانت تركب بطريقة مستمرة بعد تاريخ العمل به وهذا هو السبل الذي أعطى لهذه المسألة في فرنسا حيث تعتبر أوقات العقوبات التي وضعتها قانون ١٩ ديسمبر ١٨٥٠ السابقة على عادة الافتراض بفوائد ربوية قد تعتبر أنها منطوقة أيضاً على حالة الاستيلاء على فوائد ربوية بعد صدور هذا القانون وإن يكن القرض الذي تحصلت منه هذه الفوائد سابقاً على القانون — حكم محكمة النقض الفرنسيات ٢٢ ديسمبر ١٨٥٣ و ١٤ نوفمبر ١٨٦٢ جارسون ص ٢٣ ن ٤٦ — ولا يفترض بأنه يوجد فرق بين الألفاظ المستعملة في القانونين وأن القانون الفرنسي ذكر صراحة الاستيلاء على الفوائد مع أن القانون المصري قد أشار إلى «افتراض القود» فقط لأن هذا الاختلاف ليس إلا ظاهري فإن القرض السريع والمسلم به الذي كان يرى إليه كل من القانونين هو الحاققة على «مادة الافتراض بفوائد ربوية» وأن نفس الافتراض بقائمة معينة أو الاستيلاء على فوائد ربوية ليس سوى من الظواهر الخارجية التي يمكن أن يكون كل منهما دليلاً على وجود عادة الافتراض بالرأب التي هي نفسا الركن المادي للجنحة وبفضل من ذلك فإن كلتي «افتراض قود» لا يجب بالضرورة أن تعنيهما فقط بمعنى تسليم مبلغ مؤقتاً لشخص كتريل أيضاً بمعنى الفصل المستمر والمتكرر الذي به يقع ذلك المبلغ تحت تصرفه ويديم ذلك الفصل عين الرأب ومن جهة أخرى فإن المادة نفسها طبقاً للاحكام القضائية يميز أن تكون من واقعيتين فقط أي بنوع خاص من الاستيلاء على فوائد ربوية عن فرضين مختلفين وبدون أن يكون هناك محل التمييز بين ما إذا كانت هذه الفوائد قد تحصلت في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لأنه وإن كان قد حصل الاستيلاء عليها في وقت واحد فإنها تبقى مع ذلك قانوناً منفردة ومختلفة عن بعضها وبكونها في الحقيقة واقعيتين مختلفتين (النقض ٢٤ أبريل ١٩١٥ المجموعة ص ١٧ ص ١٩) .

(١٤) تنطبق المادة ٢٩٤قرة ثالثة على القروض الربوية التي حصلت قبل القانون القاضي بالعقاب بالربا إذا تنفذ ما فيها بعد صدور هذا القانون على فوائد استحدثت بعد ذلك (المصنوعة استثنائاً ٢٠ فبراير ١٩١٨ للشرائح س ٥ ص ٤٤٩) .

(١٥) إن الاستمرار على قبض فوائد زائدة عن الحد القانوني هو في الواقع اقراض برأب فاحش لا فرق في ذلك بين القرض الذي حصل قبل صدور القانون أو بعده (النقض ١٦ مارس ١٩١٨ للشرائح س ٥ ص ٣٤٨) .

(١٦) إن جريمة الربا الفاحش تتم بمجرد الاتفاق على القوائد الربوية وتوقيع المدين على سست المدبوسية ولو لم يتم قبض القوائد بالفعل ولكن القبض بقطع مبرأب المدة وبمضي الواقع السابقة عليه ولو حصل بعد مضي ثلاث سنوات (النقض ٢٧ يولي ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ١٦) .

(١٧) إن علماء القانون قد اختلفوا في المدة التي تسقط بها جريمة الربا الفاحش فيضمهم ائشطر أن تكون جميع الأفعال المكتوبة للجريمة وقعت في الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية ارتكاباً على أنها جريمة بجألي الجرائم تسقط بعض المدة القانونية عليها وبعضهم ائشطر وقوع الفعل الأخير فقط خلال المدة المذكورة وارتكن على أن الأفعال الأخرى لا يمتد كل فعل منها فأعما بذاته جريمة حتى أنه يسقط بعض المدة القانونية كما أعطت بهذا الرأي محكمة النقض في فرنسا وذهب فريق ثالث إلى أنه يجب أن يكون الفعل الأخير وقع في خلال الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية كما أنه يجب أن تكون الأفعال التي تعاقبها وتتكون من مجموعها الجريمة لا يكون وقع كل فصل منها في مدة فعلية على أكثر من ثلاث سنوات بينه وبين الفعل الذي تلاه والحكمة ترى الأخذ بهذا الرأي الأكبر لأنه إذا مضت في الحقيقة مدة تجاوز الثلاث سنوات بين كل فعل وآخر لا يكون من الدليل اعتبار الفاصل في هذه الحالة متناداً والمادة هي الزكن الأساسي لجريمة (النقض ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٢ ص ١٤٧) .

(١٨) إن جريمة المعاملة بالرأب الفاحش هي جريمة مستمرة مع عمل القرض ولا تسقط إلا إذا مضى على آخر معاملة المدة المقررة قانوناً لسقوط جرائم الجنح (المصنوعة استثنائاً ٢٠ فبراير ١٩١٨ للشرائح س ٥ ص ٤٤٩) .

٢٩٥ - كل من اتهم على ورقة محضاة أو مختومة على بياض نغان الأمانة وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسككات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لسله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرى ما وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة المحضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يمد منزورا ويعاقب بعقوبة التزوير .

إذا جسم شخص بمضته وبرائه على ورقة بياض وسلمها لآخر ليحترق فيها شروطا مخصوصة لحرق بدلها شروطا غيرها بحجة لصاحب الختم كان هذا العمل خيانة أمانة طبقا لمادة ٢٩٥ لا تزويرا لأن التزوير لا يكون إلا إذا كان الشخص الذى حرر الكتابة على الورقة المحضاة على بياض تحصل عليها بطريقة غير نسلها إليه من صاحب الامضاء وبما أن الأمانة من العقود

٢٩٦ - كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك لإضرارها بمالكها أو أصحابها أو واضى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الزهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويعوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنين مصرى .

(٢) إذا تحول سند لشخص ليرغب به دعوى ويصرف عليها من ماله الخلس واشترط أن يكون له نظير ذلك نصف ما يحكم به فائق مع الدين وسلم إليه السند مقابل دفع الأغير مبلغ معين وتنازله عن موصى بحكمه له به عليه كان هذا تبديدا ما قايطيه (القبض ٢٣ يولي ١٩١٤ الشرائع ١ ص ٢٨٩) .

(٣) إذا سلم الدائن المرتين الثنى الموهون الى الزاهن لاستماله فى شئ معين أى أن يجه تحت مراقبة المرتين ولكن الزاهن اختلس الثنى الموهون الذى لم يكن واضعا يده عليه إلا لحساب المرتين وليس بصفته مالكا واستعمله بطريقة أخرى إضرارًا بحق الدائن المرتين كانت ضله هذا مكرًا بطرقة خيانة الأمانة كما هى مرقعة بالمادة ٢٩٦ عقوبات (القبض ٧ مارس ١٩١٤ المجموعة ١٥ ص ١٣١) .

(١) إذا أخذ خابط قطعة قماش من شخص ليصنعها له ثوبا فلم يردها بل حرق ويدعا فان هذه الواقعة لا تعتبر سرقة باجترار التسليم كانت هذا ضررًا بل تعتبر تبديدا بالمادة ٢٩٦ عقوبات لأنها نصت على عقاب من يبدد شيئا سلم إليه بمقتضى عقد إيجار وهدم المكلف لا تقتصر على تأجير فئ بقصد الانتفاع بل تشمل جميع أنواع الاجار وعقد الاستمتاع الذى هو عبارة عن استئجار الصانع لعمل معين له على معين تسلم للصانع انما هو أحد أنواع عقود الاجيار للكثيرة المسدقة فى القانون المدنى - أنظر المادة ٣٦١ أهل وقاها بالمواد ١٧٠٨ و ١٧١٠ فرسائى - ولو لم يقدم أمثال هذه القضايا باعتبارها سرقة لكان هناك غنى عن النص على التبديد ويصح تقديم جميع قضايا التبديد بصفة سرقات (أنوب ٢١ سجنير ١٩١٥ الشرائع ٣ ص ١٠٣) .

(٨) يستفاد من المادة ٤٣٨ مأن أن عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم من بعض في أداء أعمال الشركة فوجب على الشريك أن يتصرف في أموالها بالأمانة وإذا تجاوز حدود الأمانة واكتسب التلابة حوّل بمقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات كما إذا قُبل إليه مبلغ لأداء عمل في مصلحة الشركة فاختصه ولم يصره فيما يخصه له (القض ٣ مارس ١٩١٧ الشرائع ص ٤ س ٣٩٤).

(٩) الرضى المعلن من المجلس الحسي إذا بقّد ماله القاصر المثل إليه بمقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات لأن صفة الرضى أساسها شرعا إما تدبّر من له الرضاية على القاصر من أهله أو من القاضي وذلك لإدارة أموال القاصر بوض أو بغير عوض كالوكيل وقد ورد في شرح الدر المختار لابن عابد أن رضى القاضي لا يملك أن يبيع أو يشتري ماله اليتم من نفسه لأنه وكيل القاضي وكيل الوكيل كمثل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه وليس بمقبول أن يؤخذ وكيل الراشد بما يتكده من المال مع قدرة صاحب المال على حمايته من ويترك رضى القاضي إذا خان مع ضعف القاصر وقد نصت المادة ٤٤٣ من الأحوال الشخصية على أن للقاضي عزل الرضى المختار إذا لم تنوفقه شروط الأمانة وليس في الشرعية التفراء بما يحمله من العقاب إذا خان فالرضى إذا اعتبر في القوانين الوضعية من الوكلاء الذين ينطبق عليهم نص المادة ٢٩٦ عقوبات (القض ٢٢ مارس ١٩١٣ المجلد ص ١٤ س ١٣٩).

(١٠) صورة الحكم التنفيذي هي كتابة شملت على الزام المحكوم عليه بالحق المحكوم به وفي تبديدها ضرر على صاحبه فاته لا يحصل على صورة أخرى إلا بإجراءات وموافقات مخصوصة يتأثر معها التنفيذ والحصول على الحق تبديدها بمقاب عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات أما وجود أصل الكتابة وعدمه فليس بشرط في توفر عدم توفر أركان الجريمة وعليه إذا سلبت صورة الحكم إلى المصنف بصفته شيخ بلد أى وكلا من المركز لتسليمهما إلى المحكوم عليه فصادف أنه هو المحكوم عليه فيبدها فاته بمقاب بالمادة المذكورة (القض ١٣ نوفمبر ١٩١٠ المجلد ص ١٧ س ٧٥).

(١١) يجب أن تكون الأوراق التي حصل تبديدها واغتلبها مثبتة لحق أو التخليص من وجبة أخرى أن ينفذ

(٤) إذا تصرف المرتين في الشيء الموهون تصرف المالك في ملكه بأن رده وما يجديا باسمه خاصة وفي وقت كان هو في حالة مجزأ على ظاهرة مد مرتكباً لجريمة التبديد المادة ٢٩٦ عقوبات فإن هذه الجريمة تنوفق بمجرّد استعمال الموهون له في أو المرتين الشيء لنفسه تقسّم ومعاملة معاملة ملكه خصوصاً في ظروف كظروف المصنف التي كان عنها فيها ضياع الشيء الموهون (القض ٩ نوفمبر ١٩١٨ المجلد ص ٢١ س ٢).

(٥) إن اغتلب الشيء المسلم بصفته مائة والنقض استعماله في مضاعفة ملكه كرهه مشلا يكون بأن يضيفه المسلم إلى نفسه ويصاحبه معاملة ملكه وعرض الشيء البيع يدل على أن المصنف أخذه لنفسه وأخبره داخل في ملكه فيلزم ببدا له (الاستئناف أول نوفمبر ١٩٠٩ المجلد ص ١ س ١٢٩).

(٦) إذا اتفق تاجر على تسليم محل تجارة إلى شخص يتصرف فيه بالبيع والشراء وتحصيل الالتزامات مئة سنة وأن يكون له جميع ما ينتج من الأرباح في هذه المدة مقابل قيامه بأمر أخرى لصاحب المحل وتصر بذلك عقد فإن هذا العقد لا يمكن إبطاله سوى عقد انتفاع بقرار من مقولات تقوم بمضاهي مقام بعض والاتفاق بها أنما يكون باستهلاك أعيانها بالبيع ومن المقرر قانوناً أن حق الانتفاع على الأشياء من هذا القبيل يقلل ملكيتها للتصفت تحت شرط أن يرد ملكيتها عند نهاية مدة انتفاعه وبناء على ذلك فلا يكون تصرف المنتفع بها تبديداً للملك الغير إضراراً به بل تصرفاً به بحق الملكية الثابت له قانوناً ولا يعتبر امتناعه من ردة ملكها إلا اختلالاً مدنياً بما تمهد به ولا يوجب مسؤولية جنائية بل مسؤولية مدنية فقط (الاستئناف ١٩ يناير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ س ١٩٧).

(٧) إذا أخضع شخص من تاجر بضاعة لأجل أن يعيها ودره تمثلاً للمنفق عليه بينهما أرواداً ثباتاً إليه حيث أنه في مقابل ذلك فرق الثمن الذي يبيع به زيادة من الثمن المستحق له فإنه يكون في هذه الحالة وكلاً بالصولة طبقاً للمادة ٨١ تجارى وعرضه على الفرق بين الثمن المحقق للبضاعة من الثمن الذي يبيع به فلا فائدة لا يربح البضاعة لصاحبها عينا أو ثمنها المحقق لها فيكون ببدا وتنتج عليه المادة ٢٩٦ عقوبات (كفرالزيات ٢٢ فبراير سنة ١٩١٦ الشرائع ص ٣ س ٤٤٣).

تحت حراسه (القض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ ص ٢٥٤) .

(١٥) آلية الجناية لاستنتاج كفاية من العبارة الواردة في الحكم وهي "أن المتهم اغتسل من المني عليه مبلغا معيناً بنسك فوت استل على ذمة حرفة ذهاباً" ويطل الحكم لذلك (القض ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٨٧) .

(١٦) يجب أن يبين في الحكم طبقاً لمادة ٣١٥ و ٣١٦ عقوبات - ٢٩٦ جديد - ما إذا كان الشيء المختص مودعاً عند التهم مع الأحوال والظروف المينة في المادة ٣١٥ لأن ذلك من الشروط المينة للنسبة في المادتين المذكورتين (القض ٥ يناير ١٩٠١ الحقوق ص ١٦ ص ٤٩) .

(١٧) من الضروري عند تطبيق المادة ٢٩٦ أن يبحث على أي وجه أوصفة أركيفية ملتبس الأشياء المخطئة إلى التهم وعملاً إذا كانت اغتسلت أم لا والمهمة عند تطبيقها للقانون يجب عليها الفصل بوضوح وتفصيل في كل أجزاء الجريمة وفي وجود أو عدم وجود الوقائع الموجبة التهم كما يجب وصف هذه الوقائع والأركان الحكم قابلاً للعلن (القض ١١ أبريل ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٣٦) .

(١٨) إن بيان الوقائع في الحكم طبقاً لقاعدة ١٤٩ ج خصوصاً في الجرائم المركبة تلبية الأمانة لازم مع التفصيل حتى يفسى لمهمة القضاء والبرام معرفة ما إذا كانت الوقائع مكونة قانوناً لجريمة غيبة الأمانة لأن مجرد تسليم الشيء غير كاف لتكوين الجريمة بل يجب إثبات أن الاختلاس ناهي عن فعل تملك شيء فإن تأخير الوكيل في تنفيذ التوكيل الذي سببه استلم المبالغ لا يمتد اختلاسا (القض ١٤ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٩٧) .

(١٩) لأجل تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات يجب تبين نوع البعد الذي يوجهه استلم المتهم المبالغ التي نسب إليه تبنيدها (القض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ الملامة ص ٤ ص ٧٢٦) .

(٢٠) امهال المختص واعطائه مدة بناء على طلبه للتعرف ما ظهر طريقه لا يغير سبب الممن أي أن الرافضة بمجرد ذلك لاستتير من جنائية إلى مدنية (القض ١٣ أبريل ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ١) .

يفقد هذه الأوراق الخلق الذي اشتملت على إثباته أو التخليص منه فلا عقاب على من يتخلف صورة بجمعة خرسية وإعلام شرعي وتوكيل كشف بأحيان الوقت وورقة بأسماء المستحقين وتقرير نظر فإن كل هذه أوراق يتيسر الحصول على صورها وما ينشأ عن ذلك من المصاريف والضرب يمكن الرجوع ٩ على التمس مدنياً لتعويضه (الأزبكية ٢٦ يونيو ١٩٠٧ الحقوق ص ٢٢ ص ٢٧٠) . راجع المادة ٢٨٢

(٢٢) يجوز تبديد عقد مرزور كما يجوز تبديد عقد صحيح والضرر في هذه الحالة ليس هو عين الضرر الواجب وجوده بلعل الضرر مما لحق عليه بل أن الشرط الوحيد اللازم في حالة التبديد هو أن تكون الورقة سواء كانت صحيحة أو مزورة لها قيمة مادية أو أدبية وأن تتبرع من يد مالكيها الشرعي فلا يتقاضى الحكم الذي ينقض بقوة تبديد عقد بدون أن يبحث في الدفع الفرعي المقسم من المتهم بتزوير هذا العقد (القض ٤ أبريل ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ١٥٩) .

(٢٣) إذا سلم شخص لأخر ورقة ذات قيمة جنيتات ليستبدلها له بأوراق صغيرة فلم يضرها له وأثر استبدالها فعده الرافضة لا عقاب عليها ولا تدخل تحت المادة ٢٩٦ عقوبات لأنها لا تدخل تحت وجه من الأوجه المنصوص عليها صراحة بتلك المادة حيث لم يسل الورقة التهم على سبل الوديسة ولا عارية الاستعمال ولا الرهن كما أن التهم ليس له صفة الوكالة من المني عليه لا بالأجرة ولا مجاناً وفرض المني عليه هو استبدال الورقة بما ياتلها من القود الصغيرة وهذا يعتبر عقد معاوضة وهذا لم يمس عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات فتكون الرافضة مدنية وليس في الأمر جرم يستوجب العقاب - شوقو وهيلن ٤ ٢٣ وجاروسون مادة ٤٠٨ ن ٤٨٠ - ٢٨٧ وجودي في القانون الجنائي المصري ج ١ ص ٣٣٧ (مجمع حادي ١٩ مارس ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٣٠) .

(٢٤) إذا سلم المالحس على الأشياء المحجوز عليها تلك الأشياء إلى مالكيها ليشغل بها ويردها فأغلق هذا واعتظما فان هذا الفعل يمت غيبة أمانة بالمادة ٢٩٦ عقوبات لأن تسليم تلك الأشياء إليه كان على سبل عارية الاستعمال ولا ينطبق هذا القبل على المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ عقوبات لأنه يشترط لأصلها أنها أن يكون الشيء المختص سلم فلا إلى المتهم ليوضع

(٢٥) من المقرر قانوناً في جريمة التبيد أنه يصوغ الاتبات بالية عند وجود مبدأ أثبت بالكتابة وقد اعتبر علماء القانون من مبادئ الثبوت بالكتابة أقوال التهم المتنافسة المنخفضة الدالة على النفس والتدليس وقد جاء في شرح جارسون صفحة ٨٩ من الجزء الثاني بقية ٦٤٩ أنه في مادة خيانة الأمانة إذا لم يكن الإصراف الصادر من المتهم صريحاً في إثبات الرديئة أرى الأمانة وكان في هذا الإصراف أرفق أقوال التهم تنافس أوتيان يشعروا به ففي هذه الحالة للحكمة المطروح أمام نظرها الفصل في القضية أن تعتبر هذا التبيان في أقوال التهم مكتوبة لهذا الثبوت بالكتابة ولما نشأ على ذلك أن تأخذ بشهادة الشهود والقرائن (النقض ١٥ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ص ٢١ ع ٤٨) .

(٣٦) من الخطأ البين القول بجواز الاتبات بالية أمام الحاكم الجنائية في كل المسائل والأحوال لأن جواز الاتبات بالية ليس ناشئاً عن نوع المحكمة المرفوع إليها الدعوى أو عن صفاتها بل عن نوع وصفة الأمر المطلوب إثباته فان كان المشاهد حادثة قبول البينة أمام الحاكم الجنائية فما ذلك إلا لأن الواقع المراد إثباتها أمامها وهي الأحداث الجنائية ليست مما يصدرها حقوق قابلية بالعلل لا يكون إلا بالية وذلك منطبق تماماً على نص المادة ٢١٥ مدني وقلنا إذا رفضت الدعوى أمام الحاكم المدنية قسمها عن ضررها عن فصل جنائي أرفق جنائي جاز أيضاً إثبات هذا الفعل بالية أمام تلك المحكمة كما كانت قيمة التصويض المطلوب وعليه فلا يجوز في دعوى التبيد إثبات قس الرديئة أو التسليم فيما زاد عن ألف قرش والبينة وإلا كانت المادة ٢١٥ مدني مدنية الفائدة إذ يتيسر لكل شخص التظلم من حكم يجوز دفعه دعواه أمام المحكمة الجنائية (مصر استئنافاً ١١ يناير ١٩٠٠ المجموعة ص ١٠٨ ع ٢٥٨) .

(٣٧) إذا حوّل المنيب عليه التهم كيلة قيمتها أكثر من ألف قرش لتحصيها وذكر أنه أسلم من الخلع وأصل التهم محله في استلامه من المنيب الأصل فلا يقل عن أن يثبت بالشهود أنه لم يقبض في الحقيقة الخلع لأنت الإقرار الكتابي لا يصح قضاؤه إلا بمسند كتابي يتألفه وحده لا ينافي أن شهادة الشهود جائزة على حصول وقائع التبيد والاعتراض التي تقع دائماً بعد تاريخ الاستلام لأن هذه الوقائع تحصل عليها بدون إرادة المنيب عليه بخلاف التسليم المحاصل بإرادته (الترافق استئنافاً أول أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ع ١٤٧) .

(٣١) إذا سلم شخص مواشي وأشياء لآخر لتسليمها إليه جهة أخرى فأخذها ولم يوصلها وأتكمها كان هذا تبيداً ولا يشترط كتابة لإثبات التسليم لأن هذا يعتبر ابتداءياً أو توكيلاً بنظر عرض القفل وهو أمر يجوز إثباته بكتابة طرق الاتبات بما فيها البينة والتسليم هنا لم يحصل في الحقيقة بسبب مجرد ودعية مدنية ليس إلا بل الواقعة هنا عند تكليف وتوكيل من المشتكى التهم بالقفل بجائزاً وإثباته لا يتوقف على الكتابة دون باقي طرق الاتبات القانونية فضلاً عن ذلك فان المشتكى والمتهم من التجار في المرافعة والمحال بينهما حكمه بالحرف القبول فيه البينة (النقض ٩ نوفمبر ١٨٩٦ القضاء ص ٤ ع ٢٣٣) .

(٣٢) إذا ثبت أن التهمة كانت تأخذ كل يوم المصاغ تلقى الحقن عليها وتحفظ بطرفها وتسلم إليها لأنها كانت مقيمة بطرفها وأنها في ذات يوم أكرت هذا المصاغ فان هذه الواقعة تعتبر جريمة خيانة أمانة وقيل هذه الظروف لا يمكن أن يطلب من المنيب عليها أن تأخذ كتابة كل يوم عند تسليم مصاغها ويحيط بوجد مانع من الحصول على الكتابة ويجوز قبول الاتبات بالية في هذه الحالة (النقض ١٣ مارس ١٨٩٧ القضاء ص ٤ ع ٢٤٢) .

(٣٣) لا يجوز لمحكمة البتس قبول الاتبات بالية لإثبات الرديئة التي صار اختلاسها متى كانت قيمتها تزيد من ألف قرش لأن نص القانون المدني هذا الاتبات يكون عدم الجدي فيها لو اكتفى لأجل التظلم من هذا التحريم بالاتجاه لها كم الجني ومن البتس الأخطاء أنه إذا كان المدعي الدعوى له الحق في طلب العقوبة من كل جريمة لله الحق في اتخاذ كل الطرق الموصلة لاثبات الحقيقة أخليس الفرض مطلقاً من هذا المبدأ المساس بحقوقه في إقامة الدعوى السومية بل المقصد من التعديل في طرق الاتبات قطع (النقض ١٢ فبراير ١٨٩٨ القضاء ص ٥ ع ١٨٣) .

(٣٤) من المبادئ القانونية الثابتة أنه إذا سلمت التهم تقود أرواشيا أخرى ثم بعد ذلك يذهب فان هذا التسليم خاضع لقواعد القانون العام فيما يخص بالاتبات في المراد المدنية والتجارية وعليه يجوز الاتبات بالية فيما زاد عن الألف قرش إذا كان التسليم حصل في معاملة تجارية (النقض ٥ يونيو ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ع ٣٩٩) .

يقدره حتى قدره بدون أن يدخل حكمه في ذلك تحت مراقبة محكمة النقض والإ. أم (النقض ١٠ يونيو ١٨٩٩ المجموعة ص ١ ص ١٤٧) .

(٣٣) يتم الاختلاس بمجرد إثبات جرمهم من ردة المبلغ وقت أن طلب منه ولا يفيد الجرم ردة المبلغ الخس بعد ذلك ويصير تاريخ ارتكاب جريمة الاختلاس في اليوم الذي ظهر فيه إفسار المتهم عن المبلغ إلا إذا أضحى بطريقة أخرى أن الاختلاس ارتكب في وقت آخر (النقض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ١٩٣) .

(٣٤) إن التكليف أو التنبه بالمبلغ المطلوب لإتمام جريمة الاختلاس يكفي أن يكون مشافهة من المالك (النقض أول فبراير ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ٧٤) .

(٣٥) إذا يئد المالك شيئا تسل إليه لم سيل الرهن ولم يثبت أنه باع ورثا في التفت إلى صاحبه فانه يكون مرتكبا بالجريمة التبدي طيلة المادة ٢٩٦ التي تقضى صراحة بمعاينة المتهن الذي يتبدد الشيء الموهون لديه ولا محل القول بأن هذه الجريمة تعتبر مجرد مخالفة لقاعدة السابعة من قانون ٢٣ مارس ١٩٠١ الخاس بمجلات التسليف على رهن بالصرف في الأشياء الموهونة بدون مراعاة الإجراءات المقررة في هذا القانون لأن المادة التاسعة المذكورة لا تتعلق بتبديد الأشياء الموهونة وإنما تتعلق بالمخالفات الأخرى النظامية الخاصة بإدارة المحل مثل عدم جواز الإفراض برأى أزيد من ٩ في المائة ومثل عدم جواز إفراض الضار القين لا يتجاوز عزم الاتي عشر سنة وفي الواقع فان تبديد الشيء الموهون جريمة عادية يشترك في ارتكابها المتهن العادي الذي لا يكون له محل خاص لتسليف النقود على رهن كما يشترك فيها غيره من أصحاب تلك المحلات وليس بمقول أن هذه الجريمة الواحدة تختص وصفها بما للأشخاص فتكون جنحة بالنسبة لأول ومخالفة بالنسبة لثاني (النقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٦٠) .

(٣٩) إذا طرأ تأخر الوقت بلغ استحقاق المستحق فادعى بأنه صرف في شؤون الوقت ورفضت المحكمة المدنية دفعه هذا وحسكت عليه دفع المبلغ إلى مستحقه ثم دفعه فلا عقاب لأن التأخر في دفع المبلغ المطالب به لا يدل على نية اختلاس المبلغ أو تبديده (النقض ٣ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ص ٥ ص ٣١١) .

(٣٨) الاعتراف الحاصل من المتهم في محضر البوليس وموقع عليه من بأنه استلم الشيء المدعى تبديده ليس له القيمة القانونية التي تعطى للاعترافات الحاصلة أمام المحكمة أرقاضي التحقيق من حيث اعتبارها دليلا قاطعا في الإثبات وذلك لأن الإجراءات والتحققات التي يجرها رجال الضبطية القضائية في ضل أحوال التليس هي مجموع استدلالات وتجربات لتسهيل عمل التحقيق الذي يحصل بعد ذلك بمعرفة قاضي التحقيق أو النيابة التي حلت محله وأنه ولو أن هذا الاعتراف الصادر من المتهم أمام البوليس ليس اعترافا قضائيا إلا أنه لا مشاحة فيه أنه يمكن اعتباره مبدأ يثبت بالكافة بيمز الإثبات بالية وذلك لتوفر الشرط اللازم لذلك وهي حصرة بالكافة ثم صدوره من المتهم باضافته ثم جعل الواقعة قريبة من الحقيقة (مصر استئنافا ١٩ أغسطس ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٢٠٥) .

(٣٩) إذا اعترف المتهم بتهمة خيانة أمانة بأنه استلم الشيء الذي أودع عليه ولكنه تزاد عليه ثانيا بناء على طلب صاحب الشيء لم يجر تجزئة اعترافه هذا وأخذ ما يفيد استلامه للشيء وسلط ما زاد من ذلك لأن هذا الاستلام حصل طبقا لقد مدنى من العقود المحصورة بالمادة ٢٩٦ عقوبات والتي لا يمكن إثباتها إلا بالطرق المدنية ولو أن ذلك حاصل أمام محكمة جنائية إذ الجريمة متصلة من اتفاق مدنى يثبت على المحكمة لتثبت منه طبقا لقواعد الإثبات المدنية التي تقضى بصدور جواز تجزئة الاعتراف المدنى (منوف ٢٥ أكتوبر ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ١٩١) .

(٣٠) إذا اتهم شخص بتبديد مبلغ يزيد عن ألف قرش واعترف باستلام المبلغ ولكن قرأه رده لصاحبه لم يكن هذا الاعتراف وحده دليلا على التهمة لأنه لو أخذ به كاملا لكان كافيا لتفينا (منافة ٥ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة ص ٢٦ ص ٤١) .

(٣١) إن مراعاة القانون المدني للإثبات في مادة التبديد لا يقصد منها رقعة التبديد نفسها وإنما القصد منها إثبات وجود العقد عند ما يكون وجوده متنازعا فيسه (النقض ١١ مارس ١٩١٦ الشرائع ص ٣ ص ٤٣٧) .

(٣٢) لم يضع القانون طريقة مخصوصة لإثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي بترك الأمر في ذلك للقاضي الموضوع

فمن هذا الوقت تم البرية ويتلى تاريخ سقوط الحق في إقامة الدعوى بصرف النظر عن التكليف وبغير وأما إذا كان الوقت ضرعحق فلا يتلى الاختلاس إلا من بعد ظهور إحصار التهم عن الدفع عند الطلب — جاورين ه طبعة ١٩٠١ نرة ٢٣١٦
قكرة تالفة (كفر الزيات ٢٠ أغسطس ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ٢٠).

(٤٢) في جريمة خيانة الأمانة يجب احتساب مدة سقوط الدعوى السبوية من تاريخ التبدي فإذا كان المختلس مبلغا من المال أرى شيء مما لا يبين التبين فلا يجب أن تظهر سوء نية المختلس كأن يتبع عن التسليم والإيانات سوء النية ووجب التنبه رسميا على المودع فيه فإذا امتنع تسرى مدة سقوط الدعوى من هذا التاريخ وهذا التنبه أوجبته الأحكام عند تعلم معرفة تاريخ التبدي وأما قد تقوم مقامه أدلة قاطعة على حصول التبدي بدون الحاجة إلى تنبيه رسمي وأجمعت المحاكم على أن قاضي الموضوع الحرية العامة في البحث عن تاريخ التبدي وبالتالي من مبدأ احتساب المدة المسقطه — جاورين ج ٢ ن ٧٨٣ مادة ٤٠٨ (كفر الصبيح ٣٠ يناير ١٩١٨ الشرائع ص ٥ ص ٢٧٩).

(٤٣) المقصود بالاختلاس أو التبدي بمادة ٢٩٩ عقوبات هو تحويل الحيازة المؤقتة إلى ملكية والنقص منه كل فعل مادي يظهره الحائز أنها أصبحت ملكا فشرع المستأجر يبيع الشيء المور أو مرهضه ببيع تم به الاختلاس لأنه دليل على التملك (الأزبكية ٢١ يونيو ١٩٢٢ المحاماة ص ٣ ص ٢٣٣).

(٤٤) إن الاختلاس طبقا لقاعدة ٢٩٦ عقوبات معناه تغيير نية الحائز للشيء في حيازته بأن يضيئه إلى نفسه مالكه وليس من الضروري أن يصرف فيه أي تصرف آخر إذا أمكن الاستدلال بأي وجه من الوجوه على تغيير نية واستأطرتها إلى نية مالك فن الجائر أن يبق عنه وتكشف هذه النية بعد غسلا فإذا أثار الإنسان شكها لقراءه فما اسم الغير وكتب اسمه هو بده ليثبت ملكية نفسه كشيء ذلك القيام ركن الاختلاس ولو أبهى الكتاب في مكتبته وطلبه فإذا استمار شخص حادرا من غيره ليركبه ولم يرده وقد وجد بعد أربعة أيام يبيع هذا الحادرا ولم يتم البيع فإنه يكون قد ارتكب جريمة الاختلاس لأنه قد فرغ فيها فقط (صبح حامدي ٢١ سبتمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٣٦٠).

(٣٧) إذا اتهم شخص باختلاس مال للقاصر التي تحت وصايته فزده المبلغ بعد رفع الدعوى السبوية عليه لا يخله من العقاب (القض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماة ص ٥ ص ٢٠٩).

(٣٨) من يأخذ شيئا سبيا للاستعمال ولا يرده لمالكه عند طلبه بدون موجب مقبول يمتددا حتى ولو كانت نية ما يصارى قيمة أوردت منه — أظفر دالوز ص ٧٣٥ ن ٤٦٦
وما بعدها (مطلعا استئنافا ٢٦ مارس ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ١١٢).

(٣٩) من المقر قانونا أن التبدي هو نوع من الجرائم الموقفة وأما يكون التبدي أحيانا بمدة وقائع ولكن هذا لا يعتبر من طلبة الجريمة ولا يجعلها مستمرة والتبدي يكون ابتداء من التنبيه الرسمي على التهم برده الشيء الذي وصل إليه بالطريق القانوني أو من يوم حصره وتوقفه عن الرد والدفع وذلك تسقط الجريمة ابتداء من تاريخ التبدي الرسمي المذكور أو من تاريخ ظهور حصره أو امتناعه عن الرد فإذا ثبت أن التهم استلم المبلغ في ٢٩ يونيو ١٩١٢ لمدة المدعى ولم يبه طلبة الآخر رسميا بالدفع ولكن في بحسرة في ١٩١٥ طلب منه رد المبلغ فانتع من الدفع فاشتكا النيابة في ٢ يونيو سنة ١٩١٦ فإن الدعوى لا تكون قد سقطت (الزقاق في استئنافا أول أبريل ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٤٧).

(٤٠) لا يعتبر التهم مبددا إلا من تاريخ تكليفه بدفع ما ثبت وجوده في ذمته وامتناعه من الدفع وذلك تبعا للقاعدة المدنية من عدم إخبار الشخص مقصرا في الوفاء إلا بعد إذاره بالوفاء وحصل المتيقن به (مطلعا استئنافا ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ ص ٣٨).

(٤١) لتعيين يوم الاختلاس يقتضى البحث فيما إذا كان الشيء المختلس أو المبدد من الأشياء التي تعين بالجس أو من الأشياء البينة فبالنسبة للقول الأول فإن جريمة الاختلاس تم بمجرد مجزء من رده عند طلبه أي التاريخ الذي يظهر فيه إحصاره عن الدفع فلا يتلى الدعوى السبوية في السقوط إلا من تاريخ التكليف إلى طلب الذي يبين وقت الانتع أو امتناعه رد الشيء المختلس أما بالنسبة للقول الثاني فإذا تحقق بطرقة قطعية أن اختلاس الشيء أو تبديده تم في وقت من الأوقات

٢٩٧ - يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليه قضائيا أو إداريا إذا أخفط شيئا منها .

الجزء بالمطريق القانون متى ثبت بأي طريق آخر أنه علم بالخروج (التفص ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٤٧) .

(٥) إن القانون لا يمتد لتطبيق المادة ٢٩٦ تبديد الأشياء فضلا بل يمكن لتكوين جريمة التبديد امتناع الأمين من تقديمها عند طلبها ويكون الامتناع ناشئا عن سوء نية إنسارها بصاحب الأشياء فيعاقب بهذه المادة الحارس على أشياء محجوزة التي يتب ولا يبيده المخضر يوم البيع ولا يبيد الأشياء المحجوزة في محلها ولا يتجمل من العقاب إنسارها الأشياء بعد ذلك لأن ذلك بمثابة ردة السارق للأشياء المسروقة (ملاحظة استثنائية ١١ يناير ١٩١٥ التفرع ص ٢ ص ١٩١) .

(٦) إن ذكر الاختلاس مع الاستعمال والتبديد في المادة ٢٩٦ والاكتفاء بذكر الاختلاس في المادة ٢٩٧ عقوبات يدل على أن الاختلاس لا يستلزم التبديد والحصول للاكتفاء به عن عقوبة التبديد وحيث تكون المادة ٢٩٧ عقوبات واجبة التطبيق ولو لم يحصل تبديد الأشياء المحجوزة وفرض الشارع من المادة ٢٨٠ و ٢٩٧ هو حماية السلطات القضائية أو الإدارية سيما تحفظ على حقوق الخالين كما هو واضح من التطبيقات في المادة ٢٨٠ عقوبات ومعرفة غرض المشرع من المادة ٢٩٧ عقوبات يصاحبه على تفسير معنى الاختلاس الوارد فيها الذي يجب أن لا يتبدى كل فعل يأتية الحارس بقصد منع الخالين من الوصول إلى حقه مثل بيع الشيء المحجوز وقسليه للشرى أو إضامه أو إنفاقه أو نقله من محل المحجوز فيه إلى محل آخر فإن هذه الأفعال فيها تعد على السلطة القضائية ومنع الخالين من الحصول على حقه من المحجوز عليه أو على الأقل حرقه في الحصول على ذلك الحق وقد فسرت المحكمة الترساوية

الاختلاس بهذا المعنى - جارسون بن - مادة ٤٠٠ ١٦٢٣ ص ١٢٧ - ولو كان القتل مباحا لممكن المحجوز عليه من منع الخالين من بيع العين المحجوزة بنقلها قبل يوم البيع إلى محل آخر ثم إلى غيره وهكذا إلى ما لا نهاية فيضيق قصد القانون من الجز وهو يمكن الدائن من تحصيل دينه (للمتن ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ التفرع ص ٢ ص ١٩٢) .

(١) الحارس الذي يتبدد الشيء المحجوز عليه قضائيا والموضوع تحت حراسته يعاقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات ولو كان قريبا المحجوز عليه لأن بمقارنة المادة ٤٤٢ بالمادة ٤٤٧ مضافات يتضح أن وجود صلة القرابة بين الشخص المحجوز عليه والشخص المعين حارسا لا يجعل للأبراءات بأطلة قانونا ويؤخذ من ذلك أن الجز صحيح بفرض أنه حصل فيه إجراءات تفصيلية غير حصية (التفص ١٢ أبريل ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ ص ١٩٩) .

(٢) يتضح من مقارنة المادة ٤٤٣ بالمادة ٤٤٧ مضافات أن وجود صلة القرابة بين الشخص المحجوز عليه والشخص المعين حارسا لا يجعل للأبراءات بأطلة قانونا بل يبقى الجز صحيحا بفرض أنه حصل فيه إجراءات تفصيلية غير حصية فإذا كان الحارس أبنا للذين المحجوز عليه وأخفط الأشياء المحجوزة فحقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات (التفص ٢ أبريل ١٩١٣ المحقوق ص ٣٠ ص ١١٨) .

(٣) اختلاس الحارس القضائي على شيء محجوز عليه لذلك الشيء مثل كل جريمة أخرى يجب أن يكون متوفرا فيه ركن العمد أي قصد انلاك أو تبديد الشيء الموجود في حصة الحارس تبديدا قطليا وبذلك فإن عدم تقديم الشيء المحجوز عليه وقت طلب المخضر لا يمكن أن يقع تحت أحكام قانون العقوبات إلا إذا اقرن بنية التلبس وعمله المية التلبسية إذا لم تقكها المحكمة وكانت لاستتيع مطلقا من الرقاع القائمة بالحكم وإلى لو أثبتنا لكان فراها مبررنا في الموضوع لحيث تكون تلك الرقاع القائمة في الحكم لا تنتم تحت أحكام قانون العقوبات لأن أركان الجريمة لم تكن متوفرة (التفص ١ أبريل ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ١٧١) .

(٤) لا يحل مسؤولية التهم بمقتضى المادة ٢٩٦ عقوبات قوله أن الجز لم يتوقع أصلا في حملات الزرارة أو من أن العلم بالجز لم يصبه بطريق صحيح كما هو ثابت بمخضر الجز إذ يمكن لتوقع جريمة التبديد أن يكون الجز المنسوب لها توقع مجرة وشمعة لإجرائه وأن يكون مخضر الجز ذا صينة قانونية ظاهرة ولا يلزم لتوقع الجريمة المذكورة أن يحصل إلى علم مرتكبا

سوء القصد يكون جريمة الاختلاس ولا يبنى الجرم من العقوبة
امكان تقديم المحجوز عليه نيا بعد وتمدد الاختفاء لتعطيل البيع
كأن تقرر سوء النية ولكن الضرر متوفر أيضا من تعطيل البيع
فضلا عن أنه إذا لوحظ أن السلطة القضائية هي المحن عليها
فليس من الضروري حصول الضرر فضلا عما يجزى - راجع مجموعة
منشورات لجنة المراقبة نمرة ١٥٣ ص ٥٠ سنة ١٩١٣
(اسم ١٨ أبريل ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ٩٩) .

(٨) ان اختلاس الأشياء المحبوزة اذا وقع من الخالص
أومن المالك المدين حاصلا يقع تحت حكم المادة ٢٩٦
عقوبات لا تحت حكم المادة ٢٨٠ عقوبات التي لم تنكم
إلا عن الاختلاس الواقع من أى شخص آخر (لجنة المراقبة ١٩١٠
و ١٩١١ و ١٩١٣ ن ١٥٤) .

(٧) ان الاختلاس يشأ من كل عمل يخالف مقتضيات
العقد الذى به سلم الشيء الملقى باختلاعه سواء بإدائه التملك
أو بالتصرف بصفة مالك أو بالتصرف بما يخالف الواجبات
الناشئة من العقد المذكور مع توفى سوء النية والضرر - راجع
شرح جارسون على المادة ٨٠٨ - عقوبات فرنساوى ونشور
الناشر المسمى نمرة ٧٦ سنة ١٩١٤ - ويريد هذا الرأى
أن الشارع جعل الاستعمال داخلا فى أحوال خيانة الأمانة وهو
أقل درجة من أداء الملكية والتصرف بصفة مالك ونوع من
أنواع مخالفة الواجبات المترتبة على الموقوف المصنوع منها بالمادة
٢٩٦ وتخلف الواجبات الناشئة من العقود المحبة بالمادة
بأنه خلاف تلك العقود فى حالة الحراسة التى هى حالة خاصة
من أحوال الرقبة يكون من أهم واجبات الخالص تقديم الشيء
المحجوز عليه فى اليوم المحدد للبيع فعدم القيام بهذا الواجب مع

٢٩٨ - كل من قدم أو سلم للحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها سندا أو ورقة قاشم سرق ذلك
بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها مصريا .

٤٠٩ عقوبات إلا أن القانون المصرى أتى بلفظ عام يشمل
جميع الأوراق سواء كانت مذكرات أو غيرها حيث قال
«أورقة تامة» (الفض ٢٦ أغسطس ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠
ص ١٩) .

إذا قدم أحد المصنوع مذكورة فى قضية ثم سرقتها تطبق عليه
المادة ٢٩٨ عقوبات فإن هذا الاختلاس المثلث للنظام
والذى لم يتبع فيه الطرق القانونية لحسب الأوراق المقدمة
بمعرفة من قدمها هو المماثل عليه فى ذاته وإن كانت كانت المادة
لم تذكر بالنص كلمة مذكرات كما ذكرها الشارع للفرنسى فى المادة

الباب الحادى عشر

فى تعطيل المزايدات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

٢٩٩ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزايدا متعلقا ببيع
أو شراء أو تأجير أموال مقبولة أو ثابتة أو متعلقات بتعهد بمقابلة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيتها مصرى أو بأحدى هاتين
العقوبتين فقط .

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انخراط أسعار غلال أو بضائع أو بوانات
أو سندات مالية معيقة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عدا بين الناس

أخباراً أو إعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمتاً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بشئ أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

التي تحصل عليها والركن الأول والثالث هما ركنان متعلقان بالموضوع فتقدرها نهائياً المحكمة أما فيما يخص بالطرق المستعملة التي هي الشرط الأساسى الثالث للجنة فإن المادة ٣٠٠ عقوبات قد ذكرت منها «تدخلات مزورة أو مفتراة واعطاء البائع ثمتاً يزيد عما عليه والتواطؤ بين التجار الحائزين لصنف من البضاعة» ثم زادت على ذلك «أو أى طريقة أخرى احتيالية» والقانون لا يكفى بوجود النية في رفع الأسعار بطريقة احتيالية بأبهاا الشرع ولا يجهل الاحتيال صفة لازمة لكل الطرق التي تستعمل للوصول الى هذا القصد بل يقتضى صريحاً بأن تكون تلك الطرق غير شرعية وأن تكون صفة الاحتيال خاصة بها فلا عقاب على صاحب البضاعة إذا استاجر الوابورات الأخرى الموجودة بالبلد ثم أوقف ادارتها عمداً وهكذا قد وجد لنفسه احتكاراً في تلك البضاعة فقادته وابوره الخاص الذي استمر على ادارته بعد رفع أسعار البضاعة فإن هذا الاستمرار الذي لم يتازع أحد في صحته وكون أحد أصحاب البضائع الذي يديره جملة معامل قد أوقف بعضها وأدار البعض الآخر وذلك دون أن يمتنع أحداً بل حسب لوازم صناعته وصالحه في الأرباح كل ذلك يعتبر في حد ذاته من الأعمال الجائزة ولا ترى أنها تتضمن ركناً بجوهرها من أركان التلبس وليست من الطرق الاحتيالية وحيث تكون نوعاً من استعمال المزاولة التجارية الحرة التي لا تقع تحت أحكام المادة ٣٠٠ عقوبات ولا تافرن بجائى آخر (النقض ٥ مارس ١٩١٠ المجموعة س ١١ ص ٢٠٦) .

(١) من المقرر طبقاً وعملاً أن كلمة بضائع الواردة بالمادة ٣٠٠ عقوبات المأخوذة للمادة ١٩٩ فرنساي كما تشمل الأشياء المساداة كالغلال والنباتات وغيرها تشمل أيضاً الأمور الغير المساداة التي لها قيمة تجارية كالشراء بتقل الأشخاص والبضائع وأعمال البنوك والوكلاء بالمسولة لأنه كما يجوز التصرف بالبيع في البضائع المساداة يجوز ذلك التصرف بالطريقة عينها في حق من الحقوق الغير المساداة وعلى ذلك يدخل طعن الموقوف تحت كلمة بضائع الواردة بالمادة المذكورة — تطبيقاً على المادة ٤١٩ ن ٢٣ و ٣٤٠ وموسومات دالوزين ٢٧ ن ٢٣ — وطعن الموقوف هو عمل تجارى لأن شهيد الطعين بغير ملاحقته بواسطة بيع مضمعة مؤقتاً لم يمتنع طعن الموقوف إذا بضاعة غير مادية خاضعة لأحكام المعاملات التجارية بحسب مقتضيات الحال صودا وهبوطا وعليه فصاحب الطاحون الذي يصنع صناعة الطعين بجهة مينة باعها مع أصحاب الطواحين الأخرى على انتقال طواحين بعضهم والاتفاق مع البعض الآخر على ادارة طاحونه بأجرة مدية نظير استيلائه منهم على جزء من الأجرة المتفق عليها وينشأ عن ذلك اعلاء أجرة الطعين عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية فإن عمله هذا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٠٠ عقوبات (جى سوف الجزئية ٢٠ أكتوبر ١٩٠٩ المجموعة س ١١ ص ٢٧ وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة الاستئنافية ولكنه ألغى من محكمة النقض بحكمها الرقم ٥ مارس ١٩١٠ التالى) .

(٢) ان الأركان الأصلية للجنة المنصوص عنها بالمادة ٣٠٠ عقوبات هي قصد التماثل والطرق المستعملة والنية

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الخيلة فيما يتعلق بسعر اللوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

٣٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة أو بتجاوز خمسين جنيا مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادقة أو في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبنية بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات والأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئا من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه في مقدار الأشياء المكتتض تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات ووزن أو وكل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولوحصل ذلك قبل إجره الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بمصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة .

شيئا غير الذى وقع البيع عليه فصول الفش في هذه الحالة يحصل وقت التسليم لاعد المتعاقد إذ الشيء الذى سلم المشتري غير ما عاقل الشيء المتفق عليه وأما في الحالة الثانية والثالثة فالتفتق عند التعاقد بين الطرفين لاعد التسليم كما في الحالة الأولى ففلا الفش في النوع يكون اذا باع شخص جسرا كاذبا بل أنه جهر صادق والفش في الجنس أى الأصل متفق أيضا فإذا كان الشيء المباع ذا أصل غير الذى حصل الاتفاق عليه شرطا أن يكون هذا الجنس هو قصد المتعاقدين ففلا اذا باع رجل صندوقا أثريا وظهر أنه حديث وغير أثري فينبغ غشا في النوع والأصل معا (فنا استغناغا ٢٦ مارس ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ١٤٧).

(٤) إن الفش في جنس البضاعة المنصوص عليه في المادة ٣٠٢ عقوبات له ثلاثة أركان الأول حصول الفش والثاني أن يكون الفش في جنس البضاعة والفكاش أن يكون البيع ثم والركن الأول لا يكفي فيه مجزئ الكتمان بل يجب أن يلحق بطرق راقصة حل الشيء فتم لظهر أثرها فيه بتغيير في تركيبه أو بإبداله بغيره أو بأخفاء حقيقةه بألباس شكلها ظاهرا مناهرا لها ويجب أن يكون ذلك بغية التدليس فان أظهر البائع ففشترى حقيقة الشيء. وبعد البيع انصدمت نية التدليس وقد هذا الركن أما الركن الثاني فالمقصود بالجنس فيه الصفات الأساسية للشيء التي لولها لما أقدم المشتري على الشراء فلا يكفي أن يكون قد حصل تغيير في صفة من صفات الشيء بل يجب أن يقع التغيير

(١) ان التغيير في جنس البضاعة بناء على المادة ٣٠٢ عقوبات يلزم أن يجعل الشيء الواقع فيه التغيير غير صالح للاستعمال الذى أمده له المشتري فلا تقع تحت هذه المادة بيع حضان على حاله الطيبة غير أنه من مرتبة أقل لأن اختلاف الدرجات في الصف الواحد لا يمتد. تنهيا في جنس البضاعة اذا لا يترتب عليه عدم صلاحية تلك البضاعة للاستعمال الذى أمده لها المشتري (القبض ٥ مايو ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٤٨٠).

(٢) يشترط في جريمة الفش في جنس البضاعة المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات ثلاثا أركان الأول حصول الفش والثاني أن يكون الفش في جنس البضاعة والثالث أن يكون البيع ثم خلا والمراد من الجنس هو أن يقع التغيير في الصفات الأساسية للشيء المبيع التي تؤثر على طبيعته فيجعله غير صالح للاستعمال الذى أمده له المشتري ولا يكفي لبيان الواقعة أن يقال أن المعبود المبيع يختلف البينة لأن اختلاف درجات الصف الواحد لا يمتد. تنهيا في جنس البضاعة اذا لا يترتب عليه عدم صلاحية تلك البضاعة للاستعمال على أن لو صح هذا الاختلاف كان أساسا لحصوله مدنية وينتج على اغفال الحكم ببيان الفش الذى حصل في جنس البضاعة بطلانه (القبض ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ المجموعة ص ٢٠ ص ٢٠).

(٣) يستمر الفش جريمة اذا كان حاصلها في الوصف والنوع أراجنس فالحالة الأولى هي التي يسلم البائع المشتري

فلا يجب أن يرضح الحكم أن المخبئ عليه اشترى السبيكة فعلا (القض ٢٦ فبراير ١٩١٦ التراجع س ٣ ص ٤٣٣) .

(٧) لفظة بضاعة الواردة في المادة ٣٠٢ عقوبات تشمل كل ما يمكن أن يكون أساسا لتعاقد فإذا حصل التعاقد على توريد طيبة حلوة وارد ورشيد فورد المتعهد طيبة من حجر النواتية من طهيرة ترمية المحمودية كان ذلك غشا في جنس البضاعة يشل الصفة الميزة التي تصدها المتعاقدان وكانت أساسا لتعاقد فان البلية التي ترد من ورشيد هي طلى بحرها خاصة ليست في غيرها لأنها خالية من الحشائش ومن شأنها أن تحل حلاصة الأرض وتنمها بخلجان طليعية التي تستعمر من الزواجر من طهيرة المحمودية (اسكندرية استئناف ٣٠ يولييه ١٩٢٤ المحاماة س ٥ ص ٤٢) .

(٨) إن المادة ٣٠٢ لا تشترط لوجود الجريمة أن ينشأ عن غش الماكولات ضررا بالصفة العمومية بل نصت فقط عن خداع البائع لغيره فيا يخص بنوع الشيء المباع بصرف النظر عن النتائج التالية التي يجرى أن تنشأ من طريقة الخداع المستعملة هذه النتائج يجرى أن يرتب عليها تعاقبا تطبق نصوص أخرى من قانون العقوبات إذا اتضح الخالد بعرض غش السن المدلل بالبضاعة زيت جوز الهند إليه يدخل تحت نص المادة ٣٠٢ عقوبات (القض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ المحموعة س ١٥ ص ٢٠٧) .

(٩) إن تزعم الزبنة من البائع يشتري بلا ريب غشا له طبقا لمادة ٣٠٢ عقوبات فيقع تعاقبا من بيع البائع أو يعرضه البائع بحد ادسه باعتباره لبنا لم يرضح مع القسم (القض ٢٥ يولييه ١٩١٦ المحموعة س ١٧ ص ١٨٧) .

(١٠) تكون جريمة قهرض علم منشور للبيع بالمادة ٣٠٢ عقوبات يرضح الماء في الغم ببلد الوزن غير صحيح لأن هذه الطريقة ينشأ عنها زيادة الوزن فيه بمقدار الماء المضاف إليه كما يحدث في غش البائع على السواء فعلا ما يرتب عليه من تخليل غواص الغم وإضفاء قوة العناصر الفنية فيه وهذا بلا شك ما أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات وهذه الواقعة تخلف اختلافا جوهريا عن الحالة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من لائحة السلطات التي أرادها فيها الشارع الحاقية على ما يقع داخل السلطات أما الجريمة الحالية فقد

في صفاته الأساسية التي تؤثر على طبيعته فيجعله غير صالح للاستعمال الذي أعله له المشتري أما يتغير في الشيء ذاته وأما يتغير نوعه وأما يتغير مصدره من كان المصدر تأثير في نوع الشيء في الحالة الأولى يحصل التغير بإبدال الشيء الخلق عليه بغيره ولا يكون هذا إلا بعد البيع وبعد التسليم وفي الحالتين الثانية والثالثة يحصل الغش وقت التعاقد كبيع المبدن المتخضض باسم قضة وكبيع بساط ترك باسم بساط عجمي أما الزن الثالث وهو تمام البيع فيكون بالاضاف فلا على المبيع وعلى اثنين ولا يتم الجريمة الا بتمام هذا الاضاف فلا الإيجاد ولا التبريض البيع ولا حياة البضائع المبيعة أو التي هي من نوع غير المنسوب لها بكتابة جريمة الغش في جنس البضاعة لأن هذا الغش لا يقع الا على المشتري وقت البيع أو بعد تمام البيع أما قبل البيع وانفاية وقومه فلا يدري ما إذا كان البائع يبله المشتري الى حقيقة المبيع من حده وعليه فلا تطبق المادة ٣٠٢ على من يرضح البيع أو يبيع فعلا دخانا غير منشور في ذاته ولم يحصل استبداله وقت التسليم بما رفع الثراء عليه ولا إنقضاء حقيقته بالباسه شكلا ظاهرا منقارا لها وانما هو فقط من رتبة منقصة فان اختلاف درجات الصف الواحد لا يغير تغييرا في جنس البضاعة (مطلبا استئناف ١٢ فبراير ١٩١٧ المحموعة س ١٨ ص ١٤٥) .

(٥) يشترط لتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات أن يكون الغش واقعيا في جنس البضاعة وأن يكون البيع قد تم بين المتعاقدين والشرط الأول يستلزم حصول الغش في أصل وتركيب البضاعة فنفقد غواصها وصلاحياتها للاستعمال فلا تطبق هذه المادة على بائع السيارات الذي يبيع عليه سيارتين من قارية معينة من ماركه معينة ويكترس فيها سيارتين من ماركه أخرى أقل ثمنا لأنه لم يغير حقيقة الدخان ولم يتعد تغيير سيارتين القارية معينة سيارتين أخرى (المحموعة ١٠ فبراير ١٩٢٣ المحاماة س ٤ ص ٢٤٨) .

(٦) يجب لتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات توفر القصد السيئ عند التعامل أما الخطأ فانه مهما كان خطيا لا يجنبه مسؤولا جنائيا والقصد السيئ لا يستنتج حتما من أهمية الفرق بين البائع الذي يصدقه التمس على السبيكة والبايع الخفي لاحتساب الخطأ فيجب أن يبين الحكم الظروف التي يستنتج منها وجود نية الغش ذلك يجب أن يكون الغش قد أثر على معاملة تجارية حصلت

تقليتها الغير معصوب بأعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده ليس من شأنه أن يكون الجريمة الخاطف طليقا قانونا - راجع تعليقات الدوزل قانون العقوبات ص ٨١٩ تبسطة ٥٩٢ وما يسدها (مطلعا استئنافا ٨ ماير ١٩١٣ الشرائع ص ١ ص ٢١) .

(١٣) إن الفش المنصوص عليه المادة ٣٠٢ عقوبات يحصل بإضافة مواد أجنبية كما يحصل بخلف عناصر أساسية فأخذ القسطة من اللبن يمكن اعتباره كشف حقيق وإلا فانه لا يمكن أن يتكرأ من بيع اللبن المبرد من القسطة باعتباره لبنا طليقا بفش المشتري في نوع الشيء المباع وهو ما تآجب عليه أيضا نص المادة (لمحة المراجعة ١٩٠٩ ص ٤٣٣) .

٣٠٣ - يكون مرتكبا لجنة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتابا على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب المؤلفيا أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

٣٠٤ - المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليدا يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وأما من باع أو عرض للبيع كتابا أو أشياء صار عملها تقليدا وهو عالم بحالته فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيتها مصرى .

٣٠٥ - ويحكم أيضا بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مختصة بمؤلفيها أو بمن تآزلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح .

في كيفية وغروط احلاك المؤلف والصانع لمؤلفاته ومصنوعاته ولكنه لم يف يورده إلا أن وقد جاء قانون العقوبات فظن الشارع أن حقوق المؤلفين والمخترعين قد وضع لها قانون بين عقاب من قلد أشياء صناعية مختصة بمؤلفيها طبقا للوائح الموضوعة لذلك . وحيث أنه لاية الآن لم يوجد قانون أو لائحة لهذا الغرض فيكون الشرط الأول لجريمة الخاطف طليقا في المادة ٣٠٥ غير محقق ويكون التقليد غير معاقب عليه ولكن إهمال المشرع ونسب قانون خاص لحقوق المؤلفين والمخترعين لا يمنع من الرجوع إلى التواعد العامة وإلى البدليق أمر ملكية المخترع لاختراعه والحكم له طبقا لمادة ١٥١ مدني بتوضيحات على من قلد أنه إله (مطلعا الجزئية ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ الشرائع ص ١ ص ٤٦) .

وقعت في النزق خارج السلطنة (القبض أول مارس ١٩١٩ المجموعة ص ٢٠ ص ١٠٥) .

(١١) يشترط لحماية المصالح التي يمرض زيت جوز الهند مبدل بأنه ممن أن يكون حصل ببيع بالفضل وأما مجرد عرضه للبيع فلا عقاب عليه لأنه لم يحصل غش في نفس الجوهر (مصر استئنافا ٣٠ يونيو ١٩٠٤ الاستقلال ص ٥٣ ص ٢٣١) .

(١٢) إن المادة ٣٠٢ عقوبات أهل تقابل المادتين ٢٣ و ٢٤ عقوبات فرنساوى وبقاء القانون عند تكلمهم من هاتين المادتين اخفتت كلتهم على الأحوال المنصوص عنها في المادتين المذكورتين أنتت على سبيل المحرلا على سبيل القياس أو التمثيل وأن مجرد الكذب في مقدار الأشياء يقتضى

(١) لم يصدر الآت بالفطر المصرى اللوائح الخاتمة بعلامات الفروقات المنصوص عنها في المادة ٣٠٥ عقوبات والمذكور بها في المادة ٣٠٦ منه فلا محل للبحث في تطبيق هاتين المادتين لأشياء مسطحات حتى تصدر هذه اللوائح كما قضت بذلك محكمة القضاء في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ (مطلعا استئنافا ١٢ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٤٥) .

١٧٦ حكم بمرة ١٠٢ .
(٢) نصت المادة ٢٧ من القانون المدني على أن الحكم فيما يتعلق بمخترق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته يكون على حثب القانون المنصوص لذلك وهذا يدل على أن المشرع المصرى أراد وضع قانون خاص

٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غش علته بنفسه بألحان موسيقية أو حمل غيره على التفتي بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

عارة « تلك العلامات المزورة » الواردة في المادة ٣٠٦ تحول على المادة ٣٠٥ المختصة بعلامات الماعول والقروديات التي تخص أصحابها دون تفريم تطبيقاً للوائح وسيح أن هذه القوائم لم تصدر لأن لا يجب والحالة هذه إلحاق تطبيق هذه

المواد إلى أن تصدر لوائح خاصة وبغير الصلح بها وهذا لا يمنع أن من باع بضائع « موضوع عليها علامة مشهورة بأنها مخصصة بشخص معهودون غيره يحكم عليه بتعويض لصاحب هذه العلامة (القتض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٤) »

الباب الثاني عشر

في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالخمر المعروف باللوتيرى

٣٠٧ - كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعطه لدخول الناس فيه يعاقب هو وضاربه المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً بلحانب الحكومة جميع الشهود والأئمة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة .

(١) جميع الألعاب التي يتلعب فيها البحث على المهارة تعد من القامرة والبوكر كان فيه حصة كبيرة من الاستعداد الشخصي فإن نصيب الصدف هو أعظم ولهذا يجب اعتباره من القمار (القتض ٢١ مايو ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ ص ٢) .

(٢) المادة ٣٠٧ لا تقضى بعقوبة على من يفتح محلاً لعب القمار إلا إذا أعطه لدخول الناس فيه أي أنه ضمنه ليضلل فيه من شاء من الناس مجرد إرادته بتعريفه ولا شرط فلا يطبق إذا هذا النص على التراضي انحصورية إلى لا يدخلها إلا المشتركون فيها والتي لا يتقبل فيها مشترك إلا بشرط خصومية مية في قانون معمول به فيما جاء من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ من ذكر النوادي والاجتماعات المعروفة باسم السركل والكلاب في تعداد المحلات العمومية لا تأخير له أولاً لأن هذه اللائحة صدرت قبل قانون العقوبات وثانياً لأنها صدرت لأمر مخصوص ومع ذلك فظاهر من نص عبارة هذه اللائحة أنها مخصوصة بالمحلات المنتشرة في جهود (القتض ٢٧ أبريل ١٩٠٧ المجموعة ص ٩ ص ٦) .

(٣) يجب على المحكمة أن تخصص في الحكم صراحة وتخصيصاً السبب مية الأجزاء المكون منها حتى يمكن استنتاج ما هو شكل القمار الحقيقي قانوناً لأنه بذلك يعلم أن كان من المعاقب عليه أم لا (القتض ٣٠ مايو ١٩٠٨ المجموعة ص ١٠ ص ٤٥) .

(٤) إذا المصادرة المنصوص عنها بالمادة ٣٠٧ عقوبات وضمت استثناء لقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٠ منه والتي لا تقضى إلا بمصادرة الأشياء المستعملة في الجريمة والمرمى المعصري إنما تعدد التوسع في المصادرة المقضى بها بالمادة ٣٠٧ لمنع انتشار خلافتها للقامرة وذلك بأن قرر بقطب جميع الشهود والأئمة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المحترمة وتلك « محلات » البرادة في هذا النص لا تعلق فقط على الفرق فقط التي كان القمار النوع جاريها فيها بل تشمل أيضاً غيرها من الفرق الملحق بالنادي والمخصصة لاستقبال القمار من فيها أعادت له كفاءة الاستقبال أو المعلقة إلخ فالتك كل ذلك يتبع محل القامرة ويعتبر جزءاً من الأجزاء المكونة له (القتض ٣ فبراير ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ٩١) .

٣٠٨ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا في الفترة المعروفة بالوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا بجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة في الفترة .

الباب الثالث عشر

في التخريب والتعيب والاتلاف

٣٠٩ - كل من كسر أو خرب لغيره شيئا من الآت الزراعة أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنها مصريا .

٣١٠ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولا) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجرا أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضررا كبيرا .

(ثانيا) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض .

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

وكل شروع في الجرائم السابقة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنها مصريا .

قانونا يجوز إعطاء الحيوان شيئا من الجواهر السامة التي يكون من شأنها أحداث الموت في ظرف بضع من الزمن قصيرة كانت أو طويلة وذخيرا إلى أن يهلكه الجرime هي مماثلة لجرime المنصوص عنها في المادة ٣٠١ عقوبات فرنساوى المطابقة لقادة ٣١١ عقوبات أهل (قديم) التي تعاقب من يسمد قتل أحد بشيء من العقاقير أو الجواهر السامة إلى آخر ما جاء بهما كانت النتيجة وقالوا بأن الفعل المنصوص عنه في المادة ٣٣٠ عقوبات يمتد أيضا من وقت إعطاء المواد السامة للحيوان بصرف النظر عن النتيجة التي يرى إليها غرض الجاني وأن اتفاق الحيوان بالموت ليس بشرط لازم لظروف شرط الجرime - راجع جاور بن ٦ ص ٣٨٥ ن ٧٨١ وفسان جيل بن ٦ ص ١٩٦ (منوف ١٥ يولي ١٩٠٣ المحاكم ص ١٤ ن ٣٠٥٣) .

(١) في مسائل التسميم لا يوجد شروع قانونيا دائما القانون يعاقب على إعطاء المواد السامة مهما كانت نيتها (القبض ٧ نوفمبر ١٩٠٣ المحبوسة ص ١٠٣) .

(٢) إن الملحة المنصوص عنها بالمادة ٣١٠ ققرة ثانية تم بإعطاء السم ولو لم يمت الحيوان المسموم - راجع تعليقات جارسون ودالوز على المادة ٤٥٢ من قانون العقوبات فرنساوى - لأن التعديل الذي أدخل على المادة ٣١٠ أن التسميم يلزم خفيه طبقا لقواعد القانون فرنساوى (القبض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ن ١٠٩) .

(٣) إن علماء القانون عند تكلمهم على المادة ٤٥٢ عقوبات الموافقة لقادة ٣٣٠ عقوبات مصرى - ٣١٠ جديد - أجمعوا على القول بأن جرime التسميم تستحق العقوبة الواجبة

(٤) لما كانت الممن من المواشي فكل ضرر يسبب يحصل لها يقع تحت نص المادة ٣١٠ فقرة أول عقوبات ولا تكون الدعوى من اختصاص المحاكم المركزية (لجنة المراقبة ١٩٠٦ و ١٩١١ و ٢٣).

(٥) إن عبارة «بلا ضرورة» الواردة بالمادة ٣١٠ عقوبات تضمنت أن أرتكاب الجريمة لم يكن اضطراريا كما في حالة الدفاع الشرعي فمن يقتل حصانا رعى بلا إذن في غيبه لا يمكنه أن يخلص من المسؤولية بأن فعله كان بضرورة (لجنة المراقبة ١٨٩٧ و ٢٥٠).

(٦) لا تنطبق المادة ٣١٠ على المالك الذي يسم حيوانه فانه لوجود الجريمة المنصوص عنها يلزمه المالك يجب - كما في حالة المادة ٥٢ و ٥٣ - المقابلة لها في القانون الفرنسي - أن يكون التهم آت القتل ببله وإرادته بأنه يملأ أمت الحيوانات التي يسمها مملوكة لتغير (لجنة المراقبة ١٩٠٩ و ٦٤ و نظير القتل والإبرام ١٢ فبراير ١٨٩٨ القضاء ص ١٦٥).

(٧) إن نص المادتين ٣١٠ و ٣١٢ عام على أن المقصود بالحيوانات المشار إليها هما هي المملوكة لتغير فلا عقاب يلحق من قتل حيوانا مملوكا له (شريين ١٢ يوليو ١٩١٦ المصلحة ص ١٧ و ١٧٩).

(٨) من أركان الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٣١٠ أن يكون الحيوان مملوكا لتغير إلحاق لأن هذه المادة لم توضع لحماية الحيوان نفسه وإنما لصيانة حقوق المالك الحيوان دليل وضع المادة في الباب الرابع من الكتاب الثالث المقنن للجنات واجب التي تحصل للأفراد وحقوق المالك يبيع المالك الحيوان أن يصرف فيه بكل التصرفات فلا قتله أو إعدامه سواء كان القتل بالذبح أو بمقتدرات نارية أو بالسهم أو بأي طريقة وحشية أخرى فلا تنطبق المادة ٣١٠ حتى ولو كان الحيوان محبوسا عليه وكان القصد من القتل إلحاق الضرر بالإنسان - جارسون مادة ٤٥٤ ج ٢ ص ٩٠٢ و ٩٠٥ (شريين ٩ أغسطس ١٩١٦ الشرائع ص ٥٠).

(٩) لم يميز القانون أنواع المواشي التي جعل الجنابة عليها في حكم الجنابة على دواب الركوب والجر والحمل وحفظ

يلزم لتفسير تلك العبارة الموجهة الرجوع إلى مواد القانون الفرنسي التي تقابل مواد قانوننا وقد ذكرت المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والجنابة على الجنابة عليها وبذلك لم يبق شك في أن الضرر يعتبر مادية معاقب على فعلها بالمادة ٣١٠ عقوبات وبغض عن ذلك فإن الشراح قد صرفوا الحيوانات المستأنسة بأنها الحيوانات التي تأمن بالإنسان وتعيش معه في سكن واحد كالكلاب والقطط والحمام والإرغز وغيرها من الحيوانات التي في البيوت وهذه التعريف لا ينطبق بالطبع على المزارع وغيرها من المواشي الأخرى المذكورة بالفقرة الأولى من المادة ٣١٠ عقوبات - شوفو وحيلين ص ٢٠٤ - (ادفو المركزية ٢٦ أكتوبر ١٩١٢ المصلحة ص ١٤ و ٢٣).

(١٠) ظهر من شرح المادتين ٥٢ و ٥٣ عقوبات من قانون العقوبات المادتين ٣٣٠ و ٣٣١ من قانون العقوبات - أن واضع القانون اعتبر أن هناك مقتضى من كانت حياة الإنسان معرضة للخطر بسبب فعل الحيوان أو أكل الحيوان من شأنه أن يتهدد حياة الغير وطعامه بأي طريقة كانت كما لو إذا وجد شخص في حالة تجهله تحت خطر أن يصاب بجرح من الحيوان المذكور أو كان يحمي في حياة حيوانات أخرى من هذا الحيوان وقد أباح القانون قتل أو ضرب الحيوان الذي يكون من هذا القبيل منعا لمصاصا من يحصل منه من الضرر في المستقبل كما أن القانون وضع فرقا بين هذه الحالة وبين الحالة المنصوص عنها في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات (جديد) التي قضت بعدم الحكم بقسوة ما على القاتل أو الجاني أو الضارب إذا كان الباءة له على ذلك ضرورة الدفاع عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بها لأنه توسع في أسئلة الأولى وقال إن الباعث لقتل الحيوان أو جرحه يمكن أن يستتبع من مجموع الوقائع والأفعال سابقة كانت أو لاحقة بمقتضى ما نص في المادة الثانية إذ أنه اشترط حلول الخطر وقت حصول القتل والجرح ولا يفي ما في ذلك من الحكمة - شوفو وحيلين ص ١٦٠ ص ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ (شريين الكوم ٢٥ مارس ١٩٠٢ المحاكم ص ١٣ و ٢٧٥).

(١١) الضرب الذي يقضي إلى موت حيوان ينطبق على المادة ٣١٠ عقوبات لأن الشارع لم يضع عقابا خاصا لهذه

الجرائم التي يعاقب عليها هي الجرائم التي تستعمل فيها القوة لمعادية مع الحيوان كتمجيده أكثر مما يلقى أرشيفه وهو مصاب بأمراض أو جروح تجعله غير قادر على العمل أو تعذيبه بالضرب ونحو ذلك من الأمور التي يترتب عليها قتل الحيوان لعوض من أعضائه أو حرمانه من الانتفاع به (الانصر ٢٨ سبتمبر ١٩١٦ الشرائع ص ٤ من ١١٢).

٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة لئلا تكون العقوبة الأشغال

الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع.

فإذا كان الوقت للإلا بالمعنى المقصود بالمادة المذكورة إنما هي حيث علم وجود فور الهاروى مسألة من المسائل التي يفصل في كل منها بحسب ظروفها المخصوصة وطبيعة فارتكاب الجريمة في الشرة دلائل التالية للقرب لا يعتبر حاسماً لئلا لأن الليل لا يقبل مجرد معنى هذه البررة اليسيرة بحسب الغروب (الاستئناف ٣٠ نوفمبر ١٩٠٤ المجموعة ص ٦ من ١٨٩) أنظر مادة ٢٧٤ و ٢٧٣ في معنى الليل.

٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضربه ضرراً كبيراً.

يكون الضرر الذي تصدحجه بقتل الحيوان واقعاً في الحال وأن تكون قيمة الحيوان لا نسبة بينها وبين الضرر المقتضى تجنيبه وأن لا توجد طريقة أخرى مشروعة أو أقل اجراماً لحفظ المال المهدد (مطلق استئنافاً ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٢٥٦).

(٣) الحيوانات المستأنسة هي التي تألف الإنسان وتعيش حوله في مسكنه أو بالقرب منه كالقطط والكلاب والحمام والأرانب والدجاج وما شاكل ذلك وأما الشاة فأنها لا تألف الإنسان ولا تعيش في مسكنه فهي إذن ليست من الحيوانات المستأنسة وإنما من الأصنام المنصوص عنها في المادة ٣١٠ عقوبات (نجم حمادى المزدكية ٣٠ مايو ١٩٠٥ المجموعة ص ٦ من ٢٣٠).

الجرية عندما تقع على الحيوان فلا ينص من اعتبارها قتل عمداً (أسيوط استئنافاً ١٩٢٠ المحاماة ص ٣ من ١٧٣). (٢) قتل ذيل جاموسة تشويه لثقلتها ويضرب ثقلها زرعاً منها من الانتفاع بذيلها فيما أعدته الطبيعة له وفي ذلك أضرار لينة بالمعنى المقصود من المادة ٣١٠ عقوبات لا بالأمر المال الصادر في ٥ يونيو ١٩٠٢ التي عدل نصوصه على أن

إن الشارع عندما قضى بمجازاة من يرتكب هذه الجريمة لئلا يعقوبه أشد منها بما لو ارتكبها نهاراً كان متأثراً في الغالب بمكة أن ارتكبها في الليل أسهل من ارتكابها في النهار إذ يصعب في ظلام الليل اكتشاف الأمر ومن حصوله وأن المجازاة عنها حاله دونها لئلا أصعب منها في حالة ما لو ارتكبت نهاراً وبمباراة أخرى أن يضبط الجاني لئلا أصعب من ضبطه نهاراً لأن الظلة تمهد له طريق الحرب وبناء على ذلك تكوّن البررة الحقيقية لتفصل

١ - الحيوانات المستأنسة في حكم المادة ٣١٢ مخالفت هي التي تعيش تحت ملاحظة الإنسان وتربي وتنتج وتكون ببناءه وهذا النحر يشمل الكلاب والقطط والطيور الداجنة كالديوك والفراخ وما شابه ذلك قتل فرخة لأنها أكلت بعض حبوب من الجرن مدائب طيريه ولا يبرره الدفاع بحماية الملك لأنه كان في وضع التهم الملاحظة عليها بدون احتياج إلى فصل الفرخة ولا يقال بأن المادة ٣٣٠ عقوبات التقدير كانت تنص على الحيوانات المستأنسة والطيور الداجنة وأما حذف الطيور من المادة ٣١٢ الجسدية يجعلها قاصرة على الحيوانات لأن مائة حيوانات سنانة تشمل الطيور ولذلك أنصر عليها الشارع (مطلق استئنافاً ١٢ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٥٤٧).

(٢) إن المادة ٣١٢ تعاقب من يقتل حيواناً بلا مقتض فيجوز إذن قتل الحيوان للدفاع عن النفس أو المال بشرط أن

٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من أثلث كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو بأية أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حدا أو علامات المجهولة حدا بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجهولة حدا للأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

كل أرض من الحرايط أو نحوها القائمة على حدود الملك المشار إليها بالمادة ٣٨ من القانون المبنى فتطبق إذا على من يهدم حائطا على حدود منزل جاره وينزله القصل بينها في غياهب ويتعصب بجزء من أرض منزل الجار ويضيقه ثم يقيم في نهاية هذا الجزء حائطا جديدا يكون تاسلا بينهما (في سوف استغنا ٢٩ ديسمبر ١٩١١ المجلد ١٣ ص ٤٤) .

(٣) اللامات المجهولة حدا بين الملك لا تكون في حماية قانون العقوبات ويكره ارتكابها عقابا عليها إلا إذا كانت موشوعة باتفاق الملك المتجاورين أو بأمر من الجهات المختصة -- تطبيق قانون المادة ٤٠٦ ص ١٩١٠ و٧٣٢ مابعدا -- وأيضا فإن العقاب يقتضى المادة ٣١٣ هو على الإزالة بقاها التي تقترب عليها شياخ سالم الحد ولا تضيع المالك إذا كان هذه بقية ثابتة - ٨٤٠ و٦٠٦ ص ٢٧٥٠ (كفر الزيات ٢ مارس ١٩١٥ المجلد ١٦ ص ١٦٦) .

(١) إن كلمة محيط الواردة في هذه المادة تشمل كل ما يكون قائما على حدود الأملاك سواء كان متخذ من الجدار يابسة أو خضراء أو من تراب أو طين أو أى مادة أخرى ولو أن عليه القانون قد انغلقوا فيها إذا كانت هذه المادة تنطبق على المحيطات الموجودة بالأراضي الزراعية دون غيرها أو تنطبق عليها وعلى المحيطات الموجودة بالمياه وقد قرر العلامة دالوز عند شرح المادة ٥٠٦ فرضاى العقوبة لمدة ٣١٣ عقوبات أهل بأن الزاى الرابع هو أن كلمة محيط تشمل للوئين وقال بنية ٣٦ من ملاحظة على شرح المادة المذكورة من قانون العقوبات بأن الشخص الذى يهدم حائطا ملكا لغير موضوعه على حدود المالك لا يمكنه التخلص من العقوبة المنصوص عنها بالمادة ٥٠٦ بدوى أن هذا الحائط مقام على أرض غير ملكة للباقي أو قائمة على أرض مشاعة وينتج من ذلك أن المادة ٣١٣ عقوبات تنطبق تمام الانطلاق على الأشخاص الذين يهدمون

٣١٤ - كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يصحك عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٣١٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غايات أو كروم أو غيطان أو بسايرين بالقرب من كيان من أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سواريج في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا .

القرضاوى توقيع العقوبة في هذه الحالة أن يكون الشيء المحروق ملكا لغير قاعل الحريق ولم يخالف الشارع المصرى زعيمه القرضاوى في ذلك جينا بل لم تكن ظاهرة منه ما اعتاده سكان هذا القطر من وضع الأحطاب والقش اليابس فوق أسطح منازلهم

(١) إن الشارع المصرى قد فرض في المادة ٣١٥ العقوبة على من يحدث حريقا بسبب إهمال بلا فارق سواء كان الشيء المحروق ملكا للصيد في الحريق أو لغيره بخلاف ما جاء في القانون القرضاوى مادة ٤٠٨ عقوبات حيث حكم الشارع

يتلف ماله بكل الوسائل بما فيها الحريق وبناء هذا الاستثناء نظرا لما يمكن أن يترتب على هذه الجريمة من الاضرار بحق الآخرين وسماحتهم بنس الشارع في باقي جرائم الحريق العمد على ما نص عليه في المادة ٢١٧ من قوله "سواء كان ذلك مملوكا قاعا الجنائية أم لا" وقد اتفق الشارع والمحاكم على أن من يحرق أخته المقرولة عمدا لا يعاقب على ذلك لأنه حتى خوله له القانون بصفته مالكا والمادة ٣١٥ عقوبات لم تنص على عقوبة المالك الذي سبب باماله في حريق منزله أو أخته فربيع إلى تلك القاعدة التي تخفف المالك من المسؤولية إذا أظف ملكه فلا عقوبة عليه إذا سبب الحريق من إيماله سواء كان المال موقولا أو مقارنا (أسيرط الجزئية ٢٠ أغسطس ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٤٦٤).

(٤) لا تنطبق المادة ٣١٥ عقوبات على الزوجة التي تسبب بامخالها في حريق أخته زوجها لأبى العلاقة بينهما تجعلها كشخص واحد وكذلك الخادم بالنسبة لخدمته وبغضلا من ذلك فإن لا على لمناقشة الزوجة إذا أظف مال زوجها بسبب إيماله مع أنها لا يعاقب عليها إذا أظفته اختلاسا (البيان ٢٤ أبريل ١٩٢٢ المحاماة ٣ ص ١٣٦).

٣١٦ — كل من هدم أو خرب أو أظف بأي طريقة كانت كلا أو بعضا من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكا له وكان ذلك عمدا منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

ويمكن بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أظف أو نقل علامات جيويدزية أو طبوغرافية أو طودوات عمادة أو أوتاد حدود أو طودوات ميزانية .

بمقتضى قانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ألغيت هذه المادة واستعوض عنها بالآتي :

كل من خرب أموالا ثابتة أو متوقلة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيئات أو أكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنيين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنية .

ويموز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنيين أو رفع الغرامة لغاية مائتي جنية إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعلي حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

عصوما في القترى مما يساعد على انتشار الحرائق واتساعها كما هو مشاهد غالبا فترأى من باب الزجر ومنها لهذه المادة المفسرة أنه يعاقب القاعا التسبب باماله في الحريق على الإطلاق ويدون بحث في ملكيته المثلث المحروق (ميت غمر ٢١ مارس ١٩١٥ المحبوسة ١٦ ص ١٣٤) .

(٢) لا تنطبق المادة ٣١٥ عقوبات على من يحرق متوقلات مملوكة له لأن حق الملك يبيع للمالك حتى التصرف فيه إلا أن شاء وكيفما أراد فله إعدامه بالحريق أو نحوه عمدا بدون أن يلحقه أى عقاب مادام لم يترتب على الحريق ضرر ما للغير ويكون الأمر كذلك من باب أدل إذا حصل الحريق خطأ بسبب الإهمال — جارسون مادة ٥٨٨ ع ٥ و ٧٦٦ — والمادة ٤٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي تشترط أن تكون الأشياء مملوكة للغير (شربين ١٢ يوليو ١٩١٦ المحبوسة ١٧ ص ١٧٩) .

(٣) إن الشارع في المادة ٢١٧ يعاقب من وضع النار عمدا في المنازل المسكونة أو المدة للسكن وما في حكمها سواء كانت مملوكة له أو للغير وهذا استثناء قاعدة أن الإنسان أن

وكل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة بواسطة استعمال قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(٣) لأجل تطبيق المادة ٣٣٦ تقديم المادة ٣١٦ جديد يتبين أن تنوفاً أركان الاختلاف المادى وتحدد الاختلاف بشرط أن يكون السد مصحوباً بنية سوء قصد الاضرار بالغير فلا عقاب على من يحول طريقاً عاماً مع حفظ مساحه ويحصل بينه وبين أرمته مصرفاً نظراً لأنه بسبب انخفاض الطريق كانت كانت تدمره الماء من جهة والمارة تنزل في أرضه من جهة أخرى فهو لم يقصد الاضرار بالغير وإنما قصد جلب منفعة لنفسه وشأن بين قصد الاضرار بالغير وبين نية جلب المنفعة (دمهور ١٣ هـ رية ١٩٠٤ المجموعة ص ٥ ص ٢١٧) .

(٤) أن نص المادة ٣١٦ يعاقب غير المالك على الهدم فهو يمس المالك من العقاب بمقتضى النص وحقوق الارتفاق ولو أنها تضمنت الملكية أو تقيدها فهي لا تمنعها وإنما ترتب فقط لصاحب حق الارتفاق حقوقاً مدنية على المالك المادم (المنا الجزئية ٨ أكتوبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ ص ٩٧) .

(١) إن المادة ٣١٦ عقوبات في الكلام من مجارى المياه الفسح مملوكة لمن هدمها لم تستثن إلا الحالة التي يكون فيها الفاعل مالكا خاصا لهذه المياه لأن الضرر عائد عليه شخصيا وبالعكس فانه يجب تطبيق هذه المادة في حالة ما تكون الحقوق الرئيسية على المجرى مملوكة خاصة للأشخاص آخرين أو مشتركة بينهم وبين الفاعل لجريمة (القض ١٩١٣ مارس المجموعة ص ١٤٢ ص ١٤٢) .

(٢) يظهر من نص المادة ٣١٦ أن لا عقاب على الهدم إلا إذا كان الشيء المهدم غير مملوك لهم بدليل قول المادة «أرض ذلك من سبل المواصلات أو من المائى التي ليست ملكا له وطيه إذا كان الشيء المهدم ملكا لهادم فلا عقاب حتى إذا كان على الشيء المهدم حق ارتفاق للغير طبق جارسون على المادة ٤٣٧ عقوبات فرنساى جز ٣ ص ٢٤٨ نبذا ٢١ ٢٢» (كفرالرياء ٨ هـ رية ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٣١٢) .

٣١٧ - كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمداً في فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

بمقتضى قانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ألغيت هذه المادة واستعوض عنها بالآتي:
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من هدم أو أ تلف أو نقل علامات جيوديزية أو طوبوغرافية أو طودات محاذة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية .

٣١٧ مكررة (ق ٢٧ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد أو انتاج أو أحرز قنابل أو ديناميتاً أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى .

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع مألمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الأشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى

٣١٩ - كل من أحرق أو أ تلف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من السفائر أو المضابط الأصبيلة أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكيالات أو الأوراق التجارية والأصيرفية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن إتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

(٦) إذا طلب المدين من الدائن تحصيل الدين فكذب الدائن كتابة بذلك وصلى تسليها اليه على الاستشارة ثم استشار ورأى أنها في غير صالحه فزعمها فلا يكون هذا التزوير معاقبا عليه لأنه ما دام القعد لم يتم تلازمة الورقة المحررة لثباته لأن التبول بما استواه وهو من أهم أركانها لم يتم (جربا ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المجموعة ص ٥ ص ٩٥).

(٧) أن الشارع بمناقضته على اطلاق الأوراق « التي يتسبب عن اطلاقها ضرر » لم ينظر الا الى الفعل نفسه والنتيجة التي يمكن أن ترتب عليه بدون التفات الى الظروف الخارجية التي يمكن في حقيقة الأمر أن تخطف أو تحو الضرر بالكلية ومن ذلك يقع تحت حكم المادة ٣١٩ عقوبات اطلاق المدينين لسد الدين وحتى ولو كان الدائن يمكنه أن يثبت وجود الدين بواسطة الشهود الذين وقعا على السداد الذي صار اطلاقه (بلغة المراقبة ١٩٠٠ ن ١٤٩).

(٨) ليس الفرض من المادة ٣١٩ اعدام الورقة وذكر الحريق فيها هو من قبيل التقييل فلا يلزم لوجود الاطلاق ان تكون نتيجته متفقة مع نتيجة الحريق في اعدام الشيء وإنما الفرض من المادة تحريم كل تمتد يفسد به تغيير الرابطة بين المتصادقين بأية طريقة كانت وتمزيق الورقة له هذه النتيجة لأن القصد منه اضرار المدين ورمائه من التمتع بما عوله له القعد من الحقوق وامكان جمع الورق الممزق لا يمنع من وجود الضرر لأن مجرد التزوير اضرار بالتمسك بترتب عليه من وجود شواهد في القعد تكون هذه الشواهد لا تمنع من التمسك به لاثبت وجود الضرر كما انه في حالة اعدام الورقة قد لا يتأثر مركز المدين عليه لامكان اثبات صحته بالية كما جرت بذلك الأحكام ومع ذلك يعاقب المثلث (است ١٤ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٧ ص ٤٩ وتأيد من محكمة قضا استئنافا في ١٤ مايو ١٩١٤ ورفض النقض المرفوع عنه في ٢٠ يونيو ١٩١٤).

(٩) ان الضرر الذي هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٣١٩ يفترض من مجرد اطلاق الورقة التجارية بدون ضرورة لثبات ان اختلاسها لا تقوم (بلغة المراقبة ١٩٠٦ ن ١٥٠).

(١) ان كلمة أُلغيت في النص العربي وما يقابلها في النص الفرنسي يراد منها هنا ألغى الأربح النتيجة التي تنشأ من الفعل لا الفعل الماشئ على حدته وهذا هو الملائق العقل والبداهة لأن اطلاق الشيء في حد ذاته اطلاقا ماديا هو مماثل لادغام النتائج المفيدة التي تنتج عنه مثال ذلك لو أُلغيت في قاع البحر أو في جهة يستحيل الوصول اليها أو في جهة غير مهيبة تمكن الانسان من وجوده فانيا وبناء عليه تنطبق هذه المادة على من يلقي تذكرة سفر شخص آخر من نافذة حربة السكك الحديدية (النقض ٣ فبراير ١٩١٢ المجموعة ص ١٣ ص ٥٩).

(٢) إن القانون لم يقصد بالمادة ٣١٩ اعدام الورقة بل إن جريمة الاطلاق تكون واقعة بمجرد ما اذا وجدت عند الفاعل نية اعدام عقد والخص من التعهدات المرتبط بها فيصدر منه تعامد - تمزيق - من شأنه تغيير وتزويرا وادغام ذلك القعد ولا يمنع امكان اعادة القعد من وجود الجريمة (النقض ٢٠ يونيو ١٩١٤ الشرائع ص ١ ص ٢٤٢).

(٣) ان جريمة الاطلاق المنصوص عنها بالمادة ٣١٩ تكون واقعة بمجرد ما اذا وجدت عند الفاعل نية اعدام عقد من العقود والخص من التعهدات المرتبط بها فيصدر منه تعامد من شأنه تغيير وتزوير ذلك القعد أو ادمائه ولا يمنع امكان اعادة القعد من وجود الجريمة فالشطب على "المخالصة من المدين يعتبر اطلاقا لهذه المخالصة بالمعنى القانوني (النقض ٢٠ يناير ١٩٢٠ المجموعة ص ٢١ ص ١٠٣).

(٤) جريمة الاطلاق التي نصت عليها المادة ٣١٩ عقوبات تنهيد بذاتها القعد فاذا لم يذكر القعد صراحة في الحكم فلا بطلان (النقض ٦ فبراير ١٩٢١ المحاماة ص ٣ ص ٤٩٣).

(٥) يجوز اثبات واقعة إحراق سند بالية وإن زادت قيمة السند عن ألف قرش لأن واقعة إحراق السند يقع فيها ضمنا وجود السند من قبل واذا يكون اثبات إحراق السند يعتبر اثباتا لذات السند ضمنا ومن طريق الاستنتاج وليس السند نفسه هو الذي يثبت بالية بل هي الجريمة والجريمة هي فعل مادي قابل لكافة طرق الاثبات (النقض ٩ يونيو ١٩٠٦ المجموعة ص ٧ ص ٢٣٩).

٣٢٠ - كل نهب أو إتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الإجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٣٢١ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قطع أو أظف زرعاً غير محصود أو شجيراً نابئاً خلقه أو مغروساً أو غير ذلك من النباتات .

(ثانياً) كل من أظف غيطاً مبذوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضراً .

(ثالثاً) كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو فشرها ليبيتها وكل من أظف طلعمة في شجر .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

(٣) من الأركان الأساسية لتطبيق المادة ٣٢١ عقوبات أن يكون الاتلاف حاصل من زرع غير محصود فيغض الحكم الذى اقتصر على القول أن المتهم أظف أروبة فترابط من زراعة القدرة ولم يوضح كيفية هذا الاتلاف لعمرة أن كانت الزراعة التى حصل إتلافها محصودة أو غير محصودة إذ يستحيل أن يكون الاتلاف هو مجرد دخول المقيم في أرض منزلة ذرة ركان من مستزيمات هذا الدخول حصول الاتلاف الذى يعتبره القانون مخالفة بالمادة ٣٤٠ عقوبات (الغرض ١٧ أبريل ١٩١٧ المبيعة من ١٨ من ١٢٩) .

(٤) الاتلاف يكون باعدام كل أو من عظيم من الزرع أو الأشجار بخلاف التخلع فانه بنس المادة يكون في شجرة أو أكثر وأما الاعدام فيجب أن يرة على من عظيم حتى يكون اتلافاً (قاضى حالة مصر ١٥ فبراير ١٩٠٨ المبيعة من ٩ من ١٨٣) .

(٥) الذى يتبادر الى الذهن من نص المادة ٣٢١ وتصير واضح القانون في الفقرتين الأولىين منها بنزع غير محصود أو شجر ثابت خلقه أو مغروس وغيط مبذر وتعمده في الفقرة الثالثة منها بشجرة أو أكثر وقوله أو قطع منها أو فشرها ومن مقارنة هذه المادة بالمادة التالية لما يتبادر الى الذهن من هذا أنه أن القانون أراد بالفقرتين الأولىين من المادة ٣٢١

(١) ان المادة ٣٢١ من قانون العقوبات قد استعملت ألفاظاً عامة مطلقة في الفقرة الأولى والثالثة منها فتكونت اذا هاتان الفقرتان مطبقتان كليهما على أنواع الزرع والنبات وعلى الأشجار أيضاً بمعناها الخاص بها والفقرتين لا يشرح من التعميم الذى حصل لإتلافه أو قطعه بل من نوع الاتلاف ومقداره أى أن يكون أصاب جزءاً عظيماً من المزروعات أو أضر فقط بجذء مقدر وقليل منها وهذا التمييز مقدر بنوع خاص في القوانين الفرنسية والبلجيكية ويستنتج من ذلك أن واقعة «فشر وقطع شجرة» أشجار برتقال من جنبة «يميز بحسب الظروف التى يقدرها قاضى الموضوع أن تكون جريمة مطبقة على الفقرة الأولى أو جريمة مطبقة على الفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ فاذا التزمت الواقعة بالظروف المشددة المنصوص عنها بالمادة ٣٢٢ تكون الجريمة جنائية ويوجد هذا الاحتمال وحده يكفى لوجوب تقديم الدعوى لحكمة الجنايات التى يكون لها الحق في الحكم تحت أى الفقرتين تدخل الواقعة (الغرض ٤ فبراير ١٩١١ المبيعة من ١٢ من ٨٥) .

(٢) لا ينقض الحكم بعدم كفاية الاتلاف ان كان بالتخلع أو بالحرق بل يكفى أن تبين الوقائع جاثماً كلياً وتشمل جميع الأركان المادية للجريمة ولا لزوم فضلاً عن ذلك لقيام الظروف الثانوية التى لا تغير الواقعة نفسها (الغرض ١٠ يناير ١٩١٤ الرابع من ١ من ١٤٢) .

كقطع العراجين التي تظهر فيها الأشمار أو قطع أكبر القروص (دجنور ٩ يونيو ١٩٢٤ الخامسة ص ٥ ص ٥١) .

(٩) لا عقاب على من يقطع فروع شجرة مفرومة بجوار منزله ومائلة على حائطه وفروعها داخلة في منزله لأنه مقر بين الشراخ لصطيح المادة ٤٤ عقوبات فرنسارى المقابلة المادة ٣٤٠ عقوبات مصرى - ٣٢١ جديد - أن يكون قطع الأشجار مبنيا على عيب التية رسو العلوية وأن يكون القصد من الأضرار بإسحابها وسرمانه من الانتفاع بمرائها في المستقبل بدون أن يعود عليه من قطعها أدنى فائدة شخصية - راجع دالوز وملحقه في هذا الموضوع - وأحكام الشريعة الفراء جاءت مطابقة لهذه المبادئ إذ أنه جاء في نص المادة ١١٩٦ من كتاب المجلة ما يأتي «من امتدت أخصان شجرة بستانه الدار جاره أو لبستانه فليجأ لرب يكفه بتفريق هوائه بالربط أو بالقطع لكن إذا ادعى أن الشجرة لم تمتد في هوائه إنما ظلها مضر بيزروعات بستانه لا تقطع الشجرة لأن ذلك ليس من الضرر الذى يجب إزالته » وكل ذلك يدل على أنه لا هناك أمر بجنى بل هو من قبيل الماعلات المدنية (شبين ٨ أبريل ١٩٠٢ الحقوق ص ١٧ ص ١٦٤) .

(١٠) تعاقب المادة ٣٢١ ققرة أول على إتلاف الزرع هذا ولو لم يكن بقصد الانتقام بل كان لإقامة حيوان للزواء مكان الزرع وتعرض المني عليه مما خلف من الزرع لأنه يجب التفريق بين القصد الجنائي العام في البلع والبلع والتعويض الباعث على ارتكاب الجريمة فإن القصد الجنائي يقتصر على علم القاتل ببلع حبه على ارتكابه إياه بمحض إرادته متى توفر ذلك تحقق القصد الجنائي بقطع النظر عن الباعث على ارتكاب الجريمة سواء كان انتقاما أو رجلا للغة أم غير ذلك - تعليقات جارسون مادة ٤٤٤ ص ١٥ الى ١٧ - فيمكن أن يكون المتهم أخلف الزرع بمحض إرادته ولا يفرض ذلك إلا للاتلاف الذى يحدث حرضا أو قصدا أو الذى يكون نتيجة إهمال أو عدم تبصر ظر أخلف المتهم الزرع قصدا لفرض ما ولو لم يكن للانتقام فيكون ركن الجريمة الأدنى متوفرا (طفا استئنافا ٢٥ مارس ١٩١٧ المصنوعة ص ١٨ ص ١٢٤) .

أن يعاقب على إتلاف جملة الزرع والقرص بقطع النظر من أحاده وأراد بالفقرة الثالثة منها المعاقبة على إتلاف الأحاد وأن العبرة في اعتبار الإتلاف جنائية هي بمقدار ما أخلف ليصفه فنى كان مقدار الشجر المخلف كبيرا بحيث يماثل الزرع كثرة كان بلا شك داخلا في نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ فانه ليس من المحقول أن يكون إتلاف الشجر مهما بلغت كثرة جنحة في جميع الأحوال لجرد كونه جفرا وإتلاف الزرع مهما قلت سعة الأرض المزودة جنحية في الأحوال المذكورة في القانون لأنه زرع فقط مع أن الشجر إذا كثرت كان أرفع من الزرع على أن فقط الشجر وارد أيضا في الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ (نبا ١١ فبراير ١٩٠٨ المصنوعة ص ٩ ص ١٨٧) .

(٦) ولو أن الظاهر من عبارة الفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ أنه يمكن أن يكون المتهم قد قصد بقضه أنه يمتد الشجرة ولو لم يمتد فعلا إلا أن النص الفرنسي لهذه الفقرة هو أن المتهم يرتكب القتل «بمجرد أن يمتد» وهذه العبارة هي نفس ما ورد في المادة ٤٤٦ من القانون الفرنسي وقد أجمع الشراخ والمحاكم على أن يكون الضرر الذى لحق بالشجرة مؤذيا الى اتمامها فعلا - تطبيق دالوز على المادة ٤٤٦ وجارسون على مواد الاتلاف التي منها هذه المادة ن ه - فاذا كانت كل ما أصاب شجرة العنب هو جذائى في ساقها غائر بمقدار قليل ولم يتجهم منه سوى ضرر بسيط لا يثبت أن يزول من نفسه وليس له تأثيرا على حياتها فلا عقاب عليه (منوف ٢٥ أبريل ١٩١٥ الشرائع ص ٢ ص ٢٨٣) .

(٧) إن البلع هو من المحصولات غير المحصودة ويجب على من الضرورى لاحتيازا واحدة قطع سباط عدة تحللت رافعة تحت نص المادة ٣٢١ عقوبات أن يكون الإتلاف مما يثقل النخل وهو الشرط المنصوص به بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة وليس بالفقرة الأولى المطلوبة وهذا في هذه الحالة (لجنة المراقبة ١٩٠١ و ١٤٨) .

(٨) قطع أو إتلاف الشجرة في حكم المادة ٣٢١ لا يشمل قطع جزء منها وترتب عليه بجنى قيمتها دون أن يمتد

٣٢٢ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

إن المادة ٣٢٢ لم تذكر شيئا عما إذا كان يجب أن يكون السلاح ظاهرا أم لا كما هو الواقع في نصوص أخرى من القانون ولكن لا يمكن أخذ عدم الذكر هذا بمعنى أن الأسلحة يجب أن تكون ظاهرة لأنه في هذه الحالة تضيف المحكمة أفعالا لنص

المادة التي رأى المحقق بقسامها منطقية في كل الأحوال إذ لو كان قصده على عكس ذلك لكان قد نص صراحة على (النقض ٣ أبريل ١٩٢٠ المجلد ٢١ ص ٢٨٣) .

الباب الرابع عشر - في انتهاك حرمة ملك الغير

٣٢٣ - كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا .

والاستعداد لاستعمال القوة إذا انتفى الحال ذلك (النقض ٢٤ أبريل ١٩٢٠ المجلد ٢١ ص ١٨٥) .

(٤) تعاقب المادة ٣٢٣ عقوبات كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة خلافا للقاعدة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٠ مارس ١٨٩٢ لأنها كانت تعاقب « كل من منع غيره استعمال قوته من الانتفاع بها في يده من الأموال الثابتة » أي انتهاك حيازته تحت استعمال القوة حتى تتوفر أركان الجريمة ويضيق من ذلك أنه يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ أن يكون المصدى قاصدا استعمال القوة ولو لم يستعملها بالفعل (محكمة استئنافية استئنافا ١٨ مارس ١٩١٥ المجلد ١٧ ص ٨٣) .

(١) إن المادة ٣٢٣ لم تحتم بأن يكون الدخول في ملك الغير بالقوة وإنما تحتم بأن يكون ذلك الدخول بقصد منع حيازة الغير للعقار بالقوة فيكون في محله حكم البراءة الذي يفي على أنه لم يثبت أن التهم كان قصده استعمال القوة بعد حيازته لذلك (النقض ٨ أبريل ١٩٠٥ الاستقلال ص ٤٤٨٩) .

(٢) يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات زورف « قصد استعمال القوة لمنع حيازة واضح اليد الحقيقي » فالمراد من هذه المادة ليس القوة التي تكون قد استعملت حيا بل مجرد القصد الذي يميز أن لا يفيقه استعمال قوته فعلية (النقض ١٠ أكتوبر ١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ٤١) .

(٣) إذا ثبت أن قصد استعمال القوة كان موجودا عند التهم فيكون نفسه مطلقا على المادة ٣٢٣ عقوبات التي لا تنص على أن يكون الإكراه قد استعمل فضلا بل يكفي القصد

(٥) لم يعرف القانون ماذا يفهم من كلمة القوة الواردة في هذه المادة وحيث أن قاضي الموضوع بقدرته تأييدا لأركان

التفسير موافق صراحة لتطبيقات نظرية الحاقية التي تقول في صيغة ٩٠ أن ما أراد الشارع أن يقاب عليه إنما هو أصل التعرض بالقوة إلى واطئ اليد على عقار دون أن يكون هناك ضرورة لأن يكون حائزاً فرعياً فلا تطبق هذه المادة على الحائز للعقار الذي يمنع بالتبديد المحكوم له بهذا المقار من وضع يده عليه (التقضى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٢٣).

(٩) تطبق المادة ٣٢٣ إذا ثبت أن العقار الذي هو محل النزاع إنما هو في حيازة المدين المدعى والمدين في تطبيق القانون على هذه الجريمة إنما هو ثبت وضع اليد والحيازة بدون أن يكون للكيان المتنازع فيها ثبات ويكون المدين المدعى هو ابن المتهم لا تأثيرة ولا يبرر ارتكاب مثل هذه الجريمة لأن إطفاء الأحوال والقرور من المسعولة الجنائية لا يكون إلا في أحوال خاصة نص عليها القانون وليست هذه الجريمة منها (التقضى ٢٦ يولي ١٩١٣ المجموعة ص ١٥ ص ٥).

(١٠) لا تطبق المادة ٣٢٣ التعرض إلى المالك بل يمكن لأن يكون المنع من الحيازة بالقوة أن يكون العقار تحت حيازة المدين عليه لسبب من الأسباب والاجازة هي من ضمن الأسباب التي تحول للسلب حيازة العقار للاتنازع به (التقضى ٢٣ يولي ١٩١٤ الرابع ص ١ ص ٢٨٩).

(١١) المادة ٣٢٣ لا تمنح حق الملكية قسمه بل الحيازة الفعلية والحقيقية بل يكون واضح اليد مع صرف النظر عن مسألة ما إذا كانت له حقوق أم لا على العقار وبذلك تكون حيازة المدين عليه الفعلية ركناً أساسياً لوجود الجريمة وبدونها لا تمنحه المادة ولو كانت مالكا فرعياً ويكون الحكم بإطلاق لمدى بيان الواقعة إذا انحصر على ذكر حكم صادر من المحكمة المختصة ومحضر تسليم ولم يذكر شيئا يستفاد منه ما إذا كانت خيازة المدين عليه قد تمت بالاستيلاء فعلا واستمرت بعد تاريخ هذه المستندات (التقضى ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ المجموعة ص ١٦ ص ١).

(١٢) يكون الحكم بإطلاق إذا لم يثبت الركن الأساسي المكون للجريمة المتصوص عنها بالمادة ٣٢٣ وهو أن المدين عليه كانت له الحيازة الفعلية على العقار المتنازع فيه فان غلبت المادة

الخامسة بالموضوع والتي يتكون منها التعرض بالقوة وبما على ذلك يكون القاضي غير ملزم حتماً بأن يبرز في حكمه الواقع المكتوبة بالقوة (التقضى ١١ مارس ١٩١١ المجموعة ص ١٢ ص ١١٥).

(٦) أن لفظة القوة في الأمر المائل الصادر في ٣٠ مارس ١٨٩٢ تشمل كل أنواعها ومن المبادئ التي قررها المحاكم رجاءت علماء الشرع فيها أن لا فرق بين كون القوة مادية أو معنوية وإن استعمال القوة ليس قاصراً على الإيذاء أو التعذيب بالضرب ليس إلا بل يشمل استعمال كل ما فيه غير الإرادة والاضطهاد ويدخل في ذلك مثل الترهيب المصاحب بمجاهرات عدائية بحيث أنه يفضي من وقوعها إذا لا يمكن القول بغيث حصول المقاومة من واطئ اليد والمخاطرة بنفسه وتعرضها إلى وقوع ما عده به حتى يكون التعرض واقعا تحت أحكام هذا الدكرتور (لجنة المراقبة ٢١ مايو ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ١٩٤).

(٧) لا تطبق المادة ٣٢٣ على من يتوفر فرصة غياب جاره ويهدم جداراً من الحائط الفاصل بين الترفين وينتصب بينا من منزل الجار ويضيفه إلى منزله ثم يقيم في نهاية هذا الجزء حائطاً يفصله من منزل الجار لأنه يشترط لتطبيق هذه المادة أن يكون المدنول في العقار الذي في حيازة الغير حاصلاً بالقوة أو قصد استعماله لمنع الحيازة وهذه القوة أو قصد استعمالها غير متوفرة في هذه الواقعة التي لم يرتكبا المجرم إلا في حالة خيبة المدين عليه وإنما تطبق على هذه الواقعة المادة ٣١٣ عقوبات (محكمة بن موف ٢٦ ديسمبر ١٩١١ المجموعة ص ١٣ ص ٤٤).

أنظر مادة ٣١٣

(٨) الجريمة المتصوص عنها بالمادة ٣٢٣ عقوبات توجب أن الشخص المتعرض له يكون واضحاً يده فعلاً ومادياً على العقار الذي يدخله التهم بصرف النظر عن حق الملكية أو عن الأداة بوضع يده لم يحقق وهذا التفسير يستنتج من نص المادة ونصها من الفرض الذي يرى إليه المشرع من وضعها وتوضيهاً لكل شيء منع الاختلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بأقسام وهذا

لا تحيى المالك الا اذا كان جامعاً بين حق الملكية وبين وضع اليد الفعل على السفار (النقض ١٣ مارس ١٩١٥ المجموعة ص ١٦ ص ١٤٢) .

(١٣) اذا منع المستأجر الذى لم تزل الأرض المؤجرة في حيازته دخول المؤجر فيها عند انتهاء الاجارة فان عمله هذا لا يتعلق على نص المادة ٣٢٣ عقوبات لأن المستأجر كان واضح اليد ولغاية يوم الواقعة ما كانت يده وقت ولا أصبحت الاطيان في حيازة الدعى (النقض ١٠ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ص ١٩ ص ٢) .

(١٤) يجوز شروط المادة ٣٢٣ عقوبات فقرة ثانية اذا كانت الأرض التى دخل فيها المتهم بقصد منع حيازة المجرى عليه تسلمت فلما الى الأخير يقتضى محضر تسليم (النقض ٥ يناير ١٩١٨ المجموعة ص ١٩ ص ٣٧) .

(١٥) ان المادة ٣٢٣ عقوبات تنظم ما يكون المجرى عليه حائزاً للمعار حيازة طيلة وان يكون المتهم دخل المعار بقصد منع الحيازة بالقوة فاذا لم يبين الحكم هذه الأركان الأساسية بل اقتصر على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم ولم

يثبت ما اذا كان المجرى عليه حائزاً للمعار ولا نوع القوة التى استعملها المتهم لمنع هذه الحيازة فانه يكون باطلاً وبين النافذ (النقض ٢٧ ديسمبر ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ١٣٣) .

(١٦) اذا تراضى ناظر وقف مع بعض المستحقين فيه على أن يختصوا بزيادة بين من الأرض الموقوفة وتحرر بذلك عقود وتفتت ثم رأى الناظر أن تصرفه هذا ليس من حقوقه ورفع دعوى باطلال العقود ثم قبل أن يصح له نهائياً أراد انتزاع الأرض بالقوة بمساعدة رجاله من يد المستحقين المذكورين ودخلوا الأرض حاملين صلباً بقصد منع حيازتهم بالقوة فعقابهم يقع تحت نص المادة ٣٢٣ فقرة ثانية عقوبات (محكمة جنايات قضا ١٥ فبراير ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ٢٤١) .

(١٧) يكفى الحكم على متهمين بمنع الغير بالقوة من الانتفاع بما في يده من الأموال لثابت أن يكونوا منعوا غيرهم باستعمال القوة من الانتفاع بتلك الأموال أو دفعوا في ذلك حتى ولو كانوا ملحقين بملكية تلك الأموال أو يحقون أخرى (بلقة المرافعة ١٧ يناير ١٨٩٥ القضاء ص ٢ ص ٥٠) .

٣٢٤ - كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً .

(٣) ان باب انتهاك سرية ملك الغير المشتمل على المواد ٣٢٣ الى ٣٢٧ من قانون العقوبات الصادر به الأمر السامى فى ١٤ فبراير ١٩٠٤ لم يكن له أصل في قانون العقوبات الذى كان معمولاً به قبل ذلك التاريخ وينبثق من تعليقات نظارة المحفانية على هذا الباب أن الفرض الأصل من وضعه هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لفرش معاقب عليه قانوناً أو يوجدون ليل هذا الفرض في أماكن في حيازة الغير ولم يباشروا أضالاً من الأضال التى تبين نوع الجريمة التى يقصدون ارتكابها وتكون معاقباً عليها قانوناً ومن غرضه أيضاً منع ومعاقبة ما أضاف عليه بعض المجرمين من تحليل وجوهم في مثل هذه الأماكن عند

(١) ان المادة ٣٢٤ عقوبات تعاقب من دخل بيتاً في حيازة آخر وقد جاء في التعليقات على قانون العقوبات عند ذكر هذه المادة أن التشريع أراد بحفظ الحيازة سابقة من يتوض بالقوة لراضع اليد دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون حائزاً شرعياً (النقض ٢٦ أبريل ١٩٢١ المجموعة ص ٢٣ ص ٢) .

(٢) ليس من الضروري بناء على المادة ٣٢٤ عقوبات أن تثبت المحكمة قصد ارتكاب جريمة معينة بل يكفيا اثبات وجود نية ضد الشخص لارتكاب جريمة ما (النقض ٩ يونيو ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٩٣) .

٣٢٤ لأن هذه المادة موجودة في باب انتهاك حرمة الملكية التي أضيف بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين والقصد منه كإزالة مفهوم من تعديات الحاقية عليه معاقبة من يوجدون بالمنازل في الاجرام ويشترط قبل أن يبدأ منهم أى شروع في الجرائم التي دخلوا البيوت من أجلها وقد كانوا من قبل في مأمن من العقاب أما إذا شروعوا فلا في ارتكاب ما يريدون من الجرائم أو تبين قصد من دخولهم فليس هناك محل لمعاقبتهم بمقتضى مواد هذا الباب بل بالمواد التي تنطبق على أعمالهم وبخلاف ذلك يصح المقصود من إضافة الباب المذكور ويكون الشخص مهتداً بالعقاب في حين أنه لو ارتكب جريمة الزنا فلا التي كان يقصدها ولم يرض الزوج في دفع الدعوى أظنت من العقاب وكذلك إذا كان الأمر المرتكب مخالفة بسيطة ولا يمكن أيضاً تطبيق المادة ٢٤١ بل يدخل فعل المتهم تحت المادة ٣٤٧ فقرة أول - رابع أسباب ذلك تحت المادة ٢٤١ - (أسوان ١٠ مارس ١٩١٣ المجموعة ٤ س ١٤ ص ٢١٣).

(٦) لا يعتبر من المنازل أرواف السفن أو أحوال المعسرة لحفظ المال المذكورة بالمادة ٣٢٤ عقوبات حرب البضاعة ضمن نطاق حالة السر (لجنة المراقبة ١٩٠٧ ن ٣٦٤).

(٧) إن رافعة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه يمكن البتة المتصوص عليها بالمادة ٣٢٤ عقوبات ولا يمكن اعتبار هذه الواقعة في حد ذاتها كشروع في سرقة (لجنة المراقبة ١٩٠٥ ن ٣٦٥).

(٨) لا عقاب على من يمسك المدخول في ملك الغير ولم يدخل فلا لأن هذه الجريمة من الجلبع ويزن الشرع فيها من نص قانون وهذا النص معدوم فإذا ضبط المتهم بعد أن دخل بأحد رجله والأثرى كانت في الخارج مع هذا شرعاً لأنه يؤخذ من ذلك أن فعل المدخول لهم (الجريدة المركبة ١١ مارس ١٩١٠ المجموعة ١٠ ص ٧٣).

(٩) لا يمكن في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه أن تذكر المحكمة في الحكم العبارة الآتية «فلان في ليلة كذا بتاحية كذا دخل منزل فلان بقصد ارتكاب جريمة فيه» بل يجب أن تبين الوقائع بآثارها كأنها تستلزم عقوبة الغض من مراقبة ما إذا كانت الأركان المذكورة مجتمعة موجودة أم لا خصوصاً إذا كانت القضية حكم فيها ابتدائياً بالإدانة (الغض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ الشرائع ١ ص ٩١).

ضبطهم بها من أنهم إنما وجدوا بنية ارتكاب أمر منافقاً لأدب لانية الاجرام وبذلك يشترط توقيع العقوبات المتصوص عنها بهذا الباب أن لا يكون الجنائي ارتكب أصلاً بها تبين الجريمة التي قصد ارتكابها وأن تكون هذه الأفعال معاقبة عليها فإذا وجد المتهم في محل المخبئ عليه برضاء من أسرته وصحبه إحدى الساكنات من المنزل الذي به هذا المخل وضبطوا وهم يتناولون شيئاً من المسكر فلا يمكن القول بأنه كان يقصد ارتكاب جريمة غير معينة لأن القانون اعتبر وجوده في هذه الحالة دليلاً على الزنا فإذا لم يقبل المخبئ عليه بحكمة زويته هذه كانت الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً (مصر استئنافا ٢٨ مايو ١٩١١ المجموعة ١٣ ص ١٩).

(٤) إذا ضبط رجل وامرأة متلبين بالزنا في مكتب عام ولم يقبل الزوج المرأة بحماكتها لم يبرر للزوجة دفع الدعوى عليها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ عقوبات لأنه يؤخذ من التعديات على باب انتهاك حرمة الملكية أنه في كثير من الأحيان كان يضبط أشخاص بمجلات مسكونة أو مدعة لسكنى قبل البدء في ارتكاب جريمة معينة وكان يمتد دفع الدعوى عليهم إذا لم تعرف عقابهم من المدخول مع أن نية الاجرام ظاهرة من دخولهم تلك المحلات ويؤخذ مما تقدم أنه إذا تبين قصد من يدخل منزلاً لارتكاب جريمة معينة متصوص منها قانوناً وجب دفع الدعوى على الجريمة المذكورة وأما إذا لم يعرف القصد رفضت الدعوى بالتطبيق لآراء ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ عقوبات حسب الأحوال وفي هذه الحادثة قد تبين قصد المتهمين فكان يجب دفع دعوى الزنا إذا توفرت شروطها ولكن بعد رفض الزوج بحكمة زوجه ما كان يجب دفع الدعوى الحالية إذ في رفضها يحصل ما كان يريد الزوج اجتنبه ومنه إياه القانون لأن الاجراءات والشهود في الدعوى الحالية لا تخضع فيها في دعوى الزنا فيما لو رفضت فلا من ذلك فإن الشارع إنما قصد من يدخلون المحلات المتصوص عنها بالمادة ٣٢٤ لارتكاب جريمة وهذا يدرى من الزوج بحكمة زوجه لا جريمة كما وأن المخل الذي ضبط به المتهم لم يكن من المحلات المتصوص عنها بالمادة المذكورة لأنه لم يكن مسكوناً ولا مسجلاً للسكن ولا مسجلاً لحفظ المال (أسبوت الجزئية ٢٩ يونيو ١٩١٠ المجموعة ١٢ ص ٢٦٨).

(٥) إذا دخل رجل منزل امرأة له معرفة بها ولم تردد على منزله وطلب منها التفتتاً فلا يدخل فعل هذا تحت المادة

٣٢٥ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق في إنترجاهه .

(١) ليس من وجد في بيت سكن مخفيا عن أعين من لهم الحق في إنترجاهه أن يتجسس بأن وجوده كان حاصلًا بإشارة أو دعوة من أحد أفراد أهل البيت لأت الاختفاء بمقتضى المادة ٣٢٥ هو جريمة في حق رب البيت لا تسقط باشتراك أحد أفراد أهله وحق الإنترجاه يتعلق به قبل كل واحد سواء (القض ٢١ أغسطس ١٩١٦ المجموعة س ١٧ ص ١٨٨) .

(٢) لا يخلل التهم من العقاب طبقا لمادة ٣٢٥ عقوبات انخافه مع الزوجة لأن صاحب الحق في الإنترجاه هو الزوج متى

٣٢٦ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تساق أو من شخص حامل لسلح فتكون العقوبة الحبس .

٣٢٧ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه بمن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

الباب الخامس عشر

في التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة وفي الاعتداء على حرية العمل

(ق ٣٧ في ٩ سبتمبر ١٩٢٤)

٣٢٧ مكررة - محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواي والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية تعطل سير العمل في تلك المصلحة بدون أن يخطروا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي يتوون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بامضاء أو ختم المستخدمين والأجراء الذين يتوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لذوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة السابقة والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

وكل من يعرض المستخدمين والأجراء المشار إليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنية .

٣٢٧ (٣) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التداير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(أولاً) حق الغير في العمل ،

(ثانياً) حق الغير أن يستغلم أو يمنع عن استخدام أى شخص ؛

(ثالثاً) حق الغير أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التداير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

وتعد من التداير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

(أولاً) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدقه ورواحه ؛

(ثانياً) اخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاولته عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من استعمالها .

(ثالثاً) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان أتو يقطنه أو يشتغل فيه .

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يعرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع

في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٢٨ - يحاذى بقرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

(أولا) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للسائقين أو توجب مضايقته وكذا من ينتصبه بأي كيفية كانت .

(ثانيا) من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه .

(ثالثا) من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الأوقات المعينة بمعرفة لذلك .

(رابعا) من غسل في طريق عام عربات معسلة للركوب أو النقل أو يهائم معدة للجور أو للحمل أو للركوب .

(خامسا) من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتفظ لمرور الناس بوضعه ممرا أو اتخذاه أي وسيلة أخرى .

الحكم عليه بإعادة الطريق الى حاله الأصلية اذا لم يرغب هذا الطلب المحكمة من التلصوم (بلنة المرافعة ١٩٠٧ ن ٤٥٩) .

(٣) إن عدم سر بيان قانون التنظيم في قرية لا يجوز من الطرق المختصة للعامة صفة كونها طرقا عمومية ولا يمنع من

الحكم بمقتضى المادة ٢٣٨ عقوبات على من يتسلى على عرض الطريق في هذه القرية (بلنة المرافعة ١٩٠٩ ن ٤٥٧) .

(١) أن الترسيزات التي يحكم بها على من ينتصب الطريق العام يجب أن تقتدر على قاعدة الصرفة المقررة بالمادة ١٣ من لأئحة الطرق العمومية فلا يخص بالمرخص لم المالكين في تلك المادة (بلنة المرافعة ١٩٠٧ ن ٤٥٥) .

(٢) إن التهم الذي ترفع عليه الدعوى بمقتضى المادة ٢٢٨ عقوبات تقرة أولى لاختصاصه الطريق العام لا يمكن

٣٢٩ - قالوا الاسنان أو بالمو القفاير أو السجالون والمشعرون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرها أو بالحس مدة لا تزيد عن أسبوع .
الأشخاص الذين يشتغلون بالتنجيم لا يعتبرون من السجالين طبقا لقانون التشردن (بلنة المراقبة ١٩٠٧ ن ٤٣٩) .
أو المشعورين في حكم المادة ٣٢٩ عقوبات بل يعتبرون مشعورين

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصرها :
(أولا) من أنذرتة جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه .
(ثانيا) من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المازين إذا سقطت عليهم .
(ثالثا) من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب ممدة بخر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها .

(رأبسا) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر أيضا للجانب الحكومة .

٣٣١ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :
(أولا) من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار .
(ثانيا) من كان موكلا بالتصطف على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلقه .

(ثالثا) من حرّس كلبا وثابا على ماز أو مقتنيا أثره أو لم يرده عنه إذا كان الكلب في حفظه ولولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

٣٣٢ - يحازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصرها :
(أولا) من ألب بغير إذن سوار يخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن إلهاها فيها إتلاف أو أخطار .

(ثانيا) من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقيسة أو علة نارية أو ألب فيها مواد أخرى مفرقة .

- ٣٣٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :
 (أولا) من حصل منه في الليل لفظ أو غافة مما يكدر راحة السكان .
 (ثانيا) من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان .

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

- ٣٣٤ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
 (أولا) من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كلسات أو مياه قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة .
 (ثانيا) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .
 (ثالث) كل من مرّ من القصابين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين .

- ٣٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية .

- ٣٣٦ - كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من الفار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التدخين وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .

- ٣٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضا :

- (أولا) كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكا أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك .
 (ثانيا) كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بجمع ذلك .
 (ثالثا) كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص .

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٣٨ - يحازى بفرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى أو بالحس مدة لا تزيد عن أسبوع :

(أولاً) من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة مثانية للحياء أو وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة

(ثانياً) من وجد بحالة مسكرين فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية .

(ثالثاً) من وجد فى الطرق العمومية أو أمام منزله وهو يمرض المسارين على التمسق بإشارات

أو أحوال فإن كانت المحرض المذكورة لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يحازى أبواه بالعقوبة المقررة فى هذه المادة .

(رابعاً) من أغرى الأطفال على الشحاذة فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية .

حتى لا يتأذى الجمهور من وجود مخمور فيها يضيق على الناس طريقهم أو يكدر صفوهم فلا يدخل فى ذلك منزل الموس لأنه لا يخرج من كونه منزلاً خاصاً أملاً لاحتكاكها ولتعاظم مهنتها فيه تحت قيود خاصة ولو كان فى عداد المحلات العمومية بطرت عليه أحكام القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤ ولما أهدت له لائحة خاصة هى لائحة بيوت العاهرات (سراج ٢٥ فبراير ١٩٢٠ المجلد ٢١ ص ١٤١) .

(١) الشخص الذى وجد بحالة مسكرين فى بيت العاهرات لا يمكن اعتباره أنه وجد فى محل عمومى بالمعنى المقصود من المادة ٣٣٨ فقرة ثانية (بلغة المراقبة ٩٠٨ ن ٢٥١) .

(٢) المقصود بالمحلات العمومية المتصوص منها بالمادة ٣٣٨ عقوبات الأماكن العمومية التى تتماثل مع الطرق العمومية المطوف عليها فى هذه المادة لوجود الشبهة بينهما إذ كلاهما شخص للخدمة العامة كالنزهات والحدائق العمومية ونحوها

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ - يحازى بفرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى :

(أولاً) من امتنع أو أهمل فى أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك

من جهة الاقتضاء فى حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا فى حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجرمة أو ضييع عام أو فى حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى .

(ثانياً) من تزع أو مزق عمداً الإعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو بصيرها لا تقرأ .

(ثالثاً) من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

مقوط أخطار ضريرة غير متظرة في فصل الصيف مدة يرمين متباينين حتى طت المياه نحو النصف متر على الأرض وعليه فاستناع شخص من المساعدة في إدارة طلبية كبح المياه بعد ان طلبت الادارة منه ذلك هو أمر معاقب عليه بالمادة ٣٣٩ (الارتايق استثنائيا ١٧ مايو ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ من ٢٩٣) .

ذكر الأحوال المنصوص فيها في المادة ٣٣٩ عقوبات هو من قبيل التمثيل والبيان فقط لا على سبيل المحصر والتقييد . الحكم هذه المادة يجوز أن يسرى على الحوادث الأخرى الشبيهة بما يشرط أنها لم تكن الاحداث طارئة أو ضررا محتملا يجب تلافيه بوجه السرعة وليس هناك وقت كاف لاتخاذ الطرق المعتادة فلتا مقوط كية عظيمة من الثلج بقية حتى قطعت الحواصلات مما يدخل تحت نص المادة ٣٣٩ وكذلك

المخالفات المتعلقة بالأماكن

٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

(أولا) من دخل في أرض مهية للزراع أو مبنوة فيها زرع أو محصول أو مزمتها بمفرده أو بيهاته أو دوابه المعتدة لجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمز منها وكان ذلك بغير حق .
(ثانيا) من رى أحمارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو عوطلات ملك غيره أو على مبنيين أو حفاظ .

(ثالثا) من رى في النيل أو الترغ أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن توق الملاحاة أو ترسم مجارى تلك المياه .

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنينا واحدا مصريا :

(أولا) من قطع الخصرة الباقية في المحلات المخصصة للنفعة العمومية أو نزع الأثرية منها أو الأحمجار أو مواد أخرى ولم يكن مافونا بذلك .

(ثانيا) من أنف أو خلع أو نقل الصفائح أو النذر أو الإكواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .
(ثالثا) من اطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعتدة لإتارة الطرق العمومية وكذا من أنف أو خلع أو نقل شيا منها أو من أدواتها .

٣٤٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنينا واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

(أولا) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من مقولات الغير .

(ثانيا) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بسدم تبصره أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح .

(ثالثاً) من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو في بستان .

(١) من الاطلاع على نص المادتين ٣١٢ و ٣١٠ من قانون العقوبات يظهر ان الشارع رأى ان الحيوانات المستأنسة على نوعين قسم منها يعتبر من المواشى وهو المخصوص منه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ والقسم الآخر لا يعتبر منها وهو الذي ذكر في المادة ٣١٢ والمقصود به هو الحيوانات المنزلية كالإوز والسمك وغيره ويؤخذ من مقابلة المادة ٣٤٢ عقوبات بالمادتين المذكورتين ان الأوز لا يدخل ضمن أنواع المواشى أيا كانت وبناء عليه فلا عقاب على من رعى بها أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو بستان ويؤيد أن

الأوز لا يدخل ضمن المواشى أى كان نوعها مراجعة نص المادة ٤٥٣ من القانون الفرضى القابلة للمادتين ٣١٠ و ٣١٢ من قانون العقوبات الأهل حيث ان الشارع ذكر فيها أى نوع من أنواع المواشى أو حيوانات مستأنسة (المحلة المركبة ١٤ يوليو ١٩٠٨ المجموعة ص ٩ ص ٣٠٧) .

(٢) تطبيق المادة ٣/٣٤٢ يجب أن يكون التسم قصد ترك مواشيه ترعى زراعة الغير (سوف الجزئية ٧ مارس ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ٤٥) .

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً فضلاً عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها .

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من ألقي بغير احتياط قاذورات على إنسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرى .

٣٤٥ - من ألقي عمداً أجساماً صلبة أو قاذورات على إنسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيناً مصرى .

٣٤٦ - يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيناً مصرى من ترك أولاده الحديث السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات .

٣٤٧ - يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً .

(أولاً) من ابتدر إنساناً بسب غير عطف أو غير مشتمل على إسناده عيب أو أمر معين .

(ثانياً) من وقعت منه مشاجرة أو تعد وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح .

يمتدحسباً غير ملحق طبقاً للمادة ٣٤٧/١ عقوبات ولا محل تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات لأن قصد التهم من دخوله المنزل واضح جداً بكيفية لا تقبل الشك كذلك لا يمكن تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات التي تستلزم كالمادة ٢٤٠ وقوع فعل فاضح محل بالحيا، ونقط لا تستلزم العلانية ويجب لوغوه أن يكون هناك فعل مادي قد بدأ من التهم وهناك ما صدره هو مجرد قول والقول وحده لا يكفي - راجع أسباب ذلك تفصيلاً تحت المادة ٢٤١ - ولو كان الكلام وحده كافياً في المادة ٢٤١ لكان هناك تناقض بين المادتين ونزوح الدائرة المروضة الثانية منها ومعاودة على قول لو ارتكب علانية بمدة سباً أو تخافة بسيطة لعدم اشتماله على عيب معين (سوان الجزئية ١٠ مارس ١٩١٣ المحبوعة من ١٤ ٢١٣) .

(١) الرجل الذي يدخل منزلاً ولا يقص شعر امرأة انتقاماً منها لأنها رفضت التزوج به لا يمتدحسباً بل يمتدحسباً جريمة الإيذاء المعاقب عليها بمقوبة تخافة (التقضى ١٤ يناير ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ١٦٤) .

(٢) إن المادة ٣٤٧ عقوباتقرة أول لم تنص على أن حصول السب في حال حضور الشخص الموجه إليه هو الركن الأساسي من أركان الجريمة (التقضى ١٧ فبراير ١٩١٧ الشرائع ص ٤ ص ٣٢١) .

(٣) إذا دخل شخص منزل امرأة حين وجودها بمفردها وطلب منها الفحص، فقولاً دون أن يدوم أي عمل مادي كان عمله هذا غشياً لا مومياً وتعتمد على شرفها ومسا بكرامتها وهذا

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية يمازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتى إزالتها إليها .

فلذا كانت اللائحة لاتنص على عقوبة مما يمازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

المراد بهذه العبارة الاحالة على المادة ١٢ عقوبات وتوقيع العقوبات المنصوص عنها في هذه المادة أعني الحبس الذي لا تزيد مدته عن أسبوع والغرامة التي لا يتجاوز مقدارها جنحاً مصرياً ولا يمكن القول بأن تلك اللائحة لا تقرر عقوبة ما وأن الجرائم التي تقع تخافة لها يجب المعاقبة عليها ببراءة لا تزيد عن ٢٥ قرشاً كنص المادة ٣٤٨ (لمحة المراقبة ٦ فبراير ١٩٠٧ المحبوعة ص ٨ ص ٢٠٦) .

(١) إن الواجب الصادر عما أمر حال كلالمة إيلياها الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ هي قانون فلا يميز اختيارها من قبيل لوائح المخالفات في تطبيق المادة ٣٤٨ عقوبات طبعاً لأن هذه المادة لا تقول إلا ما يبرهنه بالقرارات الصادرة من جهة الإدارة (التقضى ٢٨ يونيو ١٩١٩ المحبوعة ص ٢٠ ص ١٢٨) .

(٢) إذا نص في بعض اللوائح الخصوصية على أن من يخالف أحكامها يساقط بالعقوبات المقررة للمخالفات فإن

قانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتغل على لأئمة ترتيب المحاكم
الأهلية ؛

ونظرا لأن الضرورة تقضي بالتعجيل في إيجاد عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد
تأثيرا من الأحكام المعمول بها الآن ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ومواقفة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام
في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصرية .

الظاهرين أهمها منع غيرهم من حرية العمل وتدخل بالتكس دلالة
واضحة على أن المقصود بذلك القانون هو الاضطرابات التي
تتصل في الطريق العام سواء كانت ذات مرمى أو بواعث
خاصة أو كانت عمومية (القبض ١٦ مارس ١٩١٨ المجموعة
ص ١٩ ص ٨٨) .

ان قانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ وإن يكن كالتقانون
الصادر قبله من الانتفاضة الجنائية وضع بسبب الحوادث
السياسية إلا أنه يجب أن يلاحظ أن نفيه لا يشمل أى تعقيد
يمكن أن يستنتج منه أن ذلك القانون لا ينطبق إلا على الجماعات
أو مظاهرات سياسية وقد نصت عبارة بالذات عن طرفة أعراض

٢ — اذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع
أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو اذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان
شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص
من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو ظالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يتبعد عنه يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصرية .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

٣ — إذا استعمل المتجمعون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع . وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنتين لحامل الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمع بجمع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفقتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالفرض المذكور .

٤ — يساقب مدبرو التجمع الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يساقب بها الأشخاص الداخلون في التجمع ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمع ولو لم يكونوا حاضرين في التجمع أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

٥ — على ناظر الحاقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية ٤

مدربا القاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

بالتأية عن الحضرة الخديوية

حسين رشدي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدي

ناظر الحاقانية

ثروت

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

خاص بإحراز وحمل السلاح

نحن مطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤ الخاص بإحراز وحمل السلاح ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الأسلحة والانتجار بها ؛

ونظرا لضرورة زيادة تميم منع إحراز وحمل السلاح والسماح باتخاذ إجراءات غير اعتيادية لتزج السلاح من الأهالي طبقا لرأى السلطة العسكرية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يمنع في القطر المصرى إحراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة البيضاء المينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية . ولا يسرى هذا المنع على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارى العمل بها وطبقا لنصوصها .

ويستمر العمل بنصوص القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الأسلحة والانتجار بها .

٢ — لوزير الداخلية أو للسلطة التي ينتدبها لهذا الغرض أن يعطى بصفة استثنائية رخصا لإحراز السلاح وحمله .

٣ — وزير الداخلية حرّ في منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له .

وهو أيضا حرّ في سحب الرخص في أى وقت وله في هذه الحالة أن يعطى صاحب السلاح ميعادا لبيع سلاحه الى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو الى شخص رخص له أو لتصديره خارج القطر .

٤ — لا يمكن تفتيش منازل الأشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحزرون أسلحة بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون إلا بواسطة القاضي أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منهما بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذي يتدبانه لهذا الغرض .

٥ — على الموظف الذي يجرى التفتيش أن يستصحب معه شاهدين وأن يحضر محضرا بما أجهراه وبما عينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذي صار تفتيشه .

فاذا كان هذا الأخير غائبا أو امتنع عن التوقيع على المحضر بامضاءه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك في المحضر .

ويصير العمل أيضا بأحكام قانون تحقيق الجنايات وبقية القواعد المتبعة في تفتيش المنازل .

٦ — تعاقب الجرائم التي ترتكب ضد هذا القانون بالعقوبات الآتية :

انذا كان السلاح ناريا تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيها مصريا .

انذا كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيهات مصرية .

ويحكم القاضي دائما بمصادرة السلاح .

٧ — يلغى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤

رخص احرار وحمل السلاح وحله المعطاة طبقا للقانون المشار اليه تعتبر جميعها مانفة ولا عمل لها .

٨ — يصدر وزير الداخلية بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص والرسوم المقررة عليها وتجديدها وسائر الأحكام التكميلية .

أحكام مؤقتة

٩ — على كل شخص يحز سلاحا أو أكثر من الأسلحة المشار اليها في المادة الأولى أن يقدم ماعنده من هذه الأسلحة الى المركز أو القسم أو نقطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون .

أما الذين يحرزون أسلحة من الأنواع المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كائن بقرار من وزير الداخلية فيمكنهم الاكتفاء بتقديم إخطار كتابي تفصيلي عنها الى السلطة المشار اليها آنفا وفي اليماد المحدد أعلاه .

وللبوليس شأنما أن يأمر بإحضار الأسلحة التي تقدم الاخطار عنها وإذا لم يقدم الاخطار بما أمر به للبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله .

١٠ - الأسلحة التي يصير إحضارها أو التي يقدم إخطار عنها تصادر ما لم يتحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ إحضارها أو من تاريخ الاخطار المقدم عنها على الرخصة المشار اليها في المادة الثانية . أما اذا كانت من الأسلحة المنتوه عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة فيكتفى بأن يثبت صاحبها بأنه قد تصرف بها بالطريقة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

أما الأسلحة المرصعة أو المزخرفة فيقتصر منها القسم المرصع أو المزخرف الذي ليس بمجزة أصلي من السلاح ويرد الى صاحبه اذا طلب ذلك .

١١ - للمحافظين والمديرين عند اللزوم أن يأمروا بتفتيش المنازل في بحر الستة الأشهر التالية لتاريخ ابتداء العمل بهذا القانون بقصد البحث عن الأسلحة المشار اليها في المادة الأولى وضبطها وذلك بدون مراعاة القواعد الواردة في المادتين الرابعة والخامسة .

ويكون إجراء هذا التفتيش بناء على أمر وزير الداخلية وطبقا للتعليمات التي يصدرها .
والأسلحة التي تضبط قبل انتهاء الميعاد المنتوه عنه في المادة التاسعة لا يعاقب أصحابها وإنما تصادر طبقا لأحكام المادة العاشرة .

١٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقصر جبارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدي

المجدول رقم ١

الأسلحة البيضاء الممنوعة المشار إليها في المادة الأولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

- (١) السيوف والشيش (ماعدا السيوف والشيش التي هي جزء من الكسوة الرسمية وكذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة) ؛
- (٢) السونكات ؛
- (٣) الخناجر ؛
- (٤) السرماع ؛
- (٥) نصال الرياح ؛
- (٦) عصي الشيش ؛
- (٧) الخنث (قضيبي مدبب من الحديد يوضع بأطراف العصي) ؛
- (٨) ملكة حديد (برنية حديد) ؛
- (٩) السكاكين التي لا يسوغ إحرازها أو حملها مسوق من الضرورة الشخصية أو الحرفة .

المجدول رقم ٢

الأسلحة التي يكفى بتقديم إخطار عن إحرازها طبقا للسادة التاسعة

من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

- (١) أسلحة الزينة، وهي الأسلحة الثقبية والبنادق والقرايينات والبندق القصيرة والرشوفلترات والطبنجات مهما كان طولها التي تكون كزناقتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشاً بديعاً . ولكن يمكن إدخال أسلحة الزينة (خلاف الأسلحة الثقبية) في هذا الجدول يلزم أن لا تكون قيمة القطعة الواحدة أقل من عشرين جنيها عن البنادق والقرايينات والبندق القصيرة، ومن ثمانية جنيها عن الرشوفلترات، ومن ثلاثة جنيها عن الطبنجات ؛
- (٢) البنادق والقرايينات والطبنجات طرز "فلوير" والأسلحة المماثلة لها من العيار الصغير، والأسلحة ذات الماسورة الخلزونية المعروفة بأسلحة "صالون" .

قانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٣

بمقرر الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد ؛
وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده وأحكامه لكي يتسنى للأهلين
الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ منظم ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول — في الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية ، فإذا كان يراد
عقد اجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد
الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

وتنقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتقائيا .

٣ — يجب أن يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وبيان موضوعه .
ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع انتقائيا .
كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك إستدراكا للحالة
التي لا يتخبط فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين إذا كان الاجتماع انتقائيا من أهل المدينة
أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق
المدينة والسياسية .

وبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطئه .

٤ — يجوز للحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام ، بسبب الفاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأى سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ إعلان المنع الى منظمى الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .

ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك . ويجوز لمنظمى الاجتماع أن يتظاهروا من أمر المنع الى وزير الداخلية فلذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير .

أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبدا .

٥ — لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت الحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال .

ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا باذن خاص من البوليس .

٦ — يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المهنية في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فالذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء المبينين في الاخطار .

٧ — للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحزمة القانون ويكون من حقه أن يضار المكان الذي يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :

(١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تهم اللجنة بوظيفتها ؛

(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار ؛

(٣) اذا أقيمت في الاجتماع خطاب أو حدث صباح أو أنشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛

(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛

(٥) اذا وقع اضطراب شديد .

٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛

(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛

(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثاني - في المظاهرات في الطريق العام

٩ - تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية (٢ و٣ و٤ و٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز في كل حين للسلطات المبينة في المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقا لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفى .

١٠ - لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث - في العقوبات والأحكام العامة

١١ - الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغیر إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحسب للمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يحظر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يصحى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالفرق يعاقب بالحسب للمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحسب للمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في قانون نمره ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالجمهور أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها .

١٢ - لو وزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

١٣ - على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمرر العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى طابن في ١٤ ثوال سنة ١٣٤١ (٢٠ مايو سنة ١٩٢٣) .

فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يحيى ابراهيم

وزير الحفانية

أحمد ذو الفقار

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المثشرين والأشخاص المشتبه فيهم

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد ؛
وعلى الأمر العالي الصادر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام
الخاص بمراقبة البوليس ، المعلن بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ؛
وعلى القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس ؛
وعلى قانون العقوبات الأهمى ؛
وعلى قانون تحقيق الجنائيات الأهل ؛
وعلى قانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول - فى المثشرين وفى الأشخاص المشتبه فيهم

مادة ١ - يصد فى حالة تشرد :

(أولاً) من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ؛

(ثانياً) من يسعى فى كسب عيشه بتعاطى أعمال القمار أو التنجيم فى الطرق أو المحال العمومية
أو فى أى عمل آخر يكون معرضاً لنظر الجمهور ؛

(ثالثاً) قوادىو النساء العموميات ؛

(رابعاً) الأشخاص الأصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة فى الطرق العمومية ؛

(خامساً) من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تعريض الأطفال على التسول فى الطرق أو المحال
العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة ؛

(سادسا) التاجر الذين يهربون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا أنهم يفترون مهنة أو صناعة مشروعة ؛
(سابع) من يقضى الليل عادة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا .

٢ - يجوز أن يعد من المشتبه فيهم :

(أولا) الأشخاص المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتى بيانها أو لشروع في احدى تلك الجرائم وهى : التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الأهل وخطف الأشخاص والحريق عمدا وتعطيل وسائل المواصلات والسرقة والنصب وتزيف النقود وإتلاف المزروعات وإعدام المواشى وإتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما إلا اذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم ؛

(ثانيا) من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو إقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لشروع في احدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لا وجه لادانتها أو حكم فيها بالبراءة إلا اذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو إصدار القرار بأن لا وجه لادانتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم ؛

(ثالثا) من صدر عليهم مرة واحدة حكم مما نص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة أيضا عملا لتحقيق أو لدعوى مما نص عليه في الفقرة الثانية إلا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في تلك الفقرتين ؛

(رابعا) من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين أو مخبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدعو الى الشبهة ومن غير أن يكون لوجودهم سبب ما ؛
(خامسا) من اشتهر عنهم لأسباب جنائية الاعتياد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياد على الاشتغال كوسطاء لاعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة ؛

(سادسا) من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمفنيات كالحشيش والأفيون والباطورة والكوكايين وغير ذلك .

الباب الثاني - في انذار البوليس

٣ - اذا تبين للبوليس أن شخصا في حالة تشرد استدعاه لكي يسلمه انذارا صريحا بأن يغير في مدى عشرين يوما أحواله، ميمشته التي تنافى القانون وتجعله في حالة التشرد وإلا قُدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة .

فإذا عارض الشخص في أنه في حالة تشرد وعرض أن يقدم بيانات جديده على صحة معارضته جمع البوليس البيانات المذكورة وقرر استبقاء الانذار أو العدول عنه تبعا للنتيجة التي يصل اليها .
ويجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يطعن في قرار البوليس أمام النيابة وعلى النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الانذار الصادر من البوليس أو أن تلغيه .

وتبين الاجراءات الخاصة بهذا الطعن في القرارات المنصوص عليها في المادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

٤ - يرسل الانذار المنصوص عليه في المادة السابقة الى الشخص الذي يفترض فيه التشرد من مأمور القسم أو المركز في الجهة التي يقيم فيها ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها اذا لم يكن له مقر ثابت أو من نائب المأمور المذكور .

ويحرم محضر سواء عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرد أو عن الأسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة ؛

ويكون في كل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء من يرسل اليهم الانذار .

٥ - يجوز على اليوم اكراه من يفترض فيه التشرد على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار .

٦ - يعاقب من يبق في حالة تشرد رغم انذار البوليس أو من عاد الى تلك الحالة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانذار بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

فإذا عاد الى حالة التشرد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ اقضاء مدة العقوبة عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بغير حاجة الى انذار سابق .

ويجوز كذلك للقاضي أن يأمر بأن يمضى المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضي المصرية . ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية طبقا للمادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرد مرة أخرى في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بوضعه تحت مراقبة البوليس في جهة معينة. طبقاً للفقرة السابقة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك بغير حاجة الى انذار . وفيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات تمد هذه المراقبة مماثلة لعقوبة الحبس .

٧ - يكون اثبات حالة التشرد في الدعاوى الجنائية المذكورة في المادة السابقة بشهادة يوقع عليها في القرى والبنادر من العملة وشيخى القرية أو البندر ومن المأمور أو من يقوم مقامه وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور ، وذلك الى أن يثبت العكس .

٨ - تسمى على الأشخاص المشتبه فيهم الوارد ذكرهم في المادة الثانية الاجراءات الخاصة بالانذار المقررة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة .

وينذر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً بحيث يحتب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون .

٩ - اذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قُدم ضلته بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولاً) و (ثانياً) من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو اذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة المذكورة أو اذا كان لدى البوليس من الأسباب الحديثة ما يؤيد ظنونه عن أمياله المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب التالي .

الباب الثالث - في مراقبة البوليس

١٠ - يكون خاضعاً لنظام مراقبة البوليس :

(أولاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الأصلية الصادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ؛

(ثانياً) من يعفى اعفاء مقيداً بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ؛

(ثالثاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه ؛

(رابعاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشرباً ؛

١١ - يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس :

(أولاً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الأولى من المادة السابقة، من المحكمة التي حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فانها لا تحكم في أية حال بمراقبة البوليس ؛
(ثانياً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة، من المحكمة الجزئية ؛

(ثالثاً) فيما يتعلق بالأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة، من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم السجون .

١٢ - كل من يوضع تحت ملاحظة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أترافائه اعفاء مقيداً بشرط من إحدى هذه العقوبات يحال عند بده مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها . وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التي ينوي اتخاذها محلاً لاقامته فان لم يفعل يعين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية .

ويحوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل اقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي استوجبت الحكم أو في المديرية المجاورة لها .
وعلى أية حال يمنع الأشخاص الموضوعون تحت المراقبة من الاقامة في العزب .

١٣ - عند تعيين محل إقامة المحكوم عليه يجب في الحال على سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها أن توصله اليه غفوراً أو أن تسلمه ورقة طريق تتيح له التوجه اليه في زمن معين . وعند وصوله يقم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيده اسمه .
فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الأحكام الخاصة بالمراقبة .

١٤ - كل من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه أو متشرباً يجب أن يقم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجوداً به لابتداء التصريح المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . وبعد ذلك يجري العمل نحوه طبقاً لأحكام المادة السابقة .

١٥ - على سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب ، وتضمن هذه

التذكرة بيان الشروط التي يكون المحكوم عليه ملزما باتباعها طبقا للمادة التالية وكذلك البيانات المنصوص عليها في المادة العشرين من هذا القانون .

١٦ - يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :

(أولا) لا يجوز أن يغير محل إقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها . ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة .

وعليه إخطار عمدة القرية التي يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه ؛

(ثانيا) يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به في المكان والزمان المعينين في تذكرته . على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر .

وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أى وقت آخر اذا أعلنه البوليس بذلك .

(ثالث) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وألا يهرجه قبل طلوع النهار إلا اذا أذن من هذا التقيد بالطريقة المنصوص عليها بعد .

١٧ - لا يجوز للشخص الموضوع تحت المراقبة أن ينقل محل إقامته الى مركز أو قسم آخر إلا اذا كان قد أقام سنة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي مغادرته أو اذا كان المدير والمحافظة قد أذن بهذا الانتقال .

أما الشخص الذي يكون محكوما عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي يصدر اليه الأمر بالعودة الى محل إقامته المعتاد طبقا للمادة الثانية والعشرين من هذا القانون فانه لا يجوز له نقل محل إقامته الى مركز أو قسم آخر غير اذن سابق من وزارة الداخلية .

وعلى من يريد نقل محل إقامته الى مركز أو قسم آخر أن يحصل على ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به وأن يتبع أحكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

١٨ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة كل من خالف أحكام المادتين السابقتين .

١٩ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى الشخص الموضوع تحت المراقبة من قضاء الليل في مسكنه اذا أثبت الشخص المذكور أن عمله يقتضي بقاءه خارج منزله ليلا أو اذا وجدت أسباب أخرى تسوغ هذا الاعفاء .

ويجوز لأمر المركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما . وعليه أن يبلغ ذلك في الحال الى المحافظ أو المدير الذي يكون من حقه ابطال الاعفاء .

ويجوز ابطال الاعفاء في أى وقت اذا زالت الأسباب التي دعت اليه أو اذا كان الشخص الموضوع تحت المراقبة مشتبها في سلوكه .

٢٠ - يكون بكل مكتب بوليس محيل تعيد به أسماء الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائرة المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل :

(أولا) اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلامات المميزة له ؛

(ثانيا) القرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ؛

(ثالثا) محل اقامته ؛

(رابعا) تاريخ وضعه تحت المراقبة والتاريخ الذي تنتهي فيه تلك المراقبة ؛

(خامسا) اليوم والساعة اللذان ينبغي التقدم فيما الى سلطة البوليس ؛

(سادسا) التواريخ التي تقدم فيها فعلا ؛

(سابعا) كل تغيير في محل الإقامة ؛

(ثامنا) كل إعفاء من قيود المراقبة أذن له به .

٢١ - يحق للبوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للثبوت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة . على أنه لا يجوز مع ذلك للبوليس أن يدخل مسكن الشخص الموضوع تحت المراقبة إلا اذا رفض بعد انذاره مرتين أن يظهر نفسه وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطا أو بحضور العمدة وشيخ الخفراء .

٢٢ - يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير :

(أولا) أن يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة لجعله أخلاقه وسلوكه خطرا على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها الى جهة أخرى تابعة لمركز أو قسم معين لكي يمضي بها مدة المراقبة الباقية .

وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الأمر أن يراعى الظروف الخاصة للحكوم عليه وما قد يلقاه من التسهيلات لكسب معيشه في محل اقامته الجديد ؛

(ثانيا) أن يأمر كل متشدد أو مشتبه فيه حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في مركز غير المركز الذى يوجد في دائرته محل إقامته المعتاد أن يعود الى المركز أو القسم الذى كان يقم به عادة وأن يقضى فيه مدة المراقبة الباقية .

٢٣ - إذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل إقامة خاص أو صدر اليه الأمر بالعودة الى المركز الذى يوجد به محل إقامته المعتاد وذلك طبقا لادة السابقة فانه ينبغي اعلانه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذى يكون مقيدا به وتلييه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون . فاذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

٢٤ - تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمتد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغييه عن محل إقامته لسبب آخر .

٢٥ - كل شخص موضوع تحت المراقبة ما صلا الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (ثانيا) من المادة العاشرة من هذا القانون يجوز أن يعنى من المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير . وهذا الاعفاء يكون نهائيا بمجرد صدور الأمر . على أن أحكام هذه المادة لا تسرى على الأشخاص الذين يعفون اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة .

٢٦ - اذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكا من الأحكام الخاصة بها المنصوص عليها فيما تقدم جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض . وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته . ويبقى محبوسا حبسا احتياطيا الى حين الحكم في القضية أو حفظها .

الباب الرابع - أحكام خاصة بالعقوبات وبالتحقيق

٢٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل متشدد أو مشتبه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته وذلك في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا وجد حاملا سلاحا أو مجتمعا مع شخصين أو أكثر يكون أحدهما أو أحدهم على الأمل .
 حاملا سلاحا في الظروف المنصوص عليها في الفقرة (رابعا) من المادة الثانية ؛
 (ثانيا) اذا وجد متنكرا بشكل من الأشكال خارج مسكنه ؛

(ثالث) اذا وجد :

(أ) حاملا مبردا أو شتى أو غير ذلك من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال

المغلقة أو التي تستعمل عادة في ارتكاب السرقات ،

(ب) حاملا مواد سامة أو سوائل قابلة للاشتعال أو غيرها من المواد التي قد تسبب تسميم

المواشي أو إحداث حريق أو اتلاف مزروعات وتستعمل عادة لفرض من تلك

الأغراض أو كان حائزا لتلك المواد أو السوائل .

وذلك بغیر أن يستطيع أن يثبت ما يبرر احراز شيء مما ذكر أو استعماله ؛

(رابعاً) اذا وجد حاملا نقوداً أو أشياء ذات قيمة أو حائزاً لها من غير أن يكون لديه وسائل مشروعة

ومعروفة للتعيش ومن غير أن يستطيع اثبات مصدرها .

وفضلاً عن ذلك يحكم بوضع المجرم تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على ستين . فإذا كان موضوعاً

تحت تلك المراقبة من قبل أطلعت المراقبة لالة المذكورة .

وفي حالة العود يجوز إبلاغ مدة المراقبة الاضافية الى ثلاث سنوات .

٢٨ - لأجل تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة يعد من الأسلحة عدا ما ذكر

في المادة الأولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ وفي الجدول (رقم ١) الملحق به البلط والنباتات والمعص

الغليظة المعروفة باسم "الدبرك" وكل آلة أخرى من شأنها إحداث الوفاة .

ولا يمنع تطبيق العقوبة المنصوص عليها في تلك الفقرة توقيع العقوبة المنصوص عليها في القانون

نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ المتقدم ذكره .

٢٩ - عند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم

إنذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس بخنعة ما أو على شروعه في ارتكابها يحق للبوليس

والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة والثلاثين من قانون

تحقيق الجنايات الأهل ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها فيها .

فإذا كان المتهم من الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة طبق عليه حكم المادة السادسة والعشرين

من هذا القانون .

وكذلك تطبق أحكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الأهل على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس .

٣٠ - كل حكم يصدر بالادانة لجنحة ما ضد متشرد أو مشتبه فيه من صدر إليهم إنذار البوليس أو ممن هم موضوعون تحت المراقبة يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه .

أحكام عامة وأخرى وقتية

٣١ - لا تسرى أحكام هذا القانون على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم من خمس عشرة سنة كاملة .

٣٢ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على صدوره .

٣٣ - يلغى القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد والأمر العالي الصادر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس . وكذلك يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من الأحكام .

٣٤ - على وزيرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولهما إصدار قرارات بما يريانه ضروريا من الأحكام .

٣٥ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بسراى المشرع في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يحيى إبراهيم

وزير الحفانية

أحمد ذوالفقار

مرسوم بقانون بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ بوضع نظام للاتجار بالمخدرات وقرار التنفيذ الصادر في نفس التاريخ؛

ونظرا لأن سوء استعمال الجواهر المخدرة يستلزم تعديل التشريع المعمول به الآن وأنه يستحسن من جهة أخرى جعل هذا التشريع متناسبا مع التشريع الأجنبي والتشريع الدولي؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول - أحكام عمومية

مادة ١ - تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة بعد بكواهر مخدرة :

(١) الأفيون الخام والأفيون الطبي ومستحضراتهما ؛

(٢) المورفين والكوديين والديونين والمهيرون وأشباه القلويدات الأخرى للأفيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية (وضمنها الأدوية الممعة بمضادات الأفيون) المحتوية على أى نسبة من المهيرون أو على نسبة ٢ من عشرة في المائة من المورفين أو الديونين أو ٨ من عشرة في المائة من الكوديين أو أى نسبة تزيد على ذلك ؛

(٣) الكوكا - أوراقها وثمارها ومستحوقها وجميع مستحضراتها أو مشتقاتها ؛

(٤) الكوكايين وأملاحه ومشتقاته والتوفوكايين وكل المستحضرات المشتتة على كوكايين أو توفوكايين بنسبة تزيد على واحد من عشرة في المائة ؛

(٥) الايحونين ؛

(٦) القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به في التجارة .

وكذلك كل مستحضر اقربازي يمتوى على جوهر من الجواهر المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها أى ٢ من عشرة في المائة من المورقين أو الديونين و ٨ من عشرة في المائة من الكوديين وواحد من عشرة في المائة من الكوكايين أو النوفوكاين أو أى نسبة كانت من الهيروين . ويجوز لوزير الداخلية — بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وبمقتضى قرار يصدر منه — أن يدخل في الكشف السابق ذكره أى اضافة أو تعديل يرى لزومه لصالح الصحة والآداب العامة .

ولا تنفذ الاضافات والتعديلات المذكورة فيما يتعلق بتطبيق نصوص هذا القانون إلا بعد مضي شهرين من تاريخ نشر القرار الصادر باعتمادها في الجريدة الرسمية .

٢ — محظور على أى شخص أن يحمل أو يصدر أو يملك أو يحجز أو يشتري أو يبيع أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفة وسيط في تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو التنازل عنها إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون والشروط المبينة به .

الفصل الثاني — الجلب والتصدير

٣ — محظور على أى شخص أن يحمل الى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية عن كل جلب أو تصدير .

٤ — لا يمكن اعطاء رخص التصدير إلا للأشخاص المرخص لهم بالتجارة بتصدير المواد السامة . ويمكن اعطاء رخص الجلب للأشخاص المذكورين بعد :

- (١) أصحاب الصيدليات أو أصحاب المحلات الممتدة لصنع المستحضرات الاقربازينية ؛
- (٢) أصحاب معامل التحاليل الكيماوية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية ؛
- (٣) تجار المواد السامة المرخص لهم قانونا ؛
- (٤) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها ؛
- (٥) الكولاء أو الوسطاء (القومسيونجية) للتحصيلات الطبية أو الاقربازينية المرخص لهم قانونا ؛
- (٦) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان المرخص لهم وكذلك مديرو المستشفيات والمستوصفات .

ومع ذلك فان رخص الجلب لا يجوز إعطاؤها للأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين لدبلومة إلا اذا كان بينهم تذكرة الرخصة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين والمواد التالية لها من هذا القانون عن الجواهر الموضحة بها .

ويجب على الطالب أن يبين في طلبه كمية وطبيعة الجواهر المخدرة التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير لأجل احتياجات مهنته أو تجارته وكذلك جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تتطلبها منه مصلحة الصحة العمومية .

ولمصلحة الصحة الحق في رفض الترخيص المذكور أو تخفيض الكمية المطلوبة .

٥ - لا يجوز تسليم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمر إلى حاملي رخصة الجلب المشار إليها في المادة السابقة أو لوكلائهم عند الاطلاع على الرخصة المذكورة .

ويجب أيضا إبراز رخصة التصدير عند خروج المواد من الجمر بقصد التصدير .

٦ - لا يجوز جلب أو تصدير المواد المخدرة ضمن طرود محتوية على مواد أخرى .

وفي حالة إرسالها داخل طرد بوسنة يجب أن يرسل الطرد موصى عليه وأن يبين عليه طبيعة وكمية ونسبة المواد المذكورة .

٧ - ممنوع منعا باتا جلب الأفيون الطبي الذي تقل نسبة المورفين فيه عن ١٠ في المائة وكل رسالة تجلب من هذا الجهر يجب أن تكون مصحوبة بشهادة من الفابريقة توضح بها نسبة ما يحتوي عليه الأفيون من المورفين .

وبغض النظر عن هذه الشهادة تكون لمصلحة الصحة العمومية الحق في عمل تحليل للجهر قبل نروجه من الجمر .

الفصل الثالث - أحكام خاصة بالصيديات

٨ - مع علم الاخلال بنصوص القوانين واللوائح المعمول بها فيما يختص بالصيديات يجب على الصيادلة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات واستعمالها أن يتبعوا نصوص المواد الآتية :

٩ - يجب أن تحفظ المواد المخدرة في أوعية توضع عليها بطاقة بيضاء وتكتب عليها البيانات بالأسود . وتكتب كلمة (سم) على البطاقة بالأبيض على شريط أسود .

١٠ - مع مراعاة ما هو مذكور بالمادة ٢١ بشأن تذاكر الرخص لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة بأي شكل كان بدون تذكرة طبية .

١١ - لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا تذاكر طبية محتوية على جواهر مخدرة لم تكن هذه التذاكر مستوفية للشروط الآتية :

يجب أن تكتب الجبر أو بقلم الإنيلين بكيفية واضحة وأن تذكر فيها كمية الجوهر المخدر بالأرقام والحروف ؛

ويجب أن تؤرخ التذاكر وتغشى بالكامل ويبين بها علاوة على ذلك عنوان الموقع عليها وكذلك رقم التليفون إذا كان عنده تليفون ؛

ويجب أيضا أن يبين بها اسم المريض وعنوانه وسنه .

١٢ — لا يجوز للصيادلة تحضير تذاكر طبية تحتوي على جواهر مخدرة غير الكوديين ولا أن يصرفوا تلك الأدوية إذا انقضت مدة تزيد على سبعة أيام من تاريخ كتابة التذكرة وإذا كان بالتذكرة محاليل للمحقن تحت الجلد فيجب ألا يتجاوز هذه المدة يومين ولا يحسب ضمن هذه المدة اليوم الذي حرر فيه الطبيب التذكرة .

١٣ — لا يجوز تكرار تحضير التذاكر المحتوية على جواهر مخدرة إلا بموجب تذكرة جديدة .
والتذاكر الطبية المحتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكاين أو كوديين يجوز تكرارها بشرط ألا يتجاوز نسبة هذه المواد النسبة المنصوص عليها في المادة الأولى ولا يتجاوز مجموع كميتهما ثلاثة ستيجرامات .

ولا يجوز تكرار تحضير التذاكر الطبية المحتوية على إحدى المواد المذكورة بالمادة الأولى السابقة بأية نسبة كانت إلا بموجب تذكرة طبية جديدة إذا كانت معتمدة للمحقن تحت الجلد .

١٤ — المستحضرات الخصوصية المصنوعة في الخارج أو في القطر المصري المعلقة لتناولها من الفم أو للاستعمال من الظاهر وتكون محتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكاين أو كوديين يجوز صرفها بدون تذكرة طبية بشرط ألا تزيد نسبة هذه الجواهر فيها عن النسبة المنصوص عليها في المادة الأولى ولا يزيد مجموع كميتهما عن ثلاثة ستيجرامات .

والمستحضرات الخصوصية المحتوية على أي جوهر من الجواهر المبينة بالمادة الأولى بأية نسبة كانت لا يجوز صرفها بدون تذكرة طبية إذا كانت معتمدة لاستعمالها للمحقن تحت الجلد .

١٥ — لا يجوز للصيادلة صرف تذكرة طبية موصوف بها كوكايين أو نوفوكاين لاستعماله كقطرة أو لاستعماله من الظاهر إذا زادت كمية الكوكايين أو النوفوكاين عن عشرين ستيجراما في المحلول كله أو إذا زادت نسبة إحدى هاتين المادتين عن ٢ في المائة .

أما إذا كان الكوكايين أو النوفوكاين قد أضر به الطبيب للاستعمال الباطني فيجب أن يخطط بمجوهرين على الأقل من الجواهر الطبية الفعالة إذا تجاوزت كمية الكوكايين أو النوفوكاين عشرين سنتينجراما في التركيب كله .

١٦ — لا يجوز للصيادلة أن يستعملوا الأفيون الخام أو الأفيون المسحوق (الطبي) في المستحضرات الاقربازنية إلا إذا كان محتويا على ١٠ في المائة من المورفين بالضبط .

١٧ — إذا كان الدواء معدا لمعالجة الأسنان فعلى الصيدلي أن يكتب على بطاقة الدواء المنصرف كلمتي (لأسنان فقط) .

وإذا كان الدواء معدا للحيوان وجب أن يكتب على البطاقة كلمتا (للحيوان فقط) .

١٨ — كافة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية أو المنسرفة منها يجب قيدها في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية، ويذكر في القيد بحروف واضحة وسهلة القراءة فيما يخص بالوارد تاريخ الورود واسم وعنوان البائع ونوع وكمية الجواهر المخدرة وفيما يخص بالمنصرف يذكر ما يأتي :

(١) اسم وعنوان عذر التذكرة ؛

(٢) اسم المريض ولقبه وعنوانه وسنه ؛

(٣) التاريخ الذي صرف فيه الدواء والرقم المتسلسل المقيد به في دفتر التذاكر الطبية وكذا كمية المخدرات التي يحتوي عليها .

وبدون هذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التي يصدر بها قرار وزارى .

١٩ — لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها بأى حال من الأحوال ويجب أن تحفظ بالصيدلية ويبين بها تاريخ صرف الدواء .

ومع ذلك فإنه يحق لحاملها أن يطلب من الصيدلية أن تعطيه صورة من التذكرة بوضع عليها ختم الصيدلية وتاريخ ورقم قيدها في الدفتر الخاص .

٢٠ — يجب حفظ الدفاتر والتذاكر المذكورة بالمواد السابقة لمدة خمس سنوات من تاريخ اتحريق حصول بالدفتر وأن تكون تحت تصرف مفتشى مصلحة الصحة العمومية .

٢١ — يجوز للصيادلة صرف جواهر مخدرة بموجب تذكار الرخص المنصوص عليها فيما يلي وبالكيات المبينة على هذه التذاكر للأشخاص المذكورين بعد :

الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الأسنان وأصحاب معامل التحاليل أو محلات المستحضرات الاحترافية ومديرو المستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعليم .

٢٢ - تناكر الرخص المذكورة بالمادة السابقة تصرف من مصلحة الصحة العمومية بعد تقديم طلب يبين به ما يأتي :

(١) طبيعة الجواهر المخفّرة المحتاج لها الطالب ؛

(٢) الكمية اللازمة للطالب مدّة ستة شهور ؛

(٣) جميع البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها مصلحة الصحة العمومية .

وإذا كان قد سبق للطالب أن حصل على تذكرة رخصة بالكميات التي استنفدها وجب عليه أن يرفق هذه الرخصة بطلبه وتذكرة الرخصة المعطاة لأطباء الأسنان لا يمكن أن يصرف لهم بمقتضاها إلا المخفّرات الآتية : أبول الكوكاين والادرالين (٢ في المائة من الكوكاين على الأكثر) وأمبول النوفوكاين (٥ في المائة من النوفوكاين على الأكثر) .

ولمصلحة الصحة العمومية دائما الحق في رفض اعطاء الرخصة أو تخفيض الكمية المطلوبة للطالب أن يرفع شكواه من ذلك الرفض الى الوزير الذي يقضى فيها بصفة نهائية ولا يجوز الطعن في قراره أمام المحاكم .

٢٣ - يجب أن يبين بتذكرة الرخصة :

(أولا) اسم حامل تذكرة الرخصة ولقبه وصناعته وعنوانه ؛

(ثانيا) مجموع كمية الجواهر المخفّرة التي يمكن الحصول عليها بموجب تذكرة الرخصة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها له في الدفعة الواحدة .

ويجب أن تؤرّخ تذكرة الرخصة ويوقع عليها من موظف مصلحة الصحة الذي أعطاها .

٢٤ - يجب على الصيادلة أن يبينوا على تذكرة الرخصة الكمية المنصرفة وتاريخ الصرف وأن يضعوا امضاهم بجانب هذه البيانات .

٢٥ - يجب على الصيادلة سواء كانوا أصحاب أو مديري صيدليات أن يرسلوا الى مصلحة الصحة العمومية في الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفا تفصيليا عن الوارد والمنصرف من الجواهر المخفّرة في خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك بلاء الأرائيك التي تعطى لهم المصلحة .

الفصل الرابع - أحكام خاصة بالاتجار بالجواهر المخدرة

٢٦ - الاتجار بالجواهر المخدرة يجب أن يكون خاضعا للقواعد الخاصة المذكورة بعد وذلك بدون اخلال بتطبيق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الاتجار بالمواد السامة .

٢٧ - لا يجوز للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالمواد السامة أن يبيعوا أو يسلموا أو يتنازلوا بأية صفة كانت عن الجواهر المخدرة إلا للأشخاص المرخص لهم أيضا بهذا الاتجار وللصيادلة من أصحاب أو مديري الصيدليات وللأشخاص الذين يندرجون تحت الرخص المنصوص عليها بالمادة ٢٤ ويجب عليهم فيما يتعلق بالفئة الأخيرة من هؤلاء الأشخاص أن يتبعوا نص المادة ٢٤

٢٨ - جميع الجواهر المخدرة الواردة للحل المرخص له بالاتجار بالمواد السامة أو المنصرفة منه يجب بحسب قيدها في دفاتر المواد السامة أن يعاد قيدها في دفاتر خاصة للوارد والصادر تكون صفحاتها مرقومة ومغومة بنتم مصلحة الصحة العمومية .

ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود أو الصرف واسم البائع أو المشتري وعنوانه وكية وطبيعة الجواهر المخدرة وكذلك جميع البيانات التي تقررها مصلحة الصحة العمومية .

٢٩ - على تجار المواد السامة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مصلحة الصحة العمومية في أثناء الأسبوع الأول من كل شهر كشفا مبينا به الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة في خلال الشهر السابق وذلك بملء الأرنيك التي تعطى لهم المصلحة .

الفصل الخامس - الاتجار بالأفيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري

٣٠ - مع عدم اخلال بتطبيق الأحكام المدونة بالقوانين واللوائح المعمول بها الخاصة بالاتجار بالمواد السامة والأحكام المدونة بالفصل الرابع من هذا القانون يكون الاتجار بالأفيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري خاضعا للشروط الآتية :

(أولا) يكون الترخيص بذلك بمقتضى رخصة خاصة تعطى من وزارة الداخلية بناء على طلب من مصلحة الصحة العمومية بحسب الشكل وطبقا للقواعد النافذة على الرخص المتعلقة بالاتجار بالمواد السامة ؛

(ثانيا) وهذه الرخصة تعطى حاملها حق شراء الأفيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري لتصديره للخارج . ومع ذلك فإنه يجوز لحامل الرخصة أن يبيع الأفيون للصيديات ومعامل التحاليل وكذلك

لمحلات المستحضرات الاقربازنية حسب الشروط التي تقررها مصلحة الصحة العمومية اذا ذكر ذلك في الرخصة .

ويموز لمصلحة الصحة العمومية أيضا أن تبيع للتجار المرخص لهم أن يبيعوا الافيون لبعضهم لشكلة الرسائل التي يصدرونها للخارج .

الفصل السادس — أحكام خاصة بالعقوبات

٣١ — يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠ جنيات الى ٣٠٠ جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(١) كل شخص صدر أو جلب جواهر مخدرة بدون أن يكون معه الترخيص الخاص المنصوص عليه بالمادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون إخلال بالأحكام التي تطبق في مسائل التهريب ؛

(٢) كل صيدل سواء كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يصرفها بأى صفة كانت بدون تذكرة طبية أو تذكرة رخصة أو بكيات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو عن الكيات المبينة بتذكرة الرخصة ؛

(٣) كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة أو بالأفيون يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة السابعة والعشرين أو المادة الثلاثين من هذا القانون ؛

(٤) كل صيدل وكذا كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمادتين ١٨ و ٢٨ أو يحوز أو يحجز جواهر مخدرة بكيات تزيد أو تقل عن الكيات الناتجة أو التي يجب أن تنج من القيد بالدفاتر المذكورة ؛

(٥) كل شخص ليس من الصيدلة أو من الأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة :

(أ) يكون قد باع جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت ؛

(ب) يكون قد حاز أو أحرز أو اشترى جواهر مخدرة ما لم يثبت أنه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون ؛

(٦) كل شخص يشرع في ارتكاب أية مخالفة من المخالفات السابق ذكرها .

٣٢ — لا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنية في الحالتين الاتيتين :

(أ) اذا كان بيع الجواهر المخدرة أو تسليمها أو التنازل عنها قد حصل لشخص يقل عمره عن ٢١ سنة كاملة .

(ب) اذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان وذلك بدون إخلال بتطبيق الأحكام العامة من قانون العقوبات ان كان هناك عود بحسب الأحكام المذكورة .

٣٣ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أى زمن كان لنفس الفعل فتكون العقوبة الحبس مدة سبعة أيام وبغرامة مائة قرش .

٣٤ — علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يحكم على المخالف بالايقاف عن حق تعاظم مهنته أو صناعته أو تجارته مدة تراوح من ثلاثة أشهر الى سنتين اذا كان يتعاظم مهنة أو صناعة أو تجارة تستوجب الحصول على إذن أو رخصة .

واذا كان قد سبق في أى وقت الحكم على المخالف بعقوبتين لنفس المخالفة فيحكم القاضي بسحب الاذن أو الرخصة لمدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو نهائيا .

٣٥ — يحكم القاضي علاوة على ذلك باغلاق الصيدلية أو المحل المرخص له بالانحياز بالمواد السامة لمدة تراوح من ١٥ يوما لستة شهور أو نهائيا حسب جسامه المخالفة في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كانت قد صرفت جواهر مخدرة بدون تذكرة طبية أو بكية تزيد على الكمية المرخص بها في هذا القانون .

(٢) اذا وجدت في الصيدلية أو في المحل كيات من المخدرات تزيد أو تنقص عن الكيات الناتجة أو التي يجب أن تتيج من التقييد في الدفاتر الخصوصية المنصوص عليها في هذا القانون .

٣٦ — مع عدم الاخلال بتطبيق أى نص خاص فيما يتعلق باغلاق المحلات العمومية أو بيوت الماهرات يجوز للقاضي أن يحكم أيضا على المخالف باغلاق أى حانوت (دكان) له أو محل يدخله الجمهور وذلك لمدة تراوح من خمسة عشر يوما الى ستة شهور اذا حصل فيه — بأى صفة كانت — بيع أو تسليم جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو اذا وجدت فيه كيات من هذه الجواهر بالمخالفة لنصوص هذا القانون .

٣٧ — يحكم في جميع أحوال المخالفات بضمبط ومصادرة الجواهر المخدرة ؛

٣٨ - يخصص بالطريقة الادارية ١٠ في المائة من قيمة الترامات المتحصلة طبقا لأحكام هذا القانون ككافأة للأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة التي ارتكبت بسببها المخالفة أو يسهلون بأى طريقة كانت ضبط هذه الجواهر .

٣٩ - مؤقتا الى أن يمكن وضع نصوص أخرى يعتبر كل إخلال بنصوص هذا القانون - في حالة اقامة الدعوى أمام المحاكم المختلطة - أنه من المخالفات ويعاقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات مع نفاذ العمل بنصوص المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦

الفصل السابع - أحكام وقية وختمية

- ٤٠ - جميع الرخص الحالية الخاصة بشراء الجواهر المخدرة وبيعها وتصديرها الغير مطابقة لأحكام هذا القانون تعتبر كأنها ملغاة بعد مضي ستين يوما من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية .
- ٤١ - يلغى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للاتجار بالجواهر المخدرة .
- ٤٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له

مدر برلى مابين في ٢٦ شبان سنة ١٣٤٣ (٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

فسواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

اعلان

عرض القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها على الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة للعمل به أمام المحاكم المختلطة طبقا للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ، وقد وافقت الجمعية العمومية المذكورة على هذا القانون في ١٢ و ٢٠ مارس

بمسئنة ١٩٢٥

فهرس جائي

(١)

- أداب : أظراتناك حمة الأداب .
 أدوات الطبع والنشر : ضلعها — مادة ١٦٧
 أديان : الصلوى طليا — مادة ١٣٨ و ١٣٩
 أسباب الإباحة وموانع العقاب : مادة ٥٥ — ٥٨
 أصرار : راجع إنشاء الأسرار .
 أسسار : التسبب في طوها وانحطاطها — مادة ٣٠٠
 ٣٠١
 اسقاط الحمل : مادة ٢٢٤ — ٢٢٧
 اشتراك : أنظر شرك .
 أشغال الحكومة : منها — مادة ٣١٨
 أشغال شاقة : أنظر حقوية .
 أشياء محجوزة : اختلاسها — مادة ٢٨٠ و ٢٩٧
 أشياء متنوعة : ادخالها أو حملها في القطر — مادة ١٩٢ — مصادرتها = مادة ٢٠
 أصرار : راجع سبى الأصرار .
 اضلاحية الاحداث : مادة ٦١ و ٩٤
 اضلاحية الرجال : أنظر جرم متاد الاجرام .
 اضراب العمال : مادة ٣٢٧ مكررة .
 اعانة الجاني على الفرار : مادة ١٢٦ مكررة .
 اعدام : أنظر حقوية .
 اغتصاب السندات : مادة ٢٨٢
 انشاء أخبار عسكرية لدولة أجنبية : مادة ٧٤
 انشاء الأسرار : مادة ٢٦٧
 اتفاق : راجع اشتراك .
 اتفاقات جنائية : مادة ٤٧ مكررة ٨٣ و ٨٤
 اتلاف : أوراق الحكومة أو دقارها أو الأوراق القضائية —
 مادة ١٤٠ — ماني أو مخازن أو مهنات الحكومة —
 مادة ٨٣ — الآلات للفرافة أو التليفونية — مادة ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ — الماني أو الإلبار أو الأبخجار
 المسدة للفتح الصام — مادة ١٤٠ — مخارات
 أو مغزولات البير — مادة ٣١٦ مكررة ٣١٧ —
 السندات والأوراق الصعيفة — مادة ٣١٩ — بضائع
 من مصابة بالقوة — مادة ٣٢٠ — آلات الزراعة —
 مادة ٣٠٩ — زرع غير محمود أو جهر — مادة ٣٢١
 ٣٢١ — غبط مبلور — مادة ٣٢١ — الحمود —
 مادة ٣١٣
 أجنبي : أنظر سريان قانون العقوبات على الإختصاص .
 أحداث : أنظر مجرمون أحداث ،
 أحكام معلى تنفيذها على شرط : مادة ٥٢ — ٥٤
 أخبار كاذبة : تشوا — مادة ١٦٢
 اختصاص : عدم الاختصاص بسبب الجنسية — مادة ١
 اختفاء في محل معد للسكن : مادة ٣٢٥
 اختتام : لكنها — مادة ١٢٨ وما بعدها
 اختلاس الأمانة : مادة ٢٩٦
 اختلاس أموال أميرية : مادة ٩٧ — ١٠٣
 اخفاء الجاني أو الممارين من القبض أو من —
 الخدمة العسكرية : مادة ١٢٦ و ١٢٧
 إخفاء جثة قتل : مادة ٢٠٣

- افشاء المكاييب المسلمة للبوسة أو التفراقات :
مادة ١٣٥
- افراض قنود برياً فاحش : مادة ٢٩٤ مكررة .
- اكره : في جريمة حك العرش — مادة ٢٣٠ و ٢٣١ —
في السرقة — مادة ٢٧٠
- أمانة : نجابة الأمانة — مادة ٢٩٦
- امن الحكومة من جهة الخارج : مادة ٧٠ — ٧٦
- انتحال الوظائف : مادة ١٣٦
- انتهاز فرصة ضعف أو هوى قصص : مادة ٢٩٤
- انتهاك حرمة الآداب : مادة ١٥٥
- انتهاك حرمة ملك الغير : مادة ٢٢٣ — ٣٢٧
- اهانة بموظف : مادة ١١٨ و ١٥٩
- اهانة محكمة أو هيئة نظامية أو إحدى جهات الإدارة :
مادة ١٦٠
- أوراق رسمية : راجع ورقة رسمية .

(ب)

- بلاغ كاذب : مادة ٢٩٤
- بوسة : راجع افشاء المكاييب المسلمة للبوسة — تخليد
ملاحتها مادة ١٩٣

(ت)

- تأديب جماعي : مادة ٦١ و ٦٣
- تهديد الأمانة : مادة ٢٩٦ و ٢٩٧
- تخريض : راجع اشتراك ومادة ٨٢ — تخريض بطريق
النشر — مادة ١٤٨ وما بعدها — تخريض للشيان
على الفسق — مادة ٢٣٣ و ٢٣٤ — تخريض
المسكرة على الخروج عن الطاعة — مادة ١٥٢ —
تخريض على عدم الإتيان للقوانين — مادة ١٥٤ بـ
- تخريض على كراهة نظام الحكم أو نشر الأفكار الثورية
أو تحريض على الإطاحة — مادة ١٥١
- تحسين الجرائم : مادة ١٥٤
- تحصيل أموال أميرية أكثر من المستحق :
مادة ٩٩
- تخريب : أنظر اختلاف .
- تداخل في الوظائف : مادة ١٣٦
- تذكرة مسافر أو مرور : تزويرها — مادة ١٨٤
و ١٨٥ و ١٨٧
- تزوير : مادة ١٧٤ — ١٩١
- ترهيب النقود : مادة ١٧٠ — ١٧٣
- تسليم الصغير لوالديه : مادة ٦١ و ٦٢
- تطاول على مسند الملكية : مادة ١٥٠
- تطبيق القانون على الحوادث السابقة : مادة ٥ —
- تطبيقه على الجرائم التي تقع خارج القطر مادة ٣ و ٢
- تعدد الجرائم : أنظر جرائم .
- تعهد على الأديان : مادة ١٣٨ و ١٣٩
- تعطيل المخابرات التفراقية أو التلفونية : مادة ١٤١
و ١٤٤
- تفالس : مادة ٢٨٥ — ٢٩٢
- تفراقات : راجع افشاء المكاييب المسلمة للبوسة أو
التفراقات — تقلد علامات مملعة التفراقات —
مادة ١٩٣
- تنفيذ : الحكم بإيقاعه : مادة ٥٢ — ٥٤
- توقف الحال عن العمل : مادة ٢٣٧ — مكررة .
- تهديد : اغتصاب السندات بالتهديد مادة ٢٨٢ — اغتصاب
قنود أو أشياء أخرى بالتهديد — مادة ٢٨٣ — التهديد
بارتكاب جريمة — مادة ٢٨٤

حكومة : الجلبات المضرة بأنها من جهة الخارج —
 مادة ٧٠-٧١- الجلبات المضرة بها من جهة الداخل —
 مادة ٧٧ — ٨٨ وقانون نمر ٣٢ سنة ١٩٢٢
 صحيفة ٦٥ — شروع في قلب شكلها بالقوة مادة ٧٨
 حمل : اسقاط الحمل مادة ٢٢٤ — ٢٢٧
 حيازة : انظر دخول عقار.

(خ)

ختم على بياض : التآكل على ردة غنوة على بياض رقابة
 سند أرخالصة — مادة ٢٩٥
 خطف الأطفال : مادة ٢٤٥
 خيانة أمانة : مادة ٢٩٦ و ٢٩٥

(د)

دخول عقار : لمع حيازة بالقوة أرلاون كتاب جريمة فيه —
 مادة ٣٢٤ و ٣٢٥
 دماس لدولة أجنبية : مادة ٧٠ — ٧٣
 دستور : شروع في قلب بالقوة — مادة ٧٨
 وفائر لوكاندات : قيد غير صحيح — مادة ١٨٦
 دفاع شرعي : مادة ٢٠٩ — ٢١٥
 دية : مادة ٢١٦

(ذ)

ذات ملكية : العيب فيها — مادة ١٥٦.

(ر)

رافة : مادة ١٧
 ربا فالحش : الفراض قوديرا فالحش — مادة ٢٩٤ مكررة
 رشوة : مادة ٨٩ — ٩٦
 رؤساء الدين : تترجم ذماني الحكيمة أرالتراين ١٦٩

(ج)

جذب : حقبة الأشغال الثالثة تجب العقوبات القيدة
 حرية الجرائم الباقية — مادة ٣٥
 جنة قتيل : اغتالها — مادة ٢٠٣
 جرائم : أنواعها — مادة ١٠٩ و ١١٠ و ١٢ —
 تعدد الجرائم مادة ٣٢
 جرائم النشر : مادة ١٤٨ — ١٦٩
 جرح : مادة ٢٠٤ و ٢٠٥ — ٢٠٧
 جرح خطأ : مادة ٢٠٨
 جريمة مستحيلة : مادة ٤٥
 جنائيات : مادة ١٠٩
 جنح : مادة ١١ و ٩
 جنس البضاعة : النشر فيه — مادة ٣٠٢
 جنسية : مادة ١
 جواسيس : اغفاء جواسيس العدو — مادة ٧٦
 جواهر مضرة : مادة ٢٢٨

(ح)

عجل : انظر حقبة .
 حبس احتياطي : خصمه من القوية المحكوم بها —
 مادة ٢١ و ٢٣
 حبس بلون أمر قانوني : مادة ٢٤٢ — ٢٤٤
 حدود : حدنها أرالاتها — مادة ٣١٣
 حمية الآداب : انتهاكها — مادة ١٥٥
 حريق باعمال : مادة ٣١٥
 حريق عمدا : مادة ٢١٧ — ٢٢٣
 حقوق أدبية : تقليد مادة ٣٠٣ — ٣٠٥
 حكم بإيقاف التنفيذ : مادة ٩٢ — ٩٩

شهادة زور : مادة ٢٥٤ — ٢٥٩

شهادة طبية مزورة : مادة ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠
شقي : أنظر عقوبة .

(ض)

ضرب : مادة ٢٠٤ و ٢٠٧

ضرب أقصى الى موت : مادة ٢٠٠

(ط)

طفل : خطفه — مادة ٢٤٥ و ٢٥٠ — ٢٥٣

تمريضه لغيره : مادة ٢٤٧ — ٢٤٩

(ع)

عائلة ملكية : العيب فيها : مادة ١٥٨

عاهة مستديمة : مادة ٢٠٤

عجز عن الأشغال : مادة ٢٢٨ و ٢٥٠

عرش : شروع بالقوة في طلب نظام توارث العرش — مادة ٧٨

عزل من الوظيفة : أنظر عقوبة تبعية .

عصابة : مهاجمة طائفة من السكان أو مقاومة رجال السلطة

بالسلاح — مادة ٨٠

عفو : مادة ٦٨ — ٦٩

عقوبة : عدم تأخيرها على الحقوق المدنية مادة ٦ — عدم

تأخيرها على الحقوق الشخصية المخزونة بالشرعية — مادة ٧

عقوبات : تمدها — مادة ٣٧ و ٣٨ — ترتيب تنفيذ

العقوبات عند تمدها — مادة ٣٤ — عقوبة الأشغال

الناقة يجب العقوبات المتبعة لحرية الجرائم السابقة —

مادة ٣٥ — تحديد مجموع العقوبات عند تمدها —

مادة ٣٦ و ٣٨

عقوبات أصلية : عقوبة الاعدام — مادة ١٣ —

عقوبات الأشغال الشاقة — مادة ١٤ و ١٥ — عقوبة

السجن مادة ١٦ — عقوبة الحبس : مادة ١٨ و ١٩

٢٠ — عقوبة الفرامة — مادة ٢٢

(ز)

زدرع : اطلاقه — مادة ٢٢١

زنا : مادة ٢٣٥ — ٢٣٩

(س)

سب : مادة ٢٦٥ و ٢٦٦ — سب مؤلف — انظر

مؤلف — سب وكلاء الدول السياسيين : انظر وكلاء الدول .

سبق إصرار : مادة ١٩٥

سجور : أنظر عقوبة .

سرقة : ٢٦٨ — ٢٧٨

سرقة أوراق الحكومة أو أوراق قضائية :

مادة ١٣٢ و ١٣٣

سرقة مستندات بعد تسليمها للحكمة : مادة ٢٩٨

سريان قانون العقوبات : على الأشخاص — مادة ١ —

على الجرائم التي تقع خارج القطر — مادة ٢ و ٣ و ٤ —

على الجرائم التي تقع بعد صلوره — مادة ٥

سلاح : مادة ٢٧٠ و ٣٢٢

سمسم : قتل بالسم — مادة ٢٩٧ — تسميم الحيوانات

والأسماء — مادة ٣١٠ و ٣١٢

سند : إحصاءه بالقوة أو التهديد — مادة ٢٨٢

(ش)

شجر : اطلاقه أو اطلاقه : مادة ٣٢١

شروع : مادة ٤٥ — ٤٧

شريك : قرينة مادة ٤٠ — عقوبة مادة ٤١ — تأخير

الظروف الخاصة بالفاعل الأصل على الشريك — مادة ٤١

و ٤٢ — مسؤولية الشريك عن الجرائم المختصة —

مادة ٤٣

شعائر الدين : التمدد أو التشويش عليها : مادة ١٣٨

١٣٩

- عقوبات تبعية : مادة ٢٤ و ٢٥ — المزل من الوظيفة —
 مادة ٢٧ و ٢٨ — مرابطة البوليس : مادة ٢٨ و ٢٩
 والقانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣ —
 المصادرة — مادة ٣٠
 عود : مادة ٤٨ — ٥١ وقانون نمرة ٥٥ سنة ١٩٠٨
 عيار الذهب والفضة : التش فيه — مادة ٣٠٢
 عيب في حق الملك أو الملكية أو وصى العرش :
 مادة ١٥٩ — في حق العائلة الملكية مادة ١٥٨
 (غ)
 غرامة : أنظر عقوبة — الغرامات المقررة والغرامات النسيئة —
 مادة ٤٤ — نشر إعلانات لجسها — مادة ١٦٦
 غرق : السبب في إحداث غرق — مادة ٣١٤
 غش : الأكولات والمشروبات مادة ٢٢٩ و ٣٠٢ —
 غش في جنس أو وزن أو مقدار البضاعة أو عيار الذهب
 والفضة — مادة ٣٠٢
 غيظ : إغلاص — ٢٢١
 (ف)
 فاعل أصلي : مادة ٣٩
 فصل فاضح محل بالحيلة : مادة ٢٤٠ و ٢٤١
 فك الاختتام : مادة ١٢٨ وما بعدها
 (ق)
 قاض : استثناء عن المحكم مادة ١٠٦ و ١٠٧ —
 توسط الوكيلين في تصالح أحداث الخصوم — مادة ١٠٥
 قانون العقوبات : مبادئ على الأشخاص — مادة ١ —
 على الجرائم التي تقع خارج القطر — مادة ٣٢٢ —
 على الجرائم التي تقع بعد صدوره — مادة ٥
 قبض بلا أمر : مادة ٢٤٢ — ٢٤٤
 قتل الحيوانات أو كسيميها : مادة ٣١٠ و ٣١٢
 قتل الزوج زوجته حال تبليها بالزنا : مادة ٢٠١
 قتل خطأ : مادة ٢٠٢
 قتل عمد : مادة ١٩٤ — ١٩٩
 قتيل : إغلاصه — مادة ٢٠٣
 قذف : مادة ٢٦١ — ٢٦٣ و ٢٦٦
 قطار : تعطيله مادة ١٤٥ و ١٤٦ — حصول
 حادث له — مادة ١٤٧
 قمار : فتح محل لقمار — مادة ٣٠٧ و ٣٠٨
 قتابل : لإرصاد أو استرداد من الخارج — مادة ٣١٧
 مكرة .
 (ك)
 كسوة رسمية : لبسها بدون وجه حق — مادة ١٣٧ .
 (ل)
 لوترية : أنظر قمار .
 ليل : مادة ٢٧٠ و ٣١١
 (م)
 مأكولات ومشروبات : فتحها — مادة ٢٢٩ و ٣٠٢
 مؤلف : رفع الدعوى عليه في جرائم النشر — مادة ١٦٦
 مبادئ الحكومة : تقريبها — مادة ٨٢
 مشردون : قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢١ صحيفة ٢٩٢
 مشردون أحداث : قانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ ص ٥٨
 مجرمون أحداث : مادة ٥٩ — ٦٧
 مجرمون معتادو الإجرام : قانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨
 صحيفة ٤٨
 محبوس : هرب المحبوسين : مادة ١٢٠ وما بعدها
 محكمة : إحداثها أثناء انقضاء الجلبية — مادة ١١٧ و ١٦١
 مخبرات تفرافية وتقوية : تعطيلها — مادة ١٤١ — ١٤٤
 مخازن الحكومة : تخريبها — مادة ٨٢ .

موانع العقاب وأسباب الإباحة : مادة ٥٦ - ٥٨

موظف : حين يمة موظفا - مستخدموا المجلس البلدى -
مادة ٩٧ موظف مجلس المديرية - مادة ١٨١ و ٩٧ -
مأمور زباعة الأوقاف - مادة ١٨١ و ٩٧ -
مأمور التصديق في وزارة الأوقاف - مادة ٩٧ -
موظف الدائرة السنية - مادة ٩٧ - ناظر وغزنجى
زراعة مصلحة الأسلاك - مادة ٩٧ و ١١٩ -
صراف الخضر - مأذون - ششنى المصالحات -
موظفو حكومة السودان - موظفو الدائرة الخاصة -
مادة ٩٧ - موظفو شركة الأسواق - مادة ٩٩ -
موظف باليومية - مادة ١٨١ و ١٠١ - عمدة -
مادة ١١٠ و ١١٩ و ١٨١ - عسكري - شيخ
الخضر - مادة ١١٧ - عسكري الدريه - صغير
المحكمة - مصلحة السكة الحديد - مادة ١١٨ -
مصلحة البريسته - رئيس المحفوظ - نعام -
صراف - مندوب مختصر - مادة ١٨١

تجسبه أمرا لا أميرة أكثر من المستحق - مادة
٩٩ - جزة حقوق الحال - مادة ١٠٠ - أخذه
أجور عمال لم يستطعهم - مادة ١٠١ - انتفاعه
من الأشغال الحالية عليه - مادة ١٠٢ - إيداعه
في ذمة تقودا الحكومة - مادة ١٠٣ - إقامته شخصا
على عدم الوفاء بما تعهده للمساكن - مادة ١٠٤ -
توسطه لدى القاضى لصالح أحد الخصوم - مادة ١٠٥ -
استعماله سلطة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر والقوانين
مادة ١٠٨ - أنشاق ثلاثة من الموظفين على ترك
وظائفهم أو الامتناع عن أداء واجب من واجباتهم -
مادة ١٠٨ مكررة - سعى موظف في تسهيل المزادات
أو الاضرار بها - مادة ١٠٩ - تعذيبه متبها عليه
على الاعتراف - مادة ١١٠ - أمره بقباب المحكوم
عليه ببقرة لم يحكم بها - مادة ١١١ - دخولها
منزلا في غير الأحوال المصرح بها قانونا - مادة ١١٢ -
استعماله القسوة مع الناس - مادة ١١٣ - شرائه
شيئا أو أخذه قهرا من مالكه بغير حق - مادة ١١٤ -
تسخيره الناس في غير ما أمرت به الحكومة - مادة
١١٥ - أخذه حين نزوله عند أحد الناس في طريقه
ما كولات أو طفا بخن يذنون - مادة ١١٦

مخالفات : مادة ١٢ و ٩ و ٣٢٨ - ٣٤٨

مراقبة البوليس : مادة ٢٨ و ٢٩ و قانون رقم ٢٤
الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣

مرض : مادة ٢٠٥ و ٢٢٨

مزايا : تعطيله بالأكرام أو التهديد - مادة ٢٩٩

مساعدة : راجع اشتراك .

مستخدمون : توقفهم عن العمل - مادة ٣٢٧ مكررة

مستندات : مرقبها بعد تسليمها المحكمة - مادة ٢٩٨

مسكوكات مزيفة : مادة ١٧ - ١٧٣

مستند الملكية : التطاول عليه - مادة ١٥٠

مشبهون : قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ صحيفة ٢٩٢

مصادرة : مادة ٣٠

مطابع : رفع الدعوى على أصحابها ومدبريها في جرائم النشر -
مادة ١٦٦

مقرعات : لاسراها أيا استراداعا من الخارج - مادة ٣١٧
مكسرة .

ملك : ابتداء على حياته أو حريمه - مادة ٧٧ - أربابه
بالقوة أو التهديد لأداء عمل من خصائصه - مادة ٨٦ -
البعب في القذات الملكية - مادة ١٥٦ - توجيه
الكرم اليه - مادة ١٥٧

ملكة : اعتداء على حياتها أو حريتها - مادة ٧٧ -
البعب في حقها - مادة ١٥٦

ملوك الدول الأجنبية : البعب فيهم - مادة ١٥٧

ملكية أدبية : اعتبار عليها - مادة ٣٠٣ - ٣٠٥

منع الغير من حقه في العمل : مادة ٢٢٧ (٢)

منع حيازة بالقوة : دخولها قبالته بالقوة - مادة ٣٢٢

منع مأمورت به الحكومة من الأعمال : مادة ٣١٨

مواد مضرة بالصحة : مادة ٤٢٥ - ٤٢٨ و ٢٠٠

محضر حصر التركة — شهادة لأرباب المعاشات —
كشف قيد المال وتوزيع أجرام بالسكة الحديد —
استجارة بيان أعمال غير حقيقية — محضر رئيس
الخانقوت — محضر الخانقوت — تأشير الصراف على
استقارات طلب السلف من البنك الزراعي — دفتر
المواليد — دفتر الوفيات — شهادة ميلاد — اعلان
برأسطة متدوب محضر — عريضة دعوى — وثيقة
زواج — اعلام شرعي — أوراق الامتحان —
كشف طبي — محضر تحقيق — أوراق السجن —
مادة ١٨١ — رسالة عمرانية ١٨١ ر ١٨٣ —
وصى على العرش : اعتداء على حياة أورجيه —
مادة ٧٧ — ارباب بالقوة أو التهديد لأداء عمل
من خصائصه — مادة ٨٦ — الباب في حقه —
مادة ١٥٦

وكلاء الدول السياسيين : سيم — مادة ١٦٢
ولي العهد : اعتداء على حياة أورجيه — مادة ٧٧
وظيفة : تداخل في الوظائف — مادة ١٣٦ — أنظر موظف.

(٨)

هتك العرض : مادة ٢٣٠ — ٢٣٢
هدم الحفود : مادة ٣١٣
هرب المحبوسين : مادة ١٢٠ وما بعدها
هوى نفس : انتهاز فرصة ضعف أورهي نفس — مادة
٢٩٤

(٩)

يمين كاذب : مادة ٢٦٠

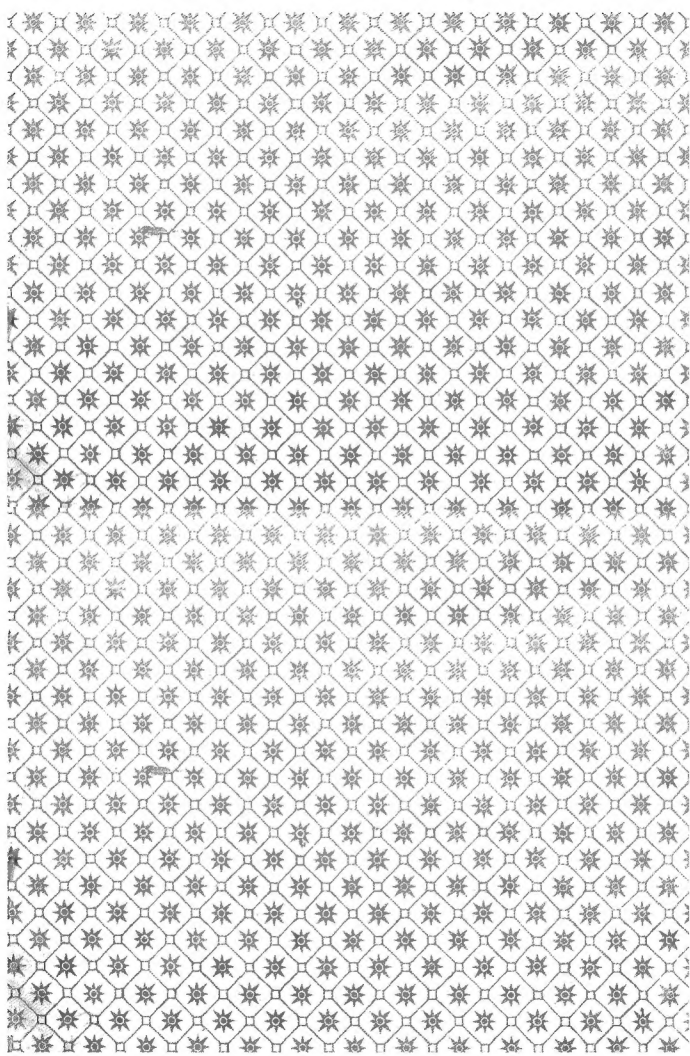
إعانة بالقول أو الإشارة — مادة ١١٧ — التصدي
عليه أو مقارنته بالف — مادة ١١٨ — اعانته
بسبب وظفته — مادة ١٥٩
نبات : اقتلاع أو اختلاعه — مادة ٣٢١
نشر : اغراء بطريق النشر — مادة ١٤٨
نشر : جرائم النشر — ضبط أدوات الطبع والنشر — مادة
١٦٧
نشر الأخبار الكاذبة : مادة ١٦٢ — نشر المجلات —
مادة ١٦٥ — نشر المرافعات — مادة ١٦٣
ر ١٦٤ — نشر الاعلانات بجمع القراءات المحكوم بها
في جنائية أو جنحة — مادة ١٦٦
نصب : مادة ٢٩٣
نصب : أنظر قار.

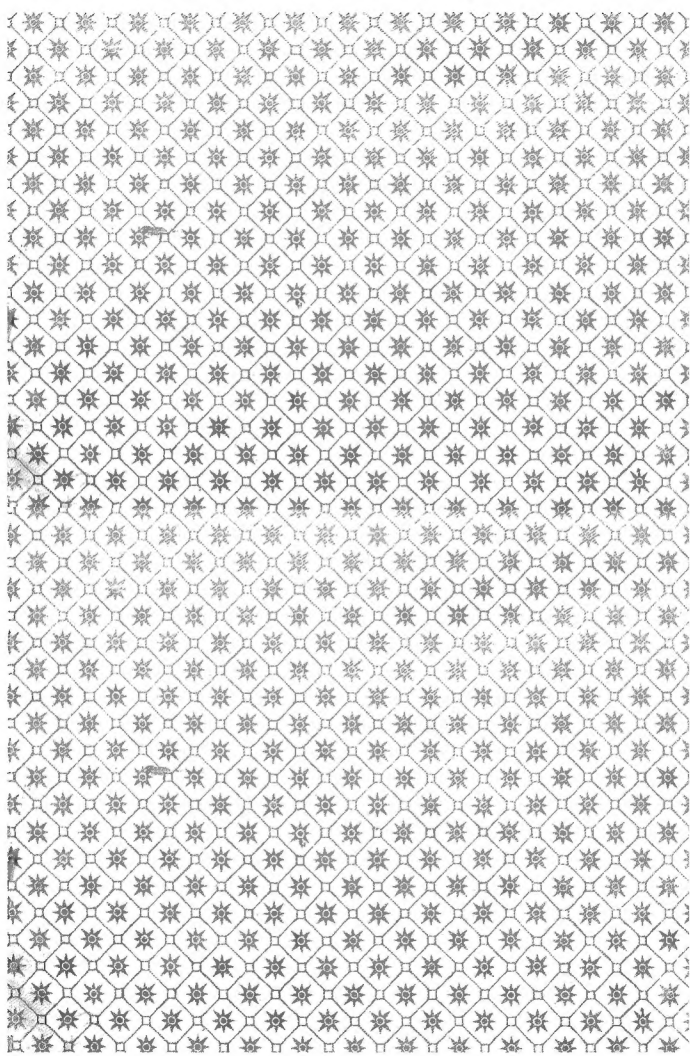
تقود حرفة : مادة ١٧٠ — ١٧٣
تهب : تهب البضائع من عصابة بالقوة — مادة ٣٢٠

(١٠)

ورقة رسمية : دفتر التصديق على الامضاءات — مادة ١٨١ —
دفتر الأحوال مادة ١٨١ — قوائم هوائك الأملاك
مادة ١٨١ — قوائم إيجار مجلس المديرية — مادة ١٨١ —
محاضر استلام بضائع رزارة الأوقاف — مادة ١٨١ —
مجلات شرعية — مادة ١٨١ — حوالة بوسة — مادة
١٨١ — ورقة رقية أو اخلاء طرف — مادة ١٨١ —
القرارات كركو — مادة ١٨١ — تذاكر توزيع السكر — مادة
١٨١ — قهدين عقول وقضيتي الرى — قسمة الرسوم
بما ك الأخطاط — بوليسه سكة حديد — تذكرة
سكة حديد — دفتر قيد الأصوات الانتخابية —

(طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٦/٤٢٩/١٥٠٠)





Bibliotheca Alexandrina



0432067